

مجلة
كلية الآداب
ببطلان

الفهرس

- سيرة النبي ﷺ في بعض الكتابات الحديثة (دراسة نقدية)
عبد النبي عالم 7
- من نوازل التعزيرات بالمغرب في القرنين 10 و 11 هـ. جواب أبي
حامد محمد العربي الفاسي في مسألة العقوبة بالمال أمودجا.....
عبد الخالق أهدون..... 27
- ظاهرة الاقتباس وقضايا الصناعة الأدبية. دراسة في كتاب النبراس في
بديع الاقتباس
عبد الله المرباط الترغي..... 83
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري : قراءة في تحقيق الكتاب
محمد أمين المؤدب..... 123
- طلائع النقد الأدبي في فلسطين
محمد كنون الحسني..... 141
- تداوليات الخطاب عند ميخائيل باختين
محمد الحيرش..... 155
- من تصورات الآخر في الفكر الغربي المعاصر : I : الانترولوجيا البنيوية
لكلود ليفي ستروس
عبد الواحد العسري..... 173
- مصادر الباحث في التاريخ القديم (نموذج المغرب)
عبد الله فيلال..... 187
- موقف ملوك الدولة العلوية من رجال البعثات الدينية الإسبانية إلى
المغرب من خلال الوثائق المخزنية
عبد الحي بنيس..... 205

المملكة المغربية

جامعة عبد المالك السعدي

* * *

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بتطوان

* * *

تصدر مرة كل سنة

* * *

المدير المسؤول : قيدوم الكلية د. سيدي محمد ياملاحي

أعضاء هيئة التحرير الأساتذة

محمد سعد الزموري	عبد الله المرباط الترغي
المكي أفلاينة	عبد الرحمان الفاتحي
أحمد الصبراوي	سميرة بوعباد
محمد علي بلمين	مصطفى الغاشي

التسيق

محمد الشباني

العنوان :

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان
صندوق البريد 210 — مرتيل — تطوان
المغرب

تعبير المقالات والأبحاث عن
آراء أصحابها. وعليهم وحدهم
مسئوليتها ولا ترد هذه المقالات
نشرت أو لم تنشر.

الإيداع القانوني رقم 1/1987

© جميع الحقوق محفوظة للكلية

مطبعة  الجديدة
الهداية للنشر

جَامِعُ تَرْعِيَّةِ الْمَلِكِ السَّعُودِي

مَجَلَّةُ

كَلِيَّةُ الْآدَابِ

بِطَائِفِ

الفهرس

- سيرة النبي ﷺ في بعض الكتابات الحديثة (دراسة نقدية)
عبد النبي عالم 7
- من نوازل التعزيرات بالمغرب في القرنين 10 و 11 هـ. جواب أبي
حامد محمد العربي الفاسي في مسألة العقوبة بالمال أنموذجا.....
عبد الخالق أحمدون 27
- ظاهرة الاقتباس وقضايا الصناعة الأدبية. دراسة في كتاب النبراس في
بديع الاقتباس
عبد الله المرابط الترغي 83
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري : قراءة في تحقيق الكتاب
محمد أمين المؤدب 123
- طلائع النقد الأدبي في فلسطين
محمد كنون الحسنی 141
- تداوليات الخطاب عند ميخائيل باختين
محمد الحيرش 155
- من تصورات الآخر في الفكر الغربي المعاصر : I :الانترولوجيا البنيوية
لكلود ليفي ستروس
عبد الواحد العسري 173
- مصادر الباحث في التاريخ القديم (نموذج المغرب)
عبد الله فيلال 187
- موقف ملوك الدولة العلوية من رجال البعثات الدينية الإسبانية إلى
المغرب من خلال الوثائق المخزنية
عبد الحفي بنيس 205

سيرة النبي ﷺ في بعض الكتابات الحديثة

دراسة نقدية

ذ. عبد النبي عالم^(٥)

ظهرت خلال القرن الماضي (الرابع عشر الهجري) مؤلفات عنت بدراسة حياة محمد ﷺ وأطوار دعوته. واحتوى كثير منها على انحرافات وأغاليط وهنات. ولا يسع المقام هنا لدراسة هذه المؤلفات أو طائفة منها، بل سنكتفي بدراسة وتحليل نموذج يكاد يعبر عن نمط في التأليف، في ميدان السيرة النبوية، ساد مرحلة معينة من القرن الماضي. هذا الكتاب هو «حياة محمد» لمحمد حسين هيكل.

مقدمة عامة عن ظروف تأليف هذا النوع من الكتب

إن التيارات الدينية والسياسية والاجتماعية التي عرفت مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده كان لها كبير الأثر في دفع كثير من الكتاب للاهتمام بسيرة النبي ﷺ وحياته العظيمة، كما كان لها الأثر البالغ في إخراج أعمالهم بالأسلوب والشكل اللذين ظهرت بهما. وهذه الأعمال وإن كانت مختلفة المنازع، متعددة المشارب، مختلفة الصياغة والاخراج، مقتفية آثار مناهج متباينة، وسالكة في تنبيها لها مسالك تتفق أحيانا وتتضارب أخرى — فإن السمة التي تطبعها جميعا تحمل روح العصر وثقافته وتعكس صراعاته وتناقضاته الفكرية والحضارية.

فالتحدي الحضاري الذي جابه الأمة العربية والإسلامية عامة ومصر على الخصوص، ابتداء من حملة نابليون، قد حرك العقول وأيقظ النائمين، وأشعل

(٥) كلية الآداب — تطوان.

الحمية في النفوس. ورأى العقلاء مدى الجمود والتأخر اللذين يلفان العالم الإسلامي بحجاب سميك، وتنبه ذوو الحجى من المسلمين لهذا التخلف الكبير فحاولوا بمجهوداتهم الفذة أن يغيروا من ذلك الواقع الآسن. ولقد كان على رأس هؤلاء السيد جمال الدين الأفغاني ثم تلميذه الشيخ محمد عبده.

كانت حركة الأفغاني سياسية دينية ترمي إلى انهاض الشعوب الإسلامية من كبوتها في جميع مجالات الحياة. وكان من ثمار دعوته أن قامت ثورة أحمد عرابي التي اشترك فيها الشيخ محمد عبده. كان القصد من هذه الثورة التخلص من حكم أسرة محمد علي التي انزلت في موالاة الانجليز والخضوع لهم ولارشاداتهم التي ترمي إلى إبقاء مصر في الجمود والتأخر، أو على الأقل تحويل تلك النهضة العارمة، والحركة الاحيائية الكبيرة عن مسارها الصحيح، وإفراغها من مضمونها الأصيل، واجتثاثها من أصولها العربية الإسلامية، وربطها أخيراً بعجلة الحضارة الغربية.

لكن ثورة عرابي أخفقت في التغيير السياسي، وقُضي على مدبريها نفياً وتشريداً وسجناً، إلا أن الفكرة لم تمت، والرغبة في التقدم والنهضة لم تحب جذوتها في النفوس. وعلى إثر فشل عرابي في ثورته دخل الانجليز إلى مصر وبسطوا حمايتهم عليها، وتمكنوا من التغلغل أكثر في مجالات حيوية: كالتعليم، من أجل توجيه العقول والأفكار، ومنها إلى توجيه التيارات الناشئة أو التي عملوا على إنشائها.

وهكذا حيي الصراع واشتد، فبدأ المبشرون والمستشرقون ييثون سموهم في الأوساط الثقافية، وأحياناً في بعض الأوساط الشعبية؛ حاولوا إلصاق التأخر بالإسلام مرة وبالعربية الفصحى مرة أخرى، وكان غرضهم من كل ذلك عزل النخبة المثقفة عن أصولها الحضارية وربطها بالأصول الغربية. وفعلاً لقد أعطت هذه الأساليب ثمارها فنشأت تيارات التغريب الداعية إلى التبعية الكاملة لأوروبا، وإلى إقصاء الفصحى وإبدالها بالعامية وكتابتها بحروف لاتينية، وإلى إلغاء المحاكم الشرعية والقوانين الإسلامية وإحلال التشريعات والقوانين الغربية محلها. كما ظهرت الطعون في القرآن الكريم ونبى الإسلام ورسائله. فحمي الجدل والنقاش، وافترق الناس فرقا متصارعة، كل يدعو إلى أفكاره التي اقتنع بصوابها وأنها المخرج لمصر من التخلف. وكان من وراء ذلك الاستعمار الانجليزي، يغذي ذلك الصراع وينميهِ، وفي نفس الوقت يقوي التيار الممالئ لسياسته، الوالغ في قصعته، المربوط إلى عجلته. ومن الجدير بالتنبيه أنه بالرغم من وجود عدد من التيارات المناهضة

للانجليز فإنها أولا كانت تختلف في كثير من القضايا، وثانيا كان قد تسرب إلى عقول زعمائها ومؤسسيها وكثير من عناصرها مفاهيم وأفكار تنتسب إلى الاستعمار وتنبع من أرضه. والسبب في ذلك هو أن عددا من هؤلاء قد درس بالغرب وتأثر بثقافته وطريقة حياته، فنقل ذلك إلى وطنه، وأن عددا آخر قد تسرب إليه ذلك على حين غفلة منه إما جهلا أو تقليدا أو ضعفا عن مقاومة التحدي الحضاري الجارف الذي بهر العقول وخب الألباب، وجعلها لا تستطيع التمييز بين ما هو ضار خبيث — وإن كسي ثابا براقة — وبين ما هو نافع صالح وإن زُهد فيه ورُغب عنه.

وخلاصة القول إن سيطرة الانجليز على التعليم ووضع أيديهم على المناهج فيه، وإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج لدراسة الثقافة الغربية (لا العلم البحت) قد خرج أجيالا مصبوغة بألوان مختلفة ؛ من هذه الأجيال من تأثر تأثرا عميقا، ومنها من كان تأثره في بعض الجوانب.

هذه الآثار ظهرت في كتابات كثير من هؤلاء وعلى رأسهم من كتب في تاريخ الإسلام وسيرة النبي ﷺ، والشريعة الإسلامية. إلا أن طائفة قليلة وقفت صامدة في وجه التغريب، وعلمت من خطورته على الأمة وأصالتها وذاتيتها فحاولت أن تكشف ذلك لغيرها عسى أن ينتبه الغافل، ويتعلم الجاهل، ويعود الآبق، وتلتحم الأمة من جديد للهدف المنشود.

ومن جهة أخرى فإن إسقاط الخلافة الإسلامية في تركيا وعلمنة الدولة التركية في جميع مؤسساتها السياسية والثقافية والقانونية وغيرها، ثم ظهور التيارات العلمانية التي برزت آثارها في شكل أحزاب وكتب منحرفة عن الإسلام، داعية إلى فصل الدين عن الدولة، وإلى صياغة القوانين الحاكمة انطلاقا من القوانين الغربية لا من الشريعة الإسلامية — كان ذلك كله عاملا مُهمّا في استيقاظ الأزهر من سباته الطويل لكي يرد على هذه الهجمات المتتالية.

وإضافة إلى ذلك فإن الدعوة السلفية التي قادها الشيخ محمد رشيد رضا انطلاقا من مجلة المنار — هذه المجلة كانت المنبر الحي لآرائه الإصلاحية ونظراته التجديدية — قد أثرت في بعض العلماء التقليديين وفي بعض العلمانيين أيضا. وكان لمحاولاته الدفاعية عن الإسلام صدى طيب في نفوس كثير من المثقفين،

مما حدا بالجميع : علمانيين وغير علمانيين، كل بطريقته الخاصة، للقيام بالدفاع عن الإسلام أمام الطعنات المتكررة من الغرب في البلاد العربية وفي مصر على الخصوص. فظهر إثر ذلك تيار معتدل وسط العلمانيين.

وإثر ازدياد هذه الطعون والافتراءات من المستشرقين والمبشرين، خاصة بعد فضيحة التبشير لسنة 1932، فإن عددا من الكتاب نهضوا للكتابة في محاور معينة من أهمها حياة الرسول ﷺ وشخصيته الفذة وأصحابه الكرام، للدفاع من جهة وإقناع أولئك الذين خدعوا بالحضارة الغربية وبريقها فأرادوا الانسلاخ نهائيا من أصولهم من جهة ثانية. فابتداء من سنة 1932 بدأت تظهر على يد كبار أدباء العصر وكتابه مؤلفات عن حياة النبي ﷺ وخلفائه ؛ مثل محمد حسين هيكل، وطه حسين، وعباس محمود العقاد، وتوفيق الحكيم وغيرهم. كل واحد حسب شخصيته الأدبية والعلمية وتأثيراته بثقافة الغرب وتياراته الفكرية.

ويحسن بنا أن نعرض على رأي له وجاهته في تحليل ظهور هذا النوع من الكتابة في تلك الظروف بالذات. هذا الرأي يرجع اهتمام هؤلاء الكتاب — أو بعضهم على الأقل — بسيرة النبي ﷺ وبالإسلام إلى ظهور التيار الديني في مصر بقوة ؛ مما جعل هؤلاء يعيدون النظر في كثير من آرائهم ومواقفهم صادقين أو كاذبين ؛ فهم في حاجة إلى أن يعيدوا لأنفسهم الاعتبار أمام الناس، وأن يزيحوا تلك الصورة التي ارتسمت في أذهانهم حول مناداتهم بالعلمانية المناهضة للدين، وحول آرائهم المتطرفة التي وصلت ببعضهم إلى الخروج عن دائرة الإسلام. فظهور هذا التيار القوي جعل الأحزاب العلمانية التي كان ينتسب إليها هؤلاء الكتاب تبادر إلى التعبير عن صدق إيمانها وإسلامها، وأنها ليست تابعة للغرب. فألف كتابها هذه الكتب برهانا على صدق دعواهم. لكننا لا نستطيع أن نؤكد أنه من الجائز أن تكون لبعض المؤلفين دوافع ذاتية إلى جانب هذه المؤثرات الخارجية، فوافق الظرف هوى ورغبة في النفس فقدم هذا الانتاج أو ذاك في ذلك الميدان أو غيره.

محمد حسين هيكل وكتابه «حياة محمد»

أ — نبذة عن حياة هيكل ونشاطه الثقافي والسياسي والاجتماعي

ولد محمد حسين هيكل بكفر غنام بالدقهلية بمصر في 20 غشت 1888.

وهو روائي، ومفكر اجتماعي، ورجل قانون، ورجل سياسة. دخل معترك السياسة بتأثير من أحمد لطفي السيد، وبدأ يكتب في جريدة «الجريدة» سنة 1907، لسان حزب الأمة المؤسس في تلك السنة. ثم بعد قليل (في نفس السنة) أعطيت لهيكل كتابة الافتتاحيات في هذه الجريدة، فدخل بذلك ميدان الصراع السياسي والاجتماعي دخولا قويا، وكان لذلك تأثير قوي على مسيرة حياته. ولم يكن تأثر محمد حسين هيكل بأحمد لطفي السيد وحده بل إن مقالات الشيخ محمد عبده في العروة الوثقى عن الإصلاح الديني، ومقالات قاسم أمين في تحرير المرأة والدعوة إلى السفور كان لها في نفسه وفكره أثر قوي.

وفي سنة 1909 رحل إلى فرنسا حيث حصل على الاجازة في القانون. ثم بإشارة من أحمد لطفي السيد انتقل إلى باريس لتهيء رسالة الدكتوراه في القانون. لكن ذلك لم يمنعه من التعرف على التيارات الثقافية الفرنسية وكتابات أعلامها. وبعد رجوعه إلى مصر شغلته مهمة الإصلاح الثقافي والاجتماعي مع مجموعة من الرواد آنذاك. فبدأ يكتب عن أعلام الحضارة الغربية بين الشعب باعتبارها مرشدا وهاديا وغيره من أجل نشر فكر الحضارة الغربية بين الشعب باعتبارها مرشدا وهاديا في الحياة. لكنه أدرك بعد ذلك أن التربة لا تناسب البذرة المراد زرعها، ولذلك بدأ ينقب في التاريخ القديم ذي الأصول الفرعونية، وهنا أيضا تنبه إلى أن المدة الزمنية الفاصلة بين هذه الحضارة القديمة وبين الناس في عصره، تحول بينهم وبين التأثير بها. وأخيرا أدرك أن التاريخ الإسلامي هو وحده الكفيل بأن ينبت ويخصب ويعطي أحلى الثمار. ولقد كان هدف هيكل من هذا البحث الدؤوب هو إشعار مصر بذاتيتها الأصيلة من أجل النهضة والتقدم. ولما كانت الوسيلة إلى ذلك ينبغي أن تكون قادرة على إحداث هذا التغيير فقد جرب الثقافة الغربية فوجدها عاجزة عن ذلك لاختلاف التربة والجو والمؤثرات، وجرب ثانية الحضارة الفرعونية فألفاها قاصرة كل القصور لموتها وانقطاع جذورها واجتثاث أصولها من نفوس المصريين، ولما ضرب على وتر الشعور الديني تجاوبت معه القلوب والمشاعر فعلم إذ ذاك أن هذا هو السبيل الوحيد والوسيلة الفعالة في إنعاش الأمة وإيقاظها، فاتجه هذا الاتجاه، لكنه شابه بتأثراته الغربية كما ستحدث عنه فيما بعد.

كتب هيكل في عدة جرائد ومجلات أسبوعية مثل : المقتطف والسفور. وفي سنة 1922 أصبح رئيس تحرير جريدة «السياسة اليومية» لسان حزب «الأحرار

الدستوريون»، وقد كان هيكل الكاتب العام لهذا الحزب. ولما وصل حزبه إلى الحكم تولى وزارة المعارف سنة 1938. وبما أن هيكل كان أحد أركان حزب «الأحرار الدستوريون» فإن التعريف بمبادئ هذا الحزب وبعناصره وسياسته أمر له أهميته لأنه سيعطينا مزيداً من الإيضاحات عن حياة هيكل السياسية وعن آرائه وأفكاره ومبادئه التي كان يناادي بها من خلال الحزب، وكان على وفاق فيها مع زملائه.

حزب «الأحرار الدستوريون» هو حزب منشق عن حزب الوفد الذي كان يترأسه سعد زغلول. يقول عنه مارسيل كولونب في كتابه تطور مصر (L'évolution de l'Egypte) : «حزب — الأحرار الدستوريون — هو مجموعة من أفراد الطبقة البورجوازية العليا المعتدلة.. كانت مهمتهم الصعبة والثقيلة هي تزويد مصر بتقاليد جديدة تنصهر فيها بتناغم كامل عناصر القوة في التراث وعناصر القوة التي تولدت من الاحتكاك بالغرب» و «بالرغم من تشبع رؤسائه بالثقافة الغربية فإنهم ظلوا أوفياء للديانة الإسلامية»⁽¹⁾.

وعن رؤساء هذا الحزب قال الأستاذ فتحي رضوان في كتابه «عصر ورجال» : «كانوا يرون وجوب وضع الثقة في الانجليز، والعمل على تحقيق الإصلاحات الداخلية في إطار الدستور الذي يسمح للمصريين بإدارة شؤونهم الداخلية»⁽²⁾ وعن هذا الحزب أيضاً قال الأستاذ محمد سيد الكيلاني في كتابه «فصول ممتعة» ما ملخصه : هو الحزب الذي كان يساند العلمانية الحديثة ويضم عناصر منحرفة عن الدين، وأفراداً قليلون، أغلبهم من ملاك الأراضي ومن واسعى الثقافة والمتابعين للتحويلات الثقافية والحضارية للغرب، وهم ينظرون إليه بإعجاب كبير. من بين هؤلاء المنحرفين : أحمد لطفي السيد، وطه حسين، وعبد الخالق ثروت (كان رئيس الوزراء سنة 1927) وعلي عبد الرزاق (كانت أسرته من أنصار الحزب ومؤيديه)⁽³⁾.

(1) نقلاً عن Muhammad le Prophète لـ إ. س. صابانغ (E.S. Sabanegh) روما. 1981، ص 35.

(2) نفس المصدر، ص 36.

(3) نفسه، ص 101 هامش 221.

ولذلك فدعوة هذا الحزب لم تلق قبولا، ولا آذانا صاغية لدى عامة الناس، فظل يشكل أقلية بين الأحزاب المصرية.

بعد هذه النظرة الموجزة عن حزب «الأحرار الدستوريون» لا بأس أيضا أن نعرف بالشخصية التي كان لها تأثير قوي في محمد حسين هيكل، وكان لتوجيهها إياه إلى ميادين مختلفة في الثقافة والفكر الغربيين بالغ الأثر في حياته وفي تكوينه العلمي والسياسي، هذه الشخصية هي : أحمد لطفي السيد. يقول عنها محمود محمد شاكر في كتابه «أباطيل وأسمار» بعد حديثه عن دعوة مصطفى كامل إلى الانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية ومساعدتها ضد هجمات الأمم الأوربية : «فبعد فترة بدأت دعوة «مصر للمصريين» معارضة لمبدأ مصطفى كامل، وأحيطت هذه الدعوة، بكل الوسائل المثيرة التي يكون ظاهرها إنقاذ الوطن من براثن الاستعمار الأجنبي، بما فيها تركيا، هكذا يقولون ! وباطنها تثبتت القواعد الفكرية التي تحمل الشباب المصري على أن لا يرى شيئا يربطه بشيء من البلاد التي تحيط به، سوى ظل باهت من الروابط الدينية واللغوية التي فرضت عليه فرضا، كما قال ذلك بعضهم فيما بعد. ثم يرى أن مردّه كله إلى مصر وحدها، وإلى تاريخها القديم العريق في الآباد البعيدة، وهو تاريخ الفراعنة، الحافل بالآثار القائمة، والتي يأتي السائحون من كل أوب لرؤيتها أو دراستها، تولى كبر هذه الدعوة... رجل... هو : «أحمد لطفي السيد».

وهذا الرجل عندي شديد التناقض... فحيثما سرتُ في قراءة تاريخه أو آثاره، أجد له أقوالا متناقضة، وأعمالا تناقض أقواله»⁽⁴⁾ ثم يتحدث محمود محمد شاكر عن دعوة أحمد لطفي السيد إلى العامة وضرورة وضعها مكان الفصحى. ولبين تناقضه بهذا الشأن يسوق كلاما لأحمد لطفي السيد قاله قبل دعوته هذه بأربع سنوات يدعو فيه إلى الأخذ بالفصحى وينحي باللائمة على الذين يعيرون ذلك، ثم يعلق الأستاذ محمود محمد شاكر على التناقض المريب قائلا : «لم تمض على هذه المقالة أربع سنوات، حتى شرع هذا الرجل يضع مشروعا لإبادة العربية وطمرها في ركام من الكلمات الأجنبية، وتحطيم بنائها بالعامة تحطيمًا كاملا، بلا رعاية لما ذكر من «التوسع في الألفاظ والمعاني» ومن «منفعة الأدب» ومن «خدمة اللغة»

(4) مطبعة المدني، القاهرة ط. 2 - 1972 ص 261 - 262.

ومن «خدمة القرآن» ! أين ذهب كل هذا الذي قال ؟ ومن الذي لوى لسانه ؟
ومن أي مصدر جاءت هذه الأفكار المضيفة ؟»⁽⁵⁾.

بهذه الكلمات الموجزة تجلت لنا جوانب من شخصية أحمد لطفي السيد، وباختصار فإن مواقفه المتعددة من اللغة الفصحى، وممالاته لطله حسين في أفكاره عن الشعر الجاهلي ودفاعه عنه، وغير ذلك مما هو معروف لدى دارس حياة هذا الرجل، توضح لنا اتجاهه، كما توضح لنا جانب التأثير في محمد حسين هيكل.

ب — دوافع تأليف الكتاب

1 — دوافع ذاتية منطلقة من ثقافة المؤلف واتجاهه الفكري والإصلاحي كما سبق أن تحدثنا عن ذلك.

2 — دوافع خارجية نجملها فيما يلي :

- اختلاف المعتقدات بين المسيحية والإسلام دفعت المسيحيين إلى الاعتداء على المسلمين والإسلام ورسوله، وهذا الاعتداء استمر إلى عصر المؤلف. وتجلى ذلك في فضيحة التبشير الشهيرة بمصر سنة 1932.
- تعميق الاستعمار فكرة أن الإسلام هو السبب في تأخر المسلمين.
- المؤلفون الغربيون قديما وحديثا — مسيحيون أو علمانيون — بالغوا في الهجوم والتجريح والنيل من نبي الإسلام. ولقد بين هيكل نماذج من ذلك في مقدمة كتابه.
- محاولة المبشرين إشاعة هذه الترهات في ديار المسلمين أنفسهم.
- عدم فعالية الردود التي قام بها العلماء على هؤلاء ؛ إذ تنقصهم الصرامة العلمية والثقة لدى الناس في نظر هيكل.
- الشباب المتعطش إلى المعرفة لما رأى أن اللجوء إلى العقل هو خروج عن الإسلام (وقد زعم هيكل أن ذلك بتأثير من المحافظين) فإنه كف عن ذلك، ولإشباع نزعاته الفكرية توجه صوب ثقافة الغرب ينهل منها، فتأثر بها أيما تأثر.
- كل هذه العوامل مجتمعة — كما يتجلى ذلك من مقدمة كتابه — دفعت هيكل

(5) نفس المصدر ص 265.

لكي يؤلف هذا الكتاب عن حياة محمد ﷺ معتقدا أنه مؤهل لذلك أكثر من غيره سواء أكان هذا الغير من المحافظين أم من غيرهم. يقول في المقدمة ص 37 : «وهداني تفكيري آخر الأمر إلى دراسة حياة محمد صاحب الرسالة الإسلامية وهدف مطاعن المسيحية من ناحية، وجمود الجامدين من المسلمين من الناحية الأخرى، على أن تكون دراسة علمية على الطريقة الغربية الحديثة».

ج - كتاب «حياة محمد»

الكتاب في أصله مجموعة من المقالات الأسبوعية نشرها تباعا على مدى سنتين في مجلة الرسالة ابتداء من 26 فبراير 1932. وظهرت طبعة الكتاب الأولى سنة 1935، وفي نفس السنة أعيدت طبعته الثانية، ثم توالى طبعاته التي بلغت الخامسة عشرة والتي عليها نعتد في دراستنا هذه.

1. منهجه في الكتاب

يقول محمد حسين هيكل في مقدمة كتابه ص 40 : «لست مع ذلك أحسبني أوفيت على الغاية من البحث في حياة محمد. بل لعلني أكون أدنى إلى الحق إذا ذكرت أنني بدأت هذا البحث في العربية على الطريقة العلمية». ويقول في ص 56 : «إذا أوجب قصد الحق والمعرفة علينا أن ننقد ونمحض ما خلف كتاب العرب والكتاب المسلمون في الطب والفلك والكيمياء وغيرها من العلوم، فننفي منها ما لا يثبت أمام النقد العلمي ونثبت ما تقره قواعد هذا النقد، فقصد الحق والمعرفة يوجب علينا مثل هذه الدقة في أمر التاريخ وإن تعلق بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام، فالمؤرخ ليس ناقلا فحسب، بل هو أيضا ناقد لما ينقل، ومحض إياه لمعرفة ما ينطوي عليه من الحق، والنقد سبيل التحصيل، والعلم والمعرفة أساس هذا النقد والتحصيل».

وبعد حديثه عن الخلاف بين بعض الروايات في كتب السيرة وكتب الحديث قال : «فلا بد للباحث في هذه الكتب جميعا بحثا علميا أن يضع مقياسا يعرض عليه ما اختلفت فيه، فما صدقه هذا المقياس أقره الباحث، وما لم يصدقه وضعه موضع التحصيل إذا كان مما يقبل التحصيل». ص 65. ثم يزعم بعد ذلك أن المحدثين وضعوا مقياس السند وحده في توثيق الأخبار، ولكنه يناقض نفسه في

الصفحة نفسها (ص 67) بذكر مقاييس معرفة الحديث الموضوع، وهي مقاييس ألصق بالمتن منها بالسند.

وفي ص 68 يزعم أن كتب السيرة والحديث كتبت في عهد المأمون مما جعل كتابها لا يستطيعون مخالفة المأمون في آرائه خوفا من سطوته وبطشه. هذا الزعم غير صحيح، ويدل على جهل صاحبه بتاريخ تدوين السيرة والسنة أو تجاهله لذلك. فمن المعلوم المؤكد أن مئات الأحاديث دونت في عهد الرسول ﷺ وأخرى دونت في عهد التابعين، وتم جمع كثير منها في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله. فمن الأئمة الأعلام الذين أبلوا البلاء الحسن في هذا الميدان ابن شهاب الزهري المتوفى سنة 124 هـ، وابن جريج (ت 150 هـ) ومعمربن راشد ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغير هؤلاء كثير ممن لقي ربه قبل نهاية القرن الثاني (أي قبل اعتلاء المأمون الحكم). والمؤلفون في السيرة كثيرون جدا، كان من أوائلهم عروة بن الزبير وهشام ابنه وابن شهاب الزهري ومعمربن راشد وموسى بن عقبة وابن إسحاق. فممنهم من عاش في القرن الأول ومنهم من عاش في أواخره وفي النصف الأول من القرن الثاني. فأخبرهم موتا هو ابن إسحاق المتوفى سنة 151 هـ. فلم يعيش واحد منهم إلى عهد المأمون. أما عمل ابن هشام فإنما هو تهذيب لسيرة ابن إسحاق لا غير، ونقد لها في بعض المواطن، وشرح للغريب وبعض الآيات.

ثم من جهة ثانية فإن المأمون كان معتزليا، ونحن نعرف أن المعتزلة كانوا ينكرون كثيرا من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ لأنها تخالف آراءهم وأفكارهم. فإذا كان الأمر كذلك فلن يحذف من السيرة وكتب الحديث — كما زعم هيكل — إلا ما له علاقة بآراء المعتزلة وأفكارهم. لكننا عندما نفحص كتب السيرة وكتب الحديث نجدها ملأى بالأحاديث والأخبار التي تناقض آراء المأمون وآراء شيعته من المعتزلة؛ مما يدل على أن هؤلاء الكتاب لم يتأثروا في جمعهم هذا برهبة سلطة ولا خوفا من بطشها كما زعم هيكل، وما محنة أحمد بن حنبل أيام المعتزلة بجهولة. ثم ما هي هذه النصوص التي حذفت من السيرة وكتب الحديث لأنها تخالف آراء المأمون؟ هنا لا يعطينا هيكل شيئا من ذلك! إنما فقط مجرد مزاعم لا تبني على أساس سليم من الواقع والمنطق.

ثم يقول هيكمل بعد حديثه عن الفرق التي نشأت، بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وأثر ذلك في وضع الحديث : «هذه الفترة الأخيرة لا يمكن الاعتماد على ما دُون فيها اعتمادا علميا دون تمحيصه ونقده، أدق التمحيص والنقد، بغير تأثر بالأهواء أو بنزعات المزاج الذاتي. وأول ما يجب من ذلك أن نرد مما وقع الخلاف عليه فيها كل ما لا يتفق مع القرآن، وإن نُسب ما وقع عليه الخلاف إلى النبي العربي. أما صدر الإسلام الأول إلى مقتل الخليفة الثالث فيمكن الاعتماد على ما يروى مباشرة عنه، ويمكن لذلك أن يتخذ أيضا أساسا لتمحيص ما جاء بعده»⁽⁶⁾.

يظهر من كلام هيكمل هذا أن هناك ثلاثة مقاييس : المقياس الأول : القرآن، فما خالف القرآن رُفض. والثاني هو استخدام العقل في نقد الأخبار. والثالث اعتماد ما روي مباشرة عن صدر الإسلام.

أما المقياس الأول فيقول عنه الشيخ مصطفى صبري في كتابه القيم : «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» : «... ومن أبعد ما يتصور إلى درجة مثيرة للضحك أن يكون معالي هيكمل باشا التزم تأليف الكتاب عن حياة سيدنا محمد مستمدا في ذلك من القرآن فحسب كما قال في آخر صفحة من مقدمة الطبعة الثانية لكتابه : «وفي مقدمة ما يجب علينا خدمة للحقيقة وللعلم وللإنسانية أن نعمق في دراسة سيرة النبي العربي تعمقا يهدي الإنسانية طريقها إلى الحضارة التي تنشدها، والقرآن أصدق مرجع لهذه الدراسة، وهذا الكتاب لا يأتيه الباطل ولا تعلق به الريبة... فكل ما تعلق بسيرة محمد يجب أن يعرض على القرآن، فما وافقه كان حقا وما لم يوافقه لم يكن بحق». والمراد مما وافق القرآن ما ورد به القرآن وقد عبر به في كثير من كلماته التي سبق نقلها. ويؤيده أن مرمى هذه المقدمة التي كتبها لطبعة كتابه الثانية خلاصتها أنه لا يرى كتب الحديث وكتب السيرة مرجعا صادقا لا تعلق به الريبة. فحينئذ يكون من حق امرئ أن يقوم فيرد كل ما ورد به كتاب «حياة محمد» تقريرا، بحجة أنه لم يرد به القرآن»⁽⁷⁾.

(6) ص 79. ط 15 القاهرة 1968.

(7) ج 4 ص : 79 هامش 4. ط 2 بيروت 1981.

ويقول في نفس الكتاب : «فإن صحت لمعاليه هذه الدعوى لزم أن يكون أول واجبه الإحجام عن تأليف هذا الكتاب الذي أسماه «حياة محمد»، فمن أي مصدر كتب ما كتبه فيه إن كانت كتب السيرة والحديث غير جديرة بالثقة والتعويل، وأصحابها متهمين بالأغراض السياسية والدينية ؟ وليس في القرآن ما يكفي من المعلومات اللازمة لتأليف كتاب عن حياة محمد ﷺ مثل كتاب هيكल باشا، لأن كتاب الله ليس كتاب السيرة والترجمة عن حياة نبيه»⁽⁸⁾.

أما المقياس الثاني فلم يحدد هيكل معالم ولا أسس النقد العلمي الذي يزعم أنه ملتزم به، ولم يوضح المنهج المتبع في ذلك بل تركه غامضاً، وقد أرجعه في الحقيقة إلى ذاتية المؤلف وثقافته ومزاجه وتأثراته وإن زعم أن على المؤلف أن يقصي ذلك من أحكامه.

وأما المقياس الثالث وهو اعتماده على ما يروى مباشرة عن صدر الإسلام الأول، وجعله مقياساً لتحخيص ما روي بعده فهو مقياس مهزوز، بل فاسد كل الفساد ؛ وذلك لسبب واضح، وهو أن مرجع جميع هذه الأخبار المتعلقة بصدر الإسلام — سواء منها الصحيحة أو المكذوبة — إلى شيء واحد وهم الرواة. فالرواة هم الذين رَوَوْا هذه الأخبار وأذاعوها في الناس. وهؤلاء الرواة هم سلسلة من الحفاظ على مدى عقود من السنين إلى أن دُونت هذه الأحاديث والأخبار. فإذا ما رواه الصحابة عن صدر الإسلام سوف ينقله هؤلاء الرواة إلى أن يدوّن في الوقت الذي دُوّن فيه، وما اُخْتُلِقَ سوف ينقله أيضاً هؤلاء الرواة فيختلط الحق بالباطل، فكيف يمكن التمييز بين الصحيح والزائف ؟ هنا تنبه علمائنا الأجلاء — قبل أن تظهر هذه المناهج التي تحتكر «العلمية» لِنَفْسِهَا بغير حق — إلى شيء مهم جداً وهو أن الأخبار مرجعها إلى الرواة ؛ فإذاً لابد من نقد الرواة أولاً قبل نقد النص نفسه ؛ فتعرف حياة الرواة وأخلاقهم ومعتقداتهم وشيوخهم وتلاميذهم، ثم هل الراوي حافظ متقن أم لا، وهل لقي من روى عنه أم لا، إلى غير ذلك من المباحث المعروفة في قواعد التحديث وعلمي الجرح والتعديل. فعندما تُعرف سلسلة الرواة ويُنقدون نقداً علمياً صحيحاً، إذ ذاك تتبين صحة الحديث أو ضعفه من هذا الجانب وهو الاسناد. ثم بعد ذلك تأتي مرحلة ثانية وهو نقد المتن.

وخلاصة القول في هذا المقياس هو أن هيكل أراد أن يصحح أخبار سيرة النبي ﷺ بالأخبار المنسوبة إلى صدر الإسلام وهو «دور» باطل كما يقال في المنطق ؛ إذ كيف نصحح الخبر بنفس الخبر ؟ ثم هل أخبار صدر الإسلام مفصلة عن سيرة الرسول ﷺ ؟ وهل طرق وصولها إلينا مختلفة عن طرق وصول سيرته ﷺ ؟ وكيف يصحح هيكل أخبار السيرة بالأخبار المروية عن صدر الإسلام وهو يزعم أن كتب الحديث والسيرة لم تُدَوَّنْ إلا في عهد المأمون ؟ وما هي هذه الأخبار المروية عن صدر الإسلام ؟ هل هي مرويات كتب التاريخ ؟ إذا كانت تلك فهل ما في كتب التاريخ مروي بطريقة تخالف طريقة المحدثين ومصنفي السيرة ؟ وهل أخبارهم أوثق من أخبار السيرة وكتب الحديث ؟

2. مصادر الكتاب

من مقدمة المؤلف ومن فهرس المصادر والمراجع نستطيع أن نتبين المصادر والمراجع التي اعتمدها في تأليف كتابه. يقول في المقدمة : «بدأت أراجع تاريخ محمد، وأعيد النظر في سيرة ابن هشام وطبقات ابن سعد ومغازي الواقدي، وعدت إلى كتاب سيد أمير علي (روح الإسلام)، ثم حرصت على أن أقرأ كتب بعض المستشرقين، فقرأت كتاب دِرْمَنْجَم، وكتاب واشنطن إِرْفَنْج...

ولقد تبينت أن أصدق مرجع للسيرة إنما هو القرآن الكريم ؛ فإن فيه إشارة إلى كل حادث من حياة النبي العربي يتخذها الباحث منارا يهتدي به في بحثه، ويمحص على ضيائه ما ورد في كتب السنة وما جاء في كتب السيرة المختلفة»⁽⁹⁾. ثم يشير بعد ذلك إلى أنه رجع إلى كتاب أسباب النزول للواحدي وكتاب الناسخ والمنسوخ لابن سلامة، وإلى كتب التفسير⁽¹⁰⁾. وفي الحقيقة لم يذكر منها في ثبت المراجع إلا كتابا واحدا هو تفسير الطبري. ولقد ذكر أنه استفاد من كل ذلك في بحثه، يقول : «ولقد كنت كلما ازددت توسعا في البحث أرى مسائل تنجم أمامي وتستدعي التفكير ومزيذا من البحث لحلها. وكلما عاونتني كتب السيرة وكتب التفسير في الاهتداء إلى غاية أطمئن إليها»⁽¹¹⁾. لكن استمع إليه

(9) ص : 37.

(10) ص : 38.

(11) ص : 39.

عندما يتحدث عن السيرة قائلا : «... متناسيا (المستشرق) أن أول كتب السيرة إنما كتب بعد قرنين من عصر محمد دُست أثناءهما في سيرته وفي تعاليمه إسرائيليات كثيرة، ووضعت أثناءهما ألوف الأحاديث المكدوبة»⁽¹²⁾. هذا الكلام الأخير مع أنه مأخوذ من علماء الحديث الذين بينوا هذه الأحاديث المكدوبة فإن المؤلف لم يبين ما هي هذه الأحاديث المكدوبة. ولكن من خلال بحثه في صلب الكتاب وبعض الإشارات في المقدمة نفهم أنه يقصد الأحاديث المتعلقة بالمعجزات النبوية. وهو يزعم في مواضع أخرى أن هذه المعجزات تتنافى مع العقل من جهة ومع القرآن من جهة ثانية إذ أن القرآن يقرر — في زعمه — أن للرسول ﷺ معجزة واحدة هي القرآن. وهذا فيه تناقض دون شك، وذلك لأن القرآن يثبت معجزات حدثت للرسول ﷺ من بينها معجزة الإسراء والمعراج التي يعترف بها هيكمل نفسه. وإذا كانت هذه المعجزة لا تتنافى لا مع القرآن ولا مع العقل لأن الله الذي خلق القانون الطبيعي يستطيع أن يخرق هذا القانون متى أراد ذلك، فإن المعجزات الأخرى الواردة في النصوص المتواترة لا تخرج عن هذا النطاق، فكان أخرى به أن يسلك نفس السبيل في قبولها، ويتناسق بذلك مع المنهج الذي أراد أن يسير عليه. يقول الشيخ مصطفى صبري في هذا الصدد : «مقصود معاليه من إثارة الشكوك جهد ما يستطيعه وما لا يستطيعه في صحة كتب الحديث والسيرة، تأييد ما ادعاه من عدم وجود معجزة لنبينا محمد ﷺ غير القرآن، بإسقاط ما روي في كتب السيرة ثم ما روي منها في كتب الحديث، عن حيز الاعتداد، متوسلا إلى هذا الاسقاط بإسقاط تلك الكتب نفسها، أو على الأقل بتنزيل ما فيها من الأحاديث الصحيحة منزلة النادر الذي هو في حكم المعلوم»⁽¹³⁾.

ونحن نتساءل من جهة أخرى ونقول : إذا كان القرآن معجزة فلماذا تُنكر المعجزات الأخرى مع أن الكل من مصدر واحد هو الله تعالى ؟ أليست العمدة هي الرواية الصحيحة في شأن المعجزة لا مخالفتها هوى ونزعة المؤلف العقلية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن عشرات المعجزات ثابتة ثبوتا قطعيا لا ينكره إلا معاند. وهنا يرد إلى الذهن ما وقع لأبي بكر الصديق رضي الله عنه مع المشركين لما

(12) ص : 40.

(13) موقف العقل، ج 4 ص : 50.

جاءوا عنده ليخبروه بمعجزة الإسراء والمعراج عسى ذلك أن يزعزع من إيمانهم، فأجابهم بأنه يصدقه (أي محمدا ﷺ) في أكبر من ذلك ؛ يصدقه في الوحي يأتيه من السماء، فسماه الرسول ﷺ الصديق. هذا الفهم العميق يرُدُّ منهج هؤلاء الذين يسلكون سبيل هيكل وغيره. فالوحي شيء خفي يأتي من السماء ؛ ملك من ملائكة الرحمان يخترق السبع الطباق ليؤدي أمانة الوحي إلى رسول الله في الأرض وذلك في لحظات. فهذا في تصور العقل البشري القاصر أصعب تصديقا، ولكن الذي يصدق هذا سيصدق لا محالة ما هو أقل منه.

وإذا كانت كتب المستشرقين ضمن هذه المراجع التي استفاد منها وهَدَّتْه إلى ما هدته إليه فلا شك أن تأثيرها كبير فيما يخص المعجزات التي أنكرها لأنهم أنكروها، وأثبت ما أثبتوه كمعجزة الاسراء والمعراج التي أقر بها دِرْمَنُجَم.

3. نقد الكتاب

المطاعن التي وُجِّهَتْ إلى الكتاب هي موجهة إلى شخصية الكاتب العلمية. فقصور الكاتب في بعض العلوم وتأثره ببعض المناهج الغربية هو الذي جعل كتابه ينطوي على كثير من الثغرات التي يحسن التنبيه عليها حتى لا يقع المبتدئ في مطباتها.

ففيما يخص شخصية هيكل العلمية نقول :

- 1 — إن هيكل ليس من أهل العلم بالحديث ولا من علماء الجرح والتعديل الذين يستطيعون نقد الاسناد وبيان ضعفه أو صحته ؛ وهذا له انعكاس على بحوث الكتاب وعلى نصوصه التي اعتمدها أو التي ردّها.
- 2 — ثقافة هيكل ثقافة غربية، جعلته يتأثر بمنهجها ويصدر عنه في كثير من أحكامه وتفسيراته، وردّه لما ردّه من نصوص صحيحة.
- 3 — كان الكتاب في عمقه وسيلة لا غاية إذ أن دفاعه عن الرسول ﷺ كان ينظر إليه من زاوية تأثيره على الحياة السياسية والوطنية، فيجعل بذلك الدين في خدمة الوطنية، لا العكس.

وأما ما يتعلق بالمطاعن الموجهة إلى الكتاب فنستطيع أن نلخصها فيما يلي :

إن كتاب هيكل حاول أن يركز بل أن يفصل بين محمد «النبي» — ﷺ —

وبين محمد الانسان، مركزا على الجانب الثاني من شخصية الرسول ﷺ، مع أن الواقع لا يقتضي هذا الفصل المعتسف ؛ لأن حياة الرسول ﷺ كإنسان لا يمكن فصلها فصلا واضحا متميزا عن محمد النبي — الرسول ؛ إذ أن حياة النبي ﷺ، الخاصة والعامة، تظهر أكثر ما تظهر في ثوبها النبوي، إما تلقيا عن الله مباشرة أو استنباطا من الوحي واهتداء به في الحياة فبتأثير من اتهامات المستشرقين كانت دراسة هيكل حياة النبي ﷺ منعزلة عن قسماها النبوية والاعجازية التي نجدها لدى مؤلفي السيرة السابقين ؛ فقد أراد المؤلف بيان مزايا محمد الانسان، وذلك بمعنى :

- 1 — مزاياه الانسانية الموروثة من بني جنسه التي غناها وهذبها بالتدريب الشخصي حتى أصبح ملقبا بالأمين.
- 2 — جهوده الكبيرة في التأمل والتعبد والتفكير لصرف تأثير الوسط الوثني بمعتقداته الضالة وأخلاقه المنحرفة.
- 3 — نشاطه الخاص باعتباره منذرا ومبلغا للرسالة وحارسا على سلامتها من التحريف والتزيف والمساومة، ومسؤول عن انتشارها وبقائها.
- 4 — أعماله في تنظيم جماعة المؤمنين والحراسة والدفاع عن حريتها الدينية والتشريع للحياة الفردية والاجتماعية والسياسية لأعضائها.

ولقد ذكر بعض النقاد أن فكرة جان جاك روسو عن الانسان الفطري هي التي كانت مسيطرة على الكتاب وموجهة لأفكاره عن النبي ﷺ، يقول روسو : «الانسان يولد طبيعيا (فطريا) ويبقى كذلك ما دام قريبا من الطبيعة، بعيدا عن عدوى المجتمع ؛ إن الانسان الفطري هو الانسان الذكي العقل، الصافي القلب، الذي يهجر فساد المجتمع ويتلقى الحقيقة مباشرة من الطبيعة والكون»⁽¹⁴⁾.

فالوحي إذن لم يأت إلا ليؤكد الأفكار التي وصل إليها محمد ﷺ عن الله والعالم وعن طاعة الله، كما يبدو من خلال كتاب هيكل. يقول الدكتور فاروق حمادة⁽¹⁵⁾ : «إن ذكر جبريل أمين الوحي يندر ذكره في كتابه مع أن الإيمان

(14) نقلا عن «Muhammad le Prophète» ص 205.

(15) مصادر السيرة النبوية وتقويمها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب. ط 1980/1.

بالوحي من أهم الفروق المميزة بين المسلم والكافر. بل أكثر من هذا يجعل اللقاء الأول بين الروح القدس وبين الرسول ﷺ نوما مستندا إلى رواية ضعيفة عند ابن إسحاق، ولم يذكر اسم جبريل وراوغ وموّه في الهامش تاركا الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم ضاربا عرض الحائط بالمنهج العلمي في التوثيق.

«انظر قوله : «لكن محمد لم يحتاج إلى طويل تفكير فيما عرضوا عليه ليعلم أنهم يمكرون به، وأوحى إليه يومئذ» وانظر قوله ص 420 : «وما لبث محمد أن أحيط بالأمر خُبراً فسارع فبعث علي بن أبي طالب والزبير بن العوام فأدركا سارة فاستنزلاها...» «من هذا الأسلوب العصري ! والصياغة الحديثة، يفهم القارئ أن التفكير والذكاء هما عماد حياة محمد ﷺ ولا أثر للوحي في حياته، وهذا تنكّب للنصوص الصحيحة والمقطوع بثبوتها، علماً بأن الدكتور هيكل يركز كثيراً على الرياضة الروحية في حياة النبي ﷺ (انظر ص 145 — 146 وغيرهما)، ويصوره بأن نفسه كانت شغوفة متطلعة لشيء ما، اقرأ قوله في ص 134 : «إنما كانت نفس محمد شغوفة بأن ترى وأن تسمع وأن تعرف، وكأن حرمانه من التعلم الذي يتعلمه بعض أئداده من أبناء الأشراف جعله أشد للمعرفة تشوقاً، وبها تعلقاً» وهذا الكلام غير صحيح، والنص المقطوع به يرفضه ويرده وذلك في قوله تعالى : ﴿وما كنت ترجو من قبله من كتاب ولا تحطه يمينك إذن لارتاب المبطلون﴾ «ويؤكد هذا ما حاول إظهاره مفترياً على صحيح التاريخ والحديث والسيرة من اتصال النبي ﷺ باليهود والنصارى مصغياً لتراتيلهم وقرائاتهم، حريصاً على التعرف على دياناتهم والتعلم منهم (انظر ص 145 — 147 وغيرها)» اهـ.

وحتى غير المسلمين عند دراستهم للكتاب اكتشفوا هذه الفكرة التي يريد أن يصوغ فيها هيكل حياة النبي ﷺ، وأن يفصل حياته عن الوحي، يقول صابانغ في كتابه : «Muhammad le Prophète» : «إن قراءة كتاب هيكل تثير هذا التساؤل : ما دور الوحي إذن ؟ هل الإنسان، ولو كان عظيماً وعبقرياً، قادر وحده — دون الوحي — أن يحيط بالإسلام ويعلمه؟»⁽¹⁶⁾.

أما عن اشتغال الكتاب على كثير من الروايات الواهية، وعلى آراء واستنباطات

مصدرها الخيال والحدس البعيد والزعم الذي لا يبنني على أساس صحيح، فذلك ما نبه إليه كثير من الباحثين⁽¹⁷⁾. انظر مثلا ص 151 ففيها كثير من الروايات غير الثابتة. وانظر ص 311 عن الصلاة على حمزة رضي الله عنه بعد غزوة أحد فهي رواية واهية وإن وردت في سيرة ابن هشام. ومن هذا القبيل زعمه أن كاتب سر النبي ﷺ كان يهوديا (ص 322). وفي ص 142 زعم أن القرشيين قد زال من نفوسهم تقديس الأصنام بسبب انعدام سلطة مركزية، ووجود حرية فكرية، مع أن التاريخ، بالاجماع وبالنصوص القاطعة، يخبر أن تقديس الأصنام كان قبل الإسلام وإبان حياة النبي ﷺ بمكة شيئا راسخا في نفوسهم، ولا أدل على ذلك من العداوة التي جاهر بها القرشيون النبي ﷺ لما عاب آلهتهم وأصنامهم. وأيضا ما قاله عن السيدة خديجة رضي الله عنها في ص 144 بأنها كانت تقدم القرابين والنحور إلى الأصنام وتسألها عن فجيعتها في أبنائها الذين ماتوا — مع أنه لم يثبت قطعا أن خديجة رضي الله عنها ذبحت لصنم أو سأله شيئا. وفي نفس الصفحة زعم أن الذي اشترى زيد بن حارثة هي خديجة وليس حكيم بن حزام. ومن الأمور الخطيرة ما سرده في حادثة الإسراء والمعراج (ص 203 — 205) حيث ملأها ترهات وأغاليط نقلها عن المستشرق درمنجهم وأقرها ورضي بها واعتبرها أحسن ما يمكن أن يقال في الموضوع. ووصف درمنجهم في مجمله غير موجود في كتب السيرة المعتمدة ولم تصح به رواية. فسيرة ابن هشام خلّو من هذه الأباطيل المزعومة، مع اعتماده كثيرا على سيرة ابن هشام.

ولقد اعتدل المؤلف في النصف الثاني من الكتاب — كما قال فاروق حمادة — ولكن اعتداله لا يجعله مرجعا مفسرا لأحداث السيرة ووقائعها.

وحسنات الكتاب تتجلى في تلك الصياغة الأدبية الراقية التي زين بها كتابه، وذلك الأسلوب الأخاذ الطلي الذي يأخذ النفوس، وتلك العبارات الرشيقة الأنيقة التي دمج بها فصوله وفقراته، وذلك المنطق القوي في كثير من الأحيان الذي حاجّ به المستشرقين والمبشرين، وتلك المقارنات الموضحة التي حشّى بها مصنفه، كل ذلك لا يُنكر، لكنه في نفس الوقت يُغري خالي البال باحتضان كل ما في الكتاب، والاقتناع بما يتضمنه من أخطاء وترهات وأغاليط.

(17) د. فاروق حمادة، مصادر السيرة النبوية، في صفحات متعددة.

وفي حقيقة الأمر إن العصر الذي كتب فيه محمد حسين هيكل كتابه، والظروف التي كانت محيطة بالبلاد الإسلامية عامة ومصر خاصة جعلت الكاتب ينزلق وراء تلك المناهج الخادعة، وتستهو به تلك الموضوعية المزعومة، والنقد العلمي في ظاهره المغرض في باطنه، وتجرفه الحضارة الأوربية وثقافتها ذات الاتجاهات المتباينة، فلا يستطيع التخلص من رواسبها وتأثيراتها على نتائج بحثه ودراسته.

من نوازل التعزيرات بالمغرب

في القرنين 10 و 11هـ

جواب أبي حامد محمد العربي الفاسي

في مسألة العقوبة بالمال أنموذجا

د. عبد الخالق أحمدون^(٥)

تمهيد

تنقسم العقوبات في الشريعة الاسلامية من حيث تطبيقها والحكم بها إلى نوعين : عقوبات مقدرة، وهي التي تكفل الشارع ببيان نوعها وتحديد مقدارها، وألزم بتطبيقها دون تعديل أو تبديل أو زيادة أو نقص. وعقوبات غير مقدرة وهي التي أوكل أمر تحديد مقدارها وبيان نوعها إلى اجتهاد القاضي ونظره في الجريمة وظروف المجرم. فالأولى عقوبات لازمة، والثانية عقوبات اختيارية تفويضية.

وهذا التقسيم ينطبق كذلك على العقوبات المالية، فمهما عقوبات مالية مقدرة حدد الشارع مقدارها ونص على ذلك، وهناك عقوبات مالية غير مقدرة ترك الشارع سلطة تقديرها إلى والي الأمر. ويعد الباحثون من القسم الأول : الدية، الحرمان من الميراث، الحرمان من الوصية، سائر الكفارات. ولا خلاف في هذا النوع من العقوبات، ويندرج تحت القسم الثاني سائر العقوبات المالية التعزيرية، وهذا النوع قد اختلف العلماء في جوازه.

ويتجه الرأي السائد في الفقه الاسلامي إلى استعمال مصطلح «العقوبة المالية»

(٥) كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.

للتعبير عن العقوبة المالية التعزيرية التي تخضع في تحديد مقدارها وتنفيذها إلى سلطة القاضي وقناعته الشخصية المبنية على اجتهاده وفقهه ونفاذ بصيرته في ملابسات الجريمة وشخصية المجرم.

والتعزير تأديب يختلف مقداره باختلاف الأشخاص، وقيمه القاضي بقدر ما يرى المصلحة فيه⁽¹⁾. ونستخلص منه، أن «العقوبة المالية» لا تفرض مع الحدود والكفارات، ومن ثم فهي عقوبة غير مقدرة، ينطبق عليها ما ينطبق على عقوبة التعزير عموما باعتبارها «عقوبة غير مقدرة تجب حقا لله تعالى أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة»⁽²⁾، مما يجعل النظر فيها يتغير باستمرار، والاجتهاد في تقديرها يتغير مع تغير الدواعي الزمنية وتبدل الأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبحسب اقتضاء المصلحة زمانا ومكانا⁽³⁾.

وقد اختلف الفقهاء في هذا النوع من العقوبة اختلافا كبيرا، فأباحها البعض بإطلاق، ومنعها البعض كذلك، وأجازها الآخرون بشروط معينة. ولكل فريق أدلة يستند إليها تختلف في مدى قوتها وصحتها، وتبقى مهمة الباحث في أن يختبر هذه الأدلة ويقارن بينها ويوازن ليصل إلى النظر السديد فيها.

وهذا الاختلاف أتاح الفرصة لبعض الباحثين لادعاء أن الشريعة الإسلامية لا تعترف بالعقوبات المالية. وهو كما يبدو، حكم سريع ينم عن قصور في معرفة الآراء الفقهية، ونقص في إدراك ما كتبه الفقهاء في هذه المسألة. كما دفع البعض إلى القول بأن الفكر القانوني الإسلامي لا يقبل فكرة الغرامة المالية، ويعتبرها من قبيل أخذ ما لا يستحق إلى بيت المال⁽⁴⁾.

لقد عرفت الشريعة الإسلامية التعزير بالعقوبات المالية في سنة الرسول ﷺ، وطبقه الصحابة رضوان الله عليهم في حالات عديدة. ومع ذلك، فقد اختلف الفقهاء في شأنه إباحة ومنعاً، ولا نكاد نستقر على رأي واحد داخل المذهب الواحد. فقد ذهب الحنفية في مشهور مذهبهم إلى عدم جواز التعزير بالعقوبات

(1) ابن عابدين 179/3 — والمبسوط 36/9.

(2) المبسوط 36/9.

(3) انظر إغاثة اللفهان لابن قيم الجوزية 330 — 333.

(4) عبد الرحيم صدقي في كتابه: الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ص: 197.

المالية في الشريعة الإسلامية، بل إن محمد ابن الحسن الشيباني لم يذكره في أي من كتبه التي هي المصدر الأول لمعرفة فقه الحنفية⁽⁵⁾، وأجازه أبو يوسف. ومنعه الشافعية في قول وأجازوه في قول آخر، وكذلك المالكية والحنابلة.

وقد كان المذهب المالكي أكثر المذاهب اهتماما بهذه المسألة وتفصيلا للقول فيها، ولعل ذلك راجع إلى أن مبنى المسألة عند المالكية رعاية المصلحة، ورعاية المصالح أصل من أصولهم فرعوا عليه كثيرا من المسائل، ومنها مسألة العقوبة المالية⁽⁶⁾. وهي كذلك من المسائل التي جرى العمل بها عند المتأخرين من علماء المغرب⁽⁷⁾. ومعنى جريان العمل عندهم: الأخذ بالقول الضعيف في المسألة وترك الراجح أو المشهور في المذهب، مراعاة للمصلحة وجريا مع تطور الأوضاع الاجتماعية، بناء على قاعدة «تغير الأحكام بتغير الأزمان»، وهي قاعدة مكنت الفقهاء من الانفتاح على عصورهم واستنباط الأحكام الملزمة لما استحدثت من القضايا في أزمانهم⁽⁸⁾.

لقد شغلت مسألة «العقوبة المالية» حيزا مهما من اهتمام المتأخرين من فقهاء المذهب المالكي، خاصة بتونس والمغرب. وقد اهتم بها علماء المغرب في إطار اهتمامهم بما استقر عليه الرأي عندهم من الأخذ بما جرى به العمل في بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف بينهم درءا لمفسدة أو جلبا لمصلحة أو إقرارا لعرف سائد، استنادا إلى اختيارات الشيوخ المتأخرين القائمة على تصحيح بعض الروايات والاقوال الموجبة لذلك⁽⁹⁾.

وقد ظهر النزاع حول مسألة العقوبة المالية بتونس في أوائل محرم سنة 828هـ بين فقيهين مالكيين، وهما: الحافظ أبو القاسم أحمد البرزلي والشيخ أبو العباس أحمد الشماع الهنتاتي، فقد أفنى الأول بجواز العقوبة بالمال وألف في ذلك تأليفا،

(5) ذكره الاستروشنى في الفصول الخمسة عشر. ص: 7، ونقله عبد العزيز عامر في رسالته ص: 324 — والموسوعة الفقهية الكويتية 33/8 الطبعة التمهيدية.

(6) راجع: ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي. ص: 401 — 403.

(7) راجع: العرف والعمل في المذهب المالكي للدكتور عمر الجيدي. ص: 488 — 492.

(8) المرجع السابق — ص: 312 وما بعدها — وقارن مع ص: 143 — 158.

(9) راجع: حسام العدل للولاني ص: 16 — 17.

وخالفه فقهاء الوقت واتهموه بالخروج عن الاجماع، منهم الشيخ الشماع الذي ألف في الرد عليه رسالته «مطالع التمام».

وقد قدر لي أن أعثر على رسالة الشماع ضمن المخطوطات النادرة بمكتبة الاسكوريال بإسبانيا. ولا أعلم أحدا أفرد هذه المسألة بتأليف خاص وتناولها بتفصيل قبله. وهذا يدلنا من الناحية التاريخية على أن بداية الاهتمام بالمسألة بشكل موسع إنما كان مع ظهور فتوى البرزلي ورد الشماع عليها. ويؤكد أنه جميع المتأخرين من فقهاء المذهب المالكي الذين كتبوا في المسألة يشيرون إلى ذلك الخلاف الذي وقع بين الفقيهين في العهد الحفصي.

وقد دخلت رسالة الشماع إلى المغرب وتداولها العلماء، فانقسم الرأي حولها بين مؤيد لفتوى البرزلي ومنكر لها. ولا يمكن أن نجزم في شأن تاريخ دخولها إلى المغرب بشيء، إلا أن ما يمكن أن نقرره في هذا الصدد — انطلاقا من النصوص التي بين أيدينا — أن رسالة الشماع كانت مصدرا أساسيا للتأليف في الموضوع لدى علماء المغرب في القرن 10 الهجري.

ومن الذين أفردوا هذه المسألة بجواب خاص أبو سالم إبراهيم الكلالي⁽¹⁰⁾. ومن سوء الحظ أنني لم أعثر على هذا الجواب ضمن كتب النوازل، ومنها كتاب «الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجيل غمارة» لأبي فارس عبد العزيز الزياتي الذي أورد كثيرا من أجوبته⁽¹¹⁾.

(10) هو : أبو سالم إبراهيم بن عبد الرحمن الكلالي. ولد في بني ورياغل حوالي سنة 980هـ ونشأ بها، فأخذ بداية العلوم عن مشايخها، ثم قدم فاس بقصد الدراسة سنة 994هـ، فأخذ عن أبي العباس المنجور، والشيخ يعقوب اليدري، وأبي العباس الزموري والقاضي الحميدي، والمفتي أبي زكرياء السراج. اشتغل الكلالي بالفتوى والعدالة، وتولى قضاء غمارة حيث لقيه بها محمد بن سعيد المرغشي وأخذ عنه. واستقر أخيرا بفاس، فتوفي بها سنة 1047هـ. من تأليفه : المسألة الشهية الامليسية في الانكحة المتعقدة على عادة البلاد الاغريسية — وتنبيه الصغير من الولدان على ما وقع في مسألة الهارب والهاربة من الهذيان. انظر ترجمته في : فهرسته (نشرها العلامة محمد المنوني في مجلة البحث العلمي ع : 7) — صفوة من انتشر 173/1 — طبقات الحضيكي 123/1 سلوة الأنفاس 256/3 — مؤرخوا الشرفاء 181 — الحركة الفكرية لمحمد حجي 491/2.

(11) ذكر له هذا الجواب : الأفراني في الصفوة حيث قال : وله تقييد في العقوبة بالمال ص : 123 — و قارن مع : طبقات الحضيكي 123/1 — 124 — والتقاط الفوائد للسني 98/1 وأزهار البستان لابن عجيبة ص : 155.

وَأَلَفَ فِيهَا كَذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدٌ الْعَرَبِيُّ الْفَاسِيُّ وَحَرَّرَ جَوَابًا طَوِيلًا أَجَابَ بِهِ عَنْ سُؤَالٍ وَجَّهَهُ إِلَيْهِ أَحَدُ فَقَهَاءِ الْوَقْتِ يُطَلِّبُ فِيهِ رَأْيَهُ فِي مَوْضُوعِ النَّازِلَةِ وَهِيَ الْعُقُوبَةُ بِالْمَالِ الَّتِي مَسَّتْ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا وَأَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهَا، خَاصَّةً فِي الْقَبَائِلِ الْبَعِيدَةِ عَنْ قَهَرِ السُّلْطَانِ وَحُكْمِهِ الَّتِي كَثُرَتْ فِيهَا الْفِتَنُ وَعَظُمَتْ الْمَفَاسِدُ وَتَعَذَّرَتْ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِيهَا.

وَقَدْ اتَّجَهَ الْإِخْتِيَارُ إِلَى تَقْدِيمِ هَذَا الْجَوَابِ إِلَى الْقَارِئِ الْكَرِيمِ كَأَنْمُودَجٍ لَانْفِتَاحِ الذَّهْنِ الْفَقْهِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ الْمَالَكِيَّةِ عَلَى قَضَايَا الْعَصْرِ الْجَدِيدَةِ وَالتَّوَازُلِ الْمُسْتَحْدَثَةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِحَيَاةِ النَّاسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي مَغْرِبِ الْقَرْنِ 10 وَ 11 الْهَجْرِيِّينَ. وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ أَمْهَدَ لِهَذَا النَّصِّ بِمَدْخَلِ يَتَضَمَّنُ الْعُنَاوَرِ التَّالِيَةِ :

- الْعُقُوبَةُ الْمَالِيَّةُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالَكِيِّ
- اِهْتِمَامُ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ بِمَسْأَلَةِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ (الْغَرَامَةِ)
- تَوْجِيهِ وَتَعْقِيبُ.

العقوبة المالية في المذهب المالكي

سَبَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفَقْهَاءَ اسْتَعْمَلُوا لَفْظَ «الْعُقُوبَةُ الْمَالِيَّةُ» فِي كُتُبِهِمْ لِلتَّعْبِيرِ بِهِ غَالِبًا عَنِ الْعُقُوبَةِ الْمَالِيَّةِ التَّفْوِيزِيَّةِ غَيْرِ الْمَقْدَرَةِ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ الَّتِي يَرْجِعُ تَقْدِيرُهَا وَالْحُكْمُ بِهَا إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ أَوْ الْقَاضِي، أَيْ أَنَّهَا تَأْخُذُ فِي طَابَعِهَا الْعَامِ خُصَائِصَ الْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ⁽¹²⁾.

وَقَدْ قَسَمَ فَقْهَاءُ الْمَذْهَبِ الْمَالَكِيِّ، خَاصَّةً الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ، الْعُقُوبَةَ الْمَالِيَّةَ إِلَى قَسْمَيْنِ : الْعُقُوبَةُ فِي الْمَالِ، وَالْعُقُوبَةُ بِالْمَالِ.

وَمَعْنَى الْعُقُوبَةِ فِي الْمَالِ عِنْدَهُمْ أَنَّ يَعْاقِبُ الْحَاكِمُ الْجَانِيَّ بِأَخْذِ الْمَالِ الَّذِي ارْتَكَبَ بِهِ الْمَعْصِيَةَ أَوْ كَانَ سَبَبًا فِيهَا، وَيَصْرِفُهُ فِي وَجْهِهِ الْمَصْلُحَةِ الَّتِي يَرَاهَا بِاجْتِهَادِهِ. وَقَدْ اتَّفَقَتْ جَمِيعُ التَّعَارِيفِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

(12) انظر : فتاوي ابن تيمية 111/28 — والطرق الحكيمة لابن القيم 266 — وزاد المعاد 371/3 — 372 — وجواب العربي الفاسي ص : 7 — والأمليات الفاشية للعميري. ص : 122 — والعيار الجديد 188/10 — وفصل الأقوال للأخميمي ص : 3. وشرح نظم العمل 424/2.

- 1 - قال ابن غازي⁽¹³⁾: هي ما وجب للتصرف في ذلك المال بما لا يحل، كإراقة اللبن المغشوش⁽¹⁴⁾.
- 2 - وقال عبد الواحد الونشريسي⁽¹⁵⁾: هي قصر عقوبة الجاني على ما عصى الله به أو فيه⁽¹⁶⁾.
- 3 - وقال العربي الفاسي : هي إتلاف المال الذي وقعت به معصية الله تعالى وحصل به الفساد⁽¹⁷⁾.
- 4 - وقال عبد الرحمن المجاجي⁽¹⁸⁾: هي أن يعاقب الجاني في ماله بإتلافه عليه⁽¹⁹⁾.
- 5 - وقال سيدي علي الخصاصي⁽²⁰⁾: «هي تفويت الشيء المعصى به أو فيه

(13) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي أصلاً الفاسي قراراً. الإمام العلامة، المحدث الحافظ، الفرضي المقرئ شيخ الجماعة بفاس، وخاتمة علماء المغرب. ولي الخطابة والإمامة والتدريس بمسجد القرويين. له شفاء الغليل في حل مقفل خليل، وتكميل التقييد، كمل به تقييد أبي الحسن الزرويلي. ونظم مشكلات الرسالة، والكتليات الفقهية. توفي سنة 919هـ، شجرة النور 276 — ومعجم المطبوعات المغربية 255 — 256 — دوحة الناشر 45 — 46 — لقط الفرائد لابن القاضي 284.

(14) تكميل التقييد. ص : 374 — وقارن مع فصل الأقوال. ص 4 و 52.

(15) أبو مالك عبد الواحد بن أحمد الونشريسي الفاسي، قاضيا سبعة عشرة عاماً ثم مفتيها بعد ابن هارون. الإمام العلامة المحقق. أخذ عن أبيه وابن غازي وابن هارون وأبي الحسن الزقاق وجماعة. وعند أخذ المنجور : واليسيتي وغيرهم. له شرح على ابن الحاجب الفرعي، وشرح الرسالة، ونظم قواعد أبيه، شرحها المنجور. توفي سنة 955هـ. شجرة النور الزكية 283 — ودوحة الناشر لابن عسكر. ص : 52 — 54 تعريف الخلف برجال السلف 258/2 — 259 — لقط الفرائد 264.

(16) نوازل العلمي 159/3.

(17) جوابه عن المسألة. ص : 7 — وقارن بالمعيار الجديد 188/10 — 189 وشرح نظم العمل للرباطي 424/2 — وفصل الأقوال. ص : 4.

(18) أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي الراشدي الفاسي، تفقه بمجاجة على الشيخ محمد ابن علي ثم رحل إلى تلمسان وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى فاس — تعريف الخلف 224/2 — ومعجم المطبوعات المغربية 316 — 317.

(19) أحكام المغارسة ص 316 — والامليات الفاشية 110 — ومواهب الخلاق 291/2 — وفصل الأقوال. ص : 4 و 51.

(20) أبو الحسن علي بن أحمد الخصاصي، كان قاضياً بفاس لحمد الشيخ السعدي، الاستقصا 37/5.

على ربه تفويتا لا يحصل بسببه انتفاع له ولا لغيره غير الزجر والردع، كحرق البيت وإراقة اللبن وشبه ذلك»⁽²¹⁾.

وهذه التعاريف كلها متفقة على أن المال الذي وقعت به المعصية أو حصل بواسطته التملك للغير بالتصدق أو البيع.

ولم تشر هذه التعاريف إلى من يوقع هذه العقوبة، لأن من شأن التعزير أن يوقعه القاضي باجتهاده وتقديره. ومن ثم يمكن جمع عناصر التعريف فنقول :

العقوبة في المال هي : أن يعاقب القاضي الجاني بأخذ ماله الذي وقعت المعصية بعينه أو كان سببا للوقوع فيها، ويصرفه في وجوه المصلحة التي يراها باجتهاده في الواقعة بالاتلاف أو بأي طريق من طرق التملك للغير كالتصدق أو البيع⁽²²⁾.

ويظهر أن المصلحة تختلف باختلاف المال المصادر. فقد تكون المصلحة في إتلافه واستئصاله إن كان فيه ضرر بالمصلحة العامة، لكونه غير صالح للاستعمال أو الاستهلاك، بناء على قاعدة «الحكم على الخاصة لأجل العامة»⁽²³⁾.

أما العقوبة بالمال، فمعناها عندهم : أن يأخذ الحاكم من الجاني قدرا من المال تعزيرا وأدبا له على معصيته.

وتختلف هذه عن الأولى في كون المال المأخوذ من الجاني لا صلة له بالمعصية التي ارتكبتها. فالأولى قصد بها إتلاف ما وقعت به المعصية، والثانية قصد بها تأديب فاعل المعصية. قال سيدي العربي الفاسي : «فإن قيل في إتلاف ذلك المال عقوبة أيضا وأدب، فيكون من باب العقوبة بالمال، وقد جاء في لفظ مالك : أدبا له، فالجواب : انه وإن حصل الأدب في ضمن ذلك، فليس مقصودا في الأصل وبالذات، وإنما حصل في الأدب بالعرض، بخلاف العقوبة بالمال، فالأدب هو المقصود في الأصل وبالذات»⁽²⁴⁾. ولذلك وردت تعريفات الفقهاء لهذا النوع من

(21) نوازل العلمي 159/3.

(22) قارن بما ذكره أخيار ولد عمر سيدي في رسالته : العقوبة المالية التعزيرية. ص : 26. كلية الآداب بالرباط 1991.

(23) نوازل البرزلي 143/2 — ب — وجواب العربي الفاسي. ص : 9 — والمعيار الجديد 191/10.

(24) جوابه عن المسألة. ص : 8 — والمعيار الجديد 190/10.

العقوبة كالتالي :

- 1 - قال البرزلي : أن يوقف من ماله ما يحسم به مادته، إما بإعطائه للمجني عليه، أو يرد عليه ان أحسنت حاله، أو يوضع في بيت المال، أو يتصدق به⁽²⁵⁾.
- 2 - وقال ابن غازي : العقوبة بالمال ما وجب لغيره، كإحراق رحل الغال⁽²⁶⁾. والمراد من قوله : لغيره، المال الذي لم تقع به المعصية⁽²⁷⁾.
- 3 - وقال عبد الواحد الونشريسي : هي أخذ مال من الجاني مما لم يعص الله به أو فيه⁽²⁸⁾.
- 4 - وقال محمد العربي الفاسي : هي أخذ مال لا تعلق له بنفس الجناية ولا مناسبة فيه لها⁽²⁹⁾.
- 5 - وقال عبد الرحمن المجاجي : إن من فعل شيئا من الجنايات الموجبة للعقوبة، يعاقبه السلطان أو نائبه أو من له سطوة بأن يأخذ منه مالا، على حسب ما يظهر له إما قليلا أو كثيرا⁽³⁰⁾.
- 6 - وقال علي الخصاصي : هي أخذ مال من الجاني، فينتفع به انتفاعا ما زائدا على منفعة الزجر والردع، كالتصدق به ونحوه⁽³¹⁾.
- 7 - وقال أبو عبد الله السجلماسي : هي اغرام الجاني شيئا من ماله الذي لا تعلق للجناية به⁽³²⁾.
- 8 - وقال أبو الحسن التسولي : العقوبة بالمال اغرام أهل الجنايات المال لزجرهم

(25) مطالع التمام 198/ب.

(26) تكميل التقييد ص : 374 - وقارن بفصل الأقوال. ص : 4 و 5.

(27) قارن بتعريفه للعقوبة في المال. نفس المصدر.

(28) نوازل العلمي 159/3.

(29) جوابه عن المسألة ص : 7 - والمعيار الجديد 189/10 - وفصل الأقوال. ص : 45.

(30) أحكام المغارسة. ص : 316 - وقارن بالأمليات الفاشية 110 - ومواهب الخلاق 291/2.

(31) نوازل العلمي 159/3.

(32) شرح نظم العمل 427/2.

وردعهم عما هم عليه⁽³³⁾.

فهذه التعاريف كلها تتفق على أن العقوبة بالمال هي نوع من الغرامة المالية يوظفها القاضي على من ارتكب فعلا يوجب عقوبة.

ولم تحدد هذه التعاريف الجهات التي يصرف فيها هذا المال، ولعل ذلك راجع إلى كون التحديد من اختصاص الامام أو من ينوب عنه، الذي يقدر المصلحة في ذلك المال، فجاءت خالية من التقييد، إلا ما أفتى به الشيخ أبو القاسم البرزلي في كون هذا المال يصرف في جهات أربع يختار من له سلطة التعزير منها ما يراه مناسبا، وهذه الجهات الأربع هي :

— إعطاء المال للمجني عليه، وهنا تبدو فكرة التعويض عن الضرر. ومن أغراض العقوبة في القانون الاسلامي جبر المجني عليه وتعويضه ماديا عن الضرر الذي أصابه، خاصة في الجرائم التي تمس حقوق العباد.

— إرجاع المال للجاني إذا حسنت حاله وظهرت توبته، وهو يتفق مع رأي الخنفية في المراد بالعقوبة المالية.

— وضعه في بيت المال، فتكون العقوبة بالمال في هذه الحالة أشبه بالغرامة المالية التي تدخل خزانة الدولة في القوانين الجنائية المعاصرة.

— التصديق به على الفقراء والمساكين. وهو رأي أخذ به البعض من فقهاء المذهب المالكي. قال ابن بشير⁽³⁴⁾ : الصدقة بالمال الكثير عقوبة بالمال⁽³⁵⁾.

(33) أجوبة التسولي على أسئلة الأمير عبد القادر الجزائري. ص 20 وانظر حاشية الشدادي على لامية الزقاق. الطبعة الحجرية ملزمة 44. ص : 2.

(34) هو إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدي، أبو طاهر، من تلاميذ السيوري. كان إماما من الميرزين في مذهب مالك، المترفعين عنه درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح. يستنبط أحكام الفروع من قواعد أصول الفقه. وعلى هذه الطريقة مشى في تأليفه. يقال : إنه كان بينه وبين أبي الحسن اللخمي قرابة. مات شهيدا، قتله القطاع في طريقه إلى الحج في صحراء عقبة له التنبيه التنبيه على مبادئ التوجيه في أسرار الشريعة، شرح على المدونة في عدة أسفار، والتهذيب لمسائل التهذيب، كالشرح لتهذيب البرادعي. الديباج 265/1 — 266 تراجم المؤلفين التونسيين 143/1 — شجرة النور 126 رقم : 367.

(35) مطالع التمام 214/أ — وقارن بتعريف علي الخصاصي السابق.

ولم أجد أحدا من فقهاء المذاهب من حدد هذه الجهات غيره، ومن ثم يمكن اعتبار رأيه رأيا جديدا في المذهب المالكي لا يمكن إغفال أهميته وخطورته في مجال الفتوى والتشريع. وقد اعتبرت فتواه بجواز العقوبة بالمال غريبة في عصره، مما جعل فقهاء الوقت يقومون عليه ويتهمون به بخرق الاجماع ومخالفة المشهور.

وقد سلك الحنابلة في تقسيمهم للعقوبة المالية مسلك المالكية، وإن لم يرد التصريح في كتبهم بأن العقوبة قسمان : في المال وبالمال.

ويستفاد من نصوصهم في المسألة أنهم أكثر الفقهاء تأثرا بالمذهب المالكي في هذا الصدد، بل إن الوقائع التي يستشهدون بها في أقوالهم أكثرها من استدلالات المالكية في المسألة⁽³⁶⁾. جاء في كشف القناع : «التعزير بالمال سائغ إتلافا وأخذاً»⁽³⁷⁾. فالإتلاف من العقوبة في المال، والأخذ من العقوبة بالمال.

وقد قسم ابن تيمية العقوبات المالية إلى ثلاثة أقسام : الإتلاف، التغيير، والتملك للغير⁽³⁸⁾. ومرد هذه الأقسام كلها بالنظر إليها إلى ما قال به المالكية. فالإتلاف والتغيير من العقوبة في المال، والتملك للغير أو التغريم من قبيل العقوبة بالمال.

اهتمام علماء المغرب بمسألة العقوبة بالمال :

لقد سبق القول : ان معنى العقوبة بالمال أن يأخذ الحاكم المال كله أو بعضه من الجاني أدبا له وعقوبة. وهذا المال المأخوذ لا مدخل له في المعصية المرتكبة ولا تعلق له بها.

كما سبقت الإشارة إلى أن العقوبة بالمال من المسائل المهمة التي شغلت اهتمام الفقهاء في القرن التاسع الهجري، ودار حولها جدل كبير بين فقهاء تونس، وانتقل الاهتمام بها إلى المغاربة في القرن العاشر الهجري، فأصبح الاهتمام بها جزءا من اهتمامهم بالمسائل المتفرعة عن قاعدة المصالح المرسله والأخذ بما جرى به العمل.

(36) انظر فتاوي ابن تيمية 113/28 - 117 والطرق الحكمية 268 - 270.

(37) كشف القناع 74/4 - 75 وانظر الانواع 270/4 - والاختيارات الفقهية. ص : 300 - والفتاوي الفقهية 596/28.

(38) فتاوي ابن تيمية 113/28 - وقارن بالطرق الحكمية 271.

وتكاد نصوص المذاهب الفقهية تتفق على أن العقوبة بالمال غير مشروعة ولا أصل لها في الشرع، ولذلك اعتبرها محمد سعيد رمضان البوطي من المسائل التي لم يقع فيها الخلاف بين الأئمة، وبالتالي، فلا مجال فيها لأي بحث مقارنة بين المذاهب⁽³⁹⁾.

وهذا الرأي في نظري، لا يمكن التسليم به على إطلاقه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نصوص الفقهاء واختياراتهم المخالفة للراجح أو المشهور في المذهب، بناء على قاعدة جريان الأحكام على المصالح التي تدور معها زمانا ومكانا. فقد قال أبو الحسن التسولي : «اعلم أن ما وقع من الخلاف بين الأئمة في جواز العقوبة والتعزير بالمال شهير، لا يخفى أمره على من له أدنى ميسر بالفقه»⁽⁴⁰⁾.

وقد خالف بعض الفقهاء المتأخرون من المالكية مشهور مذهبهم، فأجازوا العقوبة بالمال بناء على قواعد محررة عندهم، ويأتي على رأس هؤلاء الحافظ الامام أبو القاسم أحمد البرزلي الذي ألف في المسألة تأليفا ذهب فيه إلى الجواز، فاتهم وقتها بخرق الاجماع ومخالفة المشهور.

قال البرزلي : «والذي أقوله الآن في بوادي إفريقية واعرابها، والبلاد النائية عنها من الحواضر التي هي محل بث الشرع، وغلب عليهم الجهل والتعرض للأموال، والأخذ بالدماء، والهروب بالحريم، وأخذ الأموال بالخيانة والغش والحراية والمعاملات الفاسدة، أن يفعل بهم ما يقطع هذه المفاسد، من التعرض لبعض مال الجناة وبدنه وسجنه عقوبة له، فيوقف من ماله ما يحسم به مادته، إما بإعطائه للمجني عليه، أو يرد عليه إن أحسنت حاله، أو يوضع في بيت المال، أو يتصدق به»⁽⁴¹⁾.

وكان يؤيد فتواه بما نقله عن شيخه الامام ابن عرفة أنه كان يستسهل غرم أهل قرى تونس إذا أرسلوا البهائم في الكروم فأفسدتها، ويأمر حاكم الفحص أن يغرمهم على ذلك لحسم المادة، قال البرزلي : وكذا كنت أستحسن لمن سألتني،

(39) محاضرات في الفقه المقارن. ص : 148.

(40) أجوبة التسولي. ص : 20 — وانظر التمهيد 22/2. وجامع نتائج الأحكام للرهوني ص : 143.

(41) مطالع التمام 199/أ — و 205/ب.

ونحتاج بأن من جرت عادته في إرسال البهائم في الكرومات يصير مستغرق الذمة أو متعلقا بذمته كثير من مظالم الناس. فكل ما أغرمهم فسائغ له ذلك من تلك المظالم التي عليه، على القول بأن مال مستغرق الذمة سائغ لكل الناس كالقيء»⁽⁴²⁾.

ونظير هذا ما أفتى به العلامة البعقلي السوسي⁽⁴³⁾ فيما أتلفه الغنم من أشجار الناس. وقد صدرت هذه الفتوى بخط يده في جمادى الثانية سنة 964هـ. وهي نموذج للاعراف المطبقة بالاقطار السوسية. ونورد نص الفتوى كاملا لفائدته. قال : «الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ. أمر الله بحفظ المال، وأذن في إصلاحه وتنميته، ونهى عن إضاعته وإفساد أصوله وفروعه، وأوجب الشرع على من استهلك شيئا منه غرم مثله في المثليات، وقيمته في المقومات. قال الله تعالى : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾⁽⁴⁴⁾. فكَذَلِكَ حِينَ أُسْنَدَ إِلَى النَّظَرِ فِي نَوَازِلِهِمْ، حَكَمْتُ عَلَى أَرْبَابِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ بِغَرَمِ مَا أَفْسَدَتْ أَنْعَامُهُمْ فِي بَسَاتِينِهِمْ مِنْ أَشْجَارِ التِّينِ، يَغْرُمُونَ قِيَمَةَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ بِقِيَمَةِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَهِيَ دَرَاهِمُ كَبِيرٍ لِلْقَلْبِ الْجَلِيدِ — يَعْنِي شَجَرَةً مَتِينَةً — وَدَرَاهِمُ صَغِيرٍ لِلْوَسْطِ الَّذِي يَلِيهِ، وَنِصْفِ الدَّرَاهِمِ الصَّغِيرِ لِلصَّغِيرِ. فَمَنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى دُخُولِ بَهَائِمِهِ جَنَانَ غَيْرِهِ، فَلْيَحْضُرْ رَبَّ الْجَنَانِ مُعَلِّمَ مَسْجِدِهِمْ مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ، فَيُشْهِدُونِ مَا أَفْسَدَتْهُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَغْرِمُهُ رَبُّ

(42) نوازل العلمي 158/3 — وقارن بأجوبة في شأن القوانين العرفية ص 12 — وأجوبة السكتاني 29/ب — والمنهل العذب 253/2 — ونوازل الزياتي 298/2 — وأحكام المغارسة 319 — والميعار 177/10 — ونوازل العباسي ص : 87. وانظر ردا لشماخ على البرزلي في ذلك، في مطالع التمام 202/أ — و 213/أ و ب — و 219/أ. وقد سئل ابن عرفة عن السلطان إذا ظفر بفرقة من بوادي إفريقية وجلهم مستغرق الذمة. فأفتى بإباحة أموالهم عملا بالاغلب، لأنهم عصاة بمكاثرة المحاربين وتكثير سوادهم. الميعار العرب 156/6.

(43) عمرو بن أحمد بن زكريا البعقلي، العالم العلامة، المفتي المحقق. كان من طبقة السوسيين التي تخرجت بابن غازي والونشريسي. كان يقضي في بلده بعقيلة. توفي بفاس ما بين 968هـ — 969هـ. المعسول 151/8. وطبقات الحضيكي 301/2 — رجالات العلم العربي في سوس ص : 18.

(44) الآية : 77 من سورة الانبياء.

البهائم لرب الجنان، وإن امتنع فليحضره للشرعية، فيغرم ويؤدب، وكذلك ما أفسدت البهائم وأكلته من المهرجان، يغرم ذلك كله، مع الأدب لمن تكرر منه ذلك من بهائمهم. وأما ما كان من ذلك حول الطريق المعروفة لسلوك الغنم والبقر، فإن حفظها أرباب البساتين بالزرب على المعتاد، فهو كغيره مما لم يكن حول الطريق، وغرمه كما تقدم، وما لم يزرب ولا حفظ بالسد، فلينظر أهل المعرفة، فإن تفاحش الفساد وكثر، سقط نصف القيمة المتقدمة عن أرباب المواشي، وإن لم يتفاحش، سقط الغرم كله. لتفريط أرباب البساتين. وعلى هذا أجرنا الفتوى، حين عمت البلوى، وارتفعت الشكوى، وسمعت الدعوى. أعلم به جمادى الثانية سنة 964هـ. عمرو بن أحمد بن زكريا البعقلي⁽⁴⁵⁾.

وقد أيد كثير من فقهاء المغرب فتوى البرزلي، وقيدوا الجواز بها إذا تعذر إجراء الأحكام الشرعية في الحدود على أصلها، وأمكن إيقاع الزواجر دونها، فإنه يؤتى بما تبلغه الاستطاعة في ذلك، وتنزل أسباب الحدود منزلة أسباب التعزيرات، قياساً على الرخص المباحة للضرورة، ودفعاً للمفسدة، وتوخياً لتغيير المنكر على قدر الاستطاعة، وعملاً بالأخف من الضررين، ورعياً للمصلحة العامة. وحملوا فتوى البرزلي محمل الضرورة عند عدم تمكن الإمام من تطبيق الحدود على وجهها الشرعي، خاصة في الأماكن البعيدة التي لا تنالها الأحكام، ولا يصلها قهر السلطان، فإذا انتفت الضرورة وتمكن الإمام من تطبيق الحدود، وجب عليه إجراؤها على أصلها، ولا يحق له العدول عنها مع إمكانها إلى غيرها، لأن في ذلك تبديلاً لأحكام الله تعالى، وتعطيلاً لحدوده، قال سيدي العربي الفاسي: «ومقتضى هذا أنه إذا تعذرت إقامة الحدود، ولم تبلغها الاستطاعة، وكان التغيير يحتاج إلى إيقاع الزواجر، وكانت الاستطاعة تبلغ إلى إيقاع تعزير يزجر به، تنزلت أسباب الحدود منزلة أسباب التعزيرات، فيجوز فيها ما هو معلوم في التعزير. وليس المراد أن الحد يسقط بذلك، ولكن ذلك غاية ما تصله الاستطاعة في الوقت، دفعاً للمفسدة ما أمكن، وتوخياً لتغيير المنكر على قدر الاستطاعة، فإن أمكنت بعد ذلك إقامة الحد أقيم، إن اقتضت الشريعة إقامته، والظالم أحق أن يحمل عليه، وذلك ثمرة عدم الازعان لإقامة حدود الله تعالى»⁽⁴⁶⁾.

(45) المعسول 151/8 — 152.

(46) جوابه ص: 4 — وانظر المعيار الجديد 184/10 — وشرح نظم العمل 426/2.

وعلق الشيخ ميارة على فتوى البرزلي فقال : إن كلام البرزلي ومن رد عليه هو، والله أعلم، مفروض مع وجود الامام وتمكنه من إقامة الحدود وإجرائها على مقتضاها، ولاشك أن العدول عنها إلى غيرها حينئذ مع إمكانها تبديل للأحكام، وحكم بغير ما أنزل الله، الموصوف فاعله بالظلم والفسق، وقبح ذلك لا يخفى، وأما مع عدم الامام، وعدم التمكين من إقامة الحدود وإجراء الأحكام على أصلها، فذلك، والله أعلم، أولى من الإهمال وعدم الزجر، وترك القوي يأكل الضعيف، فعظم المفسدة في ذلك يغني فيه العيان عن البيان، وذلك مفضى لخراب العمران وهدم البنيان»⁽⁴⁷⁾.

ومن الذين أيدوا فتوى البرزلي نظرا وعملا، الفقهاء المصلحان سيدي عبد الله الهبطي⁽⁴⁸⁾، وسيدي أبو القاسم بن خجوة⁽⁴⁹⁾، وكتبنا في ذلك رسما، أرسلناه إلى قبائل غمارة للعمل بمضمونه، ومما اشتمل عليه هذا الرسم : ان من ارتكب معصية، يؤخذ منه مقدار من المال، ويصرف في فداء الأسرى وسد الثغور. وكانا رحمهما الله تعالى يطوفان في القبائل صحبة بعض الفقهاء، كالفقيه موسى الوزاني،

(47) شرح لامية الزقاق، ومعه حاشية الشدادي — ملزمة 44 — وشرح التاودي على اللامية م : 21 ص 4 وأجوبة التسولي، ص : 21 — ونوازل محمدنا السوسي 39/ب و 40/أ — وشرح نظم العمل للرباطي 426/2 — والأجوبة الفقهية للولائي ص 214 — وقارن بقية الجواب مع ما سبق عن العربي الفاسي.

(48) المصلح أبو محمد عبد الله الهبطي، ولد بضواحي طنجة سنة 890هـ، نزلت أسرته إلى قرية تجساس من قبيلة بني زيات بغمارة، وهناك أتم حفظ القرآن، وأخذ بمبادئ العلوم، ثم انتقلت أسرته إلى قرية تلمبوط بقبيلة بني زجل. أخذ العلم عن الشدادي، وزروق الزياتي، وأحمد العبادي، ودرس التصوف على ابن يجيش التازي، وعبد الله الغزواني. تشبع بالأفكار الصوفية، فقام بحارب البدع والخرافات، ويدعو الناس إلى الطريق السوي، له : الألفية السنية في تنبيه العامة والخاصة على ما أوقعوه من التغيير في الملة الإسلامية. توفي سنة 963هـ. ترجم له عبد القادر العافية في رسالته : الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية بشفشاون وأحوازها، من الصفحة 367 إلى 386 — وانظر معه الحركة الفكرية لمحمد حجي 466/2.

(49) أبو القاسم بن علي بن خجوة الحساني الخلوفي، ينتسب إلى أسرة عريقة ببني حسان، أخذ العلم ببخال غمارة، ثم ارتحل إلى فاس حيث مكث فيها طويلا، فأخذ عن شيوخها كابن سرحان، وابن غازي، والرقاق، وابن العقدة، وغيرهم. وكان من دعاة الإصلاح. توفي بفاس سنة 956هـ. انظر رسالة عبد القادر العافية من الصفحة 352 إلى 366 — والحركة الفكرية 461/2.

والفقيه أبي علي الحسن بن عرضون، يأمررون رؤساء القبائل بأخذ المغرم لصرفه في الغاية المذكورة⁽⁵⁰⁾.

وقد كتب الفقيهان في شأن ذلك إلى السلطان محمد السعدي وهو نازل بوادي سبو قبل دخوله فاس، فأقرهما، وضي بفتوى البرزلي⁽⁵¹⁾.

وسئل الفقيه موسى بن علي الوزاني⁽⁵²⁾ عن المسألة بما نصه : «سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، طلبنا جوابكم، حفظكم الله ورعاكم، مما تضمنه السؤال، وجرى فيه المقال من جواز العقوبة بالمال، وما للأمة في هذه القضية من الأقوال»⁽⁵³⁾.

فأجاب بكلام طويل، ذهب فيه إلى جواز العقوبة بالمال، وأن فتوى الامام البرزلي ثابتة، دفعه إليها غيرته على الدين، ونظره إلى المصالح المتغيرة⁽⁵⁴⁾.

وأجاب سيدي العربي الفاسي على المسألة بجواب طويل، حاصله : أن المسألة من الأمور التي لم يرد فيها نص ولا حكم بخصوصها يختص بها، فلها عمومات تشملها، ونظائر وشواهد تستجملها. وفتوى البرزلي مفروضة مع عدم الامام، وعدم التمكن من إقامة الحدود وإجراء الأحكام على أصلها. فإنه إذا خلا الوقت من السلطان، وكان الناس فوضى لا إمام لهم، وتعذرت إقامة الحدود، فحال الناس

(50) مقنع المحتاج ص : 129 — ومفتاح التيسير ص : 10 — والعرف والعمل ص 490 — 491 — ومعلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بن عبد الله ص 27 — والاحسان الالزامي للتجكاني ص 547.

(51) نوازل العلمي 154/3 — ومفتاح التيسير ص : 10 — وأجوبة التسولي ص 23 — الامليات الفاشية ص 112 — والمعيار الجديد 179/10.

(52) أبو عمران موسى بن علي الوزاني، فقيه مصلح، جمع بين التصوف والعلوم الأخرى. قرأ في بلاد الهبط، ولازم مجالس الشيخ عبد الله الهبطي، وتأثر بطريقته الإصلاحية، فعاش جاهرا بالحق. تتجلى مقدرته الصوفية في رسالته حول القطب، بعث بها إلى السلطان محمد الشيخ السعدي. كان كثيرا الانتساخ لكتب العلم بيده، وجمع فقهاء عصره في سفر. كان الشيخ ابن خجوج يقول : فقهاء بادية المغرب من كعبة الوزاني إلى أسفل». توفي حوالي سنة 970هـ. انظر : دوحة الناشر ص 40 — والحركة الفكرية لمحمد حجي 472/2 — 473.

(53) نوازل العلمي 152/3.

(54) انظر نص الجواب في : نوازل العلمي 162/3 — 163 — الامليات الفاشية ص : 112 — وأجوبة التسولي 22 — 23 — والمعيار الجديد 179/10.

حينئذ دائر بين أمرين :

أحدهما : إهمالهم البتة، فلا ينزجرون عن موجبات الحدود ولا غيرها بحد ولا تعزير. وعظم المفسدة في ذلك كبير مفض لخراب العمران، واختلال نظام الدين والدنيا، وهو مخالف للحكمة المقصودة للشارع في إيجاب حفظ الكليات الضرورية التي أجمعت الشرائع على وجوب حفظها.

ثانيهما : أن يزجرهم عن ذلك من له قدرة على الزجر بحسب قدرته، وذلك مفض لدفع الفساد وانتظام أمور العباد، وهو الموافق للحكمة الشرعية في حفظ الكليات، والجاري على المعروف من الشريعة من تأكيد درء المفسد والأتیان من الأمر المستطاع. ومن تفاصيله مطلق الأمر بتغيير المنكر وترتيبه على حسب الاستطاعة⁽⁵⁵⁾.

ورد أبو القاسم العميري رأي من ذهب إلى نسخ العقوبة بالمال، ومنهم صاحب العمل الفاسي، مؤيدا فتوى البرزلي ومن قيد مذهبه بالضرورة ورعاية المصلحة العامة فقال :

قلت : على النسخ حكيت الاجماع	ما القول في مخالفتي ابن الشماخ ؟
وتابع البرزلي ابن العقدة	مع ابن خجوا أحلى ما قد عقده
وأوضح القول به الوزاني	موسى بما اعتنى عن الأوزاني
وفي جواب العربي الفاسي	كلام قد جل عن القياس
مثل الذي لابن ميارة الودود	جوازه عند تعذر الحدود
وقبله قال ابن عرفة	وغیره يعرفه من عرفه
والنووي قال هو المختار	أق به الحديث والآثار
وهو قول الشافعي في القديم	فالخلف جار في الحديث والقديم ⁽⁵⁶⁾

قال الامام التسولي تعليقا على ما ذهب إليه العميري في نظمه : «وحاصل اعتراضه، أنه لو صح الاجماع الذي حكاه ابن رشد، وتبعه الناظم للعمل [يعني سيدي عبد الرحمن الفاسي] ما وسع هؤلاء الفقهاء المتقدمين مخالفته، إذ لا يخفى

(55) جوابه عن العقوبة بالمال ص : 1 — 3 وقارن بالمعيار الجديد 182/10 — 183.

(56) الامليات الفاشية 112 — 113 أجوبة التسولي 24 — والمعيار الجديد 179/10 — 180.

على مثلهم ذلك، وقد تبين أن هؤلاء الشيوخ كلهم على جوازها مع تعذر إجراء الأحكام على مقتضاها، خلافا لاطلاق ناظم العمل تبعا لغيره⁽⁵⁷⁾.
 ويفهم من كلام التسولي أنه على مذهب من قال بجواز العقوبة بالمال عند تعذر إقامة الحدود من السلطان.

وملخص رأيه في المسألة : أن الجنايات التي شرع الله فيها الحدود كالزنا والحاربة والقدف ونحوها، لا تجوز فيه العقوبة بالمال اتفاقا، لما فيه من تبذيل الحدود، لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽⁵⁸⁾، إلا أن يتعذر إقامتها فيعاقب بالمال، ارتكابا لأخف الضررين، ودفعاً لأقل المفسدين ما أمكن، ولا يسقط الحد إن زال العذر.

وتأول ذلك بأن الامام إذا لم يظفر بالجرم لفراره وتعصبه ونحو ذلك، وإنما ظفر بماله، فإنه يعاقب بأخذه حتى يظفر به فيقيم الحد عليه إن لم يجد ما يسقطه، كالتوبة للمحارب قبل القدرة عليه⁽⁵⁹⁾.

والعقوبة بالمال عنده منظور فيها إلى ما ذكر، كما أن المبالغة في عقوبة الجاني وسجنه منظور فيها إلى قوة تهمته وكثرة تمرده وعصيانته، وأما «ما يفعله العمال والقواد اليوم من مجاوزة الحد في الاغرام، لكونهم لا ينظرون إلى ما تقدم، بل إلى كثرة مال صاحب الذنب وقتله، ولا ينظرون إلى كون الذنب وقع منه فلتة، ولا إلى كونه متمردا على العصيان أم لا، بل ويأخذون ما أثلفه الغاصب ونحوه، ولا يدفعون لربه شيئا أو يدفعون له الشيء القليل، فهو خرق للكتاب والسنة والاجماع»⁽⁶⁰⁾.

وذهب إلى جوازها كذلك الشيخ يحيى الولاتي⁽⁶¹⁾، واعتبرها محكمة غير

(57) أجوبته ص : 25.

(58) الآية : 46 — 47 — 49 من سورة المائدة.

(59) أجوبته ص : 25 — 26 ونوازه 239/2 — والمعيار الجديد 195/10 — وقارن بتحفة الزائر 211/1.

(60) أجوبته ص : 27 — والمعيار الجديد 197/10.

(61) أبو عبد الله محمد يحيى بن محمد المختار الولاتي الشنقيطي، الفقيه العالم الحجة. كان متبحرا =

منسوخة. قال : «إن العقوبة المالية محكمة، أي غير منسوخة. إذ لا يجوز إهمال الفجار والظلمة، وتركهم بلا تعزير حيث تعذرت إقامة الحدود، كما في البلاد السائبة...».

وإذا تمحض هذا عندك أيها الناظر، علمت أن العقوبة المالية يتعين العمل بها في هذه البلاد السائبة التي تعطلت فيها الأحكام الشرعية، لأن لها أصلا في الشرع يعتمد عليه فيها⁽⁶²⁾.

ويفهم من كلام الشيخ أحمد الرهوني⁽⁶³⁾ أن العقوبة بالمال جائزة، تبعا لرأي من قال بالجواز. قال : «وأفتى بجوازها البرزلي وميارة وسيدي العربي الفاسي وسيدي موسى الوزاني وغيرهم... ولولا ما يحصل لنا من الملل من كثرة الاطالة في هذه العجالة لنقلنا جميع ما فيها، ولكننا نكتفي بالاحالة على ما ذكر، فلعلها بحول الله كافية والله أعلم»⁽⁶⁴⁾.

والعقوبة بالمال من التدابير الزجرية الشهيرة بالاقطار السوسية، أيدها كثير من علماء سوس، وطبقها رؤساء القبائل والأشياخ والأعيان على المخالفين، بمقتضى قوانين تعارفوا عليها وسجلوها في سجلاتهم وألواحهم.

يقول العلامة محمد المختار السوسي : «والعقوبة بالمال، رعايا للمصلحة المرسلة، جوزها علماء سوس بعد إصرارهم على منعها، وبعد ملاقاتهم الصعوبات الكثيرة، والعقوبات الشديدة في الشؤون الداخلية والمسائل القضائية، فلما خافوا من اختلال أحوال أمور مصالحهم الأدبية والمادية، أوعزوا إلى عوامهم وأعيان قبائلهم بالعقوبة

= في الحديث والتفسير والفقه. وكان يجمع بين التدريس والقضاء. ولي القضاء في جهة الحوض بالصحراء. توفي 1329 هـ. انظر : ترجمته بتفصيل في مقدمة الرحلة الحجازية لمحمد حجي 7 — 9.

(62) الاجوبة الفقهية ص : 214 — 215.

(63) أبو العباس أحمد بن محمد الرهوني التطواني، قاضيا ووزير عدليتها وشيخ جماعتها. قرأ العلم ببلده تطوان ثم فاس. ولي العدالة والفتوى ثم القضاء. توفي سنة 1373 هـ. له : عمدة الراوين في تاريخ تطاوين — حادي الرفاق إلى فهم لامية الرقاق — ومنهل الوارد شرح لامية المجراد، وغيرها من الكتب المهمة.

انظر ترجمته في : تاريخ تطوان لمحمد داود 50/1 ومعجم المطبوعات المغربية ص : 132 — 133.

(64) الجامع من نتائج الأحكام ص : 145.

بالمال، ساكتين على الجواز وعدمه، بحيث لو قلت لعالم منهم : إن العقوبة بالمال جوزها البرزلي رحمه الله وغيره، ولذلك أدلة شهيرة في الحديث وغيره، وكلام الخليفة الصالح الأموي القائل «تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور» إلى غير ذلك، لما أجابك إلا بمعارضة هذه الأدلة بأدلة أخرى، دالة على عدم تسويغه، والاقذاع الشديد على من سوغه، ورميه برقة الديانة وكثرة الخيانة، هذا إذا كان من العلماء الأجلة، وأما غيرهم فمهما سألتهم عن ذلك، فمنهم من يسكت لا ساخطا ولا راضيا، ومنهم من يقول : إن الزمان غير الزمان، وقد غلب الفساد وأهله، ويستدل بقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله المتقدم وغيره. فإذا وقع شيء مما يوجب العقوبة، رأيهم ناديين لعوامهم إلى تلك المسالك، فلا يعدونها حينئذ من جملة المهالك، وربما يرأسهم في ذلك العالم نفسه. فهذا دليل على تسويغ أكثرهم لها، إلا ما عصمه الله عنهم، وقليل ما هم، هذا كله في أول القرن الرابع عشر وقبلة بأزمته. وأما بعد، فقد أجمعوا على إقراره بالسكوت، والسكوت عنه راضين رعايا للمصالح العامة»⁽⁶⁵⁾.

ويعلل المختار السوسي ذلك، بأن نفوذ سلاطين الوقت في البلاد منذ القرن العاشر قليل، ولا تنالها أحكامهم إلا في النادر⁽⁶⁶⁾.

توجيه وتعقيب :

أولا : إن معظم الباحثين الذين بحثوا العقوبة المالية أصلا أو عرضا لم يتفطنوا إلى التفرقة التي قال بها المالكية بين العقوبة في المال والعقوبة بالمال، فخلطوا في إصدار الأحكام على المذاهب، ومثلوا بجزئيات العقوبة في المال للعقوبة بالمال، واستدلوا بأدلة العقوبة في المال على العقوبة بالمال، ونقلوا نصوصا في العقوبة في المال للحديث عن العقوبة بالمال⁽⁶⁷⁾.

والسبب في رأيي يرجع إلى كونهم نظروا إلى العقوبة المالية من جانب واحد،

(65) المعسول 276/3 — 277.

(66) المعسول 278/3.

(67) التعزير في الشريعة الإسلامية 396 — 397 وانظر العقوبات المالية الأصلية ص 16 وما بعدها. والتعزيرات المالية وحكمها في الشريعة الإسلامية لمحمد المسعودي ص 92 وما بعدها و 124 وما بعدها، والعقوبة المالية التعزيرية ص 39 وما بعدها.

وهو التعزير بأخذ المال من الجاني، فلم يشيروا من قريب أو بعيد إلى التقسيم الذي ذكره المالكية، وكان حريا بهم أن يفعلوا حتى تتضح المسألة، ويستقيم الحكم فيها.

وكمثال على ما أقول، ما ورد في رسالة الدكتور عبد العزيز عامر في الباب الثالث الخاص بالعقوبات المالية. قال في الفقرة 341 : اختلف الفقهاء في مشروعية التعزير بأخذ المال. وذكر أنه مشروع في مذهب مالك في المشهور عنه، وفي مواضع مخصوصة في هذا المذهب، إذ يعزر بها في جرائم معينة. ومثل لذلك بالتصدق بالبلن المغشوش، وبيع الزعفران والمسك المغشوش، وبفتوى ابن القطان وابن عتاب في الملاحف الرديئة النسج، معتمدا على كلام ابن فرحون في التبصرة⁽⁶⁸⁾.

والتحقيق أن أخذ المال من الجاني تعزيرا له ليس من المشهور عن الامام مالك، بل هو من القول الشاذ في مذهبه، ذهب إليه المتأخرون جريا على قانون تغير الأحكام بتغير المصالح والأزمان، وبناء على مقالة عمر بن عبد العزيز «تحدث للناس أفضية...». ثم إن الأمثلة التي ساقها لا تصلح دليلا على ما ذهب إليه، إذ هي من باب التعزير بإتلاف المال، وليس من باب التعزير بأخذ المال، وشتان بين التعزيرين نظرا وقصدا. قال السجلماسي شارح نظم العمل الفاسي : «وأكثر هذه المسائل أو كلها من العقوبة في المال»⁽⁶⁹⁾. وقال عبد الواحد الوتريسي : «وما وقع من الخلاف في طرح المغشوش أو التصديق به، وحرق الملاحف الرديئة النسج وشبه ذلك هو من باب العقوبة في المال، لا من باب العقوبة به»⁽⁷⁰⁾.

ثانيا : إن فقهاء المذاهب كالطحاوي والشافعي وابن رشد وغيرهم لم يفرقوا في كلامهم عن التعزير المالي بين العقوبة في المال والعقوبة بالمال، فجاء كلامهم عاما يشمل النوعين معا.

ويظهر هذا بشكل واضح في رد الشماع على البرزلي، حتى قال الامام ابن

(68) التعزير في الشريعة الاسلامية. السابق.

(69) شرح نظم العمل الفاسي 426/2 — وقارن بفصل الأقوال ص : 38.

(70) نوازل العلمي 158/3 — وحاشية البناي على الزرقاني 61/5 — وقارن بفصل الأقوال

36 — 37.

غازي : «وانظر في نقد الشماع على البرزلي أن الظاهر من كلام المتقدمين أن
المجرور بالباء والمجرور بقي مترادفان في هذا الباب، وأكثر المتأخرين كالمقري
والوانوغني»⁽⁷¹⁾.

ويدل عليه ما ذهب إليه ابن فرحون في تبصرته حيث قال : «والتعزير بالمال
قال به المالكية ولهم فيه تفصيل»⁽⁷²⁾. وهو يعني به العقوبة في المال، ومسائله
التي ذكرها شاهدة على ذلك، لأنها جزئيات داخلية في تعريف العقوبة في المال،
وهو إتلاف ما فيه الجناية⁽⁷³⁾. ولذلك قال العقباني⁽⁷⁴⁾ : «وما وقع من ذلك
بالباء الموحدة فيحمل على الغالب من عباراتهم، وتكون الباء ظرفية ويرجع المعنى
إلى ما سبق»⁽⁷⁵⁾. والاشارة هنا إلى ما تقدم من كلامه أن أكثر عقوبات المالكية
في المال لا بالمال⁽⁷⁶⁾.

ويشير الدكتور محمد البوطي إلى هذا الخلط الواقع في كلام الفقهاء في معرض
رده على ابن قيم الجوزية الذي أطلق القول بجواز العقوبة المالية وعزاه إلى الأئمة
دون أن يفرق بين عقوبة أخذ المال وإتلافه، ودون أن يفرق بين الجنايات المتعلقة
بالمال والمتعلقة بغيره. قال : «وهي طريقة يحق لنا أن نعجب كل العجب من أن
يتبعها عالم كابن القيم في بحثه ونقاشه مع الأئمة»⁽⁷⁷⁾.

ويجد الباحث وهو يتتبع نصوص الفقهاء في المسألة صعوبة في التمييز بين
العقوبتين ومسائل كل واحدة منها وجزئياتها، وقد لا أكون مجانباً للصواب إذا
قلت : إن التصور العام الذي يمكن استنتاجه في هذا الصدد هو أن العقوبة في
المال لم تكن أمراً جديداً مستحدثاً، لما تدل عليه النصوص التطبيقية من فقه السنة

(71) تكميل التقييد ص : 374 — وقارن بفصل الأقوال ص : 52.

(72) تبصرة الحكام 2/298.

(73) انظر فصل الأقوال ص : 37 — 38.

(74) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني حفيد الامام أبي الفضل. الامام، الفاضل، القاضي،
العلامة. أخذ عن جده قاسم وغيره. تولى قضاء مدينة تلمسان. توفي سنة 871 هـ. نبيل
الابتهاج 318 — وفيات الونشريسي 148 — لقط الفرائد لابن القاضي 262.

(75) تحفة الناظر ص : 221.

(76) نفسه.

(77) محاضرات في الفقه المقارن ص : 158 و 160.

وفقه الصحابة، بخلاف العقوبة بالمال التي اعتبرها البعض بدعة لا أصل لها في الشرع، أو أنها كانت ثم نسخت. ولما انبرى الفقهاء لتحديد موقف الشرع الاسلامي من هذا الأمر المستحدث إباحة أو منعاً، تكلفوا من إيراد الأدلة والشواهد والجزئيات فجاء كلامهم عاماً يشمل النوعين معاً، وعبروا عن العقوبة في المال بلفظ العقوبة بالمال، فتوهم البعض أن العقوبة بالمال وفيه مترادفان، ثم سوا بينهما في الحكم، وهذا غير مراد الفقهاء.

ثالثاً : إن الأدلة التي استدلت بها المجيزون للعقوبة بالمال كثيرة، وأغلبها مستند إلى الأحاديث وعمل الصحابة، والقياس، وقواعد الفقه والأصول، ولا تقوم على افتراض مجرد عن الدليل، أو تأويل بعيد لا يستقيم معه النظر. وما كان مبنيًا على السند الشرعي، مقدم على ما هو محمول على النظر العقلي. يقول الامام الشاطبي : «الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم، فإنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطها، أو ما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة، لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع» (78).

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى، فيقول : «إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل» (79).

رابعاً : إن الأحاديث التي استدلت بها المجيزون في المسألة، وإن كان في بعضها مقال، فقد شد بعضها بعضاً، فيصلح بعد ذلك الاحتجاج بمجموعها على جواز العقوبة بالمال، وأعمال الأدلة كلها خير من إهمال بعضها، خاصة إذا تواردت كلها على معنى واحد، ولا حجة مع من قال : إن كل حديث يعمل بمقتضاه، ولا يتجاوز إلى غيره، لأنه وقع على خلاف الأصل، وهو تحريم مال الغير.

خامساً : إنه لا يوجد دليل خاص بعينه في المسألة يعمل به، فكانت من المسائل الاجتهادية التي ينبغي أن يتجدد النظر فيها باستمرار، ولذلك عدها العلماء من المصالح المرسلة. ولكن ليس باعتبار ما هو شائع من أن المصلحة المرسلة هي : ما لم يشهد الشرع لها بالاعتبار أو الالغاء، لأن هذا النوع من المصلحة لم يقل

(78) الموافقات 35/1.

(79) الموافقات 87/1.

به أحد من الأئمة والعلماء⁽⁸⁰⁾، ولأن فيه شبهة قصور الشريعة، ولكن باعتبار المصلحة المرسلّة : المصلحة الملائمة لجنس تصرفات الشرع، التي لا يوجد نص يشهد لها بالبطلان، كما لا يوجد نص خاص بعينه يشهد لها بالاعتبار، غير أنها تلائم تصرفات الشرع من جهة أن هناك نصوصاً تشهد لجنسها بالاعتبار. يقول الشاطبي : «والثاني : أن يلائم تصرفات الشرع، وهو أن يوجد لذلك المعنى جنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين، وهو الاستدلال المرسل المسمى بالمصالح المرسلّة»⁽⁸¹⁾، وذكر من أمثله : العقوبة بالمال⁽⁸²⁾.

وهذه النصوص التي تشهد لجنس العقوبة بالمال بالاعتبار، هي التي خصصت عمومات القرآن والسنة، واستدل بها المجيزون على مذهبيهم. وملاءمة المصلحة لتصرفات الشرع لا تعرف من دليل واحد، ولا نص واحد، وإنما من جملة الأدلة. ويؤيد ما ذكرنا، رأي الامام الشافعي، الذي اهتدى به في كل اجتهاداته، وهو أن نصوص الشريعة وافية بحكم كل ما يقع من الحوادث ويجد من الوقائع، فلا تنزل بالمسلم نازلة إلا وفيها استدلال من الكتاب أو السنة. فهو يقول رحمه الله : «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»⁽⁸³⁾. ويقول : «كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة. وعليه، إذا كان فيه بعينه حكم باتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه، طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد»⁽⁸⁴⁾. ويقول : «وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق إلا وقد علم الحق، ولا يكون الحق معلوماً إلا عن الله نصاً أو دلالة من الله، فقد جعل الله الحق في كتابه، ثم سنة نبيه ﷺ، فليست تنزل بأحد نازلة إلا والكتاب ينص عليها نصاً أو جملة... والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه، ودل الله ورسوله عليه نصاً أو استنباطاً بدلائل»⁽⁸⁵⁾.

(80) نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي ص : 17 و 42.

(81) الاعتصام 115/2 — والموافقات 39/1 — وقارن بمطالع التمام 202 ب.

(82) الاعتصام 123/2 — 124.

(83) الرسالة. ص : 20 فقرة : 48.

(84) الرسالة. ص : 477 — فقرة : 1326.

(85) الام 271/7 — 274.

فالحكم الشرعي قد توجد الدلالة على المعنى الذي حكم به لأجله فيه نفسه، كما قد توجد هذه الدلالة في غيره من أحكام الله ورسوله، وللغاية أن يسلك جميع الوسائل، ما دامت هذه الوسائل تدور حول النص، ولا تخرج عنه إلى القول بالرأي، والفتوى بالتشهي.

والعقوبة بالمال من قبيل هذا الملائم الذي شهدت النصوص والقواعد الفقهية والاصولية لجنسه بالاعتبار.

سادسا : إن ما ذهب إليه علماء المغرب من تقييد الجواز بالضرورة، وهي أن يتعذر على الامام اجراء الأحكام الشرعية في الحدود على أصلها، خاصة في الأماكن البعيدة التي لا تنالها أحكامه، ولا يصلها قهره وسلطانه، فأمكن تنزيل أسباب الحدود منزلة أسباب التعزيرات، فيه نظر من وجوه، وهي :

1 - إن من ضوابط الضرورة ألا يخالف المضطر أصلا من أصول الشريعة ومبادئها الأساسية من حفظ حقوق الآخرين، وتحقيق العدل، وأداء الأمانات، ودفع الضرر، والحفاظ على مبدأ التدين والعقيدة⁽⁸⁶⁾، والقول بتنزيل الحدود منزلة التعزيرات فيه مخالفة صريحة لأصل شرعي، وهو الحدود، ومن خصائص الحدود : أنها من حقوق الله تعالى التي لا تقبل إسقاطا ولا تعديلا ولا عفوا ولا شفاعا، إذا العقوبة بها من اختصاص الله تعالى. يقول الكاساني : «إن سائر الحدود إنما كانت حقوق الله تعالى على الخلو، لأنها وجبت لمصالح العامة، وهي دفع فساد يرجع إليهم، ويقع حصول الصيانة لهم، وكل جناية يرجع فسادها إلى العامة، ومنفعة جزائها يعود إلى العامة، كان الجزاء الواجب بها حق الله عز شأنه على الخلو، تأكيدا للنفع والدفع، كيلا يسقط بإسقاط العبد، وهو معنى نسبة هذه الحقوق إلى الله تبارك وتعالى»⁽⁸⁷⁾.

2 - إن العلماء أفتوا بأن البلد إذا لم يكن فيه سلطان، فإن عدول ذلك البلد وأهل العلم فيه يقومون مقام السلطان في إقامة الحدود. فقد سئل القاضي عياض رحمه الله عن بلد المصامدة، وربما لم يكن عندهم سلطان، وتجب الحدود على السراق وشربة الخمر، وغيرهم من أهل الفساد، هل لعدول ذلك الموضع وفقهائه

(86) الضرورة الشرعية، د. وهبة الزحيلي. ص : 68 - 72.

(87) بدائع الصنائع 56/7 - وانظر : الفروق للقرافي 141/1.

أن يقيموا الحدود إذا لم يكن سلطان، وينظروا في أموال اليتامى والغيب والسفهاء؟ فأجاب : ذلك لهم. وكل بلد لا سلطان فيه، أو فيه سلطان يضيع الحدود، أو السلطان غير عدل، فعدول الموضع وأهل العلم يقومون في جميع ذلك مقام السلطان.

قال أبو عمران الفاسي : أحكام الجماعة الذين تسند إليهم الأمور عند عدم السلطان نافذ منها على ما جرى على الصواب والسداد في كل ما يجوز فيه حكم السلطان، وكذلك كل ما حكم به عمال المنازل من الصواب ينفذ. لاقامة الحاكم إياهم⁽⁸⁸⁾.

3 - إن القول بجواز العقوبة بالمال للضرورة مخالف للمشهور في مذهب مالك. وقد أفتى العلماء بنقض ما خالف فيه الحاكم القول المشهور من المذهب. قال ابن عرفه رحمه الله : «لا يمضي من أحكام قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور». وتبعه تلميذه البرزلي فقال : «والذي جرى به العمل، إلا يحكم القاضي بغير مشهور مذهب الامام مالك رضي الله عنه»⁽⁸⁹⁾.

وقال ابن هلال : «والحكم بغير المشهور لا يجوز، وهو فسق وزندقة. قاله العلماء، لأنه من ناحية اتباع الهوى، واتباع الهوى في الفتاوى والأحكام حرام بإجماع، تسقط به الامامة والشهادة، وتستحق به العقوبة، لما فيه من انتهاك حرمة الشرع»⁽⁹⁰⁾.

4 - إن إقامة التعزير بدل الحدود لا يجوز مطلقا، لاختلاف الحدود عن التعزير في كثير من الأمور، منها : أن الحدود مقدرة نصا، والتعزير ليس فيه حد مقدر،

(88) مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام ص : 37 - وانظر الجواب كذلك في المعيار المغرب 102/10 - 103. والدر النثر ص 58. وأجوبة السكتاني 27 ب، وأجوبة في القوانين العرفية 2 و 11، والمنهل العذب 254/2، وألواح جزولة 118 - 122. وقد وردت أجوبة أخرى في «مختصر كتاب الفصول» ليعلى بن مصلين الركراكي، تناول فيه أجوبة فقهاء القرويين عن مسائل سكان الجبال الذين لا والي لهم ولا سلطان. توجد نسخة منه ضمن مجموع في خزانة الزاوية الناصرية تحت أرقام : 1652 - 3057 - 3094.

(89) أجوبة العباسي ص : 151 - وأجوبة التملي ص : 32 - وأجوبة السكتاني 5/ب - وحسام العدل والانصاف للولائي ص : 14 و 23 و 24.

(90) أجوبة العباسي ص : 3 - وقارن بنوازل الزياتي 333/1.

فلا يمكن إبدال المقدر بغير المقدر، ثم إن التعزير يقبل الاسقاط وإن كان واجبا، أما الحدود فلا يجوز إسقاطها مطلقا، ثم إن التعزير يتنوع، والحدود لا يتنوع معها حد، بل الكل حق لله تعالى، فكيف يجوز إبدال ما لا يقبل الاسقاط والتنوع بما يقبل الاسقاط والتنوع؟

5 - إن بناء المسألة على الضرورة، إن سلمنا بصحة ذلك، كان في الزمن السابق، أما في عصرنا هذا، الذي امتد فيه حكم السلطان إلى جميع أطراف البلاد، ونظمت فيه أمور الدولة تنظيما محكما، بحيث لن يستطيع أحد أن يفلت من العقاب، لم يعد هناك مبرر للاستدلال به، ولا يسوغ التمسك به في المسألة، لأن واقع الحال يكذبه.

جواب أبي حامد في العقوبة بالمال :

— نبذة عن صاحب الجواب :

نظرا لشهرة هذا العالم الجليل وذيع صيته في الآفاق تعددت مصادر ترجمته وكثرت الكتب والدراسات التي أشارت إليه وإلى تأليفه. وتجمع هذه المصادر على أنه : أبو حامد محمد العربي بن العارف أبي المحاسن يوسف الفاسي الفهري، نسبة إلى بني الجند الفهريين الذين انتقلوا من الأندلس ونزلوا فاس وسكنوا حومة الشتاكين، وهي المعروفة اليوم بحومة الشرايين من عدوة فاس القرويين، واحترفوا عمل الشمع المسبوك فجرى عليهم لفظ الشماعين، ومازالت هذه العائلة بفاس في مجد وعلم وسؤدد إلى أن غلب عليهم اسم الفاسي فعرفوا به، وجرى ذلك على بنينهم، يقول ابن الطيب القادري :

ابن أبي آجد هو الفهري	ثم الكناني السيد الزكي
هذا الذي عندهم مسطر	وشائع بينهم مقرر
أكرم به نسبا علي	فكم به من عالم ولي ⁽⁹¹⁾

ولد أبو حامد ضحوة يوم الاثنين 6 شوال من عام 988هـ في حومة العيون من عدوة القرويين بفاس وأكمل العام من عمره في المخفية من عدوة الأندلس

(91) فريدة الدر الصفي ص : 91.

التي نشأ بها وترى وأقام إلى وقت خروجه من فاس⁽⁹²⁾، فارا من فتنة العرائش المعروفة سنة 1019هـ⁽⁹³⁾.

نشأ أبو حامد في أسرة عريقة، معروفة بالعلم والصلاح والنبوغ في مجالات متعددة من المعرفة، الأدبية والصوفية والفقهية. فوالده أبو المحاسن يوسف (ت 1013هـ) هو مؤسس الزاوية الفاسية بحي المخفية بفاس، وعمه أبو زيد عبد الرحمن (ت 1036هـ) مؤسس الزاوية بحي القلقلين، وهما من أهم المراكز الدينية والثقافية ذات الاشعاع الواسع والمتألق في العصر السعدي، وكان أخوه احمد (ت 1021هـ) عالما متبحرا، متفننا في شتى أنواع المعرفة في عصره⁽⁹⁴⁾.

فمن معين هذه الأسرة العلمية الصافي نهل أبو حامد، ومن حوضها الفياض شرب ماء العلم والمعرفة، حتى أصبح نجما ساطعا وقمرا منيرا في الأفق، وعلما بارزا من أعلام الفكر والثقافة، وإماما قدوة في الحفظ والفهم وتحقيق القضايا الغامضة وإيضاح الأبحاث المشككة، ونادرة زمانه في اتقان المسائل وتحصيلها وتقييدها، والاطلاع على غريبها وشريدها. ولذلك أثنى عليه الناس كثيرا ومدحوه بقصائد لا تحصر⁽⁹⁵⁾. منها :

قول محمد بن الطيب القادري :

الحجة المحدث الفهامة	هو الامام المتقن العلامة
المتفنن الشهير الذكر	الثقة الثبت العلا القدر
حجة الاسلام فريد المنصب ⁽⁹⁶⁾	علم الاعلام عميد المغرب

وقال محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي (ت 1089هـ) :

أوحد الناس في علاه من وصـ	ف فرائده يفوق الغوادي
أنت جهبذ ذا الزمان وفرد	في المعالي ومنهل للصادي ⁽⁹⁷⁾

(92) مرآة المحاسن ص : 160.

(93) التقاط الدرر ص : 52 و 114.

(94) مرآة المحاسن ص : 151 — 159.

(95) ابتهاج القلوب 226.

(96) فريدة الدر الصفي 102.

(97) نشر المثاني 18/2.

وقال أبو عبد الله محمد بن أحمد المكلاقي (ت 1041هـ) وهو في صحبة أبي حامد امام منظر من مناظر الطبيعة :

نهر بدا وسط الرياض تخاله من صفوه مثل الحسام المرفف
والغصن بين تمايل وتعانق لما رأى نجل الولي يوسف⁽⁹⁸⁾

وقال عبد الوهاب بن عبد الواحد الحميدي (ت 1022هـ) :

ياقرة العين يا نجمي ومن سعدت به العوالم والطلاب أمثالي
نفسي الفداء لذلك الوجه قد سكنت تحت الجوار له مكبولة الخال⁽⁹⁹⁾

وتذكر المصادر أن أبا حامد ظل يتجول في بوادي المغرب وحواضره بعد خروجه من فاس، وكان يتردد في هذه الفترة على الزاوية الدلائية ويركن إلى زعيمها محمد بن أبي بكر، إلى أن حط الرحال وألقى عصى التسيار بمدينة تطوان التي استقر بها، وأقام ينشر المعرفة، ويعلم الطلاب، ويثبт العلوم. فأصبح مقصد أهل العلم وقبلة الطلاب. وفي ذلك يقول علي ابن الزبير السجلماسي :

بث العلوم بها فصارت عندما أضحى بها أضوى من النبراس
يا طالبين علومه قد جاءكم خبر تقي طيب الأنفاس
فعليكم بالأخذ عنه، انه آس يداوي علة الوسواس⁽¹⁰⁰⁾

اتسمت ثقافة أبي حامد بالتنوع والانفتاح على فنون المعرفة واصنافها المتعددة الدينية والأدبية واللغوية، وطبق علمه الآفاق وملأ الأذهان، واشتهر في المشرق أكثر من المغرب، وشهد له علماء عصره بالبراعة في العلوم كلها⁽¹⁰¹⁾، فكان بذلك شيخ الاسلام ونادرة الزمان حفظا وفهما واتقاناً⁽¹⁰²⁾.

وقد تلقى هذه المعرفة الواسعة عن جلة من الشيوخ الذين يشهد لهم بالرسوخ، تحدث عنهم في كتابه «مرآة المحاسن»، نذكر منهم : أبوه أبو المحاسن يوسف، وعمه

(98) ابتهاج القلوب 226.

(99) ن. م : 227.

(100) تاريخ تطوان 340/1.

(101) الصفوة 71.

(102) التقاط الدرر 114.

عبد الرحمن بن محمد، وأخوه أحمد بن يوسف، وأبو القاسم ابن القاضي الفاسي، وأبو العباس أحمد السريفي، وأبو عبد الله محمد القصار⁽¹⁰³⁾، وأبو الحسن علي الحصار، وأبو القاسم بن أبي عسرية، وأبو عبد الله محمد المجاطي، وأبو الحسن علي الأندلسي، ومحمد بن علي النيجي، ومحمد ابن علي القنطري.

لاشك ان إشعاع هذه الثقافة الواسعة قد وصل الى جملة من طلابه وتلاميذه الذين نهلوا منها وأخذوا من معينها في كافة جهات المغرب واقطاره⁽¹⁰⁴⁾، نذكر منهم : أولاده الأربعة عبد العزيز وعبد الوهاب وعبد السلام ويوسف، وابن أخيه عبد القادر بن علي الفاسي، ومحمد المراتب الدلائي، والطيب بن المسناوي، وأحمد الحارثي، ومحمد الشاذلي، والشرقي بن أبي بكر الدلائي، وعبد العزيز الزياتي صهره. وإلى جانب اشتغال أبي حامد بالتدريس، انكب على تأليف الكتب والشروح وتحرير الأجوبة عن القضايا التي كانت مدارا اهتمام فقهاء الوقت، وتقييد المسائل التي كان يستفسر فيها في الفقه والحديث واللغة.

ونذكر من المؤلفات التي تركها أبو حامد الفاسي :

شرح لامية كعب بن زهير، وشرح القصيدة الشقراطية في المدح النبوي، وشرح عقد الدرر في نظم نخبة الفكر للشهاب بن حجر في علوم الأثر، ومراة المحاسن، ومراصد المعتمد في مقاصد المعتقد، وهي منظومة في عقائد أهل السنة، والطفرة في نظم ألقاب الحديث، والطالع المشرق في أفق المنطق، وتلقيح الأذهان بتنقيح البرهان، وارجوزة السمط المنظوم من جوهرة ابن آجروم، والزهر الباسم في مجاوبة الفضل أبي قاسم، وسهم الاصابة في حكم طابة، وجزء في حكم شهادة الليف، وأرجوزة في الذكاة شرحها صهره عبد العزيز الزياتي، وجوابه في العقوبة بالمال، وغيرها من الأجوبة التي أوردتها عبد العزيز الزياتي في نوازلها، وهي تدل على كثرة اطلاعه، ورسوخ قدمه، وتنوع ثقافته، واتساع مداركه، وامتداد أفقه.

(103) يقول أبو حامد : أنشدني رضي الله عنه أول يوم رأيته، وذلك في أواخر جمادى الثانية سنة ثمان وتسعين وتسعمائة :

تمسك بجبل الشاذلية تلق ما تروم وصفق الرجاء وحصل
ولا تعدون عينك عنهم فإنهم شمس هدى في أعين التأمل
مراة المحسن ص : 208.

(104) التقاط الدرر السابق.

توفي أبو حامد رحمه الله ضحوة يوم السبت 14 ربيع الثاني من عام 1052هـ بمدينة تطوان ودفن بها، تم بعد عامين نقل رفاته إلى مدينة فاس فدفن متصلاً بأبيه.

مصادر ترجمته :

- ابتهاج القلوب بخبر الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجذوب لعبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي.
- الأعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر لعبد الله بن محمد الفاسي.
- البدور الضاوية في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية لأبي الربيع سليمان الحوات.
- أزهار البستان في مناقب الشيخ أبي محمد عبد الرحمن، لعبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، ص : 20.
- مرآة المحاسن في أخبار الشيخ أبي المحاسن، لأبي حامد الفاسي نفسه 159 — 205.
- تحفة الأكابر بمناقب الشيخ عبد القادر، لأبي زيد عبد الرحمن الفاس 211.
- صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير اليفري ص 71.
- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، لمحمد بن الطيب القادري 10/2 — 20.
- التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر لمحمد بن الطيب القادري كذلك — 114 — 115.
- فريدة الدر الصفي في وصف الجمال اليوسفي، لمحمد بن الطيب القادري كذلك.
- عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد، للسلطان مولاي سليمان العلوي 29 — 32.
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لمحمد بن جعفر الكتاني 313/2 — 315.
- تاريخ تطوان لمحمد داود 335/3.
- دليل مؤرخ المغرب الأقصى لعبد السلام بن سودة 219/1.

- شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص : 302.
- مؤرخو الشرفاء للفي بروفنصال 172 — 173.
- الزاوية الدلائية ودورها الديني.. لمحمد حجي. ص 113 — 114.
- الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين لمحمد حجي 420/2.
- معجم المطبوعات المغربية لادريس بن الماحي القيطوني ص : 271 — 272.
- الشعر الدلائى لعبد الجواد السقاط ص : 367.
- أبو عبد الله محمد المرباط الدلائى حياته وآثاره لمحمد جلاب — رسالة مرقونة كلية الآداب بالرباط 41/1.
- فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى القرن الثاني عشر — لعبد الله المرباط الترغي — رسالة مرقونة كلية الآداب بفاس 726/3.
- من أعلام الزوايا بالمغرب : أبو حامد الفاسي — لعبد الجواد السقاط — بحث منشور بمجلة «بحوث» تصدرها كلية الآداب بالمحمدية — عدد 1 — س : 88 — ص : 93 — 125.

— النسخة المعتمدة من الجواب :

كتب أبو حامد الفاسي هذا الجواب وهو في طريقه من مدينة تطوان إلى القصر الكبير، وذلك بمنزل بوقلادة من بلاد بني جرفط عشية يوم الجمعة سابع شهر ربيع الثاني عام تسعة وثلاثين وألف (1039هـ) حسبما أثبتته في آخره.

وقد اعتمدت في تخريجه على النسخة المخطوطة بالخزانة الحسينية، المسجلة تحت رقم : 9566 المنتسخة مقابلة مع أصلها في خامس جمادى الأولى من عام 1107هـ من طرف أحد النساخ الذي لم يذكر اسمه.

وتقع النسخة في 11 صفحة من القطع الكبير، مقياسها 22 × 14، بمعدل 14 كلمة في السطر، في كل صفحة 30 سطرا. كتبت بخط مغربي مقروء نسبيا ويتخللها تشطيب وبترو ونقص وتحريف لبعض الكلمات التي لم يحسن الناسخ قراءتها فرسمها كما تصورها، وقد كتب الناسخ في الهامش تعليقات وشروحا لبعض الكلمات.

وقد حاولت اكمل النقص وملء البياض وتصويب الأخطاء بمقابلة هذه النسخة

- مع المصادر التي أوردت نص الجواب بتصريف، واذكر منها :
- تحفة الخذاق شرح لامية الزقاق لأبي حفص عمر الفاسي — الطبعة الحجرية — ص : 257 — 270.
- المعيار الجديد (النوازل الكبرى) للمهدي الوزاني — الطبعة الحجرية — ج : 10 ص 181 — 195.
- كما رجعت إلى المصادر التي نقل منها أبو حامد واعتمدها في تحرير هذا الجواب، اذكر منها :
- مطالع اتمام ومنجاة الخواص والعوام — لأبي العباس الشماع الهنتاتي — مخطوط الاسكوريال رقم : 1410.
- المعيار المغرب لأبي العباس الونشريسي.
- البيان والتحصيل لابن رشد.

جواب في مسألة العقوبة بالمال
عند تعذر استيفاء الحدود الشرعية
لسيدي محمد العربي بن يوسف الفاسي

مخطوط بالخزانة الحسنية — رقم : 9566

بسم الله الرحمن الرحيم
 طالع علي بن ابي طالب
 مسأله او جوابه في مسئلة العفو به بالمال
 تعذر امساها بالثروة البشعة والجنود
 لشبهه في فخذ الغنم في يومه
 الله تعالى وامين ورحمة محمد وآله

9566

وفهم العفو ان المسئول عن ماله انما يفتنه المسلمين اعطاء الملة والدين
 اذ اهم الملة والتوجه الى جميع التوائد في مواقع الاضداد فيكون من ذنوب العفو
 في الملة والنهاية بجمعها في جرد من الجواب عن مسئلة من الضرورة التي
 وفقت الاستحسان في المصلحة العامة عليها وهو ان العفو في هذا الزمان لا
 ساجد ولا يكتفي بوجوبها وعظم مصلحتها في دفع من يجرها او ليس قال
 او غير ذلك وانواع البسالة لا يكون جوازها في الا بالاعفوية الملائمة وموافقة خالصة
 من العفو في الملة قد فرض في حقها من انتم ما عظم فعل ترك العقوبة الملائمة للضرورة
 او اجابا ما فيها من ترك الاجر وقد عشت الحاجة الى ان تعرف الوجه في ذلك والله يدرك الصانع
 بكم على المجموع ويوفقكم مصالحكم في مسئلة العفو والاعفوية بالمال

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على النعم ورواها الله والحمد لله على نعمه على ما هو عليه
 وبعد لا يما السيد العاقل الذي صرف المصالح الامانة اوجه الامتنان والاعتناء
 ووقف نفسه في تفرق الصالح العام على ما هو عليه الشريعة في نفي هذا الاحتياج اتمنى الله
 نقل باعائه وتوفيقه في اوجه نعمه على العبادية الى صرح الحق ومعرفة ما في الامتنان
 الجواب عن مسئلة من انتم فيها مصلحته في حقها الاستغناء في حقها امتنان في حقها
 والافسنة في انتم فيها عبيد والبصائر في حقها كثر انتم فيها في حقها امتنان في حقها
 حسنة في انتم فيها الجواب عنها نعم او لا نعم في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 الصورة ايضا كانت في الضرورة في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 مواردها ويضعها وكل احد في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 وان في حقها عبيد في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 ونوا عنونها في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 لما هو اغلب في الضرر والقوى وانتم فيها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 ورجا قاسم الملة واستقل في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها امتنان في حقها
 العباد من رزق الله في كتابه على ما هو عليه الامانة في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها

على

في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها

في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها

على

في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها الامتنان في حقها

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليماً

«المسؤول من ساداتنا أئمة المسلمين أعلام الملة والدين أبقاهم الله تعالى والتوفيق إلى نهج الصواب في مواقع الاضطراب يحدوهم، ونور الهداية في البداية والنهاية يصحبهم ولا يعدوهم. الجواب عن مسألة دعت الضرورة إليها، ووقفت الاستطاعة في المصالح العامة عليها، وهي أن القبائل في هذا الزمان الذي لا سلطان فيه ركبت رؤوسها، وعظم فسادها، ومن قطع منهم طريقاً أو نهب مالاً أو غير ذلك من أنواع الفساد لا يكون زجره ان أمكن إلا بالعقوبة المالية، ومن رام غير ذلك من العقوبة في البدن تعرض لوقوع ما هو أنكر وأعظم، فهل ترتكب العقوبة المالية للضرورة أم لا ؟ جواباً شافياً ولكم الأجر، فقد مست الحاجة إلى تعرف الوجه في ذلك، والله يديم الانتفاع بكم على العموم، ويقيقكم مصايح يهتدى بها في مشكلات المعلوم والمفهوم أمين.

الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد
وآله وصحبه وسلم

الحمد لله على ما أنعم، ووفق إليه وألهم. وصلّى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم، وبعد،

أيها السيد الفاضل الذي صرف إلى مصالح الاسلام أوجه الاعتناء والاهتمام، ووقف نظره في تحري الصلاح العام على ما وافق نظر الشريعة في تنفيذ الأحكام، أمدك الله تعالى باعائه وتوفيقه، وأوضح لك معالم الهداية إلى صراط الحق وطريقه. فانك استدعيت الجواب عن مسألة مسالك النظر فيها ملتبسة، ومجال الاستدلال فيها متنائي النصوص والأقيسة. فالنظر فيها عسير، والبصر ان رجع إليها كرتين انقلب خاسئاً وهو حسير. فالمتعدي للجواب عنها متجاوز جده، متشعب بما ليس عنده. ومع هذا، فهذه الصورة لما كانت في محل الضرورة، لم يكن بد من النظر فيها، واعتبار وجه شرعي يشرع مواردنا ويصفىها، وكل أحد يخاطب على قدر إمكانه، ومقتضى زمانه ومكانه، والنازلة وان لم نقف في عينها على نص، ولا

حكم لها بخصوصها يختص، فلها عمومات تشملها وقواعد، ونظائر تستجملها وشواهد، وللمقلد تحر في مواضع الاشتباه لا ينكر، واعتمادا لما هو أغلب في الظن وأقوى وأظهر، واستناده وتحريه جنة من استبداده وتجريه. وربما قاس المقلد واستدل، ونهض للنظر لكن ما استقل. وقد قال الشيخ أبو عبد الله مرزوق رحمه الله في كلامه على جواز الكتابة في كاغد الروم⁽¹⁾: «وعليك بالتحقيق في هذا المقام، فإنه من مظان مزلة الاقدام، وبه تدرأ شغبا عظيما يشوش به الجهال في هذا الزمان، ويحقرون به ما عظم الله من نور العلم والفهم، ويقولون ما لا يكون نصا في عين النازلة لا يقبل من المقلد، وما علم المسكين ان كل نازلة تحدث اليوم ليست هي عين النازلة التي أفتى فيها الامام قطعا، وإنما البحث هل هي مثلها فتلحق بها بمقتضى فتواه أم لا؟ والحاق المثل بالمثل لا بد فيه من القياس» انتهى، ومن خط صاحب المعيار كتبت⁽²⁾، فلا مندوحة عن النظر، إلا أنه من مواقع الخطر، ولولا اعتقادي وجوب اسعافك، لابتهاج العلم والدين بجميل أوصافك، وقد الزمتني شفتائها كتابا، وأن أكتب لك على المسألة جوابا، وما أقدمت عليها وأنا الجبان، ولا تكلمت فيها بلسان ولا بنان. فان المسألة تستمد من الفروع والأصول، وتعتمد على مريش النبال والنصول، فكيف يتعدى لها من ليس أهلا لها، قليل علم وفهم، ولا يزاحم أهل التحصيل بسلم، الزمان من ذهنه صباية، ولا تلمع له لامعة إلا ألقى الزمان دونها سحابة، لكنه على علاقة وتوقع زلاقة، لم يستجز مخالفة أمركم الأكيد، وان اقتحم خوض اللجج وجوب البيد، فيكب ما أمكنه هنا، ومبلغ نفس عذرها كمن بلغ المنى، لا التقليد والاعتداد، ولكن يعرض على جهابذة النقاد، فيكون المعول على ما قالوه أو نقلوه، والاعتداد على ما فرعوه وأصلوه، مما حملوه وحصلوه، والله تعالى يمهّد للجميع من كنف عفوه ورحمته جانبا، ويوضح لهم من مسالك التوفيق إلى طريق الحق لاحبا، أمين.

فقول ما ذكر في السؤال من أغرام أهل الخرابة وغيرهم من أهل الجنائيات ما يكون زاجرا لهم ورادعا من باب العقوبة بالمال، والمعروف عدم جوازها، وقد

(1) فتوى أبي عبد الله بن مرزوق تقع في جواب طويل سماه «تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الروم». أوردها النشرسي كاملة في المعيار 75/1 — 103.

(2) المعيار العرب 103/1.

أفتى بجوازها الشيخ أبو القاسم البرزلي رحمه الله تعالى، واستدل لها بوجوه، وأملى في ذلك جزءاً، ورد عليه ما ذهب إليه من جوازها عَصْرِيَّةٌ وَبَلَدِيَّةٌ الشيخ أبو العباس الشماع رحمه الله تعالى، وألف عليه تأليفاً دل على تبخره واتساع علمه، ونقض كل ما عقده الشيخ البرزلي. وحاصل ما عنده منع العقوبة بالمال وتخطئة من يقول بجوازها. وقد رأيت بخط قاضي الجماعة ومفتي الحضرة أبي محمد عبد الواحد بن الشيخ أبي العباس الونشريسي رحمهما الله ما نصه : «وأما مسألة العقوبة بالمال فقد نص العلماء على أنها لا تجوز بحال، وفتوى الإمام البرزلي بتحليل المغرم الملقب الخطأ لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطأ ويقبضون على متابعتها الخطي، ومن ذا الذي ترض سجاياه كلها» (انتهى)⁽³⁾.

إلا أن كلام البرزلي ومن رد عليه مفروض مع وجود الإمام وتمكنه من إقامة الحدود وإجراء الأحكام الشرعية على أصلها، ولاشك أن العدول عن الحدود الشرعية مع إمكانها إلى غيرها تبديل للأحكام وإضاعة للحدود، وقبح ذلك ظاهر لا يحتاج إلى بيان واستدلال، والنازلة المسؤول عنها مفروضة مع عدم الإمام وعدم التمكن من إقامة الحدود وإجراء الأحكام على أصلها، وموضوع مسألتهم غير موضوع المسألة المسؤول عنها، والمجيز للعقوبة بالمال في مسألتهم مجيز لها في هذه المسألة من باب أولى وأحرى، والمانع هنالك قد لا يمنع هنا، فإنه إذا خلا الوقت من السلطان وكان الناس فوضى لا إمام لهم وتعذرت إقامة الحدود لعدم التمكن من إقامتها، فأمر الناس حينئذ دائر بين أمرين :

أحدهما : إهمالهم البتة فلا يزجرون عن موجبات الحدود ولا غيرها بحد ولا تعزير، وعظم المفسدة في ذلك يغني فيه العيان عن البيان، ولا سيما ما يرجع إلى الحراقة ونهب الأموال وتسعير البلاد وقطع الأسباب والفساد في الأرض وإهلاك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد، وذلك مفض للخراب العمران فإن وفوره إنما هو بالأعمال العائدة بفضل المكاسب، وتعذر تلك الأعمال عليهم وذهاب المكاسب من أيديهم موجب لقعودهم عن المعاش، وانقباض أيديهم عن المكاسب التي هي مادة عيشهم، فيؤدي ذلك إلى تلفهم وتفرق جمعهم وخراب

(3) راجع : نوازل العلمي 158/3 — ومقنع المحتاج لابن عرضون 129 — 130. وحاشية البناني على الزرقاني 61/5 — وفصل الأقوال للاخميمي ص : 43.

أمصارهم وإفقار ديارهم واختلال عظيم نظام دينهم ودنياهم، وضعف نسلهم المشفى على انقطاع نوعهم البشري. وذلك مضاد للحكمة المقصودة للشارع في إيجاب حفظ الكليات الضرورية التي أجمعت الملل على وجوب حفظها، الجامعة لصلاح المعاش والمعاد. فإذا هرج أمر الناس ولم يكن لهم وازع بوجه من الوجوه لم يكن لهم بقاء على ذلك، ولهذا لا تجد اجتماعا بشريا في بدور أو حضر إلا ولهم شريعة يدينون بها أو قانون يذعنون له، ومهما ضلوا عن ذلك لم يكن لهم اجتماع لما جبلت عليه الطباع من شهوة التناول وغضب الدفاع «فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله» (4).

قال الطرطوشي : ولهذا يقال : السلطان الكافر الحافظ لشروط السياسة الاصطلاحية والجور المرتب أبقي وأقوى من السلطان المومن العدل في نفسه المضيع للسياسة الشرعية، والجور المرتب أبقي من العدل المهمل، إذ لا أصلح للسلطان من ترتيب الأمور ولا أفسد له من إهمالها، ولا يقوم سلطان إيمان أو كفر إلا بعدل نبوي أو ترتيب اصطلاحى، ووجوب دفع المفسد وقبح الإهمال معروف في الشريعة. فالتفصيل والاجمال قبل الاستشهاد والاستدلال.

ثانيهما : أن يزجرهم عن ذلك من له نوع قدرة على نوع من الزجر بمبلغ قدرته، وذلك مقتضى لدفع الفساد وصلاح البلاد وانتظام أمور العباد، وهو الموافق للحكمة الشرعية في حفظ الكليات، والجاري على المعروف من الشريعة من تأكيد درء المفسد والإتيان من الأمر بالمستطاع، وفي تفاصيله مطلق الأمر بتغيير المنكر وترتيبه على حسب الاستطاعة كما في حديث أبي سعيد الخدري (ض) قال : قال رسول الله ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». أخرجه مسلم والإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، فهو لفظ عام يشمل الولاة وغيرهم. قال إمام الحرمين : وكما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بالإجماع على الجملة لا يتخصص بهما الولاة، بل ذلك ثابت لأحاد المسلمين بدليل الإجماع أيضاً وقوله منكراً لفظ مطلق صادق بموجبات الحدود المقدرة وغيرها، وكون موجب تغيير المنكر إنما هو بحسب الاستطاعة واضح من قوله فمن استطاع وما بعده هو أيضاً

(4) الآية 30 من سورة الروم.

الجاري على قاعدة التكليف، فمن لم يستطع لا يجب عليه، وقوله فإن لم يستطع فيلسانه واضح في الانتقال من الدرجة المتعذرة إلى درجة دونها ممكنة، وإذا كان الانتقال إلى اللسان بالانتقال إلى ما يشمله التغيير باليد وهو أعظم جدوى بحسب المقصود في تغيير المنكر ظاهر، وإن كان إيقاع ما يزدجر به زائداً على مفهوم تغيير المنكر المعين الجزئي، فإنه قد يشمله إن كان له يمكن تغيير المنكر إلا به، كما لو تعود شخص منكرأ وهو مصر عليه مستجمع له لم يكن تغييره إلا بإيقاع الزواجر بذلك الشخص حتى يتغير منكر تَعُودُهُ واستجمعه، وكذلك في حق أكثر من شخص واحد.

ومقتضى هذا، أنه إذا تعذرت إقامة الحدود ولم تبلغها الاستطاعة، وكان التغيير يحتاج إلى إيقاع الزواجر، وكانت الاستطاعة تبلغ إلى إيقاع تعزير يزدجر به، نزلت أسباب الحدود منزلة أسباب التعزيرات، فيجري فيها ما هو معلوم من التعزير. وليس المراد أن الحد يسقط بذلك، ولكن ذلك غاية ما تصله الاستطاعة في الوقت دفعا للمفسدة ما أمكن، وتوخياً لتغيير المنكر على قدر الاستطاعة. فإن أمكنت بعد ذلك إقامة الحد أقيم إن اقتضت الشريعة إقامته، والظالم أحق أن يحمل عليه، وذلك ثمرة عدم الإذعان لإقامة حدود الله تعالى. وقد قال ابن العربي : يزداد في الحد لزيادة الذنب، فقد أتى عمر رضي الله عنه بسكران في رمضان فضربه مائة ثمانون منها حد الخمر وعشرون لهُتَكَ حُرمة الشهر، قال : وكذا يجب أن تكون العقوبات على تغليظ الجنايات وهتك الحرمات.

والمفروض في المسألة المتكلم فيها قارب موجب الحد ولم تكن إقامته عليه لامتناعه وعدم تمكنه، وغاية ما أمكن في الوقت ما هو أخف من الحد مما يجري مجرى التعزير، فيشارك قضية السكران في أن الزائد إنما سببه ذنب زائد على موجب الحد، إلا أن تلك القضية قصد فيها ترتيب الزائد وهنا لم يقصد أولاً لكن آل الأمر إليه آخرأ، وإن كان المقصود منه أولاً هو الزجر الذي ألجأت إليه الضرورة طلباً للانزجار كما يقصد ذلك مع الامتثال في الحدود والتعزير، وقد يقال أن زيادة الذنب ملاحظة هنا أيضاً بما أنها المحوج إلى هذا فلها جانب من القصد، وإذا انتقل من الحد إلى التعزير للضرورة فالانتقال من تعزير يقتضيه الاجتهاد إلى تعزير دونه أخف، بأن الأمر في التعزير أخف لأنه يرجع إلى الاجتهاد، ومالك وإن قال بوجوبه فيما هو من حق الله تعالى، فإنه يرى أنه إن غلب على ظن الإمام أن غير الضرب

مصلحة كالملامة ونحوها، فذلك كاف. فإذا كان الواقع مقتضياً للتعزير لا الحد ووقع تعزير كاف بحسب الوقت اكتفى به وتعذر إقامة الحد مع عدم الإمام، وعتو القبائل وامتناعهم بالعصية واضح، وإذا ساغ للإمام تأخير الحد لما يتقي من اضطراب الناس، فأولى وأحرى مع تعذره رأساً وعدم وجود الإمام، وقد روي حديث لا تقطع الأيدي في الغزو، فوجهه الأوزاعي بأنه لا يقطع السارق في بلد الحرب لئلا يفر إلى العدو ويكون ذلك على معنى تأخير الحد خوف وقوع ما هو أعظم منه. قال ابن العربي ومثل هذه التقية لا تراعى في الآحاد وإنما تراعى في العموم لما يتقى فيه من العصية وترامى الحال إلى الاضطراب والانتشار كما يقال في أحد التأويلات أن علياً رضي الله عنه إنما أخر القصاص من قتلة عثمان طالبا لوقت يتوطأ فيه الأمر حتى يتمكن منهم دون عصية، وفي الصحيح في آخر حديث قال عمر: دعني يا رسول الله أقتل هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، قال القرطبي: فيه دليل على أن المنافقين الذين على نفاقهم في عهد رسول الله ﷺ كانوا مستحقين للقتل لكن امتنع النبي ﷺ من ذلك لئلا يكون قتلهم منفراً لغيرهم عن الدخول في الإسلام، لأن العرب كانوا أهل أنفة وكبر، بحيث لو قتل النبي ﷺ هؤلاء المنافقين لنفر من بعد عنهم فيمتنع من الدخول في الدين وقالوا هو يقتل أصحابه ويغضب من قرب من أهل هؤلاء المنافقين المقتولين فتتبع الحروب وتكثر الفتن ويمتنع من الدخول في الدين وهو نقيض المقصود فعفى النبي ﷺ عنهم، قال: وفيه دليل على القول بصحة سد الذرائع وعلى تعليل نفي الأحكام في بعض الصور بمناسب لذلك النفي» (انتهى). وفي التمهيد سئل مالك رحمه الله عن الزندقة، فقال ما كان عليه المنافقون على عهد رسول الله ﷺ من إظهار الإيمان وكتان الكفر هو الزندقة عندنا اليوم، قيل لمالك: فلم يقتل الزنديق ورسول الله ﷺ لم يقتل المنافقين وقد عرفهم فقال: إن رسول الله ﷺ لو قتلهم بعلمه فيهم يظهرون الإيمان مكان ذلك ذريعة إلى أن يقول الناس يقتلهم للضغائن أو غير ذلك، فيمتنع الناس من الدخول في الإسلام» (انتهى).

فقد ظهر وجه تأخير الحد بظهور سببه كما يظهر أنه تعذر الحد وأمكن إيقاع زاجر دونه، فإنه يوتي بما تبلغه الاستطاعة في ذلك بمقتضى محافظة الشريعة على حفظ النظام ودفع المفاسد حتى أن من قواعدها أن دفع المفاسد مقدم على جلب

المصالح أن لا يغفل عن زجر مستحق الزجر وعقوبته بما تبلغه الاستطاعة وتتناوله القدرة كما شهد له مطلق الأمر بتغيير المنكر بحسب الاستطاعة كما تقدم، إلا أن جنس العقوبة المألوفة في الشريعة هو العقوبة في الأبدان كالقتل والقطع والضرب ونحو ذلك، سواء في الحدود المقدرة وفي التعزيرات التي هي لنظر الإمام.

والواقع الآن في الوجود ببرهان العيان ان القبائل في البلاد التي لا تنالهم فيها أحكام السلطان لتقلص ظل الدولة عن القطر الذي هم فيه حتى صار قطعاً منفصلاً عن قطر الدولة متسع الأكناف، متناي الأطراف، مشتملاً على البسائط الفحيح، والجبال الشم التي تسد مهب الريح، والمدائن والحصون، والعمائر ذات القبائل المتشعبة الشعوب والبطون، والأُمم التي تفوق آحادها الإحصاء، وإن بولغ في الاستقصاء، وهو شاغر من السلطان قد استقلت فيه القبائل بالأوطان لا تمكن فيهم العقوبة في الأبدان لأنهم لا يدعون لمن رام ذلك منهم أنفة من تحكيم بعضهم في أبشارهم بالقتل والقطع والضرب ونحو ذلك، ويدافعون عن ذلك بحمية الجاهلية، لا سيما وهم في أيام السلطان لم يألفوا إقامة الحدود ولا التعزير على الوجه الشرعي، إنما كانت عقوباتهم مغارم، وربما وقع قتل أو غيره كانوا يعدونه من جملة المظالم إذ لم يكن مسلوكة به المسلك الشرعي، فصار ما ألفوه من ذلك زيادة في نفورهم من تنفيذ ذلك فيهم الآن، متخيلين أن ذلك حيث لم يقم عليهم في أيام السلطان حقيق بأن لا يقام الآن، فكيف يطمع في إقامته الآن طامع؟ فانسد باب تنفيذ تلك الأحكام ووقع القطع واليقين بأن إرادة تنفيذ ذلك ومحاولته موقع فيما هو أدهى وأمر من الفتنة والفساد والطغيان في البلاد وبوار العباد، وقد قال العلماء: لا يغير المنكر إذا لم يؤمن أن يؤدي إنكاره إلى أمر أنكر منه كالنهي عن شرب الخمر فيؤدي إلى قتل النفس وما أشبه ذلك، ومتى لم يؤمن من ذلك لم يجر أمر ولا نهي. قال ابن رشد: فالأمن من ذلك شرط جواز تغيير المنكر. قال القرافي: فإن كان ما يؤدي إليه مما هو أعظم واقعاً بغير الناهي فقد اتفق الناس أن يحرم حينئذ النهي عن المنكر، وإن كان واقعاً بالناهي نفسه فقد اختلفوا فيه، فمنهم من سواه بالأول نظراً لعظم المفسدة، ومنهم من قال: هذا لا يمنع والتعزير بالنفوس مشروع في طاعة الله تعالى. وفي قواعد المقرئ: دفع المفسد مشروط بأن لا يؤدي إلى مثلها أو أعظم. وقال إمام الحرمين: سوغ الأحاد الرعية تغيير المنكر ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح. قال السيد الشريف

الإدريسي : وليس للرعية إذاك الاستقلال به، وإليه صار أصحاب الحديث ليلاً يؤدي إلى الهرج والفتنة وتجنيد الجنود، وقال القاضي : في المسألة احتمال، وقد قال إمام الحرمين : أن المسألة على الجملة محتملة، وقد نقل عن القاضي أن الصحيح عنده جواز استقلال الرعية به وإن أدى إلى ذلك. قال وقد جوز لهم الاستبداد بأهل الأمر وإذا أدى إلى هيجان فتنة وهرج، قال : ولا بعد في تجنيد الجنود في طاعة الله كالغزاة والمطوعة لا يمنعوا أن يجروا إلى الكفرة كل جيش عرمرم دون إذن». (انتهى). وما ذكره من جر الجيوش للغزو دون إذن هو الذي تظافرت عليه نصوص المذهب إن لم يكن إمام أو كان غير عدل يمنع من الجهاد إن استؤذن أو كان بعيداً يخاف فوات الفرصة بانتظار إذنه، وكفى بالمنقول عنه هنا القاضي أبي بكر بن الطيب رضي الله عنه حجة، فإنه إمام أهل السنة وقدوة أهل الأصول، وحجة أهل الفروع، فقلوه معتبر عند الفرق لاسيما المالكية، فإنه مالكي المذهب كما نص عليه عياض في المدارك، مترجماً له، وكذلك ذكره غير واحد، فإذا أمكن تجييش الجيوش لتغيير المنكر والتغلب على أهله فلا بأس، وإذا لم يمكن اقتصر على ما أمكن.

والمشاهد في الوقت هو أن القبائل بعيدة غاية البعد عن تنفيذ الزواجر المقدرة وغيرها فيها على الوجه الشرعي، ثم إن القبيلة يتفق فيها الواحد أو أكثر ممن ينتدب لتغيير المنكر والضرب على أيدي المفسدين بمبلغ الاستطاعة فيأتوا في ذلك مع من أمكنه حتى يجتمع الرأي على ما أرادوه من ذلك ويتعاقدوا عليه، ثم انهم يتصدون لتغيير المنكر والزجر عنه بما أمكنهم وساعدتهم عليه الوقت وقد ظنوا أن قدرتهم تصل إليه مما ينتفع به بحسب مقصودهم في كف الفساد، ويظهر أثره في الوجود ويكون رافعاً للمنكر بقدر الإمكان وغاية ما تصل إليه قدرتهم في زجر أهل الفساد وتغيير المنكر باليد زجر المفسدين بما ألفوه أيام السلطان من العقوبة المالية من إغرام المال وإحراق البيوت والحيايم، فإن هذا يمكن إجراؤه عليهم مع ضرب من السياسة لما أنه أمر مالي لا تحملهم الأنفة على الامتناع منه كما تحملهم على الامتناع من التصرف في أبشارهم، ولما أنهم راضتهم الدولة في أيامها فلهم سكون إليه، وحيثئذ فهذا محل النظر في إحدى الكبر، والزباء ذات الوبر، والمعضلة التي لا يبلغ غورها مسبار من سبر، ولا يعبر إلى طرف الجزم فيها إلا على خطر من عبر، فإن ترك ذلك وهو غاية المقدور أدى إلى أن يستولي الفساد المحذور

فيتسع الخرق، ويعظم الفساد في الخلق، وقد علم من الشريعة الاعتناء بدفع الفساد ومنع ما يشوش على العباد في أمر المعاش والمعاد، حتى أن ذلك من الضروريات التي أجمعت عليها الملل، ووافقت فيها الشرائع الأواخر والأول، وإن فعل كان ولوجا في باب العقوبة بالمال، والأقرب في ذلك أن يقال أن ما ذكر من العقوبة المالية هو على قسمين : الأول ما يرجع إلى إحراق الخيام والبيوت وكسر الآلة التي يقطع بها الطريق مثلا إن كانت الجناية قطع الطريق مثلا ونحو ذلك. والقسم الثاني : أخذ مال لا تعلق له بنفس الجناية ولا مناسبة فيه لها.

فأما القسم الأول فإنه مما يخطر في مسلك العقوبة في المال، والمقصود منها إتلاف المال الذي وقعت به معصية الله تعالى وحصل به الفساد ورفع ضرره عن المسلمين، قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي : وهي ثابتة عند مالك ولها أصل ثابت على كل حال⁽⁵⁾، فمن ذلك ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أحرق بيت رجل من ثقيف يقال له رويشد الثقفي كان يبيع فيه الخمر فوجد في بيته خمرأ فأمر به فحرق بيته وقال أنت فويسق ولست رويشداً. وحكى ابن لبابة عن يحيى بن يحيى أنه قال : أرى أن يحرق بيت الخمار، واحتج بحديث عمر في تحريقه بيت رويشد الثقفي. وحكى يحيى بن عمر أنه بلغه عن بعض أصحاب مالك أن مالكا استحب أن يحرق بيت المسلم الخمار الذي يبيع فيه الخمر⁽⁶⁾، قال ابن الشماخ : «المقصود بالذات إخراجه من البيت كما يخرج أهل الذناعات والفسوق من بيوتهم، فكما يجوز إخراجه وإكراؤها عليه أو بيعها يجوز إخراجه بإحراقها، وصار كإحراق البيوت على المتخلفين عن الجماعات، قال : والحاصل أنه إذا كان المقصود إخراجه من البيت جاز الوصول إلى إخراجه بما تيسر للمجتهد في وقت الحكم وتلف المال في طريق دفع المفسدة لا يبالى به، ولا سيما إذا كان دفع المفسدة أبلغ لإفضائه إلى تلف محل المعصية، فهو عقوبة بإتلاف محل

(5) انظر : الاعتصام للشاطبي 124/2 — وراجع : تحفة الخذاق 266 — شرح نظم العمل الفاسي لابي القاسم السجلماسي 428/2 — وبدائع السلك لابن الأزرق 297/1 — والابحاث السامية للشيخ المرير 48/1 — وفصل الأقوال ص : 4.

(6) البيان والتحصيل لابن رشد 417/9 — و 297/16 — ونوازل البرزلي 430/3 — ونوازل العلمي 157/3 — ومطالع التمام 217/أ — وأحكام المغارسة للمجاسي 318 — وعدة البروق للونشريسي 456.

وهو حسن في الجملة وفي بعضه نظر ولا إشكال في أن ذلك لا يختص ببيت الخمار، وكلام ابن السماع صريح في عمومته في أهل الذعارة والفسوق وهو ظاهر، فإن خيامهم وبيوتهم مألّف لبغاة الفساد في الأرض ومجمع لأسبابه ومرصد لما يطلبونه ومحط لما ينقلبون به من الأمتعة المنتهية ومعتصم لهم بالزامهم حق الجوار لمن جاوروه، ففي إحراق بيوتهم وخيامهم تشريد لهم وكسر لشوكتهم وفت في عضدهم. ومن باب العقوبة في المال أيضاً لوقوع العصيان به ما روي عن مالك من التصديق باللبن والزعفران والمسك، ففي العتبية : «سئل مالك عما يغش من اللبن أترى أن يراق، فقال لا ولكني أرى أن يتصدق به على المساكين بغير ثمن إذا كان هو الذي غشه. قال ابن رشد رحمه الله لم ير مالك رضي الله عنه أن يحرق الزعفران المغشوش على صاحبه بالنار ولا أن يهرق اللبن المغشوش على الذي غشه»⁽⁸⁾. قال في رسم الاقضية الثاني من سماع أشهب : «وأرى أن يضرب من أنهب أو انتهب، وأرى أن يتصدق بذلك على المساكين أدباً له، فسواء كان على مذهبه يسيراً أو كثيراً لأنه ساوى في ذلك بين اللبن والمسك والزعفران، والمسك قليله كثير»⁽⁹⁾، وإلى قول مالك وما قاله ابن رشد من التسوية عنده بين القليل والكثير أشار الشيخ خليل رحمه الله بقوله : «وتصدق بما غش ولو كثر»⁽¹⁰⁾، فإن غير مالك يقول لا يتصدق إلا باليسير ولا يتصدق بالكثير، فلا درك على الشيخ خليل، كما وقع لشارحي مختصره. وعلى هذا يجري ما يؤخذ من أهل الفساد من الآلة التي يستعينون بها على فسادهم وصرفها فيما هو أنفع للمسلمين من كسرها من صدقة ونحوها، والشواهد في هذا الباب كثيرة كالتصدق بثمن الخيل

(7) مطالع التمام 217/أ.

(8) البيان والتحصيل 319/9 — ومطالع التمام 215/أ — ونوازل البرزلي 430/3. وتكميل التقيد لابن غازي 373 — 374. ونوازل الزياتي 32/2 — وأحكام السوق ليحيى بن عمر 62 — 63. ومفتاح التيسير للغسال ص : 9. وتنبية الحكام لابن المناصف 351. ومعين الحكام لابن عبد الرفيع 2/640. ومختصر النهاية للكتاني 389. والذخيرة للقرافي 54/10. وثلاث رسائل أندلسية في الحسبة — تح : ليفي بروفنسال 87 و 92.

(9) البيان والتحصيل السابق.

(10) الزرقاني على المختصر 61/5. والدسوقي 46/3. وشرح المجموع للأمير 22/2. ومواهب الجليل للحطاب 344/4. والتاج والأكليل للمواق 342/4.

والسلاح المبيعة ممن يقاتل بها المسلمين وغير ذلك، وهذا القسم هو العقوبة في المال يفترق عن العقوبة بالمال يكون الأول قصد به إتلاف ما وقعت به المعصية، والثاني قصد به تأديب فاعل المعصية، فإن قيل في إتلاف ذلك المال أيضاً عقوبة وأدب فيكون من باب العقوبة بالمال، وقد جاء في لفظ مالك أدباً له كما تقدم، فالجواب : أنه وإن حصل الأدب في ضمن ذلك، فليس مقصوداً في الأصل وبالذات وإنما حصل في الأدب بالعرض، بخلاف العقوبة بالمال فالأدب هو المقصود في الأصل وبالذات.

وأما القسم الثاني فإنه من باب العقوبة بالمال ولا إشكال، وقد تقدم أنها ممنوعة، فلا نشغل أنفسنا بأدلة تحريمها ولا بطلب دليل جوازها، ولكننا الآن نقول : إنهما في هذا الزمان في محل الضرورة كما تقدم تقريره، وفعلها عام المصلحة كما أن تركها عام المفسدة، فهي كلية الطرفين، والضرر الحاصل للمعاقب بها أصغر من الضرر الحاصل للناس عامة بتركها، كما أن المصلحة الحاصلة للناس كافة بفعلها أكبر من المصلحة الحاصلة للجاني بتركها. وهذا يعتمد على قواعد معروفة في الشريعة كلها تقتضي الجواز للضرورة : فمن القواعد المعروفة المشهورة أن المحظور يباح للضرورة. قال القاضي أبو عبد الله المقرئ : «من الأقوال الجمهورية «الضرورات تبيح المحظورات»، قال : وأصل ذلك ثابت في إباحة الميتة للمضطر، والخمر للغاص ومال الغير لسد الرمي وغير ذلك من الفروع التي لا تكاد تحصى وأصل القياس على الرخص المباحة للضرورة» (انتهى).

وواضح هنا أن الضرورة ملجئة إلى العقوبة بالمال كما أنها ملجئة إلى شرب الخمر للغصة وتناول مال الغير لسد الرمي. مع أن شرب الخمر حرام، وتناول مال الغير بغير طيب نفس منه حرام، ولكن عرضت هنا الضرورة⁽¹¹⁾ كما تقدم. وقاعدة أخرى معروفة أيضاً وهي أنه إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر للأكبر، ولا خفاء بأن إتلاف النفس بترك استخلاصها أكبر من شرب الخمر، فإن ذهاب النفس أعظم ضرراً من ذهاب العقل على فرض السكر، إذ يمكن رجوع العقل ولا يمكن رجوع النفس إلا بالبعث، وقد بينت الشريعة أن القتل أعظم من السكر،

(11) انظر : إيضاح المسالك للونشريسي ق : 103 — ص : 132. وشرح لامية الزقاق للشيخ ميارة — ملزمة 44 — والأمليات الفاشية لابي القاسم العميري 111. ونوازل أبي الحسن التسولي 239/2.

كما أنه لاختفاء بأن ضرر العقوبة بالمال أصغر من ضرر الحراية بقطع السبل ونهب أموال الناس وإخافتهم وإراقة دمايهم⁽¹²⁾، ويندرج ذلك أيضا في قاعدة معروفة أيضا وهي إذا تقابل مكروهان أو محظوران أو ضرران ولم يكن الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما⁽¹³⁾، ولا خفاء أن العقوبة بالمال أخف من الحراية وما يجري مجراها، ولا أقل من كون الحراية قد علم تحريمها والوعيد الشديد عليها في الدنيا والآخرة من الكتاب العزيز نصا، وذلك معلوم من الدين بالضرورة، وجاحد ما علم من الدين ضرورة كافر، وليست العقوبة بالمال بهذه المثابة، ولا ما يقرب منها، والنهي يعتمد المفاصد ويتأكد بحسب عظمها، ومفسدة الحراية أعظم من مفسدة العقوبة بالمال. فالعقوبة بالمال أخف، فيتعين المصير إليها إذا لم يمكن الخروج عنها وعن الحراية معاً، ويتعين وقوع أحدهما، فإذا كانت الضرورة عامة كمسألة السؤال، كان عموماً وجهاً آخر مقتضياً للجواز أيضاً. وهي قاعدة : «القضاء على الخاصة لمنفعة العامة»، ولذلك إذا احتاج المسجد — مطلق أو بقيد كونه الجامع — للتوسعة جبر من له ربع يجاوره على بيعه ليوسع به المسجد، وكذلك يجبر ذو أرض تلاصق طريقاً هدمها نهر لا يمر للناس إلا فيها على بيع طريق منها لهم بثمن يدفعه الامام من بيت المال. قال ابن رشد : ومما يشبه ذلك من منفعة العامة قول النبي ﷺ : لا يبيع حاضر لباد، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق. قال : ولهذا المعنى ضمن أهل العلم الصناع وأخرجوهم عن حكم الإبراء في أن لا ضمان عليهم، ومثل هذا كثير، قال : وقد كان بعض الشيوخ يقول لا سبيل إلى جبر جار المسجد على البيع لتوسعة المسجد وكذلك ما يجري مجراه ويحتج بقول النبي ﷺ، لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه. والاحتجاج به غير صحيح لأن الحديث ليس على عمومته، وإنما هو مخصوص بما يخصه من أدلة الشرع. وكذلك ما كان في معناه مما ورد في القرآن والسنة بألفاظ عامة ألا ترى أو رسول الله ﷺ قضى بالشفعة للشريك على المبتاع وقال : من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل، الحديث. قال : وإذا ثبتت الأحكام بالسنن للمعاني والعلل وجب القياس عليها، فإذا وجب بالسنن

(12) إيضاح المسالك ق : 107 — ص : 134. والمواقف 3/259. ومطال التمام 203/أ. ومقنع

المحتاج 130. ونوازل التسولي 2/239. وأجوبة السكتاني 29/أ.

(13) إيضاح المسالك ق : 45 — ص : 86.

الثابتة في هذه المسائل التي ذكرنا من الشفعة وغيرها أن يخرج الرجل عما يملكه من الأموال بغير طيب نفسه لمنفعة رجل واحد إزاحة الضرر عنه فذلك أوجب في منفعة عامة المسلمين وإزاحة الضرر عن جميعهم (انتهى باختصار)⁽¹⁴⁾.

ومن الواضح البين أن ضرر الحراية على الناس ومنعهم من المكاسب والتسبب في المعاش أو غيرها من الكبائر أعظم ضرراً من ضرر صلاتهم خارج المسجد ولو في المطر والطين، وكذلك ما يجري مجراه من الفروع المندرجة تحت هذه القاعدة. وفي تضمين الصناعات وإغرامهم ما لم يكن يلزمهم بحسب الأصل لولا مراعاة المصلحة العامة دليل ظاهر للمسألة المتكلم فيها.

ولما يشهد لأخذ المال من غير طيب نفس إذا كان ذلك لمصلحة قطعية ضرورية كلية ما ذكره من جواز التوظيف على الأموال للضرورة الداعية إليه عند خلو بيت المال من القدر المحتاج إليه في إقامة المصالح التي في اختلالها خراب النظام كما قرر بيان ذلك ابن العربي والغزالي قائلًا : وهو مما يعلم من مقصود الشرع قبل النظر في الشواهد. وقد أفتى فقهاء العدوتين الملك المجاهد يوسف بن تاشفين للمتوني بجواز جمع المال من الناس للحاجة إليه للجهاد، واستدلوا لذلك بأن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فعله⁽¹⁵⁾.

والعقوبة بالمال ضرورية كلية قطعية تدرأ بها مفسدة خراب النظام ويحصل بها مصلحة الانزجار من الجرائم وانتظام الأمور، وذلك يعلم من مقصود الشرع بلا نزاع، فليكن حكمها كحكم ما تقدم من أخذ المال للمصلحة، وللضروريات والنوازل الحادثة أحكام تخصها حسب ضرورتها وحدوث أسبابها المتجددة التي منها الضرورة، وقد قال عمر بن عبد العزيز : «تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور»⁽¹⁶⁾، وزاد عز الدين بن عبد السلام : «وأحكام بقدر ما يحدثون من

(14) مسائل ابن رشد الجد 216/1 — 218. ونوازل البرزلي 143/2. والاعتصام للشاطبي 119/2 — 124. والموافقات 260/3. ومطالع التمام 224/ب.

(15) تحفة الخذاق 268 — والميعار الجديد 192/10.

(16) تحفة الخذاق 250. ومسائل ابن رشد الجد 680/1 — شرح الموطأ للزرقاني 204/2. حاشية العدوي على الرسالة 312/2. وبلغة السالك للصاوي 351/2. والفواكه الدواني 299/2 — 300. ونوازل الزياتي 23/2. مطالع التمام 201/ب. أجوبة التسولي ص : 20. وفصل الأقوال ص : 64.

السياسات والمعاملات والاحتياطات»، قال : وهي على القوانين الأول، غير أن الأسباب تجددت ولم تكن فيما سلف، والمقري يقول : فإذا وجدت وجب اعتبارها» (انتهى)، فترتبت الأحكام على أسبابها، ومن شواهد صحة الحكم جريانه على مقتضى ما في الوجود كما قال الشيخ ابن خلدون رحمه الله في تقرير : «إن الملك لا يتم إلا بالعصبية، لأن من لا عصبية له لا غلبة له فلا قدرة له على تنفيذ الأحكام، ولا يخاطب بأمر لا قدرة له عليه، وقل أن يكون الأمر الشرعي مخالفاً للأمر الوجودي». قال القاضي أبو عبد الله بن الأزرق رحمه الله : «بل لا يكون مخالفاً للأمر البتة والقاعدة بأن كل أصل علمي يتخذ، أما ما في العمل فشرطه أن يجري العمل به مجاري العادات في مثله، وإلا فهو غير صحيح. شاهد لذلك حسبما قرره الشيخ الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله. قال : وله أيضاً في بعض تقييداته تنزيل العلم على مجاري العادات تصحيح لذلك العلم، وبرهان عليه إذا جرى على استقامة فإذا لم يجر فغير صحيح» (انتهى). وإذا لم يجر الحكم على مقتضى الوجود والعادة كان في الغالب من تكليف ما لا يطاق أو ما يلحق به، وقد تفضل الله تعالى بأن لا يكلف عباده بما ليس في طاقتهم، فضلاً من الله ونعمة والله عليهم حكيم.

وقد رأيت في أجوبة منسوبة للشيخ أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي رحمه الله جواباً أفتى فيه بجواز العقوبة بالمال، وقد كان زمانه زمن هرج وفتن وتعصب من القبائل وفساد في البلاد وبعد عن عقر الدولة. فإن صحت نسبة الجواب إليه فهو محمول على اعتبار تعذر الحكم بغيرها كما في زماننا هذا⁽¹⁷⁾.

وأما الشيخ أبو القاسم البرزلي رحمه الله فقد أفتى بجرورها على الأصل كما تقدم. وقد رد الناس عليه ذلك، وهو حقيق بالرد، إلا أنه استدلل للجواز بأدلة يمكن إجراء بعضها في جوازها مع تعذر الحكم بغيرها بحسب الوقت، أضربنا عن ذكرها طلباً للاختصار. وإن تشوفتم إلى إيرادها والكلام عليها، فعسى ذلك يتيسر إن شاء الله تعالى. ويلزم الشيخ البرزلي القول بالجواز هنا من باب أولى وأحرى. هذا كله على أن المأخوذ إنما هو على سبيل الإلزام فقط، أما لو كان على سبيل

(17) الامليات الفاشية للعميري 111 — وأجوبة التسولي ص : 21. شرح نظم العمل الفاسي 224/2.

الالتزام بأن جمع قوم وتراضوا بأن التزموا أن من وقع منه فعل معين منهم فإنه ملتزم لأداء مبلغ مسمى من دراهم وغيرها، فالجواز حينئذ ظاهر. والمسألة حينئذ من باب الالتزام، وباب الالتزام يقال فيه ادخلوها بسلام واضح السبيل لائح الدليل، وجهه معروف فلا يجهل ولا ينكر، وجنسه مألوف فلا يفر منه ولا ينفر. وقد رجعت المسألة إلى أهلها طوال الغربة، وثبت لحوقها بأصلها بعد الذهول عن تلك النسبة. وقد سمعنا مشائخ فاس يحكون عن قبلهم أن الشيخ العالم الولي سيدي عبد الله بن حمد رضي الله عنه دفين خارج مكناسة الزيتون سار بركب إلى الحج والتزموا التزاماً يأخذونه ممن يغتاب منهم أحداً، فجمعوا من ذلك مالاً وافراً واجتازوا بتونس فسألوا الشيخ الإمام أبا عبد الله بن عرفة رضي الله عنه فأفتاهم بأكله⁽¹⁸⁾.

هذا ما تيسر في هذا الوقت إirاده، وقدّر أن يخط بأمداد الله تعالى في صحائفه مداده، فقامت نقوش نقوسه⁽¹⁹⁾ في سطور طروسه، للناظرين في المسألة مقام العيون، وجلى بتوفيق الله تعالى من عرائس المسائل، ونفائس العقائل، عين الأبركار، من خدود الأفكار، لا العون، والحال تقتضي أن تكون صدوره من قبيل المال، واختلاف الأحوال يقضي بالاتفاق ألا يوجد بحال، ولا أعجب من اختلاسه من يد الزمان، والتماسه منه في حربه العوان، زمان يحارب فلا يعاقب، وينتهب الكرائم فلا يراجع ولا يخاطب، ولم يكفه الأعمار التي يفنيها، ولا الآجال التي يدنيها، والآمال التي يثنيها، والأجسام التي يهدمها ولا يينها، حتى أذهل العقول، وأذهب المعقول، وبلد الأذهان وبدد الأفكار، ووقف الضروريات بمواقف الأفكار.

وما انتفاع أخي الدنيا بناظرة إذا استوى عنده الأنوار والظلم
نحن نعترف لأهل التحصيل، ونعرف أن المعتمد هو نظرهم السديد ورأيهم
الأصيل، ونعتقد أن من تحلى بالإنصاف، فلا خاب سهمه ولا صاف. فموقفنا

(18) نوازل العلمي 154/3. وهذه الحكاية ذكرها غير واحد. راجع : مناقب الحضيكي 124/1. النقاط الفوائد للسنانى 99/1. صفوة من انتشر 123. أزهار البستان لابن عجيبة 155. ومفتاح التيسير للغسال ص : 10.

(19) النّفس : المداد، والجمع أنقاس وأنقَس. ولا يجمع على نقوس. قال الشاعر :
عَفَتِ المنازل غيرَ مثلِ الأنّفسِ بعد الزمانِ عَرَفَتْهُ بِالْقِرطسِ
راجع : لسان العرب 240/6. مادة : نفس. من حرف السين.

موقف الاعتراف والاعتذار، والسؤال تحلية جيده العاقل بشواهد النقول ونتائج الأفكار، ورأب ما غلبت فيه الطبيعة، حتى تعود إلى الاعتدال سريعة مطيعة، فالحق هو البغية المقصودة، والحكمة الضالة المنشودة، والتوفيق بفضل من الله تعالى لا يختص بحديث ولا قديم، والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم. وأحمد الله على ما وفق إليه وألهم. وكمل من المقصود وتم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب مسلماً على من يقف عليه من الأئمة الأعلام حفظهم الله على الدوام :
عبد الله محمد العربي لطف الله به عشية يوم الجمعة سابع شهر ربيع الثاني عام تسعة وثلاثين وألف بمنزل بوقلادة من بلاد بين جرفط أمنها الله، في سفري إلى مدينة القصر الكبير حاطها الله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.
انتهى مقابلاً مع أصله المستنسخ منه في خامس جمادى الأولى سنة سبع ومائة وألف وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

المصادر والمراجع

— المخطوطات :

1. الأجوبة الفقهية لأبي سليمان داود بن محمد التلي — نسخة خاصة.
2. الأجوبة الفقهية لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني — خ ع : ج، 1016.
3. التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله خليل من أحكام المغارسة والتوليج والتصير لعبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي — خ. ع : د 2425.
4. أزهار البستان في طبقات الأعيان — لأحمد بن محمد بن عجيبة — مخطوط خاص.
5. الامليات الفاشية في شرح العمليات الفاسية لأبي عثمان سعيد بن قاسم العميري النادلي — مكتبة عبد الله كنون — رقم : 10201.
6. تحفة الناظر وغنية الذاكر لمحمد بن أحمد العقباني — خ ع : د 2577.
7. تكميل التقييد لأبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي — خ ع : د 3217.
8. الجامع من نتائج الأحكام لأحمد بن محمد الرهوني — خ ع : د 2164.
9. جواب في مسألة العقوبة بالمال لأبي حامد محمد العربي الفاسي — خ ح : 9566.
10. حسام العدل والانصاف لمحمد بن يحيى الولاتي — خ ع : مكرو فيلم : 1399.
11. مطالع التمام ونصائح الانام لأبي العباس أحمد الشماخ الهنتاتي — الاسكوريال : 1410.
12. مفتاح التيسير في أحكام التسعير للحسن بن محمد الغسال — مخطوط خاص.
13. مقنع المحتاج في آداب الأزواج — لأبي العباس أحمد بن عرضون — خ ع : ك 1026.

14. جامع مسائل الأحكام (نوازل البرزلي) — لأبي القاسم بن أحمد البرزلي
خ ح : 4884.

15. نوازل أبي الحسن علي التسولي — خ ح : 12574.

16. نوازل الرياتي — الجواهر المختارة — لأبي فارس عبد العزيز الرياتي —
مخطوط خاص.

— المطبوعات الحجرية :

17. أجوبة أبي الحسن علي التسولي على أسئلة الأمير عبد القادر الجزائري.

18. تحفة الحذاق شرح لامية الزقاق — لأبي حفص عمر الفاسي.

19. شرح نظم العمل الفاسي لأبي عبد الله محمد بن قاسم السجلماسي.

20. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير
اليفرني.

21. فتح العليم الخلاق شرح لامية الزقاق لمحمد ميارة الفاسي.

22. المعيار الجديد الجامع لأبي عيسى محمد المهدي الوزاني.

— المطبوعات الحديثة :

23. الاعتصام لأبي اسحاق إبراهيم الشاطبي — دار المعرفة — بيروت —
1980م.

24. التقاط الفوائد و غرر العوائد — لمحمد الرضي بن ادريس السناني —
مطبعة النجاح — الدار البيضاء (د. ت).

25. إيضاح المسالك إلى قواعد الامام مالك — لأبي العباس الونشريسي —
تح : الصادق الغرياني — منشورات كلية الدعوة الاسلامية — طرابلس —
1991م.

26. البيان والتحصيل في مسائل المستخرجة — لأبي محمد بن رشد الجد —
إعداد جماعة من الاساتذة — دار الغرب الاسلامي — بيروت —
1988م.

27. التعزير في الشريعة الاسلامية لعبد العزيز عامر — دار الفكر العربي —
1969م.

28. تنبيه الحكام على مآخذ الاحكام. لمحمد بن عيسى بن المناصف — إعداد : عبد الحفيظ منصور — دار التركي — تونس — 1988.
29. ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب. تح : ليفي بروفنصال مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة — 1955.
30. الذخيرة لشهاب الدين أحمد القرافي — تح : جماعة من الأساتذة — دار الغرب الاسلامي 1994.
31. طبقات الحضيكي لأبي عبد الله محمد الحضيكي المانوزي — المطبعة العربية الدار البيضاء 1936م.
32. العرف والعمل في المذهب المالكي — لعمر بن عبد الكريم الجيدي — مطبعة فضالة المحمدية — 1984.
33. عدة البروق لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي — تح : حمزة أبو فارس — دار الغرب الاسلامي — 1990م.
34. فصل الأقوال في الجواب عن حادثة السؤال — لمحمد بن محمد الاخميمي — مطبعة مصطفى البابي الحلبي — مصر — 1921م.
35. لسان العرب — لأبي الفضل محمد بن منظور — دار صادر — بيروت — ط 3 — 1994.
36. محاضرات في الفقه المقارن — محمد بن سعيد رمضان البوطي — دار الفكر — دمشق — 1981م.
37. مذاهب الحكام في نوازل الأحكام — القاضي أبو الفضل عياض وولده محمد — تح : محمد بنشريفة — دار الغرب الاسلامي — 1990م.
38. المعسول محمد المختار السوسي — مطبعة النجاح الجديدة — الدار البيضاء — 1960م.
39. المعيار المغرب والجامع المغرب — لأبي العباس أحمد الونشريسي — خرجه جماعة من الأساتذة بإشراف محمد حجي — نشر وزارة الأوقاف — 1981م.
40. معين الحكام عن القضايا والأحكام — أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرافع التونسي — تح : محمد بن عياد — دار الغرب الاسلامي — 1989.

ظاهرة الاقتباس وقضايا الصناعة الأدبية والبلاغية : دراسة في كتاب

النبراس في بديع الاقتباس

لعبد الله بن عبد السلام جسوس الفاسي (ت 1136هـ)

د. عبد الله المرابط الترغي^(*)

الأول : مجال التعريف

يمثل عنصر الصناعة الأدبية هنا المجال الذي يحدثه التركيب البلاغي في النص الأدبي، وهو مجال تمثله مختلف الحالات البلاغية التي تثار بشكل بارز ضمن أعمال أدبية معينة. فيتم التركيز عليها، وتوجيه النظر إليها، وذلك على اعتبار أنها تتجمع فيها بؤرة الاثارة الأدبية، فتختزل بها المسافات الفنية التي يتطلع إليها ذوق معين. ومن الواضح أن الظواهر البلاغية حينما تتخذ وضعها الخاص داخل العمل الأدبي، إنما تفرض على نفسها، ولو إلى حين، مُجَانَبَةً وضعيتها النظرية التي تحاصرها القواعد، وتحددها التنظيمات، لتتحول إلى طاقة حرة تتكون معها عملية صناعة الأدب، وتكتمل بها شروط إثارته الأدبية. وعلى هذا تكون مجالات هذه القضايا هي إثارة أدبية تلك الظواهر البلاغية، وذلك بتحصيل الصورة التي يتحول بها مفهومها البلاغي، من واجهته النظرية التي تحتضنها كتب البلاغة، إلى واجهة التطبيق ضمن آفاق نص أدبي معين. فتم مقارنة ما يمثله ذلك المفهوم من حضور في العمل الأدبي، وكيفية هذا الحضور، وطريقته، ومدى تداخله وانسجامة مع بقية المكونات التي يقوم عليها هذا العمل الأدبي.

وتكتسي عملية مراقبة وجه الظاهرة البلاغية داخل سياق نص أدبي معين أهمية

(*) كلية الآداب — تطوان.

خاصة، إذ يتم بواسطة تصور وضعها وملاحظة آثار وظيفتها بهذه الصفة، أو تلك، محاولة أولى لتحديد عناصر الأدبية في ذلك النص.

وتحدث هذه الاثارة الأدبية وما ينشأ عنها من قضايا وفق المظاهر التالية :

1. ما ارتبط بعملية الشرح الأدبي :

ويجري هذا في النص الأدبي حينما يعالج بالشرح والتفسير، فينتج بين مكوناته الأساسية مظهرا من مظاهر البلاغة يكون مجال حديث مفصل، يشمل في الأغلب واجهتي النظر والتطبيق. وعملية إثارة الوجه البلاغي في النص الأدبي، واعتباره مكونا صناعيا للابداع والخلق الأدبيين، هو مما جرى عليه العمل في الشروح الأدبية السابقة. فكانت الاحالة على ما يستبطنه النص من خفايا الوجود البلاغي، وما يتحقق فيه من مظاهر صناعية له، مستوى من مستويات المعالجة للنص الأدبي، تسمح بالوصول إلى ملامسة مكوناته التي تبعث فيه دفء الجمال وحرارة الابداع. ولذلك تم عملية تخريج هذه المظاهر البلاغية كمكونات أدبية، ويتوضح توجيهها كمجال تطبيقي، فترصد أبعادها الدلالية والجمالية.

ويتميز ضمن اتجاهات مناهج الشرح الأدبي الاتجاه الذي تمثل عند مجموعة من شراح النص الأدبي في الغرب الاسلامي. وهو اتجاه يعتبر أن النص الأدبي هو مجموعة ظواهر متعددة — لغوية بأصنافها، وبلاغية بأصنافها، وموضوعات تشير نظائرها وأشباهاها — تتشكل فيما بينها لتفرز الثوابت الأساسية التي يقوم عليها هذا الأدب. ولذلك كان لابد عند الشرح من معالجة تلك الثوابت وتحويلها إلى مستويات يتركز عليها الشرح والتحليل، وتكرر مع كل وحدة أدبية في النص المشروح.

ويعتبر أبو العباس الشريشي أول من ركز قواعد هذا الاتجاه في شرحه للمقامات الحيرية⁽¹⁾. وسيتمثل هذا الحضور البلاغي في كثير من الشروح الأدبية التي أنتجها المغاربة على عهد المولى إسماعيل. غير أن هذا الحضور البلاغي، إن قام على عرض المفاهيم البلاغية، فإنه تميز بمعالجة هذه المفاهيم الوارد مظهرها

(1) يذكر الشريشي في طالعة شرحه ما نصه : «... ثم زدت فيه فصلين مفيدين، لم أر من اعتنى بهما، ولا من قصد قصدهما... والفصل الثاني التنبيه على صناعة البديع، وتوفية أسمائه. (راجع شرح المقامات للشريشي 7/1).

في النص الأدبي، معتبرة النظر إليها فقط في تلك الصورة التي تشكلت بها في النص المشروح. وبذلك يتحول المفهوم من مجرد تصور ونظر، ومن إطار بلاغي صرف إلى ظاهرة أدبية لها وظيفتها ودلالاتها الخاصة.

وستصبح الفقرة البلاغية في معالجة النص الأدبي فقرة شبه أساسية في أعمال أدباء العصر الاسماعيلي، فلا يكاد يعالج نص حتى تبرز بين ثناياه الاحالة على ما يخفيه من ظواهر بلاغية. ويكون تصورهما وتحديد معالمها وتبيين عناصر مكوناتها وآثارها ووظيفتها في تلك الوضعية، هي أساسيات الحديث عن أدبية النص، لأنها «ألطف المطالب وأعلاها، إذ هو مضمار ما يقع به التفاضل، ويعتقد بين الامثال في شأنه التسابق والتناضل»⁽²⁾.

وعلى هذا ستكون أكثر الشروح الأدبية التي أنتجها هذا العصر تجري على هذا السبيل، فتخصص فقرة لمعالجة نص الظاهرة البلاغية المتمكنة في النص، بغض النظر عن طبيعة الشرح ان كان مبسوطاً أو مختزلاً، وبغض النظر عن نوعية النص المشروح، إن كان شعراً أو مثلاً⁽³⁾، كان أدبياً خالصاً، أو كان متنازجاً منه مع أدبيته الافادة العلمية⁽⁴⁾.

2. ما ارتبط بعملية انتقاء النص الأدبي وفق وحدة معينة

وهو عمل يبدو في ملاحقة بعض الظواهر البلاغية المفردة، مما كان لها قوة الاثارة في ذوق الأدباء، والتأثير على أعمالهم، ومعالجتها معالجة مستقلة. فيتم رصد معالمها النظرية في الأغلب، وحصر مكوناتها البلاغية، حتى إذا ما استكمل التعريف بها وبجوانب الابداع التي تختزنها، انطلق العمل فيها من حيز القوة إلى الفعل، وذلك في تتابع عرض نماذجها المختلفة ضمن أعمال الأدباء وأشعار الشعراء.

ولذلك كان محور العمل في هذا المستوى ينطلق — في الأكثر — من النظر كمرحلة أولى لتحديد معرفية المفهوم، وتحديد مكوناته البلاغية، ليبقى العمل في مرحلته الثانية قائماً على رصد نماذج هذا المفهوم، مما أنتجه الأدباء على اختلاف مذاهبهم وأعصارهم، وفيها تتحول عناصر الظاهرة البلاغية إلى مكون أدبي، يتزاج

(2) المسلك السهل : 5.

(3) مثل زهر الأكم لليوسي.

(4) مثل شرح البديعية الحلية لابن زاكور الفاسي / وشرح مقدمة مختصر السعد للولاي.

مع بقية المكونات الأخرى في صنع العمل الأدبي، فيدخل في التركيبة الجمالية التي يستقيم بها هذا الأدب، مجسماً لمادة الجمال أولاً، ومقصداً يستهدفه الذوق المشترك بين الأديب والمتلقي ثانياً.

ويفترق في هذا وجه العمل عن بقية الأعمال البلاغية، إذ يحتفظ هذا بأدبيته كصنف من أصناف التعبير الفني، فيجانب الهدف التعليمي وما كان من عرض النماذج كأمثلة لتقرير الحكم النظري، فتكون الأمثلة في كتب البلاغة عبارة عن معروضات جامدة، تنحصر مهمتها في الفهم، وفي عدم الالتفات إلى أدبيتها. وتعرف المكتبة الأدبية هذا الصنف من الأعمال مع كتب المختارات التي يقوم عنصر الاختيار فيها، على استيفاء ظاهرة فنية، فبرز بينها كتب التشبيهات، وما انصرف إلى الجناس والاقتباس والاستعارات والتورية وحل المنظوم وعقد المنثور وغيرها.

وإذا كانت الفقرة التي خصصها المبرد للتشبيه في كتابه الكامل⁽⁵⁾ تعتبر البداية لصنف التشبيهات التي استقلت فيما بعد في مصنفات، فإن أهم الأعمال التي تسجل بداية الاهتمام ببقية الظواهر البلاغية الأخرى يمثلها كتاب الأجناس للأصمعي⁽⁶⁾. وإذا استثنينا أعمال أبي منصور الثعالبي⁽⁷⁾، وهي في كثير منها تجري في هذا السياق، وتختص بمعالجة بعض الظواهر البلاغية من خلال رصد نماذجها الأدبية، فإن القرن الثامن يشهد بروز موجة أدبية كانت بعض الظواهر البلاغية علامة مميزة فيها، إذ يتركز حولها القصد الأدبي، وتتحول إلى واجهات تجذب إليها أذواق الأدباء في أعمالهم ونتاجهم، فتصبح بذلك بعض مقاصد الأغراض الشعرية فنية صرفة.

وهكذا أصبح الجناس والتورية والكناية والاقتباس وغيرها من الظواهر البلاغية، واجهات أدبية، يتوجه إليها القصد في خلق أدبياتها، وذلك من خلال ممارستها

(5) راجع الكامل 2/3 ط دار الفكر — وقد سار على خطوه العسكري في : المصون / وأول من أفرده بالتأليف ابن أبي عون الكاتب.

(6) ورد ذكره في العمدة 331/1.

(7) توفي الثعالبي عام 429. ترجمته في : وفيات الأعيان 178/3 والمراجع المذكورة / وتنظر لائحة مؤلفاته في مقدمة التحقيق لكتاب تحفة الوزراء المنسوب إليه : 3 وما بعدها.

على مستوى العمل الأدبي، وصنع نماذجها المتميزة، لتذوب ضمنها ملامح الظاهرة البلاغية، وتغيب معها ما يتبادر من تصور نظري حولها. فلا يبقى منها إلا وجهها الأدبي ووظيفتها في التأدية الفنية.

وهكذا تتحول هذه الظواهر إلى أغراض شعرية يتوجه إليها الاهتمام ويصاغ على ضوءها أعمال شعرية، شأنها شأن بقية الأغراض الشعرية الأخرى. فتسابق الشعراء إلى القول فيها، وصنع النماذج العالية المتفنتة في الجناس والتورية والكنائية والاقتباس وغيرها.

ولأهمية هذه الأعمال وتداخل البلاغة والقصد الفني في صنع أدبياتها، كان لابد أن تفرد أعمال تأليفية، تجمع فيها أحسن النماذج صنعة في هذه الظواهر، لتكشف عن مداها الأدبي، ولتقوم حجة في التعبير عن البعد الذوقي والجمالي في صنعة أصحابها الأدبية. وهكذا اختصت بالجناس⁽⁸⁾ مجموعة من المصنفات، كما اختصت بالتورية، والاستخدام⁽⁹⁾، والمشاكلة⁽¹⁰⁾، وغيرها، مصنفات أخرى.

(8) من كتب الجناس زيادة على كتاب الأجناس للأصمعي، نذكر :

- أجناس التجنيس لأبي منصور الثعالبي (429) مخطوط بالاسكوريال
- أنيس الجليس في التجنيس لشمس الحلي (601) (كشف الظنون 1971/1)
- رفع التلبس عن حقيقة التجنيس لأبي جعفر اللبي (ت 691 هـ) مخطوط يشتغل بتحقيقه أحد الباحثين.
- إحكام التأسيس في أحكام التجنيس لابن رشيد الفهري السبتي (ت 721) مخطوط بالاسكوريال

- جنان الجناس للصلاح الصفدي / طبع 1299 بالقسطنطينية
- الدر النفيس في أجناس التجنيس لصفي الدين الحلي (ت 750) (كشف الظنون 736/1)
- روضة المجالسة في يدع المجانسة للشمس النواجي (859) مخطوط بالاسكوريال
- جني الجناس للجلال السيوطي (ت 911) (كشف الظنون 607/1) وهو مطبوع.

(9) ومن كتب التورية والاستخدام :

- فض الختام في التورية والاستخدام للصلاح الصفدي / طبع محققا بمصر عام 1986
- مثالث القوانين في التورية والاستخدام والتضمن لابراهيم بن الحاج التيرى الغرناطي (نفع الطيب 109/7)
- رائق التحلية في فائق التورية لابن خاتمة الأنصاري / طبع بتحقيق الدكتور رضوان الداية.
- كشف اللثام في التورية والاستخدام لابن حجة الحموي / طبع عام 1312 ببيروت
- تقديم الامام في التورية لعبد العزيز الفشتالي / وقد «ضمنه فن التورية»، وهو غريب في بابهِ. يبدأ بما قال أمير المؤمنين نصره الله — المنصور الذهبي — في فن التورية على اختلاف =

وتتنوع هذه الأعمال فتشمل الكناية والتعريض⁽¹¹⁾، وبقية أصناف الظواهر البديعية الأخرى⁽¹²⁾. ويبرز بينها ما ارتبط بالافتباس وما يقاربه من التضمين، وعقد النثر، وحل المنظوم⁽¹³⁾.

= أنواعها، ثم يتبعه بما قال أهل عصره في ذلك، ثم بكلام غيرهم». (روضة الاس للمقري : 162 / ولا يعرف الآن للكتاب ذكر).

(10) ومن كتب المشاكلة :

- رسالة في المشاكلة لابن كمال باشا الرومي (ت 940) / مخطوط بتطوان
- رسالة في المشاكلة للشهاب الخفاجي / مخطوط بتطوان
- رسالة في المشاكلة لمصطفى الطرودي الحنفي (ت 1167) أحال عليها في كتابه جامع العبارات 250.

(11) منها :

- الكناية والتعريض للثعالبي (مطبوع عدة مرات)
- كنايات الأدباء للجرجاني / مطبوع
- التعريض فيما دار بين الناس من المعارض للقرزاز القيرواني (ت 412) (إيضاح المكنون 296/3)
- حد القريض في الفرق بين الكناية والتعريض لتقي الدين السيكي (ت 756) (كشف الظنون 634/1)
- الكناية والتعريض للمنجم باشي / مخ خ فيض الله رقم 1860 (المورد العراقية 326 / مجلد 8 / عدد : 1).

(12) منها :

- كتاب الاستعارات لعبد المهيمن الحضرمي السبتي (ت 750هـ)
- درر العبارات وغرر الاشارات في تحقيق معاني الاستعارات لأحمد الحسيني (ت 1098) مخ م الأزهر 952
- الاشراق في مراتب الطبايق للكافيحي / مخ جستر رقم 199 (كشاف المورد العراقية : 92)
- الشفا في بديع الاكتفا للشمس النواجي / طبع ببلنات بتحقيق محمد حسن أبو ناجي / 1403 دار مكتبة الحياة
- الملمع لتبيين مشكلات المرصع بالنعت المسجع لعلي القاري الهروي (إيضاح المكنون 553/4)
- ارشاد المطيع في التوشيع لعبد الإقادر الفيومي (ت 1071) (إيضاح المكنون 63/3)
- الدر الثمين في محاسن التضمين لعبد الله الادكاوي (إيضاح المكنون 445/3)

(13) من بينها :

- أساس الافتباس للثعالبي / طبع بتحقيق دة ابتسام الصفار
- الافتباس من القرآن الكريم للثعالبي / نشر بالمورد العراقية 204 / مجلد 17 / عدد 1988/4

ويعتبر الاقتباس والتورية الظاهرتين الأكثر إثارة في أعمال أدباء العصر الاسماعيلي لما يحدث فيها من صناعة أدبية تثير الإعجاب، وتبعث الرغبة في ممارستها كقيمة أدبية، وذلك إما على مستوى الانتاج والخلق الأدبي، فتصاغ نماذجها بطريقة محكمة الصناعة يتبارى بها الأدباء ويتسابقون في تجويدها وتحسينها، وإما على مستوى جمع النماذج الأدبية التي تمثل الظاهرة، مما أنتجه أدباء العربية على اختلاف أعصارهم وأعمارهم.

وهكذا يخصص اليوسي فقرتين مهمتين في كتابه زهر الأكم لعرض نماذج مختارة من الاقتباس، والتورية، والتوجيه، مقداً لها بما يمثل تصوره لهذه الظواهر المذكورة، ومعقباً على ذلك بذكر اشعاره التي قالها في الموضوع. ويعمد عبد الله جسوس إلى جمع مواد كتاب يخصصه بالاقتباس وعرض أدبياته فيه. كما ألف الصغير الافراني كتاباً في الاقتباس ضمنه الاحكام المتعلقة به⁽¹⁴⁾.

الثاني : قضية الاقتباس عند عبد الله جسوس⁽¹⁵⁾
(من خلال كتاب النبراس في بديع الاقتباس)⁽¹⁶⁾

أولاً : التعريف بكتاب النبراس :

أ — هو عمل تأليفي صغير، حاول صاحبه أن يجمع فيه ما عثر عليه من نماذج الاقتباس الأدبية، بعد أن أعياه البحث على عمل مخصص في ذلك.

-
- = — نثر النظم وحل العقل (رسائل الثعالبي) / طبع بيروت
— الوشي المرقوم في حل المنظوم لابن الأثير / طبع
— كتاب الشواهد من القرآن لابن فضال الكوفي (إيضاح المكنون 307/4)
— دفع الالتباس عن منكر الاقتباس لمحمد بن أبي اللطف المقدسي (إيضاح المكنون 473/3)
— كشف الالتباس عن حقيقة الاقتباس لجلال الدين السيوطي / منشور ضمن كتابه : الحاوي في الفتاوي
— أساس الاقتباس لاختيار الدين الحسني (ت 928) طبع في الاستانة عام 1298، وغيرها.
(14) المسلك السهل : 23 / وسيرد في الفقرة الموالية تحليل مفصل لكتاب عبد الله جسوس : النبراس.

- (15) توفي عام 1136 / ترجمته في : كتابة النبراس : في غير موضع — المسلك السهل : 139، 192 — الاحياء والانتعاش : 107 ب — نشر المثاني 280/3 — التقاط الدرر : 330 — البدور الضاوية : 410 — رياض الورد : 78 ب، 84 أ — السلوة 14/2 — شجرة =

وينتمي كتاب النبراس هذا إلى صنف المختارات⁽¹⁷⁾ الأدبية التي تتحكم فيها ظاهرة فنية معينة، فيجري في كل نص أدبي وقع إيراده شرط حضور تلك الظاهرة الفنية وتمثلها، إذ تقوم مقام الوحدة بين المواد المختارة. ولاشك أن الظاهرة الفنية التي قام عليها كتاب النبراس هي تمثل الاقتباس في كل المواد الأدبية الواردة فيه. إلا أن جسوس قدم لهذه المختارات بعرض نظري حاول فيه أن يحدد مفهوم الاقتباس كما يتصوره، وكما يريد أن يعرض على ضوئه التماذج الأدبية المتمثلة له. لذلك كان كتاب النبراس مكوناً في أصله من قسمين رئيسيين :

الأول : محاولة التعريف بظاهرة الاقتباس، وتحديد مفهومه انطلاقاً من التصورات المتعددة التي سجلها البلاغيون والبديعيون في أعمالهم. وهي تستهدف تمثل وجه الاقتباس، ونوعه، وكيفية حدوثه، وحدود هذا الحدوث وغير ذلك.

الثاني : عرض التماذج المختارة من الأدب شعراً ونثراً، مما تمثل فيها ملمح من ظاهرة الاقتباس المعروفة.

ب — وإذا كان القسم الأول من الكتاب يحتاج إلى وقفة متأنية لعرض مفهوم الاقتباس واختبار مكونات هذا المفهوم — وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً بعد قليل — فإن بقية الكتاب التي تمثل القسم الثاني منه، تنصرف إلى ذكر التماذج التطبيقية لظاهرة الاقتباس. ويجري فيها عمل عبد الله جسوس انطلاقاً من المراحل التالية :

1 — محاولة استقطاب الأمثلة الأدبية التي كان للاقتباس حضور فيها، سواء تعلق الاقتباس بالنص القرآني، أو النص الحديثي، ولا تتعداهما إلى ما يمكن أن يكون اقتباساً في الفقه، وبقية العلوم الأخرى كما هو عند البعض⁽¹⁸⁾.

= النور : 331 — الشعر والشعراء للنميشي : 128 (نشرة ثانية ضمن مواد الثقافة الجديدة، عدد 25/23).

(16) توجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس رقم 16017 / وقد اعتمدت هنا على نسخة مخرجة عنها مرقونة على الآلة الكاتبة / والأصل في 39 ورقة / كتب عام 1171.

(17) صرح جسوس في خاتمة كتاب النبراس بأن الاقتباس «كثير جداً لمن تتبعه، لكني انتخبته، والكثير منه اجتنبته». (راجع النبراس : 45).

(18) راجع البيان للطبي 416 — وخزانة الأدب 471/2 وما بعدها. — زهر الأكم 28/2.

وهي أمثلة كثيرة شملت مختلف الانتاج الأدبي مشرقا ومغربا، قديما وحديثا. وأكثرها كان من إنتاج العلماء، أو ممن كانت ثقافة الأدب وممارسة إنتاجه لا تحول دون بروز مؤهلاته العلمية، في اللغة، والحديث والتفسير، وغيرها، فبرز أسماء، مثل القاضي عبد الوهاب، وابن حجر، والمحلي والجلال السيوطي⁽¹⁹⁾، وهي شخصيات لم يمنع حضورها العلمي البارز مشاركتها الأدبية. وتبرز أيضا من الأسماء الأدبية: الجمال ابن نباتة، وصفي الدين الحلي، وابن الخطيب السلماني⁽²⁰⁾، وغيرهم، بما يؤكد أن ممارسة الاقتباس في العملية الأدبية تمثل ظاهرة يقوم فيها جانب من الصناعة الأدبية، وذلك باستحضار نص قرآني أو حديثي، وإعادة صياغته ضمن سياق جديد. وتمثل ذوقا جماليا يشترك في الأخذ به، واستحسانه، فحول الأدباء، فمن دونهم من الممارسين للأدب والمشاركين فيه. ويعتبر الشاعر ذو الرمة أقدم من أورد له شعراً في الاقتباس ضمن مواد كتاب النبراس⁽²¹⁾.

2 — وتتنوع هذه الأمثلة لتشمل مظاهر الاقتباس الواردة في الأعمال الشعرية والنثرية على السواء. وإذا كانت الواجهة الشعرية أكثر حضورا للاقتباس في كتاب النبراس، فإن إيراد النماذج النثرية في ذلك يؤكد أهمية هذه الظاهرة وفعاليتها الجمالية والصناعية في ميدان النثر والكتابة. وقد اعتبر البعض ظاهرة الاقتباس مما اختصت به الكتابة والترسل⁽²²⁾.

وهكذا ترد من نماذج الاقتباس مقتطفات نثرية من نصوص الرسائل والمقامات. وأحيانا نقول من كتب الأدب على طولها، كما هو الحال في ذكر خبر المرأة التي لا تتحدث إلا بالقرآن⁽²³⁾، وقصتها الكاملة مع عبد الله ابن المبارك. وقد نقل ذلك من كتاب المستطرف للابشيبي⁽²⁴⁾.

(19) راجع ذكر هؤلاء بالتتابع في النبراس : 27، 19، 37، 32.

(20) راجع ذكر هؤلاء بالتتابع في النبراس : (23، 18) — (10، 24، 38) — (8، 10، 22، 24).

(21) النبراس : 18.

(22) حسن التوسل : 323.

(23) راجع الخبر كاملا في النبراس 24 وما بعدها.

(24) المستطرف للابشيبي : 56/1 توفي ابن المبارك 181 / ترجمته في : وفيات الأعيان 32/3 =

3 — ولا تخضع عملية عرض نماذج الاقتباس لمنهج معين أو ترتيب منتظم، فإد عرض النص في كتاب النبراس، وقد تمثل فيه وجه الاقتباس دون أن يكون هناك تقسيم تصنف فيه هذه الأوجه، أو تنظيم تنبني عليه عملية العرض، أو وجود مؤثرات تحيل على ما هو وارد من هذه الصور الاقتباسية أو غيرها.

غير أنه إن غاب في كتاب النبراس ما يمكن أن يعتبر في تنظيم مواد الكتاب وتبويبها من الناحية المنهجية، فإنه بالمقابل قد تم تعويض ذلك وفي أكثر الأحيان بالاعتماد على عنصري التداعي والاستدكار. ويمكن تلمس أثر هذين العنصرين فيما يلي :

الأول : في إيراد الاشباه والنظائر من الأمثلة الاقتباسية التي توحد فيها النص المقتبس أو تقارب. ويتحقق ذلك عن طريق إيراد النموذج أدبي تمثلت فيه صورة اقتباسية بأية قرآنية أو حديث شريف، ليكون ذلك النموذج مثار استدكار لالنموذج آخر، وقع فيه الاقتباس بنفس النص السابق أو بقريب منه.

من ذلك ما تمثل فيه الاقتباس بالآية ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾. وقد أورد فيه ما يزيد على خمسة من النماذج الشعرية⁽²⁵⁾. وكذلك الآية ﴿ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾. وقد أورد فيها أنموذجين شعريين⁽²⁶⁾. والحديث «جنة الخلد تحت ظلال السيوف». وقد أورد فيها أنموذجين شعريين⁽²⁷⁾ أيضا، وغير هذا كثير.

الثاني : في الاستطراد وتحكمه في إيراد النصوص الأدبية، ولو لم تكن داخلة في شرط الكتاب، أو خاضعة لظاهرة الاقتباس. ولا ينتظم هذا الاستطراد على

= المراجع المذكورة — مجلة معهد المخطوطات : 9 / مجلد 27 / جزء أول / 1983 / اصدار جديد.

(25) النبراس : 6.

(26) النبراس : 8.

(27) النبراس : 8 / والأنموذجان هما : وقال ابن الخطيب مقتبسا من الحديث :

أصبح الخلد منك جنة عدن مجتلى أعين وشم أنفوف
ظللتها من الختوف سيوف جنة الخلد تحت ظلال السيوف
وقال ابن خلكان فيه أيضا :

انظر إلى عارضة فوقه لحاظه ترسل منها الختوف
تشاهد الجنة في وجهه لكنها تحت ظلال السيوف

كيفية معينة، أو يقوم على شاكلة اطرادية. فقد يكون نتيجة الاعجاب بنص أدبي لحسنه وجماله، فيورد ذكره لذلك، كما في قصيدة عبد الرحمن ابن مقانا الاشبوني التي يمدح بها المعتلي الحمودي، فقد أورد منها بيتاً تحقق فيه الاقتباس في قوله :

انظرونا نقتبس من نوركم إنه من نُورِ رَبِّ العالمين

ثم استطرد في ذكر القصيدة بكاملها مقدماً لها بقوله : «ولتذكر هذه القصيدة لحسنها ورقة ديباجتها، وهي...»⁽²⁸⁾

ويتكرر في كتاب النبراس حدوث هذا الاستطراد، لذكر بعض النصوص انطلاقاً من الاعجاب الجمالي بهذه النصوص، كما هو في قوله، وقد أورد نصاً شعرياً نونياً خاطبه به أحد معاصريه من المشاركة : «وتذكرت بهذا الروي الحلو المذاق، السائغ في الأذواق قول بعضهم⁽²⁹⁾

دَهْرُنَا أُمْسَى ضَيِّبًا بِاللَّيْلِ حَتَّى ضَيِّبًا
يَا لِيَالِي الْوَصْلِ عُودِي وَاجْمَعِينَا أَجْمَعِينَا

وقد يكون هذا الاستطراد نتيجة استيفاء الاشباه في المعنى الواحد، فيورد مجموعة من النصوص لا يجمعها إلا وحدة المعنى أو تقاربها، كما هو الحال في إيراد أشعاراً تخص الاستدعاء إلى مجالس الأنس⁽³⁰⁾، أو في المقارنة بين هلال الأنس وهلال السماء في التأثير والجمال⁽³¹⁾. وقد يكون هذا الاستطراد أيضاً نتيجة استكمال ما يتطلبه الوضع لعرض نص معين، كأن يورد نص مراسلة، فيضطر إلى إيراد جوابها بالكامل⁽³²⁾، أو ينقل مراجعة معينة له أو لغيره، فيضطر أيضاً إلى إيراد هذه المراجعات من كلا الطرفين، كما في ذكره لبعض المخاطبات شعراً

(28) النبراس : 7 / والقصيدة واردة في الذخيرة لابن بسام : 891/4 — ونفع الطب 433/1 — وتنظر ترجمة ابن مقانا الأشبوني في : الذخيرة 876/4 والمراجع المذكورة بالهامش.

(29) النبراس : 22.

(30) راجع ذلك في النبراس : 9.

(31) راجع هذه النصوص في النبراس : 27.

(32) راجع في ذلك نصوص المراسلات بين المؤلف وبعض أدباء الحجاز في : النبراس : 20.

ونثراً، جرت بينه وبين شيخه محمد المسناوي⁽³³⁾.

ج — ويمثل إنتاج عبد الله جسوس علامة بارزة بين معروضات الاقتباس في كتاب النبراس، إذ يعرض من نماذج شعره ونثره ما يكشف عن شغفه بالموضوع، وإعجابه باستعماله واتخاذ مظهرها فناً لممارسة أدبه. فهو لا يكاد يذكر أنموذجاً يثير استحسانه، حتى يعمد إلى معارضته مرة واحدة أو مرات⁽³⁴⁾، فكثرت بذلك نماذجه الاقتباسية. ولا يكاد يخرج استطراداً إلى إيراد النماذج التي كان فيها مظاهر الاكتفاء⁽³⁵⁾، والتورية⁽³⁶⁾، والجناس⁽³⁷⁾، إلا وكان له مجال لمعارضة ذلك، أو ذكر ما قاله من نماذج شعرية في هذه الأصناف البديعية.

ويكشف هذا العمل جانباً أساسياً من البناء الجمالي الذي يقوم عليه أدب عبد الله جسوس، فيحيل على ما يمثله التصور الأدبي في معالجة هذه الظواهر الجمالية، وما يستسيغه الذوق من أشكالها وألوانها، وما يتحرك به عنصر صياغة هذه الظواهر وصناعتها داخل السياق الأدبي واللغوي. ويحدث عن هذه الصياغة من الجمال ما يبقى به النص ممتلئاً لقوة التأثير، ومستمراً في إنارته وإشعاعه، يتيح الجديد لكل من تأمل فيه، أو قلب النظر في معانيه. فلا تميل عنه مؤثراته، ولا تنزاح عنه لحصول معانيه القريبة. بل يبقى أثره سارياً ضمن ملامح تلك الظواهر الجمالية المذكورة. وقد عبر عن هذا جسوس صراحة حينما نبّه على أن «معاني الأدب كالنوار تشم ولا تضم»⁽³⁸⁾.

ويتميز كتاب النبراس على صغر حجمه بكونه احتفظ بمجموعة من النصوص الأدبية الكاملة لعبد الله جسوس، وبعض أخبار حياته، مما يجعله من الأهمية المصدرية لأدب صاحبه. وإذا كانت أعمال عبد الله جسوس ومعها أخباره قد

(33) راجع نصوص هذه المراجعات في النبراس : 29 — وقد ورد نصها في البذور الضاوية للحوات : 410 عند ترجمة محمد المسناوي / مخ خ م : 11104.

(34) راجع نماذج ذلك في النبراس : 14، 18، 27.

(35) النبراس : 28، 33.

(36) النبراس : 39 وما بعدها.

(37) النبراس : 40 وما بعدها.

(38) النبراس : 40.

غاب ذكرها في المصادر التي أرخت لهذه الفترة⁽³⁹⁾ نتيجة الحرج الذي رافق حدث استشهاد والده الشيخ عبد السلام جسوس⁽⁴⁰⁾، فإن كتاب النبراس قد احتفظ ببعض هذه النصوص المهمة منها :

* نصوص رسائل أدبية جيدة تبادلها مع بعض أدباء المشرق، وهو تاج الدين المنوفي، وقد تعرّف عليه في حجته سنة 1116 وظلت بينهما صلة الصداقة بالمكاتبة⁽⁴¹⁾.

* نصوص مراجعة تمت بينه وبين شيخه محمد المساوي. وذلك حين طلب تلميذه جسوس الاستئذان بالدخول عليه، فأنشأ بالمناسبة بيتين شعريين في ذلك، فكان جواب المساوي عليه شعراً ونثراً. واقتضى أن يراجع تلميذه جسوس من جديد بقصيدة ونثر⁽⁴²⁾.

* نص شعري في رثاء والده الشيخ عبد السلام جسوس، وقد استطرد إلى ذكره بعد أن أورد بيتين لبعض الأصحاب، في رثاء الشيخ جسوس، ضمنها اقتباساً، وهما⁽⁴³⁾:

أَيُّ حَبْرٍ مَاتَ صَبْرًا شَبَّ فِي الْعِلْمِ وَشَابَا
أَوْدَعُوهُ التُّرْبَ قَبْلِي «لَيْتَنِي كُنْتُ ثُرَابَا»

فاستذكر عبد الله جسوس قصيدته في رثاء والده الشهيد ليثبتها في كتابه النبراس، ومطلعها⁽⁴⁴⁾.

أَوْدَى الْحَيَا، وَالنَّدَى وَالْمَجْدُ وَالْكَرْمُ غَدَاةَ قَبْلَ قَضَى شَيْخُ التَّقَى، الْعَلَمُ

(39) يبدو ذلك في الترجمة القصيرة التي خصه بها القادري في النشر 290/3 رغم تنويهه بأدبه.

(40) يراجع حدث استشهاد عبد السلام جسوس في : زهر الأكم للريفي 215 رسالة جامعية مرقونة — نشر الثاني 208/3 — تاريخ الضعيف 83.

(41) راجع نصوص هذه الرسائل في النبراس 19 وما بعدها.

(42) راجع نص هذه المراجعة كاملاً في النبراس : 29 وما بعدها — والبدور الضاوية للحوات : 410.

(43) النبراس : 31.

(44) النبراس : 31 — ولم تكن تعرف من هذه المراثي إلا مرثية الشاعر علي مصباح الزرولبي. (راجع ديوان علي مصباح : 127 رسالة جامعية مرقونة — تاريخ الضعيف 85).

* نص مقامه أنشأها بقصد مازحة بعض أصحابه⁽⁴⁵⁾، وقد أجرى فيها من أوجه الاقتباس، والتضمنين، ما جعلها نموذجاً بارزاً بين بقية نماذج كتاب النبراس. غير أن توجيه أحداث هذه المقامة نحو التسلية والممازحة، وما يجري من حوار ماجن ومستهتر في بعض الأحيان بين شخصياتها، وتسخير النماذج الاقتباسية في التعبير عنها، قد ولد تحرجاً عند القارئ باستعمال اقتباساتها في وضع غير مباح استعماله.

ولعل نص هذه المقامة كان وراء غياب نص كتاب النبراس، وعدم تداوله فيما بين الناس، لما يثيره من حرج الاستعمال المحرم للاقتباس⁽⁴⁶⁾.

د — ومع إنتاج جسوس الأدبية، تبرز في كتاب النبراس آثار كثير من أدباء المغرب والأندلس شعراً ونثراً. ولاشك أنه قد تيسرت بين يدي جسوس عند جمع مواد كتابه هذا، كثير من المصادر الأصلية التي نقل منها هذه الآثار الأدبية، مثل الذخيرة لابن بسام، ونفح الطيب للمقري، وزهر الأكم لليوسي. ورغم أنه لم يصرح بأسمائها إلا أن ورود هذه النقول بين موادها، قد رجح أن يكون النقل قد وقع منها.

غير أنه ينفرد بذكر كثير من أدب معاصريه، ومن كان قبلهم من أدباء القرن الحادي عشر. فمن معاصريه يرد اسم الشاعر الشرقي، ومحمد المسناوي، والحسن اليوسي، والمهدي الغزال⁽⁴⁷⁾، وترد كثير من نصوص أدباء القرن الحادي عشر مثل عبد العزيز الفشتالي، والمكلاقي، وأبي سالم العياشي، وأبي العباس المقري⁽⁴⁸⁾، وغيرهم.

والملاحظ أن ما أورده من أدب أبي العباس المقري يمثل حقيقتين مهمتين :

(45) النبراس : 41.

(46) في حدود علمي، فإن الصغير الافرائي ينفرد بالاحالة على كتاب النبراس دون تسمية مؤلفه / راجع المسلك السهل : 192.

(47) راجع ذكر هؤلاء في النبراس بالتتابع : 39 للشرقي، وقد وصفه بصاحبنا / 29 للمسناوي / (19، 20) لليوسي، وقد وصفه بشيخ شيوخنا / 18 للمهدي الغزال وقد نعته بصاحبنا.

(48) راجع ذكر هؤلاء بالتتابع في النبراس : (19، 28، 33) للفشتالي / (27، 38) للمكلاقي / 27 لأبي سالم العياشي / 7 لأبي العباس المقري.

الأولى : أنه يمثل مقطعة شعرية من قصيدة قالها المقرئ في مدح المنصور الذهبي حين وفد عليه أول مرة. ولا شك أنها من مواد روضة الآس، وبالضبط من القسم الغائب عنا، مما يثير الاحتمال باعتماد جسوس على روضة الآس من بين مصادر كتاب النبراس.

والثانية : حسم أمر لقب المقرئ وتصحيح شكله بتسكين القاف وليس بتشديدها. يؤكد هذا ورود اللقب بتسكين القاف في هذه المقطوعة التي صنعها المقرئ نفسه، وهو أدري بلقبه وبصيغته من غيره. والمقطوعة هي (49):

انظُرُونَا نَقْتَسِبْ مِنْ نَوْرِكُمْ يَا مَلِيكَ الْعُجَمِ طُرّاً وَالْعَرَبِ
عَبْدُكَ الْمَقْرِي لَمْ يَنْزِلْ وَقَدْ خَاطَبَ الْمَوْلَى لِكَيْ يُقْضَى الْأَرْبِ
قَالَ لِي الْعَمُ وَقَدْ أُمِّتْكُمْ رُؤْيُ الْمَنْصُورِ مِنْ خَيْرِ الْقُرْبِ
دَامَ لِلدِّينِ وَلِلدُّنْيَا مَعاً مُلْكُكُمْ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ غَرَبَ

ثانياً : مفهوم الاقتباس واختبار مكوناته :

أ — مفهوم الاقتباس :

يعتمد عبد الله جسوس في تحديد مفهوم الاقتباس على ثلاثة مصادر :

الأول : كتاب التلخيص للقزويني، وضمنه يحدد الاقتباس بأنه تضمين «الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه كقول الحريري... وهو ضربان : ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلي كما تقدم، وخلافه... ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره» (50).

الثاني : نظم عقود الجمان للسيوطي (51)، وهو فيه ينقل كلام التلخيص بنصه ويزيد عليه بذكر الأمثلة الشعرية الواردة عن الأئمة في الاقتباس. ويثير السيوطي مشكلة الإباحة والحرمة في استعمال الاقتباس، ولذلك نقل ما أورده ابن حجة في خزانة الأدب من أقسام الاقتباس الثلاثة : «مقبول ومباح ومردود، الأول ما كان في الخطب والمواعظ والعهود. الثاني ما كان في الغزل والرسائل

(49) النبراس : 7.

(50) النبراس : 2 وما بعدها / التلخيص 509/4 ممزوجاً بمختصر السعد.

(51) النبراس : 3 / وشرح عقود الجمان للسيوطي 211/2 وما بعدها.

والقصص. الثالث على ضربين : أحدهما ما نسبته الله إلى نفسه ونعوذ بالله من ينقله إلى نفسه... والثاني تضمين آية في معنى هزل، ونعوذ بالله من ذلك»⁽⁵²⁾.

وإذا كان موقف المالكية متشددا تجاه استعمال الاقتباس، فإن موقف الشافعية كان على العكس من ذلك، ولذلك نقل السيوطي كثيرا من أشعار أئمة الشافعية وقد جرى فيها عمل الاقتباس من القرآن والحديث⁽⁵³⁾.

ويختتم جسوس نقله عن السيوطي بالإشارة إلى ما أورده أيضا في كتابه الاتقان⁽⁵⁴⁾، وجوابه الوارد في فتاويه، وقد سماه كشف حجب الالتباس عن الاقتباس⁽⁵⁵⁾.

الثالث : وينقل فيه قول الشيخ اليوسي في كتابه زهر الأكم. والاقتباس فيه «هو أن يؤتى في الكلام المنثور أو المنظوم بلفظ يشبه لفظ القرآن أو الحديث غير منوي به أنه قرآن أو حديث. ولا بد من هذا القيد الأخير. ولذلك ساغ سوق اللفظ مع تغيير فيه أو في معناه، ولا يلزم فيه كفر بتبديل القرآن، ولا خلاف في نقل الحديث بالمعنى»⁽⁵⁶⁾.

ب - اختبار مكونات هذا المفهوم :

ويمكن اختبار هذا المفهوم انطلاقا من محاصرة مكوناته التالية :

1. الكيفية التي تتم بها عملية الاقتباس : وهي في نص التلخيص تتم انطلاقا من تضمين «الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه»⁽⁵⁷⁾. وهو النص المعتمد لتحديد هذا المكون في مفهوم الاقتباس، بينما هي في نص اليوسي تقوم على الاتيان في الكلام «بلفظ يشبه لفظ القرآن أو الحديث، غير منوي به أنه قرآن

(52) التبراس : 5 / والنقل بنصه أيضا وارد في شرح عقود الجمان للسيوطي : 215/2 — وأصله في خزنة ابن حجة 455/2، وهو يأخذ أيضا من شرح الحلي لبديعته : 326.

(53) التبراس : 5 وراجع هذه المواضع والأشعار في : شرح عقود الجمان للسيوطي 215/2.

(54) راجع التبراس : 6 — والاتقان للسيوطي 314/1

(55) التبراس : 6.

(56) التبراس : 12 — والنص الأصلي وارد في زهر الأكم 228/2.

(57) التبراس : 2 — وراجع التلخيص 510/4 ممزوجا بمختصر السعد.

أو حديث⁽⁵⁸⁾ وقد جرى ذكر كلام اليوسي هذا بعد أن أخذ جسوس في عرض النماذج التطبيقية للاقتباس في كتابه النبراس. وكان اليوسي قد صَدَّر به في الأصل تلك الفقرة الشعرية من الاقتباس التي أوردها في كتابه زهر الأكم⁽⁵⁹⁾. ولا يخفى ما يختلف به عملية الاقتباس بين التصورين. فهي في التصور الأول تعتمد على إيراد نص سابق كان له وجود في النص القرآني أو الحديثي، غير أنه عند الإيراد تنزع عنه كل صفاته الأصلية، فلا يبقى قرآنا ولا حديثا، ولا يعامل على أنه منهما.

بينما كان تصور اليوسي يثير ولادة نص جديد، وصنعه بطريقة يشبه بها لفظ القرآن، إما كلياً وإما جزئياً، مع استحضار النية عند استخدامه الفعلي، أنه ليس قرآنا ولا حديثاً غير أن جسوس وهو ينقل في كتابه النبراس هذين النصين المتباعدين لتصور عملية الاقتباس، لم يتنبه إلى ما يمكن أن يحدثه هذا النقل من ارتباك في فهم عملية الاقتباس، وتصور حدوثها. وقد كان بالإمكان أن يثير كل من النصين الآخر، لو أن عرضهما في كتاب النبراس جاء متتابعاً، وضمن سياق واحد.

فإذا كان نص التلخيص قد أورده عند تعريف الاقتباس ورصد معالمة النظرية كمفهوم، فإن غرض نص اليوسي إنما تم خلال عرض النماذج التطبيقية للاقتباس. ومعنى هذا أن جسوس حينما اكتمل لديه التعرف على مفهوم الاقتباس نظرياً معتمداً في ذلك على نص التلخيص للقزويني، وعقود الجمان للسيوطي، انطلق في عرض النماذج الشعرية والنثرية التي تتمثل فيها عملية الاقتباس. وضمنها نقل عن اليوسي تلك الفقرة التي خصصها لذكر مجموعة من النماذج الشعرية في الاقتباس، وقد صدر اليوسي هذه الفقرة في الأصل بما يحدد عنده مفهوم الاقتباس.

ومعنى هذا أن ما نقله جسوس عن اليوسي، لم يكن القصد به عرض صورة للمفهوم، وإنما كان الهدف منه تلك النماذج الشعرية التطبيقية للاقتباس. ولم يكن أمام جسوس إلا أن ينقل ما صَدَّر به اليوسي هذه النماذج الشعرية من كلام على الاقتباس، دون اعتبار أو تنبه لما يمكن أن يثيره هذا الكلام من نقاش أو محاسبة.

(58) النبراس : 12 — وراجع زهر الأكم 28/2 — وشيبه بهذا الموقف في : عروس الافراح 509/4.

(59) زهر الأكم 28/2.

ج - مصدر نص الاقتباس

إذا تجاوزنا ما أثاره المكون الأول من مناقشة لطبيعة نص الاقتباس — وهو أمر له صلة بمصدره، أهو جلب لنص سابق، أم هو ولادة جديدة له — فإن التركيز هنا سيكون في مناقشة نوعية النص الذي يمكن أن تتسم به عملية الاقتباس.

فحينما نقل عبد الله جسوس كلام القزويني في التلخيص بأن الاقتباس هو تضمين «الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث»⁽⁶⁰⁾، كان بهذه الصورة يعين اختياره للتصور الذي يقوم عليه الاقتباس. فيحدد — تبعاً للقزويني — مصدر النص المقتبس في أصلين : هما : القرآن والحديث.

وإذا كان هذا الاختيار هو مما جرى عليه أكثر المتأخرين من البلاغيين، فإن هناك ممن قصر عملية الاقتباس على نص القرآن فقط⁽⁶¹⁾. وهو الاختيار الذي بنى عليه صفي الدين الحلي بيت الاقتباس في بديعته، وجرى عليه أيضاً في شرحه لها⁽⁶²⁾.

ورغم أن ابن حجة قد أثار هذا الاختيار باعتباره يمثل «الاجماع»⁽⁶³⁾ حسب قوله، فإنه لم يغفل ذكر من جعل الاقتباس من الحديث أيضاً، فأورد من الأمثلة الشعرية والنثرية ما كان فيها الاقتباس من القرآن والحديث دون تمييز بينها⁽⁶⁴⁾. وهو الاختيار الذي استقر عليه المتأخرون⁽⁶⁵⁾ من البديعيين، بما فيهم أولئك الذين

(60) النبراس : 2 — والتلخيص 509/4 — ومثله في الايضاح، وشروح التلخيص 509/4.

(61) راجع نهاية الانجاز للرازي : 288 — وقد بنى عليه الثعالبي كتابه أساس الاقتباس.

(62) شرح الحلي لبديعته : 326 وتعريف الاقتباس عنده «أن يضمن المتكلم كلامه كلمة أو آية من آيات الكتاب العزيز خاصة».

(63) خزانة الأدب 455/2.

(64) راجع خزانة الأدب 457/2 وما بعدها.

(65) راجع نفحات الأزهار : 239 — وحسن التوسل 323.

شروحوا بدعيّة الحلي (66).

وفي مقابل هذا وسع بعض البلاغيين مجال الاقتباس، فلم يقف في عد مصادره ضمن مواد القرآن والحديث، بل تعداهما إلى علم الفقه أولاً (67)، ثم إلى بقية العلوم الأخرى من نحو، وأصول، وتوحيد ومنطق وغيرها (68).

والملاحظ أنه حين يقع الاقتباس من القرآن أو الحديث، فإنما يقع من نص سابق، ثابت لفظاً وصيغة بينما كان الفقه وبقية العلوم الأخرى لا تمثل نصاً جاهزاً على مستوى الثبوت في صيغته. فالفقه وبقية العلوم الأخرى عبارة عن مسميات، هي ألفاظ اصطلاحية، ومجالها عبارة عن قضايا تمثلها مختلف المعاني المرتبطة بهذا العلم أو ذاك. ولا يختص أي علم منها بصيغة ثابتة لفظاً، فيتم الأخذ منها ويقع تضمينها في الكلام، كما يحدث مع نص القرآن والحديث.

لذلك كان الأقرب في تخرج النماذج الأدبية التي وقع فيها الأخذ من هذه العلوم إلى ما يسمى بايهام التوجيه. وهو نفس الاقتراح الذي ختم به اليوسي تعليقه للنماذج الأدبية التي أوردها في الموضوع، وكان قد حملها البعض على أنها من الاقتباس (69).

ويلتزم جسوس على مستوى التطبيق بالاختصار على النماذج الاقتباسية التي كان مصدرها القرآن أو الحديث فقط. بل إنه يكون أكثر صراحة في الأخذ بالتصور الذي رسمه أعلاه، حين نقل عن اليوسي الفقرة المتعلقة بالاقتباس، مكثفياً بإيراد النماذج الشعرية التي كان مصدر اقتباسها القرآن أو الحديث، ومستغنياً عن غيرها من النماذج الأخرى التي شملتها فقرة اليوسي في أصل كتابه زهر الأكم.

د - حدود النص الأصلي في عملية الاقتباس

أثار عبد الله جسوس وهو يتحدث عن مكونات مفهوم الاقتباس مسألة

(66) راجع أنوار التجلي 971/3 وقد انتقد الحلي في اختياره - والصنيع البديع 323 وقد خالف الحلي حين عرف الاقتباس بأنه «تضمين الكلام مطلقاً شيئاً من القرآن أو الحديث...».

(67) راجع التبيان للطبي: 416.

(68) راجع اليوسي في زهر الأكم 28/2 - وراجع خزانة الأدب 471/2.

(69) زهر الأكم 33/2.

الحدود الأصلية التي يجب أن يحتفظ بها النص خلال عملية الاقتباس. وقد تمت هذه الاثارة من خلال نقطتين :

النقطة الأولى : أن ما تم تضمينه من القرآن أو الحديث، يجب أن يعامل على أنه ليس قرآنا ولا حديثا. وبذلك كان نص الشرط في متن التلخيص، وقد نقله جسوس «لا على أنه منه»⁽⁷⁰⁾.

وشرحه السعد في المختصر بقوله «يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه»⁽⁷¹⁾ وإلا «فإنه لا يكون اقتباسا»⁽⁷²⁾، وسيصبح عقداً⁽⁷³⁾.

النقطة الثانية : يمكن للنص المقتبس أن يحصل فيه تغيير، إما بالخروج على معناه الأصلي، «ولا يضر ذلك في الاقتباس، بل هو من محاسنه»⁽⁷³⁾. وقد نبه على ذلك اليوسي في زهر الأكم، منوها بما حدث من اقتباس في بعض أشعاره بقوله⁽⁷⁴⁾ : «وهذا الاقتباس هنا مما اختلف فيه الأصل والفرع معنى من جهة الحقيقة والمجاز. ومثله قول ابن الرومي يخاطب رجلا مدحه ولم يثبه :

لَيْنَ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

فإنه جعله مجازاً عن الرجل الذي لا خير فيه، وهو في الآية حقيقة»⁽⁷⁴⁾. وإما بتغيير في مبناه. غير أنه إذا كان الخروج عن المعنى الأصلي واضحا ومحدود المعالم، فإن ما يلحق من تغيير بالمعنى يقتضي الحيلة والحذر. ففي متن التلخيص، تحديد هذا التغيير باليسير، «ولا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره»⁽⁷⁵⁾. ويفسر الولايلي هذه اليسارة في التغيير لمجرد استقامة الوزن في الشعر، واستواء القرائن في

(70) النبراس : 2 / التلخيص 509/4 مع شروح التلخيص.

(71) مختصر السعد 510/4 ضمن شروح التلخيص.

(72) راجع مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي 521/4. والكل ضمن شروح التلخيص. وراجع عن العقد وتعريفه أيضا : نفحات الأزهار : 324.

(73) الصنيع البديع 324 — وراجع أيضا التلخيص 512/4 وشروحه الموازية له / وقد نقل عنه في : النبراس : 2 / وراجع أيضا خزانة الأدب 456/2.

(74) زهر الأكم 28/2 — ونقل ذلك في النبراس : 13.

(75) التلخيص 513/4 — ونقله في النبراس : 2.

النثر⁽⁷⁶⁾. وحاول ابن حجة في خزائنه أن يحدد عناصر التغيير التي لا تخل بالمقتبس في قوله : «ثم اعلم أنه يجوز أن يغير لفظ المقتبس فيه بزيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير أو ابدال الظاهر من المضمّر أو غير ذلك»⁽⁷⁷⁾. ان رصد حدود هذا التغيير، إن كان لا يثير إشكالا على مستوى النظر، لما يتبين واضحا من احصاء عناصره الظاهرة، فإنه على مستوى التطبيق، ومدى تأثيره على النص، ودلالته، وحدود استعماله، كإقتباس في الشعر وفي النثر — قد عمّق المشكل أكثر، لأنه يقبول هذا التغيير بشكله المعروف آنفا، تغيب الفواصل التي تحفظ عنصر الاقتباس، وتحول بينه وبين تداخله مع بعض الظواهر البديعية الأخرى⁽⁷⁸⁾.

ولتجنب هذا المشكل كان للبلاغيين والمهتمين بالاقتباس، تبني أحد المواقف الثلاثة الآتية :

الموقف الأول : اعتبار أن عملية الاقتباس سارية مع كل تضمين اختص بالقرآن — وقد يضاف إليه الحديث مهما كانت درجة هذا التضمين ونوعيته، إما في إدراج «كلمة من القرآن أو آية منه في الكلام»⁽⁷⁹⁾، ولو لم يتم الحفاظ على سياق النص القرآني بالاختصار على ذكر كلمة أو كلمتين منه مع فصل بينهما⁽⁸⁰⁾، وإما في الاحتفاظ فقط بمضمون الآية كلياً أو جزئياً، وصياغته صياغة جديدة تخالف الأصل، كما مثل به الثعالبي في الكتاب الذي خصصه لعرض نماذج الاقتباس من القرآن. وقد جعل منها أيضا الاقتباسات التي ارتبطت بمعاني القرآن، كما هو معنون في الباب العشرين من كتابه⁽⁸¹⁾.

(76) مواهب الفتاح 513/4 ضمن شروح التلخيص.

(77) خزانة ابن حجة 456/2.

(78) مثل : العقد، والتلويح، والتوجيه، والتلميح / راجع تعاريف هذه الظواهر في نفحات الأزهار حسب الترتيب : 324، 284، 91، 184.

(79) نهاية الإنجاز للرازي : 288.

(80) راجع في هذا المثال الذي أورده الرازي للاقتباس، وفيه «يا قوم اصبروا عن المحرمات، وصابروا على المفترضات، ورابطوا بالمراقبات، واتقوا الله في الخلوات، ترفع لكم حينئذ الدرجات». نهاية الإنجاز 288.

(81) راجع ما نشر من كتاب الاقتباس للثعالبي تحت اسم الباب العشرون في ذكر الشعر والشعراء وأنواع اقتباساتهم من ألفاظ القرآن ومعانيه / تحقيق : د. مجاهد مصطفى بهجة / ص : 240 =

الموقف الثاني : اعتبار أن عملية الاقتباس التي هي تضمين الكلام شيئاً من القرآن هي عملية تختص بالنثر فقط. فإن حدثت في الشعر سميت عقداً أو تضميناً⁽⁸²⁾.

ومرجع هذا الموقف التحرز مما يمكن أن يحدث من تغيير في نص القرآن، إن وقع اقتباسه في الشعر. وذلك ما يتحكم في النظم من ظروف الوزن والقافية، وما يتبعها من تقديم وتأخير في الصياغة للمناسبة⁽⁸³⁾.

ورغم أن هذا الموقف لم يصادف قبولا واسعا بين البديعيين الذين جعلوا من عملية الاقتباس عملية مطلقة في الكلام شعراً ونثراً، فإنه لم يعدم ذكراً وتبنيها عليه في مختلف المصادر. ففي خزانة الأدب — وقد جعل ابن حجة من الاقتباس عملية مطلقة تشمل صنفَي الكلام، شعره ونثره — ينبه إلى هذا الموقف قبل أن يأتي على ذكر ما يمثل نماذج الاقتباس في النثر. «وهنا فائدة يتعين ذكرها في هذا الباب، وهي أن العلماء في هذا الباب قالوا : إن الشاعر لا يقتبس، بل يعقد ويضمن. أما النثر فهو الذي يقتبس كالمنشئ والخطيب»⁽⁸⁴⁾.

ولا يخفي ابن حجة اعجابه بما يجري في كلام المترسلين من عمليات الاقتباس، كقوله، وقد أنهى ذكر ما جاء من الاقتباسات القرآنية في الخطب والمواعظ : «قلت : هذا القدر الذي أوردته هنا كاف في الاقتباسات التي تليق بمواعظ الخطب، فيتعلم بليغ الخطباء منها سلوك الأدب، وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا إظهار نور الاقتباس من مشكاة نور المترسلين، فإنهم ملوك هذا الشأن. ومن استضاء بسحر اقتباسهم، قال : إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ»⁽⁸⁵⁾.

ويذكر في حسن التوسل — وهو خاص بذكر أساليب الترسل — عملية الاقتباس على اعتبار أنها من خصائص الكتابة أصلاً، منبهاً إلى أن هناك من جعل

= وما بعدها / مجلة المورد العراقية / مجلد 17 / عدد 4 / سنة 1988 — وقد نشرت الدكتورة ابتسام مرهون الصفار شيئاً من كتاب الاقتباس المذكور للثعالبي.

(82) خزانة الأدب 459/2.

(83) وهذا ما دفع الزركشي إلى عقد النوع الثلاثين من علوم القرآن في كتابه : البرهان 481/1 لمناقشة موقف الاقتباس من القرآن، وهل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب والشعر.

(84) خزانة الأدب 459/2.

(85) خزانة الأدب 461/2.

الاعتباس أيضا في النظم⁽⁸⁶⁾.

الموقف الثالث : وهو موقف يرتبط بالحكم الشرعي في الأخذ بالاعتباس أو رفضه.

وضمنه يبرز موقف المالكية الراض لكل استعمال يمكن أن يمثل وجهها من أوجه الاعتباس، «فأما المالكية فإنهم يبالغون في تحريمه وتشديد النكير على فاعله»⁽⁸⁷⁾. ولذلك يذكر الجلال السيوطي موقف بعض شيوخه حين أنشده شيئا منه فقال : «... حتى إني أنشدت شيخنا قاضي القضاة... فقال لي هذا عندنا كفر»⁽⁸⁸⁾.

على أن هذا الموقف ان كان يتجاوز ما تثيره، مشكلة النص المقتبس، من مشاكل، في مستوى التغيير الذي يلحق به، فإنه لم يكن موقفا حاسما يتم حوله الاجماع. فقد أورد في النبراس نقلا عن السيوطي كثيراً من مواقف العلماء الذين يجيزون الاعتباس من القرآن أو من الحديث، وخاصة منهم الشافعية وغيرهم⁽⁸⁹⁾. فقد نص على أنه قد وقع للقاضي عياض «في الشفا مواضع من ذلك»⁽⁹⁰⁾.

ورغم أن ما أثير من آراء تعديلية تبعاً لما تقدم من جواز وقوع الاعتباس في الخطاب، والوعظ، والنثر، دون النظم، أو من ربطه بالمواعظ، والخطب، والمدح النبوي فقط، دون غيره، فإن أهم تصور للاعتباس في هذا الشأن، كان مما صدر من الحلبي حين قسم الاعتباس إلى ثلاثة أقسام : مقبول ومباح ومردود⁽⁹¹⁾. ونقله عنه ابن حجة في خزانته، واشتهر به. وهكذا جعل المردود ما كان الاعتباس في معنى الهزل⁽⁹²⁾.

(86) حسن التوسل 323.

(87) النبراس : 5 نقلا عن السيوطي في شرح عقوده : 215/2 — وراجع الانتقان 314/1.

(88) شرح عقود الجمان للسيوطي 215/2 — ونقل عنه في النبراس : 5

(89) النبراس : 5 — شرح عقود الجمان للسيوطي 215/2 — والانتقان 314/1 — راجع الزركشي 482/1.

(90) الانتقان 305/1 — وشرح عقود الجمان للسيوطي : 215 / 2 — ونقل عنهما في النبراس : 5.

(91) شرح الحلبي لبديعته : 326.

(92) راجع خزانة الأدب 455/2 وعنه نقل في النبراس : 5.

وهذا التقسيم عند ابن حجة هو الذي راج بين أصحاب البديع، وتم الأخذ به، وقياس المواقف الشرعية عليه⁽⁹²⁾.

وانطلاقاً من هذه المواقف الثلاثة، يمكننا أن نترصد الاختيار الذي وقف عنده جسوس، وارتضاه تصوراً يحدد موقفه في الأخذ بظاهرة الاقتباس في كتابه النبراس.

وهكذا كان موقف جسوس من الناحية النظرية هو موقف أكثر البديعيين⁽⁹³⁾. وقد مثله نقله لكلام التلخيص، وعقود الجمان للسيوطي⁽⁹⁴⁾. ويتم الاعتبار في ذلك بأن عملية الاقتباس تختص بإيراد نص من القرآن أو الحديث، ولا تتعداهما إلى ما يرتبط ببعض العلوم كالفقهاء وغيره. وميزته أنه لا يختص بالشعر أو النثر دون الآخر. بل هو فيهما معاً، وفي الشعر أكثر منه في المنثور. غير أن النص المقتبس فيه لا يحتمل التغيير⁽⁹⁵⁾ الذي يمكن أن يؤثر على بنيته التركيبية، أو يصرح بانتماء النص المقتبس إلى القرآن أو الحديث.

وهذا هو نفس الموقف الذي اتخذته اليوسي تقريباً — ونقله في النبراس أيضاً مع نماذج التطبيقية له — مع امتياز في موقف اليوسي، لاتساع نسبة المرونة التي تحدد مستوى التغيير الذي يمكن أن يلحق بالاقتباس.

ولذلك كان من شروط الاقتباس تضمين القرآن أو الحديث كلاماً، «لا على أنه منه»⁽⁹⁶⁾، أو غير «منوي به أنه قرآن أو حديث»⁽⁹⁷⁾.

فما تم فيه إشعار بأنه مقتبس، أو منقول، هو من قبيل العقد⁽⁹⁸⁾، وليس من قبيل الاقتباس. وما تم فيه تغيير أدى إلى إعادة صياغته، فهو عقد أيضاً⁽⁹⁹⁾.

(93) راجع شروح التلخيص 509/4 — الصنيع البديع 323 — نفحات الأزهار 329.

(94) النبراس : 2، 3.

(95) راجع التلخيص 513/4 وشروحه الموازية له.

(96) النبراس 2 نقلاً عن التلخيص 509/4 — وهو بنصه في التبيان للطبي : 416.

(97) النبراس : 12 نقلاً عن زهر الأكم 26/2 — وفي حسن التوسل : 323 «لا ينيه عليه للعلم

به».

(98) راجع مختصر السعد 510/4، 521 وشروح التلخيص الموازية له — ونفحات الأزهار 324.

(99) راجع مختصر السعد 521/4 وشروح التلخيص الموازية له — ونفحات الأزهار 324.

وما تم فيه تقديم وتأخير، مع فصله بألفاظ ليست منه، فهو من قبيل التلويح⁽¹⁰⁰⁾.

وانطلاقاً من هذا الموقف، كان لابد من مراجعة كثير من الأمثلة التي أوردها جسوس في النبراس، على أنها من الاقتباس.

فما أورده لبعضهم على أنه اقتباس⁽¹⁰¹⁾.

أَنْلِنِي بِالَّذِي اسْتَقْرَضْتَ خَطًّا وَأَشْهَدُ مَعْشَرًا قَدْ شَاهَدُوهُ
فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْبَرَايَا عَنَّتْ لِجَلَالِ هَيْبَتِهِ الْوُجُوهُ
يَقُولُ : «إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ»

فليس من الاقتباس لورود لفظة القول التي تشعر بأخذه من القرآن. وقد ورد من أمثلة العقد في الايضاح⁽¹⁰²⁾. وما أورده. منسوباً إلى أبي الحسن الحرالي على أنه اقتباس⁽¹⁰³⁾.

أَجْرِخَ كَاسَاتٍ أَرَقَّتْ نَجِيعَهَا طَلَبُ التَّرَاتِ يَعَزُّ مِنْهُ خَلَاصُ
لَا تَسْفِكَنَّ دَمَ الزُّجَاجَةِ بَعْدَهَا «إِنَّ الْجُرُوحَ، كَمَا عَلِمْتُ، قِصَاصُ»

ليس هو من الاقتباس لاقحام الفصل بين ألفاظ القرآن. ويسمى هذا تلويحاً حسب النابلسي⁽¹⁰⁴⁾.

وما ورد على أنه اقتباس أيضاً في وصف «كِيَّاسِ صَعْبِ اللَّمَسِ»⁽¹⁰⁵⁾:

إِنْ أُمْسَكَ الْيَدَ مِنِّْي كَادَ يَكْسِرُهَا أَوْ سَرَّحَ الشَّعْرَ مِنْ قَوْدِي أَدْمَانِي
فَلَيْسَ يُمْسِكُ إِمْسَاكاً بِمَعْرِفَةٍ وَلَا يُسَرِّحُ تَسْرِيحاً بِإِحْسَانِي

(100) راجع نفحات الأزهار : 284 وقد انفرد بذكره دون أصحاب البديعيات المشهورة.

(101) النبراس : 12 — وهي ثابتة للشافعي في : البرهان للزركشي 483/1.

(102) للايضاح للقزويني 521/4 — وعروس الأفراح للسبكي 523/4 — ومواهب الفتح 521/4. والكل ضمن شروح التلخيص.

(103) النبراس : 11 وفيه تضمين الآية : ان الجروح قصاص.

(104) نفحات الأزهار 284.

(105) النبراس : 23. وقد نظم الآية : «فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان».

ليس منه لما داخله من التغيير في الصيغة والتركيبية.
وغير هذه الأمثلة كثيرة في كتاب النبراس، وقد قدمها على أنها نماذج
للاقتباس⁽¹⁰⁶⁾.

ولعل جسوس وهو يخالف تصور البديعيين المتأخرين للاقتباس بالخروج عن
شروطهم فيه، يتابع في ذلك مواقف الشيخ اليوسي في الاقتباس⁽¹⁰⁷⁾. فقد أباح
للمقتبس أن يغير ويبدل دون تحديد، بحجة أنه أورد «غير منوي به أنه قرآن
أو حديث... ولذلك ساغ سوق اللفظ مع تغيير فيه أو في معناه...»⁽¹⁰⁸⁾ غير
أن جسوس حينما أورد الأمثلة التي تم الاشعار فيها بالقول أو بالأخذ ضمن نماذج
الاقتباس في كتابه، كان يخالف الجميع، حتى الشيخ اليوسي، فيقوم بإلغاء العلامات
التي اشترط البديعيون غيابها، ليتم إدماج النص المقتبس في وضعه الجديد. وأهم
هذه العلامات ان يفقد النص المقتبس انتهاءه الأصلي — «لا على أنه منه —» ويتعد
عن كل ما يذكره بهذا الأصل.

ويثار الموقف أيضا من الناحية الشرعية : فقد نقل جسوس ما قدمناه من تقسيم
ابن حجة. وانتهى به الأمر إلى التزام تجنب ما يدخل تحت القسم الثالث منه،
وهو الاقتباس المردود أو المحرم، وعدم إيراد بين منتخبات كتابه النبراس. فقال :
«ولنشرع متحريا القسمين الجائزين منه في المقصود، متجنبنا من ذلك ما هو منه
مردود إن شاء الله تعالى»⁽¹⁰⁹⁾.

وقد حدد هذا الالتزام حينما أورد مقطوعة لابن سهل الاشبيلي أتبعها بتعليق
له ما نصه : «وله في ذلك نظم كثير، تركته لكونه من القسم المحرم، كما تقدم
أولا عن ابن حجة»⁽¹¹⁰⁾. إلا أنه وهو يجدد هذا التحرج من الاقتباس المردود،
لا يفتأ يورد نص مقامته التي بناها بقصد الهزل والتسلية، فيجعل موضوعها ليلة

(106) راجع النبراس : 14، 15، 17، 23، 26، 28، 34 وغيرها.

(107) راجع زهر الأكم 26/2 — وقد نقل عنه في النبراس : 12.

(108) زهر الأكم 26/2.

(109) النبراس : 6.

(110) النبراس : 30.

الزفاف ومصادفة «الزوج حائضا ليلة البناء بها»⁽¹¹¹⁾. وقد تمثل في المقامة مجموعة من الاقتباسات التي خرج بها السياق عن وقارها، فكانت في مستوى من الهزل مما يجري بها نحو القسم المردود والمحرم. وقد فطن جسوس إلى ذلك فحاول الاعتذار عنه في ختام مقامته بقوله : «انتهت المقامة واستغفر الله مما ارتكبته فيها، وإن كان غيري ممن تقدم ارتكب مثل ذلك»⁽¹¹²⁾.

ثالثا : الاقتباس والصناعة الأدبية

1. دائرة الاقتباس ومجاليه :

الاقتباس بهذا المنظور إنما يمثل مستوى من مستويات حضور نص سابق في عملية إنتاج النص الأدبي. وهو يجري ضمن عملية الإثراء الأدبي الذي يخضع له هذا الأدب في طور إنتاجه، إذ تتداخل في تهيئته — زيادة على ما يولده الأديب من أساليب التعبير ومضامينها — نصوص سابقة لها حولتها الفكرية والفنية، فتتسرب حسب طاقة استحضارها عند الأديب، وقدرته على توظيفها، بصيغها وشحناتها، مع ما تحمله من آثار محيطها لتعمق من أبعاد العملية الأدبية، ولتنتج في النص معالم الأدبية الفعالة المؤثرة.

لذلك كانت الدائرة التي يتسم فيها استدعاء هذا النص السابق تتسع لتشمل اشكالا متنوعة من هذه النصوص القابلة للاستخدام الأدبي الجديد ولوظيفة إثرائه. فتفاوتت في نوعيتها والكيفية التي يتمثل بها حضورها. فإذا كان الاقتباس حسب التصور القائم أعلاه يختص بظاهرة حضور نص سابق كانت نوعية انتمائه إلى القرآن أو الحديث، ليدخل في تركيب نص جديد يقوم الأديب بإنجازه، فإن هناك من أصناف حضور هذا النص السابق ما يجعل أثر هذا الحضور، وشكله، يجري وفق مستويات عدة. وهكذا يتلاقى مع الاقتباس — في دائرة واحدة لكونه يتعلق بنص سابق يجري استخدامه في نص لاحق — الاصناف التالية :

(111) النبراس : 41.

(112) النبراس : 44.

اللقب	المصدر	محل الحديث	كيفية الحضور	الملاحظة
الاقتباس	القرآن والحديث	النظم والنثر	يحتفظ بنصه دون تغيير	يوجه عن معناه الأصلي
التضمين	النظم والنثر	النظم والنثر	يحتفظ بنصه دون تغيير	يوجه عن معناه الأصلي
العقد	النثر كان قرآناً أو غيره	النظم	نظم المنشور، فيصاغ صياغة جديدة لأجل النظم	يمكن أن يغير اللفظ قليلاً.
النوع	النثر	النظم	بالمعنى فقط دون اللفظ	هو نوع من السرقة
الحل	النظم	النثر	حل المنظوم	تصيير النظم نثراً
التلويح	القرآن والحديث والمثل والشعر	النظم والنثر	أن يختلط بغيره، فلا يميز إلا للعارف بالصنعة الأدبية	يحدث فيه التقديم والتأخير والزيادة والنقصان
التمليح	مثل أو شعر أو قصة مشهورة أو غيرها	النظم والنثر	مجرد الإشارة في فحوى الكلام إلى ذلك.	الإشارة دون ذكره
العنوان	النظم والنثر	النظم	الآتيان بألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة وقصص سالفة	
الإيداع	النظم عامة دون نظم الشاعر	النظم	صدر بيت بعد أن يوطيء له بما يناسبه. فيوهم أنه من إنتاجه.	أحسنه ما صرف عن معناه الأول.
الاستعانة	النظم عامة دون نظم الشاعر	النظم والنثر	بيت شعر كامل بعد أن يوطيء له بما يناسبه.	يحتفظ بنصه ولفظه ومعناه.
التفصيل	نظم الشاعر خاصة	النظم والنثر	مجرد شطر بيت بعد أن يوطيء له بما يلائمه.	الاحتفاظ بنصه ولفظه ومعناه.
التوجيه	أسماء متماثلة أو مصطلحات علمية أو ألفاظ لها دلالة عرفية	النظم والنثر	الآتيان بلفظتين فأكثر فتعمل كل منها على صرف الأخرى عن معناها الأول إلى الثاني.	الإيهام بمعنى اللفظ الاصطلاحي أو العرفي.
الاستخدام	ضمير عائذ	النظم والنثر	الآتيان بضمير يعود أساساً على لفظ حدثت فيه التورية	إيهام السامع بالدلالة على لفظ التورية في معناه القريب، وهو يعود على البعيد.

2. مزية الاقتباس في كتاب النبراس :

وتبقى مزية الاقتباس واضحة بين بقية أوجه الظاهرة التي ينتمي إليها الاقتباس بلاغيا، على اعتبار أنه يمثل الوجه الذي يتم فيه جلب نص معين، تكاملت بلاغته فيه، وتوافرت أدبيته في مستوى إعجازه، ليدخل في تركيبة إنتاج أدبي.

ولا يتخذ موقف جسوس في عرض معالم الاقتباس على مستوى النظرية شيئا يذكر، إذ يظل الاقتباس بصورته الكاملة التي استقر بها عند متقدمي رجال البديع ومتأخريهم. فلا يبرز إلا من خلال ما استقر به التصور في كتابي التلخيص للقرطبي، وعقود الجمان للسيوطي، مع ما يثار معهما من شروح. وهما في أساسهما يكتفیان بنقل التصور في واجهته المدرسية ووظيفته التعليمية، ويلخصان ما استقر عليه الموقف في البلاغة المدرسية، مع مراعاة وصاية أصحاب الإعجاز، ومواقف المذاهب في ممارسة الاقتباس، وعرض تقسيماته، ومحاكمة ما يخرج فيه على نطاق الاحترام الديني. وإذا كان التصور النظري لا يتجاوز نفسه في عرض البديل، لأجل انحصاره في التصور المدرسي المشدود إلى متون المختصرات التعليمية، فإن مزية ما يثيره كتاب النبراس هو صورة الانفتاح الذي يخرج به الاقتباس من حيز التنظير إلى واجهة التطبيق، ويحوّله من مفهوم يمارس في إطار تصور بلاغي إلى قضية تساهم في النشاط الأدبي، وتتدخل بشكل جلي في تركيب متنه. وهكذا كانت مواد النبراس الأدبية في شقها الثاني تحاول استقطاب مختلف مظاهر الاقتباس، وتعين حضورها كعناصر ماثلة في الوجه الأدبي أولا، وفاعلة في تركيب متنه ثانيا. ولا سيما حين يتتبع امتدادها في الأعمال الأدبية، ويميز حصول قضاياها بهذا الشكل أو ذاك، ومستوى استحضارها وتوظيفها كآلية لإنتاج أدبية العمل الشعري أو النثري.

لذلك كان حريا بهذا العمل أن يدخل في نطاق تسجيل رؤية نقدية تتميز بها فترة المولى إسماعيل، فتكشف أولا — عن إعجاب أديب من أدبائها بظاهرة الاقتباس في واجهتها الأدبية، وموقفه تجاهها كصورة جمالية في الإنتاج الأدبي، فيتسع امتدادها بهذه الصورة الجمالية في الأعمال الأدبية التي أنشأها سابقوه، ويمارس إنتاجها أدبيا ضمن آثار هذا الإعجاب.

وتلخص ثانيا — معالم ذوق أدبي جرى عليه أدباء العربية على اختلاف أزمته

وأعصارهم ومستوياتهم — بما في ذلك ذوق العصر الاسماعيلي — يقوم الدافع فيه على امتصاص نص سابق لإثراء نص لاحق وتكثيف حملته الفكرية والايحائية.

3. الاقتباس واكتمال الصناعة الأدبية في النبراس :

وحينما اختار جسوس أن يقيم كتابه على ظاهرة الاقتباس، واستقطاب نماذجه الأدبية — الشعرية والنثرية منها — والتي تمثل شكل من أشكال الاقتباس، مع إضافة ما جرى به تلك النماذج من إبداعه في الموضوع شعراً ونثراً — إنما كان يعرف ما تمثله هذه الظاهرة في العمل الأدبي من أثر، وما يمكن أن تمثله من مستوى في الصناعة الأدبية. فالأقتباس واجهة من واجهات التركيبة البلاغية في النص الأدبي. وتقوم وظيفته في الصناعة الأدبية بفتح آفاق النص لحظلة الممارسة، لتتولد تجربته، وتنمو، وتمتد عبر عوالم نصوص أخرى سابقة، فتختصر فيها المسافات، وتختزل منها الاحالات والقيم التعبيرية، وتكثف وظيفة الاقتباس في هذه الصناعة الأدبية، حينما تتكامل معه في التأثير بقية الواجهات البلاغية الأخرى لتصنع جميعها احتفاليات الحدث الأدبي.

لذلك كانت جماليات الصناعة الأدبية المرتكزة على مفاهيم البلاغة، إنما يحدث وجودها حينما تتضافر هذه المفاهيم فيما بينها، لتصنع الحدث المؤثر في النص.

وقد كان جسوس على وعي تام بتكامل هذه الظواهر فيما بينها، ودور كل منها في تحريك الهدف نحو تيسير المكونات الجمالية في النص، وتهيء العناصر الأدبية التي يستجيب لها ذوق الأدباء في الاختبار والممارسة. ولذلك عيّن من هذه الظواهر بشكل صريح ما سيضيفه في عمله هذا إلى الاقتباس ليكتمل التأثير الأدبي، «وأضيف إليه من أنواع البديع، كالإكتفاء، والتورية، والتضمن، ما هو كالدرّ الثمين» (113).

وإذا كان التضمن في صورة أعم، هو الاقتباس نفسه في استغلال حضور نص معين في التركيبة الأدبية، فإن بديع الإكتفاء، والتورية، بما يمثلانه من بعد جمالي، فيما يحصل بهما من إيهام وإيحاء وتوجيه ذهني — يركب كل منهما وفي ضمن المجال الذي يمثله الاقتباس، لينتج الجميع نصاً تتوفر فيه عناصر الاثارة والتأثير.

(113) النبراس لجسوس : 2.

❖ **فالاكْتفاء** : هو «توقف آخر البيت على محذوف معين، استغناء عن ذكره بتعيينه»⁽¹¹⁴⁾. فهو مرتبط بمحذوف ما، كان ممكناً أن يكون استمراراً للكلام بعد القافية في الشعر، أو بعد تمام الفاصلة في النثر. ويعوض ذلك حضور المحذوف في الذهن لتمام المعنى.

ولذلك كان الاكْتفاء حدثاً لغوياً، وجهه شمول الوقف لتركيب معين، دون أن يستوفي هذا التركيب متطلباته، فيعوض عن ذلك بالاستحضار الذهني للمحذوف المعين.

وحدوث الاكْتفاء في البيت الشعري عمل يكرس وحدة البيت وتماجه اللفظي والنظمي مع تمام قافيته. فيستغنى عما هو مطلوب على مستوى اللفظ بعد استيفاء القافية، ويستوفي ما هو مطلوب لتمام المعنى في الذهن بعد تمام القافية.

على أن الحذف الذي يشمل التركيب أو الكلام في ظاهرة الاكْتفاء، يكون المحذوف فيه معلوماً يستحضره الذهن⁽¹¹⁵⁾، إما لكونه يمثل تمام كلمة، إن كان الحذف في بعض الكلمة، وإما لكونه يمثل تمام التركيب إن كان المحذوف بعضاً من الجملة أو متطلباتها، وإما لكونه يمثل تمام كلام قد عرف من قبل بتمامه، وجرى وجوده في نص سابق.

وفي الحالة الأخيرة يتركب الاكْتفاء مع عملية الاقتباس، فيجري الأول ضمن الثاني، ويستحضر النص القرآني أو الحديثي بحمولته الغنية في وضعيته الجديدة. غير أنه تراحمه القافية، وينتهي النظم العروضي دونه، فينقطع استمرار النص على مستوى اللفظ، ليستمر حضوره، وبنفس الصورة، على مستوى الذهن.

ولا يخفى ما يداخل النص في هذه الحالة من عناصر الإثارة والإعجاب، إذ يحصل من حركة الاستدكار للنص، حضور الغائب في مستواه اللفظي، محملاً برساليته الأصلية والطارئة. ثم تختصر عملية الاستدكار — دون انتقاص لحمولة النص — ليظل الحضور فردياً، وعلى مستوى الذهن فقط، يحركه عنصر التشقيف

(114) الصنيع البديع : 202 وراجع عن الاكْتفاء نظراً وتطبيقاً : كتاب الشفاء في بديع الاكْتفاء لشمس الدين النواجي / طبع بيروت / تحقيق : د. محمد حسن أبو ناجي 1403 / مكتبة الحياة.

(115) راجع نماذجه في الشفاء للنواجي / ونسمات الاسحار : 81.

وسوابق معايشة النص في إطاره الأصلي. وهكذا كان قصد جسوس وهو يثير بالاكْتفاء الحاضر الغائب في نص الاقتباس، ليعين ملامح الذوق الذي يتعامل به مع النص الأدبي، وليؤكد بعض المعايير الجمالية التي تقوم عليها عملية الانتقاء الشعري عنده. فيختار شعر سعد الدين ابن عربي في قوله⁽¹¹⁶⁾:

وَجَنَّةٌ حَمْرَاءُ تَحْكِي عِنْدَمَا مَا رَأَاهَا أَحَدٌ إِلَّا فُتِنَ
قُلْتُ لَمَّا عَايَنْتَهَا مُقَلَّتِي «صِبْغَةُ اللَّهِ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ...»

وقوله⁽¹¹⁷⁾:

عَنْ دَمِي خُذْكَ هَذَا الْعِنْدَمِي سَلُّهُ وَاحْكُمْ بَيْنَنَا يَا مُؤْتَمَنَ
قَالَ : مَا هَذَا دَمٌ. قُلْتُ فَمَا قَالَ : هَذِي صِبْغَةُ اللَّهِ وَمَنْ

وفي الحالتين ورد الاقتباس بالآية، هذه صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة». وقد حذف في الأولى «... الله صبغة» وحذف في الثانية «... أحسن من الله صبغة». ويختار كذلك قول ابن سناء الملك⁽¹¹⁸⁾.

وَوَظَّيْ حَكِي رِيَمَ الْفَلَا يَنْفَارِهِ فَمَا بَالُهُ لَمْ يَحْكِهِ فِي التَّلْفِ
يُذَافِعُنِي عَنْ وَصْلِهِ بِتَهْجُمٍ فَمَا ضَرُّهُ لَوْ كَانَ يَدْفَعُ بِالْتِي

وقول ابن أبي حجلة التلمساني في فيضان النيل⁽¹¹⁹⁾:

يَارَبِّ إِنَّ التِّلَّ زَادَ زِيَادَةً أَدَّتْ إِلَى هَدْمٍ وَفَرِطٍ تَشْتَّتِ
مَا ضَرُّهُ لَوْ جَا عَلَى عَادَاتِهِ فِي دَفْعِهِ أَوْ كَانَ يَدْفَعُ بِالْتِي

وفي كليهما كانت الآية المقتبسة هي «... ادفع بالتي هي أحسن...» وقد كان الوقوف عند اسم الموصول، حيث انتهى النظم العروضي باستيفائه للقافية، دون

(116) النبراس لجسوس : 9.

(117) النبراس : 9.

(118) النبراس : 9 وابن سناء الملك هو هبة الله السعدي، له كتاب دار الطراز / توفي 608 / له ترجمة في : وفيات الأعيان 61/6 والمراجع المذكورة / ومقدمة التحقيق لكتابه دار الطراز : 9.

(119) النبراس : 9 / توفي أحمد بن يحيى بن أبي حجلة التلمساني عام 776 / ترجمته في : نثر فوائد الجمان لابن الأحمر : 228 — الدرر الكامنة 329/1.

أن يستوفي الموصول صلته. فلا يزول الإيهام إلا باستحضار الآية كلها. فكان الاختصار على معرفة تنمة الآية عند من سبق له ممارسة قراءة الآية وحفظها. ويزداد الاقتباس جمالا في الصناعة الأدبية حينما يتزاحم فيه الحذف بالاكتفاء في آخر البيت، وبشبهه في وسطه، ليبقى حضور القارئ، واستحضار ثقافته في القرآن، وسوابق معاشته لنصه، عوامل ذات تأثير في إدراك مقصود الشاعر في بيته، كما في قوله (120):

بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ كُنْ مُتَحَلِّقًا لِيَكُونَ نَشْرُ ثَنَّاكَ كَالرَّوْضِ الشَّدِيدِ
وَأَنْفَعُ صَدِيقِكَ إِنْ أَرَدْتَ بَقَاءَهُ وَادْفَعْ عَدُوَّكَ بِالْيَتِي... فَإِذَا الَّذِي

وإذا كان الاكتفاء كما يبدو في نماذج النبراس أكثر انسجاماً مع ظاهرة الاقتباس، لتداخله معها في الأغلب، وقيامه على الاستحضار الذهني لبقية النص المقتبس المحذوف بعضه — وهو كما رأينا وجهاً بارزاً من جمال الاقتباس، وكال الصناعة الأدبية — فإن لظاهرتي التورية والتجنيس جانباً من التكامل مع الاقتباس في تيسير هذه الصناعة الأدبية، وحضوراً في نماذجه الواردة في كتاب النبراس، لتكثيف الأثر الجمالي الذي يحدثه الاقتباس.

♦ **فالتورية (121)** كما تقدم الحديث عليها هي ذكر لفظ له معنيان قريب ظاهر، وبعيد خفي، فيتوهم السامع أن المقصود به هو المعنى القريب، وليس كذلك في الحقيقة. ولذلك ارتبطت التورية بالإيهام، لما فيها من إيهام القارئ أو السامع للفظ بعكس الدلالة المقصودة. وتتجانس التورية مع الاقتباس في النص الواحد، لتنتج بعداً جمالياً يثير الإعجاب. وإذا كانت التورية في ذاتها تقوم على إخفاء شيء، لظهور غيره في دلالات اللفظ المورى به — مما ينتج عنه وهم القارئ أو السامع في ذلك، قبل أن يكتشف المقصود، ويرتفع الوهم عنده بالحصول على الدلالة المقصودة. وفي هذا تحصل الاثارة الجمالية — فإنها حينما تتوارد مع الاقتباس في النص الواحد، سواء كانت داخلية ضمن الاقتباس أو خارجة عنه، إنما تعمق جانب

(120) النبراس : 9.

(121) راجع عن التورية : خزانة الأدب 39/2 — 252 وهي أطول ترجمة فيه، إذ شملت منه ما يقارب ربع حجمه.

الاستحسان عند القارىء، وتعبّر عن مهارة الصنعة الأدبية وإعجابه بها⁽¹²²⁾. وهذا الاعتبار كان قائماً عند عبد الله جسوس، وهو يختار نماذج كتاب النبراس، أو يضيف إليها من إنتاجه الشعري في الموضوع، فكان يتحرى تقديم الأنموذج الذي تتزوج فيه هذه المظاهر الجمالية المؤثرة.

فمن ذلك ما ابتدأ به نماذجه، قول الشهاب الحجازي⁽¹²³⁾، وهو «من الاقتباس الذي اتفقت فيه التورية.

قُلْتُ لِلْآيِ الْعَظِيمِ قَدْرُهَا إِنَّ قَلْبِي هَائِمٌ فِي طُورِكُمْ
وَمِنَ الْخَيْرَةِ نَادَتْ فِكْرَتِي انظُرُونَا نَقْتَبِسَ مِنْ نُورِكُمْ»⁽¹²⁴⁾

لفظة نقتبس توهم السامع بمعناها القريب، وهو أخذ شعلة من النور، وهو المعنى الوارد في النص الأصلي، ويرجحه لفظة نوركم الواردة في سياقه اللفظي. غير أن المقصود من «نقتبس» هو معناها البعيد الذي يعني مجرد الأخذ والاستفادة فاللفظة المورّى بها هي ضمن نص الاقتباس. والذي زاد من تفاعل الظاهرة الجمالية في البيت، هو ما حمله نص الاقتباس معه من دلالة اللفظ «نقتبس»، ليساهم في إحداث الفجوة التوهمية عند السامع بانصراف ذهنه إلى هذه الدلالة القرينة، قبل أن يكتشف المقصود من اللفظ.

ولذلك كان الاقتباس هنا ذا وظيفة تفاعلية مع التورية. وكان وجهه الجمالي مزدوجاً، لأنه زيادة على عملية الاستحضار التي تتم به، فإنه يؤدي مهمة إيهام السامع بتحوّله كقرينة سياقية لترجيح المعنى القريب.

ومن شعر جسوس ما يجري في هذا السياق قوله⁽¹²⁵⁾ :

قُلْتُ إِذْ آتَسْتُ نُورَ الْآيِ فِي جُنْحٍ نَفْسٍ كُنْجُومٍ فِي غَلَسٍ

(122) في نظر ابن حجة ان اجتماع مظهرين بديعيين هو امتزاج أحدهما في الآخر وذوبانه فيه لتحريك الاذواق وإبهاج خاطر السامع «بما أتخفته من بديع تركيبتها، وتأهيله بغريها». (راجع خزنة الأدب 61/1) / وقد كانت المناسبة عنده هي امتزاج الجناس بالتورية.

(123) النبراس : 6 انظر ترجمة الشهاب الحجازي (ت 874) في مقدمة التحقيق لكتابه : روض الآداب / والمراجع المعتمد عليها. (رسالة جامعية مرقونة / كلية الآداب / الرباط).

(124) النبراس : 6.

(125) النبراس : 7.

يَا رُؤَاةَ النَّظْمِ مَهْلًا وَامْكُثُوا عَلَيَّ آتِي إِلَيْكُمْ بِقَبَسٍ

فالتورية قائمة ضمن نص الاقتباس، وفي بعض كلماته أيضا. فإذا كان سياق الآية يفيد أن مقصود لفظ «القبس» هو جذوة النار، وكان في استعمال لفظ «القبس» هنا، وضمن الآية المقتبسة يحيل على معناه القريب، فإن مقصود الشاعر يرمي إلى المعنى البعيد، وهو الاستفادة أو لمحة الهداية.

ومنه قول اليوسي وفيه تورية بالجفنين⁽¹²⁶⁾:

فِي ظِيَّةِ هَيْفَاءٍ مِنْ أَجْفَانِهَا سِحْرُ الْعُيُونِ الْبَائِلِي تَوَاتَرًا
فَإِذَا انْتَضَتْ عَنْ سَجْفِهَا عَضْبَيْنِ مِنْ جَفْنَيْنِ، قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا

فالجفنان من جفن السيوف، أو جفن العيون، ومعناها القريب هو جفن السيوف الذي يؤكد لفظا: «انتضت، وعَضْبَيْنِ»⁽¹²⁷⁾، وقد وردتا في السياق اللفظي، فأوهمتا السامع بفهم لفظ الجفنين على ما يناسبهما.

غير أن الشاعر يقصد المعنى البعيد، وهو جفنا عين المحبوبة.

والتورية هنا خارجة عن النص المقتبس الذي هو «ساحران تظاهرا».

ولأهمية التورية ودورها الجمالي في العمل الأدبي، فإن جسوس لشدة إعجابه بها — على عادة معاصريه — لم يعد يكفيه إيراد نماذج التورية وقت تجانسها مع الاقتباس، كما هو شرط كتابه النبراس، وإنما استطرد في إيراد أمثلة منها، وإن لم يكن معها اقتباس كما في قول عبد العزيز الفشتالي⁽¹²⁸⁾.

عَابُوا الْمَلِيحَ بِلَحِيَّةٍ مَسْكِيَّةٍ كَالْعَيْمِ جَالَ عَلَى الْهِلَالِ الْمُسْفِرِ
وَأَنَا الْمُقِيمُ عَلَى الْعُهُودِ فَإِنْ يَكُنْ قَالُوا اغْتَرَالًا عَنْهُ، إِنِّي أَشْعَرِي

فلفظة اشعري توهم ان معناها المقصود هو الانتماء إلى الأشعرية، بدليل لفظة :

(126) النبراس : 19 / والبيتان في زهر الأكم 72/2. والاقتباس فيهما «مما اختلف فيه الأصل والفرع معنى من جهة الحقيقة والمجاز».

(127) الانتضاء هو سلّ السيف من غمده والعَضْبُ : السيف.

(128) النبراس : 19 / انظر ترجمة الفشتالي في : شعر عبد العزيز الفشتالي لنجاة المريني : 77 / والبيتان واردان في المرجع المذكور : 334.

«اعتزالاً» الواردة في نفس السياق. غير أن ما يقصده الشاعر هو نسبته الى حُبّ الشعّر. ومثل قول ابن حجر معرّضاً بالشيخ العيني⁽¹²⁹⁾.

لِجَامِعِ مَوْلَانَا الْمُؤَيَّدِ رَوُّنَقٍ وَصَوْمَعَةٍ بِالْحُسْنِ تَزْهُو وَبِالزَّيْنِ
تَقُولُ وَقَدْ مَالَتْ عَلَيْهِمْ تَرَفَّقُوا فَلَيْسَ عَلَى جِسْمِي أَضَرٌّ مِنَ الْعَيْنِ

فلفظة العيني توهم أن المقصود هو معناه القريب، وهو العين التي حصل معها الضرر. غير أن مقصود ابن حجر هو التعريض بالعيني. ولذلك كان : العيني هو المعنى البعيد المراد في البيت.

ومنه قول عبد الله جسوس أيضاً مداعباً لصاحبه الشرقي⁽¹³⁰⁾:

أَقُولُ لِأَزْهَارِ الرِّيَاضِ وَقَدْ غَدَتْ مَقْطَبَةً وَجْهًا وَقَدْ كَانَ ذَا طَلِقٍ
بِأَيِّ رِيَّاحِ الْجَوِّ صِرَتْ سَقِيمَةً فَقَالَتْ وَهَلْ يُضْنِي الْجُسُومَ سِوَى الشَّرْقِيِّ

فلفظة الشرقي تحتل معنى الرياح الشرقية، وهو المعنى القريب والظاهر. وتحتل معنى اسم صاحبه الشرقي وهو المعنى البعيد، المقصود عند الشاعر.

* أما التجنيس⁽¹³¹⁾: فهو الظاهرة الثالثة التي تتجانس في كتاب النبراس مع الاقتباس، لتنتج وضعاً تتظافر فيه مظاهر الصناعة الأدبية، فتبرز ملامح جمالية مزدوجة لها قوة التأثير وإثارة الإعجاب والاستحسان عند القارئ.

(129) النبراس : 19 / توفي شهاب الدين أحمد بن حجر عام 852 / ترجمته في : لحظ الألاحظ 326 — ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي 380 — الضوء اللامع 63/3 — فهرس الفهارس 190/1 — 321 والمراجع المذكورة / وينظر عنه تأليف تلميذه السخاوي المسمى : الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر / مخ خ م رقم 1500. توفي بدر الدين محمود العيني عام 855 / انظر ترجمته في : بغية الوعاة 275/2 — شذرات الذهب 286/7.

(130) النبراس : 39 / والشرقي المذكور هو المترجم به في : الأنيس المطرب : 51 وما بعدها — الشعر والشعراء للنميشي : 128 — الوافي بالادب العربي في المغرب الأقصى 816/3 — شعر ابن الطيب العلمي : 248 (رسالة جامعية مرقونة).

(131) راجع عن الجناس : العمدة 321/1 — الوساطة 330 — شرح الحلي لبديعته : 60 — أنوار التجلي 67/1 حسن التوسل 183 — خزانة الادب 45/1 — نفحات الأزهار 12 — جنان الجناس الصفدي / وهو كتاب أفردته للجناس نظراً وتطبيقاً، واستوعب كل ما يتعلق به / ط 1299 بالقسطنطينية.

ورغم أن ظروف التجنيس قليلا ما ترتبط بالاقْتباس في نسق واحد، ولا تجري على المستوى الذي تجري عليه ظاهرتا الاكتفاء والتورية، فإنَّ حظ التماذج الأدبية التي توارد فيها التجنيس — مفرداً أو مشاركاً — في سياق الاقْتباس، كان لا بأس به في كتاب النبراس، ليعكس ذلك اهتماماً بالصناعة الأدبية عند عبد الله جسوس. ويُعيّن بعض المعالم الجمالية التي تحرك ذوقه الأدبي.

فمن أمثلة هذا التجنيس ما أورده لابن الرقام الأندلسي⁽¹³²⁾

جُلُّ فِي الْبِلَادِ تَنْلَ عِزًّا وَمَكْرَمَةً فِي كُلِّ أَرْضٍ تَكُنْ تُبْلَغُ مُنَاكَ بِهَا
جُلُّ الْفَوَائِدِ فِي الْأَسْفَارِ مُكْتَسَبٌ وَاللَّهُ قَدْ قَالَ : «فَامْشُوا فِي مَنَاكِهَهَا»

فقد жанس بين «مُنَاكَ بِهَا» التي ختم بها البيت الأول، وبين «مَنَاكِهَهَا» الواردة في قافية البيت الثاني، إلا أن هذه الأخيرة هي ضمن مواد الاقْتباس الذي ضمنت في الآية «فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه»⁽¹³³⁾. وهذا من الجناس المركب المرفو الذي تكون إحدى كلمتيه مستقلة، بينما تكون مجانستها مركبة من كلمة وبعض كلمة أو أكثر.

ومنه البيتان الشهيران في مدح القاموس وإحاطته بما في صحاح الجوهري⁽¹³⁴⁾.

قَدْ مَدَّ مَجْدُ الدِّينِ فِي أَيَّامِهِ مِنْ بَعْضِ أَبْحُرِ عِلْمِهِ الْقَامُوسَا
أَضَحَّتْ صِحَاحُ الْجَوْهَرِي كَأَنَّهَا سِعْرُ الْمَدَائِنِ حِينَ أَلْقَى مُوسَى

فالجناس بين القاموس وألقى موسى. وهو من جنس الجناس المركب المرفو المذكور سابقا إذ ركبت كلمته الثانية من شقين، كلاهما كلمة قائمة بنفسها. بينما كانت المجانسة الأولى مستقلة بنفسها.

إلا أن ما يمثل المجانسة الثانية، قد ورد ضمن نص الاقْتباس. ويمثل هذا البيت حالة فريدة إذ يضاف إليها بعد مظهري الاقْتباس والتجنيس، مظهر الاكتفاء، وقد

(132) النبراس : 28 / وقد نقل عن كتاب الافادات والانشادات للشاطبي 115.

(133) الآية 15 من سورة الملك.

(134) راجع عن التجنيس المركب : جنان الجناس 26 وما بعدها — وخزانة الادب 60/1.

تمثل بحذف كلمة العصا لفظاً وخطاً لا ذهنياً، إذ هي تمثل استمرارية نص الآية، فتفرض حضورها بالضرورة في الذهن ليكتمل السياق ويستقيم النسق.

وإعجاب جسوس بالجناس هو جانب من الإعجاب بالصناعة الجمالية التي تدخل الأدب. ولذلك لم يكن جسوس وهو يعرض شعره ليقف فقط عند النصوص التي جرى فيها شرط الاقتباس، وإنما كان ينساق استحساناً لعناصر الصنعة الأدبية، وإعجاباً بما ركبه منها، فيورد من النصوص التي اقتصر فيها مظاهر الصناعة الأدبية على الجناس وحده.

وهكذا يذكر من شعره ما كتبه على نسمة الآس⁽¹³⁶⁾، ويورد فيه من الجناس المركب⁽¹³⁷⁾.

يَا نَسْمَةً مِنْ طَيِّبٍ فِي طَيِّبٍ لِلَّهِ أَنْتِ نَسِيمَةٌ مِنْ آسٍ
إِنْ كَانَ آسُكَ قَدْ شَفَى مِنِّي الْحَشَا لَا غَرَوُ إِنْ جَاءَ الشَّقَا مِنْ آسٍ
ومنه ما اعتبره من التورية بالتوجيه⁽¹³⁸⁾، بعد أن جعل منه جناساً مركباً،

(135) النبراس : 40 وأورد البيتين لمعارضة أحد المغاربة لهما / وهو أبو حامد الفاسي كما هو وارد في نشر الثاني 18/2.

ومجد الدين هو الفيروزبادي مؤلف القاموس / تنظر ترجمته في : بغية الوعاة 273/1 — وأزهار الرياض 83/3 والمراجع المذكورة.

وتنظر ترجمة الجوهري في مقدمة التحقيق لكتابه الصحاح والمراجع المعتمدة.

(136) النبراس : 40 — والاسم بالكامل هو : نسمة الآس، في حجة سيدنا أبي العباس. وهي رحلة حجازية ألفها أحمد بن عبد القادر (ت 1133) برسم شيخه أبي العباس أحمد بن معن شيخ زاوية المخفية الفاسية. وقد كان حجهما معا عام 1100 / لنسمة الآس عدة نسخ مخطوطة، منها نخ خ ع : ك 1418، ك 3216 / ونخ خ م 8787.

تنظر ترجمة أحمد بن معن (ت 1120) في : المقصد الاحمد للقادري — والاماع للمهدي الفاسي نخ خ ع بتطوان 793، وكلاهما اختص بترجمة ابن معن — ورحلة نسمة الآس في حجته، كلها، نخ خ م 8787 والزهر الباسم للقادري : 38 وما بعدها / نخ خ م 685 — ونشر الثاني 182/3.

وتنظر ترجمة أحمد القادري في : الزهر الباسم : 85 — رحلة نسمة الآس : في غير موضع — النشر 247/3 النقاط الدرر 319 — سلوة الانفاس 353/2 — المصادر للمنونى 189/1 — الزاوية الدلائية لحجي 124.

(137) النبراس : 40.

(138) للمغاربة موقف يعتبرون فيه التوجيه قسماً من التورية، ويتحقق في نظرهم حيناً تتساوى =

فيتحدد وضع الجنس فيه بما ينفك من كلماته، ويتعين منه، وبشكله الذي تنفك به كلماته، وضْعُ لاحتمال هذه الدلالة أو تلك. والنموذج قوله (139):

إِنْ عَبَّرْتُ عَبَّرَاتِ الْحُبِّ عَنْ كَلْفٍ فَالْعُذْرُ بَادٍ لَهُ إِذْ طَالَمَا سَتَرَى
يَا عَاذِلِي كُنْ عَذِيرِي فِي هَوَى قَمَرٍ (140) مَهْمَا رَأَى لَحْظُهُ أَوْ مَاسَ تَرَى

فالجناس في قافية البيتين مركب، لأن كِلَا الْمُتَجَانِسَيْنِ يتركب من كلمة وبضع كلمة، وهو في كليهما يمتد على ستة حروف بترتيبها. غير أن الجنس هو صنعة لفظية من نوع أقل رتبة، يجتمع مع التورية بالتوجيه التي هي صنعة معنوية من نوع أرق رتبة، فيندمج هذا في ذاك، ليبقى فقط النوع الأرق ليزداد التأثير، ويقوى أمر فاعليته، وعلى هذا «إذا جعلت الجنس تورية، انحصر المعنيان في ركن واحد، وخلصت من عقادة الجنس، وحركت الأذواق وأبهجت خاطر السامع بما أتحفته من بديع تركيبها وتأهيله بغريبها» (141).

وهكذا تجاوز جسوس وضع الجنس بمفرده في البيتين السابقين لينشغل بما تمثل فيها من صنف أرق هو التورية بالتوجيه كما قدمنا. فانطلق يحلل وضعها، وكيفية حدوث معنيها في البيتين أعلاه «فإن شئت جعلت «أوما» فعل ماض خذفت همزته من الایماء، والمعنى أنه أشار مهدداً متوعداً. وإن شئت جعلت «أو» حرف عطف، و «ماس» فعل ماض، عطفاً على «رنا». والمعنى أن العاذل لو رآه ناظراً أو ماشياً، لما عذل في محبته، ولتمكّن من قلبه. وكلا المعنيين قابل لهما اللفظ. ومعاني الأدب كالتوار تُشَمُّ ولا تُضَمُّ» (142).

= دلالة اللفظ على معنييه، فلا يكون هناك قريب منها وبعيد. وهذا هو موقف جسوس هنا. وقد اعتبر اليوسي التورية والتوجيه شيئاً واحداً. راجع زهر الأكم 2 / 228.

(139) النبراس : 40.

(140) في الأصل : قمره.

(141) خزانة الادب 61/1.

(142) النبراس : 40.

شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري قراءة في تحقيق الكتاب

د. محمد أمين المؤدب^(٥)

حظيت حماسة أبي تمام (ت : 231) بعناية كبيرة من قِبَل المهتمين بالشعر، رواة وشراحا ونقادا، طوال العصور الأدبية، وفي مختلف الأصقاع العربية، لما لصاحبها من منزلة رفيعة في صناعة الشعر ونقده، ونظم القريض وتمييز جيده من رديئه، يقول التبريزي : «ومن أجود ما اختاروه من القصائد المفضليات، ومن المقطعات الحماسة. وقالوا : إن أبا تمام في اختياره الحماسة أشعر منه في شعره»⁽¹⁾، وذلك أن حماسته هذه «دلت على غزارة فضله، وإتقان معرفته بحسن اختياره»⁽²⁾.

وقد تجلت هذه العناية بهذا الاختيار في الشروح العديدة التي كتبت حوله، كشرح أبي رياش أحمد بن إبراهيم الشيباني (ت : 339)، وهو أول شارح لها، خلافا لما نص عليه البغدادي⁽³⁾، وشرح تلميذه أبي عبد الله الثمري، وشرح أبي هلال العسكري، والحسن بن بشر الآمدي، وأبي بكر الصولي، وهؤلاء من علماء القرن الرابع الهجري، وشرح أبي علي المرزوقي، والخطيب التبريزي، وأبي الفضل

(٥) كلية الآداب بتطوان.

(1) شرح الحماسة 97/1.

(2) وفيات الأعيان 12/2.

(3) يرى البغدادي أن أبا عبد الله الثمري تلميذ أبي رياش هو أول شارح لحماسة أبي تمام (الخزانة 442/7). غير أن عبد السلام هارون رجح أولية شرح الرياشي. (انظر مقدمة تحقيقه لشرح الحماسة للمرزوقي 13/1).

الميكالي، وهؤلاء من علماء القرن الخامس⁽⁴⁾.

هذا، وقد نهض بشرحها في الغرب الإسلامي، ولاسيما في الأندلس، كثير من العلماء، من أشهرهم ابن سيدة (ت : 458)، وأبو الفتوح ثات بن محمد الجرجاني (ت : 431)، والأعلم الشنتمري (ت : 476)، موضوع حديثنا.

على أن هؤلاء الذين تناولوه بالشرح «منهم من قصر فيه، ومنهم من غني بذكر إعراب مواضع منه، دون إيراد المعاني، ومنهم من أورد الأخبار التي تتعلق به، وأعرض عن ذكر المعاني، ومنهم من ذكر المعاني دون الإعراب والأخبار»⁽⁵⁾. ولعل شرح المرزوقي والتبريزي والأعلم هي أغنى الشروح وأوفاهها بالقياس إلى سائر شروح الحماسة⁽⁶⁾.

وهناك جانب آخر من جوانب العناية بهذا الاختيار، وهو المتعلق بمنهج التأليف، ذلك أن أبا تمام، وهو صاحب تسمية الحماسة بالحماسة⁽⁷⁾، كان على ما يظهر «أسبق المصنفين إلى اتباع هذه الطريقة في تأليف المختارات : طريقة تنسيق المختارات بحسب الفنون الشعرية، فاتبعه المصنفون بعد ذلك، وساروا على نهجه»⁽⁸⁾. وهذا واضح في اجتلابهم التسمية نفسها، وفي محاكاة الأبواب والمحافظة عليها في الأغلب الأعم وفي تصريحات بعضهم أحيانا. يقول أبو الحجاج يوسف بن محمد البياسي (ت : 653) : «ونظرت في ذلك، فلم أجد أقرب تبويب، ولا أحسن ترتيب، مما بوبه ورتبه أبو تمام حبيب بن أوس رحمه الله تعالى في كتابه المعروف بكتاب الحماسة، وحسن الاقتداء به والتوخي لمذهبه، لتقدمه في هذه الصناعة، وانفراده منها بأوفر حظ وأنفس بضاعة، فاتبعت في ذلك مذهبه، ونزعت منزعه»⁽⁹⁾. ويقول الأعلم الشنتمري في معرض حديثه عن أهمية حماسته : «وضمنته كل ما

(4) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 136/1، وحماسة أبي تمام وشروحها 229، وشرح الحماسة للمرزوقي، المقدمة 10 — 15.

(5) شرح الحماسة للتبريزي 4/1.

(6) انظر تعريفا مفصلا بهذه الشروح في حماسة أبي تمام وشروحها 229 — 290.

(7) المؤلف والمختلف 181.

(8) حركة التأليف عند العرب 118.

(9) وفيات الأعيان 239/7.

تضمنته الحماسات من الشعر، كالحماسة القديمة المنسوبة إلى أبي تمام التي هي أصل لغيرها...»⁽¹⁰⁾.

وليس من شأننا هنا أن نتبع الحماسات التي ألفت بعده، محاكاة له⁽¹¹⁾، وحسبنا أن نشير إلى أن الأعلام الشنتمري تقيل من سبقه ممن عُنوا بحماسة أبي تمام، تبويبا وشرحا، فاختر له حماسة أتت «على جميع ما تضمنت الحماسات المختلفة من الأبواب»⁽¹²⁾، ثم شرحها شرحا وافيا عني فيه بهذيب الأشعار «وتقييد الألفاظ وتصحيحها، وتبيين معانيها، وتقريب أغراضها، وتفسير غريبها وغامض إعرابها، حتى يكون هذا الكتاب مربيا على جميع التأليف فيها، ومغنيا عن استعمال التصنيفات المحيطة بها»⁽¹³⁾.

وخصيسته الكبرى تتمثل في الانتخاب الذي جعله يتصرف في تلك الأشعار بالحذف والزيادة، وبانتخاب نصوص جديدة، وبالجمع بين بعض الحماسات، ونقلها من باب إلى باب⁽¹⁴⁾. كما تتمثل في ترتيبه ترتيبا أبجديا «ليقرب بذلك تناوله، ويسهل على الطالب مرامه على حسب ما صنعه أهل العصر»⁽¹⁵⁾. وتتمثل أخيرا في أسلوبه في الشرح، حيث حرص على تهذيب تلك الأشعار وتنقيحها وتقييد ألفاظها وتصحيحها وتبيين معانيها، وتقريب أغراضها، وتفسير غريبها وغامض إعرابها.

وغايته من ذلك كله أن «يكون هذا الكتاب مربيا على جميع التأليف فيها، ومغنيا عن استعمال التصنيفات المحيطة بها»⁽¹⁶⁾.

وتزداد هذه الأهمية حين نعرف أن مثل هذا الكتاب يحمل بين طياته حوارا أدبيا بين الثقافة المشرقية والمغربية في تلك المرحلة، ويؤسس لثقافة أندلسية تتمثل

(10) شرح الحماسة 93/1.

(11) حماسة أبي تمام وشروحها 86 — 89.

(12) شرح الحماسة 97/1.

(13) نفسه 93/1.

(14) تيارات النقد الأدبي في الأندلس 529.

(15) شرح الحماسة 93/1.

(16) شرح الحماسة 90/1.

أساسا في المنهج المقترح، اعتمادا على مادة شرقية، متنا وشرحا، كان لها ما كان من أثر في تطور ثقافتنا العربية.

بناء على ذلك كله، كان من الضروري أن يعنى البحث الجامعي بمثل هذا الكتاب، علما منه بأن «قضية النصوص هي القضية الأساس التي يجب أن تواجه من قِبَل جميع الدارسين بحزم، وإلا ظلت الأبحاث كسيحة، والدراسات ناقصة، والصور والرؤى مضطربة، والأحكام العلمية العامة غير ممكنة»⁽¹⁷⁾.

وفي هذا الإطار احتضنت هذا الشرح — فيما نعرف جامعتان عربيتان، هما : جامعة محمد الخامس بالرباط، وجامعة القاهرة.

وسأقف في هذا العرض عند هذين العاملين، العمل الذي أنجزه بالمغرب د. محمد عبد اللادي بإشراف د. عزة حسن، وهو رسالة جامعة قدمت لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية آداب الرباط سنة 1985.

والعمل الذي قدمه بكلية آداب مصر د. علي حمودان، لنيل الدكتوراه، بإشراف د. محمد مكّي سنة 1983.

ونحن حين نقف عند هذين العاملين قصد دراستهما، لا نتوخى من روائهما سوى الوقوف على بعض الصعوبات التي تعترض سبيل المحقق، وعلى الجهود التي يبذلها لإعداد النص قصد توثيق النص وإخراجه إخراجا علميا نستطيع أن نطمئن إليه في أبحاثنا، ومراجعتنا مبرزين أن الاعتماد على قواعد التحقيق والتقييد بطرقه — مهما تكن مضبوطة — لا يفيان بتحقيق هذه الغاية وإن كانا شرطين أساسيين من شروطها، بل لابد من توفر جوانب أخرى تتصل بالتكوين العلمي لتحقيقها، وبالقدرة على قراءة النص المحقق، وكيفية الاستفادة من المصادر المعتمدة، مع مراعاة خصوصيات هذا النص وذاك.

وسأقف عند جملة من المحاور والعناصر المتعلقة بجوانب مختلفة من جوانب التحقيق.

(17) مصطلحات النقد العربي ... 43.

أولاً — التحريف الذي يتصل بأسماء الأعلام والقبائل والأماكن ونحوها :

1. أسماء الأعلام :

أ — نُسبت الحماسية رقم 469 التي مطلعها :

لأن أرجي عند العُري بالخلق وأجتري من كثير الزاد بالعلق
خير وأكرم لي من أن ترى نَعَم معقودة للقام الناس في عنقي

لمحمد بن يسير بالسين المهملة في نسخة الأستاذ العبدلاوي⁽¹⁸⁾، وهي لمحمد ابن بشير، كما في المرزوقي⁽¹⁹⁾، والتبريزي⁽²⁰⁾، والأعلم⁽²¹⁾.

ومصدر هذا الخطأ إهمال المقابلة بين النسخ المعتمدة في التحقيق، إذ لو تنبه المحقق إلى أن في إحدى النسخ بشيرا، لما وقع في مثل هذا الخطأ، ولتنبه إلى أن هذا مما يدخل في باب المؤتلف المختلف من الأسماء، ولتحرى بناء على ذلك تصحيح الاسم وضبطه وعدم تصحيحه.

ومن الغريب أن لا ينتبه الأستاذ العبدلاوي لذلك — كما تنبه الدكتور حمودان⁽²²⁾ — وقد ضُبط الاسم ضبطاً تاماً في المرزوقي، والتبريزي، وتزداد هذه الغرابة حين نجده قد أحال عليهما في تخريج الحماسية، مع أن الأستاذ عبد السلام نبه على التصحيح الذي قد يلحق أحد الاسمين في بعض المصادر⁽²³⁾، كما نبه على ذلك محقق طبقات الشعراء في ترجمة محمد بن يسير⁽²⁴⁾، ومنه نقل الأستاذ العبدلاوي ترجمة ابن يسير هذا، ظناً منه أنه صاحب الحماسية، ولو أنه أحال عليه باسم طبقات فحول الشعراء، ولاشك أن هذا سهو منه، أو من الراقن.

(18) 792.

(19) 792.

(20) 97/3.

(21) 723/2، تحقيق د. حمودان.

(22) أشار في الحاشية إلى أن في س : يسير، كما نبه على التصحيح الذي لحق الاسمين في ترجمة محمد بن بشير 453/1 — 568.

(23) 808.

(24) 279.

ب - نسبت الحماسية رقم 341 التي مطلعها :

ألا نادت أمانة باحتمال لتَحْزُنني، فلا بك ما أبالي

لِعُويّة بن سُلَيمٍ بفتح السين في نسخة الاستاذ عبدلاوي، وهو خطأ⁽²⁵⁾، وبضمها عند الدكتور حمدان، وهو أحد الوجوه التي روي بها⁽²⁶⁾ دون أية إشارة منهما في الحاشية إلى شيء مما يتعلق بضبط هذا الاسم.

ومثل هذا الاسم جدير بالضبط التام، مع الإشارة في الحاشية إلى وجوه الضبط التي زوي بها. وقد ضبط هذا الاسم في المصادر بسُلَيمٍ بن ربيعة بضم السين وفتح الميم، رواية عن ابن الأعرابي، وسُلَيمٍ بضم السين وكسر الميم وتشديد الياء، رواية عن الرياشي، كما ضبط بسُلَيمٍ بفتح السين والقصر⁽²⁷⁾، ويتصل بهذا ضبط بعض الأسماء ضبطاً غير صحيح، من ذلك الحارث بن كَلْدَة بكسر الكاف وتسكين اللام، والصواب فتحهما معا⁽²⁸⁾، ويزيد بن حمار السكوني بضم السين، والصواب فتح السين لا ضمها⁽²⁹⁾.

2. أسماء القبائل :

جاء في شرح قول يزيد بن قنافة بن عبد شمس من رهط حاتم :

بحسبك أن قد سدت أخزم كلها لكل أناس سادة ودعائم⁽³⁰⁾

«أخزم حي حاتم من طيء»⁽³¹⁾، وهذا صحيح، غير أن العبارة وقع فيها تحريف في نسخه د. حمودان، فأصبحت هكذا : أخزم حي تميم من طيء»⁽³²⁾. ولا أدري كيف تحولت كلمة حاتم إلى «تميم» ! على أن الاستئناس بالشروح

(25) 593، على أنه ضبط ضبطاً صحيحاً في ص : 79 هكذا سُلَيمٍ.

(26) 563.

(27) انظر هذه الوجوه في السمط 790 و خزائن الأدب 49/8.

(28) 642.

(29) 717.

(30) الحماسية 839، نسخة العبدلاوي 1248 وحمودان 1080.

(31) نسخة ذ. العبدلاوي 1248.

(32) 1080.

الأخرى، وقد كانت عند د. حمودان أوفر منها عند العبدلاوي، والعودة إلى كتب الأنساب حريان بتصحيح العبارة وضبطها. ففي المرزوقي⁽³³⁾ : «وأخزم رهط حاتم»، وفي التبريزي⁽³⁴⁾ : العبارة نفسها بزيادة كلمة الطائي. هذا وليست تميم من طيء، فتميم من قبائل مضر، وطيء قبيلة يمنية كما هو معروف.

3. أسماء الأماكن :

أ — قال فرواش بن حوط الضبي :

نبئت أن عقلاً ابنَ حُوَيْلد ينعاف ذي غُذْمٍ وأن الأعلم⁽³⁵⁾
يَمِي وعيدُهُما إِلَيَّ وبيننا شم فوارع من هضاب يَرْمَرما

وقد ضبط ذو غذم بالغين والذال المعجمتين ضبطاً صحيحاً في نسخة د. حمودان⁽³⁶⁾، وهذا صحيح، غير أنها ضبطت في نسخة الأستاذ العبدلاوي بالعين والذال المهملتين في الشعر وفي الشرح معاً⁽³⁷⁾، وهو خطأ واضح.

ومصدر هذا الخطأ اتفاق النسخ المعتمدة في التحقيق، غير أن ما في المرزوقي⁽³⁸⁾، والتبريزي⁽³⁹⁾، — وقد أحيل عليهما — جدير بأن يلفت انتباهنا لقراءة الاسم قراءة صحيحة، لاسيما، وقد نبه الأستاذ عبد السلام هارون على التحريف الذي لحق هذا الاسم عند التبريزي⁽⁴⁰⁾.

وكان لابد من مثل هذه الحالة من الرجوع إلى معجم البلدان للتأكد من ضبطه الضبط الصحيح، ولو أن الباحث رجع إلى معجم ياقوت الحموي — لوجد الاسم على نحو ما هو عند المرزوقي، ووجد بيت قرواش هذا شاهداً من شواهد

(33) 1469/3.

(34) 22/4.

(35) الحماسية رقم 838. المرزوقي 1459/3، والتبريزي 17/4.

(36) 1078/2.

(37) 1245.

(38) 1459/3، وفيه «ذو غُذْم».

(39) 17/4، وفيه : «ذو غذم»، وهو خطأ.

(40) 1459/3، الحاشية 3.

ياقوت⁽⁴¹⁾. وقد تنبه د. حمودان للتحريف الذي أصاب الكلمة في النسخ المعتمدة لديه، وصححه من معجم البلدان كما أشار في الحاشية⁽⁴²⁾.

ب — ومثل هذا، حصل في شرح البيت الرابع من الحماسية رقم 863، وهو قول الحماسي⁽⁴³⁾

أتاني قول عن رجال كأنهم جداء الحجاز الباعراتُ الحَبَلُ

فقد جاء في نسخة ذ. العبدلاوي : «الحبلق : غنم صغار، ويقال هي غنم بجوشى، شبههم بها في خفة حلومهم، وقلة غنائهم»⁽⁴⁴⁾، وفي نسخة د. حمودان «... بجرش»⁽⁴⁵⁾.

ولاشك أن القراءة الثانية هي القرينة من الصواب، إن لم تكن الصواب بعينه، استناداً إلى ما في معجم البلدان⁽⁴⁶⁾، ذلك أنه ذكر مجموعة من الأسماء تحمل هذا الاسم، أو ما يقرب منه، فهناك جَرَش، وجَوْش، وجُوش، وجُوش، وجوشن وليس فيه جوشى.

وقد كان من الضروري مرة أخرى العودة إلى معجم البلدان، خاصة وأن ضبط الكلمة مضطرب في النسخ المعتمدة، كما تشير إليه المقابلات في حاشية التحقيق معاً، لبيان الخطأ من الصواب.

ثانياً — التحريف الذي يرجع إلى اللغة والتراكيب والمعاني :

والأمثلة على هذا النحو من التحريف كثيرة، ولكننا نجتزئ ببعض الأمثلة :

(41) معجم البلدان (غذم).

(42) حاشية 1، ص : 1078.

(43) شرح حماسية الأعلام 1101/2. وهي مما انفرد به الأعلام.

(44) 1276، وفي الحاشية «ب : بجرش».

(45) 1101، وفي الحاشية : «س. ط : بجوشي خطأ، وجرش مخلاف من مخالفين اليمن، وجرش

بلد بالشام، انظر معجم البلدان (جرش)».

(46) معجم البلدان (جرش).

1. يقول الأعلام في شرح البيت الثاني من الحماسية رقم : 802 :

ومستعجل بالحرب والسلام حظه فلما استثيرت كل عنها محافره⁽⁴⁷⁾
وحارب فيها بامرئ حين شمرت من القوم معجازه لئيم مكاسره
«والمعجاز كالمكسال، وهو الكثير العجز، والمكاسر جمع مكسر العود، ضربه
مثلا لما يختبر منه، لأن العود إذا اختبر فكسر، عُرِفَ لذته وطيبه من صلبه وخبيثه،
وعُرفت صلابته من خوره». هكذا ورد النص في نسخة عبدلاوي⁽⁴⁸⁾.

وجملة «عرف لذته وطيبه» دخلها من التصحيف ما جعل المعنى لا يستقيم
والسياق الذي ورد فيه، وصوابه كما في نسخة حمودان «عرف لذته وطيبه»⁽⁴⁹⁾.

ومصدر الخطأ هنا راجع إلى اعتماد «ب» أصلا، كما يستفاد من تعليق حمودان
في الحاشية، وإن لم ينبه على خطأه أو بعده⁽⁵⁰⁾، إذ لا معنى له هنا.

على أن عبدلاوي لم يقابل بين النسخ ولم يشر إلى ما في «س» التي رجح
روايتها د. حمودان فيما يبدو. وأيا ما كان الأمر، فالاحتكام إلى النسخ، ومراعاة
السياق شرطان أساسيان من شروط القراءة الصحيحة.

2. وفي الحماسية رقم : 835، يقول الأعلام في شرح البيت الثاني والثالث

منها، وهما :

ألم تعلم الأيام إذا أنت واحد وإذ كل ذي قرني إليك ملهم
وإذ لا يقيك الناس شيئا تخافه بأنفسهم إلا الذين تضم

«الملهم : الذي أتى ما يلام عليه، أي كنت مؤحدا مخذولا، يتخطى إليك كل
ذي قرابة بالمكروه. ومعنى تضم : تظلم (أي الذين تضمهم اليوم هم الذين
نصروك... ووقوفك)»⁽⁵¹⁾.

وفي نسخة د. حمودان : «... كنت مؤحدا مخذولا لا يتخطى إليك... ومعنى

(47) المرزوقي 1512/3، والتبريزي 40/4، والأعلام 1054/2 :

(48) 1212.

(49) 1054/2.

(50) أثار في الهامش إلى أن في ط : لذته.

(51) ذ. عبدلاوي 1241، وفي الحاشية : ما بين القوسين لم يرد في ب.

تضيم : تظلم (أي الذين تضيمهم اليوم هم الذين نصرók... ووقوك»⁽⁵²⁾).

والنص اعتماداً على هاتين القراءتين يطرح إشكالين : أحدهما يتعلق بالسقط والزيادة في «لا يتخطى» و «يومئذ». وثانيهما يتعلق بالضبط والمقابلة من جهة، وصحة المعنى ومراعاة السياق من جهة أخرى.

ومن خلال الموازنة بين القراءتين، والعودة إلى بعض الشروح الأخرى، كالمرزوقي الذي أحال عليه المحققان، يتبين لنا أن كلمة «لا» سقطت عند العبدلأوي، لأن المعنى لا يستقيم بدونها، وهو — كما أوضحه المرزوقي : «أتذكر حين كنت فرداً وحيداً لا ناصر لك، وإذا كان كل قريب ونسيب لك مليماً عندك — والمليم الذي يأتي بما يلام عليه — وحين لا وافي لك من شيء تخافه إلا الذين أنت تظلمهم الساعة»⁽⁵³⁾.

أما كلمة يومئذ، فقد جاءت في موضعها في العبارة، بدليل الفراغ الذي ترك لها في نسخة العبدلأوي.

وأما العبارة الأخيرة فقد أصابها تحريف، ولاشك عند حمودان، إذ لا يستقيم معنى «أضروك» بالنظر إلى النص الشعري، واعتماداً على شرح المرزوقي السالف ذكره، وإنما هو نصرók.

ويبقى بعد في الكلمة الأخيرة إشكال، هل الكلمة في الأصل ووقوك أم هي وقومك، والقراءة تصح بهما، والمعنى لا يعارضهما، غير أن إحداها محرفة عن الأخرى ولاشك.

وبناء على ذلك كله، تكون القراءة الصحيحة هي : «هم الذين نصرók يومئذ ووقوك»، أو «وقومك»، وإن كانت لفظة ووقوك أرجح لمناسبتها للسياق.

3. وأورد الأعلام وهو يشرح هذا البيت لجؤاس الضبي من الحماسية رقم 838 :

وأورثها شر التراث أبوهم قماءة جسم، والرؤاء دميم⁽⁵⁴⁾

(52) 52 — 1074/2، وفي الحاشية : «زبدت هذه العبارة إلى نهايتها في هاس».

(53) المرزوقي 1433/3.

(54) 1077/2.

رواية أخرى فقال : «ويروى : وأورثهم شم التراب، أي الذل، ورغم الأنوف» كما في نسخة ذ. العبدلاوي⁽⁵⁵⁾، غير أن كلمة «ويروى» سقطت في نسخة د. حمودان⁽⁵⁶⁾، وأصاب عبارة «شم التراب» تحريف فأصبحت «شر التراب»، وهو تحريف واضح، إذ المؤلف بصدد الإشارة لرواية أخرى غير الرواية الواردة في النص الشعري، هذا وقد شرح المؤلف نفسه هذه الرواية الثانية شرحا واضحا، حين قال : «أي الذل ورغم الأنوف»، ولا علاقة بين هذا الشرح وبين عبارة شر التراب.

ونكتفي بعرض مثل هذه الأمثلة عرضا مفصلا أو شبه مفصل كما رأينا، مشيرين في الوقت نفسه باختصار إلى جملة من الأمثلة الأخرى.

ففي نسخة ذ. العبدلاوي :

— «تجلل خزي القتلة الذي قُتل ابن مية في جواره»⁽⁵⁷⁾.

وصوابه كما في نسخة د. حمدوان : «خزي القتلة التي قتل بها ابن مية في جواره»⁽⁵⁸⁾

— وفيها : «ولو كانت قرائن وقعت في زمن واحد»، والصواب «... غرائز» كما عند د. حمودان 137.

— وفي نسخة د. حمودان : «تأكد ذلك»⁽⁵⁹⁾، وصوابه كما في نسخة العبدلاوي : «نالكَ ذلك»⁽⁶⁰⁾.

— وفيها كذلك : «فإنك تتخلق من غير أب لتخلق...»⁽⁶¹⁾، وصوابه — كما في نسخة ذ. العبدلاوي : «فإنك... كتخلق»⁽⁶²⁾.

.1244 (55)

.1077 (56)

.1213 (57)

.1055 (58)

.1066 (59)

.1228 (60)

.1064 (61)

.1226 (62)

ثالثا — إغفال المقابلة بين النسخ :

سبقت الإشارة عرضا في بعض الأمثلة السابقة إلى ما للمقابلة بين النسخ من أثر في قراءة النص من جهة، وفي تنبيه المحقق على القراءة الصحيحة من جهة أخرى، غير أن الذي نود التأكيد عليه هنا هو كثرة الأمثلة التي تغيب فيها المقابلة. والمتأمل في التحقيقين سرعان ما يكتشف هذه الظاهرة على الرغم من أنهما يعتمدان نفس النسخ، الأمر الذي يجعل هذا المتأمل في حيرة أحيانا، وخاصة حينما يختلف النص بعض الاختلاف لدهما، دون أية إشارة منهما. وسأكتفي بالأمثلة الآتية :

في نسخة عبدالوي	الحاشية	في نسخة حمدوان	الحاشية
لم يعطف إلا بالواو كفوله 49	لا شيء	لم تعطف إلا بالواو وكفولك 137	لا شيء
وهي هنا الجماعة المعادية 199	إشارة لا تنس جوهر الخلاف	وهي هنا الجماعة الموالية ضد المعاوية 259	لا شيء
لإثخانها بالجراحات 200	إشارة لتحريف الكلمة	لما بها بالجراحات 260	لا شيء
في إضائه وبريقه 583	إشارة لكلمة لم يُستفد منها	في انصلاطه وبريقه 556	لا شيء
تضمنه الله 583	لا شيء	تضمنوا دمه 556	لا شيء
يوم بانت بودها خنساء 806	لا شيء	يوم بانت بودها أسماء 737	لا شيء
كان أخاص لمطرها 1228	لا شيء	كان أخلق لمطرها 1066	ط : أخلص
الدهر بغير الإخوان 1234	لا شيء	الدهر بغير الأحوال 1070	ط : الإخوان
لكنه الآن ينبغي 1273	لا شيء	لكن ما قال لا ينبغي 1099	لا شيء

رابعا — الزيادة والسقط والبياض :

لقد حرص : ذ. عبدالوي على زيادة كثير من الكلمات، والعبارات، منها على ذلك في الحاشية، استنادا إلى ما في النسخ المساعدة، أو مراعاة للسياق، وقد وفق في ذلك في كثير من الأحيان، غير أنه كان في غنى عن بعض تلك الزيادات، لو أمعن النظر قليلا.

1. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نجده في الحماسية رقم 21 التي مطلعها :

أنا ابن زيابة إن تلقني لا تلقني في النعم العازب⁽⁶³⁾

«ابن زيابة : اسم المتوعد، وهو من بني تميم الله بن ثعلبة»⁽⁶⁴⁾. هكذا ورد عنده منها في الحاشية على أن زيادة «ابن» من نص الشعر. والذي دعاه إلى هذه الزيادة كلمة «اسم» الواردة في الشرح، والواقع أن العبارة — بناء على ذلك — لا تستقيم إلا بتلك الزيادة، غير أن الذي فاته هو أن كلمة «اسم» التي اضطرت له لتلك الزيادة هي محرفة، ولست أدري هل التحريف ناتج عن قلة الضبط من المحقق أم ضبط النسخ المعتمدة لديه، وإن كنت أرجح الاحتمال الأول، لأن الكلمة في نسخة حمودان وردت هكذا «أم»⁽⁶⁵⁾ دون أية إشارة منه في الحاشية إلى ما يقابل ذلك في النسخة الأخرى، أو إلى تصحيحها، وفي ذلك ما يدل على أنها هي كذلك على الأقل في النسختين المعتمدتين لديهما معا.

وبناء على ذلك، فلا حاجة لزيادة كلمة «ابن»، لأن العبارة واضحة مستقيمة «زيابة أم المتوعد».

2. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أيضا، ما نجده في العبارة التالية :

«وعطف الصفات بالفاء لأنها أشياء حادثة في أوقات متتابعة، لأنه صبح القوم فغنم ثم آب، ولو كانت قرائن ثم وقعت في زمن واحد لم يعطف إلا بالواو، كقوله : مررت برجل عاقل ولبيب وشجاع وجواد، ولو دخلت الفاء هنا لاستحال، لأنها زمانها واحد غير مفترق، ولا متتابع»⁽⁶⁶⁾.

وزيادة «لا» قبل كلمة متابع، قد تكون ضرورية بناء على قراءتها بالجر، ولكن قراءتها بالضم على أنها خبر ثالث لا يوجب هذه الزيادة ولا يستلزمها، وبذلك ضبطت الكلمة في نسخة د. حمودان⁽⁶⁷⁾.

أما السقط فيكثر في نسخة د. حمودان، غير أنه سقط لا يكاد يتجاوز الكلمة،

(63) 163/1.

(64) 48.

(65) 136/1.

(66) 49.

(67) 137/1.

ولا يؤثر في المعنى ولا يخل به إلا لماماً، والأمر بخلاف ذلك في نسخة العبدلاوي، فالسقط نادر عنده، كما يتضح لنا من الأمثلة الآتية :

نسخة د. العبدلاوي	نسخة د. حمودان
— أركب فيه 665	— أركب فيه بعيري 625
— ووفى به 1211	— ووفى 1054
— الأحدوثة عنهم لغدرهم 1212	— من قبح الأحدوثة لغدرهم 1055
— فأوف بعهدك وميثاقتك 1273	— فأوف بعهدك 1099
— لا تقصدن قصده يتوعده	— لا تقصدن قصده بالهجاء
بالهجاء 1174	110

هذا عن الزيادة والسقط. أما البياض فلا أثر له في نسخة د. حمودان، وهو قليل في نسخة ذ. العبدلاوي، يتراوح بين الكلمة والسطرين، من ذلك البياض الذي قدره بسطرين، قال عنهما : إنهما مطموسان لم يتبينهما⁽⁶⁸⁾، والبياض الذي قدره بكلمة⁽⁶⁹⁾، وتقديره صحيح هنا وهناك، غير أن الأمر كان بخلاف ذلك في نسخة د. حمودان⁽⁷⁰⁾، ويبدو أن نسخه، لم تكون تثير هذا الإشكال، لسبب من الأسباب، ربما كان التصوير أهمها.

ويلحق بهذا بعض العبارات التي لم يتبين للأستاذ العبدلاوي وجه الصواب فيها⁽⁷¹⁾، وهي واضحة لا لبس فيها في نسخة د. حمودان⁽⁷²⁾.

خامسا — التعريف بالأعلام :

حاول المحققان التعريف بكل الأعلام الواردة في شرح حماسة الأعلام، ولا سيما أصحاب الحماسيات، وبذلا جهدا كبيرا في ذلك، غير أن المتتبع للعملين يلحظ

(68) 580.

(69) 583.

(70) 1204.

(71) 1381.

(72) 1204.

بعض القصور في عمل الأستاذ العبدلاوي، ذلك أنه أغفل التعريف ببعض شعراء الحماسة، كزياد الأعجم⁽⁷³⁾، وشبيب بن البرصاء⁽⁷⁴⁾، وقد يقال إنهما معروفان عند المتخصصين، ولكنه ترجم لعويف القوافي⁽⁷⁵⁾. ولأبي صخر الهذلي⁽⁷⁶⁾، وللمتقن الكندي⁽⁷⁷⁾ وأمثالهم، وهؤلاء ليسوا أقل شهرة عند المختصين أيضاً، كما أغفل التعريف ببعض الأعلام الواردة في الشرح كأبي الفتح ثابت بن محمد الجرجاني⁽⁷⁸⁾، وهناك من شعراء الحماسيات من حاول التعريف بهم، لكنه لم يقف لهم على خبر كما يقول، ومن أمثلة أولئك عبد الرحمن بن زيد⁽⁷⁹⁾. ومحمد ابن أبي شحاذ⁽⁸⁰⁾.

سادسا — تخريج النصوص الشعرية :

هناك قصور في تخريج هذه النصوص، حماسيات وشواهد، على أن هذا القصور ربما كان أوضح في التحقيق الذي أعده الأستاذ العبدلاوي، فلقد فاته أن يخرج كثيراً من الحماسيات، كما فاته أن يخرج كثيراً من الشواهد الشعرية التي كان يستشهد بها الأعلام أثناء شرحه لهذه الحماسيات :

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن الأستاذ العبدلاوي كان يتكئ في هذا التخريج على «المرزوقي» و «التبريزي» اتكاء جعله يغض الطرف عن تخريج الحماسيات التي انفرد بها الأعلام في حماسته، بما في ذلك النصوص المنسوبة لشعراء يمكن الرجوع إلى مظان أشعارهم كالفرزدق ونصيب وسواهما، على نحو ما سيتضح لنا من خلال الجدول الآتي الذي يستفاد منه أن هناك ما لا يقل عن خمسة عشر (15) نصاً فات الأستاذ العبدلاوي تخريجها، ولم يفت الدكتور حمودان منها إلا القليل.

(73) 1019.

(74) 709.

(75) 700.

(76) 89.

(77) 691.

(78) 3.

(79) 609، انظر ترجمته عند حمودان 576.

(80) 609، انظر ترجمته عند حمودان 697.

أولا — بالنسبة للحماسيات :

رقم الحماسية	الصفحة	الشاعر	طبيعتها	تخرجها عند حمودان
5	17	الأفوه الأودي	أعلمية	111
24	52	الفرزدق		140
29	59	آخر		146
62	125	تأبط شرا		203
74	151	آخر		225
354	609	عبد الرحمن بن زيد		576
427	728	آخر		673
452	767	آخر		703
465	786	شتيم الباهلي		718
471	794	آخر وتروى لنصيب		724
505	832	الرماح الأسدي		757
833	1229	قعناب بن أم صاحب		1066
833	1239	آخر		1073
935	1372	بعضهم		1195
936	1373	بعضهم		1196

ثانيا — بالنسبة للشواهد الشعري

قائله	الصفحة	قائله
104	9	—
1068	1232	—
1097	1270	—

هذا، ولم يفت د. حمودان إلا القليل من تخريج هذه النصوص تخريجا تاما، حماسية كانت أو شواهد — كالحماسية 902 التي وردت عند المرزوقي (1847/4) منسوبة لأعرابي، وعند التبريزي (166/4) والأعلم (د. حمودان 1155) منسوبة لآخر.

وهي لجندل أو دكين الراجز، كما في نسخة ذ. العبدلاوي (1332) اعتمادا على فصيح ثعلب، وهي لحطام المجاشعي كما في الخزانة 402/7. وكالشاهد الذي ورد في نسخة ذ. العبدلاوي (1245) مخرجا عنده، والذي فات د. حمودان (1087) تخريجه.

تخريج الأحاديث النبوية وأمثال العرب :

وعد الأستاذ العبدلاوي بتخريج الأحاديث والأمثال في الفهرس الخاص بهما ضمن الفهارس العامة للكتاب، وهذه الطريقة غير معروفة، إذ يجري عليها ما يجري على سائر النصوص فتخرج في الحواشي.

وقد رجعت إلى فهرست الأحاديث والأمثال، فما وجدته قد خرج حديثا، وهي كثيرة (17)، على أنه أغفل حديثين، فلم يذكرهما في الفهرس. أما الأمثال فقد خرج بعضها في هذا الفهرس، وفاته منها الشيء الكثير كما هو واضح هناك.

سابعا — الاستفادة من المصادر وضبط الإحالات :

يمكن إجمال الملحوظات المتعلقة بهذا الموضوع في نقطتين :

1 — عدم تتبع المصادر بالنسبة للأستاذ العبدلاوي، والاعتصار على المهم منها، وهذا قد يكون محمودا في النصوص المتداولة، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للنصوص النادرة، وهذا يتجلى في تخريج الحماسيات أكثر من غيرها، ذلك أنه — كما سبقت الإشارة — كان يقتصر في تخريج الحماسيات على المرزوقي والتبريزي، وحين يتعلق الأمر بحماسة علمية يتركها غفلا، وكأني به لم يكلف نفسه عناء البحث عنها في المظان المختلفة⁽⁸¹⁾. ولو فعل لوقف على قائمة جديدة من شعراء الحماسة، لم تكن معروفة في كتب الحماسة المتداولة بين أيدينا.

والأمر كذلك بالنسبة للشواهد المختلفة الواردة في شرح الأعلم، شعرا كانت، أو حديثا، أو أمثالا. فقد فاته كثير من الشواهد الشعرية⁽⁸²⁾، وتخرج

(81) انظر الفقرة المتعلقة بتخريج النصوص الشعرية (الحماسيات) في هذا العرض.

(82) انظر الفقرة المتعلقة بتخريج النصوص الشعرية (الشواهد) في هذا العرض.

الأحاديث⁽⁸³⁾، وتخرج كثير من الأمثال⁽⁸⁴⁾، على أنه في تخرج بعض الأمثال لم يكن يعتمد إلا مصدرا واحدا، وهو مجمع الأمثال للميداني، لا ينظر في غيره، وقد فاته تخرج بعض الأمثال على الرغم من وجودها فيه.

أما تتبع الروايات، روايات أبيات الحماسة — وخاصة رواية المرزوقي — التي كثيرا ما يشير إليها الأعلام وضبط أسماء الأماكن والأعلام التي ترد في الشرح، فلم تكن تغطي بعنايته البتة، مع أن الأمر — فيما يبدو — على غاية كبيرة من الأهمية، إذ بذلك نزداد إدراكا لقيمة هذا الشرح الذي أراد له صاحبه أن يكون «مربيا على جميع التأليفات فيها (أشعار الحماسة)، ومغنيا عن استعمال التصنيفات المحيطة بها»⁽⁸⁴⁾.

لائحة المصادر والمراجع

أولا — المصادر

- 1 — خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية 1989.
- 2 — سمط اللآلي للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1936.
- 3 — شرح الحماسة لأبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث بذي، المطبعة الأولى 1992، دار الفكر، بيروت.
- 4 — شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق محمد العبدلاوي، رسالة مرقونة بكلية آداب الرباط 1985.

(83) انظر فهرس الأحاديث.

(84) انظر فهرس الأمثال.

(85) شرح الحماسة 90/1.

- 5 — شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى 1991 دار الجيل — بيروت.
- 6 — شرح ديوان الحماسة للتبريزي عالم الكتب — بيروت.
- 7 — المؤتلف والمختلف للآمدي، مكتبة القدسي، بيروت، الطبعة الثانية 1982.
- 8 — معجم البلدان لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي — بيروت 1979.
- 9 — وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الكتب العلمية — بيروت.

ثانياً — المراجع

- 1 — تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993.
- 2 — تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، مصطفى عليان عبد الرحيم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1984.
- 3 — حماسة أبي تمام وشروحها، حسين محمد نقشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987.
- 4 — مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، الشاهد البوشيخي، دار القلم، الطبعة الأولى 1993.

طلّاع النّقد الأدبي في فلسطين

د. محمد بن عبد الحفيظ كُتون الحسني^(٥)

فلسطين ذلك الجسر الذي يصل آسيا العربية بإفريقيا، والطريق الذي يربط جزيرة العرب بديار الشام وما وراءها، عُرفت قديما بأرض كنعان لأنها كانت موطن العرب النازحين من جزيرة العرب حوالي 2500 قبل الميلاد، ثم أطلق عليها اسم فلسطين سنة 1200 قبل الميلاد وذلك نسبة إلى قبيلة نزلت شواطئها بين غزة ويافا.

لقد سارت هذه المنطقة العربية منذ القدم أدبا ونضالا مع المناطق العربية الأخرى في طريق النهضة الفكرية والوحدة العربية، رغما على الأحداث الجسام التي عرفتْها والنكبات المتتالية التي لحقتها. لقد كانت فلسطين ولا تزال منبع العديد من رجال الفكر والأدب وموطن الكثير من نبغاء العرب الذين سجلوا تاريخ الفكر العربي والإبداع الإنساني على مرّ العصور. ويكفي أن أذكر من أعلام الكتاب وفحول الشعراء الذين حملوا النسب الفلسطيني: القاضي عبد الرحيم العسقلاني البيساني الذي ولد بعسقلان سنة 529 هـ وتوفي بالقاهرة سنة 596 هـ. وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي الذي ولد في القدس سنة 336 هـ، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 773 هـ، وصلاح الدين الصفدي المولود بصفد سنة 696 هـ. والشاعر أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان الغزي المولود بغزة، والأديب القيسراني أبو عبد الله محمد بن نصر العكاوي المزداد بعكا، وقبل هؤلاء جميعا الإمام الكبير محمد ابن إدريس الشافعي المولود بغزة سنة 150 هـ. وغيرهم من كبار العلماء ومشاهير النبغاء الذين ازدادوا على هذه الأرض أو عاشوا بين

(٥) كلية الآداب — تطوان.

أما في العهود الحديثة فقد عاشت فلسطين في النصف الثاني من القرن الماضي وفي العقود الأولى من هذا القرن أحداثاً جسيمة وتفاعلات سياسية كان لها الأثر الكبير على رجال القلم والفكر وأهل الفن والإبداع، بل أضحت تلك الأحداث تتحكم في مسار الفكر وتنعكس على اتجاهات الإبداع والنقد. فلقد كانت فلسطين في بداية هذا القرن ترزح تحت راية الحكم العثماني وتعيش عزلة ثقافية عن العالم العربي والغربي، فالاعتصار على لسان الأتراك وحده في المعاملات والتعليم والثقافة، والاعتداد بالنفس ورفض الوافد من العلوم والمعارف، مع ضعف وسائل التعليم ومناهجه كلها أمور أدت إلى ركود معرفي وابتعاد عن التجديد في مجال الإبداع، إذ ظلت الأعمال الأدبية في مجملها ضعيفة المبنى مقفية آثار القدماء محامية للأساليب والمواضيع المتوارثة، لقد كان حظ المواطنين العرب من الدراسة في العهد العثماني متدنياً، إذ خلت فلسطين من أي نوع من أنواع التعليم العربي أو الحديث، وظلت اللغة التركية هي لغة التعليم الرسمية في المدارس القليلة التي أنشأها الحكومة العثمانية في بداية هذا القرن والتي انصرف الناس عنها لفقرهم ولتدني المناهج والمعارف المتداولة.

أمام هذا الوضع، وأمام انغلاق الأفق ورفض كل وافد، ظلت العقلية العربية في فلسطين حييسة الماضي، يحجبها حجاب كثيف عما يجري في العالم حولها، ويحول دون تنويرها بما يخرجها من الجمود ويطلعها على ذهنية العالم الحديث. وابتداء من نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بدأت العوامل تتظافر والأحداث تتوالى لتساعد الفلسطينيين للخروج من هذا الوضع واللحاق بالركب الثقافي من أجل إحداث نهضة أدبية وفكرية، ولقد كان من أهم عوامل النهضة والاقلاع :

أ — الاتصال بين الشرق والغرب : يعد الاتصال بالثقافة الغربية من أهم العوامل التي ساعدت على النهضة الثقافية في فلسطين، ولقد تم الاتصال (بين فلسطين وأوروبا في العصر الحديث، عبر قنوات مختلفة توالى تباعاً، وكانت الحملة التي قادها نابليون بونابارت إلى مصر عام 1798، واندفع بها حتى بلغ أسوار

(1) انظر في هذا : الأدب الفلسطيني : عبد الكريم الكرمي : محاضرات الموسم الثقافي 1961 — 1962 وزارة الثقافة — دمشق — 1963.

عكا في فلسطين، قد تركت أثرها الواضح في زيادة تأثير الثقافة الأوربية على الشرق ؛ وكانت بمثابة الطريقة الشديدة على باب الشرق والغرب عن طريق مصر وفلسطين اللتين تمثلان موقعا جغرافيا هاما⁽²⁾، كما كان لافتتاح قناة السويس عام 1869 أثر في التغلغل الأوربي في الشرق العربي والتقاء الحضارتين العربية والأوربية وما ينتج عن ذلك من تأثير وتأثر.

ب — تطور التعليم وانتشاره : لقد عملت الجمعيات المسيحية في فلسطين ابتداء من سنة 1880 على إنشاء العديد من المدارس التي تمثل مختلف الطوائف والإرساليات، وتعمل على تعليم النشأ باللغة العربية، والتركيز على تاريخ العرب وثقافتهم وحضارتهم، مع الاهتمام بالعلوم الحديثة والدراسات الغربية، وقد تزايدت هذه المدارس حتى بلغ عددها عام 1883 ثلاثين مدرسة. وفي هذه الفترة أسست الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية معاهد ثانوية عالية، كمدرسة المعلمين — السمنار — في الناصرة وفي بيت جالا وفي القدس.

وبعد إعلان الدستور عام 1908 أنشأت عدد من المدارس الأميرية وجُعِلت اللغة العربية لغة التدريس فيها (ولقد ولد إعلان الدستور في فلسطين، موجة طاغية من السرور والابتهاج... وتطور التعليم بإعلان الدستور، وانتشرت المدارس الرسمية التي تعلم باللغة التركية، والمدارس الطائفية التي تعلم باللغة العربية. وكانت المدارس الأجنبية تدرس بلغاتها الأجنبية والعربية. ولعبت هذه المدارس دورا فعالا في بعث النهضة الأدبية⁽³⁾).

ج — إدخال الطباعة : عرفت فلسطين المطابع عن طريق الإرساليات الدينية التي لعبت دوراً كبيراً في إحضارها وانتشارها. ففي عام 1848 وصلت إلى فلسطين أول مطبعة وأطلق عليها مطبعة الأرض المقدسة (الأباء الفرنسيين) ثم تبعتها «مطبعة القبر المقدس» للروم الأرثوذكس» ثم توالى المطابع فيما بعد ولاسيما التابعة منها للبعثات الدينية، كمطبعة لندن التي أنشأت عام 1848 ومطبعة الأرمن

(2) الاتجاهات الأدبية والنقدية في فلسطين : دراسة لحياة النقد الأدبي الحديث في فلسطين من

خلال جريدة — فلسطين —

الدكتور : قسطندي شوملي : دار العودة للدراسات والنشر — القدس الطبعة الأولى —

1990 — ص 17 — 18.

(3) السابق : صفحة 21.

(1866). ثم ظهرت بعض المطابع الخاصة التي يمتلكها الأفراد، كمطبعة جورجي حبيب حنايا (1908)، ومطبعة باسيل الجدع بحايفا (1908) والتي عرفت فيما بعد بالمطبعة الوطنية. وغيرها من المطابع التي تطورت ولعبت دروا كبيرا في تعجيل النهضة الفكرية⁽⁴⁾، إذ ساعدت على إنشاء الصحافة وانتشارها وتزويد المدارس بالكتب اللازمة، وإحياء كتب التراث العربي القديم.

د — ظهور بعض الجمعيات والأندية الأدبية : في فترة مبكرة وقبل إعلان الدستور وتطور التعليم وانتشاره، لاحت في الأفق علامات دالة على أن البلاد تلمس طريقها للنهوض، وأن نخبة من الشباب المتحمس يستعد لانبعثات وتيقض فكري، حيث أضحى يجتمع في أندية أدبية ويؤسس جمعيات ثقافية كان لها فضل كبير في تحريك الهمم وبعث الفكر والمساهمة في النهضة الأدبية للبلاد ففي عام 1887 أسس مجموعة من الشباب المتنورين نذكر منهم : داوود صيداوي، و خليل السكاكيني وعيسى العيسى، وفرج فرج الله، وجميل الخالدي وغيرهم، جمعية سوسنة صهيون. كما أسس خليل السكاكيني جمعية الاخاء العربي سنة 1908، وضمت في عضويتها حنا العيسى، والمُعَلِّم نخلة زريق وغيرهم. ثم هناك «جامعة الأدباء» و «الجمعية الألمانية الفلسطينية» التي عنيت بنشر المباحث المطبوعة ذات العلاقة بمختلف شؤون فلسطين و «الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية» و «النادي العربي» الذي كان يقيم المسابقات الأدبية ويسميا «سوق عكاظ» ويوزع الجوائز على الفائزين، وظهرت في يافا «جمعية تراقي الأداب الوطنية» وكانت تهدف إلى تهذيب الشبيبة وتنويرهم وثقيفهم بترائهم وحضارتهم ولغتهم الجميلة، وظهرت في حيفا «حلقة الأدب» و «جمعية التمثيل الأدبي» و «جمعية الشبيبة والمسحبة»، وفي غزة «النادي الأرثوذكسي»⁽⁵⁾، ولقد كان لهذه الجمعيات دور كبير في النهضة الفكرية في فلسطين ومساهمة فعالة في تنشيط الحركة الأدبية.

هـ — الرحلات العلمية والترجمة : لقد ساهمت المدارس التبشيرية التي انتشرت في مدن فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في إرسال

(4) انظر : يعقوب يهوشع : تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني، مطبعة المعارف القدس — 1974 صفحة 8 وما بعدها.

(5) الاتجاهات الأدبية والنقدية في فلسطين : د : قسطندي شوملي مرجع سابق صفحة 35.

البعثات التعليمية لعدد من الدارسين الفلسطينيين لمتابعة دراستهم العليا في مجموعة من الجامعات الأجنبية مما مكن عددا من أبناء فلسطين من الاتصال بالثقافات والأدب الأجنبية والاطلاع على لغات الأمم الأخرى وثقافتهم؛ الشيء الذي مهد لظهور عدد من المترجمين الذين عملوا على نقل روائع الأعمال الأدبية الغربية إلى العربية وترجمة عصارة الأعمال الفكرية من الفرنسية والانجليزية، إذ كان القسم الأكبر من المنشورات التي ظهرت في فلسطين في العقود الأولى من هذا القرن من الكتب المترجمة عن اللغات الأخرى، كما عملت الصحف والمجلات على نشر ترجمات أعمال كبار المبدعين، ومقالات أشهر المفكرين الغربيين.

و — إنشاء الصحف : حين وضع السلطان عبد الحميد الثاني دستورا للولايات العربية عام 1876 اعترف بحرية الصحافة، فظهرت تلك السنة في فلسطين جريدة «القدس الشريف» إلا أنه سرعان ما تراجع هذا السلطان عن رأيه وأصدر قرارا بمنع الصحافة لاتباعها سلوكا مضادا لإرادته. وحين اضطر سنة 1908 إلى إعادة الدستور أعاد للصحافة حريتها وأتاح للصحفيين النشر والنقد والعمل، فصدرت خلال أسابيع قليلة صحف كثيرة منها تسع في القدس وصحيفتان في حيفا ومجلة في يافا وغيرها، (فكانت هذه البواكير الصحفية هي الحجر الأساس للحركة الأدبية في فلسطين بعد إعلان الدستور. وقد استقطبت كبار الأدباء، والشعراء. وتحول النشاط الأدبي لأدباء فلسطين من مراكز النهضة الأدبية في مصر ولبنان إلى القدس ويافا وحيفا، إذ لم يكن أدباء فلسطين منعزلين عن الحركة الأدبية في البلاد المجاورة. وأفادت فلسطين من تطور الصحافة في البلاد العربية، ونشطت الأقلام تنشر على صفحات الجرائد والمجلات، القصائد الشعرية والمقالات الأدبية والفكرية التي تدعوا إلى الإصلاح والتغيير)⁽⁶⁾.

ولعبت الصحافة دورا هاما في بلورة الهوية الفلسطينية الوطنية والثقافية، وساهمت في تنشيط الحركة الأدبية والفكرية، والنهوض بالكتابة وتحريرها من الأساليب المتقلة بالمحسنات البديعية والمقاصد البلاغية المسيطرة، وكانت «الكرمل» التي أسسها نجيب نصار سنة 1908 و «فلسطين» التي أصدرها عيسى العيسى ويوسف العيسى عام 1911 من أهم الصحف التي لعبت دورا مهما في الحياة

(6) المرجع السابق صفحة 26.

السياسية والفكرية والأدبية في فلسطين، أما المجلات فمن أوائلها مجلة «الأصمعي» التي أسسها حنا عبد الله عام 1908 و «النفاث العصرية» و «المنهل» الصادرتان على التوالي 1908 و 1912.

هكذا عملت ثلة من أبناء فلسطين على نشر الثقافة والوعي وتقوية الروح القومية والإحساس بالمسؤولية، ودعا غيرهم من المثقفين المتطلعين إلى النهضة الشاملة والمتسلحين بالوطنية الصادقة والعروبة الراسخة والمتورين بالعلوم الجديدة المدركة من مطالعة الجرائد والمجلات والكتب العصرية ؛ إلى الإصلاح والنهضة الشاملة. يقول إسكندر الخوري وهو من أوائل من دعوا إلى الإصلاح وحملوا لواء التغيير : (ثمانون قرناً خلون على احتقار أبناء مشرق الشمس، لأبناء مغرب الشمس، وأبناء المغرب يتمتعون منذ قرون وسنين بلذات حقوق الإنسان، المعبر عنها بلغة أبناء الشمس الحقيقيين، بالحرية والايحاء... إيه منك يا سوريا. امتهنك بنوك فأذاقوك من الحشرات ما أذاقوك — وإيه منك يا فلسطين، عجزت عن تغذية بنيك فذهبوا عنك يطلبون أمماً سواك. تَرَأَمَ بهم وتقيم شر الجوع والعناء)⁽⁷⁾.

وظل رجال الإصلاح طوال هاته الفترة ينيرون بأقلامهم طريق النهضة، ويسعون بمقالاتهم إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها البلاد، وظل الأدب تبعاً لذلك يدعو إلى الإصلاح ويرنو إلى الإقلاع، فكل ما كتب في هذه الفترة من شعر أو نثر يسير في هذا الاتجاه، إذ نقرأ مثلاً قصيدة لسليم أبو إقبال اليعقوبي أنشدها في يوم عيد الأمة عام 1911 فنجدها طافحة بمعاني التغيير وطامحة إلى الإقلاع والنهوض :

للشَّرق في العيد ما للعيد من طرب	في مسرح الأمتين الترك والعرب
والشرق يُطربُه عيد الاخاء وهل	من مُطرب غير عيد السَّيق والغلب
عيدٌ أرى الفلك الدُّوار يعشقه	كالأفق يعشق حسن البَسمة الشهب
وسوف نقطع أعداء الاخاء ولو	سادَ على الغير بالألقاب والرَّتب
فلتتقِ الظالمون البأس إنَّهم	بالظلم خانوا عهود المجد والأدب
هُم ييغضون «بني الدستور» كلهم	ما دامَ صفو «بني الدستور» لم يُشَب

(7) جريدة «فلسطين» أنشأت عام 1911 ووقفت عن الصدور عام 1967 عدد 1 فبراير 1913. نسخة المكتبة الوطنية بباريس.

عما قريب تَرى في الشرق شَمْلُهُم ما بين مضطرم منه ومضطرب⁽⁸⁾
أما النقد الأدبي فقد بدت معالمه ولاحت بوادره على صفحات هذه الجرائد
والمجلات، وأضحى النقاد يشتغلون بالنصوص ويسجلون عليها ملاحظاتهم، إما
بعد صدورها أو قبله في إدارات الجرائد التي كانت أشبه بنوادي أدبية، كما أدى
انتشار الطباعة ورواج سوق الكتاب إلى ظهور أعمال كثيرة مذيلة بآراء أصحابها
في الكتابة ونظرتهم إلى الإبداع. وقد انقسم نقاد هذا العهد، والمهتمون بالأدب
إلى مجموعتين : الأولى ترى أن أجود الإبداع وأحسنه ما رام سبل القدامى وحاكى
أساليب كتابة الأجداد، وسار على نهج شعراء، بني العباس ومن قبلهم من الفحول
الكبار، إذ لابد من الاهتمام باللفظ واختيار أجوده، وحسن بناءه وجمال نظمه،
وروعة صياغته مع تحكيكه وتنقيحه. أما المجموعة الثانية فتدعوا إلى التجديد ونبذ
التقليد، إذ ليس المعوّل — في نظرها — على اللفظ وجمال السبك، بل على المعنى
وحسن الاختيار وواضح الدلالة وبالغ التأثير، لهذا دعوا إلى الأخذ بالنظريات
الحديثة والسير على منوال الكتابات الغربية. ويمثل الاتجاه الأول مجموعة من الكتاب
والشعراء الكبار الذين اهتموا في إبداعهم باللغة والتركيب فترفخوا عن الركافة
وطلبوا الغرابة، نذكر منهم : الشيخ علي الريماوي (1860 — 1919) الصّحفي
الذي حافظ في مقالاته على أسلوب القدماء المرصع بالمحسنات، والكاظم الأديب
الذي دافع في كتاباته على الشكل ونصح بالاعتناء به، والشاعر الذي نظم على
غرار القدماء وحافظ على بناء وتركيب القصيدة التقليدية. يقول في قصيدته ألقاها
في الحفل الذي أقيم بالقدس سنة 1913 احتفاء بالأستاذ جورجى زيدان :

زيدان يارب الفضائل والبراعة واللّسان
يهنأك هذا المهرجان فأنت زين المهرجان
أنت الذي كشف الغطاء عن العيون بما أبان
ملأث فضائلك الزمان فراح يحمّدك الزمان
في الشرق لاح هلالك الزّاهي فضاء المغربان
وبفضلك الأمثال سارت غير قاصدة مكان⁽⁹⁾

(8) المرجع السابق عدد 26 يوليو 1911.

(9) المرجع السابق عدد 6 غشت 1913.

ومن أعلام هذا الاتجاه الشاعر الشيخ سليم أبو إقبال اليعقوبي (1880 — 1941) الذي كان يجنح في شعره إلى القيم الدينية ويرنو إلى محاكاة شعراء الفترة الإسلامية، لهذا لقب نفسه «بحسان فلسطين» تشبهاً بحسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ وقد عرّف الشعر في مقدمة ديوانه «حسنات اليراع» بأنه (الكلام البليغ المبني على الاستعارات والأوصاف، المفصل بأجزاء متفقة في الوزن والروي، مستقل كل جزء منها في غرضه عما قبله وبعده، الجاري على منهاج الأساليب المخصوصة به)⁽¹⁰⁾.

ومن رواد هذا الاتجاه أيضاً الأستاذ إسعاف النشاشيبي (1882 — 1947) الذي كان يميل إلى التأنيق والزخرفة، ويدعوا إلى تقليد القدماء في قوة التعبير وجزالته، ويمقت كل حديث ويرفض كل جديد مال نحو السهولة والعدول عن الاعتناء ببناء النص وتنقيحه. يقول في مقالة له تحت عنوان : «جهل بعض الجرائد وضلالها» : (تنشئ طائفة من ظلمة اليراع جريدتها حاملة إلى الناس فيها من الأقوال التافهة الساقطة والمعاني الفاسدة والتراكيب الركيكة المضطربة، ما تقتحمه العين إذا ما آتسته، وتمجّج الأذن إذا سمعته، ويزور عنه ذو الطبع السليم ازوراراً... وإني لأرى — والرأي الحق ما أراه — أن يؤثر قادة العلوم والآداب التشعيت منهم ووصمهم بما تشاء ظلمة اليراع أن تصمهم به، على تشجيعها والاشتراك في جرائدها، لأن مظاهرات أدياء الأدب ومساندتهم في نشر صحائفهم السود، حرام وأي حرام بل كفر دونه كل كفر)⁽¹¹⁾.

أما المجموعة الثانية فتمثلها طبقة من المثقفين الذين اطلعوا على جانب من أعمال الغرب وعلى الكتابات الحديثة التي لا ترى في العمل الأدبي جانبه الشكلي وجماله الفني فحسب، بل تركز بالأساس على رسالة الأدب وأثر الإبداع على المتلقي، وما يحمله بين ثناياه من دعوة إلى النهوض وحث على الإصلاح وتعبير عن خلجات النفس ومكنوناتها. ويأتي في مقدمة هؤلاء روجي الخالدي (1864 — 1913) الذي رحل لطلب العلم إلى فرنسا فتشبع في مدرجات جامعة السربون بمذاهب الغرب وآرائهم في الأدب ونقده وتأثر بالمدرسة الرومانسية فأنبرى ذلك في كتاباته

(10) مقدمة الديوان صفحة 2 — 3.

(11) جريدة فلسطين عدد 18 نوفمبر 1911.

وأبحاثه، وحين كان قنصلا عاما للدولة العثمانية بفرنسا وطّد اتصاله بكبار الأدباء والمفكرين، فألف كتابه (تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هيكو) وهو كتاب يشتمل على (مقدمات تاريخية واجتماعية في علم الأدب عند الإفرنج وما يقابله من ذلك عند العرب إبان تمدنهم في العصور الوسطى، وما اقتبسه الإفرنج عنهم من الأدب والشعر في نهضتهم الأخيرة، وخصوصا على يد فيكتور هيكو. ويلحق بذلك ترجمة هذا الشاعر الفيلسوف ووصف مناقبه ومواهبه ومؤلفاته ومنظوماته وغير ذلك)⁽¹²⁾. وبالكتاب قضايا نقدية مهمة ومسائل تتعلق بالشعر وتطوره، وآراء في علاقة الأدب بالحقيقة والحياة، ومقارنة بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الرومانسية مع إبراز الفروق الموجودة بينهما. والكتاب في مجمله مقارنة بين الأدب العربي والفرنسي وخطوة هامة في حياة النقد الأدبي الحديث في العالم العربي.

ولم تقتصر دعوة روجي الخالدي على الأدب بل امتدت إلى النقد الأدبي الذي يَبِّن المقام الأسمى الذي يحتله بين علوم الأدب والأسلوب المتبع فيه من طرف الإفرنج⁽¹³⁾. وقد لاحظ الخالدي في وقت مبكر علاقة الحرية بالأدب فربط بين ازدهار الأدب وتمتع البلاد بالحرية، فكلما اتسع نطاق الحرية بالدولة اتسع معه نطاق الإبداع وزادت فصاحة اللسان وبلاغته، من هنا نستطيع أن نعد (روحي الخالدي في كتابه هذا صوتا مبكرا للحدثة، ليس على مستوى النقد الفلسطيني فحسب، ولكن على مستوى النقد العربي، لم يكتف بالدعوة إليها، بل لجأ إلى التعريف بمقوماتها، وخاصة تلك الفنون التي لم يسمح بها العرب من قبل كالرواية والمسرحية، بل لجأ أيضا للتعريف بتلك المذاهب التي انتظم تحت لوائها أدب الغرب — كلاسيكية، رومنتيكية، طبيعية — ... وقد فتح كتابه هذا آفاقا جديدة لم يعرفها دارس الأدب العربي من قبل، في مجال الأدب المقارن بل اعتبر الخالدي ... رائد الأدب المقارن⁽¹⁴⁾.

(12) تاريخ علم الأدب عند الإفرنج والعرب وفيكتور هيكو : تقديم الدكتور حسام الخطيب، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق الطبعة الرابعة 1982. صفحة 6 — 7.

(13) المرجع السابق صفحة 79.

(14) النقد الأدبي الفلسطيني في الشتات : د : ماجدة حمود دار كنعان للدراسات والنشر ط 1 1992 ص 15.

وإذا كان روجي الخالدي قد ركز في كتابه هذا على الشعر فإن خليل بيدس (1847 — 1949) قد اتجه نفس الاتجاه في النقد إلا أنه اهتم بالرواية والقصة، ومال نحو الاتجاه الواقعي في النقد محاولة منه لربط الأدب بالواقع الفلسطيني وتجاوز الرمزية، ومناهضة نظرية الفن للفن.

ولقد انصرف جهد خليل بيدس إلى الترجمة، فنقل نصوصا قصصية وروائية كثيرة إلى العربية وركز على أعمال بعض المؤلفين الروس وخاصة تولستوي وتشيكوف، ففتح بذلك نافذة على الأدب الروسي من خلال مجلة «النفائس العصرية» التي كانت تنشر أعماله وترجماته.

والمتبع للحركة النقدية في هذه الفترة وللكتابات المتفرقة على صفحات الجرائد والمجلات، لا يقف على آراء كثيرة ولا على دراسات وافية توحى بحركة نقدية نشيطة، فإذا استثنينا كتاب روجي الخالدي السابق الذكر الذي حدد فيه مذهبه وبحث فيه آراءه النقدية، وتجاوزنا مقدمة ديوان «حسنات اليراع» للشيخ سليم أبو إقبال البعقوبي التي ضمت لمحات نقدية وإشارات دالة على مذهب الرجل ورأيه في الشعر، فإن ماعدا ذلك لا يعدو كلمات يسيرة وإشارات سريعة مبعثرة في ثنايا الكتب والمقالات، نستشف منها آراء نقدية دالة على بدايات لازالت تلتمس الطريق نحو الكمال.

وحين اشرأبت الأعناق العربية إلى الحرية وتطلعت النفوس إلى الاستقلال، وحين سار أبناء فلسطين مع إخوانهم أبناء البلاد العربية في طريق الحرية والقومية العربية، تراحم الدم والقصيد في المعترك وتسابق السيف والقلم فتفجرت المعركة شعرا ودماء، كلمة ومنية، ومالت الأعناق الفلسطينية على المشانق، ونفي أحرار العرب إلى مجاهل الأناضول فنفي الشاعر الناقد خليل السكاكيني والشاعر سليمان التاجي الفاروقي القائل في منفاه :

عينا تطلبن قلبي ياظبا	ليس لي قلب فقلبي ذهب
والليالي أهرمتني ناشئا	وأشابنتي في شرخ الصبا
إن تروني اليوم فيكم شاديا	لا تظنوا ذاك مني طربا
قد تغني الطير في أقفاصها	خير ما غنت على زهر الربا

وحين أعلنت الثورة العربية الأولى سنة 1916 تحت قيادة فيصل بن الحسين،

وتدافع الشباب العربي من كل مكان يلتحقون بالثورة، تحولت الجموع من الحجاز إلى الشام وتطلع الثائرون إلى دمشق، فزال الحكم العثماني وارتفع العلم العربي ذو الألوان الأربعة فوق فلسطين، وتطلع العرب إلى فجر الحرية والاستقلال والوحدة. لكنهم يواجهون من جديد بالحلفاء الذين قطعوا أوصال البلاد العربية، فكان نصيب فلسطين أن تصبح تحت الانتداب البريطاني، وتبلى بغزو أجنبي جديد لا يقتصر على نهب الثروات والسيطرة على خيرات البلاد، بل يمتد إلى تراث الأمة ومعتقداتها.

وبعد إحساس أبناء فلسطين بغزو فكري سياسي أجنبي دبت في جنباتهم حركة جديدة تطلب الحرية والاستقلال رافضة الذل والاستعمار، وظهرت بوادر نهضة أدبية تعبر عن المشاعر الوطنية وتدعو إلى الحفاظ على الشخصية الفلسطينية وترنو إلى نهضة أدبية شاملة تتسم بالتجديد والحداثة وتعكس آمال الفلسطينيين وتوحي بآلامهم. ولقد لعبت الصحافة دورا مهما في هذه النهضة لانتشارها ودروعها أولا، ولاهتمامها بمجال الفكر والابداع ثانيا، فقد كانت تنقل الأخبار وتحدث عن الأدباء ورجال الفكر، وتنشر أحاديث النقاد وإنتاج الشعراء. كما قامت الجمعيات الأدبية والنوادي الفكرية بدور فعال في نشأة الحياة الأدبية، إذ أنشأت رابطة بين الأدباء، واهتمت بأخبار العلماء ونشر إنتاجهم. كما كانت النوادي العلمية تقيم مسابقات أدبية وتوزع الجوائز على الفائزين، فالنادي العربي بالقدس يقيم سنويا مسابقات شعرية يطلق عليها «سوق عكاظ» (وكان الهدف من إقامة هذه المسابقات الأدبية هو إحياء الأدب العربي القديم، وكان خليل السكاكيني مع محمد أمين الحسيني ومحمد أمين العوري ومحمد نمر الداري وإسماعيل الحافظ ورفيق التميمي وعادل جبر أعضاء لجنة التحكيم في سوق عكاظ عام 1924)⁽¹⁵⁾ كما أن للتعليم دوره أيضا في نشاط الحركة الأدبية في هذه الفترة، إذ عرف تطورا ملموسا تجلى في تحديث مناهجه وإدخال اللغة الانجليزية فيه مع إرسال بعثات إلى الجامعات الإنجليزية والأمريكية لإتمام الدراسات العليا مما ساهم في إطلاع عدد كبير من أبناء فلسطين على أحدث المناهج والأبحاث المنجزة. ولم تقتصر هذه الحركة المتميزة على الإبداع فحسب بل انسحبت أيضا على الدراسات الأدبية والاتجاهات النقدية،

(15) الاتجاهات الأدبية والنقدية في فلسطين ص : 67.

إذ ظهرت في بداية هذا العهد حركتان نقديتان ظلت الأولى محافظة على الاتجاه التقليدي تدعو إلى انتهاج أسلوب الشعراء القدامى والحفاظ على عمود الشعر، والإبقاء على روح القصيدة القديمة وأسلوب الكتابة التقليدية، وقد حمل لواء هذا الاتجاه الأستاذ إسعاف النشاشيبي السابق الذكر الذي زكى في هذه الفترة مواقفه النقدية المحافظة بمقالاته وكتابات التي أثار فيها مجموعة من القضايا النقدية، وطرح فيها آراءه الرامية إلى دعوة الكتاب والأدباء إلى الكتابة بأسلوب عصر الجاهلية وصدر الإسلام.

ولقد انبرى إلى جانب الأستاذ إسعاف النشاشيبي والشيخ سليم حسن يعقوبي، الأستاذ الشاعر إبراهيم الدباغ الذي أثر بعد تخرجه أن يقيم في مصر حيث واصل نشر مقالاته وقصائده الموحية بموقفه المحافظ ودعوته إلى الثورة على التجديد والاحتفاظ بمقومات ومواصفات الأدب القديم. يقول عن تطور الشعر والنهضة الأدبية : (كنت أتفاعل بهذا الذي يسمونه التجديد، ومازلت به أخبره وأسبره حتى رجعت إلى اليأس، لأنني أعتقد أن كل تجديد مبني على الهدم فحسب إنما هو تدمير وتخريب لا يرجى منه فائدة على عالم الأدب، أما الجديد مع مراعاة القديم والعناية به فحبذا لو تمت للأدب به هذه الأمانة :

أمانة ظفرت بها روحي زمنا واليوم أحسبها أضغاث أحلام⁽¹⁶⁾

والتأمل في هذا النص يلاحظ بالإضافة إلى دعوته المحافظة وهجومه على الاتجاه التجديدي، أسلوبه في الكتابة ولغته المتميزة بنهج أسلوب القدماء وطريقتهم في السبك والتحكيك.

أما الاتجاه الثاني في النقد فهو ينحو صوب التجديد ويرفض التقليد والسير على منوال السابقين من الكتاب والدارسين، وقد وضع أسس هذا الاتجاه الناقد روحي الخالدي السابق الذكر والأديب الصحفي خليل بيدس الذي أسس مجلة «النفائس العصرية» التي كان لها الفضل في ترسيخ المذهب الواقعي في النقد الذي حمل لواءه فيما بعد الناقد عبد الله مخلص الذي يقول منتقدا المدرسة الرمزية وأصحاب نظرية الفن للفن : (تقوم هذه المدرسة على روحانية غامضة وإبهام مضلل، وتبدو هذه النظرية في عدم اتصالها بالحياة، وبُعدها عن المعقول المحسوس

(16) عن الاتجاهات الأدبية والنقدية في فلسطين صفحة 84 — 85.

جعلت من الأدباء آلهة صغاراً يقدمون عروضاً من الأوهام، ويحيطون أجواءهم بغيوم من الأضاليل والشدود، وتزيد في شعورتهم وتكسبهم تهب السحرة في أنظار العامة، فأنت تقرأ لهم القصيدة أو القطعة أو القصة من أول واجباتك أن تسلم بما فيها، وليس لك أن تسأل هل مثلت هذه القصة آلاماً، وهل عبرت عن آمالنا وهل فيها قيادة لنا نحن البائسين إلى ما فيه تغيير لحالتنا التعسة⁽¹⁷⁾. وفي نفس الاتجاه يسير الناقد نجاتي صدقي الذي رأى أن الرمزية داء يصيب الأدب ودعا إلى الأدب الهادف⁽¹⁸⁾.

وعلى عكس ما ذهب إليه الأستاذ إسعاد النشاشيبي والشيخ سليم حسن اليعقوبي من ضرورة الالتزام بأسلوب القدماء ووجوب الاعتناء بالشكل وترصيعه بالمحسنات، نادى أحمد شاكر الكرمي بإيقاظ الأدب العربي من سباته وتخليصه من ركوده، والحرص على تخليص الأسلوب من قيود المحسنات وإسهاب المترادفات، وتحرير الكاتب من التقليد واتصافه بالحرية والصدق في التعبير، وأسس مجلة «الميزان» وجعلها منبراً لآرائه وآراء من يوافقوه في مذهبه. وقد تابع هذا المنهج خليل السكاكيني فألجَّ في معظم إنتاجه النقدي وغير النقدي على محاربة التقليد والتكلف والحشو، وتحرير الأديب من القيود وربط إبداعه بواقع وهموم وطنه. وهكذا مضت هذه الأقلام ترسم طريقاً جديدة للنقد الفلسطيني يترسم فيه آثار المناهج الجديدة والاتجاهات الحديثة في الأدب ونقده.

على أن الأقلام التي مثلت طلائع النقد الأدبي في فلسطين وإن كانت في البداية بسيطة ساذجة، فإنها أوحى في تجاربها الأولى بانفتاحها على مفاهيم جديدة وتناولها لفنون مستحدثة — كالقصة والرواية — ودعوتها إلى الواقعية في الإبداع ونقده.

(17) حركة النقد الأدبي الحديث في فلسطين : د. هاشم ياغا — معهد الدراسات العربية 1975
صفحة 132.

(18) انظر المرجع السابق صفحة 141.

1. 2000

2. 2000

3. 2000

4. 2000

5. 2000

6. 2000

7. 2000

8. 2000

9. 2000

10. 2000

11. 2000

12. 2000

13. 2000

14. 2000

15. 2000

16. 2000

17. 2000

18. 2000

19. 2000

20. 2000

21. 2000

22. 2000

23. 2000

24. 2000

25. 2000

26. 2000

27. 2000

28. 2000

29. 2000

30. 2000

31. 2000

32. 2000

تداوليات التخاطب عند ميخائيل باختين^(٥)

ذ. محمد الحيرش^(٥٥)

توطئة :

تعكس الكتابات العربية والدراسات التي استنارت بأعمال باختين وانفتحت منذ الثمانينيات على اجتهاداته ارتباطا لصيقا بنظرياته في مجال الأدب عموما وأسلوبية الرواية على وجه الخصوص. فبالعودة إلى مؤلفاته في أصلها الروسي أو منقولة إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو مؤخرا إلى العربية، انخرطت تلك الدراسات في تجديد طرائق تلقي النصوص الروائية العربية وتأويلها في ضوء جملة من المفهومات الباخثينية المتصلة بطبيعة الإبداع الروائي وتشكلاته الجمالية المتفاعلة.

غير أن ما يظل لافتا للإنتباه — موازاة مع ماسبق — هو انعدام أي اهتمام ملحوظ باجتهادات باختين واقتراحاته في مجالات فلسفة اللغة وتحليل الخطاب ونقد التوجهات النظرية السائدة في اللسانيات.

حقا، إن كتابه «الماركسية وفلسفة اللغة»^(١) قد حظي بترجمة إلى العربية. إلا أن هذه الترجمة لم تثر لدى المشتغلين العرب باللسانيات وشعبها المختلفة أي نوع من الاهتمام، ولم توجه — بطريقة أو بأخرى — أفق التعامل مع أعمال باختين إلى ما يشغله فيها سؤال اللغة من مكانة حاسمة.

(٥) ألفت هذه المداخلة في إطار أنشطة «مجموعة البحث في اللغة والعلوم الإنسانية» للسنة الجامعية 89 — 1990. وكان عنوانها الأصلي : «نظرية الخطاب عند ميخائيل باختين»، وتم تطويرها إلى صيغتها الحالية قصد نشرها.

(٥٥) كلية الآداب — تطوان.

(1) ترجمة يمنى العيد ومحمد البكري، دار توبقال، 1986.

إن وقفة متأنية عند المجالات المتنوعة التي خاض فيها باحثين والإشكالات المرتبطة بها لتدعو إلى التساؤل عن أي قاسم مشترك يؤلف بينها ؟ فما الذي يجمع بين علوم من قبيل اللسانيات والسيكولوجيا والأنثروبولوجيا ؟ وما الذي يجمع كذلك أو يفرق بين اللغة / الخطاب في الحياة اليومية وفي الأعمال الأدبية ؟ وكيف تتحدد الذات بالنظر إلى طبيعة النفسية الفردية ومحتواها من جهة، وبالنظر إلى علاقة الذات بالآخر من جهة ثانية ؟ وهل هناك من ملمح تنتظم فيه العلوم المذكورة المنتسبة إلى العلوم الانسانية مقابل ما تنتظم فيه العلوم الطبيعية ؟

تجد هذه الأسئلة جميعها إجابتها الصريحة فيما أولاه باحثين من عناية قصوى باللغة في تجلياتها التواصلية المختلفة. فهي خاصية الإنسان الجوهرية ومسكنه الذي لا يوجد خارجه. ومن ثم، فكل ما يصدر عنه من أفعال ونشاطات هو أشكال من التواصل المتعددة طبائعها ومقاصدها. مما يجعل أي شكل أو نمط من التواصل يؤول إلى خطاب مخصوص يختلف مبنى ومعنى باختلاف الأنماط التواصلية التي تكون من وراء إنتاجه.

من هذا المنطلق، نستطيع القول إن باحثين — ومنذ وقت متقدم من هذا القرن — أحدث انعطافا في صميم البحث اللساني قوامه اعتبار اللغة لا كينونة «جامدة» أو نسقا قارا من الدلائل (Signes) وإنما فعالية تواصلية «حية» تحكمها منظومة من العلاقات المجتمعية المتفاعلة.⁽²⁾ ومهما حاول الباحث تبيان صيغ التجديد والتحول التي انتهى إليها باحثين في دراساته الجمالية أو السيكولوجية أو الأنثروبولوجية دون الإمساك بأصول الانعطاف المشار إليه فلن يكون غير القصور حليفه. ذلك أنه لن نستطيع سبر صور التعدد اللغوي وفهم جمالياتها في النص الروائي، أو اعتبار محتوى النفسية الفردية من طبيعة سيميائية، أو تحديد دور الآخر في إدراك الذات، ما لم يتأت لنا الإلمام الدقيق بخصوصية الانعطاف اللساني لباحثين، وما ترتب عليه من منظور جديد إلى اللغة ينزع نحو الشمول والتكامل (Pluridisciplinaire) ويجعل منها فعالية حوارية بامتياز. فهذا المنظور هو الذي يشكل الخلفية المعرفية الأساس الموجّهة لكل المجالات التي طرقها باحثين وبحث إشكالاتها على امتداد حياته العلمية. ولا نكاد نقف على دراسة لا نعثر فيها على القواسم الكبرى لذلك المنظور ومدى استثمارها لمقاصده النظرية والاجرائية.

(2) انظر على الخصوص : باحثين (1926) و (1929).

بناءً على هذه الاعتبارات، تحاول هذه المقالة تجميع آراء باحثين حول اللغة وتأطيرها معرفياً في ما ندعوه بـ «تداوليات التخاطب». علماً بأن باحثين لم يستعمل مصطلح «التداوليات» (pragmatique) اللصيق بالفلسفة التحليلية الأنجلوأمريكية، وإنما استعمل مصطلحاً آخر هو «ما بعد اللسانيات» (translinguistique) القريبة أبعاده ومقتضياته العلمية — إلى حد ما — من المصطلح الأول.

كما أن اختيار لفظة «التخاطب» — الواردة بصيغة التفاعل — موضوعاً لهذه التداوليات تدعمه جملة مسوغات من داخل نظرة باحثين إلى اللغة. فهذه الأخيرة عنده ممارسة تفاعلية تقوم بين ذوات متكلمة وأخرى مستمعة محكومة بعلاقات الانتماء إلى نفس المجموعة الاجتماعية. ويتم التبادل اللغوي بينها عن طريق ملفوظات (énoncés) أو خطابات يتعامل معها باحثين على أنها نتاج لعلاقات التفاعل الاجتماعي بين المتخاطبين. وبهذا يغدو كل ملفوظ أو خطاب شكلاً من التخاطب الحي الذي ندرسه باستحضار مختلف العناصر المكونة له من قبيل المظهر اللغوي والمقام وعلاقة المتخاطبين ببعضهم، إلخ — كما سنوضح أسفله.

1. الأصول التخاطبية للعلم :

قبل أن نباشر تفصيل القول في تداوليات التخاطب بالمعنى العادي للكلمة، نود في هذه الفقرة الوقوف على بعض ملامح إيستيمولوجيا العلوم عند باحثين وكيف تجعل من العلم — إنسانياً كان أم طبيعياً — ممارسة تخاطبية قائمة إما على الحوارية (dialogisme) وإما على المونولوجية (monologisme).

لقد أصدر باحثين في أواخر العشرينيات ثلاثة مؤلفات موقعة من قبل اثنين من تلامذته : (الفرويدية، 1927) بتوقيع فولوشينوف، و (المنهج الشكلي في الدراسات الأدبية، 1928) بتوقيع ميدفد، و (الماركسية وفلسفة اللغة، 1929) بتوقيع فولوشينوف أيضاً.

وتتميز هذه المؤلفات بطابع مشترك يتمثل في نقدها للتوجهات النظرية الحديثة السائدة في مجالات السيكلولوجيا والأدب واللسانيات. وقد سمح هذا الطابع النقدي بإرجاع تلك التوجهات إلى منزعين متصارعين : أحدهما يغرق في «الموضوعية المجردة» كما هو الشأن بالنسبة إلى السيكلولوجيا واللسانيات البنيوية،

أو في «الشكلانية الضيقة» كما هو حاصل في المناهج الشكلانية لدراسة الأدب. والثاني يغرق في «الذاتية المثالية» كما هو الشأن بالنسبة إلى الفرويدية واللسانيات المثالية (فوسلر، كروتشه، الخ)، أو في «الايديولوجية الضيقة» كما هو متداول في المناهج الايديولوجية.

لقد استدعت من باحثين مناقشة هذين المتزعين في المجالات السالفة وتفكيك أصولهما المعرفية بناء تصور مخصوص لإيستيمولوجيا العلوم قائمة بمقتضياته على الاختلاف في إطار الوحدة، ومحكوم بأصول لسانية وسيميائية واضحة. ويمكن اختصار هذا التصور في الملاح الآتية :

1.1. يشكل الخطاب أو النص بالمعنى الواسع للكلمة موضوعا للعلوم الانسانية. ذلك أن واقع نفسية فردية أو واقع ثقافة ما أو ممارسة لغوية أو اجتماعية أو فلسفية أو دينية، الخ، لا يمكن أن يتبلور ويتجسد موضوعيا إلا عبر نص أو خطاب خصوصي. فهذه العلوم لا تجعل الانسان من حيث هو كيان مجرد موضوعا لها، بل من حيث هو منتج للنصوص والخطابات. يقول باحثين :

«إن العلوم الانسانية هي علوم الانسان في خصوصيته، وليست علوم شيء دون «صوت» أو علوم ظاهرة طبيعية. فالانسان في خصوصيته الانسانية يعبر دوما عن ذاته (يتكلم)، أي يخلق نصا (ولو كان محتملا). وحيثما يدرس الانسان خارج النص وباستقلال عنه، فإنه لن تكون هناك بتاتا علوم إنسانية (بل تشريح إنساني وفسيولوجيا إنسانية، الخ)» [عن تودوروف، 1981 : 31 — 32].

إن ما يسوغ هذا التصور عند باحثين هو أن الانسان كائن لغوي بامتياز. ويستحيل اختزال ما يصدره عنه من أنشطة مختلفة إلى موضوعات «مشيئة» دون ألا يكون لذلك انعكاس على فقدان تلك الأنشطة لخصوصيتها النصية والرمزية، أي لخصوصيتها الانسانية. إن كل اختزال من هذا القبيل ليس سوى تضحية بهوية الظواهر الانسانية من أجل تعميم نوع من الفيزياء أو غيرها من علوم الطبيعة على دراسة الانسان.

2.1. أما العلوم الطبيعية فتشتغل على «أشياء» لا صوت لها ومستقلة بوجودها عن الانسان. فالعالم هنا يصف شيئا أو ظاهرة طبيعية، ويعتمد إلى ضبط القوانين المستحكمة فيها وإيجاد التفسير الملائم لها. إنه يتحدث عن موضوعه بصيغة

مونولوجية (أحادية الحوار)، ولا يملك أن يجعل منه قيمة حوارية في ذاته، لأنه أمام معطى جامد لا يصدر أي كلام. يقول باختين :

«إن العلوم الحقّة صيغة مونولوجية من المعرفة، فالعالم يتأمل شيئا ويتحدث عنه. فليس هنا سوى ذات واحدة هي الذات العارفة التي (تتأمل) وتحدث عما يوجد أمامها من شيء وحيد لا صوت له...» [عن المرجع السابق : 33 — 34].

3.1. هذا الاختلاف في الموضوع بين العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية تؤطره أصول سيميائية واضحة. فالخطاب أو النص هو منظومة من الدلائل التي يحيل كل منهما على شيء آخر، أو بالأحرى على دلائل أخرى. إن الدليل كيان سيميائي متعدد بطبيعته ولا يستقيم فهمه إلا باستحضار العلاقات الدينامية التي تقوم بينه وبين أقرانه من الدلائل الأخرى، بينما يعتبر «الشيء» مطابقا لذاته وغير محيل أو متعدد. إنه من الوجهة السيميائية إشارة (Signal) قارة وليس دليلا متحوّلا.

من هنا فمكونات الخطاب / النص التي تدرسها العلوم الانسانية هي مكونات لا تقبل الاختزال الى مظهرها الاشاري الصرف كما هو معمول به في التوجهات الاختزالية ذات النزوع الموضوعي (السيكولوجيا السلوكية، اللسانيات البنيوية، البويطيقا الشكلانية). بل تتطلب إنتاج معرفة بطابعها السيميائي الذي يجعل منها مكونات حية ومتفاعلة.

4.1. بهذا المنظور، يمكن اعتبار العلوم الانسانية بمثابة سيميائيات عامة تشترك في موضوع خاص لا صلة له بموضوعات العلوم الطبيعية. ومن الواضح هنا أن باختين ظل منسجما مع التقليد الفلسفي الالماني الذي يقضي بالتمييز الصارم بين موضوعات العلوم الطبيعية والعلوم العقلية (= الانسانية)، وذلك على العكس من التقليد الانجلو أمريكي الذي يقضي بوحدة العلم موضوعا ومنهجاً⁽³⁾. غير أن وجهة نظر باختين في هذا السياق تدرج في حدود أخرى هي حدود الانعطاف اللساني التي ألحنا إليها سالفا. فالعلوم الحقّة هي شكل مونولوجي من المعرفة، لا ينبني فيه أي جسر حوار بين العالم وموضوع علمه. أما العلوم الانسانية فنكون فيها أمام خطاب موصوف (= الموضوع) وخطاب واصف (métadiscours) وعلاقة التخاطب أو التناص التي تنبني بين الخطابين الأولين هي

(3) عن هذين التقليدين الفلسفيين انظر : هابرماس (1987).

التي تجعل هذه العلوم شكلا حواريا من المعرفة⁽⁴⁾.

5.1. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، يذهب باحثين إلى وجود نوع من الوحدة بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية. إنها وحدة ترجع إلى تجذر هذه العلوم جميعها فيما هو أيديولوجي واجتماعي. فهي عبارة عن أنساق أيديولوجية ناجزة تنهض بينها وبين أيديولوجية اليومي علاقات متبادلة من التفاعل. وكل علم لا يندرج في هذه العلاقات إلا ويكون مآله الانحسار والجمود، لأن الذي يمنحه الحياة والاستمرار هو ما يخضع له من تقويم نقدي حي من قبل أيديولوجية اليومي وفي إطار لغتها المتواصلة التحول [باحثين، 1929 : 130 — 131]. مما يترتب عليه أن أي تحول يقع في أيديولوجية اليومي إلا ويكون متفاعلا مع ما يقع من تحولات في الانساق الايديولوجية الناجزة. وهكذا فما حصل — مثلا — خلال «عصر الكشوف الكبرى في الفلك والرياضيات والجغرافيا وأدى إلى تخطيط تناهي الكون القديم وانغلاقه [...] ووضع حد للتمركز اللغوي والايديولوجي للعصر الوسيط، لا يمكن أن يتلاءم معه إلا الوعي اللساني لجاليلي» [عن تودوروف، 1981 : 28]. فالملاءمة هنا واردة بين ما تحقق في الانساق الايديولوجية الناجزة من كشوف وتحولات جديدة وما تحقق في أيديولوجية اليومي من شيوع استعمال غير متمركز للغة تمثل في صعود اللغات المحلية إلى لغات وطنية على حساب اللاتينية، وارتقاء الرواية إلى إبداع حاضن لهذه النظرة الجديدة إلى اللغات وإلى العالم.

2. تداوليات التخاطب :

سبقت الإشارة أعلاه إلى أن باحثين، من خلال نقده للتوجهات النظرية السائدة في الفكر اللساني الحديث، تمكن من اقتراح تصور جديد في الدراسة اللسانية أطلق عليه ما بعد اللسانيات. وقد استقر باحثين بوجه خاص على هذه التسمية في كتاباته المتأخرة. أما الكتابات التي تعود إلى العشرينيات والثلاثينيات فقد كان اقتراحه فيها مندرجا بوجه عام ضمن فلسفة اللغة. إلا أنه يجدر التأكيد أن المنطلقات الاساسية سواء في فلسفة اللغة أم فيما بعد اللسانيات لم تشهد أدنى تحوير في العمق، بل عرفت تناميا أكسب التصور مزيدا من النضج والإحكام.

(4) لمزيد من الاطلاع انظر : تودوروف (1981)، ص : 38 — 41.

وإلى جانب هذا التدقيق في المصطلح، يتعين أن نفهم كذلك أن قرابة تصور باخثين من التداوليات يرجع — كما سنرى أسفله — إلى الاشتراك في دراسة جملة من المكونات المتمثلة في المقام والمعنى وعلاقات الخطاب بمنتهجه، الخ. بل إننا نجد في التصور أبعاداً ومكونات أخرى لم تنل حتى اليوم في التداوليات حظها من العناية والبحث. وتكفي الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يسنده باخثين إلى التنغم (intonation) في البناء الدلالي [انظر : الفقرة 3.2].

ولا نشك أن هذه الاعتبارات وغيرها هي التي سمحت لتودوروف بالقول «إن باخثين، ودون مغالاة، هو المؤسس المعاصر (للتداوليات)» [تودوروف، 1981 : 42].

1.2. بنية التخاطب : الموضوع / الوصف

1.1.2. إذا كانت لسانيات الجملة — كما أرسى دعائمها سوسير (1916) — قد تمكنت من حصر مجال اشتغالها وضبط حدوده المتمثلة في اللغة (la langue) من حيث هي نسق محايت وقائم بذاته، فإن ما يظل بالنسبة إلى باخثين عرضة للمساءلة هو الكيف المعرفي الذي تم به هذا الحصر. فاعتماد إجراءات تجريدية لعزل اللغة عن محيط الممارسة الحية يقود إلى التعامل مع «شيء» مجرد، فاقد لطبيعته ومحتواه الحقيقيين. ذلك أن الوقوف عند الطبيعة الحية للممارسة اللغوية لن يتم إلا بإدراجها في محيط العلاقات الاجتماعية الأيديولوجية، وكلما حاولنا أن نخترل اللغة إلى بعد من الأبعاد المتصلة بعملية إنتاج الأصوات وتلقيها (البعد الفيزيائي أو الفيزيولوجي أو النفسي) إلا ويضيع منا جوهر الموضوع المدروس، أي طبيعته السيميائية والأيديولوجية. لهذا يقر باخثين أن الطبيعة الخصوصية للممارسة اللغوية لا يمكن أن تتحدد إلا داخل شبكة العلاقات الاجتماعية المتفاعلة. يقول في هذا الصدد : «إذا كان من اللازم لملاحظة عملية الاحتراق وضع جسم (مادي) في الوسط المناخي، فالشيء نفسه كذلك بالنسبة إلى ملاحظة ظاهرة اللغة، إذ من اللازم وضع الذوات المرسلات للصوت والمتلقية له، وكذلك الصوت نفسه في الوسط الاجتماعي» [باخثين، 1929 : 72 — 73].

ولفهم عمق هذا التناسب الذي يقيمه باخثين بين وجوب وسط مناخي بالنسبة إلى فعل الاحتراق المادي، وبين وجوب وسط اجتماعي بالنسبة إلى فعل اللغة

المحسوس، يتعين الاستنتاج أنه يستحيل معاناة ظاهرة اللغة خارج مركب أكثر شمولاً هو المركب الاجتماعي المنظم. فبالاندراج في هذا المركب تكتسب اللغة فاعليتها التواصلية، خصوصاً وأن وضعنا لجسمين بيولوجيين في وسط طبيعي محض لن يؤدي إلى الحصول على فعل لغوي.

غير أنه يجدر التنبيه إلى أن باخثين يستشعر الكم الهائل من الصعوبات المعرفية التي تعترض الدارس وهو يسعى إلى الاحاطة بالممارسة اللغوية في مختلف أبعادها ومكوناتها. فانتاج معرفة شاملة بهذه الأبعاد المتنوعة لن يتأتى ما لم نحصر كل ما يتعلق بظاهرة التبادل اللغوي في قاسم مشترك يتمثل في العملية التخاطبية⁽⁵⁾. إن مكونات التخاطب المختلفة من مقام ومتكلمين ومستمعين لا توجد خارج المخاطبات وإنما تقوم داخلها. لذا تشكل المخاطبة بمقتضى إضمارها لشروط إنتاجها الموضوع الشامل لدراسة العمليات التخاطبية.

2.1.2. تقتضي كل مخاطبة بطبيعتها علاقة بين المتكلم والمستمع، أي علاقة توطرها محددات اجتماعية وتفاعلية. فالتعبير الخطابية — مهما كانت الأوضاع المقامية التي تنجز فيها — موجهة نحو الآخر، نحو مستمع معين ولو كان من حيث وجوده الواقعي غائباً.

إن اللغة — عند باخثين — ليست شيئاً ثابتاً ومجرداً نحتكم في دراسته إلى نسق من القواعد القارة، بل هي نتاج الحياة الاجتماعية، أو بالأحرى إنها سيرة من الدينامية المسيرة لدينامية الحياة الاجتماعية وتطورها. وهكذا، فهي لا تتجسد، من حيث إنها ممارسة واقعية ومحسوسة، في علاقات مجردة ومعزولة، وإنما تتجسد في علاقات التواصل الاجتماعي التي يبنها كل فرد مع أمثاله. يقول باخثين :

«من المستحيل إذن أن نفهم كيف تنبني المخاطبة⁽⁶⁾، وإن بدا لنا مظهرها (الخارجي) مستقلاً ومنتهاً، ما لم نعاينها بوصفها لحظة ما، قطرة بسيطة داخل هذا السيل من التواصل الكلامي الذي تكون حركته المتواصلة هي نفسها حركة الحياة الاجتماعية والتاريخ» [باخثين، 1930 : 288].

(5) باخثين (1929)، ص 73.

(6) يستعمل باخثين الخطاب والنص والمفهوم (énoncé) بمعان مترادفة قاسمها الأساس ما يميز اللغة عموماً من تفاعل. وحرصاً منا على إبراز هذا التفاعل نختار في اللغة العربية الكلمات والمفاهيم التي تسمح بذلك...

ترتبا على هذا فإن كل مخاطبة إلا وتوجد مرتبطة بنمط من أنماط التواصل الاجتماعي الحي، الأمر الذي يسمح لنا ببيان الكيف الذي يتحقق من خلاله تطور الصيغ اللغوية وتغيرها. ويتمثل هذا الكيف في هذه الخطاطة التي يلخص فيها باحثين سلم العلاقات القائمة بين المخاطبات والمحيط الاجتماعي عامة :

أ — التنظيم الاقتصادي للمجتمع.

ب — علاقات التواصل الاجتماعي.

ج — التفاعل اللغوي.

د — الملفوظات أو المخاطبات

هـ — الصيغ النحوية للغة

لا يدخل باحثين في تحليل العنصر (أ)، لأنه من اختصاص العلوم الاقتصادية. بينما ييسط لنا فيما يخص العنصر (ب) جرذا ببعض أنماط التواصل الاجتماعي التي ترتبط بها المخاطبات عبر عملية التفاعل اللغوي (= العنصر (ج)). ومنها على سبيل المثال :

— علاقات الانتاج في مصنع أو في تجمع فلاحي.

— علاقات الأعمال في الادارة أو في المرافق العمومية.

— العلاقات اليومية المتمثلة في اللقاءات والحوارات العادية بين الأشخاص.

— العلاقات الايديولوجية بالمعنى الدقيق، والمتمثلة في المؤسسة التعليمية وفي

العلم والفلسفة والدين والسياسة، الخ.

إن هذا الجرد يتيح لنا الاحاطة بالمقام الذي تنجز فيه انطلاقا من استحضار علاقتها الوثقى بنمط التواصل الذي تنتمي إليه. وبناء على هذه العلاقة، فالمخاطبات بوصفها من وحدات التواصل وبوصفها كلا دلاليا، تنبني وتنجز في سياق تفاعل لغوي محدد، تولده علاقات التواصل الاجتماعي المحددة. كما أن كل نمط من أنماط التواصل المذكورة أعلاه ينظم، على نحو نوعي، الصيغة النحوية والاسلوبية للمخاطبة ويسهم في بنائها وإنهاؤها بصورة تسمح بمعرفة نوعها (genre) اليومي أو الادبي أو العلمي، إلخ الذي تنتسب إليه⁽⁷⁾.

(7) باحثين (1930)، ص 289 — 290.

2.2. المخاطبة والمقام :

تتضمن كل مخاطبة من الداخل مستويين : أحدهما لغوي محقق والثاني غير لغوي وهو المقام. فكيف يتحدد هذا الأخير ؟ وما هي طبيعته ؟ وهل يشكل قوة آلية مستقلة عن المخاطبات وتمارس عليها تأثيرها من الخارج أم يعتبر من مكوناتها الداخلية ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، التجأ باخثين إلى فحص بعض المخاطبات اليومية من مثل : «هذا كذب»، «إنها الحقيقية»، «هذه كلمات بليغة»، «لم يكن يجوز قول هذا»، «ها هو ذا»⁽⁸⁾.

فهذا النوع من التقويمات، ومهما كان المعيار الذي يوجهها أخلاقيا أم معرفيا أم سياسيا، الخ تشتمل على أكثر مما يحتويه المظهر اللغوي الصرف للمخاطبة. إنها تجمع في المخاطبة بين الكلمة والمقام الخارجي في الآن ذاته.

إن أهم ما في الأحكام والتقويمات السابقة هو استنادها إلى كل محدد تكون فيه المخاطبة على اتصال لصيق بالحدث المعيش، وتبني عليه لتشكيل وحدة لا تقبل التجزيء. ومن ثم «فالمخاطبة ذاتها، المنظور إليها على أنها ظاهرة لغوية بحتة ومنعزلة، لا يمكن أن تكون لا صادقة أو كاذبة، ولا جريئة أو محتشمة» [باخثين، 1926 — 189].

لنتابع تحليل باخثين للمقام في مخاطبة يومية بسيطة من قبيل : «ها هو ذا». فإذا أخذناها مستقلة عن مقام إنجازها فإنها لن تكون إلا فارغة وخالية من المعنى. لذا، علينا إعادة بناء مقامها بافتراض أنها أنجزت في فضاء هو حجرة يخيم عليها صمت مطبق، وبدخلها يوجد شخصان... ثم يتوجه أحدهما إلى الآخر بـ «ها هو ذا» فلم يرد ولم يحرك ساكنا.

فهل تعنى هذه المخاطبة بالنسبة إلينا نحن الموجودين خارج مقامها نفس ما تعنيه للشخصين المذكورين ؟ أي هل هي حقا فارغة دلاليا بمقتضى عدم إثارتها لأي رد فعل لغوي من قبل المستمع ؟

إنها ليست كذلك، لأن ما هو غائب عنا هو المقام العام الذي كانت من خلاله

(8) انظر : باخثين (1926).

تلك المخاطبة ذات معنى بالنسبة إلى المستمع. ويفرغ باحثين هذا المقام إلى ثلاثة مظاهر :

أ — الفضاء المكاني المشترك بين المتخاطبين (= وحدة المكان).

ب — معرفة المقام وفهمه المشترك (= وحدة الزمان).

ج — التقويم المشترك (= الحكم على المقام).

فالظاهر (أ) يفيد أن المخاطبة المدروسة أنجزت حين كان المتخاطبان يطلان من نافذة الحجرة ويشاهدان التساقط غير العادي للثلوج. وهما معا يعرفان أن شهر ماي قد حل، وأن الأوان لقدوم فصل الربيع الذي ينتظرانه بشغف شديد. غير أن استمرار البرد والثلوج أغاظهما إلى درجة الحنق...

ويمثل المظهر (ب) المرتبط بالمظهر السابق في هذه المعرفة بالتوقيت الزمني التي يتقاسمها المتخاطبان (= شهر ماي).

أما التقويم المشترك فيتمثل في الرغبة الملحة في مشاهدة انقضاء فصل الشتاء وحلول فصل الربيع...

من هنا، ودون الوقوف عند هذا المجموع من المظاهر المضمرة في كل مخاطبة، فإنه يستعصي علينا إدراك معناها وفهم التلوينات التقويمية التي تصاحبها. فالمقام — بهذا المنظور — لا يمثل عاملا أو مكونا يوجه المخاطبات من الخارج أو يمثل مسبباتها. كما أن المخاطبة ليست انعكاسا للمقام بمختلف مظاهره، بل تتممه وتستوعبه وتصدر عنه تترجمات.

إن كل مخاطبة امتداد حيوي في المقام وتنظيم لقرائنه، وهو ليس «بحال من الأحوال سببا قائما خارج المخاطبة، يؤثر عليها من الخارج بوصفه قوة آلية. إنه يندمج فيها بما هو عنصر أساسي لعملية بنائها الدلالي» [المرجع السابق : 191].

يتضح إذن أن لباحثين نظرة خاصة إلى المقام تتميز بإدماجه في الممارسة التخاطبية واعتباره بعدا دلاليا في فهم معاني المخاطبات. فالأمر لا يتعلق هنا بثنائية من نحو : مخاطبة / مقام، أو لغة / مجتمع، الخ، لأن مثل هذه الثنائيات تؤسسها نزعة اختزالية ضيقة تقصي كل ما يتصل باللغة من أبعاد «خارجية» إلى مكونات عرضية وثنائية، أو على أحسن حال تجعلها مستقلة. غير أننا لاحظنا مع باحثين كيف تنكسر الفواصل الوهمية بين اللغة ومحيطها والمخاطبات ومقاماتها، أي بين اللغة والعالم...

3.2. المخاطبة والأفق التقويمي :

سبق لنا أن لاحظنا في الفقرة السالفة كيف أن المخاطبة تستوعب المقام الخارجي وتنتج بصده أحكاما تقويمية. فأي مظهر تتخذه هذه التقويمات الاجتماعية في المخاطبات ؟

إنها تتخذ — حسب باخثين — مظهرا تنغيميا يلون بطبيعته الاجتماعية والقيمية مجموع المخاطبة مبنى ومعنى. ف «التنغيم هو التعبير الصوتي عن التقويم الاجتماعي» [باخثين، 1930 : 305]. وهو يشكل دورا ناظما للعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين المتخاطبين، ويوجد دوما على الحدود بين المخاطبة ومقامها. ف «بالتنغيم تكون المخاطبة على اتصال مباشر بالحياة» [باخثين، 1926 : 194].

لقد رأينا أن المخاطبة «ها هو ذا» حين تؤخذ منعزلة عن مقامها تغدو خالية من المعنى. لذا فالسبيل إلى وصلها بهذا المقام هو القرينة التنغيمية التي تلون أدائها. وهذه القرينة تتباين من مقام إلى آخر، فقد كانت في المقام الذي أعيد بناؤه أعلاه تفيد الحق والاستنكار، وقد تكون مفيدة في مقام مابين الغبطة والسرور، الخ. ونستطيع أن نعتبر — تبعا لباخثين — أن التقويمات التنغيمية هي المفتاح الذي يسمح لنا بإعادة بناء السيناريوهات المقامية التي تضمهرها المخاطبات. فالمخاطبة الواحدة تحتل أكثر من سناريو بالنظر إلى تباين المقامات التي تنجز فيها وبالنظر إلى تعدد التنغيمات الموجهة لها. الأمر الذي يجعل اللغة مجالا لتعدد التنبيرات (Pluriaccentuation) الدلالية وصراعاها.

يتشكل الأفق التقويمي للمجتمع إذن من منظومة من الأحكام المتصارعة التي تتمثل في أصناف من قرائن القيمة (Indices de valeurs) التي تحكمها شروط اجتماعية وتاريخية محددة. ويعتبر التنغيم هو التعبير الصوتي عن هذه القرائن، مما يؤول معه كل دليل في اللغة إلى حلبة تتجابه داخلها القرائن القيمية، أي تتعارض داخلها المعاني وتتصارع⁽⁹⁾.

لقد مكن باخثين هذا التحليل من معالجة تعدد المعاني (Polysémie) في إطار تعدد التنبيرات. وبذلك انصرفت ثنائية صوت / معنى وقوضت مرتكزاتها

(9) انظر باخثين (1929).

الاختزالية. فقاعدة تعدد التنبير هي أساسا قاعدة صوتية دلالية في الآن نفسه، تستحيل معها اللغة عموما إلى فعالية تواصلية يطبعها الاختلاف والصراع⁽¹⁰⁾. من هذا المنطلق، يسند إلى التنعيم دور حاسم في بناء الخطابات وصياغة مبانها ومعانيها. فهو، من جهة ينتقي ويختار الكلمات الملائمة في المخاطبة، ويصوغ لها من جهة ثانية تنظيما وترتيبا مخصوصين⁽¹¹⁾.

فهذا الدور المزدوج : الانتقائي والتنظيمي هو الذي تكون بموجبه الخطابات ذات معنى، وهو الذي يسعفنا أيضا في فهم هذا المعنى والتعرف عليه من خلال ارتباطه بالحيث بمقامه.

إن التنعيم — وفق هذا المنظور — ليس عنصرا تطريزيا (Prosodique) مستقلا بمحدداته الصوتية، بل هو مكون جوهري في صياغة الخطابات وتنظيمها وتوليد معانيها...

4.2. التيمة والمعنى :

من الاقتراحات الأساسية التي جاء به باخثين في تداوليات التخاطب ما يتعلق بإشكال المعنى وطريقة تعينه. فالمتخاطبون لا يرومون المطابقة بين مخاطباتهم والمعايير اللسانية المجردة (نحوية، صرفية، صوتية)، وإنما يرومون التعبير عن آرائهم ومقاصدهم. إن المعنى هو مدار الخطابات وعلى أساسه تتحدد اللغة بالنسبة إلى مستعمليها.

وبما أن المعنى ظاهرة صراعية وخلافية تخضع لتقويمات المتخاطبين وتنبيراتهم غير المتجانسة، فإن اللغة لا تغدو «نسقا مجردا من الصيغ المعيارية، وإنما رأيا غير متجانس حول العالم» [عن تودوروف، 1981 : 89].

وللاحاطة بالمعنى في أبعاده الخلافية، انتهى باخثين إلى التأكيد لا على التعدد (Pluralité) في اللغة، بل على الاختلاف (Différence)⁽¹²⁾. ذلك أن الأمر ليس بحاجة إلى تصور وحدة من مرتبة عليا تكون بالنسبة إليها مجموع الخطابات مجرد

(10) لمزيد من التفصيلات، انظر : بوتي (1982).

(11) باخثين (1930)، ص : 304 — 305.

(12) تودوروف (1981)، ص : 88 — 89.

تنويعات، أو بحاجة إلى معان أصلية وأخرى فرعية مشتقة منها، وإنما تعتبر كل مخاطبة من هذه الجهة أصلا في بابها.

في هذا الاتجاه، ليس المطلوب هو التمييز في المعاني بين ما هو عرفي ومقامي أو بين ما هو حقيقي ومجازي أو بين ما هو دليلي (Dénotatif) وإيحائي (Conotatif). فهذه التميزات تفترض دائما أصلا يشغل مرتبة مركزية وفرعا يشغل مرتبة ثانوية، ويبنى فهم الفروع وتأويلها على الأصول. في حين إن المطلوب هو فهم معاني المخاطبات التي تتحقق تاريخيا في كل لحظة تخاطبية. لذا يذهب باحثين إلى وجود نوعين من المعنى : أحدهما خاص باللغة من حيث هي نسق قار من الدلائل، والثاني لصيق بالممارسة التخاطبية التاريخية التي ينتمي إليها التخاطب.

استنادا إلى هذا التمييز، فتداوليات التخاطب لاتعتمد إلا بالنوع الثاني من المعاني، أي ما يطلق عليه باحثين تيمة (Thème) التخاطب. فالمخاطبة الواحدة تحتمل أكثر من تيمة، كل واحدة منها تختلف عن الأخرى تبعا لاختلاف المقامات التخاطبية الواردة فيها. إنها تُكتسب من حين تواصل إلى آخر تيمة تاريخية جديدة ونوعية. أما المعاني المعجمية فلا تشكل بالنسبة إلى تيمة التخاطب سوى «جهاز تقني» تتحقق من خلاله⁽¹³⁾.

بهذا المنظور الاختلافي إلى المعنى، يقف باحثين اليوم إلى جانب التصورات المضادة للفلسفة التحليلية. فهذه الأخيرة تنزع إلى تقعيد المعاني على أسس معيارية قوامها منظومة ناجزة من القواعد التي تؤول بمقتضاها ما يُجرى من المخاطبات والأفعال اللغوية على أصله وما يُجرى على غير أصله، أي يعرف خرقا أو استلزاما تخاطبيا⁽¹⁴⁾.

أما التصورات الاختلافية فتؤمن بأن مخاطبتين متماثلتين لا يمكن أن يكون لهما معنى مطابق. إن الاختلاف في المعنى هو أساسا سيرورة جذرية من استحالة التكرار⁽¹⁵⁾...

(13) لمزيد من الاطلاع انظر الفصل السابع من باحثين (1929).

(14) نحيل هنا على أعمال : أوستين (1962) وسورل (1969) وكرايس (1975).

(15) انظر بخصوص النقاش الدائر اليوم حول المعنى بين التفكيكيين والتحليليين : مانفريد فرانك (1984).

5.2. مخاطبات بين المونولوجية والحوارية :

سنحاول أن نختتم هذه الدراسة بما يعتبره باخثين الواقع الجوهرى للغة. ذلك أن «التفاعل اللغوي هو واقع اللغة الأساسي، وليس الحوار، بالمعنى الضيق للكلمة، إلا أحد صيغ هذا التفاعل بطبيعة الحال لكنه أكثرها أهمية. أما الحوار بمعناه الواسع فيمكن أن نفهم منه ليس فقط التبادل اللغوي المباشر وبالصوت المرتفع بين شخصين أو أكثر، وإنما كذلك كل تبادل لغوي كيفما كانت صيغته» [باخثين، 1929 : 136].

وللاستدلال على هذا الواقع، ينبغي التأكيد أن كل مخاطبة هي جزء لا يتجزأ من التفاعل اللغوي، لأنها بالأساس تنبني تواصلية بين شخصين منظمين اجتماعيا. إن أي مخاطبة إلا وتكون موجهة نحو مخاطب يمنحها حياتها وشرط وجودها. وحتى عندما ينعدم هذا المخاطب، فإننا نفترض وجوده وانتماءه إلى المجموعة الاجتماعية نفسها للمتكلم.

من هنا، فإن الخاصية الملازمة جوهريا للمخاطبات هي الخاصية الحوارية. وهي لا تلازم المخاطبات المباشرة بين متحاورين أو أكثر، بل تلازم المخاطبات المونولوجية (= الداخلية) وتميزها على أوسع نطاق.

عندما نتأمل العلاقة التخاطبية الصريحة بين شخصين، فإننا نجد فيها لحظتين متفاعلتين : إحداهما خاصة بالمتكلم، أي بفعل التخاطب، والثانية خاصة بالمستمع، أي بفعل فهم المخاطبة⁽¹⁶⁾. غير أن هذه العلاقة لا تخضع لها جميع المخاطبات، فهناك ما يكون منها صادرا عن محاور وحيد من مثل خطبة خطيب أو محاضرة أستاذ أو مونولوج ممثل، أو حتى ما يفكر فيه شخص يوجد في مكان ما وحيدا، إلخ. فهذه المخاطبات لا يمكن اعتبارها أحادية الحوار (= مونولوجية) إلا من حيث مظهرها الخارجي، أما من حيث بنيتها الدلالية والأسلوبية فهي حوارية بامتياز⁽¹⁷⁾.

يتعين إذن، أن كل خطبة أو محاضرة أو تفكير لا توجد في استقلال عن

(16) باخثين (1930)، ص : 292.

(17) المرجع السابق، ص : 292 — 293.

توجه إليه، فهي تدرك على أنها موجهة نحو الآخر. أي نحو من سيفهمها اتفاقا أو اعتراضا.

فالخطيب أو المحاضر لا يعتبر نفسه أمام مستمعين سلبين لا يعيرون الاهتمام لما يقول، بل يعرف أنه أمام مستمع حي وغير متجانس تخاطبيا. لهذا تكون مجموعة من العلامات كهيئة المستمع وملاح وجهه وبعض الحركات التي يقوم بها بين الفينة والأخرى معبرة ودالة، يدركها ذاك الخطيب أو المحاضر على أنها أجوبة دقيقة تبين مدى اتفاق المستمعين معه أو اعتراضهم عليه.

وبناء على هذا، إذا كانت الحوارية هي أجلي ما يميز الممارسة التخاطبية، فكيف يمكن بيان ذلك في المخاطبات المونولوجية (= الداخلية) التي تعود إلى النفسية الفردية ؟

ليست هناك نفسية فردية — حسب باخثين — خارج المادة السيميائية، أي خارج منظومة من الدلائل التي يستقيها الفرد من محيطه الاجتماعي.

ويتجلى هذا عندما نأخذ اللحظة التي نكون فيها بصدد التفكير في موضوع ما، حيث تأخذ مخاطبتنا الداخلية لذواتنا صيغة مناظرة صريحة عن طريق إثارة الأسئلة والاجابة عنها، أو عن طريق الدفاع عن موقف وهلة، والاعتراض عليه وهلة أخرى. مما يجعلنا على غاية التردد أثناء الخروج بقرار ما، لأننا لا نعرف ما سنتبنى، فندخل في حوار مع أنفسنا إلى أن نقنعها بشرعية هذا القرار أو ذاك.

وهكذا، يصبح وعينا يتحدث إلينا بصوتين (Voix) مستقلين عن بعضهما : أحدهما صوت الآخر، والثاني صوت الذات الموجودان في علاقة تفاعل متواصلة. وفي كل لحظة يمتزج أحد هذين الصوتين، وباستقلال عن إرادتنا ووعينا، مع من يعبر عن وجهة نظر الجماعة التي ننتمي إليها، أي يمتزج مع أرائها وتقويماتها⁽¹⁸⁾.

(18) المرجع السابق، ص : 294 — 295.

الاحالات

- J.L., AUSTIN, 1962, Quand dire c'est faire, tr. fr., Seuil, 1970.
- M. BAKHTINE, 1926, Le discours dans la vie et le discours dans la poésie, tr. fr., in T. Todorov (1981).
- M. BAKHTINE, 1928, Le Freudisme, tr. fr., L'Age d'Homme, 1980.
- M. BAKHTINE, 1929, Le marxisme et la philosophie du langage, tr. fr., Minuit, 1977.
- M. BAKHTINE, 1930, La structure de l'énoncé, tr. fr., in T. Todorov (1981).
- J. BOUTET, 1982, Matériaux pour une sémantique sociale, in Modèles Linguistiques, T. IV, Fasc. I.
- M. FRANK, 1984, La loi du langage et l'anarchie du sens : A propos du débat SEARLE - DERRIDA, in Rev. internationale de la philosophie, 151.
- P. GRICE, 1975, Logique et conversation, tr. fr., in Communication 30.
- J. HABERMAS, 1987, Logique des sciences sociales, tr. fr., PUF.
- J. SEARLE, 1969, Les actes de langage, tr. fr., Hermann, 1972.
- T. TODOROV, 1981, Le principe dialogique : Suivi de Ecrits du cercle de BAKHTINE, Seuil.

من تصورات الآخر في الفكر الغربي المعاصر

I. الأنترولوجيا البنيوية لكلود ليفي ستروس^(٥)

ذ. محمد عبد الواحد العسري^(٥٥)

تمهيد

ستهم هذه الندوة بمعالجة الاستشراق المكتوب باللغة الإنجليزية الذي جعل من المغرب، مادة لتأمله ولرحلته ولدراسته. والاستشراق سواء أكتب بتلك اللغة، أو بغيرها من اللغات الغربية الأخرى، فإنه في نهاية المطاف، مجرد تصور غربي للشرق أي للآخر وتمثيلا له^(١). فإشكال الآخر أو الغير هو الإشكال المحوري الذي ينبغي — في نظرنا — أن يستقطب جل جلسات هذا اللقاء. لذلك ارتأينا أن نساهم فيه بمراجعة لهذا الإشكال على ضوء أنترولوجية كلود ستروس. ولنا من المسوغات ما يكفي لتبرير هذا الاختيار، ومنها :

1 - لقد وضعت هذه الأنترولوجية درسا خاصا في هذا الإشكال لم يفقد بعد راهنيته وأهميته.

2 - يمكننا أن نفيد من هذا الدرس، إذا ما عرفنا كيف نستعير منه عدته المنهجية من مصادرات ومفاهيم وأدوات إجرائية، وكيف نطوعها ونشغلها على أي

(٥) شارك المؤلف بهذه الورقة في ندوة المغرب في الكتابة الإنجليزية التي نظمتها شعبة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بتطوان. يناير 1994.

(٥٥) كلية الآداب تطوان.

(1) وذلك إذا ما تمثلنا الاستشراق ضمن فهم رحب وواسع. يراجع، إدوارد سعيد، الاستشراق. المعرفة — السلطة — الإنشاء. نقله إلى العربية كمال أبو ديب ط. 2، بيروت، 1984 وعن تمثل الاستشراق للشرق، انظر كذلك، إدوارد سعيد، ص 54 — 55.

خطاب استشراقي ؛ لكي تتمكن من وضع اليد على جانب أساس من جوانب تكون هذا الخطاب وإنتاجه.

3 - يمكننا كذلك أن نستثمر نفس الدرس، لنعمل على المساهمة بقسط من الأقسام في تحديد علاقتنا — من حيث كوننا ذاتا عارفة — بموضوع معرفتنا : الاستشراق، الذي يصبح تبعا لذلك آخرا أو غيرا بالنسبة لها، تحوّلنا إلى ذلك رغبة — وجودية وعلمية — في تفادي أي شكل من أشكال التماهي مع الاستشراق⁽²⁾ أو الاستشراق المعكوس⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تناول هذا الدرس واستثماره يتيحان إمكانية الإطلاع على جزء من الفكر الغربي، والإدلاء بدلو ما، ضمن دلاء الاستغراب العلمي الرصين⁽⁴⁾. فنقد الاستشراق لا يقتضي في نظرنا — فقط — تكوين معرفة في موضوع معرفته : الشرق، بقدر ما يقتضي مراكمة معرفة علمية جادة بالغرب، وبأجزاء من العقل الغربي الذي تكون ضمنهما العقل الاستشراقي⁽⁵⁾.

(2) لقد تعدى بعض الدارسين العرب حدود «الموضوعية» والاعتراق بالجميل «عند تناولهم لإنتاج بعض المستشرقين». الجابري محمد، التراث والحداثة. دراسات ومناقشات. ط 1، 1991. ص 69 — 72. كما أن حدا ما من محابات الاستشراق والتماهي معه، لم يغيب تمام الغياب عن بعض الدراسات العربية ذات الطابع الموسوعي، مثل، العقيلي نجيب، المستشرقون، 3 ج. مصر 1965.

(3) ونقص بذلك مجموع الدراسات العربية الإسلامية التي لم تنتج إلا ردود فعل متشنجة ورافضة وسجالية متوهمة بأنها تواجه بذلك المركزية الغربية المحققة وجوديا ومعرفيا، بمركزية عربية إسلامية متوهمة. يراجع — بخصوص طبيعة تلك الدراسات — سالم حميش، الاستشراق في أفق انسداد، الرباط. ص. 93 — 96. أما تعبير «الاستشراق المعكوس»، فإننا نستعيّره من، جلال العظم، الاستشراق والاستشراق معكوسا، بيروت، 1981.

(4) لا نقصد بمصطلح الاستغراب أي شكل من أشكال الاغتراب بالمعنى الماركسي للكلمة، أو أي شكل من أشكال التغريب بمعناه الحضاري. وإنما نقصد به طلب الغرب ؛ أي معرفته، بتحويله إلى موضوع مدرّس. ولم ينظم بعد هذا الطلب في العالم العربي الإسلامي، فلم يراكم فيه العرب والمسلمون إلا النزر القليل، لذلك ما فتىء بينهم دعوة من الدعاوي. ولقد استجاب حسن حنفي إلى هذه الدعوة التي كان قد أطلقها منذ مدة، بتأليفه لكتابه الفريد من نوعه في هذا الميدان، مقدمة في علم الاستغراب، بيروت، 1992.

(5) إن مجموع الدراسات الجادة للاستشراق لم تتم خارج أي معرفة للغرب. ولقد ذكر بن سالم حميش بكتابه المذكور — والذي يندرج بدوره ضمن هذه الدراسات — بعضا منها، 96 =

لقد عني ليفي ستروس⁽⁶⁾ طيلة أزيد من خمس وأربعين سنة، بتقصي ثقافات الشعوب الأخرى، المسماة عادة «بالشعوب البدائية». كما عني بالبحث في هذه الثقافات وقراءتها. ولقد اندرجت — في هذا الإطار — اهتماماته بمراجعة الغرب الذي سوغ لنفسه حق معالجة هذه الثقافات، بواسطة تصورات ومناهج تؤول في بداية الأمر ونهايته، إلى انطلاقه من ذاته، وتستند إلى تمحوره عليها. كما عمل إلى جانب هذه المراجعة، على تأسيس تأملات نظرية صرفة في هذه الثقافات⁽⁶⁾، وعلى وضع منهجية بديلة لمعالجتها⁽⁷⁾. ولقد انطلق في ذلك من قراءة خاصة ومحددة وملائمة — في نظرنا —، لنتائج علم البيولوجيا وعلم المورثات⁽⁸⁾، ومن مقولات فلسفية تعود إلى ديكارت وكانط⁽⁹⁾. كما استند كذلك على منهجية

= 112. ومن أهم المحاولات التي اهتمت بالحفر في العقل الاستشراقي الغربي، سالم بقوت، حفريات الاستشراق. في نقد العقل الاستشراقي، الدار البيضاء، 1989. ولنا بدورنا في هذا الاتجاه، دراسات حول الاستشراق الإسباني قيد الطبع، وأخرى قيد الإنجاز.

(6) لم يفرد ليفي ستروس لتأملاته النظرية مباحث خاصة في إنتاجه الضخم، وإنما عمل على توزيعها بمختلف أبحاثه الأنثربولوجية — الميدانية وخطتها بها، بحيث إنها جاءت مختلطة بجميع هذه الأبحاث. فلم يكن من الممكن في رأيه أن «لا ترتبط النظرية والتجربة في ميدان العلوم الاجتماعية «ارتباطا» يتعذر فصله». ليفي ستروس. كلود، الأنثربولوجيا البنيوية، تر، مصطفى صالح، دمشق، 1977، ص. 159. ويراجع كذلك، بن حمودة محمد، الأنثربولوجيا البنيوية. أو حق الاختلاف من خلال أبحاث كلود ليفي ستروس، الدار البيضاء، 1990، ص. 22.

(7) نضع منهجية بديلة بين مزدوجتين، لأنه سيتضح لنا في هذه الورقة بأن هذه المنهجية رغم ثورتها العلمية، سرعان ما سوف تعود بدورها إلى نير المركزية الأوروبية لتعمل بمقتضاها ومن أجلها.

(8) لقد عمل ليفي ستروس على تأسيس أبحاثه الأنثربولوجية على نتائج هذه العلوم، وذلك بقراءته لها بطريقة مخالفة لطريقة قراءتها من طرف الأنثربولوجية الفزيائية أو الطبيعية وعلم الاجتماع البيولوجي. يراجع، على سبيل المثال لا الحصر:

— كلود ليفي ستروس، العرق والتاريخ، تر، حداد سليم، بيروت، 1982، ص 16 — 18.

— ليفي ستروس. كلود، الأنثربولوجيا البنيوية، س. ذ. الفصل الأول.

— Lévi-Straus. Claude, le regard éloigné, plan, 1983 (1984), chap. 1. Race et Culture, — p. 21 — 48.

(9) ذكر ليفي ستروس بأنه عندما نضع هدفا لأبحاثنا «الكشف عن الإكراهات الذهنية، فإن =

اللسانيات البنيوية التي استفاد منها كثيرا. فلم يدخر جهدا في الإشادة بها، وبدورها في العلوم الاجتماعية الذي قاسه بدور الفيزياء النووية في العلوم البحتة⁽¹⁰⁾. لذلك استخدم هذا المنهج في أبحاثه الأنثولوجية ليثبت بذلك إمكانية قيام تماثل بنيوي بين الظاهرة الأنثولوجية والظاهرة اللغوية؛ من حيث كونهما نسقين رمزيين ومتماثلين للتواصل، وبوصفهما منتوجين لفعالية واحدة مشتركة بينهما، وهي: العقل البشري الواحد⁽¹¹⁾.

لمواكبة هذه التأملات النظرية، وهذه المنهجية التي أراد ليفي ستروس أن تكون منهجية بديلة في الأنثولوجيا ومناقشتها، من زاوية الإشكال الذي يعيننا الآن، أي إشكال الآخر والثقافة، ارتأينا أن نعرض إلى تطور حضور هذا الإشكال وتحولاته في ثلاثة كتب أساسية من كتبه العديدة، وهي: كتاب العرق والتاريخ، وكتاب مدارات حزينة⁽¹²⁾، وكتاب النظر من بعيد⁽¹³⁾. غير أن هذا لن يمنعنا من العودة — حين سيقضي الأمر ذلك — إلى مختلف كتاباته الأخرى.

— 2 —

لقد عالج ليفي ستروس في أول هذه الكتب، الآخر من حيث كونه أغيارا

= إشكاليتنا لتتقي مع الفلسفة الكانطية على الرغم من أننا نسلك سبلا أخرى لا تؤدي بالضرورة إلى النتائج نفسها.

Le cru et le cuit, Paris Plon, p. 18.

وترجمة هذا النص هي للدواي عبد الرزاق، موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر. هيدغر، ليفي ستروس، ميشيل فوكو، بيروت، 1992 ص. 81. ولذلك وصفت أنثولوجية ليفي ستروس بأنها «كانطية بدون ذات متعالية». نفسه.

(10) Levi-Straus. C, Antropologie Structurale. 2, Paris 1958. p. 39.

(11) ومن أهم الدراسات العربية لهذه المسألة عند ليفي ستروس، الدواي. ع. ص. 80 — 82. وبنحمودة. م، ص. 49 — 58.

(12) Tristes tropiques, Paris, 1955.

(13) Le regard éloigné, op. cit.

ولقد ترجم الدواي عنوان هذا الكتاب بالنظر من بعيد. غير أنه بالرجوع إلى القواميس الفرنسية لمادة: Eloigné، وبإعادة قراءة هذه المفردة على ضوء محتويات الكتاب، لم نطمئن تماما لهذه الترجمة، التي نستعيرها بصفة مؤقتة، على الرغم من عدم ارتياحنا التام إليها.

ثقافية شكلت موضوعا من مواضيع درس الغرب وتقويماته. ولقد استقطبت أطروحة مركزية واحدة، مجموع فصول هذا الكتاب وفقراتها، مفادها: أن الحضارة الغربية منذ العصور القديمة، أدرجت تحت تعبير البربري، ثم تحت تعبير المتوحش، كل أشكال الثقافات التي لم تنصهر داخل ثقافتها الخاصة بمقوماتها اليونانية — المسيحية، لتسويغ رفضها، واستنكاف قبول واقعة تنوعها واختلافها. ولكي ترمي في الطبيعة، أي خارج الثقافة، كل مالا يتوافق مع القواعد التي تشغل بها، وتعيش في ظلها وبواسطتها⁽¹⁴⁾. ولقد وجد هذا الرفض — في العصور الحديثة — لنفسه داخل قراءة مغرضة للتطورية البيولوجية، مسوغا علميا⁽¹⁵⁾، وتبريرا إيدولوجيا له، ولممارساته⁽¹⁶⁾. ثم إن الغرب بواسطة هذا المسوغ وهذا التبرير، سرعان ما ألبس ذلك الرفض لبوسا آخر إزاء واقع التعدد والتنوع الثقافيين. فإن كانت هناك ثمة ثقافات متعددة ومختلفة، فإن هذا التعدد وهذا الاختلاف يعكسان بصفة طبيعية، تعدد اختلاف الشعوب المنتجة لها، باختلاف عقلياتها، واختلاف تدرجها بسلم التطور والارتقاء. وتلك هي «الخطيئة الأصلية للأنثربولوجيا» التي من حيث كونها «سليمة عصر من العنف [الغربي]⁽¹⁶⁾ ادعى فيه جزء من البشرية حق معالجة القسم الآخر منها بوصفه موضوعا وشيئا⁽¹⁷⁾». تخطط بين «بيولوجية العرق» [وهذا أمر يخالف علم الوراثة الحديث] و «النتاج الاجتماعي والنفساني للثقافات الإنسانية»⁽¹⁸⁾. وكأن التنوع الثقافي مجرد انعكاس للتنوع الموجود على الصعيد البيولوجي. وكأن العرق هو الذي ينتج الثقافة وليس العكس⁽¹⁹⁾. في حين «أن لا شيء في الوضع الراهن للعلم، يسمح بتأكيد التفوق

(14) العرق والتاريخ، ص. 13 — 14.

(15) أو بالأحرى علمويا، Scientisme.

(16) لذلك عني ليفي ستروس بنقد هذا الاستخدام المغرض للتطورية البيولوجية من طرف التطورية الاجتماعية، مبينا كيف أن الأولى لا يمكن أن تسند الثانية. ناهيك عن أن ثانيتهما ظهرت مع أوغست كونط، وكوندورسي في استقلال تام عن كتاب أصل الأنواع، لداروين. لذلك لم يتورع عن وصفها «بالنشوءية المغلوطة» و «بشبه النشوءية التي تحاول: إلغاء التنوع عبر التظاهر بالاعتراف الكامل به». العرق والتاريخ، ص. 16.

L'Antropologie Structurale, 2, Paris 1973, p. 69.

(17)

(18) العرق والتاريخ، ص 16.

(19) نفسه، 7.

أو الدونية الثقافية لعرق من الأعراق بالنسبة لعرق آخر»⁽²⁰⁾. كما أن تعدد الثقافات وتنوعها لا يعودان إلى خصيصات عرقية مزعومة، بل إلى وجود البشر داخل «ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية»⁽²¹⁾. فجميع الناس يقدرّون حسب ليفي ستروس، على إنتاج ثقافات متعددة ومختلفة واستهلاكها ؛ لأنهم يشتركون جميعا في بنية العقل البشري ذي الهوية الواحدة⁽²²⁾. ولأنهم يمتلكون كذلك، نفس القدرات على التأليف والتركيب الثقافيين إزاء تعدد المحيط الخارجي واختلافه ؛ انطلاقا من مبادئ العقل الضرورية واللاشعورية. وهكذا فالثقافة عند ليفي ستروس — في رأينا — واحدة من حيث مصدر تكوينها، وهي متعددة من حيث تفاعلها مع المحيط الخارجي المتعدد الذي يعيش ضمنه الكائن الثقافي، ومختلفة باختلاف هذا المحيط وتنوعه. «فكل طفل يحمل معه، في شكل بنيات ذهنية أولية، مجموع الإمكانيات [اللاشعورية على تأليف وتحويل الثقافة] التي تمتلكها البشرية منذ الأزل، والتي تستعملها في تحديد علاقتها بالعالم وبالأخرين»⁽²³⁾. وجميع الناس دون استثناء يمتلكون لغة وتقنيات، وفنا ومعارف من نمط علمي، ومعتقدات دينية ونظام اجتماعي واقتصادي وسياسي»⁽²⁴⁾.

(20) نفسه، 5.

(21) نفسه، 6.

(22) Levi-Straus. Claude, *Anthropologie Structurale*, p. 81 – 91.
— «Introduction à l'œuvre de Marcel Mauss», in, Marcel Mauss *Sociologie et anthropologie*, Paris, 1968, p. 31.

وهذا أمر ما فتئت الأبحاث العلمية «البحثة» تؤكد، كما تذهب إليه مختلف العلوم الإنسانية التي تقوم على قراءات ملائمة لهذه العلوم وللمكتسباتها. انظر على سبيل المثال. أشغال ندوة «وحدة الإنسان».

L'unité de l'homme, Essais et discussions présentés et commentés par André Béjin, Seuil, 1974.

(23) Lévi-Straus. Claude, *Les structures élémentaires de la parenté*. Paris, 1949, p. 108.

وانظر كذلك مساهمة جاك مهلر Jacques Mehler في تلك الندوة بعنوان : «التعلم بالفقدان.

Connaitre par des apprentissages», in t. 2, le cerveau humain, p. 26 – 49.

لقد تمحورت هذه المساهمة حول أطروحة مفادها، أن التطور يتم بفقدان مجموعة من الإمكانيات التي يولد بها الطفل، أكثر مما يتم بواسطة اكتساب إمكانيات جديدة. نفسه، 27. وانظر كذلك مقال قيد النشر للحداد مصطفى، «حجة النمو بالفقدان». وبالمناسبة، لا أملك إلا أن أوجه الشكر لهذا الزميل وللزميلين، الخنفي مصطفى والحيرش محمد على مساهمتهم جميعا في مناقشة هذه الورقة داخل مجموعة البحث في اللغة والعلوم الإنسانية بأداب تطوان.

(24) العرق والتاريخ، ص 38.

ماذا يمكن أن يترتب عن هذه المصادرات وهذه التأملات لكلود ليفي ستروس بخصوص الإشكال الذي يعيننا في هذه الورقة، إشكال الآخر الثقافي ؟ لا يمكن أن ينتج عنها، إلا ما جاء بالقوة في العرق والتاريخ، وما سيسطره ليفي ستروس بالفعل في مدارات حزينة ؛ من كون أن كل الاختيارات الثقافية التي قامت بها المجتمعات الإنسانية تتعادل. لذلك، «فلا يمكن أن تتم أية مفاضلة بينها»⁽²⁵⁾. أما ما يلاحظ من استقطاب غمط الحياة الغربية لبعض ثقافات الشعوب المختلفة، فإن ذلك لا يعني أن هذا النمط هو النموذج الثقافي الأرقى أو الأفضل، أو أنه هو النموذج الوحيد للتقدم⁽²⁶⁾. فالحضارة الغربية تسعى دائما إلى تغيب إمكانات الاختيار الحر للشعوب الأخرى، بتنظيم وتأطير الشروط الموضوعية الكفيلة بانهيار أسس ثقافتها ودعائمتها⁽²⁷⁾. لذلك دعى ليفي ستروس إلى تجاوز هذا الأمر، بتوفير شروط أخرى لقيام «تحالف [خلاق] بين الثقافات» من دون أن تفرط أية واحدة منها في «خصوصياتها»⁽²⁸⁾.

تلك هي أهم عناصر أطروحة ليفي ستروس في الثقافة وفي الآخر. ولقد دافع عنها في العرق والتاريخ، بمعجم وتراكيب، امتاحت في واقع الأمر من السجل الأخلاقي، بدلا من السجل العلمي الدقيق — الذي لم يغب بطبيعة الحال عن هذا الكتاب —⁽²⁹⁾. كما اكتفى بتقديمها ضمن قواعد «التأمل السردى»، بدلا من

Tristes tropiques, p. 416.

(25)

(26) لقد خصص ليفي ستروس الفصل الخامس من العرق والتاريخ لمراجعة فكرة التقدم الغربية القائمة على الاطراد الخطي. بينما التقدم إن صح الحديث عنه يحصل عبر «قفزات أو وثبات» وعبر «التحولات الفجائية».

(27) العرق والتاريخ، ص. 39. 41. 42.

(28) ذلك هو ما يسميه ليفي ستروس «بتعاون الثقافات» «فالصفقات الثقافية» التي أجرتها الإنسانية هي التي أدت إلى ظهور الحضارات. العرق والتاريخ و 55. 57. 62.

(29) ويرجع ذلك إلى أن هذا الكتاب أنجزه ليفي ستروس مستحضرا متقلبا محددا. فهو في الأصل محاضرة استجاب بها مؤلفها لدعوة كانت قد وجهتها إليه اليونسكو ضمن اهتمامها بالفكر النضالي لمواجهة العنصرية. لذلك اتخذ هذا الكتاب شكل «البيان Manifeste» ولقد وصفه بهذه الصفة كاتبه نفسه بمناسبة تقديمه لكتابه النظر من بعيد الذي تضمن محاضرة أخرى بعنوان: «الثقافة والعرق» أنجزها في وقت لاحق لحساب نفس المؤسسة ونفس الأغراض. يراجع في ذلك، وفي ما أثارته نفس المحاضرة من ضجة داخل نفس المؤسسة العالمية

Le regard éloigné 11.13.14.

ولسوف تكتسي هذه الأطروحة شكلها العلمي المطلوب، في مجموع أبحاث ليفي ستروس الإثنولوجية، وضمن مجهوده النظري، الذي أشرنا على بعض مبادئه سابقا. غير أن كل ذلك، لا يعفينا من التساؤل عن مدى التزام صاحبها بالمصادرة التي انطلق منها، وبما كان يجب أن يترتب عليها — بحكم الضرورة — من نتائج. فهل سيعمل ليفي ستروس على تخويل هذه الأطروحة مزيدا من الاتساق والتجانس الضروريين لها في أبحاثه الإثنولوجية والنظرية المتعددة، أم سيعمل على إدراج عناصر أخرى في هذه الأبحاث، ليتوتر بذلك جدل العلاقة بين رغباته — التي يفرضها عليه انتماءه إلى الثقافة الغربية — وبين مصادرته وأطروحته في هذا المضمار؟

— 3 —

في كتابه النظر من بعيد⁽³¹⁾، استعاد ليفي ستروس، مناقشة إشكال العرق والثقافة مسوغا ذلك بأسباب عديدة. منها ما يؤول إلى تقدم عمره⁽³²⁾، وبوعيه بأنه كان قد بالغ عند معالجته لهذا الإشكال بخاتمة العرق والتاريخ، وبتأملاته المستوحاة من وضعية العالم الجديدة⁽³³⁾، ومنها ما يرجع إلى التطور الحاصل في عالم الوراثة — الذي لم يستطع أن يفصل فصلا تاما بين الجانب الفطري والجانب المكتسب في الإنسان⁽³⁴⁾ — وإلى افتضاح الأنثربولوجية الفريائية التي تستند إليها العنصرية⁽³⁵⁾. لذلك ارتأى ليفي ستروس، ضرورة مراجعة ذلك الإشكال، وتحريره من مجال النقاش الفلسفي والمواعيظ الاخلاقية⁽³⁶⁾.

(30) وتجدد الإشارة إلى أن سمة السرد التأملي لم تغب عن جل أبحاث ليفي ستروس الميدانية. إلا أن ذلك لا يقدح بأي حال من الأحوال في قيمتها العلمية التي لا جدال فيها.

(31) وهو — في حدود علمنا — من كتب ليفي ستروس الأخيرة.

(32) وفي ذلك إحالة ضمنية وصريحة على اكتمال نضجه العلمي.

(33) النظر من بعيد ص 13.

(34) نفسه 14.

(35) نفسه 16. 42.

(36) نفسه 42.

لنترك — إلى حين — مقدمة هذا الكتاب التي وردت فيها جملة هذه المسوغات، لنحاول إعادة تركيب جزء مما جاء فيه على ضوء تساؤلاتنا السابقة. فلقد عالج ليفي ستروس — من جديد — إشكال العرق والثقافة ضمن مصادره السابقة الذكر، وضمن نفس الأطروحة التي استدل عليها هذه المرة بأدلة امتاحها من حقل الإثنولوجيا ومن حقل علم المورثات⁽³⁷⁾، واضعا نصب عينيه مناقشة علم الاجتماع، الذي يلحق الثقافة بالتطور البيولوجي. لذلك انتهى إلى نفس الخلاصات التي سبق أن توصل إليها بالعرق والتاريخ، حيث اكتفى باجترارها وبإعادة إنتاجها وصياغتها من جديد⁽³⁸⁾. كما عمل إلى جانب ذلك، على الدفع بأطروحته في هذا الكتاب إلى مداها البعيد، فخلص في النهاية إلى أن العرق، «إن صح الحديث عن وجوده» أو «العرق كما يفهم عادة» «ما هو إلا وظيفة من وظائف الثقافة، وما هو إلا إبداعا من إبداعاتها»⁽³⁹⁾. لا بل، إن «الأشكال الثقافية التي يختارها الناس [...] هي التي تحدد إيقاع تطورهم البيولوجي وتوجهه»⁽⁴⁰⁾.

إلى هذا الحد، تكون تساؤلاتنا السابقة الذكر، من قبيل التساؤلات «الآتمة». غير أن ما يرفع عنها هذه الصفة وهذا الإحراج، هو الموقف الجديد لليفي ستروس حول التواصل والاختلاف الثقافي، الذي نقف عليه في الصفحة 47 من هذا الكتاب، والذي يختلف تمام الاختلاف عن الذي سبق أن اتخذ في العرق والتاريخ؛ من ضرورة تعاون الثقافات وتلاقحها. ولقد دافع ليفي ستروس عن هذا الموقف الجديد، بزعمه أنه قد أصبح يتوجس من هذه «الحركة التي تقود الإنسانية إلى حضارة عالمية مدمرة لئالك الخصوصيات [الثقافية]»، وبكون «التواصل التام مع الآخر [...] يشكل خطرا على أصالة إبداعه، وإبداع الأنا في نفس الوقت»⁽⁴¹⁾. وبذلك صادر ليفي ستروس كل ما سبق أن تغنى به عن أهمية تلاقح الثقافات وتعاونها؛ بوصفهما شرطين ضروريين لازدهارها و«لتحقيق أكثر أشكال التاريخ

(37) نفسه 36.33.31.29.26.

(38) نفسه 28. (نقد التطورية البيولوجية). 28. (حول النظام المرجعي لأي ثقافة، وحول تضامن الفرد مع ثقافته مثل «تضامن المسافر مع قطاره»).

(39) نفسه 36.

(40) نفسه 41.

(41) نفسه 47.

إلى هذا الحد كذلك، لا نكون قد رفعنا تلك الصفة وذلك الإحراج عن تساؤلاتنا السابقة. ولتحقيق ذلك، ارتأينا أن نرجع ذاك الموقف إلى مقدمة النظر من بعيد لكي نقرأه في سياقها، ولكي نتم قراءتها بدورها في سياقه. سيلتزم ليفي ستروس في هذه المقدمة، العذر للأفراد والمجموعات البشرية الذين يدفعهم تضامنهم مع ثقافتهم إلى عدم تجاوبهم مع قيم أخرى؛ أي مع ثقافات غيرهم. وسيردد بأنه ليس من الإثم في شيء بأن «ترفع طريقة في الحياة وفي التفكير [الثقافة] فوق غيرها من الطرق الأخرى» (43). لذلك رأى بعض دارسي ليفي ستروس ونقاده، بأنه قد دشّن بكل هذا وذاك، قطيعة أو شبه قطيعة في تفكيره في إشكال الآخر الثقافي (44). ومن جهتنا، فإننا لا نرى ذلك، بل نذهب إلى أنه إن كان قد حصل — بالفعل — تعديل ما في إنتاج ليفي ستروس، فإنه لم يتجاوز بذلك غير موقفه الإثنولوجي، ولا يمكن أن يعد خرقاً لأي عنصر من عناصر ترسانته المعرفية التي أشرنا على بعض أجزائها سابقاً. فلم يلتزم ليفي ستروس أبداً في أبحاثه الميدانية، بما كانت تقتضيه منه أطروحته من ضرورة تجنب أي نوع من أنواع المفاضلة بين الثقافات. فلقد تم تناوله مختلف الأشكال الثقافية للشعوب التي تعاطى معها، ضمن استراتيجيتين. تكلفت بتحقيق أولاهما وبالتعبير عنها مصادرتة وأطروحته. كما تكلفت بالتعبير عن ثانيتهما، رغبته التي دفعت به إلى المفاضلة بين الثقافات، ومقارنتها بثقافته الغربية، لحاجة هذه الأخيرة إلى ذلك ولمصلحتها فيه (45). غير أن ذلك لم يتم وفق قواعد استراتيجية المركزية الأوروبية بخصوص الآخر (46)، التي تعزل — تارة — المختلف الثقافي لإلغائه والرمي به في الطبيعة. وتعمل في تارات

(42) العرق والتاريخ، ص. 55 — 62، و ص. 31 38. ويرفض ليفي ستروس أن يعد هذا الأمر، ضرباً من ضروب العنصرية !!

(43) النظر من بعيد، ص 15.

(44) Emmanuel Terray, «Face au racism» Magazine Littéraire», n° 223. 1985, p. 54.

(45) يمكن للقارئ أن يقف على ذلك بمختلف أبحاث ل. س. الميدانية، فمساحة هذه الورقة تضيق عن تسجيله.

(46) اللهم فيما يخص «الإسلام»، فلقد فاضل ليفي ستروس بينه وبين الثقافة الغربية وفق استراتيجية المركزية الغربية، بتشغيل آليتي الإقصاء والإلغاء.

أخرى على خلع صفة «الثقافي» على ذات المختلف لإلحاقه بالثقافة الغربية وبتاريخها الخاص⁽⁴⁷⁾. فعند مقارنة ليفي ستروس بعض أشكال الثقافات الأخرى بثقافته الغربية، عمل في الغالب على تفضيل الأولى على الثانية، لمصلحة الأخيرة في ذلك ولحاجتها إليه⁽⁴⁸⁾. فهل اندرج ذلك ضمن أزمة الغرب الأخلاقية تجاه تلك الثقافات التي عمل على تدميرها والتي اطمأن باله من ناحيتها، بوصفها ثقافات زائلة، وثقافات لا يمكنها أن تقاومه أو تشكل أي خطر عليه؟. لا يمكننا أن نستبعد ذلك، كما لا يمكننا في نفس الوقت أن نعتبره التفسير الوحيد لهذه المسألة. ولا يمكننا بالتالي، إلا أن نلحقه بما سبق أن ذكرناه؛ أي إلى حاجة الغرب لمثل ذلك. ثم إن المركزية الأوروبية، إن سمحت بظهور تلك الأزمة، فإنها لم تسمح بعد بتأججها، وأقصى ما يمكن أن تقبله في هذا الصدد، لم يتجاوز بعد عتبة «الإحساس بالذنب والشعور بالشفقة والرغبة في المساعدة»⁽⁴⁹⁾.

— 4 —

إذا رجعنا إلى الفصول الأخيرة من كتاب مدارات حزينة — وهو من الكتب الحقلية الأولى لليفي ستروس — فإننا سنجد قد التقى فيها بالاسلام. ففيه عالج هذا الأخير، من حيث كونه ثقافة أخرى بالنسبة إليه. ولو فصلنا هذه الفصول عن هذا الكتاب وسلمناها إلى أي قارئ لبقية فصوله أو لأي شخص مطلع على نظرية الأنثربولوجية البنيوية في الآخر والثقافة، لما تصورا بأنها صادرة عن ليفي ستروس. ذلك لأننا نقف فيها من جهة على مفاضلة بين تلك الثقافة وثقافته الغربية

(47) وهي نفس آليات الاستراتيجية التي يعتمدها الاستشراق في تناوله للشرق.

(48) لقد أراد ليفي ستروس من هذا التفضيل، أن تعمل الثقافة الغربية على مراجعة نفسها بتأمل «الأفضل» في الثقافات الأخرى واستلهاهم. أنظر على سبيل المثال لا الحصر، «الأفضل» في ما يخص طرق التأديب والعقاب ومؤسساتهما *Tristes tropiques*, 466 و «الأفضل» في ما يتعلق بالوعي البيئي *Le regard éloigné*, 36 ولعل أهم درس انتهت إليه أنثربولوجية ليفي ستروس من خلال تأملها للثقافات الأخرى، هو الدرس البيئي. ففي هذه الثقافات الأخيرة، يحتل الإنسان «موقعا معقولا داخل الطبيعة» من حيث كونه جزءا منها، وليس سيدا لها وعليها.

(49) لقد ذهب إلى ذلك، محمد حسين دكروب، الأنثربولوجيا. الذاكرة والمعاش بيروت 1984، ص. 70.

الخاصة، كما أننا لن نقف فيها على ما تعودناه من ليفي ستروس في مثل هذه المناسبات من جهة ثانية. فلم يفضل الإسلام على ثقافته الغربية، مثلما فعل ببقية الثقافات الأخرى في نفس الكتاب، وإنما عمل على تسطير «عيوب للإسلام»، ومقارنتها بعيوب الثقافة الغربية بمقوماتها المسيحية. لا بل، تمادى فحمل الإسلام مسؤولية بعض منها⁽⁵⁰⁾. كما لم يتعب من معالجة الإسلام بوصفه شيئاً وموضوعاً، وعن تسطير أحكام مسبقة فيه⁽⁵¹⁾. لذلك بات الإسلام عنده، «دينا كبيراً يقوم على العجز عن نسج علاقات مع الخارج أكثر مما يقوم على بديهية وحي»⁽⁵²⁾. أما المسلمون، فإذا «لم يسعوا دائماً بطريقة وحشية لجذب الآخر ليقاسمهم الحقيقة، فإنهم مع ذلك (وهذا أخطر) عاجزون عن تحمل وجود هذا الآخر»⁽⁵³⁾. ومفارقة الإسلام تكمن في كونه هو «الذي أبدع التسامح في الشرق الأوسط [...] لا يسمح لغير المسلمين بعدم انقلابهم عن عقيدتهم لمصلحة عقيدته»⁽⁵⁴⁾.

لنكتف بهذا القدر، فمثل تلك الأحكام المسبقة لليفي ستروس في الإسلام أكثر مما تحصى. ولقد استخرج جلها محمد حسين دكروب في كتابه السابق الذكر، وعمل على مناقشتها وتفنيدها ودحضها. ولقد اعتمد في ذلك أطروحة ليفي ستروس نفسه في الثقافة والآخر. هكذا خلص إلى أن الإسلام سواء من جهة نصه الحضاري⁽⁵⁵⁾ أو من جهة ممارساته التاريخية، اعترف بوجود الآخر المختلف

(50) «فعندما انخرط الغرب إلى مواجهة الإسلام بالحروب الصليبية تشبه به». «فبمواجهة الإسلام تحولنا إلى مسلمين». *Tristes tropiques*, 499

(51) تختلف هذه الأحكام عما جاء في كتابه، العرق والتاريخ ص. 25. «ومنذ ثلاثة عشر قرناً مضت، صاغ الإسلام نظرية تضامن جميع أشكال الحياة الإنسانية، النفسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية».

(52) *Tristes tropiques*, p. 484.

وترجمة هذا النص والذي يليه، هي لحسين دكروب، الأنثربولوجيا، س. ذ. ص 79. وتجدر الإشارة إلى أننا نستخدم طبعة 1984 لهذا الكتاب بدلا من طبعة 1978 التي اعتمدها دكروب.

(53) Ibid.

(54) Op. Cit. 486.

ونقف على نفس المعنى بصفحة 481 من نفس الكتاب.

(55) ويقصد بذلك دكروب، القرآن الكريم. الأنثربولوجيا، س. ذ. ص 80 — 83.

ولم يلغيه أبدا⁽⁵⁶⁾. في حين أن رفض الآخر هو «العنوان الرئيسي للتاريخ الأوروبي الحديث»⁽⁵⁷⁾.

ولا يرجع موقف ليفي ستروس — فقط — إلى ما جاء في هذه المناقشة، بل يرجع كذلك — في نظرنا — إلى هذا الأنتربولوجي نفسه من حيث كونه أحد المفكرين الغربيين. فهل كان ليستطيع أن يتخذ موقفا آخرًا مخالفًا للموقف الذي اتخذته من الإسلام؟ بلى، ما كان له إلا أن يتضامن مع ثقافته الغربية بالرغم من مسلماته وأطروحاته في الثقافات الأخرى. فمعالجة الإسلام من طرف ليفي ستروس أو غيره من الغربيين لا يمكن أن تتم إلا من خلال نظام مرجعي غربي، يقوم — في إطار تأسيس الذات بنفي المخالف — على ما سبق أن نسجته الثقافة الأوروبية بمقوماتها اليونانية المسيحية، من تصورات للإسلام والمسلمين عند التقائها به واحتدامها معه بالشرق الإسلامي وبالأندلس خلال القرون الوسطى. فهذه التصورات هي التي تسمح بمثل تلك الأحكام المسبقة وتسوغها. ناهيك عن أنها سبق أن ضمنت لنفسها إمكانية الاستمرار والديمومة في الوعي واللاوعي الغربيين اللذين ينتمي إليهما ليفي ستروس⁽⁵⁸⁾.

(56) نفسه، ص 72 — 87.

(57) نفسه، ص. 97. وهو — في نظرنا — العنوان الرئيسي للتاريخ الأوروبي القديم والوسيط كذلك.

(58) وتلك هي إحدى الفرضيات التي تُعنى بتحقيقها ضمن أبحاثنا في الاستشراق الإسباني. وعن تصورات الغرب المسيحي للإسلام في القرون الوسطى يراجع: سعيد، إ، الاستشراق، س. ذ. 87 — 92.

Southern. R.W., *Western Views of Islam in the Middle ages*, London, 1971. 40.

Daniel. N., *Islam and the West*, Edinburgh, 1960, Intro. 252 — 60

Ibarra-Bunes, Angel Miguel de, *La imagen de los musulmanes y del norte de Africa en la Espana de los siglos XVI y XVII. Los caracteres de una hostilidad*, C.S.I.C., Madrid. 1989. 201 — 228.

ويجد التنبيه في هذا الصدد على أن ليفي ستروس ذهب — متؤسفاً في مدارته الحزينة — إلى أن الإسلام قد وقف حاجزا بين النصرانية وبين البوذية الشرقية. ونجد نفس الأسف يعبر عنه في القرون الوسطى المسيحية ريمون لول عندما كان يتمنى أن يتنصر التتار، ولا يقبلوا الإسلام حتى لا تصبح النصرانية في خطر.

Tristes tropiques, op. cit., 490.

Southern. R.W. *Westrn Views*, op. cit. 68.

وبعد. فمما لاشك فيه، أن الأنترولوجية البنيوية يمكنها أن تساعد على قراءة الاستشراق، كما يمكنها أن تساهم في قراءة نزعتها الاستشراقية في نفس الوقت. ناهيك عن أنه يمكن استثمارها للتأشير على منهج يمكننا أن نتبعه في معالجتنا للاستشراق، من حيث كوننا أغياراً له، ومادة لدرسه ولعرفته، ومن حيث كونه آخرًا بالنسبة لنا نحاول أن نجعل منه موضوعاً لدرسنا ولعرفتنا.

مصادر الباحث في التاريخ القديم

(نموذج المغرب)^(*)

ذ. عبد الله فيلال^(**)

لاشك أن المهتم بالعلوم الانسانية بصفة عامة وعلم التاريخ بصفة خاصة، تجده يردد في قرارة نفسه مرارا التساؤل التالي : لماذا التاريخ كعلم، ولماذا الاهتمام به في حد ذاته ؟

بالطبع، إن التاريخ هو جزء من العلوم الانسانية، ولكنه، وكما أشار إلى ذلك المؤرخ المعروف هرنشو⁽¹⁾ ليس علم معاينة وتجربة كالعلوم الدقيقة، ولكنه علم نقد وتحقيق، وإن كانت اقرب العلوم الطبيعية شيها به الجيولوجيا. فإذا كان عالم الجيولوجيا يدرس الأرض كما هي ليفسر التحولات التي أعطتها شكلها الحالي، فالمؤرخ يتناول بالتحليل الحضارة البشرية من خلال المعيش اليومي للانسان، ومن خلال مراسيمه الاحتفالية المتمثلة في العادات والتقاليد، من خلال معتقداته وفنونه، ومن خلال الآثار المتخلفة عن الماضي (سكن، معابد، قصور)، ليفسر بواسطتها،

(*) هذا المقال، رغم طابعه الأكاديمي، هو محاولة تتوخى، في قالب مبسط، التعريف بهذا الجانب الذي يقدم غالبا كتوطئة للأبحاث الأكاديمية المختصة — وذلك كمساهمة متواضعة خدمة للباحثين غير المتخصصين، ولطلبنا بالدرجة الأولى. كما نود أن نشير، بالمناسبة، أن هذا المقال هو، بالطبع، حصيلة قراءات متعددة ومن مصادر مختلفة (مؤلفات، دوريات)، ذكرنا بعضها في المتن والهوامش، وقد نكون أغفلنا بعضها، لكن عن غير قصد. على أي، نحيل على مجلتي «هسبريس نمودة» و«نشرة الاركيولوجيا المغربية» (B.A.M.) حيث يمكن الاطلاع على بيبليوغرافية مهمة في هذا الصدد.

(**) كلية الآداب — تطوان (توفي الأستاذ عبد الله فيلال يوم 14 يناير 1999).

(1) ج. هرنشو، علم التاريخ، (ترجمة وتعليق ع. عبادي)، دار الحداثة، الطبعة I، بيروت، ص. 16، الطبعة I، 1988.

وبقدر الامكان ظاهرة الحاضر ؛ ولعل الباحث في التاريخ القديم بصفة خاصة، يجد نفسه معتمدا بدرجة كبيرة على هذا النوع الأخير من أدوات البحث، هذا دون إغفال الأدوات الأخرى، وأعني بها المصادر الأدبية.

وسنسى في هذا المقال المتواضع إلى رصد أهم «أدوات — مصادر» الباحث في التاريخ القديم، والتي هي في نهاية الأمر أدوات كل باحث في التاريخ بصفة عامة، وإن اختلفت أهمية الاستعمال نزولا من الفترة الماقبل-تاريخية إلى الفترة المعاصرة.

من نافلة القول أن الباحث في التاريخ القديم، وكما ألحنا إلى ذلك، يستند بالدرجة الأولى على علم الآثار، غير أن الاهتمام العالمي بالآثار لم يأخذ مجراه الطبيعي إلا عند نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فقبل هذا التاريخ كانت الآثار تفسر تفسيراً اسطوريا، ويتم النيش فيها للكشف عن أسرار سحرية أو عن كنوز فقط، وليس بهدف تفسير وجودها وهويتها.

وهكذا نجد آخر ملوك بابل «نابونيد» مثلاً يأمر بالحفر في الأحجار الأساسية لمعبد كان يقدر تاريخ بنائه بـ 3200 سنة ليعرف مبلغ قدمه. من جانب آخر نجد إشارات عديدة عند بعض المؤرخين اليونان والرومان وكذا بعض الجغرافيين، ونذكر في هذا الصدد المؤرخ اليوناني ثوسديد (460 — 395 ق.م.)، وبوزنياص (من القرن II ب.م.)، بلين القديم (23 — 79 ب.م.)، فيتروف (ق. I م.) الذين نوهوا في بعض كتبهم بعلم الأركيولوجيا.

وفي فترة الامبراطورية الرومانية نجد الامبراطور هادريان (Hadrien) من الشغوفين بالآثار، بل وينطلق في رحلات خارج الامبراطورية الرومانية للاطلاع على آثار العالم القديم، كما هو الشأن عندما زار رفقة زوجته مصر، غير أن الاهتمام بالآثار لم يرق دائما إلى المستوى المرجو بسبب عدم تقدير قيمتها التاريخية : فمن جانب، وبعد انتشار الديانات السماوية وتبنيها بصفة رسمية من طرف السلطات الحاكمة، أصبح ينظر إلى هذه الآثار كبقايا وثنية غير جديرة بالحفظ، وبالتالي يستلزم تدميرها ؛ من جانب آخر، فإن عمليات السطو التي لم تنقطع منذ القدم، والتي كان يحركها دافع البحث عن ثروات وكنوز مطمورة، كان يؤدي إلى تدمير تلك الآثار كلياً أو جزئياً، وتهشم «أنوف» التماثيل !، هذا، دون أن ننسى استعمال

حجارتها من طرف الاهالي في بناء مساكنهم، بل وحتى من طرف الحكومات (نموذج مصر في عهد محمد علي والمغرب حتى فترة متأخرة) لاقامة مشاريع عمومية، وذلك قبل ظهور مصالح لحفظ الآثار.

مع ذلك، يجب التنويه بعدد من المؤرخين المسلمين، كابن عساكر وابن النديم والمقرئزي الذين اهتموا بالآثار، بل إن عبد اللطيف البغدادي وابن خلدون كانوا من الداعين لحفظ الآثار.

وكان من نتائج الاهتمام الجديد بالآثار عند مسيحيي عصر النهضة وعند المسلمين أن أيقظ عند العديد من الباحثين ضرورة الحفاظ عليها واستنطاقها لكشف وسبر أغوار الماضي. وهكذا، بعد فترة تطور طويلة ومحاولة استيعاب، انضاف إلى ميدان العلوم الحديثة، علم الأركيولوجيا أو علم الآثار والذي اصبحت له اليوم أساليبه وطرقه العلمية⁽²⁾ ولاسيما مصادره المتنوعة، ومن هاته المصادر نذكر أولا :

المصادر المنقوشة (Sources epigraphiques)

قبل الاطلاع على وسائل العمل فيما يخص هاته المصادر، لابد من تحديد مغزى هذا المصطلح ودور هاته المصادر، فعلم النقوش (Epigraphie)، وهو مصطلح من أصل لاتيني (فوق = Epi + graphie = كتابة)، هذا العلم يُعنى بكل ما هو مكتوب على دعامة، فالنقيشة تجمع ما بين نص (texte) ودعامة (support) ؛ وقد تكون هذه الدعامة من رخام أو برونز أو حجر. ومن خلال النقائش المكتوبة يمكننا الاطلاع على الوسط الاجتماعي والتاريخي والاقتصادي للأفراد والجماعات، بل وحتى على معتقدات الأشخاص وسيكولوجيتهم. وقد دأب علماء النقائش على تقسيمها إلى قسمين : عامة وخاصة، فالكتابات الخاصة، تشمل عادة تلك الكتابات الموجهة من أشخاص الى الآلهة أو الى الاباطرة، ويمكن أن ندرج ضمنها تلك النصب التذكارية (Epitaphes) التي تخلد حدثا من الأحداث. أما فيما يخص

(2) بالطبع، هذا المقال، وكما يشير إلى ذلك عنوانه، هو مخصص للحديث عن بعض مصادر البحث التاريخي القديم، وبالتالي فإن الحديث عن الأساليب والطرق الحديثة لعلم الآثار قد يكون موضوع مقال خاص في مناسبة لاحقة إن شاء الله.

النقوش التذكارية العامة فتشمل المعاهدات الدولية المبرمة والقوانين وكذا الأوامر لتخليد بعض الأحداث المهمة.

أما فيما يخص لغة النقائش، فهي تختلف باختلاف المكان الذي عثر فيه على النقيشة؛ وبالنسبة لشمال إفريقيا الذي عرف تعايش حضارات متنوعة خلال فترات تاريخية طويلة على أرضه، فوجد هناك بعض النقائش الليبية والفنيقية، وقد نجد نقيشة تحمل الطابعين معا كنتيجة لتصاهر الحضارتين، أو نقيشة أصلية تعرفنا عليها من خلال ترجمة نص مترجم كنص رحلة حانون المترجم الى اللغة الاغريقية والذي عثر عليه بمعبد بعل - حمون بقرطاج. أما فيما يخص النقائش المكتوبة باللغة الليبية، فتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى تلك النقيشة التي عثر عليها في موقع تمودة، وهي، كما أشار إلى ذلك ذ.م. غطيس في كتابه حول «تمودة»، عبارة عن قطعة من شاهدة رمادية اللون منحوتة في حجر الحث، وهي محفوظة بمتحف تطوان الأثري، لكنها في حالة سيئة⁽³⁾.

وفيما يخص النقائش اللاتينية المتواجدة بكثرة في شمال إفريقيا بالنظر لطول فترة التواجد الروماني نسبيا بالمنطقة، فهي تنقسم عموما إلى قسمين: كتابة بأحرف بارزة وهي السائدة، ثم الكتابة المعروفة باسم «Acta» وهي التي تستعمل عادة لتدوين الوثائق الرسمية كلوحة الحماية (Patronat) ولوحة بनावة، والتي تنص على موافقة الاباطرة على منح حق المواطنة لأمر قبيلة الزغرنايين يوليانوس (Julianus) وكذا لأفراد أسرته⁽⁴⁾.

ويبقى المشكل العويص فيما يخص علم النقائش هو صعوبة الحصول على المادة الخام، فالوثائق غالبا ما نجدها مدمجة في أسوار المدن والمباني، وغالبا ما يتم العثور عليها بطريق الصدفة.

أما فيما يتعلق بوسائل العمل بالنسبة لهذا العلم، فالنقائش جمعت في عدة مدونات وكتب ابتداء من العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويأتي على رأسها

(3) مصطفى غطيس، تمودة، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان، 1، دون تاريخ، ص. 10.

(4) م.ع. الهجراوي، من المصادر الاثرية لتاريخ المغرب، نماذج من معروضات المتحف الأثري بالرباط، مجلة كلية الآداب بالرباط، ع. 19، ص. 164 واللوحات رقم 17 و 18.

«مدونة النقائش اللاتينية : C.I.L = Corpus inscriptionum Latinarum» والتي أصدرتها جامعة برلين ما بين 1881 و 1916 مع الفهرس الذي نشر ما بين 1942 و 1955، وهي تتشكل من 17 مدونة، تهمنا منها المدونة الثامنة (C.I.L. VIII) التي تحتوي على نقائش افريقيا الشمالية، وقد نشرت تحت إشراف الأستاذ الكبير Mommsen ؛ بينما تولى احد تلامذته Dessau نشر كتاب بعنوان «نقائش ليبية مختارة I.L.S = Inscriptiones Latinae Selectae» جمع فيه أهم النقائش حسب مواضيعها بجانب فهرس خاص.

ويمكن استكمال ثقافتنا فيما يخص هذا المجال بالاطلاع على الدورية الفرنسية : «L'année épigraphique»، وهي نشرة تحوي كل النقائش التي عثر عليها خلال التنقيبات المتأخرة، وكذا على بعض المراجع المهمة ك :

- L. Chatelain, A. Merlin et R. Cagnat : **Inscriptions Latines d'Afrique**, Paris, 1924.
- **Inscriptions antiques du Maroc** (ولا سيما منها) :
 - 1, **Inscriptions Libyques** (L. Galand), **puniques et néopuniques** (J. Fevrier) ; 2, **inscriptions latines** (M. Euzennat, J. Marion, J. Gascon), Paris, 1982.

المسكوكات :

يعتبر علم التمثيات (Numismatique) من المصادر الأساسية للاطلاع على مظاهر الحضارة الانسانية، ولا سيما بالنسبة للباحث في التاريخ القديم، فالنقود تلعب دورا مهما في التعرف على قوة اقتصاديات الدول القديمة والعلاقات التجارية الدولية، وكذا في تحديد تواريخ حكم الملوك أو الزعماء الذين ضربت في عهدهم وذلك من خلال تطور شكل هذه العملة، بل إنها تشكل أحيانا المصدر الوحيد والحاسم في التعرف على صور بعض الشخصيات المنقوشة عليها أو صور بعض المباني المندثرة. وفيما يخص الاهتمام بالتمثيات أو علم المسكوكات، فنجد أولى الاشارات عند بلين القديم، المؤرخ الروماني الذي عاش في القرن I الميلادي، وذلك من خلال كتابه «التاريخ الطبيعي» حيث يشير إلى الملك «كريسوس» الذي حكم ما بين 578 و 534 ق.م. بوضعه التماذج النقدية الأولى التي تحمل رموزا لها علاقة بالماشية على قطع من البرونز (Lango) وتسمى «As».

ومع بداية أوج روما خلال القرن III ق.م. ستأخذ هذه القطع وزنا قارا وشكلا منتظما، وحملت أيضا رموزا لحيوانات، وانشأ أول معمل روماني لسك النقود في نفس القرن ؛ وكانت القطع النقدية تحمل رموزا تجسد صور الالهة الرومانية مثل Apollon و Mercure. وكان ظهور القطع الفضية خلال النصف الأول من القرن III تقريبا، وكانت القطعة الفضية الواحدة (Denier) تساوي 10 As من البرونز، وفي عهد قيصر تبنت روما نظام النقد الذهبي (Aureus = 8,88 غ. من الذهب وهو يعادل 25 قطعة فضية).

ويتفق جمهور الباحثين أن افريقيا الشمالية عرفت النقود لأول مرة مع وصول الفنيقيين اليها ؛ وفيما يخص المغرب، فقد كانت هناك، كما أثبتت الابحاث الاركيولوجية والتمية، دور لضرب العملة حيث عثر في بعض المواقع على قطع نقدية تنتمي إلى مدن موريطانية (نسبة إلى مملكة موريطانيا القديمة) كانت تتمتع بالحكم الذاتي كطنجة وليكسوس وتمودة، بجانب تلك المضروبة في عهد ملوك موريطانيين كيوبا II وابنه، ونقود مضروبة في الخارج كاسبانيا ونوميديا⁽⁵⁾. أما ظاهرة كنز النقود، فهي قديمة قدم النقود نفسها، فهذا ليون الافريقي (حسن الوزان) يحدثنا عن الأشخاص الباحثين عن الكنوز، أو من يسميهم «بالكنزين»، والذين يقودهم طمعهم الى البحث عن النفائس والثروات، ولو على حساب تدمير شواهد من الماضي قد لا تعوض. وقد ظهرت أولى التشكيلات النقدية عند الأوربيين خلال القرن 18 وبداية القرن 19، فكان أعضاء البعثات الدبلوماسية لمصر والمغرب، لتكوين سلاسل نقدية مهمة غدت إلى حد كبير مجموعات المتاحف الأوربية. ومع تركيز الاستعمار الفرنسي ببلدان المغرب العربي توسعت الخزائن. وقد بدأ الاهتمام بالنقود في المغرب بشكل خاص مع بداية هذا القرن بعد العثور على أكبر كنز للنقود عام 1907 بموقع بناصة (سهل الغرب)، وهو كنز يعود للملك يوبا II ابن يوبا I، ويتكون من 4 آلاف قطعة فضية. ثم تلى ذلك تكون مجموعات متنوعة من السلاسل النقدية ترجع إلى فترات تاريخية ومواقع مختلفة.

(5) للمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى الهوامش 27 — 30 من كتاب ذ. م. غطيس المذكور أعلاه، حيث يورد بيبليوغرافية مهمة.

أما من الناحية التقنية، فيتم التعامل مع قطعة نقدية على الشكل التالي قصد استكناه أسرارها وما تحتزنه من معلومات : فالمعروف أن أي قطة نقدية تتكون من وجهين : أمام وظهر (Avers و Revers) ؛ مثلا بالنسبة لقطعة نقدية رومانية نجد في الامام صورة الامبراطور محاطة بالتسمية الامبراطورية (Titulatum) بينما نقش على الظهر الحروف التالية S/C وتعني «Senatus Consulto»، أي أن مجلس الشيوخ الروماني هو الذي أشرف على سك القطعة النقدية.

وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بهذا الجانب والخاصة بالشمال الافريقي، فيمكن إرجاع أول مقال حول الموضوع الى النصف الأول من القرن 19، ثم توالى المقالات، لكنها اتسمت بكونها قليلة ومتفرقة ؛ لكن وضع أول قائمة للنقود الموريطانية (نسبة الى مملكة موريطانيا) تأخر الى الستينات من القرن الماضي، ويمكن تفسير ذلك بصعوبة دراسة وقراءة ما على النقود من نقوش ورسوم، بل وندرة القطع المعثور عليها أصلا، الشيء الذي جعل الباحثين في هذا المجال ينطلقون في البداية من افتراضات في ظل ندرة المادة الخام. على أي، كان وضع أول قائمة للنقود والتي استمر العمل فيها من 1845 إلى غاية 1860، بمبادرة من عاهل السويد ؛ وما بين 1861 و 1862 أكمل Muller هذا العمل نسبيا باصداره لكتاب يحمل عنوان : Numismatique de l'ancienne Afrique، وذلك في أربعة أجزاء، خصص آخر مجلد منها لنقود موريطانيا ونوميديا، وقد عزز بملحق سنة 1874.

وسيرا على نهج هذا العالم، حاول باحثون آخرون تطوير أبحاثه وتجديدها، لكن افتقارهم لحس نقدي بناء وضعف امكانياتهم العلمية، جعل أبحاثهم مليئة بالأخطاء والتفسيرات اللامعقولة.

وأمام افتقار المكتبة لقائمة ذات صبغة علمية من حيث التصنيف والشمولية، انبرى عالم النميات الفرنسي J. Mazard إلى إصدار قائمة جديدة تحت عنوان : (مدونة النقود النوميديّة والموريطانية) : Corpus Nummorum Numidiaae. وقد نشرت هذه القائمة بالجزائر عام 1953 ثم بباريس عام 1955. ومازالت هذه القائمة تعتبر من طرف الباحثين المختصين احسن ما يوجد بالساحة لحد الآن ؛ وقد أصدر المؤلف رفقة باحثين آخرين ملاحق لهذا العمل وذلك لمواجهة ما قد تأتي به التنقيبات المتأخرة، وذلك في مجلات متخصصة،

ولاسيما منها Revue numismatique، ثم مجالات أخرى ذات طابع عام مثل
(B.A.M) Bulletin d'archéologie marocaine وهسبريس — تمودة (H.T.)

باقي المصادر الأثرية

الفخار

لقد أدت التنقيبات الأثرية الى الحصول على كمية هامة من الفخار، فقد عثر على ملايين من الشظايا (Tessons) وعلى امفورات (جرار) كانت تستغل لأغراض متعددة : إما لنقل وحفظ السوائل (الزيتون والنبيد)، كما عثر أيضا على أدوات منزلية، بالاضافة إلى قناديل فخارية.

وبجانب هذه الأدوات ذات الاستعمال اليومي، عثر على نوع من الفخار صنف في إطار فخار البذخ أو فخار الكماليات الذي كان يستعمل خلال المناسبات، وكان هذا النوع من الفخار يحمل اسم الفخار المختوم (ceramique) أي الذي يحمل نقشا وخاتم الشخص الذي قام بصنعه، وهو ما يشكل مادة اخبارية مهمة بالنسبة للباحث، حيث أن هذه الاختام تساعدنا في تحديد الأماكن التي صنعت فيها هذه الفخاريات، وعلى اعتبار أن هذه الأواني استعملها الانسان مع اختلاف الزمان والمكان، بل وتطورت أشكالها وأساليبها بتطور عقلية الانسان.

ولعل اقدم الأواني الفخارية التي عثر عليها بالمغرب هي تلك المعروفة باسم الخزفيات الكمبانية (نسبة إلى منطقة كمبانيا الايطالية) والتي كان يتم استيرادها من إيطاليا ما بين القرنين IV و I ق.م.، إلى جانب خزفيات محلية، مقلدة للخزفيات السابقة، عثر عليها لاسيما بموقع تموسيدا. هذا دون أن نغفل ذكر أن أقدم الجرار المعثور عليها هي جرار بونيقية كما أشار إلى ذلك الباحث Ponsich⁽⁶⁾.

ولا ننسى الإشارة أيضا إلى مجموعة من الأدوات الأخرى كالقناديل ومواقد البخور الطينية التي ساعدت طرق التحليل الحديثة كالكربون 14 في تحديد عمرها، فهذا النوع من الأدوات يساعد على فهم ظروف عيش الانسان وجزء من معتقداته ؛ هذا إلى جانب التماثيل المختلفة الأحجام، والتي ولاشك كان مبدعوا الأواني الخزفية يتقنون صنعها، حيث عثر بالمغرب على سبيل المثال على تماثيل للووك

(6) نفس المرجع، ص. ص. 19 — 31 الهامش 106.

موريطنيين كيوبا II وابنه بطليموس. لقد حاول هؤلاء الملوك تقليد الرومان الذين كانوا يجسدون أبطالهم الشعبيين وأباطرتهم بتماثيل تنصب بالساحات العمومية أو تعرض بالمنازل⁽⁷⁾، حيث كانت تلك التماثيل تحمل في الغالب نقوشا تفصح عن هوية اصحابها ومركزهم في هرم السلطة ؛ ونفس الشيء يمكن أن يقال عن تماثيل الالهة الرومانية، التي عبد المغاربة بعضها في الحقبة الرومانية أو حتى ما قبلها كالالهة فينوس : Venus، وباخوس : Bacchus، وجوبيتر : Jupiter، وفرتون : Fortune، وميركور : Mercure... الخ⁽⁸⁾.

أما فيما يتعلق بوسائل العمل بالنسبة لهذا الجانب من البعث العلمي فتبقى محدودة، ويمكن الرجوع إلى بعض الأطالس كـ *Atlas archéologique de Tunisie* الذي وضعه كل من Merlin و Babelon و Cagnat، وذلك رغم النقص الملاحظ فيه مقارنة مع نظيره الذي خصصه س. غزيل للجزائر تحت عنوان : *Atlas archéologique de l'Algérie* (1902 — 1912). وبصدد المغرب يمكن الرجوع خاصة إلى مقالات نشرت في *الاركيولوجية المغربية (B.A.M.)* المشار إليها أعلاه.

الفسيفساء :

تعتبر هذه المادة التي سخرت لتزين أرضية المباني أو جدرانها، من الأدوات الهامة بيد المتخصصين للاطلاع على بعض أوجه الحضارة في منطقة شمال إفريقيا، لاسيما أثناء الحقبة الرومانية، حيث حمل العمرون الرومان معهم عاداتهم التقليدية في تزيين بيوتاتهم وحماماتهم. وتبقى الفسيفساء، كما ذكرنا، مصدر الاطلاع على حياة الانسان القديم، حيث تصور تلك التزيينات بعض مظاهر الحياة اليومية كالحفلات والطقوس الدينية وأعمال الزراعة وبعض الأساطير التي تساعد على فهم تلك المظاهر بالذات. وفي هذا الصدد، يتميز موقع ويلي بوفرة عدد من «المنازل» (في الواقع انقاض) حملت اسماء مرتبطة بطبيعة الصور والأساطير التي

(7) م. ع. الهجراوي، مرجع سابق، ص. 155.

(8) هناك نماذج من هذه التماثيل موزعة بين بعض متاحق المملكة كمتحف الرباط وتطوان. راجع في هذا الصدد المقال المذكور أعلاه ل. م. ع. الهجراوي، ص.ص. 152 — 153 (بخصوص المتحف الأثري للرباط)، وكذا بعض الأوصاف الكاملة لبعض تلك الالهة من طرف بعض الباحثين الأجانب، وذلك من خلال كتاب ذ. غطيس، تمودة، ص.ص. 34 — 35 والهوامش 122 — 124.

تجسدها الفسيفساء كمنزل «أعمال هرقل» ومنزل «Orphée»، فهاته الرسوم والتزيينات هي بمثابة «فيلم» وثائقي حي ومجسم على الطبيعة يغني عن كل تعليق. ويبقى الجدل قائما بين الباحثين عن مدى التأثير الروماني أو تأثير المدرسة الافريقية (تونس ونوميديا البروقنصلية — شرق تونس وجزء من الجزائر الحالية —) على باقي الشمال الافريقي وذلك في انتظار استكمال المدونات. ومع ذلك يجزم الباحثون المختصون بأن معلوماتنا في هذا المجال هي أحسن حالا من معلوماتنا بخصوص المنحوتات، ويمكن في هذا الصدد الرجوع إلى الدوريات والنشرات الاركيولوجية التي ذكرنا بعضها أعلاه، بجانب بعض المراجع ولاسيما منها :

Inventaire des mosaïques de la Gaule et de l'Afrique II et III, Paris 1910 – 1925.

والتي تتبعها ملاحق ترصد آخر ما أسفرت عنه التنقيبات المتأخرة، إلى جانب مراجع تُعنى بمظاهر الحياة اليومية مثل : **La vie rurale en Afrique du Nord** : **d'après la Mosaïque**، وهي دراسة من انجاز Canogne و Precheur.

ويمكن استكمال ثقافتنا في هذا المجال بالاطلاع على أعمال ذات صبغة جهوية أو محلية والتي تحفل بها المجالات والدوريات، والتي نكرر الإشارة إليها، فهي تورد أيضا عناوين المراجع الصادرة في هذا الصدد.

* * *

المصادر الأدبية

تشكل هذه المصادر عنصرا أساسيا، وأحيانا كثيرة وحيدا، لمعرفة أخبار افريقيا الشمالية في العهود القديمة. ومن نافلة القول أن البحث التاريخي الجاد لا يكتمل الا بتضافر المصادر الاركيولوجية والمصادر الادبية. وفي هذا الصدد نتوفر على بعض الترجمات لأدباء اغريق ورومان الذين اهتموا بالمنطقة، خاصة أثناء فترة ارتباطها بالصراع الفينيقي — الروماني بالمنطقة خلال القرنين III و II ق. م، أو بالتواجد الروماني بالمنطقة.

وأقرب الترجمات الينا، هي تلك السلسلات التي تصدرها دور النشر الفرنسية : Belles-Lettres و Garnier، وهي دور نشر أخذت على عاتقها مهمة نشر أعمال المؤرخين والجغرافيين الكلاسيكيين مثل سطرابون، هيردوت، بلين

القديم، بطليموس، بومبونيوس ميلا⁽⁹⁾، وهي أعمال تختلف من حيث الاخراج وجودة التحقيق، فضلا على أن أعمال هؤلاء المؤلفين لم تصل دائما إلينا مكتملة. ولا بد في هذه العجالة، من الإشارة إلى أسماء ساهمت بدورها في التعريف بالمنطقة ونذكر منها : «حانون» صاحب الرحلة الشهيرة خلال القرن V ق.م. والذي تجاوز «أعمدة هرقل»، ثم Scylax الرحالة الافريقي الذي قام برحلته في منتصف القرن IV ق.م.

وبجانب هؤلاء الرحالة والجغرافيين، تجب الإشارة إلى هؤلاء الذين جمعوا بين التاريخ والجغرافية، ونذكر من بينهم، هيردوت، بوليب، ديودور الصقلي، ابيان، سالوست، وكذا بعض الافارقة، نذكر من بينهم القديس اغسطس وأبولي. ونستعرض هنا في عجالة أهم الجغرافيين والمؤرخين، مع تبيان أهم مؤلفاتهم.

1 - الجغرافيون :

— سطرابون : وهو اغريقي من القرن I ق.م. (ولد ما بين 25 و 21 ق.م.). أهم مؤلفاته «الجغرافية» المتكون من 17 جزءا، يهمنها منها الجزء الأخير الذي يتحدث فيه عن بلاد «ليبيا» (أي الشمال الافريقي في عرف المؤلفين القدماء).

— بلين القديم : هو جغرافي روماني من القرن I الميلادي (23 — 79م)، ومن بين الذين لقوا حتفهم خلال ثوران بركان فيزوف الشهير عام 79م. وهو صاحب الكتاب المعروف «التاريخ الطبيعي» المتكون من 37 كتابا، لكن فقدت أجزاء كثيرة منها ؛ ويهمنها من كتابه الجزء الخامس الذي يتحدث عن شمال افريقيا.

— بومبونيوس ميلا : وهو مؤلف اسباني الأصل من القرن I الميلادي. صاحب كتاب «De chorographia» وهو عبارة عن وصف للعالم المأهول آنذاك ؛ ويظهر أن صاحبه زار شمال افريقيا وتعرف عليها مباشرة كما يظهر من خلال وصفه، فكتابه يحفل بمعلومات قيمة عن المنطقة.

(9) للاطلاع على بيبليوغرافية شاملة في هذا الصدد مع تبيان أهم السلسلات وأنجعها وكذا ترجمات المؤلفين مع ذكر أهم دور النشر، ننصح بالرجوع إلى الكتيب الذي أصدره P. Petit, Guide

— بطليموس : الجغرافي الاغريقي الشهير، وهو من القرن II الميلادي، ويهتم كتابه الرابع بـ«حداثيات المغرب القديم».

2 - المؤرخون :

— هيردوت : الملقب بأب التاريخ. ولد ما بين 490 و 480 ق.م. بإحدى مدن آسيا الصغرى (هاليكارناس). وتوفي ما بين 430 و 420 ق.م. وهو صاحب الكتاب الشهير «التواريخ» الذي يتكون من تسعة أجزاء يهمنها منها جزآن : الثاني، والرابع خاصة والذي يتحدث فيه عن ليبيا وسكانها «الليبيين».

— بوليبي : المؤرخ الاغريقي الشهير الذي عاش خلال القرن III ق.م. ويتألف كتابه المعروف «التاريخ العام» من 40 جزءا لم يصلنا منها إلا خمسة أجزاء، ويتحدث عن الفترة الممتدة من 272 إلى 146 ق.م.، أي أنه يغطي الحروب التي دارت بين روما وقرطاج والتي عرفت بالحروب البونيقية. هاته الحروب التي كان لها تأثير سلبي على استقلال الممالك الامازيغية بالشمال الافريقي، لاسيما وأن بوليبي خصص الجزء الخامس من كتابه لروما وتوسعها في البحر المتوسط.

— ديودور الصقلي : مؤلف من القرن I ق.م. له كتاب بعنوان «المكتبة التاريخية» يتناول فيه تاريخ الشعوب المتحضرة وتوسع روما في حوض البحر الأبيض المتوسط.

— سالوست : المؤرخ والسياسي الروماني الشهير (86 ق.م. — 36 ق.م.). وهو صديق يوليوس قيصر، حيث استعان به في حملاته العسكرية على شمال افريقيا، بل وعين اليامزودا بجميع السلط على ولايات افريقيا الجديدة (Africa Nova) [وهي الجزء النوميدي الواقع غرب تونس والذي كان خاضعا للملك الامازيغي يوبا I والذي انتزع منه بعد معركة «طابسوس» سنة 46 ق.م.]. والمؤلف هو صاحب الكتاب المعروف «حرب يوغرطة»، ويصف فيه الحرب التي خاضتها روما ضد الملك النوميدي الطموح يوغرطة بين سنتي 111 و 105 ق.م. وذلك في سياق الاحداث والحروب الاهلية التي كانت تعرفها روما من أجل الظفر بالسلطة. ويتضمن الكتاب فضلا عن الموضوع الرئيسي — أي حرب يوغرطة — معلومات

جغرافية وتاريخية تختلف من حيث قيمتها ومدى صحتها⁽¹⁰⁾.

— تيث ليف : وهو مؤرخ روماني من القرن I ق.م. لم يتبقى من كتابه المعروف «تاريخ روما» والذي كان يتألف من 42 جزء إلا 35 جزءا، وتحدث الكتب من 21 إلى 35 عن الحرب البونيقية الثانية. إذا، فالمؤلف يشكل مصدرا إضافيا لتسليط الضوء على هذا الصراع التاريخي بين قرطاج وروما.

* * *

خلاصة

هؤلاء إذن، هم أهم المؤلفين الكلاسيكيين الذين تناولوا بالتحليل جغرافية وتاريخ المنطقة، والأكد أن الواجب أن ننبه إلى ملاحظة طالما نبه إليها الباحثون المتمرسون، وهي أنه على طلبتنا المبتدئين أن يكونوا حذرين في تعاملهم مع هاته المصادر الأجنبية، والتي قد تحفل أحيانا بمواقف متحيزة أو متعصبة لوجهة نظر معينة، ولنا في نموذج سالوست خير مثال. فكتابه هو عبارة عن مرافعة لصالح روما تبرر تدخلها في المنطقة خلال حربها ضد الملك النوميدي يوغرطة، وبالتالي استيلائها على مملكته.

والأكد أن المؤلفين الاستعماريين الأوربيين المعاصرين، ولاسيما منهم المؤلفين الفرنسيين على اختلاف مهامهم ومسؤولياتهم، لا يحيدون عن نهج أسلافهم القدامى رغم تطور أساليب البحث التاريخي ومناهجه، بل إنهم استغلوا هاته الأساليب الحديثة لتفسير فشل المشروع الروماني لاحتلال شمال إفريقيا بسبب «تخلف» شعوب المنطقة وعدم قدرتها على استيعاب الدور الحضاري لروما. كما سعوا إلى التأكيد باستمرار على أن دور فرنسا هو إحياء المشروع الروماني و «إدخال» المنطقة من جديد في دائرة «الحضارة» بعد أن كانت «ضحية» الاسلام وهجمة بني هلال والاحتلال العثماني⁽¹¹⁾.

(10) للمزيد من المعلومات، انظر ترجمة ذ. التازي سعود لمؤلف سالوست، حرب يوغرطة، منشورات كلية الآداب بفاس، الطبعة I، 1978.

(11) العروي، مجمل تاريخ المغرب، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص. 25 انظر أيضا، م.م. العرباري، البربر عرب قدامى، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الدراسات 6، ص.ص. 22 — 26.

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أهمية الرحلات الأوربية التي شُدت إلى المنطقة، لاسيما خلال القرن الماضي، بفعل الطفرة العلمية والصناعية التي شهدتها أوروبا آنذاك، وحاجتها إلى أسواق جديدة لتصدير فائض انتاجها الصناعي، فضلا عن الرغبة في التعرف على عوالم جديدة.

لقد شكلت دول شمال إفريقيا قبلة مفضلة لهذه الرحلات في ظل حنين مُنظري الدول الاستعمارية لآحياء مجد روما والتي استمر استعمارها للمنطقة حوالي ستة قرون قبل الفتح الاسلامي. فلنقرأ ما كتبه الناشرين Didot و Firmin وهما يقدمان مشروعهما حول «تاريخ إفريقيا القديم» سنة 1844 : «لا أحد منا، وهذا رأينا جميعا، يمكنه من الآن فصاعدا أن يبقى غير مبال، وهو يقرأ الوقائع التي تذكر بعظمة بلاد الجزائر القديمة، حيث استأنفنا من جديد، ولمصلحة الحضارة الانسانية، وبمجهودات بطولية مشروع أسلافنا الرومان»⁽¹²⁾.

ولكن هذا لا يعني أنه علينا أن نتعامل مع كل المؤلفات، وكتب الرحلات خاصة التي وضعت المنطقة، انطلاقا من هذه الخلفية الايديولوجية، فهناك بعض كتب الرحلات كمؤلفات الرحالين البريطانيين Shaw و Bruce، التي وصفت سكان وعادات وبعض مآثر المنطقة من وجهة نظر محايدة، وإن اختلفت القيمة العلمية لتلك المؤلفات. فالأهم في نظرنا هو عدم التركيز على هذا الجانب الايديولوجي الاستعماري ومحاولة ترصده، سواء تعلق الأمر بكتب الرحلات أو بمؤلفات الموظفين الاستعماريين القناصل والعسكريين خصوصا — مع الإشارة الخفيفة بالطبع إلى خلفيات هذه التأليف — ؛ وهي عملية على حد تعبير الأستاذ م. المؤذن : «لو تعد من الجدة بمكان»⁽¹³⁾، بقدر ما يهتم الجانب العلمي منها، وإلا كان علينا إقصاء كل عمل أجنبي كأعمال س. غزيل وغوتيه و كاركوينو التي فتحت لنا الطريق للبحث في تاريخ المنطقة القديم وكذا آثارها، إضافة إلى أعمال الاثنوغرافيين والاثربولوجيين والسوسيولوجيين، الخ...

إن تحرير تاريخ المغرب، على حد تعبير الأستاذ العروي، لا يتم بمجرد الكشف

(12) *Approches du Maghreb romain*, Février P.A. منشورات Al Kalam، I الرباط، ص. 24.

(13) م. المؤذن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات، رقم 25، الرباط، 1995، ص. 22.

عن الخلفيات الاستعمارية لمؤلفين مثل غوتيه، غزيل وتيراس، وإن كان شيئاً ضرورياً، بل عن طريق تبني مشروع، يشمل دراسة الوثائق المتنوعة بدءاً من الاستوغرافية المغربية نفسها والمحيط الطبيعي، مع التحلي بذهنية نقدية صارمة في إطار عمل جماعي كذلك الذي ميز دعاة التاريخ الشامل بفرنسا، وعلى رأسهم المؤرخ الفرنسي الراحل ف. بروديل، مع ما يتطلبه هذا المشروع من إحداث مؤسسات، كمعهد وطني للحفريات، وإقرار دراسة اللهجات والتعامل مع الالكترونيات⁽¹⁴⁾؛ وذلك، لعمرى، مشروع طموح من الصعب تحقيقه كلياً في الظروف الحالي، وإن كانت بعض ملامحه قد أرسيت بالفعل خلال السنوات الأخيرة.

(14) م. العروي، مرجع سابق، ص. ص. 19 — 21.

موقف ملوك الدولة العلوية من رجال البعثات الدينية الإسبانية إلى المغرب من خلال الوثائق المخزنية

ذ. عبد الحفي بنيس^(٥)

الوثائق التي بين أيدينا، هي عبارة عن ظهائر سلطانية على شكل رخص أو جوازات سفر كان ملوك الدولة العلوية يسلمونها لرجال البعثات الدينية الفرنسية الإسبانية، من أجل تسهيل دخولهم إلى المغرب وخروجهم منه، وكذا القيام بمأموريتهم التي جاؤوا من أجلها في أحسن الظروف.

وعدد هذه الوثائق ستة (6) عثرنا عليها مصورة بين صفحات مؤلف كتبه أحد الرهبان الفرنسيين، عن تاريخ البعثات الدينية الفرنسية الإسبانية إلى المغرب، ويرمز المؤلف إلى اسمه بـ (P.J.L., Misimero Franciscano de Marruecos) أما الكتاب فهو بعنوان : *Memoria sobre la misión Franciscana de Marruecos* وقد صدر سنة 1924⁽¹⁾.

وهذه الوثائق هي على التوالي :

1. الوثيقة الأولى : وهي عبارة عن ترخيص من السلطان المولى إسماعيل لرجال البعثة الفرنسية الإسبانية، وهي بتاريخ 16 ربيع النبوي 1122 هـ الموافق 15 ماي 1710⁽²⁾.

(٥) كلية الآداب سايس — فاس.

(1) P.J.L., Misimero Franciscano de Marruecos, *Memoria sobre la misión Franciscana de Marruecos*, Tanger, 1924.

Ibid, p. 3.

(2)

2. الوثيقة الثانية : وهي ترخيص من السلطان المولى أحمد بن إسماعيل إلى رجال البعثة الفرنسكانية الإسبانية، وهي بتاريخ 4 شعبان الابرک عام 1139 الموافق 27 مارس 1727⁽³⁾.

3. الوثيقة الثالثة : وهي ترخيص من السلطان المولى عبد المالك بن إسماعيل إلى رجال البعثة الفرنسكانية الإسبانية، وهي بتاريخ 25 رمضان المعظم 1140 الموافق 5 ماي 1728⁽⁴⁾.

4. الوثيقة الرابعة : وهي ترخيص من السلطان المولى عبد الله إلى رجال البعثة الفرنسكانية الإسبانية، وهي بتاريخ 19 شعبان عام 1158 الموافق 16 شتنبر 1745⁽⁵⁾.

5. الوثيقة الخامسة : وهي ترخيص من السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى رجال البعثة الفرنسكانية الإسبانية، وهي بتاريخ 28 محرم الحرام عام 1201 الموافق 21 نونبر 1786⁽⁶⁾.

6. الوثيقة السادسة : وهي ترخيص من السلطان المولى سليمان إلى رجال البعثة الفرنسكانية الإسبانية، وهي بتاريخ 3 شعبان عام 1208 الموافق 5 مارس 1794⁽⁷⁾.

لقد جاء إصدار هذه الظهائر من طرف ملوك الدولة العلوية استجابة لظرفية دولية حتمت توافد البعثات الدينية المسيحية على المغرب، وبالأخص من البعثات الفرنسكانية الإسبانية، بعدما تكاثرت أعداد الأسرى المسيحيين بالمغرب، نتيجة حركة الجهاد البحري الذي مارسه المغاربة ضد سواحل وسفن دول شبه الجزيرة الإيبيرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وكذا نتيجة

(3) Ibid., p. 5.

(4) Ibid., p. 6.

(5) Ibid., p. 7.

(6) Ibid., p. 8.

(7) Ibid., p. 9.

هذه الأرقام يجب الاعتماد عليها انطلاقاً من الصفحة 137 من الكتاب في القسم المعنون بـ

Los firmanes de los sultanes.

للحروب التي خاضها المجاهدون المغاربة ضد الاحتلال البرتغالي والإسباني على طول السواحل المغربية.

إن توافد هذه البعثات الدينية المسيحية على المغرب، كان بهدف خدمة الأسرى المسيحيين على المستوى الديني والروحي، وكذا من أجل توفير الرعاية الصحية لهؤلاء الأسرى. بالإضافة إلى ذلك فقد سعى رجال البعثات الدينية إلى تنشيط عمليات افتكاك الأسرى المسيحيين عن طريق التفاوض بشأنهم مع المسؤولين المغربية⁽⁸⁾.

ومن الواضح أن الظهائر التي بين أيدينا جاءت لتنظم حركة انتقال رجال هذه البعثات من وإلى المغرب، بل وتنظم أيضا إقامتهم بالمدن المغربية التي كانوا يزاولون فيها نشاطهم.

ومن الملاحظ أن كل هذه الظهائر، تؤكد على فكرة واحدة ضمان أمن وسلامة رجال البعثات الدينية الإسبانية، سواء أثناء مجيئهم إلى المغرب أو عند مغادرتهم له، وكذا خلال إقامتهم به.

وبوضوح الظهير الاسماعيلي في هذا الشأن بشكل جلي الأهداف التي توخاها السلطان المولى إسماعيل من إصداره لهذا الظهير. وتتلخص هذه الأهداف في إعطاء أوامره لأمناء المراسي وقواده بمختلف أقاليم مملكته، من أجل العناية برجال البعثات الدينية الإسبانية أثناء جوازهم إلى المغرب، وتقديم المساعدة لهم وتوفير الحماية والحراسة لهم ودلهم على الطريق التي يريدون المرور منها حتى يبلغوا أهدافهم. كما صدرت الأوامر من خلال هذه الظهائر إلى أمناء المراسي بعدم تفتيش أمتعتهم التي يحملونها معهم من بلدهم، أو التي يأخذونها معهم من المغرب، فيما عدا الأسلحة والقمح كما ورد ذلك واضحا من هذا الظهير.

إن الباحث المتمعن في هذه الوثائق يمكنه استنتاج بعض الملاحظات وهي كالتالي :

1. نلاحظ أن إصدار مثل هذه الظهائر السلطانية يؤكد على أن المغرب في

(8) انظر بهذا الشأن مقالنا، تطوان محطة عبور البعثات الاجنبية إلى مكناس في بداية القرن 18، ندوة «تطوان خلال القرن الثامن عشر» مطبعة الهداية تطوان، 1994، ص. 59 — 72.

عهد الدولة العلوية، كان يتمتع بجهاز إداري منظم، وأن حدوده كانت مراقبة بإحكام من طرف هذا الجهاز، إذ لم يكن يسمح للأجانب بدخول المغرب أو الإقامة به، إلا بترخيص أو جواز تصدره السلطات الرسمية التي يمثلها السلطان، وهذا ما ينفي الأطروحات الاستعمارية التي تقول بأن المغرب كان بلاد سبية.

2. نلاحظ أيضا أن هذه الوثائق ترمز إلى التسامح الديني والروح الانسانية التي كان ملوك الدولة العلوية متشبثين بها في معاملتهم للأسرى المسيحيين، وهذا عكس ما ادعاه أولئك الذين وصفوا ملوك هذه الدولة بالقسوة والتعصب الديني، والضغط على الأسرى من أجل الارتداد عن المسيحية واعتناق الاسلام. إن منح هذه الظواهر والجوازات لرجال البعثات الدينية المسيحية والسماح لهم بالإقامة بالمغرب بجانب الأسرى لخدمتهم على المستوى الديني والرعاية الصحية لينفي قطعا ذلك الادعاء.

3. الملاحظة الأخيرة، وهي أن إصدار هذه الظواهر من طرف ملوك الدولة العلوية لصالح رجال البعثات الدينية الإسبانية، سمح بتنشيط العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا، والتي لعب فيها رجال هذه البعثات دورا هاما، وبالخصوص على مستوى افتكاك الأسرى من الجانبين⁽⁹⁾. هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه العلاقة متأزمة على عهد المولى إسماعيل، بسبب إصرار هذا الأخير على استرجاع كل الثغور المغربية المحتلة من طرف الاحتلال الإسباني.

لقد تطورت العلاقة بين رجال البعثات الدينية الإسبانية وملوك الدولة العلوية إلى حد الصداقة، وهذا ما نلاحظه بالنسبة للراهب الفرنسكاني الأب ديكو الذي استطاع كسب صداقة السلطان مولاي إسماعيل، بسبب إجادته للغة العربية، وتقديم هدايا قيمة للسلطان، حيث تمكن بسبب ذلك من افتكاك حوالي 600 أسير ما بين 1688 و 1723⁽¹⁰⁾.

ومجمل القول أن هذه الوثائق لها أهمية خاصة على مستوى توضيح العلاقات

(9) Henri de clastries, Sources Inedites de l'Histoire du Maroc France T. III 2^e série p. 355 note 1.

انظر كذلك الصفحة 395 من نفس المصدر.

Jean Brignon et autres ; Histoire du Maroc, Hatier, Casablanca, 1967, p. 249.

(10)

المسيحية — المغربية الاسلامية، وتنفي بالقطع تلك الاطروحات الاستعمارية عن التعصب الديني للمغاربة تجاه المسيحيين، وإرغام أسراهم بشتى الوسائل والطرق على اعتناق الاسلام والاندماج في المجتمع المغربي المسلم.

وقد تعمدنا نشر هذه الوثائق على حالتها، كما وردت في نصها الأصلي دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات عليها، لأن الغاية، كانت منذ البداية، إثارة انتباه الباحثين الذين لم تتح لهم فرصة الإطلاع عليها بوجودها.

ملحق

الوثيقة رقم 1

ترخيص من المولى إسماعيل إلى رجال البعثة الدينية الإسبانية

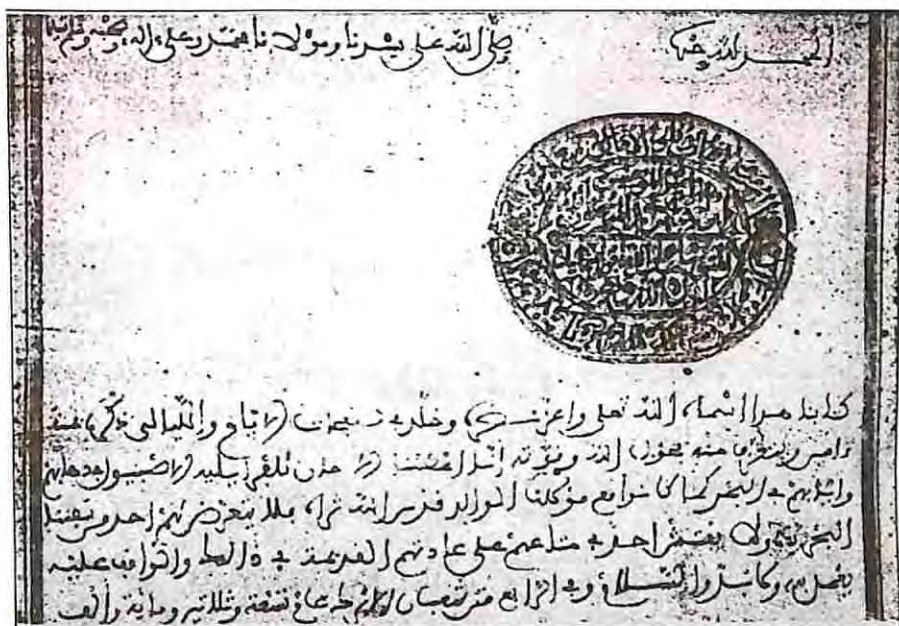
الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الطابع الشريف

كتابنا هذا أسماه الله وأعزّه بيد حملته النَّصارى الفَرَّايَليّة⁽¹¹⁾ يتعرف منه بحول الله وقوته أن جميع من يقف على هذا الكتاب الكريم من قواد مراسينا عمّهم الله وأشياخ الرّعيّة أن يَتَهَلَّأُوا في الفَرَّايَليّة المذكورين الذين يجوزون في بلادهم ويقفون معهم ويقضون لهم كل ما يحتاجونه عندهم من أمور الطّريق ويعسّون عليهم عند البيت ويقطعونهم الويدان ويعرفونهم بالطّريق التي يريدون المشي معها لتبلّغهم لمقصودهم وأن لا يتعرضون لهم قواد المراسي المباركة في حوائجهم التي يأتون بها من بلادهم وأن لا يبحثونهم في شيء منها وكذلك الحوائج التي يذهبون بها من بر المسلمين عمره الله يتركونها لهم سوى العدة والقمح فقط والواقف عليه يعمل به آتتهى.

وكتب في سادس عشر ربيع النبوي المفضل عام اثنين وعشرين ومائة وألف.

(11) الفَرَّايَليّة، من الاسم اللاتيني المفرد (Fraile)، ويطلق على رجل الدين أو الراهب.



الوثيقة رقم 2

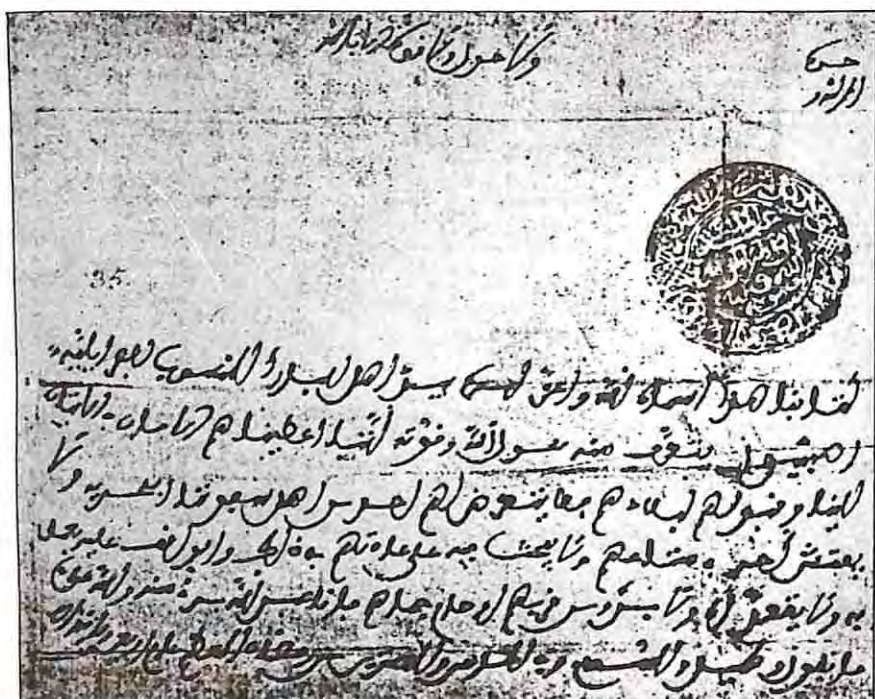
ترخيص من المولى أحمد بن إسماعيل⁽¹²⁾ إلى رجال البعثة الدينية الإسبانية
 الحمد لله وحده
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما

الطابع الشريف

كتابنا هذا أسماء الله تعالى وأعز نصره وخَلَّد في صفحات الأيام والليالي ذكره
 بمنه عامين ويتعرف منه بحول الله وقوته أنا أعطينا الأمان للفرانجية الاصبنيول في
 ذهابهم وإيابهم في البحر كما كانوا مع مولانا الوالد قدس الله ثراه، فلا يتعرض
 لهم أحد من سفننا البحرية ولا يفتش أحد في متاعهم على عادتهم القديمة في ذلك
 والواقف عليه يعمل به، ولا بُد.

والسلام وفي الرابع من شعبان الأبرك عام تسعة وثلاثين ومائة وألف.

(12) نودي بالمولى أحمد سلطاناً على البلاد بمكناس بعد وفاة المولى إسماعيل سنة 1727.



الوثيقة رقم 3

ترخيص من المولى عبد المالك⁽¹³⁾ إلى رجال البعثة الدينية الإسبانية

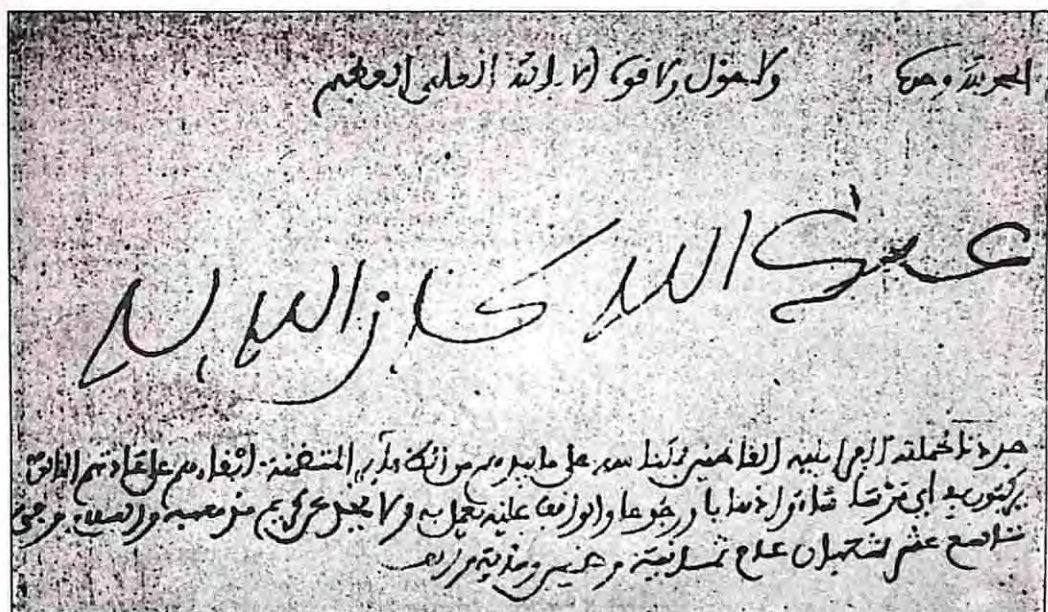
الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الطابع الشريف

كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره بيد أهل المنسوب للفرانجية أصبنيول يتعرف منه بحول الله وقوته أننا أعطيناهم الأمان بالأتيان إلينا وقبولهم لبلادهم فلا يتعرض لهم أحد من أهل سفوننا البحرية ولا يفتش أحد في متاعهم ولا يبحث فيه على عادتهم في ذلك والواقف عليه يعمل به ولا يتعداه ولا بد ومن قريهم أو حام حماهم فأنا عبد الله بريء منه والله على ما نقول وكيل والسلام.

في الخامس والعشرين من رمضان المعظم عام أربعين ومائة وألف.

(13) تولى المولى عبد المالك الحكم بالمغرب سنة 1728.



الوثيقة رقم 4

ترخيص من المولى عبد الله⁽¹⁴⁾ إلى رجال البعثة الإسبانية

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

عبد الله كان الله به

جددنا لحملة الفريالية القاطنين بمكناس على ما بيدهم من الظهائر المتضمنة إبقاءهم على عاداتهم الماضية يركبون في أي مرسا شاءوا ذهابا ورجوعاً والواقف عليه يعمل به ولا يحيد عن كريم مذهبه والسلام.

وفي تاسع عشر شعبان عام ثمانية وخمسين ومائة وألف.

(14) بويغ المولى عبد الله أكثر من مرة كانت أولها في مارس 1729 وتمت البيعة الخامسة سنة

1744، بخصوص ذلك انظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، الجزء الثالث، الطبعة

الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1985.



الوثيقة رقم 5

ترخيص من سيدي محمد بن عبد الله⁽¹⁵⁾ إلى رجال البعثة الإسبانية

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الطابع الشريف

كتابنا هذا أسماء الله بيد حملته الرهبان الذين بإيالتنا يتعرفون منه بحول الله وقوته أنه لا يلزمهم شيء قليل ولا كثير لا في أبواب المدن ولا في لوازم الأودية ولا في مراسينا في الحوائج التي تأتيهم من بر النصارى ولا تفتح صنادقهم ولا أمتعتهم ونامر جميع عمالنا وولاة أمرنا يعملون بمقتضاه ولا يتركوا أحدا يتعداه.

والسلام وفي 28 محرم الحرام فاتح 1201.

(15) بويغ سيدي محمد بن عبد الله في شهر نونبر 1757.

أنظر إبراهيم حركات، المرجع نفسه، ص: 86.



الوثيقة رقم 6

ترخيص من المولى سليمان⁽¹⁶⁾ إلى رجال البعثة الإسبانية

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله

الطابع الشريف

يُعلم من هذا المسطور المكين والخطاب العلي الجسم أننا جددنا بحول الله وقوته وشامل ومثله وبركته لخدامنا الفريالية من جنس الاصبنيول... حكم ما بأيديهم من ظهائر أسلافنا الكرام قدسهم الله وظهرير مولانا الوالد رحمه الله وأعاد علينا من بركة رضاه ءامين المتضمنة توقيرهم وإسقاط الكلف اللازمة في مراسي إياتنا السعيدة عنهم فيما ياتيه من بر النصارى من مأكول ومشروب وملبوس فلا تفتش صناديقهم ولا تمتد الأيدي إليها كما لا يحال بينهم وبين ما يريدون من إقامة بمحل أو الخروج عنه إلى غيره من جميع المراسي تطوان وطنجة والعرائش وسلا فلا تحجير عليهم في شيء من ذلك وييقون على ما عُهد لهم وعلى ما رسمناه في ...
وبتاريخ ثالث شعبان من عام 1208.

(16) بويغ المولى سليمان سلطانا على المغرب سنة 1792، المرجع نفسه، ص : 128.

Université Abdelmalek Essaâdi

Revue
**DE LA FACULTE
DES LETTRES**
TETOUAN

Numéro 9

1999

SOMMAIRE

• Kateb Yacine et la Kahina Mohammed Saâd ZEMMOURI	7
• Faut-il condamner ou réhabiliter le récit de voyage au Maroc dit «Colonial» ? Ouasti BOUSSIF	23
• La structure prédicative : de la conception dichotomique à la conception hiérarchique Rachid EL HADARI	39
• Aspects des faits de causativité en français dans le cadre de la grammaire fonctionnelle de dik (Modèle 1978) Abdelkhalek RAZKY	65
• Quelques analogies linguistiques Etude comparative berbère / arabe : cas du tarifit Mohammed SERHOUAL	77
• Textes et mémoire : Tanger dans le regard de William Marçais Abdelhamid BENAÏBA	91
• The controversy of dual narration in Bleak House Abdellatif AKBIB	103
• Conversation analysis : toward a cross-cultural approach to foreign language teaching Ibtissama SEBTI	115
• De la science occidentale en général et de l'orientalisme en particulier. Réflexions intempêtes autour de quelques vérités inoffensives Nizar TAJDITI	123

- Les routes maritimes et les conditions de voyages dans la mediterrannée
aux XVII^e-XVIII^e siècles. Exemple : France-Empire Ottoman
Mustapha EL GHACHI..... 145

- Embaxada de la corte de espana al rey de marruecos en el ano 1799
Abderrahman EL FATHI..... 169

- L'Urbanisme clandestine, la forme de croissance urbaine : Peripherique
dominante à Tétouan
Un phénomène récent en pleine extension
Abdellatif AZOUGAGH..... 177

- Différentes installations de production et de distribution d'eau potable
Mohammed SABBAHI..... 231

KATEB YACINE ET LA KAHINA

D^r Mohammed-Saâd ZEMMOURI

Faculté des Lettres — Tétouan

La Kahina est une figure historique qui appartient au passé de l'Afrique du Nord. Son nom — ou plutôt son surnom, car on avance que son véritable prénom serait Dihya ou Dahya — est attaché à la farouche résistance qu'elle a opposée à la pénétration musulmane dans ce qui allait devenir le Maghreb. Tout ce que nous savons d'elle, nous le détenons des historiens et chroniqueurs arabes qui ont relaté les péripéties de la conquête musulmane de l'Ifriqya. Dans le Maghreb islamique, la Kahina ne figure pas, est-il besoin de le dire, dans le Panthéon des héros historiques auquel l'historiographie officielle se réfère. La référence à Kahina/Dihya serait on ne peut plus anticonformiste et non-orthodoxe. Cependant cette figure historique, quasi légendaire, n'est pas complètement tombée dans l'oubli. Certes une telle référence ne fait pas partie de l'horizon d'attente du lecteur maghrébin, mais certains écrivains maghrébins notamment de langue française s'y réfèrent dans leur texte, et de manière plus significative, ils le font pour la célébrer comme une héroïne. Il s'agit d'écrivains dont l'œuvre et la vision s'inscrivent dans une référence identitaire berbère qui revendique ainsi ostentatoirement l'héritage berbère et notamment le passé préislamique au nom d'une pensée laïque et antireligieuse qui place au centre de ses postulats et de son «combat» la remise en question radicale de l'idéologie officielle arabo-islamique des pays maghrébins. Cette culture et cet engagement nous les trouvons au cœur de l'œuvre des deux écrivains Algériens, Kateb Yacine et Nabile Farès et dans une moindre mesure chez le Marocain Mohammed Khaïr-Eddine. Et si tous ces écrivains revendiquent sans détour cette figure historico-légendaire, chacun en construit dans ses textes une image personnelle dans laquelle on perçoit le travail de l'imagination du poète qui élabore autour de l'héroïne un mythe. Cependant nous voudrions dans cet article focaliser l'analyse sur la présence de Kahina dans l'œuvre de Kateb Yacine.

Rappelons brièvement tout d'abord les principaux faits avant de passer à l'image de la Kahina chez le poète algérien. Kahina appartient à la tribu des Djéraoua qui étaient de confession judaïque. Après la mort de Kocéïla, c'est elle qui prit la tête de la résistance anti-arabe et confédéra autour d'elle les tribus imazighen hostiles aux musulmans. Une réputation de sorcière lui colle à la peau qui explique le surnom de Kahina⁽¹⁾, sous lequel elle est connue. Elle entra en action contre Hassan Ibn Noomane en 688 auquel elle infligea une

(*) Faculté des Lettres — Tétouan.

(1) Traduit par «devineresse», «magicienne».

lourde défaite. Elle réussit à refouler les Arabes qui durent battre en retraite et abandonner les terres conquises et notamment Kairouan. Cependant Kahina et ses troupes furent de nouveau menacées par Hassan qui réorganisa son armée et lui livra en 693 une bataille décisive où elle fut tuée. Elle est célèbre aussi pour un fait que les historiens rappellent souvent, et qui lui fit du tort auprès de ses compatriotes, celui de la politique de la terre brûlée qu'elle suivit pour dissuader les Arabes de poursuivre leur conquête de l'Afrique du Nord⁽²⁾. Après ce rappel succinct des faits liés à la Kahina historique passons à l'analyse de l'image qu'en a construite l'écrivain Kateb Yacine.

Comme chez son compatriote Farès ou chez le Marocain Khaïr-Eddine, la Kahina occupe une place très importante dans l'œuvre et la pensée de Kateb Yacine. Rachid Mimouni n'hésitait pas à affirmer qu'elle était «son héroïne préférée» et il ajoutait «cette résistante juive (...) avait rassemblé de nombreuses tribus berbères pour s'opposer à l'avance des armées arabes. Triple transgression : femme, juive, anti-arabe»⁽³⁾. Kateb Yacine qui revendique son combat et se reconnaît en elle, lui a rendu hommage dans son œuvre. En fait on peut dire que dans la figure féminine – l'héroïne Nejma – qui hante la vie et l'imaginaire de Kateb et qui se trouve au centre de son œuvre, il y a un peu de la Kahina. Celle-ci est mise en scène dans la pièce théâtrale intitulée *La Guerre de deux mille ans*⁽⁴⁾ et elle apparaît comme un autre avatar de cette femme fascinante (Nedjma) qui domine par la force de sa présence la création de cet auteur, au point d'être chez lui plus qu'un mythe, une véritable «religion». On peut dire de Nedjma, de la «femme sauvage», de Kahina qu'elles sont toutes la même personne qui, comme la matière, jamais ne se perd et toujours se transforme. En pensant à la Kahina, en l'intégrant dans son œuvre, Kateb, croyons-nous, voyait en elle ce personnage qui l'a toujours hanté : Nedjma⁽⁵⁾. Chez Kateb, notait Déjeux, «au début de l'aventure, il y a une femme. (...) Peu à peu, l'imagination créatrice aidant, Nedjma s'est sublimée en femme-Algérie ou mère-Algérie. (...) L'Algérie en tant que femme, «toujours vierge après chaque viol», mère ou déesse nationale, Kahina ou amazone casquée

(2) L'historien arabe, auteur du *Bayan*, Ibn Udari, précise quelle fut cette politique qui poussa beaucoup de Berbères et de Byzantins à se détourner de la Kahina et à se retourner contre elle : «La Kahina dit aux Berbères : «les Arabes ne recherchent en Ifrikia que les villes, l'or et l'argent, et nous ne demandons, nous que des champs et des pâturages. Il n'y a donc rien de mieux à faire que de ravager toute l'Ifrikia, de façon que les arabes, désespérant d'y plus rien trouver, ne songent jamais plus à revenir». Cité par E.F. Gautier, *Le passé de l'Afrique du Nord*, p. 275.

(3) *Jeune Afrique* N° 1508, 27 nov. 1989.

(4) Texte reproduit dans *L'Œuvre en fragments*.

(5) «Mes personnages l'un après l'autre et moi-même avons subi la fascination de Nedjma» déclarait en 1956 Kateb. Cité par Arnaud, *Le cas Kateb Yacine*, T. II, 255. Par ailleurs avec la Kahina, Kateb nous transportait dans son pays natal, dans l'Est algérien espace privilégié de ses œuvres littéraires. L'Est dont les villes prestigieuses et légendaires de Cirta et Hippone, villes numides, – respectivement Constantine et Annaba – rappellent à Rachid dans le roman *Nedjma*, l'épopée des ancêtres rebelles, et qui a été aussi le théâtre de la résistance farouche de Kahina, reine des Aurès. L'Est par lequel a commencé la pénétration des troupes musulmanes en Algérie.

et guerrière»⁽⁶⁾.

C'est dire la place de la femme dans l'œuvre et l'imaginaire de Kateb comme en témoigne la présence de la «femme sauvage» qui connaîtra chez lui divers avatars. Celle-ci, c'est tout d'abord Nedjma convoitée par plusieurs hommes mais réfractaire à tous, inaccessible, indomptable, «amazone»⁽⁷⁾, «gitane»⁽⁸⁾, «astre impossible à piller»⁽⁹⁾, libre, d'une «liberté gratuite»⁽¹⁰⁾, «farouche»⁽¹¹⁾, «reine fugace»⁽¹²⁾. Nedjma, de fait, dans **Les Ancêtres redoublent de férocité**, se métamorphose en «Femme sauvage» et hante avec son fils un ravin dans les parages d'Alger. Elle est à présent une guerrière participant à la lutte menée par les partisans contre les forces coloniales. Elle est ainsi une incarnation de l'âme de l'Algérie rebelle et réfractaire à toute possession et un symbole de la patrie. Et nous la voyons apparaître dans **Le Polygone étoilé**, «coiffée au terme de son sillage / Du casque intimidant de la déesse guerrière», ou dans une image plus moderne :

«Le pantalon trop large et roulé aux chevilles

Et le colt sous le sein

Avec la paperasse et la galette brûlée»⁽¹³⁾.

Sa sauvagerie, cette femme la tient de «son caractère de guerrière virilisée, d'amazone des hors-la-loi»⁽¹⁴⁾. Ainsi nous trouvons dans tous ces traits et cette figure épique de combattante farouche et de résistante indomptable et assoiffée de liberté, la préfiguration de la Kahina que Kateb mettra en scène dans sa pièce de théâtre. Aussi n'est-il pas étonnant de voir Kateb intituler la partie qui représente la geste de Kahina dans **La Guerre de deux mille ans**, «la Femme sauvage».

Ainsi il est significatif que Kateb, qui aurait pu après tout, dans son dessein d'exalter la résistance berbère contre l'invasion arabe, célébrer Kocëila, l'autre héros historique de la résistance anti-islamique, ait choisi d'exalter Kahina, une figure féminine. Car Kateb semble avoir éprouvé pour Kahina une passion qui rappelle celle qu'il a nourrie à l'égard de Nedjma, son grand amour. Dans ses déclarations il ne tarit pas d'éloges sur la reine berbère qui conduisit la guerre contre les Arabes au VII^{ème} siècle⁽¹⁵⁾. Par ailleurs à travers cette héroïne il a

(6) Jean Déjeux : «L'imaginaire dans l'œuvre de Kateb Yacine». **ROMM** N° 13 – 14, 1^{er} semestre 1973, 274.

(7) **Nedjma** 78.

(8) *Ibid.*, 238.

(9) *Ibid.*, 138.

(10) *Ibid.*, 185.

(11) *Ibid.*, 185.

(12) *Ibid.*, 187.

(13) **Polygone étoilé**, 148.

(14) Arnaud. *Op. cit.* T. II, 454.

(15) Voir ses entretiens avec Tassadit, **Awal** N° 9, 1992, et ses propos confiés à Nadia Tazi in **l'Autre Journal**, reproduit dans **Le Poète comme boxeur**.

voulu également rendre hommage aux femmes algériennes⁽¹⁶⁾. En effet, Kateb était fasciné par le fait, important et très significatif pour lui, que les tribus berbères ait choisi une femme pour diriger leur résistance contre les Arabes. Dans ses déclarations sur la question amazighe il revient sans cesse sur le cas de la Kahina et insiste sur l'idée d'une femme commandant tout un peuple. «Comment se fait-il que ce peuple ait été dirigé par une femme» !⁽¹⁷⁾ s'exclame-t-il, admiratif. Les Berbères lui paraissent remarquables, exceptionnels pour cette raison. Nous sommes frappés par une tendance à l'idéalisation chez Kateb et par la nostalgie du passé païen quand il évoque la reine berbère : «il faut l'imaginer ce pays au temps de la Kahina»⁽¹⁸⁾.

Ce fait capital et révélateur de la culture et de la civilisation des Amazighes est considéré par l'écrivain comme un indicateur, un critère ou un discriminant pour opposer deux visions du monde, deux civilisations et deux projets de sociétés aujourd'hui en compétition au sein de la société algérienne contemporaine. Il dit dans ce sens : «En ce qui concerne la femme, comment se fait-il que ce pays, ce sous-continent, ait pu être dirigé par une femme ? Et comment se fait-il que la femme en soit là aujourd'hui ? Ce n'est pas difficile, c'est l'arabo-islamisme qui a abouti à l'asservissement et à la dégradation de la femme chez nous»⁽¹⁹⁾.

C'est là l'enjeu socio-politique de l'Histoire, sollicitée dans les combats culturels et idéologiques d'aujourd'hui. Il s'agit ici d'une des visées du poète qui a cherché à travers Kahina à exalter une société où la femme était honorée et où son rôle était reconnu. Il est fasciné par ce personnage et exalte son combat. La célébration de cette femme et de cette héroïne confine chez lui au «mythe» – comme celui de Napoléon dans la littérature du XIX^{ème} siècle en France. Dans un de ses tout premiers textes, un poème de 1953, intitulé «Nedjma et Keblout» où il évoque «les aïeules amazones», il interroge :

«Qui transforma en femmes de ménage
Les descendantes de la Kahina ?»⁽²⁰⁾.

Cela se situe dans le droit fil du thème si cher à Kateb du matriarcat, omniprésent chez lui, et qui, comme système social, prévaut chez les Berbères notamment Touaregs. L'historien Charles-André Julien a souligné dans son **Histoire de l'Afrique du Nord**, la prééminence de la femme dans la société berbère. «En Berbérie, affirme-t-il, les femmes jouent à maintes reprises un

(16) A ce sujet, Tassadit Yacine, au cours de leur entretien, affirmait : «on peut dire que l'histoire est niée. Comme on a oublié aussi le rôle des femmes pendant la guerre. Ils nient l'existence des femmes comme êtres humains». *Awal* N° 9, 1992, 59. Et à propos de cette négation des femmes par la société algérienne Kateb incriminait «les invasions étrangères» responsables de cette situation, «le malheur a commencé par les invasions étrangères et ça a été une suite d'invasions étrangères». *Idem*, p. 60.

(17) *Ibid.* 62.

(18) A Nadia Tazi. Entretien cité, 21 – 22.

(19) Tassadit, entretien cité, 62.

(20) *L'Œuvre en fragments* 81.

rôle de premier plan, au moins jusqu'à l'époque almohade (...). Nulle pourtant ne s'est élevée aussi haut que la Kahina»⁽²¹⁾.

Sur ce statut de Kahina au sein de sa communauté, un autre historien, E.F. Gautier, met l'accent sur un autre aspect en expliquant que

«Dans la société berbère, une femme qui commande aux hommes a nécessairement un caractère sacré, quelque chose du marabout. Le mot de Kahina signifie cela, la sorcière, la prêtresse. Il a ce sens dans les trois langues : Hébreu, Arabe et Punique. On incline à croire que l'étymologie hébraïque est la bonne»⁽²²⁾.

L'évolution de Kahina dans l'œuvre de Kateb, qui est en elle-même déjà significative, puisque non-orthodoxe, découle de l'engagement berbériste de notre écrivain et de son combat acharné contre l'arabo-islamisme. Le poète opère ainsi un retour aux origines en rattachant le combat actuel aux sources. «Se réenraciner dans les origines (...) telle est ici l'attitude «révolutionnaire» fondamentale», souligne Jean Déjeux⁽²³⁾.

L'Algérie n'étant aux yeux de Kateb, ni arabe, ni musulmane, celui-ci a visé, en ressuscitant dans son théâtre la farouche résistante à la conquête arabe, à réhabiliter une femme mal vue dans les pays maghrébins puisqu'elle fait partie du passé païen du Maghreb. Concernant la genèse d'un tel projet de réhabilitation, Kateb a déclaré que c'est juste après l'indépendance qu'il a voulu traiter dans une œuvre littéraire du problème berbère et qu'il a pensé alors à la Kahina⁽²⁴⁾.

Dans sa farouche opposition à l'identité arabo-musulmane et dans son combat contre cette idéologie qu'il tenait pour étrangère à l'Algérie, Kateb a cherché, au risque de scandaliser l'opinion publique, à affirmer et revendiquer l'identité berbère de l'Algérie, en ressuscitant au théâtre la geste de Kahina, la reine berbère dont le nom est rattaché à sa terrible résistance à l'islam. La prise de position de Kateb était d'autant plus problématique que Kateb traitait de ce sujet délicat, — étant donné le caractère provocateur, voire sacrilège pour une frange non négligeable des Algériens —, au théâtre et en arabe puis en tamazight, ce qui lui donnait une portée considérable, comparativement à la référence au même personnage chez Farès ou Khaïr-Eddine dans des romans publiés en

(21) *Histoire de l'Afrique du Nord* T. II, 21.

(22) *Op. cit.*, 271.

(23) «L'imaginaire dans l'œuvre...», *ROMM*, cité, 280. Qui cite Jankélévitch pour qui : «Au point de départ de toute action révolutionnaire il y a ce qu'on appelle «le mythe des origines». Toute activité révolutionnaire ne tend, au fond, qu'à ramener les hommes à leur état de soi-disant pureté primitive, à dégager le tronc de la tradition de toutes les excroissances parasitaires qui l'ont recouvert au cours des siècles et menacent de l'écraser sous leur poids (...) Toute révolution est une recherche du paradis perdu». *idem*.

(24) Kateb déclarait à Tassadit : «Après l'indépendance, je voyais ce problème et naturellement comment le poser. J'ai pensé à le poser au théâtre puisque je voyais que dans la chanson il y avait un très fort mouvement». Il citait à ce propos le cas d'Idir. Texte déjà cité. *Awal* N° 9, 1992, 67.

français et dont l'audience ne pouvait qu'être limitée. Dans la **Gerre de deux mille ans** Kateb exalte le courage et la lutte héroïque de Kahina contre ses ennemis arabes.

Comme on le sait l'histoire n'est pas seulement une science qui a un caractère académique, c'est aussi un domaine qui revêt des enjeux. Il ne s'agit pas en effet de la connaissance d'un passé révolu, complètement mort. Les hommes recourent à l'histoire car celle-ci remplit une fonction idéologique et sociale. Mise au service de choix présents, elle permet de légitimer et de justifier des comportements actuels. Les hommes n'apprécient pas de la même façon les mêmes faits historiques et les groupes sociaux ne font pas une lecture identique des événements passés.

Avec la geste de Kahina dans **La Guerre de deux mille ans**, nous avons une illustration de l'utilisation par Kateb Yacine de l'histoire à des fins idéologico-politiques. Le recours à l'histoire procède ici d'un combat politique et d'une revendication identitaire. L'identité groupale culturelle étant, comme on sait, enracinée dans le passé, elle a besoin de référents historiques.

L'engagement de l'écrivain en faveur de la cause berbère trouve son expression littéraire dans la transposition de «la lutte et sacrifice de la Kahina, *héroïne nationale* du VII^{ème} siècle»⁽²⁵⁾, qui constitue l'ouverture de **la Guerre de deux mille ans**.

L'admiration de l'auteur pour cette femme exceptionnelle qui a animé l'opposition armée des autochtones berbères et des Byzantins aux soldats arabes, n'étonne pas. Personnage singulièrement katébien que cette Kahina, avatar de la «femme sauvage», comme nous l'avons souligné, si chère au poète. Elle avait tout, en effet pour séduire Kateb : rebelle, éprise de liberté, femme sauvage, farouchement hostile à l'islam.

Dans la conscience historique algérienne imprégnée par l'islam, celle qui a incarné une résistance aussi ardente que désespérée aux musulmans, ne représente pas une «héroïne». Mais Kateb qui la considère comme une «héroïne nationale», la réhabilite dans son œuvre en célébrant son combat, son martyr et sa gloire.

Ainsi en mettant en scène Kahina, Kateb rendait hommage à celle qu'il considérait comme une héroïne nationale. Il est significatif de savoir que c'est à l'occasion de la célébration du XX^{ème} anniversaire de la Révolution algérienne qu'il a donné cette représentation. Racontant qu'elle fut la genèse de cette séquence qui constitue l'ouverture de la pièce intitulée **La Guerre de deux mille ans** où l'écrivain dresse une fresque épique de l'histoire de l'Algérie, Kateb précise qu'avec sa troupe il avait pris contact avec les étudiants en Kabylie et qu'il avait «compris que ce problème devait être posé. Ainsi pour le XX^{ème} anniversaire de la Révolution on a fait **La Guerre de deux mille ans**. On a mis l'histoire de la Kahina au théâtre. On la traduite en tamazight»⁽²⁶⁾.

(25) C'est nous qui soulignons.

(26) Ibid. 67.

Avec l'image littéraire de la Kahina de Kateb nous avons l'illustration de la tentation très forte chez le poète d'entrer en compétition avec l'historien sur son propre terrain. S'appropriant des personnages historiques, l'écrivain prétend vouloir rétablir à travers l'œuvre littéraire, la vérité historique, celle que les historiens malveillants, parce que partiaux, puisqu'il s'agit de musulmans ayant écrit sur une ennemie. Paradoxe ainsi que cette prétention de la littérature à corriger l'histoire et à accomplir un travail de démystification. Aussi avec passion, Kateb s'efforçait-il de défendre la Kahina contre ce qu'il considérait presque comme des calomnies, en tout cas comme des contre-vérités dont il fallait faire justice. Ainsi Kateb s'est voulu, — si on le compare avec les autres écrivains qui ont évoqué la Kahina —, proche de l'Histoire et du personnage historique. Sa démarche s'apparente à l'entreprise de réhabilitation. D'où l'apologie qu'il développe autour de Kahina⁽²⁷⁾.

C'est ainsi que dans de multiples déclarations, Kateb s'insurge contre l'image fausse que nous ont transmise d'elle, les historiens arabes et tout particulièrement Ibn Khaldoun. Il conteste l'affirmation, fausse selon lui, d'une Kahina de confession juive. Il s'agit là, prétend Kateb, d'une « rumeur » que l'historien Ibn Khaldoun a reprise, en lui donnant un crédit. Il affirme à ce propos :

« Une rumeur prudemment rapportée par Ibn Khaldoun veut qu'elle soit juive : là n'est pas l'essentiel, ce n'est pas comme ça qu'elle est entrée dans l'Histoire. (...). Cette hypothèse me semble fausse car elle n'a pas défendu le judaïsme mais son peuple contre l'islam. Les musulmans qu'elle combattait avaient donc intérêt à la faire passer pour juive, pour ennemie »⁽²⁸⁾.

Cette notation est capitale. Kateb conscient de l'importance de ce fait, étant donné qu'il pourrait éclairer, sinon motiver l'action de Kahina, s'est souvent expliqué sur ce point en réfutant ce qu'il considérait comme une légende. Il avait besoin pour l'élaboration de son mythe sur la Kahina, héroïne nationale farouchement opposée à la conquête arabe, de mettre en question ce trait et de le nier. Dans son effort de réhabilitation il était important pour lui de construire une autre image de la reine berbère que celle que nous ont transmise les historiens.

En fait c'est aux historiens qu'il faut laisser le soin d'éclaircir cette question. El Kateb qui s'aventurait sur ce terrain ne l'était pas. Ni d'ailleurs nous-mêmes non plus. Cela étant dit, l'apologie de Kateb suscite un certain nombre de remarques que nous voulons noter ici par souci critique. Notre écrivain met

(27) Ce n'est pas l'intention ni de Nabile Farès ni de Mohammed Khair-Eddine.

(28) Propos confiés à Tazi. Entretien cité, 22. Cela n'empêche pas Kateb de faire l'éloge d'Ibn Khaldoun en reconnaissant chez lui un grand « esprit scientifique » et en recommandant la lecture de son ouvrage, *Histoire des Berbères*. « Nous avons un fil pour retrouver la vérité, il y a des siècles de mensonges et Ibn Khaldoun, c'est très important parce qu'il était en plein arabo-islamisme, mais il avait l'esprit scientifique. (...) Pour nous c'est une source extraordinaire. Il faut la répandre. Il faut qu'Ibn Khaldoun, l'*Histoire des Berbères* s'enseigne », confiait-il à Tassadit Yacine, *Awal* N° 9, 1992, 62.

en doute le fait que Kahina ait été juive parce que les Arabes ont cherché, en lui collant ce trait, à souligner qu'elle a lutté contre les musulmans, poussée par des motivations religieuses, et donc à discréditer de cette manière son action. Pour notre part, nous ne voyons pas les raisons qui auraient pu pousser ces historiens, et à leur tête Ibn Khaldoun, à faire de la Kahina une juive. «Les musulmans qu'elle combattait avait donc tout intérêt à la faire passer pour juive, pour ennemie»⁽²⁹⁾, telle est l'opinion de Kateb, qui, dans un autre entretien répète le même argument : «Oui, parce que pour les arabes et pour les musulmans, être juif, c'est le diable. C'est une manière de lui coller une autre religion»⁽³⁰⁾. Mais pourquoi alors, les musulmans qui se sont heurtés de même à une vive résistance de la part de Kocéïla, l'autre héros berbère, n'ont-ils pas fait de celui-ci aussi un juif ?⁽³¹⁾ De plus, est-il besoin de souligner que pour les musulmans, l'ennemi était celui qui s'opposait militairement à eux et non pas forcément et particulièrement les juifs. Il nous semble que Kateb — d'une manière anachronique — projette en l'occurrence, sur les protagonistes des sentiments actuels en pensant au conflit arabo-israélien. En fait, pour les musulmans qui entreprenaient d'introduire l'Islam parmi les Berbères, le statut de juif ou de chrétien était de loin préférable à celui de païen. Pourquoi par ailleurs rejeter catégoriquement l'hypothèse suivant laquelle Kahina serait de confession hébraïque ? Parmi les Amazighes il y avait au moment de l'arrivée des Arabes, ceux qui pratiquaient le judaïsme, ceux qui professaient le christianisme et enfin ceux qui étaient encore attachés au paganisme, et cela est un fait historique indéniable. Enfin d'autres historiens que les historiens arabes semblent admettre le fait que Kahina soit juive. C'est ainsi que Gautier écrit que «les Djéraoua (la tribu de Kahina) ne sont plus des chrétiens comme les Auréba (auquel appartient Kocéïla), mais bien des juifs». Selon le même auteur, Kahina, pour commander à des Berbères, avait «nécessairement un caractère sacré, quelque chose du marabout. Le mot de Kahina signifie cela, la sorcière, la prêtresse. Il a ce sens dans les trois langues arabe, hébreu et punique. On incline à croire que l'étymologie hébraïque est la bonne»⁽³²⁾. De son côté, Ch.-A. Julien notait à propos de Kahina : «A vrai dire, nous ne connaissons guère d'elle que son nom, son prestige et sa farouche résistance à l'envahisseur, nourrie, semble-t-il, de patriotisme berbère et de foi hébraïque»⁽³³⁾.

Enfin dans ses déclarations sur l'héroïne berbère, Kateb a défendu avec force l'image d'une Kahina mue essentiellement par le patriotisme et farouchement opposée à l'invasion étrangère. «La Kahina n'est pas entrée dans l'histoire parce qu'elle a lutté pour le judaïsme, à ma connaissance, non. Elle est entrée dans l'histoire comme nationaliste»⁽³⁴⁾. On ne peut en vouloir à l'écrivain d'être

(29) Tazi, entretien cité, 22.

(30) Entretien avec Tassadit, *Awal* N° 9, 1992, 60.

(31) Kocéïla était, rappelons-le chrétien.

(32) Op. cit. 271.

(33) Op. cit., 21.

(34) Tassadit (entretien), *Awal* N° 9, 1992, 60 — 61.

attaché à ses mythes, ceux qu'il forge avec son imagination, et s'il lui arrive, comme le fait en l'occurrence Kateb, de se placer sur le terrain référentiel et de défendre sa façon de voir les choses qu'il met en écriture, il n'en reste pas moins sous l'emprise de ces mythes. Certains historiens, il est vrai, ont tendance à expliquer la résistance de la reine berbère à la fois par ses convictions religieuses et son patriotisme. Cependant l'historien dont l'attitude est faite de soupçon – dont la fonction est d'établir la vérité historique et par suite de démolir les mythes qui se mêlent aux faits historiques – peut parfois débusquer derrière les évidences des failles. C'est ainsi que l'historien tunisien, El Aarbari, qui rappelle judicieusement que la dernière période de l'occupation Byzantine – à la veille de l'arrivée des Arabes au Maghreb – avait été marquée par une intense lutte de plusieurs chefs berbères contre les troupes byzantines, manifeste en même temps son étonnement de ne pas trouver parmi les noms des résistants berbères la mention ni du nom de Kocéila ni celui de Dihya (Kahina)⁽³⁵⁾. Kahina aurait-elle alors découvert sa vocation de nationaliste berbère, uniquement au moment de l'arrivée des Arabes ? Par ailleurs il est un fait très important en rapport avec l'engagement de Kahina et qui contredit cette image que Kateb avait et qu'il voulait donner de l'héroïne berbère, et qui consiste dans l'alliance de celle-ci avec les Byzantins, – eux aussi, des étrangers occupant le pays depuis des décennies –, dans sa guerre contre les troupes arabes⁽³⁶⁾. Cela nous amène évidemment à douter de l'argumentaire de Kateb et de nous interroger : Kahina était-elle vraiment opposée aux étrangers comme le croit notre poète ou à l'islam ?

Ainsi Kateb dont la visée est de réhabiliter un personnage historique appartenant au passé païen du Maghreb et de se réapproprier la période anté-islamique de l'histoire de son pays, n'a voulu voir dans la Kahina qu'une héroïne nationale. Il s'est attaché alors à réfuter le fait qu'elle ait été hébraïque car cet aspect, mis en avant par les historiens, nuisait à l'idée qu'il désirait donner de la reine berbère. Pourtant en refusant avec obstination l'idée d'une Kahina d'origine judaïque, Kateb se rendait-il compte qu'il ne restait plus alors que l'autre hypothèse, celle d'une Kahina païenne⁽³⁷⁾ ? Est-ce alors cette image qu'il donnera de son héroïne dans sa pièce ?

Le traitement du personnage est du reste frappant et significatif quand on remarque les importants changements que fait subir l'écrivain au modèle historique. L'imagination supplée à l'absence ou à la rareté des données certaines sur Kahina et le poète semble prêter à l'héroïne un discours qui reflète ses propres sentiments et pensées. Ainsi nous retrouvons dans le dialogue théâtral, les thèmes katébiens importants : la passion de la liberté, l'opposition aux religions, le féminisme, l'éloge de la liberté.

Celui qui sait l'arabe devine que Kahina n'est pas le véritable nom de cette femme. Ce terme – qui est le surnom que lui donnèrent peut-être les

(35) **Les Berbères sont d'anciens Arabes.** Op. cit. Voir p. 42.

(36) Ibid. 48. Voir de même Gäutier, op. cit. 273 – 274.

(37) Au sens courant et classique de polythéiste, d'idolâtre et non au sens moderne d'athée.

musulmans, mais ce n'est pas certain – signifie sorcière, devineresse ou prêtresse. Kahina est donc un qualificatif dont la connotation péjorative trahit le dessein de déprécier le personnage. C'est ce que n'a pas manqué de relever Kateb qui lui restitue dans sa pièce de théâtre, le nom qu'on pense être le sien, Dihya⁽³⁸⁾. Comme pour le terme discuté et péjoratif de «berbères» qui a supplanté le véritable nom des Imazighens ou Amazighes, Kateb dénonce le même procédé à propos de la reine berbère plus connue sous le qualificatif de «Kahina» qui, il en était convaincu, lui fut attribué par ses détracteurs Arabes et musulmans, et dont la signification en arabe, «sorcière» ou «devineresse», lui semble injurieuse :

«Là aussi c'est un nom qu'il faut expliquer, démystifier. Elle s'appelait Dihia, cette femme qui avait le commandement d'une confédération immense de tribus. Kahina, ça vient de l'hébreu, du terme cohen, qui signifie prophète. Les Arabes l'ont nommée ainsi parce qu'elle avait le don de la parole, elle savait s'adresser à son peuple»⁽³⁹⁾.

C'est ainsi qu'il fait dire à son personnage, relativement à ce point.

«Les Arabes m'appellent Kahina

Ils savent que je vous parle et que vous m'écoutez

Ils s'étonnent de vous voir diriger par une femme»⁽⁴⁰⁾.

Cependant sur l'origine ou l'explication de son surnom il ne semble pas que ce soit pour les qualités oratoires attribuées à la reine berbère par Kateb qu'elle s'appelait ainsi, mais pour le «caractère sacré» dont parle l'historien Gautier à propos du personnage. Ibn Khaldoun souligne ce trait chez la reine berbère en indiquant quelle avait des «connaissances surnaturelles que ses démons familiers lui avaient enseignées»⁽⁴¹⁾. Les historiens insistent sur le côté «sacré», et certains voient dans ses liens avec des phénomènes surnaturels, voire la pratique de la sorcellerie un trait essentiel chez elle, ce qui lui donnait, semble-t-il un aspect impressionnant. Faisant la synthèse de ce que les chroniqueurs arabes avaient écrit à ce sujet l'historien contemporain Mo'nis fournit des détails que nous reproduisons pour leur pittoresque :

«Le nom de cette femme s'est perdu sous le voile de la sorcellerie, certains de nos historiens la nomment Dahya ou Wahya ou Dahya fille de Wahya, et cette appellation évoque les noms des sorcières dans les contes des **Mille et Une Nuits**. Et ce qui importe ici c'est que cette femme était effectivement une magicienne exceptionnelle. Elle portait une grande statue en bois dont elle se

(38) En fait selon Ch.-A. Julien le nom de cette femme est inconnu et on conjecture qu'elle s'appelait Damya ou Dihya (op. cit., 21). Ibn Khaldoun affirme pour sa part qu'elle était nommée Dihya (op. cit., 214), et Hussain Mo'nis, un historien contemporain citant des sources anciennes, Dahya ou Wahya, *Histoire du Maroc et de sa civilisation*, 100.

(39) Tazi 22. La traduction de «Cohen» par «prophète», est selon nous discutée, «prêtre», serait plus juste à notre avis.

(40) *La Guerre de deux mille ans*, «La femme sauvage», *L'Oeuvre en fragments*, 430.

(41) Ibn Khaldoun, *Histoire des Berbères*, 214 – 215.

servait dans ses pratiques magiques et de divination, et elle avait une imposante chevelure crépue, qu'elle défaisait au moment des cérémonies magiques et elle se frappait en même temps la poitrine et faisait rougir ses yeux ce qui impressionnait les gens qui assistaient à ces scènes. Et l'on déduit des textes aussi qu'elle n'était plus jeune mais assez âgée»⁽⁴²⁾.

Certaines personnes, comme Kateb, mettent en doute ces faits, sous prétexte que les historiens musulmans ne pouvaient faire preuve d'objectivité, bien que de notre côté nous ne voyons pas pourquoi ils auraient inventé cette donnée, étant donné que les conquérants n'ont pas combattu la Kahina en sa qualité de sorcière mais comme chef de guerre dirigeant l'armée qui luttait contre eux⁽⁴³⁾.

Quant à ses talents d'orateur soulignés par Kateb, ne faut-il pas voir là un trait que le poète amoureux du verbe et imbu de la puissance de la parole projette sur ce personnage ? En tout cas la Kahina telle que l'a inventée Kateb, est une femme qui a le don de la parole et sait comment parler à ses compatriotes pour entraîner leur adhésion. C'est l'image qu'il construit de ce personnage dans sa pièce.

En dehors de la sorcellerie, l'autre fait important se rattachant à Dihya (ou Dahya) que les historiens mettent en avant, c'est sa fameuse politique de la terre brûlée. Ibn Khaldoun en parle comme d'une donnée capitale qui aurait décidé d'ailleurs de l'issue de la lutte entre les troupes arabes et la Kahina, au détriment de celle-ci. Les autres historiens aussi font écho à ces événements qui entraînèrent la chute de la reine berbère qui semble avoir cru que les Arabes étaient en fait venus non pour répandre l'islam mais pour accaparer les terres et les biens des autochtones. D'où l'idée qu'elle eut d'inciter, voire de contraindre les Berbères à détruire les villes, et dans les campagnes, les propriétés, les arbres et les récoltes afin de dissuader les Arabes de poursuivre leur entreprise de conquête. Ibn Khaldoun raconte dans ce sens :

«La Kahena fit détruire toutes les villes et fermes du pays ; aussi, cette vaste région qui depuis Tripoli jusqu'à Tanger, avait offert l'aspect d'un immense bocage, à l'ombre duquel s'élevait une foule de villages touchant les uns les autres, ne montra plus que des ruines»⁽⁴⁴⁾.

(42) Mo'eniss Hussain : **Histoire du Maghreb et de sa civilisation**, 100. C'est nous qui traduisons.

(43) Il est important de faire remarquer à cet égard, qu'on ne trouve aucune indication de ce genre sur l'autre chef berbère Kocéila dont Kahina prit la relève à la tête des Berbères après sa mort. Bien au contraire, les historiens arabes n'expliquent pas sa révolte par des motivations religieuses, mais par le facteur ethnico-politique. Pour certains, Kocéila qui se serait converti à l'islam après sa défaite contre Abou Al Mohajer, après la destitution de ce dernier s'est révolté contre Oqba qui l'aurait humilié.

(44) **Histoire de Berbères**, 214. Ibn Khaldoun explique par cette politique de Kahina, l'abandon de celle-ci par les Berbères qui «virent avec un déplaisir extrême la destruction de leurs propriétés, et abandonnèrent la Kahena pour faire leur soumission à Hassan». Idem. E.F. Gautier cite de son côté l'historien Ibn El Athir : «La Kahena devenue maîtresse de toute l'Ifrikia, y commit des actes de mauvaise administration, de tyrannie et d'injustice». Op. cit. 274 - 275.

Ainsi Kahina croyait que les Arabes étaient mus par le désir de conquête des terres et du butin. Sur ce point Kateb a les mêmes convictions que la reine berbère sur les motivations des arabes avides des richesses des Berbères et convoitant les propriétés des autochtones. Cette manière de voir ne pouvait que paraître séduisante à notre écrivain que ses convictions marxistes conduisaient à considérer les mobiles économiques comme le facteur déterminant dans la venue des Arabes dans la région.

Voyons à présent comment apparaît la Kahina imaginée par le poète et quels sont les thèmes qui sont exprimés dans sa geste. Dihya apparaît tout d'abord comme l'incarnation de la «femme sauvage», irréductible, inflexible, farouche devant l'ennemi. Une passion ardente pour la liberté anime la Kahina qui tient des discours enflammés afin de ranimer les ardeurs et de galvaniser les paysans qui paraissent manquer de foi et hésiter devant l'ennemi. On l'a vu, Kateb soulignait chez la Kahina historique le don de parole, l'éloquence. Elle savait, selon lui, parler à ses compatriotes. C'est même pour cette raison, selon lui que les Arabes l'appellèrent «Kahina».

Le contraste est frappant entre l'attitude de l'héroïne et celle des campagnards berbères, indécis sur la conduite à prendre face aux conquérants, et réfractaires aux méthodes préconisées par leur chef. Kateb souligne bien cette opposition qui met d'ailleurs bien en relief le côté énergique, farouche, «sauvage», de l'héroïne.

Premier paysan :

«Où irons-nous

Si toute la terre brûle ?»

.....

(à part) :

«La guerre n'est pas notre métier».

Second paysan (même jeu) :

«Nous ne sommes pas des soldats.

Nous avons pris les armes

Pour défendre la terre

Non pour détruire notre pays».

Premier paysan :

«Si les Arabes avaient raison ?...»

Second paysan :

«Ne sont-ils pas les hommes de Dieu ?»

Premier paysan :

«Les Juifs et les Chrétiens

Ne croient-ils pas aussi

En un seul Dieu unique ?»⁽⁴⁵⁾

Face à ces hésitations de paysans attachés à la glèbe et inquiets de la politique

(45) «La femme sauvage», *L'Oeuvre en fragments*, 427.

de Kahina, devant leur calcul, leur pragmatisme, voire leurs doutes et leur défaitisme, apparaît la détermination ferme et l'énergie obstinée, farouche de la Kahina qui préconise la résistance jusqu'au bout aux envahisseurs. Les arguments et les thèmes qu'elle développe en réponse aux campagnards afin de les inciter à repousser l'invasion musulmane, manifestent autant la clarté de vues de l'héroïne berbère que la touche personnelle que lui donne l'écrivain qui semble projeter en même temps sur elle ses propres sentiments. C'est ainsi que l'auteur, chose digne d'intérêt, fait de la Kahina une païenne résolument opposée à toutes les religions (révélées) monothéistes. On croirait entendre Kateb lui-même, et les propos de l'héroïne rappellent la satire véhémence, qu'exprime notre écrivain ici ou là, des religions considérées comme une source d'aliénation. Il s'agit du même combat, et des mêmes positions. Kateb s'écrit : «l'aliénation vient de la religion». Il surenchérit dans ce sens : «les trois religions monothéistes font le malheur de l'humanité» ; elles ont «toujours joué un rôle néfaste»⁽⁴⁶⁾. Kateb présente la Kahina comme une adoratrice de la terre, seule divinité qu'elle reconnaisse ; les autres religions liées aux étrangers, n'étant selon elle, que la couverture de la conquête et de la domination. Elle pourfend à la fois le christianisme, le judaïsme et l'islam. Et renvoie dos à dos toutes ces religions. Celles-ci sont imposées aux autochtones qui refusent de se laisser aliénés, préférant pour leur part ne croire qu'à une seule valeur suprême et certaine, car tangible : la terre.

«Toutes ces religions qui n'en sont qu'une
 Servent des rois étrangers.
 Ils veulent nous prendre notre pays.
 Les meilleures terres ne leur suffisent pas.
 Ils veulent aussi l'âme et l'esprit de notre peuple.
 Pour mieux nous asservir, ils parlent d'un seul Dieu.
 Mais chacun d'eux le revendique.
 Exclusivement pour lui et les siens.
 Ce Dieu qu'on nous impose.
 De si loin par les armes.
 N'est que le voile de la conquête.
 Le seul Dieu que nous connaissons,
 On peut le voir et le toucher :
 Je l'embrasse devant vous,
 C'est la terre vivante,
 La terre qui nous fait vivre.
 La terre libre d'Amazigh !»⁽⁴⁷⁾.

L'originalité de Kateb est d'avoir fait de Kahina une païenne, mais non pas au sens d'idolâtre ou de polythéiste. Son paganisme s'apparente à un matérialisme moderne. Sa religion est symboliquement l'adoration de la terre,

(46) Entretien avec Tassadit, *Awal* N° 9, 1992, 60. Sur l'arabo-islamisme, excessif, Kateb s'écrit dans le même sens : «il est ce qui corrompt tout, ce qui souille tout». Ibid.

(47) *La femme sauvage*, *L'Oeuvre en fragment*, 428.

autrement dit elle est synonyme d'attachement et de passion pour la terre. La valeur suprême pour les Amazighes. Cette passion n'est rien d'autre que le patriotisme, un trait frappant chez les Berbères même si ceux-ci n'ont jamais réussi à transcender les barrières tribales afin de constituer une nation. Pour Kateb le vocable «Amazir» ou «Amazigh», rappelle-t-il, signifie en langue berbère justement à la fois «le lopin de terre, le pays et l'homme libre»⁽⁴⁸⁾. Aussi c'est ainsi qu'il a imaginé Kahina comme passionnément attachée à la terre des ancêtres, même si cette image imaginaire est, sinon fausse, du moins n'est pas très fidèle à la réalité si l'on s'en tient à ce que les historiens nous ont dit sur le judaïsme de Kahina.

Ainsi le choix de Kateb d'associer, à travers Kahina, l'identité berbère au paganisme est très significatif. Comme l'auteur, l'héroïne apparaît éprise de liberté. Pour l'auteur, toute religion, et notamment l'islam, est par essence totalitaire, étant donné qu'elle vise à régir et régenter la vie de chacun et de tous dans les moindres détails. «Si une religion prétend gouverner tout de ma vie et de ma pensée, je la refuse !», se plaisait à dire Kateb⁽⁴⁹⁾. Par opposition, le paganisme, c'est le refus des entraves et des contraintes afférentes aux religions. Il s'agit là, bien entendu, d'une conception particulière du paganisme, puisque sous ce concept se cache en fait des religions diverses, ayant existé dans différentes civilisations et existant encore, et qui en tant que telles impliquent des croyances, des rites, des interdits, un code moral et social. Le paganisme en l'occurrence doit être pris dans une acception différente et plus moderne, comme signifiant le libertinage d'esprit et de mœurs. Il est significatif qu'en latin, «libertinus», qu'a donné «libertin», veut dire «affranchi». La Kahina justement dénonce ceux qui sont venus en Berbérie non seulement pour spolier les terres des autochtones, mais «veulent aussi l'âme et l'esprit de notre peuple».

Par ailleurs la Kahina, dans le fil de la dénonciation – démystification – des conquérants arabes concupiscent, attirés par les femmes et leur beauté, avides de butin et pleins de convoitise pour les riches terres africaines, développe un autre thème «païen» : celui de l'exaltation de la femme, antinomique apparemment à la position de l'islam. Dihya s'écrie ainsi :

«Ils s'étonnent de vous voir dirigés par une femme
C'est qu'ils sont des marchands d'esclaves
Pour eux, la plus belle fille n'est qu'une marchandise.
Il ne faut surtout pas qu'on la voie de trop près.
Ils l'enveloppent, la dissimulent comme un trésor volé.
Il ne faut surtout pas qu'elle parle, qu'on l'écoute.
Une femme libre les scandalise, pour eux je suis le diable.
Ils ne peuvent pas comprendre, aveuglés par leur religion»⁽⁵⁰⁾.

(48) Propos à Tazi, cité, 21.

(49) Entretien avec Hamid Berrada Jeune Afrique Magazine 1987 in *Le Poète comme un boxeur*. 168.

(50) *L'Œuvre en fragments*, 430.

Discours aux accents modernes qui contient un procès de l'islam accusé de priver la femme de sa liberté et de bafouer sa dignité en la réduisant à un statut inférieur. On retrouve là un thème particulièrement cher à Kateb Yacine qui était très admiratif des Berbères qui avaient ainsi choisi une femme pour les diriger.

Cependant l'histoire de Kahina est comme on le sait tragique. La représentation de la geste de la reine se termine par sa mort. Mais Kateb a voulu que celle-ci soit en même temps un signe d'espoir, et reste ainsi ouverte sur l'avenir. Kahina qui est tuée au combat est martyr de la cause berbère ; elle s'est sacrifiée pour la liberté de la patrie. Son testament elle le dévoile à ses compatriotes, il est promesse et rappel :

«Je vous laisse l'histoire
Au cœur de mes enfants
Je vous laisse Amazigh
Au cœur de l'Algérie !»⁽⁵¹⁾.

Ainsi Kateb tient à souligner que le sacrifice de Kahina n'a pas été inutile. En conclusion de cet épisode de l'histoire, rattachant ce combat au présent, il fait dire aux paysans que la mémoire de Dihya demeure toujours vivante, et que la cause qu'elle défendait n'est pas vaincue et qu'il s'agit aujourd'hui de reprendre et de poursuivre la lutte.

Chœur des paysans :
«O Dihya tu t'es sacrifiée
Le cœur qui pleure
Je voudrais le brûler.
La cause des ancêtres
Est toujours plus puissante
La nuit tombe sur les traîtres»⁽⁵²⁾.

Ainsi la geste de Kahina représentée dans le théâtre de Kateb n'est pas un conte que l'on raconte au cours des veillées. Il s'agit du passé encore vivace d'un peuple et de la mémoire d'une héroïne qu'il faut maintenir vivante. Il s'agit d'affirmer sa fidélité aux souvenirs de cette femme qui s'est sacrifiée pour la liberté de la patrie, celle de la «terre libre d'Amazigh», et d'exécuter son testament : «Je vous laisse Amazigh / Au cœur de l'Algérie» sont les dernières paroles que prononce l'héroïne berbère avant de mourir, transmettant à ses descendants son ultime message : continuer le combat en Algérie et au Maghreb, pour la liberté de la terre d'Amazigh.

Avec la mise en scène et l'exaltation de la Kahina dans le théâtre de Kateb ainsi que dans ses entretiens, apparaît bien l'engagement berbériste de l'auteur de **Nedjma**. Celui-ci a mis son talent et sa notoriété – qui lui permettait dans un pays où il était pourtant difficile de le faire de s'exprimer librement – au service de la cause berbère qu'il a défendu avec vigueur et acharnement.

(51) Ibid., 431.

(52) Ibid., 431.

L'écrivain était convaincu que l'amazighité était la dimension authentique de l'Algérie et rejetait sans ambages l'identité arabo-musulmane que le pouvoir plaquait sur le pays. «Profondément antireligieux» — comme il se définissait lui-même —, Kateb a d'une part constamment attaqué avec virulence l'islam, considéré comme une source d'aliénation et d'autre part n'a cessé de pourfendre l'arabité dans laquelle les hommes au pouvoir s'acharnaient à tort, selon lui, à enfermer l'être algérien et maghrébin.

Tanger, le 22 Juin 1997

BIBLIOGRAPHE

KATEB Yacine : *Nedjma*, roman Seuil, 1956.

Le Polygone étoilé, Seuil, 1966.

L'Oeuvre en fragments, Sindbad, 1986.

Le Poète comme boxeur (Entretiens), Seuil, 1994.

ARNAUD Jacqueline ; *La littérature maghrébine de langue française*, Tome II, *Le cas Kateb Yacine*, Publisud, 1986.

EL AARBARI Mohamed El Mokhtar : *Les Berbères sont d'anciens Arabes*, Publications du Conseil Nationale de la Culture Arabe, Rabat, 1993.

GAUTIER E.F. : *Le Passé de l'Afrique du Nord*, ed. Payot, 1952.

JULIEN Charles-André : *Histoire de l'Afrique du Nord*, T. 1, Payot, 1956.

MO'ENIS Hussain : *Histoire du Maroc et de sa civilisation*, La Maison Séoudite de Publication et de Diffusionn Djeddah, 1990.

Awal (revue) : N° 9, 1992.

Revue de l'Occident Musulman et Méditerranéen N° 13 — 14, 1973.

FAUT-IL CONDAMNER OU REHABILITER LE RECIT DE VOYAGE AU MAROC DIT «COLONIAL» ?

POUR UNE LECTURE MODERNE ET SCIENTIFIQUE DE CE GENRE PROBLEMATIQUE

D^r BOUSSIF OUASTI

Faculté des Lettres
TETOUAN

Nous entendons par récit de voyage dit «colonial», la masse littéraire considérable produite par les Français sur le Maroc durant la période précoloniale et celle du protectorat. Il va sans dire que cette masse littéraire a été toujours considérée comme une commande officielle à aspiration militante : la thèse du colloque sur le «Roman colonial»⁽¹⁾ a conçu ce genre comme un moyen d'action militante qui défend et illustre la présence coloniale ; elle a ajouté qu'elle est au service de la colonisation, écrite pour montrer aux Français l'œuvre réalisée en leur nom⁽¹⁾. Cette littérature aux formes les plus diverses pourrait figurer dans le répertoire générique protéiforme de «Voyage» d'autant que ce genre encore indéfini regroupe toutes les expériences narratives. Comme cette littérature de voyage a été produite durant la période du protectorat, elle partage le même discrédit provoqué par les fortes connotations négatives du vocable «colonial»⁽²⁾. Nombreuses sont les accusations dont fait l'objet ce genre littéraire qui de nos jours reste, sinon sciemment oublié, du moins négligé par les chercheurs, en dépit d'une masse considérable de textes qui moisit sous les poussières des rayons des bibliothèques spécialisées.

L'institution scolaire et universitaire qui consacre les classiques du genre⁽³⁾ travaille certes avec précaution pour panthéoniser un auteur, mais elle s'arrange souvent pour cacher le revers de la médaille. En effet, si on connaît l'humanisme d'un Lamartine ou d'un Hugo dont les poèmes font vibrer les fibres du lecteur endormi sous l'effet de la rhétorique, on oublie trop souvent qu'ils ont écrit

(1) *Le roman colonial*. Paris : L'Harmattan, 1987.

(2) Cf. Astier-Lotfi, *Littérature et colonialisme* Paris. La Haye : Mouton, 1973 et *Anthropologie et colonialisme*. Paris : 1987. Beaucoup de disciplines dont le nom se termine par le suffixe «isme» sont lourdes de connotations négatives. C'est pourquoi les orientalistes ont voulu changer le vocable «orientalisme» par Etude des images des sciences de l'homme, Cf. A ce sujet notre article «De l'orientalisme aux images des sciences de l'homme», *Revue de la Faculté des Lettres de Fès* (11), 1990.

(3) Cf. A ce sujet : Vernier, F. *L'écriture et les textes* Paris : E. Sociales, 1974.

des livres qu'on peut qualifier sans ambages de «coloniaux»⁽⁴⁾. Pourtant, ces écrivains panthéonisés, connus surtout par les mêmes textes programmés à l'école, ne partagent point le discrédit des auteurs non consacrés et qui, comble de leur malheur, ont écrit pendant une période de l'histoire dont seuls les manuels d'histoire savent peindre agréablement.

La littérature de voyage au Maroc, dite coloniale, se présente sous forme de romans, de poèmes, de pièces de théâtre et de récits de voyage au sens large du terme⁽⁵⁾, or elle est à présent quasiment inconnue notamment chez les chercheurs en littérature – surtout que la littérature passe pour la chiffonnière de toutes les sciences – beaucoup plus que chez les historiens ou dans d'autres disciplines. Faut-il pour autant condamner sans appel ou bien réhabiliter ce genre littéraire qui reste, quoi qu'il en soit, un produit littéraire ? Telle est la question qui va orienter notre étude.

* * *

La «littérature coloniale» pour reprendre l'expression de Roland Lebel, a fait l'objet de tout un cours à Rabat à partir des années trente à l'Institut des Hautes Etudes Marocaines. Seulement, il ne faudrait pas perdre de vue qu'un terme ou une expression change de sens selon les époques. Le terme «colonial» désignait une réalité admise au cours de la première moitié du XX^e siècle au Maroc et à présent il réfère à un autre concept. Personne ne peut nier le principe que cette littérature durant la période de l'expansion coloniale française était au service de l'impérialisme et aspirait à être un de ses leviers⁽⁶⁾. Or, il est très difficile de pouvoir mesurer la part de la contribution de cette littérature à l'expansion coloniale.

Sans que soient évoquées les querelles qu'ont suscitées les divers manifestes sur la littérature coloniale au cours de la première moitié du XX^e siècle, nous signalons que Lebel trouve du mal à repérer des traits récurrents spécifiques dans son immense fresque des *Voyageurs français du Maroc* pour illustrer ses

(4) Cf. à ce sujet : C.-R. Ageron, *France coloniale ou parti colonial ?* Paris : PUF, 1979 et Grossir, C. *L'Islam des romantiques*. Paris : Maisonneuve et Larose, 1984.

(5) Cf. Les travaux de R. Lebel, *l'Histoire de la littérature coloniale*. Paris : Larose, 1931 et : *Les voyageurs français du Maroc. L'exotisme marocain dans la littérature de voyage*. Paris, Librairie coloniale et orientaliste Larose, 1936.

(6) *Les voyageurs français du Maroc. L'exotisme marocain dans la littérature de voyage* [Paris, 1936]. De nombreuses études sur la littérature coloniale ont été publiées pour fixer cette idée de «littérature coloniale» en vogue au cours du protectorat mais à fortes connotations négatives après la décolonisation. Nous pensons notamment à :

– P. Mille, «Y a-t-il une littérature coloniale ?», in *Le Temps*, 19 août 1909.

– P. Bonardi, «Manifeste pour les romanciers coloniaux», in *La Vie*, 1er novembre 1924.

– M., A. Leblond, *Après l'exotisme de Loti, le roman colonial* [Paris, 1926].

Dans sa thèse *Le mythe du nègre dans la littérature française* [Paris : 1968], Siefer L.F signale toutes les querelles qu'a suscitées la littérature coloniale. Actuellement cette littérature est condamnée d'avance surtout dans les pays qui étaient autrefois colonisés et où elle avait été produite, d'où la négligence totale de ce genre littéraire. Lebel reprend les mêmes thèses dans ses livres.

thèses de littérature coloniale. Il est même parfois étonné de voir des auteurs comme les Tharaud, à titre d'exemple, se soucier plus de l'exotisme flamboyant et du paysage pittoresque du Maroc que d'un discours militant ou propagandiste en faveur de Lyautey. La littérature coloniale avait-elle été vraiment une discipline militante ?

Pour répondre à cette question, il faudrait recenser les tirages de chaque livre et revue publiés à l'époque du protectorat et étudier leur diffusion pour cerner le nombre et la catégorie des lecteurs qui ont été influencés par ces écrits. Cette tâche ingrate et ardue s'avère une gageure. La réception critique de ce genre est incontournable mais hélas irréalisable pour pouvoir repérer le public qui a été touché par cette littérature. On ne saurait cependant que chercher quelques indices à partir d'une description de la production de cette masse littéraire en s'interrogeant sur les genres de ces écrits, leurs auteurs, leurs commanditaires, leurs maisons d'édition... somme toute, l'on doit effectuer une sociologie du livre qui pourrait nous apporter quelques éléments de réponse à cette question insoluble.

Notre stage dans le cadre de l'AUFELF-UREF nous a permis de dresser une bibliographie sur le voyage et les voyageurs français au Maroc à partir d'une masse considérable de références bibliographiques (plus de mille textes)⁽⁷⁾. Nous sommes en mesure de fournir bientôt un manuel bibliographique au chercheur dans lequel celui-ci pourrait aisément sélectionner le corpus qu'il voudrait traiter ou trouver les informations bibliographiques dont il a besoin. Nous nous sommes aperçu que tous ces livres restent oubliés et relégués sur les rayons des bibliothèques ou chez les libraires d'anciens livres. Pourtant, ils constituent une mine pour le chercheur sur les relations maroco-françaises ou la littérature au sens large du terme : récit de captivité et de Rédemption, récits d'ambassade, récits d'exploration scientifique, récits d'exotes ou de touristes, romans, poèmes, pièces de théâtre... au-delà des publications relevant à titre d'exemple du droit coutumier, de géologie... Jadda a publié un livre

(7) *Bulletin des Sociétés de Géographie* de (Paris, Alger, Oran, Maroc...)

– Revues spécialisées comme : la *Géographie*, la *Revue Africaine*, *Renseignements Coloniaux* et *Bulletin* du Comité de l'Afrique Française et du Comité du Maroc, l'*Afrique Française*, *France-Maroc*, *Archives Marocaines*, *Archives Berbères*, *Bulletin de l'Enseignement Public* au Maroc, *Annuaire du Monde Musulman*, *Revue des Etudes Islamiques*, *Villes et tributs du Maroc*, *Bulletin-officiel de la République Française au Maroc*, (Rabat 1912 – 1956), La *Revue Africaine*, *Revue de propagande coloniale* (mars 1898, juillet 1900, le sous-titre varie : *Le Petit Sirocco*), *Revue de l'Histoire des Religions*, *Hespéris*, *Hespéris-Tamuda*, *Revue bibliographique sur la géographie de l'Afrique septentrionale*, *Revue Africaine*, *Recueil consacré aux intérêts matériels et moraux des possessions françaises en Afrique*, (avril 1836 – 1888 avec prospectus) (BN 8° LC¹² 86)

Raveneau (dir). *Annales de Géographie. Bibliographie géographique annuelle*, Paris 1912. *L'Afrique du Nord Française* (Bibliographie militaire), 1930.

Cenival / Funck-Brentano, *Bibliographie marocaine* (dépouillement des numéros de *Hespéris*, depuis 1923 – 1962).

sur ce sujet⁽⁸⁾. Nous nous sommes limité aux récits de voyage relatant les faits et expériences du voyageur.

* * *

Réhabiliter le récit de voyage dit «colonial» consiste à le définir, plutôt à le redéfinir, pour pouvoir le purger du discrédit qui le caractérise. Il faudrait repenser les composantes de ce genre à la lumière des études modernes et essayer de dépasser les thèmes qui suscitent la polémique sur la contribution éventuelle du récit de voyage à la propagande coloniale. Pour ce faire, il ne serait pas sans intérêt de s'interroger sur les leviers de sa production et sur ses auteurs. Une approche sociologique du voyage au Maroc durant le protectorat mettra en relief les moyens et les buts de ce genre littéraire et le statut de ses auteurs.

Produit durant le protectorat, le récit de voyage dit «colonial», est évidemment lourd de présupposés idéologiques. Comme la thèse de Lahjomri *L'image du Maroc dans la littérature française de Loti à Montherlant* (Alger, 1973) est fondée sur l'ethnopsychologie et l'illusion référentielle, elle développe par conséquent une vision noire du Maroc. Actuellement la littérature coloniale est condamnée d'avance surtout dans les pays qui étaient autrefois colonisés et où elle avait été produite, d'où la négligence totale de ce genre littéraire. On pourrait se demander comment une masse considérable de récits qui dépasse mille textes, dans le cas du Maroc, reste complètement ignorée, alors que la littérature maghrébine d'expression française qui se situe dans le prolongement de cette production littéraire occupe quand même une grande place dans l'université.

L'image du Maroc dans ses invariants de vision à la fois politique et littéraire a été mise en place par les récits de captivité et de Rédemption, voire par les relations d'ambassade. Cette vision consacrée participe indéniablement de la représentation plus globale de l'Orient dans l'imaginaire occidental. Elle est véhiculée en tant que telle dans le récit de voyage dit «colonial» avec certes l'apport de la dichotomie : le «Vieux Maroc» et le «Maroc Moderne». D'ailleurs même Lahjomri qui prétend étudier objectivement l'image du Maroc dans la littérature française de Loti à Montherlant revient aux sources de cette image depuis les rédempteurs et n'amorce son sujet qu'à partir de la page 106.

* * *

Le récit de voyage dit «colonial» a été produit par des écrivains d'ordre et de statuts divers. Il est le résultat d'exploration scientifique du territoire marocain par des chercheurs qui ont eu recours à des méthodes affirmées et consacrées par les idéologues. Ces outils méthodologiques ont été vulgarisés par les *Ars apodemicas* et ont servi aux chercheurs des expéditions scientifiques⁽⁹⁾. Ce sont donc les savants qui ont inauguré au Maroc un vaste

(8) M. Jadda, *Bibliographie analytique des publications de l'Institut des hautes Etudes Marocaines* 1915 - 1959. Rabat Publications de la Faculté des Lettres, 1994.

(9) Tout un travail d'étude a été entrepris à ce sujet dans le Groupe de Recherche sur l'Invention =

projet d'exploration systématique et ce depuis Charles de Foucauld. Nous rappelons que ce programme d'investigation a été appuyé et financé par le Gouvernement d'Algérie, le Quasi d'Orsay, le Parti colonial et les Sociétés savantes, notamment les nombreuses Sociétés de Géographie.

Les savants de l'Ecole d'Alger et de la Commission Scientifique du Maroc à Tanger, les professeurs de la Sorbonne et du Collège de France, une phalange des Orientalistes parisiens se convertissent en savants-explorateurs pour sonder le pays dans toutes ses composantes. Cette enquête ne s'est certes pas arrêtée avec l'instauration du Protectorat, elle s'est encore beaucoup plus développée à partir de 1912. Au contraire, elle a mis en place une véritable organisation de recherche scientifique totalisante et exhaustive de l'Empire Chérifien. Se méfiant des savants qu'il appelle les Docteurs Es Choses, Lyautey se fie à l'activisme militaire et s'appuie sur le soldat et les bureaux arabes pour pacifier le Maroc. Il relègue les savants dans leur recherche pure en leur fondant l'Ecole de Hautes Etudes Marocaines, des Instituts et des Comités. Ce fut à partir de ces organismes et comités que va se développer la production d'une littérature dite coloniale relancée par la recherche scientifique beaucoup plus que par un projet politique précisément défini.

L'exploration du Maroc a été savamment organisée et menée par des savants. L'objectif de l'exploration du pays, au-delà bien sûr des présupposés d'ordre politique et idéologique, vise l'accumulation de savoirs divers par le recours à l'interdisciplinarité de savants de haute qualité scientifique. Riezler a écrit à ce sujet :

«Le Maroc est un pays gros de découvertes. Il offre aux savants un vaste champ à explorer. Dans ce champ, depuis toujours, ont travaillé à leur risque et péril des hommes, des pionniers, dont il faut garder la mémoire. Mais, aux temps héroïques, et jusqu'à l'établissement du protectorat, le travail a été et ne pouvait être qu'individuel, fragmentaire, dispersé.

Il est possible aujourd'hui, et nécessaire d'organiser au Maroc le travail scientifique, en coordonnant les efforts, en établissant un plan de campagne, en préparant l'outillage, en formant et en groupant des équipes spécialisées. C'est ce qui depuis la guerre, a été fait au Maroc, avec autant de célérité que de bonheur».⁽¹⁰⁾

Eugène Etienne qui voulait créer vainement un Institut du Maroc insiste sur une action politique et scientifique du Maroc :

«Toute notre histoire coloniale nous avertit de la nécessité d'une étude complète de la société marocaine comme base essentielle d'une politique marocaine méthodique et pacifique [...] Nous avons été

= de la Méditerranée : «les expéditions scientifiques» à l'Université de Paris VII dont nous sommes membres.

(10) S. Reizler, : «L'organisation scientifique du Maroc», in *La Géographie*, [XL], 1923.

conduits ainsi à finir par où nous aurions dû commencer, à multiplier les écoles savantes, les missions d'étude, les Instituts locaux.

Par la création de l'Institut français d'archéologie du Caire, par celle de l'Institut de l'Indochine, la France a su montrer en Egypte et dans l'Extrême-Orient des préoccupations intellectuelles dignes de la grande mission sociale. N'est-ce pas le moment pour elle d'en témoigner une fois de plus par la création d'un Institut du Maroc ?».

La création d'un Institut Archéologique, d'Histoire, de Linguistique et de Sociologie Marocaine, était considéré comme le pendant de l'Ecole du Caire et l'Ecole de Hanoï.

Les Sociétés de Géographie, notamment celles de Paris, d'Alger et d'Oran, entre autres, finançaient les projets de recherche et ce, depuis la période précoloniale au Maroc. Le modèle du voyage de Charles de Foucauld est un exemple patent. Le but de la Société de Géographie était l'étude et la diffusion de toutes les questions qui avaient trait à la géographie et aux sciences qui s'y rattachaient. Sa mission consistait à aider et à encourager par tous les moyens possibles les recherches et travaux qui pourraient aussi avoir un but pour l'intérêt de la France et de ses colonies ; et plus particulièrement à encourager et à provoquer des travaux, des études pouvant faire connaître les ressources et les richesses du pays colonisé.

Elle s'occupa par ailleurs de toutes les connaissances relatives à la colonisation et à l'immigration, elle favorisa les voyages qui peuvent ouvrir de nouvelles voies au commerce et à l'industrie, elle répandit enfin les renseignements relatifs à la géographie commerciale, industrielle et maritime. Au début du XX^e siècle, l'action des Sociétés de Géographie se concentra sur le «Maroc appelé le Far-West africain» par Fidel Camille et d'après l'avis de tous les «explorateurs, le plus riche des trois pays qui composent la Berbérie». La Société de Géographie du Maroc, extrêmement active, siégeait à Casablanca (Célerier, Charton, Sézonzac et le Service des antiquités préislamiques). Nombreux sont les récits de voyage qui ont été publiés régulièrement dans les *Bulletins* de ces Sociétés ou dans des ouvrages publiés au compte des Sociétés savantes dans les nombreuses maisons d'édition spécialisés dans le voyage (Geuthner, Leroux, Challamel, Larose, Lavauzelle, Chapelot...).

Par arrêté du 8 octobre 1903, la Mission Scientifique du Maroc fut chargée de préparer la publication d'une collection documentaire sur la condition politique, historique, sociologique, économique et administrative des villes et des tribus du Maroc. Publiée d'abord sous les auspices de la Résidence Générale par la Mission Scientifique du Maroc, la collection scientifique a été continuée par la section de Sociologie des Affaires Indigènes et du Service des Renseignements (aucune section de la Mission Scientifique du Maroc n'a été rattachée complètement au protectorat). Le Chatelier a entrepris 24 volumes d'*Archives Marocaines* pour le compte de la Mission Scientifique du Maroc.

Les Comités instaurés par le Parti Colonial contribuaient pour une large part à l'étude scientifique du Maroc. Ageron le définit en ces termes :

«A la fin du XIX^e siècle, on désignait couramment sous le nom de «Parti colonial français», non pas un parti politique au sens actuel (on ne connaît d'ailleurs aucun parti politique organisé en France avant 1904) mais un ensemble de sociétés, d'associations, de comités divers, prônant ou défendant la politique de l'expansion coloniale. A ces comités dont le plus célèbre est le Comité de l'Afrique Française, s'ajoutaient des associations surtout représentatives d'intérêts commerciaux dont la plus influente s'appelait l'Union Coloniale, créée en 1893, sorte d'office colonial privé, disposant d'un personnel, d'une administration et d'une presse. Enfin le Parti Colonial, c'était aussi deux groupes parlementaires organisés à la chambre et au sénat, et des ligues aux effectifs singulièrement plus nombreux que les partis politiques»⁽¹¹⁾.

Le Comité du Maroc, rameau du Comité de l'Afrique Française, publiait des articles dans les *Renseignements Coloniaux* et aussi des livres sous son patronage. Le programme du Comité du Maroc consiste en un plan d'action à caractère plus pratique. Au-delà d'une propagande politique en vue de la défense des intérêts politiques français, il se consacre à l'étude de l'action étrangère, à l'information politique, et à la publication des rapports et utilise dans sa propagande la presse, l'organisation de conférences, et le contact avec les Français au Maroc. Sa mission scientifique vise l'exploration géographique et géologique des régions mal connues ou inconnues du Maroc, de concert avec la Société de Géographie de Paris et les Associations géographiques : enquête sur la géologie, la minéralogie, la faune, la flore etc.

Le Comité du Maroc publie des renseignements et des documents commerciaux, stratégiques, et entretient des relations avec les chambres de commerce... Il laissera à la Mission Scientifique du Maroc de Tanger l'organisation méthodique des études islamiques et sociologiques du Maroc, tout encourageant des missions géographiques, politiques et économiques, sans pour autant oublier cet article capital de l'inventaire marocain.

Le Comité du Maroc veut faire, pour ainsi dire, l'éducation marocaine de l'opinion française en lui apportant par son bulletin, des documents, des livres ou des journaux, des revues, par des conférences, tous les éléments d'appréciation de la grandeur de ses intérêts au Maroc. Il veut en même temps, pouvoir nourrir cette œuvre de propagande et de vulgarisation par les résultats d'un travail d'inventaire. Son plan d'action commencé en 1904 s'étend à l'ensemble du Maroc.

L'Institut Scientifique du Protectorat Français au Maroc, fondé en 1920 et

(11) Ageron, C.R. «Le Parti Colonial français face à la question tunisienne», *Le Monde arabe au regard des sciences sociales* Tunis : CDTM, 1989, p. 30.

organisé par le Dr Liouville, se propose de jouer un rôle analogue à celui du Muséum d'Histoire Naturelle de l'Institut Océanographique. Il édite deux sortes de publications, un *Bulletin* périodique et des *Mémoires* non périodiques dont l'ensemble forme les «Archives Scientifiques du Protectorat Français».

L'Institut des Hautes Etudes Marocaines de Rabat a pour objet de provoquer et d'encourager des recherches scientifiques relatives au Maroc, de coordonner et d'en centraliser les résultats ; il a été inauguré par M.G. Hardy, directeur de l'enseignement le 9 juin 1920. Chaque année, l'Institut tient un Congrès et publie les revues *Hespéris*, *Archives Berbères*.

On rappelle qu'une année après l'établissement du protectorat, Louis Gentil prit l'initiative de proposer à l'administration du gouvernement chérifien le projet de l'Institut destiné à organiser les recherches nécessaires à l'exploration scientifique du Maroc. Parallèlement à la Section Lettres (brillamment représentée par les travaux de Castries auteur de l'œuvre monumentale : *Sources inédites de l'histoire du Maroc*, et le sociologue Michaux-Bellaire) une Section Science se met en place sous le nom de l'Institut des Recherches Scientifiques du Protectorat Français en 1914.

Six ans après, un arrêté viziriel créa l'Institut Scientifique Chérifien dont le but était de poursuivre l'exploration scientifique du Maroc par l'organisation de missions, de constituer les collections d'un Muséum Marocain d'Histoire Naturelle, de réunir les éléments d'une bibliothèque scientifique destinée à former une section de la Bibliothèque Générale du Protectorat, d'arranger les laboratoires, observatoires, bâtiments, stations et autres établissements nécessaires à ses recherches, de publier les travaux...

Ses chercheurs chargés de missions temporaires, nettement spécialisés et célèbres, travaillaient avec acharnement pour publier leurs recherches dans des Bulletins (travaux publiés dans Archives Scientifiques du Protectorat Français par la Société des Sciences Naturelles du Maroc fondée à Rabat) dans des mémoires et des Variétés scientifiques...

La constitution des «Archives Historiques du Maroc» fournit un travail magistral commencé par la Société de Géographie : *Les sources inédites de l'histoire du Maroc*, commencées depuis 1919 par Henri de Castries, conseiller historique du gouvernement chérifien. Ce vaste programme d'investigation tend vers une étude exhaustive du Maroc dans sa spécificité avant que la pénétration européenne lui imprimât sa marque. C'est en quelque sorte une véritable sauvegarde de la mémoire du pays. Une série d'enquêtes linguistiques, hagiographique (Zaouia) était entreprise par Castries, Cénival...

La création de la Bibliothèque Générale de Rabat, de type moderne, témoigne de la richesse de cette exploration scientifique du Maroc durant le protectorat. Reizler écrit en 1923 :

«Le Maroc est merveilleusement outillé pour la recherche scientifique grâce à ses divers organismes, le Maroc a revendiqué l'an dernier, et conquis sa place parmi les grandes nations intellectuelles au sein du Conseil International des recherches».

Ces multiples instruments officiels d'action politique et scientifique au Maroc rivalisaient de publications de récits de voyage dans la pluralité de leurs genres. On relève même l'expression de «science coloniale» pour qualifier cette masse littéraire diversifiée sur l'exploration du Maroc. Les expositions qui ont lieu à Casablanca et en France témoignent de la mise au point des travaux effectués et de la vulgarisation de cette science qui témoigne du progrès d'une nation qui a connu une révolution scientifique et ce, depuis le XVII^{ème} siècle comme tant d'autres nations européennes. Michel Paty a étudié l'aspect de la relation entre le colonialisme et l'influence culturelle et scientifique⁽¹²⁾.

Nous reprenons à notre compte le concept «Une pensée scientifique-monde» de Paty qu'il a lui-même empruntée à Fernand Braudel «économie-monde», pour désigner cette masse littéraire et scientifique produite durant l'époque coloniale au Maroc. Il ne serait pas sans intérêt de dissocier la science moderne de son contexte impérialiste et colonialiste qui est à la fois problématique et ambigu il est vrai. On rappelle à titre d'exemple la mission scientifique, l'œuvre scolaire, d'hygiène, les études pluridisciplinaires du pays des Pharaons et la dissémination des idées et de la Révolution⁽¹³⁾. Il faudrait donc, compte tenu de l'ambiguïté et de la complexité du problème, employer avec prudence et précaution les termes comme «impérialisme» et «colonialisme» qui se réfèrent le plus souvent à un jugement politique fait à partir d'aujourd'hui. Nul n'ignore qu'il est très difficile de rendre une exacte appréciation des faits et de leurs significations d'un système de domination et d'exploitatioin chargé le plus souvent de jugements de valeurs sur des personnes et sur des situations, c'est pourquoi on fait appel à beaucoup plus de nuances que d'ordinaire. Paty écrit à ce propos :

«Cela fait sentir, en tout cas, la nécessité d'analyses détaillées des situations considérées, en distinguant différents niveaux, celui des individus, celui des institutions et celui des Etats, dont les caractéristiques et les motivations peuvent être éventuellement très différentes, malgré les liens évidents que ces niveaux entretiennent entre eux».

Il faudrait donc repenser et relire cette masse littéraire en tenant compte d'un objet novateur et essentiellement scientifique et récuser toute interprétation idéologique⁽¹⁴⁾.

(12) Paty, M. *L'analyse critique des sciences. Le tétraèdre épistémologique*. Paris : L'Harmattan, 1990, p. 85.

Cf. aussi : *Connaissance du Maghreb*, Paris : CNRS, 1986.

(13) Cf. Table ronde du *Symposium sur l'histoire et le rôle de la science dans les relations scientifiques entre le Brésil et la France*, qui s'est tenu en septembre 1968 à Sao Paulo (M. Paty, Maria Amelia Dantes, Amelia Hamburger, Patrick Petitjean).

(14) FINK, [Gonthier-Louis], *Réflexions sur l'imagologie. Stéréotypes et réalités nationales dans la perspective franco-allemande*, in *Recherches Germaniques*, [23], 1993.

Moura, J.M. «L'imagologie littéraire : histoire et critique d'un concept», in *littérature comparée*, [3], 1992 Pageaux, D.H. *Littérature générale et comparée* Paris : A. Colin, 1994.

Parallèlement à cette science officielle, se diffusait une littérature qu'on pourrait qualifier d'exotique et de touristique. Nombreux furent les voyageurs qui étaient venus visiter le Maroc, soit individuellement, soit collectivement par les agences de voyage qui se multipliaient à l'époque. Ces voyageurs et exotes s'improvisaient en écrivains-occasionnels. Ils ont publié leur expérience au Maroc écrite sous forme d'article de livres ou de tableaux d'autant qu'il existait plusieurs maisons d'édition au Maroc et en France qui s'intéressaient à ce genre de récits. Nous relevons au moins une quinzaine de livres de voyages sur le Maroc écrits par des femmes.

Les récits de ces voyageurs touristes mettent en scène beaucoup moins une quelconque propagande coloniale que les impressions des auteurs qui trouvent dans le Maroc un dépaysement et un charme enchanteur. Il s'agit plutôt d'un voyage pittoresques et hédoniste que d'un voyage à prétention scientifique ou ethnologique. Le Maroc devient une source d'inspiration incomparable pour les écrivains (romans, poèmes, pièces de théâtre), artistes (le XIX^{ème} siècle est représenté par le célèbre Delacroix et le XX^{ème} par Matisse, Léon Jérôme...) et les voyageurs (savants, militaires, écrivains, touristes).

Ce parcours succinct de la majorité des principaux facteurs qui ont présidé à l'essor du récit de voyage au Maroc durant le protectorat révèle que cette littérature massive et diverse résulte d'un travail de recherche sérieux et concerté. La question capitale que l'on pourrait se poser pour condamner ou réhabiliter ce genre littéraire est la suivante : Est-ce que le récit de voyage écrit à l'époque coloniale avait contribué de manière directe à la politique coloniale et lui avait servi de levier ?

On a souvent exagéré la part de la contribution — si contribution il y a — de la littérature à la colonisation. Il existait même une concurrence entre la Légation de France antenne du Quai d'Orsay et le Gouverneur d'Algérie pour le monopole de la recherche scientifique au Maroc. Edmund Burke dans son étude sur la Mission Scientifique du Maroc affirme que les savants n'ont jamais joué de rôle vraiment politique dans la pénétration dite pacifique au Maroc. D'ailleurs, jamais, dit-il, les décideurs n'avaient permis aux savants éclairés et théoriciens de participer dans le débat relatif au protectorat. La décision d'envahir le Maroc était dictée par le Quai d'Orsay et le Gouvernement d'Algérie. Lyautey, une fois maître du Maroc, sut diviser la tâche des militaires et des savants. Les militaires pacifiaient le pays pour permettre aux savants d'entreprendre leur exploration scientifique et de discuter de leurs recherches dans les écoles, les Instituts et les banquets des Comités ou les conférences des Sociétés de Géographie.

Cette littérature dite coloniale visait en premier lieu l'éducation coloniale de l'opinion publique française. Or, l'historien Charles-Robert Ageron dans son livre *France coloniale ou Parti colonial ?* affirme que, malgré une action politique et scientifique mobilisant tous les moyens des Comités et des coloniaux, l'opinion française reste tiède envers l'annexion du Maroc et la grande presse a négligé et non sans raison cet aspect.

Il faudrait ajouter également que cette abondante littérature n'avait point touché le grand public. Les Bulletins et les livrets des Comités, en dépit de leur prix modique, étaient lus le plus souvent par les adhérents, des militaires, des professeurs, des politiciens, des coloniaux et des commerçants, somme toute un public réduit et intéressé. Les livres parus à cette époque n'avaient pas eu le succès escompté dans la mesure où rares étaient les ouvrages qui ont été réédités et leur tirage était très réduit. D'ailleurs, témoin aussi la rareté de ces livres, disponibles surtout dans les grandes bibliothèques spécialisées.

Tout porte à affirmer que la littérature dite «coloniale» avait déçu les organismes de propagande qui aspiraient l'utiliser comme un moyen efficace d'éducation coloniale de l'opinion publique. Aussi n'a-t-elle pas contribué de manière directe à la propagande coloniale.

Il serait aussi intéressant de signaler que le récit de voyage publié était généralement un écrit qui se soucie tout d'abord de l'horizon d'attente du public. Celui-ci cherche l'instruction et le divertissement d'autant que le Maroc était considéré comme un pays exotique. En sa qualité de Producteur d'un texte, l'auteur est soumis à un jeu de contraintes d'ordre divers et il écrit souvent en se référant à des codes narratifs consacrés. L'on ne doit pas oublier que le voyage participe d'un genre protéiforme et jamais défini ; il pourrait aisément échapper à tout dogmatisme. On signale que le récit de voyage est un genre problématique à la recherche d'une légitimité, c'est aussi un genre mineur qui pose des problèmes majeurs. Même les rapports des militaires obéissaient à une écriture consacrée par le voyage scientifique codifiée par les questionnaires des Instructions ou méthodes de voyager rédigés par des spécialistes.

On rappelle que les rapports des militaires étaient souvent déposés à l'Etat-major et ceux publiés sont réécrits en fonction du public. Le militaire Charles de Foucauld converti en voyageur-explorateur du Maroc avant de devenir ermite, a écrit trois textes issus de son voyage : il intitule le premier *Renseignements* et consiste en un ensemble de renseignements à usage pratique, d'ailleurs méconnu par le public et jamais cité. Son second livre est rédigé pour la publication *Reconnaissance au Maroc (1887)* ; il relate son itinéraire au Maroc et s'avère le seul ouvrage connu de Foucauld. Le troisième des *Fragments* s'avère une mouture du second texte en vue d'une écriture littéraire du voyage où prime la dimension romanesque. De même le livre *Cinq mois au Maroc* de Hamet (Alger, 1905) est une réécriture du rapport qu'il avait fait à Lyautey sur Oujda. Le récit de voyage est un genre transformationnel subsumé par le travail de la citation et mettant en jeu une esthétique particulière. Il développe donc deux discours solidaires et complémentaires, un style qui relève de l'esthétique, des codes narratifs et l'expression d'un savoir de l'auteur sur le pays visité. C'est pourquoi nous appelons ce genre littéraire un creuset où se réalise un bragonnage intellectuel et esthétique.

Il va sans dire qu'un auteur pourrait fort bien utiliser un style ambivalent ou une stratégie complexe qui rompt avec le contrat établi par le commanditaire du livre. Lahjomri qui a vu dans Loti un écrivain colonialiste par excellence

se trompe dans la mesure où cet écrivain de talent visait un projet tout à fait anti-colonial : il refuse d'intituler sa relation *Une ambassade au Maroc* et lui préfère *Au Maroc*, un titre plus neutre, plus personnalisé et éloquentement significatif⁽¹⁵⁾. La lecture de plusieurs récits dits coloniaux montre le contraire de cette accusation.

Le récit de voyage au Maroc de la première moitié du XX^{ème} siècle est une production littéraire écrite par d'éminents savants, de militaires qui ont participé à la pacification du Maroc et des écrivains, des voyageurs qui ont été témoins attirés d'une période où le paysage du Maroc allait changer sous l'action du protectorat. Ce sont en fait de véritables témoins oculaires qui ont vu le «Vieux Maroc» changer d'aspect et devenir un «Maroc Moderne». Le livre *Au Maroc* de Pierre Didier publié chez Arthaud en 1944 et orné de 140 héliogravures montre clairement les deux faces du paysage marocain.

Ce récit de voyage au Maroc véhicule les résultats multiples et les points de vue les plus variés d'une étude systématique du pays qui se révèle à bien des égards le conservatoire d'une mémoire vivante de l'Empire chérifien. Au-delà des présupposés idéologiques d'une telle écriture, l'objectivité dont témoigne la valeur des explorateurs prestigieux et les remarques des autres voyageurs de types divers donnent une image riche et pluridimensionnelle du Maroc. Une lecture idéologique de ces livres est indéniablement polémique et réductrice. Il n'est pas inutile de rappeler à ce sujet ce que Burke a affirmé à propos de la sociologie coloniale pour dire que ce n'est pas une grande découverte de constater que la littérature coloniale était colonialiste.

Maintenant que la période coloniale n'est plus et qu'une littérature qui témoigne de cette époque est bien réelle, il faudrait dépasser la polémique et chercher à l'étudier avec un outillage conceptuel rigoureux et la soumettre à un nouveau regard. Il est temps de penser à une lecture moderne qui récuse d'emblée l'ethnopsychologie qui considère l'image culturelle développée par le récit de voyage comme une copie plus ou moins exacte du réel. Il en va de même de l'illusion référentielle pour laquelle il s'agit du Maroc de telle ou de telle date et du Marocain en chair et en os. Or, il est question en fait dans un récit de voyage d'un Maroc de papier et d'encre mettant en jeu un imaginaire et des savoirs divers. Les historiens du Maroc ont déjà senti cette nécessité comme en témoigne Germain Ayache dans son article : «Une nouvelle tendance dans la recherche historique au Maroc» entre autres chercheurs dans le colloque : *Recherches sur l'histoire du Maroc. Esquisse de bilan* (Rabat, 1989). Daniel Rivet affirme à ce propos :

«L'éloignement de l'ère coloniale autorise l'historien, je crois, à entretenir désormais avec le passé refroidi une autre relation où jouent à la fois le dépaysement et la familiarité, un rapport permettant de voir, de penser ce temps du Protectorat par exemple, autrement que ses contemporains».

(15) Cf. «Au Maroc avec Pierre Loti», *Les carnets de l'exotisme*, [4], 1990.

Il est temps que les chercheurs se consacrent à cette masse littéraire de voyage pour mettre en lumière les richesses qu'elle recèle avec bien sûr une méthode scientifique et moderne. Il faut revaloriser ce champ de recherche et l'approcher à partir d'un objet novateur qui ruine toute tentative de polémique ou de présupposé idéologique réputé du colonialisme. Réhabiliter le récit de voyage dit «colonial» consiste à le considérer comme un genre littéraire au même titre que le roman. Cela revient à chercher derrière le récit de voyage un savoir de l'auteur et un jeu de contraintes d'ordre esthétique et culturel.

Loin de prendre la relation de voyage au Maroc pour un document historique ou sociologique, il faut l'approcher en tant que produit littéraire véhiculant un imaginaire. L'on doit étudier les images culturelles développées par ce genre de récit comme la résultante d'un processus de socialisation et de littérisation.

Au lieu de se cantonner dans des redites surannées et de répéter à satiété que la littérature écrite à l'époque coloniale est lourde de présupposés idéologiques⁽¹⁶⁾, il faudrait plutôt relire ces textes à la lumière de la nouvelle approche imagologique. Nous rappelons que l'imagologie ne cesse d'affiner ses outils et que bien des mises au point et des réflexions épistémologiques nouvelles ont vu le jour depuis les années soixante dix.

Une étude sérieuse et scientifique doit d'abord définir précisément ses concepts et son objet. L'image, on le sait, est l'un des concepts le plus ambigu et le plus fluctuant qui reste encore mal défini. Des travaux allemands et français ont essayé de définir le concept et de proposer des approches scientifiques. Il faudrait exclure du domaine de l'imagologie moderne l'ethnopsychologie⁽¹⁷⁾ fille de la «Psychologie des Peuples», très à la mode auparavant. Cette discipline prétend être une science totalisante, voire exhaustive :

«En s'appuyant sur les travaux des historiens et des civilisationnistes des langues étrangères, elle se propose d'étudier tous les aspects de la vie, les croyances, la langue, les arts, le droit, les conditions climatiques. Dans les cas où culture et race se superposent, son champ d'investigation est censé s'étendre également aux données biologiques et raciales. Comme l'ethnologie, elle se consacre aux groupes sociaux restreints, mais, en empruntant à la psychologie sociale les éléments de ses analyses, elle étudie aussi les nations évoluées. Et elle se veut science exacte, elle cherche à établir des règles, sinon des lois et recourt à la méthode expérimentale et quantitative»⁽¹⁸⁾.

(16) Astier-Loutfi, M. *Littérature et colonialisme* Paris / La Haye : Mouton, 1980.

Littérature et peinture coloniales. Rabat : Publication de la Faculté de Rabat, 1995.

(17) Cf. Bastide, «Y a-t-il une crise de la Psychologie des peuples ?», in *Revue de la psychologie des peuples*, 1966, p. 15.

Marandon, S. *L'Angleterre victorienne dans la littérature française*, Paris, 1967.

Lahjomri, A. *L'image du Maroc dans littérature française* Alger : SNED, 1974.

(18) Fink, L.G. *Ibid.* p. 12.

Marâtre ambitieuse de toutes les disciplines, elle aspire à étudier le caractère national d'un peuple et prête le flanc à beaucoup de critiques. Elle a été fortement prisee par les Allemands pour affirmer la supériorité de la race arienne. Sans que soit évoquée la réduction flagrante de cette approche, nous signalons seulement qu'elle confond le réel et le fictif : ceux qui adoptent cette hypothèse comme démarche croient que l'image suit l'objet, alors quelle le précède. Plus besoin est de rappeler que l'image qu'un individu ou un groupe social se fait d'un pays étranger se trouve intimement liée à ses sentiments les plus profondément ressentis, à ses idées les plus intensément vécues. Cette absence de démarche et de rigueur lui enlève toute légitimité scientifique. Il faudrait plutôt mettre à l'épreuve la «Psychologie Sociale» définie par Fink en ces termes :

«La Psychologie sociale qui étudie la genèse, la structure, la fonction, les variations et les mutations de comportement et des attitudes de l'individu dans leur interdépendance avec la société et sa culture a accordé une place de choix à l'analyse des préjugés, des clichés et des stéréotypes de toutes sortes, concernant un groupe, la société, l'Etat ou différentes catégories sociales, les femmes, les marginaux et les minorités, c.à.d. les autres, dont font naturellement partie les peuples étrangers»⁽¹⁹⁾.

Tout tend à affirmer que cette discipline se penche sur la relation bilatérale entre deux groupes, celui auquel appartient l'individu et celui auquel il est étranger, c'est ce que la sociologie américaine appelle *in-group* et *out-group*, c'est-à-dire, «nous et les autres», titre significatif utilisé par Todorov⁽²⁰⁾. Nous partageons l'avis de Pageaux selon lequel l'image culturelle qu'un peuple se fait d'un autre n'est ni copie de ce pays, ni double ou reflet plus ou moins fidèle du peuple regardant, elle s'avère essentiellement une lecture du pays par le voyageur : l'image est à la fois regard et activité créatrice, lecture et activité critique, interprétation du pays regardé, selon des critères sociaux, culturels. Cette science qu'est la Psychologie Sociale qui s'interroge sur un ensemble de pratiques socioculturelles nous paraît susceptible de fournir au chercheur un outillage conceptuel scientifiquement affirmé. Elle s'intéresse beaucoup plus à la subjectivité du voyageur par rapport à son imaginaire qu'à sa conformité à un quelconque réel.

L'image du Maroc dans la littérature de voyage repose sur une comparaison à la fois explicite et implicite et reflète autant la propre mentalité des auteurs et celle de leur groupe qu'ils prétendent caractériser. Le discours du voyageur est indéniablement subjectif. Les travaux qui ont été effectués sur la littérature dite coloniale ne cessent de se répéter à satiété les mêmes stéréotypes relevant de l'aspect colonial d'une littérature qui n'a de coloniale que le cliché qu'on lui colle comme une étiquette. Cette approche relève exclusivement d'une lecture

(19) Fink..., *Op. cit.*, p. 21-22.

(20) Todorov, T. *Nous et les autres. La réflexion française sur la diversité humaine*. Paris : Seuil, 1989.

idéologique qui explique le texte par ce qui lui est sinon étranger, du moins extérieur. L'imagologue doit être au contraire conscient que derrière le voyage se profile le savoir du voyageur, de sa subjectivité, dirions-nous :

«A l'encontre des uns et des autres, l'imagologue n'a affaire qu'à la subjectivité des locuteurs, qui travestissent la réalité selon les exigences de leur psyché individuelle ou collective, en fonction de leurs besoins d'autoaffirmation et d'autojustification ou de leurs frustrations ou de leur désir de compensation. Même inconsciemment, par le contraste entre l'auto-image positive et l'hétéro-image négative, le locuteur n'est qu'un narcissé, car, qu'il parle de son pays ou de l'autre, il ne fait que l'éloge de son propre groupe et de lui-même. Et si, au contraire, il intervertit les qualificatifs positifs et négatifs, le couple d'auto-stéréotypes et d'hétéro-stéréotypes révèle directement son malaise social et son désir d'opposer aux valeurs de son groupe d'autres valeurs considérées comme modèles».

La métaphore du miroir déformant et celle de narcissé qu'avance Fink sont éloquentes et nous dispense de longs commentaires. L'image est affaire de sélection selon des critères qui favorisent volontiers ce qui confirme les préjugés ou les idées du voyageur ou ce qui lui apparaît original, neuf ou simplement différent de ses habitudes mentales. En faisant des motivations de la subjectivité même du voyageur l'objet de nos recherches, nous devons comprendre et expliquer la cohérence psychologique du voyageur et non celle de la culture du Maroc. L'analyse de la personnalité des voyageurs, de leur contexte biographique et historique (itinéraire sociopolitique et contexte politique), de leur idéologie et de leurs horizons (chrétiens fervent en terre d'Islam, écrivains commandités et favorables au protectorat) nous renseigne sur les critères de jugements qui président à la construction des images qu'ils développent du Maroc.

Les voyageurs français puisent de la Bibliothèque des voyages qui ne cesse de s'enrichir et s'adressent à l'opinion publique française à un moment crucial et où les relations entre les deux pays étaient tendues. Tout porte à penser qu'ils cherchent à informer, à convaincre, voire à manipuler le public. Ce qui motive leurs discours ce sont des circonstances politiques, aussi cherchent-ils à complaire des tendances de leur propre pays vis-à-vis du Maroc et à les exalter en dénigrant l'étranger. A ce titre, il nous sera aisé de voir comment le voyageur décrit le Maroc et quelle rhétorique des effets il met en œuvre pour faire passer pour vrai son discours destiné à convaincre le lecteur qui méconnaît alors le pays dont on lui parle.

Il est temps que les chercheurs se penchent sur l'étude du paysage multiple que fournit le voyage sur le Maroc. Ils peuvent reconstituer toute une évolution des images du paysage depuis le XVII^{ème} siècle du Maroc pour mesurer les transformations subies par le pays à travers les siècles. Il n'est pas inutile de rappeler que l'étude du paysage est une des approches qui, de nos jours, ont

fait leurs preuves :

«L'étude du paysage comme histoire de sa représentation s'inscrit dans les recherches actuelles sur la construction sociale de la nature [...] elle va plus loin cependant que l'évolution dans sa signification du concept paysage : elle éclaire bien d'autres pans des courants d'idées qui préludent et participent à la formation des disciplines scientifiques et des mouvements littéraires des écoles de peinture, de l'art des jardins, ou à l'émergence des politiques de protection de la nature et d'aménagement du territoire»⁽²¹⁾.

Un travail pluridisciplinaire sur le passé, le présent et le devenir du paysage marocain sera à coup sûr d'une extrême importance. C'est à ce genre d'approche qui renouvelle ses instruments que nous convions les chercheurs qui trouveront dans la littérature de voyage au Maroc un champ fécond d'investigation. Il est temps de conjuguer les différentes disciplines qui vont s'interroger sur le même texte et le soumettre à différents éclairages.

* * *

Sans pour autant conclure, nous voudrions seulement faire remarquer qu'il est inutile de condamner ce genre littéraire qui, déshérité des présupposés idéologiques dont il est accablé, fournit un champ du savoir divers et riche. Il faudrait plutôt le réhabiliter à la lumière de la nouvelle imagologie et le concept de polysystème (Cf. Pageaux) pour le traiter dans une dimension pluridisciplinaire. Ainsi, la littérature dite coloniale se mue en littérature tout court. Une comparaison avec les autres textes du Maghreb seront d'un apport capital. Il n'est pas exclu de confronter la vision que font les Français du Maroc avec celle des Marocains sur la France pour faire intervenir des regards croisés et mesurer l'affrontement des imaginaires et leur osmose. Une fois aseptisée du discrédit qui le qualifie, ce genre littéraire se trouve promu à une aventure interprétative pleine de promesses pour le chercheur et d'intérêt pour les pays qu'il peint, car on ne peut décrire l'Autre et l'Ailleurs qu'à partir de l'idée qu'on a d'eux avec bien sûr un mouvement de retour sur soi.

(21) Luginbuhl (Yves). *Paysages*, Paris : La Manufacture, 1989, p. 15.

LA STRUCTURE PREDICATIVE : DE LA CONCEPTION DICHOTOMIQUE A LA CONCEPTION HIERARCHIQUE

Rachid EL HADARI

Faculté des Lettres
TETOUAN

Introduction

1. Sujet et prédicat
2. Fonction et argument
3. La structure prédicative
4. La notion de prédicat : catégorie et/ou fonction ?
5. Les catégories prédictives
6. La structure des arguments
 - 6.1. Le nombre des arguments inhérents
 - 6.2. La nature des arguments

Conclusion

Notes

Bibliographie

INTRODUCTION

En ce vingtième siècle, les différentes analyses consacrées à la phrase se ramènent principalement à deux conceptions : une conception dichotomique et une conception hiérarchique. Dans la première conception, nous trouvons la division en sujet et prédicat de la logique aristotélicienne, l'analyse en constituants immédiats de la grammaire distributionnelle, le schéma chomskyen SN + SV, etc.. La seconde conception englobe toutes les analyses où la phrase est conçue comme étant obligatoirement constituée d'un prédicat et d'un ou plusieurs arguments hiérarchiquement subordonnés à celui-ci.

Dans cet article, nous examinerons ces deux conceptions. Nous nous efforcerons ainsi de montrer l'inadéquation de la conception dichotomique et de vanter les mérites de la conception hiérarchique. Nous essaierons ensuite de présenter la genèse de la conception retenue et d'en préciser autant que faire se peut, la structure et la forme.

1. SUJET ET PREDICAT

La conception dichotomique de la phrase se fonde sur une structure à deux constituants : le sujet et le prédicat. Cette conception a pour origine lointaine la doctrine aristotélicienne des catégories de la prédication. Ainsi, dans une proposition bien formée logiquement, les substances qui peuvent être des personnes ou des choses, sont spécifiées par des attributs ou des prédicats, ceux-ci étant constitués par les propriétés accidentelles d'action, de quantité, de qualité, de relation, etc.. Autrement dit, une proposition logique est une proposition qui comporte deux termes et une liaison : le premier terme appelé sujet est ce dont on affirme ou nie quelque chose ; le second terme nommé prédicat est ce que l'on affirme ou nie. La structure canonique sous-jacente à cette conception est donc représentée par des phrases attributives comme (1 a) et (1 b) où le sujet et le prédicat sont reliés au moyen de la copule «être» :

(1) a) Loïc est serein.

b) La neige est blanche.

Par extension, tout jugement peut ainsi se réduire à l'attribution d'une propriété à une substance. La phrase (2 a) par exemple se ramène dans cette optique à (2 b) :

(2) a) Henri souffre.

b) Henri est souffrant.

La conception de la proposition en logique classique est donc basée sur le jugement, c'est-à-dire l'affirmation ou la négation de l'inhérence d'un attribut à une substance (cf. R. Blanché 1968, p. 125). La même conception se retrouve chez les logiciens de Port-Royal. Ceux-ci conçoivent le langage comme le moyen d'expression de la pensée. En conséquence, ils postulent l'idée d'un parallélisme entre les opérations de l'esprit et les catégories du langage : le couple «sujet-prédicat» traduit la distinction entre «concevoir» et «juger» ; le nom désigne «la substance», l'adjectif renvoie à «l'accident», le verbe correspond à l'affirmation logique, etc. La proposition chez les logiciens de Port-Royal doit donc avoir deux termes : «l'un de qui l'on affirme, ou de qui l'on nie, lequel on appelle sujet ; et l'autre que l'on affirme, ou que l'on nie, lequel s'appelle attribut ou paretatum» (cf. A. Arnauld et P. Nicole 1970, p. 156). Pour ce qui est de la succession linéaire des mots dans la proposition, elle obéit à un ordre naturel : le sujet se place en tête de la proposition parce qu'on doit d'abord concevoir un objet avant de le juger. Une fois encore, le jugement détermine la conception de la proposition.

Les théories linguistiques contemporaines ne s'occupent pas du jugement. Cependant, elles ont consacré d'importantes études aux notions de sujets et de prédicat. Dans une grande partie de ces études, la phrase, identique à la proposition chez les logiciens, est essentiellement constituée d'un sujet et d'un prédicat, le premier étant ce dont on parle, le second ce qu'on en dit. La définition de ces deux notions garde donc l'empreinte de la logique classique. Nous retrouvons la même définition chez beaucoup de linguistes même si les deux notions changent d'appellation. Ainsi, Ch. Bally (1933) que l'on considère

chronologiquement «comme le premier linguiste moderne qui ait mis au centre de sa réflexion les problèmes que posait le concept de prédicat depuis Aristote» (cf. G. Mounin 1984, p. 3), propose dans le cadre de sa théorie de l'énonciation d'analyser la phrase en deux constituants : le thème et le propos. «Le thème, dit Ch. Bally (cité in G. Mounin, Ibid, p. 6), est l'occasion du propos, la chose dont on parle. Le propos est ce qu'on en dit». Autrement dit, la phrase chez Ch. Bally, commente G. Mounin lui-même (Ibid, p. 7), «pourrait sembler un replâtrage psychologique de la prédication aristotélicienne», le thème étant l'équivalent du sujet et le propos celui du prédicat.

La conception aristotélicienne de la proposition n'a pas contaminé uniquement les définitions linguistiques de la phrase chez Ch. Bally, mais aussi celles de plusieurs théoriciens contemporains. De nombreux exemples peuvent confirmer cette assertion : les termes thème, commentaire, base... restent encore de nos jours traditionnellement employés au sens de ce qui est dit respectivement de thème, topique, prédicat... ou ce qui attribué à un sujet. Il faudrait consacrer tout un livre à ce qu'ont écrit les logiciens et les grammairiens sur ces définitions pour que notre exposé puisse prétendre à l'exhaustivité. Néanmoins, que ce soit chez les uns ou chez les autres, ces définitions restent marquées, comme nous l'avons dit, de l'empreinte de la logique traditionnelle. C'est la raison pour laquelle l'analyse en sujet et prédicat ne peut être, selon les tenants de la conception hiérarchique, en conformité avec les faits linguistiques.

Pour L. Tesnière (1959), la dichotomie sujet-prédicat ressortit à la logique et n'a aucune valeur linguistique. La division en sujet et prédicat, souligne-t-il, «n'est qu'une survivance non encore éliminée de l'époque qu'iva d'Aristote à Port-Royal, où toute la grammaire était fondée sur la logique. En effet, tous les arguments qui peuvent être invoqués contre la conception du nœud verbal et en faveur de l'opposition du sujet et du prédicat relèvent de la logique formelle a priori qui n'a rien à voir en linguistique» (Ibid, p. 103 – 104). De plus, le prédicat est un élément irrégulier. Son caractère hétéroclite lui permet de contenir des éléments comparables au sujet. Il n'est donc pas juste, ni raisonnable «de mettre sur un pied d'égalité le sujet, qui ne contient souvent qu'un seul mot, et qui peut même n'être pas pleinement exprimé, avec le prédicat dont l'énonciation est obligatoire, et comporte, dans la majorité des cas, des éléments beaucoup plus nombreux que ceux du sujet» (L. Tesnière, Ibid, p. 104). Le troisième argument que développe L. Tesnière pour réfuter l'opposition «sujet-prédicat» concerne l'équilibre structural de la phrase et le mécanisme de diathèse (voix active et voix passive). En effet, selon lui, la dichotomie «sujet-prédicat» isole comme sujet un des actants de la phrase, et rejette tous les autres dans le prédicat. «C'est là, conclut-il, accorder à l'un des éléments de la phrase une importance disproportionnée, qu'aucun fait strictement linguistique ne justifie» (Ibid., p. 105).

En suivant le raisonnement de J. Feuillet (1988, P. 79), nous pouvons aller encore plus loin que L. Tesnière en faisant constater que certaines langues comme le Japonnais ou encore le Tongien (cf. C. Tchekhoff 1977, p. 51) ne connaissent pas de servitude subjectale, et qu'il existe dans certaines langues

indo-européennes des constructions verbales où le sujet n'apparaît pas. L'impératif en Français ou en Anglais en témoigne :

- (3) a) Mange ton petit déjeuner !
b) Come here.
(Venez ici).

En outre, certains linguistes reprochent à N. Chomsky le privilège qu'il accorde à l'ordre de succession SVO grâce à la règle « $P \rightarrow SN + SV$ ». Or, d'après C. Hagège (1982, p. 59), les langues qui connaissent cet ordre ne constituent que 36 % de l'ensemble des langues naturelles, 39 % ayant l'ordre SOV, 15 % l'ordre VSO, 5 % l'ordre VOS, les autres langues étant de types divers. En conséquence, il est illogique et injuste d'attribuer à la grammaire une formule qui privilégie un ordre minoritaire aux dépens de tous les autres ordres. De plus, cette formule est à l'origine de nombreuses confusions, principalement entre catégories et fonctions (cf. section 4). Cette formule oblige en effet le sujet à être obligatoirement représenté au moyen d'un SN. Or nous pouvons avoir pour sujet un pronom comme dans (4), un verbe comme dans (5), une proposition comme dans (6)... :

- (4) Tu dormiras tôt ce soir.
- (5) Partir l'attriste.
- (6) Que vous arriviez en retard ne m'étonne guère.

Il est possible d'énoncer d'autres objections à la conception dichotomique de la phrase en sujet et prédicat, mais nous préférons nous en tenir à celles précitées. Notre souci est seulement de démontrer l'inadéquation de cette conception, et de mettre en relief les fondements épistémologiques de la conception hiérarchique de la phrase en prédicat ou opérateur ou encore fonction, et argument.

2. FONCTION ET ARGUMENT

La conception dichotomique de la proposition, que ce soit dans la tradition aristotélicienne ou dans la logique de Port-Royal, est fondée sur le jugement. Autrement dit, toute proposition se réduit à attribuer une propriété à une entité. La structure sous-jacente à cette conception est représentée par des phrases attributives constituées d'un sujet (ce dont on dit quelque chose), d'un prédicat (ce qu'on dit du sujet) et d'une copule qui relie les deux. On obtient ainsi des phrases comme celle qui figure dans (7) :

- (7) Socrate est mortel.

De plus, cette conception du jugement, i.e. attribution d'une propriété à une entité, donne lieu à la réduction systématique de toutes les propositions à la forme attributive «sujet-copule-prédicat». L'hypothèse qui sous-tend ces réductions, déclare Ch. Bally (cité in G. Mounin 1984, p. 8), est que «l'idée générale d'action ou d'état, contenue par cumul dans tout verbe, (...) joue le rôle de copule implicite». On obtient ainsi des phrases comme (8 b) et (9 b) respectivement de (8 a) et (9 a), lesquelles servent fondamentalement à exprimer

un état ou un constat :

- (8) a) Pierre vit.
- b) Pierre est en vie.
- (9) a) La terre tourne.
- b) La terre est en rotation.

Toutefois, ces réductions ne sont pas sans poser des problèmes. En effet, dans certains cas où le verbe, impliquant la présence de plusieurs compléments nominaux, marque une action faite ou subie par un individu, cette conception du jugement en tant qu'attribution d'une propriété à une entité devient insoutenable (cf. (10)) :

- (10) Paul reçoit une carte postale.

En outre, certaines phrases de forme attributive peuvent exprimer une pensée non-attributive. Considérons la phrase suivante :

- (11) Jean est plus gentil que son frère.

Dans cette phrase, le groupe «plus gentil que son frère» ne peut en aucun cas être une propriété inhérente à «Jean» puisque l'on ne pourrait plus la lui attribuer si «son frère» n'existait plus ou s'il était méchant. En fait, la propriété «gentil» n'est pas l'apanage de «Jean» ; elle est attribuée aussi à son frère, avec cette différence qu'elle est plus intense chez le premier. Cette proposition ne se réduit donc pas à l'attribution d'une propriété à un individu mais à l'expression d'une relation entre deux individus. Par conséquent, la conception classique de la proposition, i.e. dichotomie «sujet-prédicat» devient inadéquate. Il est donc nécessaire, voire indispensable de concevoir une structure qui soit plus générale, une structure qui s'applique aux différents types de propositions.

G. Frege (1971) figure parmi les logiciens contemporains qui ont œuvré dans ce sens. Ses idées qui proviennent d'une réflexion sur la pensée mathématique, constituent aujourd'hui le soubassement de l'analyse des propositions. A la conception «sujet-prédicat», G. Frege (Ibid) substitue celle de «fonction-argument». Ce changement tient à deux raisons. La première est que les jugements ne se présentent pas toujours sous une forme attributive. Ils peuvent exprimer autre chose qu'un état ou une situation, et corrélativement se présenter sous une autre forme. La seconde raison tient au fait que le langage mathématique ne peut être analysé au moyen de la structure «sujet-prédicat». C'est plutôt la structure «fonction – argument» qui lui convient. Considérons les expressions fonctionnelles suivantes⁽¹⁾ :

- (12) $2 \cdot 1^3 + 1$.
- $2 \cdot 4^3 + 4$.
- $2 \cdot 5^3 + 5$.

Ces expressions comportent toutes la même expression, mais des arguments différents, à savoir 1, 4 et 5. La reconnaissance de ces arguments peut permettre

(1) Ces expressions sont extraites de G. Frege 1971, p. 84.

d'obtenir la fonction par différence : c'est le reste de ces expressions. Autrement dit, la fonction est l'élément commun à ces expressions, élément obtenu par suppression des arguments (cf. (13)) :

$$(13) 2 \cdot ()^3 + ().$$

La présence des parenthèses dans (13), comme dans toute autre symbolisation du même genre, indique que la fonction est incomplète et ne peut se suffire à elle-même. Elle a besoin d'être complétée pour pouvoir affirmer quelque chose. Les parenthèses vides doivent donc être remplies, ou en termes fregeens être saturées, c'est-à-dire recevoir des arguments. Une fois la fonction saturée, nous obtenons des expressions complètes qui ont une valeur de vérité donnée selon les arguments choisis.

Notons que les arguments, selon G. Frege (Ibid., p. 84), n'appartiennent pas à la fonction, mais ils se composent avec elle pour former un tout complet. La raison en est que la fonction à elle seule est toujours incomplète⁽²⁾.

Ces remarques ne s'appliquent pas uniquement au langage mathématique. Elle sont valables pour n'importe quel langage. Considérons la proposition suivante :

(14) Pierre se couche tôt.

Cette proposition peut être analysée en deux parties : «Pierre» et «se couche tôt». La seconde partie, prise séparément, est incomplète car elle comporte une place vide qui a besoin d'être remplie. La partie «se couche tôt» n'affirme rien puisque nous ignorons de quoi elle est fonction. C'est l'argument «Pierre», une fois composé avec la fonction, qui confèrera à celle-ci cette vertu. Ainsi, toute forme propositionnelle peut se décomposer en deux parties : une partie constituée d'un ou de plusieurs noms fermés sur eux-mêmes et qui peuvent souvent se suffire à eux-mêmes, et une seconde partie ouverte mais «essentiellement indigente que ces noms viennent compléter» (cf. R. Blanché 1968, p. 130). En bref, une proposition est une fonction saturée par un ou plusieurs arguments. Quant à la notion de fonction elle-même, elle est définie comme étant la dénotation de la partie insaturée (cf. G. Frege 1971, p. 91).

Le prédicat peut être considéré comme une fonction puisqu'il comporte comme celle-ci des places vides qui ont besoin d'être occupées par des arguments. En effet, à l'instar des fonctions mathématiques, les prédicats peuvent eux aussi se composer avec des arguments, composition que l'écriture symbolique fait bien ressortir. Ainsi, pour un prédicat à un argument, nous aurons la représentation (15 a), tandis qu'un prédicat à deux arguments aura la représentation (15 b) :

$$(15) \text{ a) } f(x) \\ \text{ b) } f(x, y).$$

(2) Nous verrons que cela n'est pas toujours vrai car il y a des fonctions qui peuvent se suffire à elles-mêmes, notamment dans les langues qui ne connaissent pas de «servitude subjectale».

La lettre *f* désigne la fonction ou le prédicat. Les lettres *x*, *y* sont des variables d'arguments. Ce type de représentation a plusieurs mérites : il convient aux propositions attributives classiques «sujet-copule-prédicat» qu'il traite en tant que fonction à un argument, mais aussi aux propositions qui mettent en œuvre des relations ou des conditions, c'est-à-dire les propositions à plus d'un argument. De plus, le prédicat dans ce type de représentation devient une notion plus générale dans la mesure où il ne se réduit plus à l'expression d'un simple attribut : le prédicat ici exprime une relation, une action ou la possession d'une propriété. De ce fait, la notion de prédicat désigne l'ensemble des fonctions propositionnelles dont le calcul est communément appelé calcul des prédicats⁽³⁾. Il convient toutefois de distinguer le prédicat grammatical du prédicat logique. Le premier est approximativement l'équivalent de S.V., tandis que le second reste tributaire d'un système de référence : en logique classique, il désigne une propriété, mais en logique des prédicats, il symbolise une relation.

3. LA STRUCTURE PREDICATIVE

Dans les deux sections précédentes, nous avons d'une part réfuté la conception dichotomique de la proposition après en avoir démontré certaines inadéquations, et d'autre part nous avons opté, quoique de façon implicite, pour la conception hiérarchique comme structure sous-jacente explicative des phrases. Dans le cadre de la conception retenue, la proposition se laisse décomposer en deux parties, l'une constituée d'un ou de plusieurs arguments fermés sur eux-mêmes, l'autre formée d'un prédicat, c'est-à-dire d'une forme indigente qui ne peut souvent rien affirmer ni nier si elle n'est pas accompagnée d'un ou de plusieurs arguments. Le schéma canonique à cette conception prend toujours la même forme, mais son contenu peut varier selon les structures à analyser. Ainsi, nous pouvons avoir (15 a) et (15 b) que nous reprenons pour convenance respectivement dans (16 a) et (16 b), mais nous pouvons avoir également (16 c) :

- (16) a) $P(x)$
- b) $P(x, y)$.
- c) $P(x, y, z)$.

La formule qui figure dans (16 a) est réservée aux constructions attributives et aux constructions intransitives. Les formules (16 b et c) en revanche sont employées pour rendre compte des conditions ou des relations que certains arguments peuvent entretenir avec le verbe.

La conception hiérarchique qui, rappelons-le, englobe la conception dichotomique se fonde sur un élément irréductible, en l'occurrence le prédicat, et sur un ou plusieurs arguments. L'association du prédicat aux arguments fournit des structures que nous appelons structures prédictives, lesquelles constituent le sujet de cette section.

(3) Par fonction propositionnelle, nous entendons un ou plusieurs constituants indéterminés tels que, lorsque des valeurs leur sont attribuées, l'expression devient une proposition.

Nous avons utilisé à plusieurs reprises la notion de structure prédicative, mais nous ne sommes pas préoccupé de lui donner une définition. En fait, il règne dans ce domaine une certaine confusion. Cette notion a eu droit à plusieurs définitions, quoique le contenu de celles-ci reste en général le même. Ce que nous en avons retenu en particulier est qu'il doit y avoir, pour parler de structure prédicative ou de relation prédicative, un élément auquel se rattachent tous les autres éléments et par rapport auquel ceux-ci marquent leur fonction. Cet élément est le prédicat, les autres étant les arguments.

Dans les théories linguistiques qui adoptent la conception hiérarchique, la terminologie est variable. Les lexicalistes fonctionnalistes comme J. Bresnan utilisent les notions de prédicat et d'arguments, ceux-ci étant définis en termes grammaticaux. Les fonctionnalistes comme S.C. Dik optent pour la même terminologie, mais avec cette différence que les arguments sont définis sémantiquement. L. Tesnière emploie les notions de nœud et d'actant, Ch. Fillmore celles de prédicat et de cas, O. Jespersen celle de nexus, B. Pottier celle de nucléus, etc. Chez les uns, ces notions sont plus ou moins bien définies, ce qui est de nature à minimiser les risques de confusion. Chez les autres, elles ne le sont que partiellement, ce qui permet d'envisager tous les risques y compris celui des interférences, en particulier avec la notion de prédicat souvent utilisée indifféremment pour désigner une fonction et une catégorie. A l'instar des éléments qui la composent, la structure prédicative n'est pas définie d'une manière unifiée. Ce qui n'écarte pas là aussi les risques de confusion. Ce sont précisément ces risques que nous désirons écarter en essayant de déterminer la signification de ces structures. Examinons d'abord quelques unes des définitions qui leur ont été attribuées.

S.C. DIK (1978, p. 15) définit la structure prédicative ou prédication comme étant l'application d'un prédicat à un nombre approprié de termes fonctionnant comme arguments de ce prédicat. Dans ce cadre, les arguments sont des expressions qui réfèrent à des entités dans un monde possible, alors que les prédicats sont des expressions qui désignent des propriétés ou des relations entre ces entités.

E. Williams (1981, p. 31) définit la structure argumentale d'un item lexical comme étant la liste étiquetée des arguments que cet item peut prendre. Les arguments sont cependant pour lui de deux sortes : arguments internes et arguments externes. Par arguments externes, E. Williams (Ibid, p. 83) entend ceux qui correspondent aux sujets phrastiques, tandis que les arguments internes sont pour lui tous ceux qui n'ont pas cette propriété.

Pour J. Bresnan (1982 b, p. 151) une structure prédicative argumentale est une caractérisation abstraite des arguments d'un prédicat. En d'autres termes, la structure prédicative est constituée d'un certain nombre d'arguments interprétables grammaticalement, c'est-à-dire ayant des fonctions grammaticales.

Quant à J. Carrier-Duncan (1985, p. 2), il définit la structure argumentale comme étant l'ensemble des fonctions ou rôles thématiques associés aux

arguments d'un prédicat. Ces fonctions comme Agent, Thème, Source, etc., sont puisées dans un inventaire universel de fonctions tel qu'il est établi par R. Jackendoff (1972) et J.S. Gruber (1976).

Il ne serait pas nécessaire de reprendre les définitions que la logique attribue à la prédication puisque la question a été, nous semble-t-il, suffisamment débattue. Signalons simplement que la prédication en logique classique est l'attribution d'une propriété à un individu, et qu'en logique contemporaine, elle signifie l'application d'une fonction à ses arguments.

Comme nous pouvons le constater, la notion de structure prédictive n'a pas été définie d'une manière unifiée. Certes, le principe de l'existence d'un prédicat et d'un certain nombre d'arguments reste presque le même dans toutes ces définitions⁽⁴⁾. Néanmoins, il y a de nombreuses variations, pour ne pas parler d'inconséquences, dans la manière dont les linguistes et les logiciens décrivent la structure prédictive. Ceci constitue pour nous matière à confusion mais aussi matière à réflexion. Les différentes définitions ci-dessus mettent en présence plusieurs niveaux : ce sont les niveaux syntaxique, sémantique et logique. Dans un sens, ceci est tout à fait normal dans la mesure où chaque définition est chargée de défendre une théorie générale.

En ce qui nous concerne, nous proposons d'unifier la terminologie en excluant la notion de structure argumentale pour parler uniquement de celle de structure prédictive. Ce choix n'est pas sans fondement. En effet, dans les définitions que nous avons données ci-dessus, la notion de structure argumentale est utilisée uniquement pour désigner le nombre d'argument qu'un item lexical peut prendre. Or ceci ne suffit pas pour caractériser la prédication qui, en plus des arguments, met en œuvre un prédicat, lequel semble être l'élément le plus important dans une phrase. Il se pose alors la question suivante : comment peut-on justifier qu'un prédicat, mais non un argument, peut être l'élément central d'une phrase ? La réponse est relativement simple. Dans de nombreuses langues, le prédicat seul peut suffire à constituer une phrase, mais jamais l'argument. De plus, d'après la démonstration de C. Tchekhoff (1977, p. 48), si on construit une phrase non ordonnée, mais où chaque élément porte une fonction, on obtiendra par exemple une structure comme la suivante :

- (17) « Poulet (patient), Pierre (agent), manger
(action), hier (temps), restaurant (lieu) ».

Le message dans cette structure est compréhensible, mis son expression, affirme C. Tchekhoff, est « pesante et peu maniable : il faut y ajouter cinq unités supplémentaires qui ne sont que des étiquettes pour indiquer le rôle des autres parties du tout » (Ibid., p. 48). Si on retire cependant au message le groupe « manger (action) », on obtiendra une structure résiduelle qui n'aura de sens que par un effort de reconstruction. Mais le message deviendra inintelligible car on ne saura pas de quoi les fonctions agent, patient, temps, et lieu sont

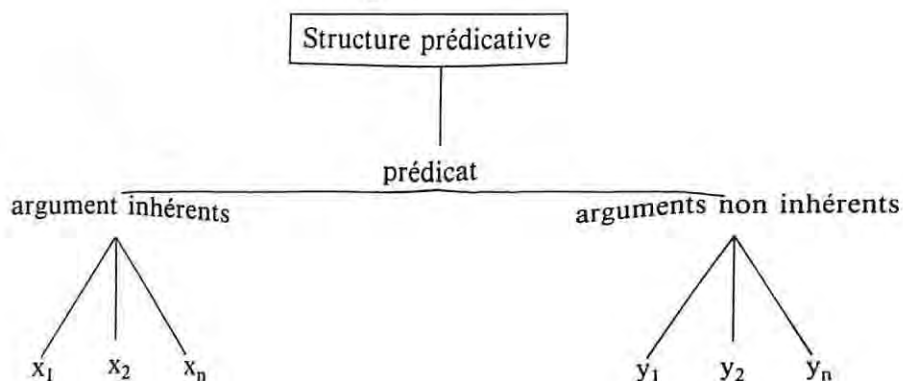
(4) Nous disons « presque » car les définitions proposées en logique ne font pas état de la notion d'argument, mais de celle de sujet.

fonctions. Si on incorpore le groupe «mange (action)» à cette seconde structure, le message redeviendra compréhensible, et la structure plus facile à ordonner. Il faut donc un élément qui puisse commander la mise en relation, ou selon B. El Akhdar (1988) la mise en ordre syntagmatique des éléments qui font partie d'une phrase. Cet élément est le prédicat que J. Lyons (1980) considère comme «le pivot dont dépendent tous les constituants du noyau de phrase, et par lequel ils sont déterminés» (Ibid., p. 70).

Ceci dit, la structure prédicative se construit autour d'un prédicat et d'un ou plusieurs arguments. Sur le plan syntaxique, le prédicat est l'élément central de cette structure. C'est autour de lui que les autres éléments gravitent. Sa disparition détruit la structure. Sur le plan logico-sémantique, le prédicat est une expression qui désigne des propriétés ou des relations. Il est donc un élément relationnel qui se définit par sa co-occurrence avec d'autres éléments. Quant aux arguments, ils désignent des expressions qui réfèrent à des individus (personnes ou choses) dans un monde possible. Les arguments sont de deux sortes : inhérents et non-inhérents. Les arguments inhérents sont ceux dont la présence est indispensable au sens des phrases où ils occurrent ; les arguments non-inhérents sont ceux qui, lorsqu'ils sont supprimés, n'affectent en rien la signification globale des phrases auxquelles ils appartiennent. Ce sont les circonstants de L. Tesnière, les adjoints de J. Bresnan ou encore les satellites de S.C. Dik. Leur fonction se limite à la spécification des circonstances de l'état de choses exprimé par le prédicat.

En ce qui concerne la notion de structure prédicative, elle aura désormais pour nous deux sens : un sens logico-sémantique et un sens syntaxique.

Sur le plan logico-sémantique, la structure prédicative est l'application d'une expression désignant une propriété ou une relation à des expressions référant à des entités dans un monde possible. Sur le plan syntaxique, la structure prédicative est l'ensemble des arguments inhérents que peut admettre un prédicat. En fait, syntaxiquement, la structure prédicative est dans une certaine mesure identique à la notion de valence potentielle : nous dirons indifféremment par exemple que «donner» est un prédicat trivalent, ou un prédicat dont la structure predicative peut comporter trois arguments. Pour résumer ce qui vient d'être dit, nous proposons le diagramme suivant :



Considérons la phrase suivante :

(19) Maxime tuera Paul demain dans le Bois de Bologne.

Dans cette phrase, le prédicat est «tuer». C'est un prédicat verbal qui prend deux arguments inhérents «Maxime» et «Paul». Sa structure prédicative est la suivante :

(20) Tuer (Maxime, Paul).

Quant aux constituants «demain» et «Bois de Bologne», ce sont des arguments non-inhérents qui impliquent respectivement le lieu et le temps. On peut supprimer l'un ou l'autre ou les deux à la fois sans modifier le sens de la phrase.

(21) a) Maxime tuera Paul demain.

b) Maxime tuera Paul dans le Bois de Bologne.

c) Maxime tuera Paul.

Au contraire, l'omission du prédicat ou de l'un de ses arguments inhérents donne lieu à des phrases inacceptables :

(22) a) * Maxime Paul demain dans le Bois de Bologne.

b) * Tuera Paul demain dans le Bois de Bologne.

Notons cependant que l'argument «Paul», bien qu'il soit un argument inhérent au prédicat, peut être omis.

(23) Maxime tuera demain dans le Bois de Bologne.

4. LA NOTION DE PREDICAT : CATEGORIE ET/OU FONCTION ?

Aucune description linguistique ne peut se dispenser de nommer les mots d'une langue donnée. On dira par exemple que «cheval», «feuille»... sont des noms (N), «danser», «voler»... des verbes (V), «très», «fortement»... des adverbes (Adv), «inquiet», «heureux»... des adjectifs (Adj), etc. Les symboles N, V, Adv et Adj sont dits parties de discours ou classes syntaxiques ou encore catégories grammaticales⁽⁵⁾. Ces symboles sont souvent à l'origine de la confusion, fréquente du reste, entre les catégories qu'ils représentent et les fonctions que celles-ci remplissent. En fait, parler de catégories, ce n'est pas parler de fonctions ; les premières sont prises en charge par la théorie des catégories grammaticales ou des parties de discours, les secondes par celle des fonctions. Mais cette distinction n'est pas toujours aussi évidente. Il est vrai que dans les schémas de succession SVO, SOV, VSO... de J.H. Greenberg (1963), S, V et O sont des symboles qui représentent des catégories grammaticales. Cependant, ces schémas, si utiles qu'ils soient, impliquent de sérieux malentendus : ils «confondent, remarque C. Hagège, catégorie et fonction puisqu'ils combinent les symboles de l'une (V) et de l'autre (S et

(5) La notion de partie de discours appartient à la terminologie classique. Aujourd'hui, on parle de catégorie grammaticales ou classes syntaxiques. Mais les trois notions représentent un même problème : la classification grammaticale des mots d'une langue donnée.

O) et dispensent de justifier le recours, pour tout type de langue et d'énoncé, aux notions de sujet, de verbe et d'objet» (1982, p. 56). Les trois symboles ne sont donc pas homogènes car V est une catégorie, alors que S et O sont des fonctions souvent d'une même catégorie (N). Par conséquent, ils ne doivent pas être mis sur le même plan.

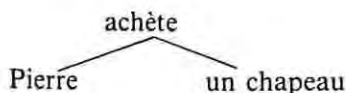
Ce problème ne concerne pas uniquement les symboles S, V et O. Il touche aussi la notion de prédicat. D'aucuns la considèrent comme une fonction qui peut être remplie par plusieurs types de catégories. Il en est ainsi de C. Hagège (Ibid., p. 33) pour qui le prédicat qui est une notion morphosyntaxique, «est le nom d'une fonction, non d'un type de mot». D'autres comme L. Tesnière (1959) et A. Martinet (1965) conçoivent le prédicat comme une catégorie qui n'a aucune fonction propre. Une troisième catégorie de linguistes adopte une position intermédiaire. C'est le cas de P. Ramat (1985, p. 18) qui considère le prédicat à la fois comme une catégorie et comme une fonction mais une fonction «exprimant des relations logico-sémantiques ou sémantico-référentielles». En vérité, le problème n'est pas du tout simple. Quelques éclaircissements seront donc nécessaires avant de trancher.

La notion de fonction elle-même reste ambiguë puisqu'elle peut opérer à différents niveaux d'analyse. Appliquée au niveau logico-sémantique ou sémantico-référentiel, elle désigne la relation qu'entretiennent les différents constituants d'une proposition, c'est-à-dire le prédicat et les arguments. Sur le plan syntaxique, le mot «fonction» indique les relations qui existent entre les différents mots d'une phrase, par exemple tel nom est sujet du verbe, tel adjectif est attribut d'un nom, etc. Cependant, que ce soit au niveau sémantico-référentiel ou au niveau syntaxique, le problème touchant le statut du prédicat reste posé : le prédicat est-il le nom d'une catégorie ou le nom d'une fonction ? Autrement dit, la notion de prédicat peut-elle être conçue de la même manière que celle de verbe, d'adjectif, etc, ou comme celle de sujet, d'objet, etc ?

En se fondant sur la logique classique, la grammaire traditionnelle distingue deux fonctions : celle de sujet (l'objet dont on parle) et celle de prédicat (l'affirmation qu'on en fait). L. Tesnière (1959) ainsi que d'autres linguistes réfuteront cette distinction en raison précisément de ses fondements logiques. Pour L. Tesnière (Ibid, p. 37 et ss), les fonctions expriment un réseau de dépendances qui existent entre les différents constituants d'une structure donnée. Ce réseau se présente sous la forme d'un arbre qu'il appelle *stemma*. Ainsi, la phrase (24 a) sera représentée au moyen du *stemma* (24 b) :

(24) Pierre achète un chapeau.

b)



Pour L. Tesnière, le terme «achète» qui est le prédicat sert de «chef de voûte» à la phrase. Étant donné que les fonctions se définissent comme étant un réseau de dépendances, on ne doit plus parler de fonction «prédicat» puisque le prédicat

ne dépend d'aucun terme. On retrouve la même conception chez A. Martinet (1970). Celui-ci considère le prédicat comme l'élément vers lequel convergent toutes les relations de dépendance (Ibid, p. 127). De ce fait, il n'assume aucune fonction puisque celle-ci se définit par le rapport direct ou indirect qu'entretient un élément quelconque avec le prédicat. Or comme le prédicat ne peut pas dépendre de lui-même ou entretenir des rapports avec lui-même, il n'a aucune fonction à proprement parler. C'est par rapport à lui que les autres éléments marquent leur fonction.

Ceci dit, la position que nous adopterons ici sera une synthèse des différentes conceptions présentées ci-dessus. «Prédicat» est ainsi le nom d'une catégorie, mis une catégorie logico-sémantique qui possède dans la structure où elle occure un rôle bien déterminé suivant le niveau où l'on se situe. Au niveau logico-sémantique, le prédicat a pour fonction de désigner des propriétés ou d'exprimer des relations sémantico-référentielles entre les différentes entités de la proposition. Au niveau grammatical ou syntaxique, le prédicat a pour fonction d'organiser la phrase et de déterminer le rôle que prend chaque élément dans la réalisation d'un quelconque état de choses.

Dans tout acte langagier, quand quelqu'un veut prédiquer quelque chose à propos de quelqu'un ou de quelque chose, il a besoin d'abord d'une catégorie précise pour réaliser sa prédication comme il aurait besoin d'une catégorie pour nommer un individu, attribuer une qualité, etc. Cette catégorie dont il a besoin pour sa prédication est appelée prédicat. Elle préexiste à la fonction car on ne peut pas parler d'une fonction si la catégorie n'existe pas. Autrement dit, la catégorie prédicat existe avant la fonction qu'elle remplit. Si la première n'existe pas, la seconde ne l'est pas non plus. L'inverse n'est cependant pas possible.

On pourrait faire à cette conception du prédicat plusieurs objections. La plus évidente pourrait se résumer comme suit : si on considère la notion de prédicat comme le nom d'une catégorie, la théorie des parties de discours sera détruite dans la mesure où l'on ne pourra plus faire la distinction entre «malade» qui est un adjectif, et «un médecin» qui est un nom, termes conçus tous les deux comme étant des prédicats dans les deux phrases suivantes :

- (25) a) Jean est malade
- b) Jean est un médecin.

Une telle objection nous semblerait tout à fait plausible. Néanmoins, l'argument suivant nous aidera à y répondre : une représentation de la phrase ne risque pas de «s'égarer» dans l'ensemble multiforme, et contradictoire quelquefois, des catégories grammaticales si elle choisit de s'appuyer sur des catégories logico-sémantiques telles que celles de prédicat et d'argument. De plus, la présence de certaines catégories grammaticales dans un échantillon de langues, aussi vaste qu'il puisse être, «ne permet pas de conclure nécessairement à leur présence dans toutes les langues» (cf. P. Ramat 1985, p. 17). D'ailleurs, si on fonde un type de représentation sur des catégories qui existent dans telle langue mais non dans telle autre, on arrivera tout au plus à des généralités qui ne vaudront que pour un certain nombre de langues, celles où ces catégories

ont été constatées. En effet, il existe des langues où il est très difficile de distinguer au niveau de la structure de surface le nom du verbe comme en Anglais, ou le verbe de l'adjectif comme en Tongien (langue polynésienne). Les exemples respectifs suivants en témoignent⁽⁶⁾:

- (26) Work
«travail (N)» – «travailler (V)»
- (27) a) Tau
«combattre (V)»
b) Ha tangata tau.
«un homme combattant (adj)».

Qu'il soit verbe ou adjectif, le terme «tau» sera dans toutes les structures un prédicat auquel s'associent des arguments.

La notion de prédicat est donc une catégorie logico-sémantique qui exprime des relations sémantico-référentielles. Quant à sa fonction, elle se ramène à exprimer ce qui est prédiqué à propos de quelqu'un ou de quelque chose, et à imposer à la structure où elle occure un ordre et une organisation précis. Nous l'appelons fonction prédictive. Dans la section suivante, nous verrons quels sont les types de mots qui peuvent remplir cette fonction.

5. LES CATEGORIES PREDICATIVES

Nous avons distingué deux définitions du prédicat : une définition logico-sémantique et une définition syntaxique. Sur le plan logico-sémantique, le prédicat est une entité qui exprime des propriétés ou des relations. C'est donc un terme relationnel qui se définit par sa co-occurrence avec un certain nombre d'arguments. Syntaxiquement, le prédicat est l'élément central de la phrase, celui par rapport auquel celle-ci s'organise. C'est un élément obligatoire : sa disparition détruit la phrase.

Dans cette section, nous appelons catégories ou unités prédictives les catégories syntaxiques qui assument le rôle de prédicat. Plusieurs types d'unités peuvent remplir ce rôle. C'est le cas des verbes, des adjectifs, des noms, des pronoms, des adverbes, des prépositions, etc. Mais certaines catégories sont prioritaires par rapport à d'autres dans l'accession à la fonction prédictive. Ces catégories sont réservées à l'usage prédictif ; elle ont, suivant D. François (1975), une vocation prédictive : ce sont les verbes (cf. (28) et (29)).

(28) Sa sœur aime un infirmier débutant.

(29) Son départ a beaucoup affecté Jules.

Les verbes peuvent avoir d'autres usages que celui de prédicat. Ils peuvent par exemple fonctionner comme arguments quand ils ne sont pas marqués pour le temps (cf. (30)), ou lorsqu'ils représentent une forme nominale du verbe (cf. (31)).

(6) Ces exemples sont empruntés à P. Ramat 1985, p. 18.

(30) Gémir, pleurer, prier est lâche.

(31) Il admirait son rire clair et son parler suave.

Dans certains cas, les verbes peuvent assumer une fonction prédicative même s'ils se présentent sous une forme nominale ou une forme non marquée pour le temps :

(32) Souffler n'est pas jouer.

Le prédicat en tant que rôle n'est pas assumé exclusivement par les verbes ; il peut l'être au moyen des noms (cf. (33)).

(33) Paul est le père de Jean.

Dans cette phrase, le nom «le père» assume une fonction prédicative dans la mesure où il établit une relation entre deux arguments, celui qui est le père et celui qui est le fils. Quelquefois, les noms qui fonctionnent comme prédicats sont introduits au moyen des auxiliaires de prédication (cf. D. François, Ibid). Ce sont les outils syntaxiques du type «il y a...», «c'est...», et bien d'autres :

(34) a) Il y a de la mise en bouteille au château.

b) C'est Paul, l'assassin.

Dans ce type de phrases, les outils «il y a» et «c'est» jouent le rôle d'actualisateur du prédicat. On peut aussi recourir à la conjonction «et» pour introduire un prédicat nominal exclamatif que l'on développe au moyen d'une relative (cf. (35 a et b)).

(35) a) Et Jean !

b) Et Jean qui ne vient pas !

L'emploi des auxiliaires de prédication est fréquent lorsque le prédicat est représenté au moyen d'un adjectif.

(36) a) C'est triste.

b) Voilà qui est absurde.

Cependant, les prédicats adjectivaux ne sont pas toujours introduits par des auxiliaires de prédication :

(37) Je trouve cet homme fragile.

(38) Chauds, les marrons !

Si certains adjectifs peuvent assumer une fonction prédicative, cela ne permet pas de conclure que tous les adjectifs peuvent le faire. Comparons les phrases suivantes :

(39) a) Je trouve que cet homme est intelligent.

b) *Je trouve que ce code est postal.

(40) a) Il croit que les élections sont truquées.

b) *Il croit que les élections sont cantonales.

Les adjectifs «postal» et «cantonales» dans (39 b) et (40 b) ne sont pas prédicatifs ; leur présence donne lieu à des phrases agrammaticales. De plus,

ils ne peuvent pas être modifiés :

(41) *Je trouve que ce code est très postal.

(42) *Il croit que les élections sont très cantonales.

Les propositions peuvent fonctionner également comme des prédicats dans la mesure où elles peuvent mettre en relation deux arguments :

(43) a) Il est devant la banque depuis une heure.

b) Le livre est sur la table.

Dans la majorité des cas, les propositions prédicatives sont introduites au moyen de la copule «être». Toutefois, dans certains cas, elles conservent leur fonction prédicative même si elle ne sont pas précédées d'une copule. Comparons «sur» et «à» dans la phrase suivante :

(44) Le livre sur la table est à moi.

La préposition «à» précédée de la copule «est» fonctionne comme un prédicat car elle relie «le livre sur la table» et «moi». Quant à «sur», elle assume elle aussi une fonction prédicative puisqu'elle relie deux arguments : l'objet qui est sur, i.e. le livre, et l'objet par rapport auquel celui-ci est sur, i.e. la table. Ce qui sous-tend cette idée est l'hypothèse selon laquelle le syntagme nominal «le livre sur la table» signifie «le livre qui est sur la table».

On peut dire que la copule «être» peut conférer à n'importe quelle catégorie syntaxique la fonction de prédicat. Il en est ainsi des pronoms (cf. (45 a et b)) :

(45) a) Il est inquiet.

b) Il l'est.

Les adverbes eux aussi peuvent être prédicatifs. C'est le cas de «seulement», élément central par rapport à l'unité «pas» dans la phrase suivante :

(46) Chercher ? Pas seulement.

Les adverbes prédicatifs peuvent aussi être introduits par des auxiliaires de prédication :

(47) a) C'est trop.

b) C'est bien tôt pour mourir.

La fonction prédicative peut être assumée également par une phrase subordonnée. C'est le cas de la subordonnée complétive dans l'exemple suivant :

(48) La vérité est que je ne m'y attendais guère.

6. LA STRUCTURE DES ARGUMENTS

La structure prédicative est syntaxiquement l'ensemble des arguments qu'un prédicat peut comporter. Les arguments sont de deux sortes : inhérents et non-inhérents. Les premiers sont ceux qui sont indispensables au sens d'un prédicat. Les seconds en revanche, sont ceux qui peuvent être supprimés sans que cela affecte la signification globale d'une phrase. Ces deux types

d'arguments feront l'objet de la présente section. Nous aborderons successivement les questions relatives à leur nombre et à leur nature.

6.1. Le nombre des arguments inhérents

Le nombre d'arguments inhérents qu'un prédicat peut admettre est désigné par les notions de polyadicité ou de valence intrinsèque. Beaucoup parmi les travaux les plus stimulants consacrés à ces notions suscitent le regret d'y rencontrer des descriptions limitées et/ou destinés uniquement à défendre un cadre théorique général. Dans cette sous-section, nous voulons montrer qu'il n'est pas inutile d'élargir le champ de telles descriptions en envisageant une analyse qui tient compte du processus de la variation de nombre d'arguments impliqués dans un état de choses donné.

Le nombre d'arguments inhérents associés aux prédicats dans les langues naturelles est très restreint. Il semble très peu probable pour ne pas dire improbable, que certains de ces prédicats puissent être tétravalents, i.e. ayant quatre arguments inhérents. Cependant, il existe dans la plupart des langues naturelles, sinon dans toutes les langues, des processus grammaticaux productifs qui permettent au moyen d'un marqueur morphologique ou lexical soit de préserver la valence intrinsèque d'un prédicat, soit de l'étendre, soit encore de la réduire⁽⁷⁾. En d'autres termes, un prédicat bivalent par exemple peut au moyen d'un processus grammatical ou lexical quelconque devenir trivalent ou monovalent ou rester tel qu'il est. Dans ce qui suit, nous nous concentrerons sur les variations de la valence intrinsèque d'un prédicat, c'est-à-dire sur les phénomènes d'extension et de réduction de la valence.

a) L'extension de la valence : par extension de la valence, nous entendons l'augmentation du nombre d'arguments inhérents pour lesquels est sous-catégorié un prédicat. Cette augmentation se manifeste essentiellement dans les constructions causatives et les constructions permissives :

- (49) a) Pierre sort.
- b) Paul fait sortir Pierre.
- (50) a) Pierre part.
- b) Paul laisse partir Pierre.

La dérivation de la phrase causative (49 b) et de la phrase permissive (50 b) engendre une extension de la valence des prédicats «sortir» et «partir», si bien que ceux-ci deviennent transitifs alors qu'ils étaient intransitifs dans les

(7) La règle de l'intensif en Arabe est une règle préservatrice de la valence. En témoignent les deux phrases suivantes :

- (i) qataca Zaydun alxubza
«a coupé-pass Zayd-nom. le pain-acc»
Zayd a coupé le pain.
- (ii) qattaca Zaydun alxubza
«a coupé-pass Zayd-hom. le pain-acc.»
Zayd a coupé le pain.

phrases initiales (49 a) et (50 a). L'extension de la valence est exprimée dans ces deux paires de phrases par l'ajout de l'argument «Paul».

Dans le cas où le nombre des arguments d'un prédicat augmente, l'argument ajouté réfère souvent à l'agent source de l'état de choses, ou son instigateur ou encore son «cauteur». La phrase (51 a) et la causative correspondante (51 b) illustrent ce fait :

- (51) a) Paul tombe.
- b) Pierre fait tomber Paul.

Dans (51 a), l'agent de «tomber», et donc de l'état de choses qui est ici une action, est «Paul». Mais dans (51 b), l'agent source de l'action est «Pierre». C'est celui-ci qui fait en sorte que «Paul» tombe. Par ce processus de «causativisation», «tomber» devient bivalent avec comme second argument, celui qui dans la phrase de départ était premier et unique, c'est-à-dire «Pierre».

De manière générale, le nombre d'arguments inhérents d'un prédicat quelconque dans la plupart des langues naturelles ne peut être augmenté que d'un seul argument, de telle sorte que les prédicats monovalents, bivalents et trivalents deviennent respectivement bivalents, trivalents et tétravalents. Dans les trois cas, l'argument ajouté, du fait qu'il est le promoteur responsable de l'état de choses, usurpe la fonction d'agent de la phrase dérivée, qu'elle soit causative ou permissive (cf. Tesnière 1959, p. 260).

b) La réduction de la valence : à la différence des constructions causatives et des constructions permissives qui augmentent le nombre d'arguments inhérents d'un prédicat, il existe dans les langues naturelles des constructions qui permettent de réduire ce nombre. Ces constructions sont générées par des mécanismes grammaticaux qui, une fois appliqués, livrent des prédicats ayant un nombre d'arguments réduit par rapport à celui qu'ils avaient auparavant. De ces mécanismes, nous retenons ceux de la passivation et de «l'anticausativisation», illustrés respectivement par les deux paires de phrases suivantes :

- (52) a) Pierre a distribué toutes les cartes.
- b) Toutes les cartes ont été distribuées.
- (53) a) L'ennemi a coulé le cuirassé.
- b) Le cuirassé a coulé.

La passivation et l'anticausativisation ont pour effet de réduire de un le nombre d'arguments associés aux prédicats «distribuer» et «couler». Ceux-ci, initialement bivalents, se retrouvent ramenés à des prédicats monovalents. Et dans les deux cas, c'est toujours le premier argument qui est réduit. Il est remplacé sur le plan fonctionnel par le second argument.

Ceci dit, notons que dans les phrases (53 a) et (53 b), les prédicats ne sont pas distincts morphologiquement. On constate seulement que «couler» passe d'une valence à une autre valence. C'est le cas de plusieurs prédicats qui ont la propriété de présenter des emplois aussi bien bivalents que monovalents, et ce par le biais de l'anticausativisation :

- (54) a) Pierre a cassé la branche.
b) La branche a cassé.
- (55) a) Adèle a brûlé la maison.
b) La maison a brûlé.
- (56) a) Le médecin a accouché Madeleine hier soir.
b) Madeleine a accouché hier soir.

A côté des constructions passives et des constructions anticausatives qui entraînent la réduction du premier argument, il existe en Français, et dans d'autres langues naturelles, des constructions qui impliquent la réduction du second argument : ce sont les constructions réflexives et les constructions réciproques que nous pouvons illustrer au moyen des phrases suivantes :

- (57) Paul se lave.
- (58) Les soldats se tirent dessus les uns les autres.

La réduction de la valence est une opération qui diminue le nombre d'arguments d'un prédicat. Cette opération peut porter soit sur le premier argument, soit sur le second. Mais dans certaines constructions à prédicats trivalents, elle peut affecter le troisième argument. Ce sont les constructions à argument non-spécifié (cf. A. Moutaouakil 1988). Considérons les phrases suivantes :

- (59) a) Maxime donne des jouets aux enfants.
b) Maxime donne aux enfants.
c) Maxime donne des jouets.

En français, certaines positions argumentales de quelques prédicats peuvent rester libres, c'est-à-dire non saturées. C'est le cas ici du prédicat trivalent «donner» dont les arguments réduits par non-spécification sont «des jouets» dans (59 b) et «aux enfants» dans (59 c), respectivement second et troisième arguments.

Le nombre d'arguments inhérents qu'un prédicat peut avoir connaît plusieurs variations. Nous avons donné des exemples de prédicats à un, deux et trois arguments. Se pose cependant la question suivante : existe-t-il une limite sur le nombre d'arguments inhérents d'un prédicat simple, c'est-à-dire celui qui n'a subi aucun changement, ni morphologique, ni lexical, ni encore sémantique ? Pour répondre à cette question, on doit faire l'inventaire de toutes les phrases possibles du Français ou d'une autre langue naturelle. Dans le cadre qui nous est imparti, cela est impossible. Nous pouvons cependant dire qu'en Français, tout porte à croire que le nombre d'arguments d'un prédicat ne peut jamais dépasser trois (cf. M. Gross 1981, p. 16).

6.2. La nature des arguments

Les participants à un état de chose (action, procès, état ou position) décrit au moyen d'un prédicat quelconque sont de deux sortes : arguments inhérents et arguments non-inhérents. Les premiers sont dits inhérents car ils font «corps avec le verbe» (cf. L. Tesnière 1959, p. 128). Les seconds sont dits non-inhérents

car leur présence dans une structure donnée est facultative. Les deux paires de phrases suivantes illustrent respectivement la distinction entre ces deux types d'arguments :

- (60) a) Jean a lancé la balle.
b) *Jean a lancé.
- (61) a) Max a rencontré Michèle hier à Paris.
b) Max a rencontré Michèle.

Les arguments inhérents sont des éléments obligatoires (cf. (60 a – b)), alors que les arguments non-inhérents sont facultatifs (cf. (61 a – b)). Cette distinction, très nette de prime abord, est délicate à fixer avec précision dans certains cas. Mais nous n'entrerons pas tout de suite dans cette problématique. Nous proposons d'abord, comme étape dans la recherche d'une élucidation de cette problématique, de délimiter les expressions qui peuvent jouer le rôle de ces deux types d'arguments.

a) Les arguments inhérents : la plupart des analyses linguistiques récentes donnent l'impression que seules les expressions nominales sont capables d'assumer le rôle d'arguments inhérents. «Rien n'est plus faux», affirme J. Lyons (1980, p. 128). En effet, si l'on part de l'hypothèse que l'argument inhérent fait corps avec le prédicat, et que sa présence est obligatoire, on aboutira à la conclusion que plusieurs types d'expressions peuvent présenter ces caractéristiques et assumer ce rôle. Considérons les paires de phrases suivantes :

- (62) a) Pierre quitte le bureau.
b) *Pierre quitte.
- (63) a) Partir gênerait Christine.
b) *gênerait Christine.
- (64) a) Il dit que tu partiras.
b) Il le dit.
c) *Il dit

Dans la première paire, la suppression du SN «le bureau» rend la phrase (62 b) incomplète, le constituant supprimé étant un argument inhérent du prédicat «quitter». C'est le cas aussi de l'expression verbale infinitive «partir» dans (63 b) et du pronom «le» dans (64 c) qui fonctionnent comme arguments inhérents respectivement de «gêner» et de «dire».

Les expressions propositionnelles et les adverbes peuvent aussi fonctionner comme arguments inhérents. En témoignent les deux paires de phrases suivantes :

- (65) a) Que Jean sorte dérange les invités.
b) *Dérange les invités.
- (66) a) Allons jusqu'à l'arbre, et mettons-nous au dessous.
b) *Allons jusqu'à l'arbre, et mettons nous.

Les variations dans la nature des arguments inhérents ne doivent pas dissimuler l'évidence suivante : les expressions nominales sont par rapport aux

arguments inhérents ce que les verbes sont par rapport aux prédicats. Autrement dit, à en croire les statistiques (cf. L. Tesnière 1959 et m. Gross 1981), il semble que parmi les différents types d'expressions qui assument la fonction d'argument inhérent, ceux qui se rattachent à la catégorie nominale sont considérés comme étant les arguments inhérents par excellence.

b) Les arguments non-inhérents ; tout comme les arguments inhérents, les arguments non-inhérents peuvent être de diverses natures. En s'appuyant sur la définition selon laquelle les arguments non-inhérents sont des éléments facultatifs, on peut dresser une liste où apparaîtront les différents types d'expressions qui remplissent ce rôle. Considérons les phrases suivantes :

- (67) a) Pierre regagnera son bureau le soir.
b) Pierre regagnera son bureau.
- (68) a) Max rejoindra Pierre demain.
b) Max rejoindra Pierre.
- (69) a) Il fait laver les toilettes du général par le sergent.
b) Il le fait laver les toilettes du général.
c) Il fait laver les toilettes du général.
- (70) a) Pierre partira dès que sa femme arrivera.
b) Pierre partira.

Ces phrases illustrent l'idée que la fonction d'argument non-inhérent peut être assumée par plusieurs types d'expressions. L'argument non-inhérent peut être une expression nominale comme dans (67 a), adverbiale comme dans (68 a), pronominale comme dans (69 b), ou encore propositionnelle comme dans (70 a). Certaines formes verbales peuvent remplir ce rôle également. C'est le cas du gérondif dans la paire de phrase suivante :

- (71) a) Ils marchaient en chantant.
b) Ils marchaient.

Généralement, le nombre d'arguments non-inhérents qu'un prédicat peut admettre n'est pas défini comme celui des arguments inhérents. « Leur place dans l'énoncé, leur ordre de succession, constate G.V. Hout, fournit d'innombrables ressources stylistiques (1973, p. 201) :

- (72) a) A Paris, le 14 mai 1960, par fanatisme religieux, pour libérer la France de celui qu'il croyait un tyran, malgré la menace d'un châtimement atroce, avec un couteau, sauvagement, implacablement, le ligueur Ravailac a blessé à mort le roi Henri IV.
b) Le ligueur Ravailac a blessé le roi Henri IV.

Toutefois, certains types d'arguments non-inhérents ne peuvent coexister dans une même structure. C'est le cas par exemple de « quelquefois » et « toujours » car ils assignent au prédicat des spécifications temporelles incompatibles :

- (73) *Clothilde s'évanouit quelquefois et toujours.

De plus, les arguments non-inhérents sont mobiles. Ils peuvent changer de

position sans modifier le sens des phrases où ils occurrent :

- (74) a) Le gouvernement est tombé à cause des manifestations.
b) A cause des manifestations, le gouvernement est tombé.

Cette propriété, i.e. la mobilité, est l'apanage des arguments non-inhérents. Les arguments inhérents sont astreints à conserver la position qui leur a été réservée dans la phrase de départ (cf. (75)) :

- (75) a) Paul aime creuser des fosses.
b) *Des fosses Paul aime creuser.

En résumé, la classe des arguments inhérents, et celle des arguments non-inhérents se caractérisent chacune par un ensemble de propriétés qui les distinguent. Le tableau (76) suivant permet de mettre en relief ces propriétés :

(76)

Arguments Propriétés	Inhérents	Non-inhérents
Nombre	Inférieur ou égal à trois	Indéfini
Présence	Obligatoire	Facultative
Mobilité	Impossible	Possible

Ce tableau peut donner l'impression que la distinction entre les deux types d'arguments est claire ; mais à y regarder de près, on s'aperçoit qu'elle est loin de l'être. Dans quelle mesure un argument est conçu comme étant inhérent ou non-inhérent ? Considérons les deux phrases suivantes :

- (77) a) Max a passé dix heures à travailler sur ce texte.
b) Max a travaillé sur ce texte pendant dix heures.

En partant de l'hypothèse que les deux phrases sont synonymes, on dira que l'argument «dix heures» dans (77 a) est inhérent puisque sa suppression donne lieu à une phrase incomplète :

- (78) *Max a passé à travailler sur ce texte.

Mais dans (77 b), le même argument devient facultatif car son absence n'affecte en rien la phrase où il occurre :

- (79) Max a travaillé sur ce texte.

Le même syntagme nominal peut donc figurer tantôt comme argument inhérent, tantôt comme argument non-inhérent. Ce fait, à lui seul, n'aurait pas d'importance. Mais considérons les exemples suivants :

- (80) a) Max donne des cadeaux aux pauvres.
b) Max donne des cadeaux.

Nous avons défini les arguments non-inhérents comme étant facultatifs ; autrement dit, leur présence n'est pas obligatoire. Serait-ce le cas de l'argument

«aux pauvres» dans (80 a) sachant que «donner» est un prédicat intrinsèquement trivalent ? On trouvera dans ce qui suit une réponse négative à cette question.

En fait, la distinction entre arguments inhérents et arguments non-inhérents, si l'on exclut un certain nombre de cas, n'est pas toujours très nette. D'où, nous semble-t-il, la pertinence du tableau (76) ci-dessus. Les deux dernières propriétés qui y figurent semblent pouvoir distinguer les deux classes d'arguments. Considérons les deux paires de phrases suivantes :

(82 a) Le match a eu lieu à midi.

b) Le match a eu lieu.

(83 a) Il chante la Marseillaise.

b) Il chante.

Dans ces deux paires de phrases, les arguments dont il s'agit de déterminer le statut sont «à midi» et «la Marseillaise». Le premier argument est facultatif, mais non mobile :

(84) *A midi, le match a eu lieu.

Quant au second argument, i.e. «La marseillaise», il présente les mêmes propriétés :

(85) *La marseillaise il chante.

Entre ces deux arguments il existe cependant une différence. La suppression du premier, i.e. «à midi», n'affecte pas la phrase où il figure. Mais la suppression du second, i.e. «La marseillaise», s'accompagne d'une modification sémantique du prédicat «chanter». Celui-ci perd son sens initial. Il désigne dans (83 b) non pas une action, mais une propriété, une habitude, un métier, celui d'être chanteur, alors que dans (83 a), il exprime une action qui se déroule au moment de la production de cette phrase. Ces remarques signifient d'une part que «à midi» est un argument non-inhérent et que «la Marseillaise» est un argument inhérent, et d'autre part que le tableau (76) doit être rectifié de manière à inclure le problème du sens du prédicat dans la distinction entre arguments inhérents et arguments non-inhérents. Nous proposons de le modifier comme suit :

(86)

Arguments Propriétés	Inhérents	Non-inhérents
Nombre	Inférieur ou égal à trois	Indéfini
Présence	Obligatoire	Facultative
Mobilité	Toujours impossible	Possible quelquefois
Sens du prédicat	Variable dans certains cas	Invariable dans tous les cas.

Ce tableau ne peut, en aucune manière, prétendre proposer une solution au problème de la distinction entre arguments inhérents et arguments non-inhérents. Il vise tout juste à suggérer quelques éléments de réponse afférents à cette problématique.

CONCLUSION

Au terme de ce travail, nécessairement incomplet et parfois suggestif seulement, il nous importe de signaler que l'émergence de la notion de structure prédicative comme conséquence du développement du lexique ouvre des perspectives nouvelles dans la recherche linguistique. Nous avons beaucoup de raisons de penser que tous les éléments du lexique peuvent être conçus en termes de structures prédicatives. Jusqu'à présent, les linguistes ont restreint ce type de représentation aux seuls verbes et adjectifs. Nous voudrions avoir la possibilité de l'étendre à d'autres éléments du lexique, principalement les adverbes, les prépositions, les conjonctions... Nous avons démontré que ces catégories ou du moins certaines d'entre elles, peuvent remplir une fonction prédicative puisqu'elles peuvent relier deux ou plusieurs entités. Il serait donc illogique de ne pas leur attribuer une représentation analogue à celle dont bénéficient les verbes et les adjectifs, c'est-à-dire en termes de prédicats et d'arguments, le prédicat étant le terme relationnel et les arguments les entités reliées. L'intérêt d'une telle proposition pour la recherche linguistique d'une manière générale réside dans les points suivants : (i) le lexique mettra sur le même plan l'ensemble de ses constituants ; (ii) il pourra prévoir sur la base des informations inhérentes à ses constituants, l'ensemble des phrases dans lesquelles ceux-ci peuvent occuper, et (iii) proposer conjointement un système de représentation. Cette proposition diffère de celle que l'on trouve chez M.K. Brame (1981) par le fait qu'elle conçoit les entrées lexicales comme étant des structures prédicatives et de surcroît égalitaires, c'est-à-dire des structures qui ne présentent aucune distinction de rang entre ses éléments.

BIBLIOGRAPHIE

- ARNAUD, A. et P. NICOLE (1970), *La logique ou l'art de la pensée*. Flammarion, Paris.
- BALLY, Ch. (1933), *Linguistique générale et linguistique française*. Leroux, Paris.
- BLANCHE, R. (1968) *Introduction à la logique contemporaine*. A. Colin, Paris.
- BRAME M.K. (1981) «Lexicon Vs Filters», in Hoekstra et al., *lexical grammar*, p. 73 - 85.
- BRESNAN, J. (1982) *The mental representation of grammatical relations*. MIT.

- CARRIER-DURCAN, J. (1985) «Linking of thematic roles in derivational word formation. *Linguistic inquiry*, vol. 16, N° 1, p. 1 – 34.
- CHOMSKY, N. (1965) *Aspects of the theory of syntax*. MIT.
- CHOMSKY, N. (1981) *Lectures on government and binding*. Foris, Dordrecht.
- DIK, S.C. (1978) *Functionnal grammar*. North Holland, Amsterdam.
- EL AKHDAR, B. (1988) *Lexique arabe. Vers une grammaire dérivationnelle*. Okad, Rabat.
- FEUILLET, J. (1988) *Introduction à l'analyse morphosyntaxique*. P.U.F., Paris.
- FILLMORE, C.J. (1968) «The case for case», in Bach et Harms, *Universals in linguistic theory*. Holt et all, p. 1 – 68.
- FRANCOIS, D. (1975) «Les auxiliaires de prédication» in *La linguistique* 11 – 1, p. 31 – 40. P.U.F., Paris.
- FREGE, G. (1971 tr) *Ecrits logiques et philosophiques*. Seuil, Paris.
- GREENBERG, J.M. (1963) «Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements» M.I.T.
- GROSS, M. (1981) «les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique». *Langage* 63, p. 7 – 52.
- GRUBER, J.S. (1967) «Look and see». *Language* 43, p. 937 – 947.
- HAGEGE, C. (1982) «La structure des langues». *Que sais-je* n° 2006.
- JACKENDOFF, R.S. (1972) *Semantic interpretation in generative grammar*. M.I.T.
- JESPERSEN, O. (1924) *The philosophy of grammar*. Trs fr. 1971, Minuit, Paris.
- LYONS, J. (1980) *Sémantique linguistique*. Larousse Paris.
- MARTINET A. (1965) *La linguistique synchronique. Etudes et recherches*. P.U.F, Paris.
- MOUNIN, G. (1984) «La notion de prédicat chez Ch. Bally». *Revue de la société internationale de linguistique fonctionnelle*, vol. 20, p. 1 – 14.
- MOUTAOUAKIL, A. (1988) *Essais en grammaire fonctionnelle*. S.M.E.R., Rabat.
- POTTIER B. (1974) *Linguistique générale*. Klincksieck, Paris.
- RAMAT P. (1985) *Typologie linguistique*. P.U.F., Paris.
- TCHEKHOFF C. (1977) «La prédication». *Langue française* 35, Larousse, Paris.
- TESNIERE, L. (1959) *Eléments de syntaxe structurale*. Klinckseick, Paris.
- WILLIAMS E. (1981) «Predication» *Linguistic inquiry* 11, p. 203 – 238.

ASPECTS DES FAITS DE CAUSATIVITE EN FRANÇAIS DANS LE CADRE DE LA GRAMMAIRE FONCTIONNELLE DE DIK

(MODELE 1978)

Abdelkhalek RAZKY

Faculté des Lettres
TETOUAN

0. L'objet de cet article est de donner un aperçu des faits de causativité en français à la lumière des hypothèses et argumentations de la Grammaire Fonctionnelle (GF) DE Dik.

Dans un premier temps, nous ferons la distinction entre les notions de causation et causalité. Ensuite, nous évoquerons quelques traitements des structures causatives dans les théories linguistiques. En dernier lieu, nous traiterons, dans le cadre de la GF, le problème de la distinction entre causatives et structures apparentées ainsi que celui de la formation des prédicats causatifs.

1. CAUSATION / CAUSALITE

La notion de causation marque le fait que quelqu'un ou quelque chose fait en sorte qu'un état de choses se réalise. Il en découle que la causation nécessite une cause (fait causateur) et un effet (fait causé) comme dans la phrase :

(1) Jean fait sortir Paul.

où *le faire de Jean* marque la cause et *la sortie de Paul* l'effet.

Quant à la notion de causalité, principe en usage dans certains domaines tels que les sciences physiques, elle spécifie que tout phénomène a une cause.

2. QUELQUES TRAITEMENTS DES STRUCTURES CAUSATIVES DANS LES THEORIES LINGUISTIQUES

Ces traitements sont de nature transformationnelle ou lexicale.

Les premiers sont représentés par les travaux de Kayne (1977), Comrie (1975, 76) et Zubizarreta (1986). Kayne, dans le cadre de la Grammaire Générative Transformationnelle, pense que la structure causative possède une structure sous-jacente complexe comprenant Faire + un complément phrastique et que, grâce à la transformation causative, l'ordre du sujet enchâssé et du verbe est modifié. Cela peut être illustré de la sorte à travers la phrase (1) :

(2) Faire – [_S Paul sortir]

Après l'application de la transformation causative, l'ordre du sujet enchâssé et du verbe va changer :

(3) Jean – fait – Paul – sortir → Jean – fait – sortir – Paul

Comrie, lui, dans son étude portant sur les causatives en Grammaire Relationnelle⁽¹⁾, considérée comme une variété relationnelle du modèle transformationnel, estime que la structure profonde d'une causative contient la phrase matrice dont le verbe marque la cause, et la phrase enchâssée dont le verbe, gouverné par le verbe causatif, exprime l'effet, ce qui nécessite l'application de la transformation «clause – union» (union de la proposition) unissant ces deux prédicats. Cependant ladite transformation engendre une structure agrammaticale vu qu'elle contient deux sujets, d'où le recours de Comrie au principe de «demotion» au moyen duquel le deuxième sujet rétrograde à la relation grammaticale disponible en bas de la hiérarchie relationnelle.

Ainsi, si on part de la phrase (1), on aura la structure sous-jacente (4) :

(4) [_P 1 Jean _{SN} fait [_P 2 Paul _{SN} sortir _P 2] _P 1]

Cette structure complexe constitue l'input de la transformation union de la proposition dont l'effet est d'unir les deux prédicats inférieur et supérieur, et ce, pour arriver à la structure de surface. L'output de ladite transformation est donc une structure complexe sans complément phrastique enchâssé telle que (5) :

(5) [_P Jean _{SN} Faire – sortir Paul _{SN} _P]

Il est à remarquer que «clause union» monte le prédicat inférieur *sortir* et le place à côté du prédicat supérieur *faire*. Mais un problème se pose : la structure (5) est agrammaticale étant donné qu'elle contient deux sujets, le sujet principal (le causeur), en l'occurrence *Jean*, et le sujet enchâssé (le causé), *Paul*.

Pour remédier à ce type d'agrammaticalité, la grammaire relationnelle recourt au principe de «Demotion» formulé par Comrie (1975, 76) concernant des propriétés générales des constructions causatives. Ce principe représentant une hiérarchie des relations grammaticales opérative dans divers domaines de grammaire, est donné dans Dik (1980 : 57) comme suit :

(6) SUBJECT	DIRECT	INDIRECT	OTHER
	OBJECT	OBJECT	OBLIQUE
(SU)	(DO)	(IO)	(OBL)

Il est à retenir qu'une supposition principale de cette approche est que les termes peuvent changer de relations grammaticales. Ce changement est de deux types :

(1) Voir, en ce qui concerne la Grammaire Relationnelle, Perlmutter (1980).

- (i) «Promotion» : lorsqu'il s'effectue en direction de l'extrémité supérieure de la hiérarchie relationnelle.
- (ii) «Demotion» : quand le changement est vers l'extrémité inférieure de la hiérarchie.

Concernant la structure agrammaticale (5), le principe de «demotion» va s'y appliquer ainsi : le deuxième sujet (Paul) est «démis» de la relation grammaticale sujet (SU) à la relation grammaticale objet direct (DO), ce dont résulte (1) ((1) Jean fait sortir Paul).

Enfin, Zubizarreta, dont l'étude s'insère dans le cadre de la théorie «Government and Binding» (Gouvernement et Liage) (cf. Chomsky 1981, 82 et 86), considère que la causative Faire – Par a deux sujets : le sujet de la phrase matrice est réalisé syntaxiquement (rôle thématique externe réalisé) alors que le sujet de la phrase enchâssée n'est pas réalisé syntaxiquement (rôle thématique externe non réalisé) et sa position, par conséquent, est vide. Ce sujet peut, en revanche, être réalisé syntaxiquement dans Faire – NP (SN) sur un argument affecté du cas accusatif ou datif.

Les seconds traitements, quant à eux, sont représentés par l'hypothèse lexicaliste de Jackendoff (1975) qui propose de représenter les mots tels que *sortir* et *faire sortir*, liés par dérivation, dans des entrées lexicales distinctes et d'en rendre compte par le biais des règles de redondance :

(7) A/ Sortir	B/ faire – sortir
+ V	+ V
+ (--x ₁)	+ (--x ₁ , x ₂)
sortir x ₁	faire x ₁ (sortir x ₂)

Ces différents traitements présentent des faiblesses.

Il s'agit pour le modèle transformationnel de l'hypothèse faisant de la construction causative une structure complexe contenant une phrase matrice et une phrase enchâssée.

A ce sujet, nous citons Dik (1980 : 64 – 66) qui remarque que le complément phrastique du verbe causatif du type Faire n'a pas réellement les propriétés d'une phrase.

Pour ce qui est de l'analyse lexicale de Jackendoff, elle ne reflète pas les capacités du locuteur à former des mots qu'il n'a pas appris auparavant et ne rend pas compte du caractère créatif qualifiant les relations existant entre les mots basiques, mots que le sujet parlant est censé apprendre avant de les utiliser, et les mots qui en sont dérivés.

3. LES CONSTRUCTIONS CAUSATIVES EN GF

Avant d'aborder le problème en question, il est nécessaire de présenter la théorie de la GF de Simon C. Dik.

3.1. La Grammaire Fonctionnelle de Dik⁽²⁾

La GF, élaborée à la fin des années soixante-dix par Dik et ses collaborateurs, vise la description de la compétence communicative du sujet parlant. Ainsi, pour cette théorie, le langage naturel est considéré comme une structure dont les propriétés sont déterminées essentiellement par les conditions dans lesquelles il est employé. En GF, les composants syntaxique et sémantique font partie d'un cadre théorique englobant, à savoir la pragmatique. La GF estime qu'une description linguistique adéquate doit atteindre trois types d'adéquation : l'adéquation psychologique, l'adéquation pragmatique et l'adéquation typologique.

Quant à l'organisation de la grammaire en GF, elle se fait autour de trois structures : la structure prédicative, la structure fonctionnelle et la structure en constituants.

3.2. Causatives et structures apparentées

Soient les phrases :

(8) Jean a demandé à Paul de résoudre le problème.

(9) Le patron a laissé sortir les employés.

(10) J'ai fait partir Pierre.

En linguistique, on a souvent tendance à considérer les structures de requête «requisitives» (e.g. (8)) et les permissives (e.g. (9)) comme étant des causatives (e.g. (10)). Cette confusion vient du fait que ces types de structures sont liés sémantiquement par le trait suivant : quelqu'un ou quelque chose a œuvré en vue de la réalisation d'un état de choses donné.

Cependant, en estimant que l'état de choses se compose d'une cause et d'un effet, on peut dire que (10) comporte ces deux notions tandis que (8) et (9) n'en comportent qu'une seule, la cause. Cette différence peut être vérifiée grâce au test de la négation ou détachabilité de l'effet, appliqué par Moutaouakil (1988 : 32) aux données de l'arabe :

(11) Jean a demandé à Paul de résoudre le problème mais il ne l'a pas résolu.

(12) Le patron a laissé sortir les employés mais ils ne sont pas sortis.

(13) *J'ai fait partir Pierre mais il n'est pas parti.

Comme on peut le remarquer, l'effet ou le résultat de l'action désignée par le prédicat peut être nié dans les structures de requête et les permissives alors qu'il ne peut l'être dans les causatives. Cela nous amène à faire les restrictions suivantes :

- (i) Une construction causative exprime un état de choses devant nécessairement impliquer une cause et un effet.

(2) Pour plus de détails sur le cadre de la G.F., voir Dik (1978 et 1980), Bolkestein et al (1985) et Razky (1992).

La G.F. connaît des développements. A ce sujet, voir Dik (1989).

- (ii) Les constructions de requête et les permissives ne peuvent être considérées comme des constructions causatives vu qu'elles expriment un état de choses n'incluant pas d'effet.

3.3. Formation des prédicats causatifs

Les règles de formation des prédicats en français sont de deux types : les règles d'extension de la valence qui permettent de former les prédicats permissifs et causatifs par l'ajout d'un argument au niveau du prédicat – output, et les règles de réduction de la valence qui sont à l'origine de la formation des prédicats anti-causatifs, réciproques et passifs, par la suppression d'un argument du prédicat-input.

Dans ce qui suit, il sera question de la typologie des prédicats causatifs et de leur règle générale de formation.

3.3.1. Typologie des prédicats causatifs en français

Etant donné les structures :

- (14) Vincent a tué Paul.
- (15) a) L'ouvrier a aplati la tôle.
b) La bonne a endormi le bébé.
- (16) Le soleil a jauni les rideaux.
- (17) a) L'Etat a nationalisé les sociétés.
b) La société a électrifié le réseau ferroviaire.
- (18) Le chef a fait signer des papiers à l'employé.
- (19) Luis fait que Marie envoie un colis à Jean.
- (20) a) Jean a fait tuer Paul (par Vincent).
b) L'Etat a fait électrifier le réseau ferroviaire (par la société).
c) Il a fait faire signer des papiers à l'employé (par le chef).
- (21) Albert a rendu Murielle malheureuse.

Ces structures laissent apparaître trois types de causatives : lexicales, morphologiques et syntaxiques.

3.3.1.1. Les causatives Lexicales

Dans la structure (14), la causation est exprimée par le sens du prédicat. Cela peut être vérifié au moyen de la décomposition lexicale que les sémanticiens générativistes (Lakoff et McCawley) proposent pour le prédicat Tuer :

- (22) Tuer : Faire – Devenir – Non Vivant.

La représentation de (14) peut être donnée comme suit :

- (i) Tuer : prédicat verbal causatif lexical.
- (ii) Vincent. Agent (causeur), Paul. Patient (causé).

La structure prédicative sera :

(23) Tuer_v (x 1 : Vincent (x 1)) Ag (x 2 : Paul (x 2)) Pat

Il en ressort que la causation, dans les causatives lexicales, est exprimée sémantiquement par le prédicat causatif lexical considéré comme basique, i.e. listé dans le lexique. De ce fait, ce prédicat n'est pas le produit d'une règle de formation.

3.3.1.2. Les causatives morphologiques

Les phrases du type (15 a – b), (16) et (17 a – b) sont dites causatives morphologiques étant donné que la causation qu'elles expriment se manifeste par le biais d'un processus d'affixation. Nous allons reprendre tour à tour ces phrases afin d'illustrer ledit processus qui est de deux types :

(i) Préfixation / Suffixation zéro

(24) La tôle est plate.

- (être_v) plate_A : prédicat (input) adjectival non causatif.
- argument : tôle. Etant.

(15) a) L'ouvrier a aplati la tôle.

- aplati_v : prédicat (output) verbal causatif.
- a (préfixe) + plat (radical) + ir (suffixe zéro).
- arguments : ouvrier. Agent (causeur), tôle. Patient (causé).
- Structure prédicative :

(25) Aplati_v (x 1 : ouvrier (x 1)) Ag (x 2 : tôle (x 2)) Pat

(26) Le bébé dort.

- dormir_v : prédicat (input) verbal non causatif.
- argument : bébé.

(15) b) La bonne a endormi le bébé.

- endormir_v : prédicat (output) verbal causatif.
- en (préfixe) + dorm (radical) + ir (suffixe zéro).
- arguments : bonne. Agent (causeur), bébé. Patient (causé).
- Structure prédicative :

(27) Endormir_v (x 1 : bonne (x 1)) Ag (x 2 : bébé (x 2)) Pat

(ii) Suffixation

(ii 1) Suffixation zéro :

(28) Les rideaux sont jaunes.

- (être_v) jaunes_A : prédicat (input) adjectival non causatif.
- argument : rideaux. Etant

(16) le soleil a jauni les rideaux.

- jaunir_v : prédicat (output) verbal causatif.
- jaun (radical) + ir (suffixe zéro).
- arguments : soleil. Force (causeur), rideaux, Patient (causé).
- Structure prédicative :

(29) Jaunir_v (x 1 : soleil (x 1)) Fo (x 2 : rideau (x 2)) Pat

(ii2) Suffixation avec suffixe élargi :

(30) Les sociétés sont nationales.

- (être_V) nationales_A : prédicat (input) adjectival non causatif.
- argument : sociétés. Etant.

(17) a) L'Etat a nationalisé les sociétés.

- nationaliser_V : prédicat (output) verbal causatif.

nation(al) (radical) + iser (suffixe).

- arguments : Etat. Agent (causeur), sociétés. Patient (causé).

Structure prédicative :

(31) Nationaliser_V (x 1 : Etat (x 1)) Ag (x 2 : société (x 2)) Pat

(32) Le réseau ferroviaire est électrique.

- (être_V) électrique_A : prédicat (input) adjectival non causatif.

- argument : réseau ferroviaire. Etant.

(17) b) La société a électrifié le réseau ferroviaire.

- électrifier_V : prédicat (output) verbal causatif.

électr (radical) + ifier (suffixe).

- arguments : société. Agent (causeur), réseau ferroviaire. Patient (causé).

Structure prédicative :

(33) Electrifier_V (x 1 : société (x 1)) Ag (x 2 : réseau ferroviaire (x 2)) Pat

Il s'ensuit que les constructions causatives morphologiques contiennent un prédicat (output) à affixes, préfixes et/ou suffixes, obtenu à partir d'un prédicat (input) adjectival ou verbal. Autrement dit, par affixation, on peut causativiser des adjectifs et des verbes.

3.3.1.3. Les causatives syntaxiques

Les énoncés (18), (19), (20 a – c) et (21) montrent que la causation dans les causatives syntaxiques se manifeste par l'intermédiaire de l'adjonction de l'auxiliaire Faire au prédicat – input (e.g. (18)), du verbe Faire + Complémentiseur à la prédication – input (e.g. (19)), de l'auxiliaire Faire au prédicat – input causatif (e.g. (20 a – c)), et par l'adjonction de l'auxiliaire Rendre au prédicat adjectival – input (e.g. (21)).

3.3.1.3.1. Causatives syntaxiques : adjonction de l'auxiliaire Faire au prédicat – input non causatif

(34) L'employé a signé des papiers.

- signer_V : prédicat (input) verbal non causatif.

- arguments : employé. Agent, papiers. Patient.

(18) Le chef a fait signer des papiers à l'employé.

- faire signer_V : prédicat (output) verbal causatif.

- arguments : chef. Agent (causeur), papiers. Patient, employé.

Récepteur (causé).

Structure prédicative :

(35) faire signer_V (x 1 : chef (x 1)) Ag (x 2 : papier (x 2)) Pat
(x 3) Réc

3.3.1.3.2. Causatives syntaxiques : adjonction du verbe Faire + COMP à la prédication – input

(36) Marie envoie un colis à Jean.

- envoyer_v : prédicat (input) verbal non causatif.
- arguments : Marie. Agent, colis. Patient, Jean. Récepteur.

(19) Luis fait que Marie envoie un colis à Jean.

Cet énoncé à la structure prédicative suivante :

(37) faire_v (x 1 : Luis (x 1)) Ag

(COMP x 2 : [envoyer_v (xj : Marie (xj) Ag.

xk : colis (xk)) Pat (xL : Jean (xL)) Réc] (x 2)) Pat]

Dans (19), COMP + P n'est qu'un simple terme argument (x 2).

3.3.1.3.3. Causatives syntaxiques : adjonction de l'auxiliaire Faire au prédicat – input causatif (lexical, morphologique ou syntaxique)

(14) Vincent a tué Paul.

- tuer_v : prédicat (input) verbal causatif (lexical) simple.
- arguments : Vincent. Agent (causeur), Paul. Patient (causé).

(20) a) Jean a fait tuer Paul (par Vincent).

- faire tuer_v : prédicat (output) verbal causatif (syntaxique) complexe.
- arguments : Jean. Agent (causeur 1), Paul. Patient (causé), (Vincent. Agent (causeur 2)).

(38) faire tuer_v (x 1 : Jean (x 1)) Ag (x 2 : Paul (x 2)) Pat.

(17) b) la société a électrifié le réseau ferroviaire.

- électrifier_v : prédicat (input) verbal causatif (morphologique) simple.
- arguments : société. Agent (causeur), réseau ferroviaire. Patient (causé).

(20) b) L'Etat a fait électrifier le réseau ferroviaire (par la société).

- faire électrifier_v : prédicat complexe (output) verbal causatif (syntaxique).
- arguments : Etat. Agent (causeur 1), réseau ferroviaire. Patient (causé), (société. Agent (causeur 2)).
- Structure prédicative :

(39) faire électrifier_v (x 1 : Etat (x 1)) Ag (x 2 : réseau ferroviaire (x 2)) Pat.

(18) Le chef a fait signer des papiers à l'employé.

- faire signer_v : prédicat (input) verbal causatif (syntaxique) simple.
- arguments : chef. Agent (causeur), papiers. Patient, employé, Récepteur (causé).

(20) c) Il a fait faire signer des papiers à l'employé (par le chef).

- faire faire signer_v : prédicat (output) verbal causatif (syntaxique) complexe.
- arguments : Il. Agent (causeur 1), papiers. Patient, employé. Récepteur (causé), (chef. Agent (causeur 2)).

Structure prédicative :

(40) faire faire signer_V (x 1 : 3p (il) (x 1)) Ag. (x 2 : papier (x 2)) Pat
(x 3 employé (x 3)) Réc.

3.3.1.3.4. Causatives syntaxiques : adjonction de l'auxiliaire Rendre au prédicat adjectival – input

(41) Murielle est malheureuse.

- (être_V) malheureuse_A : prédicat (input) adjectival non causatif.
- argument : Murielle. Etant.

(21) Albert a rendu Murielle malheureuse.

- (rendre_V) malheureuse_A : prédicat (output) adjectival causatif.
- arguments : Albert. Agent (causeur), Murielle. Patient (causé).

Structure prédicative :

(42) (rendre_V) malheureux_A (x 1 : Albert (x 1)) Ag (x 2 : Murielle (x 2)) Pat.

Cette typologie des causatives permet de distinguer les causatives simples impliquant un seul état de choses ayant un causeur et un causé (c'est le cas des causatives lexicales, des causatives morphologiques et des causatives syntaxiques du type Faire + prédicat non causatif, Faire + COMP + P et Rendre + Adj.) des causatives complexes impliquant deux états de choses imbriqués exprimant la cause et l'effet, respectivement, d'où la présence de deux causeurs et d'un seul causé (c'est le cas des causatives syntaxiques Faire + prédicat – input causatif).

3.3.2. Règle générale de formation des prédicats causatifs en français

A la lumière de l'analyse portant sur les prédicats causatifs en français dans ce qui précède, nous pouvons formuler la règle sus-mentionnée de la manière suivante :

(43) Règle générale de formation des prédicats causatifs en français

Input : Préd. V (A) (x 1) ... (x n)

Output : préd caus. V (x 0) causeur (x 1) causé ... (x n)

Sens : x 0 fait en sorte que l'état de choses exprimé par le cadre prédicatif – input se réalise.

Cette règle montre qu'en français, on part d'un prédicat – input verbal ou adjectival pour aboutir à un prédicat causatif verbal avec un causeur et un causé.

Cette approche des faits de causativité en français met en évidence les points suivants :

- nécessité de la distinction causation (état de choses impliquant une cause et un effet) / causalité (principe stipulant que tout phénomène a une cause).
- inadéquation de l'hypothèse transformationniste (travaux de Kayne, Comrie et Zubizarreta) faisant de la causative une structure complexe composée d'une phrase matrice et d'une phrase enchâssée, et de l'hypothèse lexicaliste

de Jackendoff qui ne décrit pas la créativité marquant les relations entre mots basiques et mots qui en sont dérivés.

- (iii) les structures apparentées, «requisitives» et permissives, ne doivent pas être confondues avec les causatives : le test de la négation de l'effet montre que dans les causatives il y a une cause et un effet ce qui n'est pas le cas dans les structures apparentées où seule la cause est vraiment présente.
- (iv) les constructions causatives sont de trois types : lexicales, morphologiques et syntaxiques. Ce dernier a quatre catégories : Faire + prédicat non causatif, Faire + COMP + Prédication, Faire + prédicat causatif et Rendre + prédicat adjectival non causatif. Toutes ces causatives sont simples (un seul état de choses avec un causeur et un causé) à l'exception des syntaxiques Faire + prédicat causatif mettant en présence deux états de choses imbriqués marquant, respectivement, la cause et l'effet, ce qui explique le fait qu'il y a deux causeurs et un causé dans lesdites causatives appelées, de ce fait, complexes.
- (v) enfin, cette approche permet de voir que la GF de Dik est plus adéquate au niveau de la description, de l'explication et de la formalisation des faits linguistiques.

Casablanca, le 8 mars 1993

REFERENCES

- BOLKESTEIN, A.M. and al (eds).
1985 : *Predicates and Terms in Functional Grammar*. Dordrecht : Foris.
- CHOMSKY, N.
1981 : *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht : Foris.
1982 : *Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding*. Cambridge, Mass : MIT Press.
1986 : *Barriers*. Cambridge, Mass : MIT Press.
- COMRIE, B.
1975 : *Causatives and Universal Grammar*. Transaction of the Philological Society.
1976 : «The syntax of causative constructions : cross – language similarities and divergences», In : Shibatani, M. (eds). *Syntax and Semantics 6*. New-York : Academic Press.
- DIK, S.C.
1978 : *Functional Grammar* Amsterdam : North – Holland.
1980 : *Studies in Functional Grammar*. London : Academic Press.
1989 : *The theory of Functional Grammar, Part I : the structure of the clause*. Dordrecht : Foris.

JACKENDOFF, R.S.

1975 : «Morphological and Semantic Regularities in the lexicon». *Language* 51,3. 639 – 671.

KAYNE, R.S.

1975 : *French Syntax : The Transformational Cycle*. Cambridge, Mass : MIT Press.

MOUTAOUAKIL, A.

1988 : *Essais en grammaire fonctionnelle*. Rabat : Smer.

PERLMUTTER, D.

1980 : «Relational Grammar». In : *Syntax and Semantics*, 13. 195 – 229.

RAZKY, A

1992 «Approche de l'organisation de la grammaire en Grammaire Fonctionnelle de Simon C. Dik». CER / C.Li.D. (Cahiers d'Etudes Romanes / Centre de Linguistique et de dialectologie). 4, 1992/1.1 - 18.

Université de Toulouse – Le Mirail.

ZUBIZARRETA, M.L.

1986 : «Le statut morpho-syntaxique des verbes causatifs dans les langues romanes». In : Ronat, M. et al. *La Grammaire Modulaire*, 279 – 311. Paris : Editions de Minuit.

QUELQUES ANALOGIES LINGUISTIQUES

ETUDE COMPARATIVE BERBERE/ARABE : CAS DU TARIFIT^(*)

Mohammed SERHOUAL

Faculté des Lettres — Tétouan

Ce travail est le fruit d'une réflexion menée parallèlement, chemin faisant, avec d'autres préoccupations qui sont les miennes dans le cadre d'une recherche lexicographique sur le tarifit, dirigée par M. Taïfi, ici présent, qui a bien voulu prendre la responsabilité de l'encadrer. C'est donc cette recherche qui m'a incité à postuler une hypothèse sur une similitude de type grammatical entre l'amazigh d'une manière générale et l'arabe classique au niveau de la structure et du fonctionnement interne.

J'essaierai dans cet exposé d'établir une mise en rapport, faire un rapprochement, relever des points communs entre l'arabe classique et le tarifit. Ce qui sera dit du tarifit s'applique aux autres dialectes, leur structure et leur fonctionnement étant similaires. On peut s'interroger sur l'utilité d'un tel travail. Il se justifie en fait par une certaine évaluation du degré de parenté entre les deux langues. Cette étude de comparatisme grammatical et morphologique s'inscrit dans le cadre de l'élaboration d'un programme pour l'enseignement de l'amazigh. L'appartenance des deux langues à la famille chamito-sémitique est mentionnée un peu partout dans les écrits de la littérature linguistique mais sans spécification précise des points communs. Enfin, les ressemblances sont frappantes⁽¹⁾. Des dissemblances existent forcément, elles ne seront pas évoquées ; sans elles les langues seraient identiques, voire confondues.

Les similitudes linguistiques se situent aux niveaux grammatical, morphologique et syntaxique. Elles reflètent une analogie de la structure mentale, traduisent un mode de pensée, une logique interne inhérente à une vision du monde. La langue reflète la pensée d'un peuple, agit en même temps sur les mentalités ; elle est à la fois conservatrice et innovatrice. Sapir a déjà mis l'accent sur le rapport qu'entretiennent les structures linguistiques et les

(*) Cet article a fait l'objet d'une communication présentée au colloque organisé par l'Université Ibnou Zohr, F.L.S.H. et le G.R.E.A.L (groupe de recherches sur l'enseignement et l'apprentissage des langues à Agadir sur le thème langues maternelles et enseignement l'apprentissage des langues les 8-9 et 10 mars 1995.

(1) Le Pr. J. Saïb a bien voulu, lors d'une aimable discussion, me rappeler que la dimension universelle du langage doit être prise en ligne de compte ; elle y est pour beaucoup, elle aussi.

événements sociaux, il a mis le doigt sur les liens qui existent entre les catégories grammaticales et les concepts culturels.

Faut-il encore rappeler que des travaux similaires de comparatisme ont été déjà réalisés par Galand (cf. Galand, 1983) et Chaker (Chaker, 1984 et 1990). Les deux chercheurs n'ont pas fait un relevé des similitudes de façon systématique et approfondie. Galand mentionne le terme de sémitique. Le **Dictionnaire de linguistique** précise que ce dernier comprend neuf langues : « l'hébreu, les diverses langues arabes, et les langues éthiopiennes (amharique, tigré ou tigrina, guèze ou éthiopien), assyrien (ou akkadien ou babylonien), araméen, syriaque enfin le phénicien ». (Cf. Dubois et autres, 1973 : 209). Chaker fait appel à d'autres langues sémitiques comme l'accadien, le tchadien et l'égyptien.

Les langues amazighe et arabe sont issues du chamito-sémitique. Cette hypothèse est relativement ancienne, elle s'est confirmée au fil des années. C'est une affirmation qui est devenue maintenant une certitude pour les linguistes berbérissants. Deux branches d'une même famille, deux langues sœurs à égalité, du point de vue de leur appartenance génétique. Mais leur cheminement historique est divergent. L'arabe, formé de plusieurs dialectes, est devenue une koïnè, l'amazigh a connu une dialectalisation, à travers le temps et l'espace. Elles restent cependant deux langues séculaires, millénaires. L'une, langue liturgique, est réservée à la communication écrite ; l'autre est d'un usage quotidien dans des situations informelles, et de tradition uniquement orale. Une différence donc de degré et non de nature, différence qui a pourtant bouleversé beaucoup de choses. Pour accéder au statut de langue, celle-ci doit :

1. Servir comme moyen de communication, elle doit répondre aux critères d'intelligibilité et d'intercompréhension ;
2. Avoir une grammaire codifiée et un lexique répertorié.

L'amazigh ne remplit pas la seconde condition pour des raisons qui ne sont pas inhérentes à la langue, mais pour des causes extralinguistiques. La première est grammaticalement codifiée et lexicalement répertoriée ; elle fait l'objet d'une programmation dans les établissements scolaires, et d'une planification pédagogique. Géographiquement, son aire culturelle a connu une extension linguistique et culturelle. La seconde, en dépit d'invasions étrangères ininterrompues (Phéniciens, Grecs, Carthaginois, Goths, Wisigoths, Byzantins) qui se sont succédées, l'amazigh n'a pas été déraciné de son terroir. Si l'on se fiait aux estimations avancées en glottochronologie, cette langue aurait disparu depuis belle lurette.

Les deux langues sont séduisantes par l'impeccable robustesse de leur structure et l'harmonie de leur fonctionnement, c'est ce qui leur permet, pour l'amazigh du moins, de résister à l'érosion et aux vicissitudes du temps. Cette résistance est due surtout au fait qu'elles sont dotées de racines. A cette robustesse de la racine, il faudrait ajouter la rigidité du moule imposé par les schèmes. C'est deux aspects leur assurent continuité et pérennité à travers les âges malgré le destin différent de l'une et de l'autre. Et c'est à juste titre que D. Cohen a comparé les racines – dont l'ossature est consonantique – aux « piliers » d'un

«édifice» (Cf. Cohen, 1968 : 1322). Donc, malgré, la fragmentation de l'amazigh, cette langue est à la fois statique et dynamique. Elle connaît encore et toujours une certaine stabilité et une évolution en même temps sans rupture totale, c'est le cas du français par exemple. L'ancien français est tout à fait différent de celui de nos jours. Le français médiéval ressemble beaucoup plus à une langue étrangère qu'au français moderne (aux niveaux phonético-phonologique, lexical et syntaxique). La citation de L. Massignon (*Arabica*, I, Leyde, 1954) à propos du sémitique est valable pour l'amazigh : «C'est en sémitique que la résistance des structures morphologiques aux contaminations étrangères du lexique et de la syntaxe est maxima» (Cf. Cohen, 1968 : 1325).

Je vais montrer certains aspects de la similitude, ayant trait à la filiation génétique, et ceci dans un but didactique puisque la recherche moderne, en matière de pédagogie, réhabilite les langues maternelles pour l'apprentissage d'autres en présence qu'elles soient nationales ou étrangères. Rappelons au passage que les langues vernaculaires n'avaient pas droit de cité à côté des autres. L'exclusion était prononcée, le bannissement catégorique, ce qui ne se justifie pas pédagogiquement parlant, dans la mesure où toute pédagogie fait appel à une démarche allant du concret à l'abstrait, du superficiel au profond, du connu à l'inconnu, du simple au composé et du facile au difficile.

La langue est considérée comme un tout indissociable. La distinction des niveaux ne peut être justifiée que pour des raisons imposées par la méthode d'analyse. Ainsi, assistons-nous à une espèce d'atomisation ; ce qui importe le plus, l'objectif final, c'est le sens, sinon la langue serait comme du bruit dénué de toute signification.

Le lexicographe est donc appelé à réfléchir sur les différentes composantes de la langue : phonétique, phonologie, morphologie, lexique et syntaxe.

L'une des similitudes fondamentales entre les deux langues en question réside dans le recours aux concepts de racine et de schème. En ce qui concerne l'arabe, la racine, selon Cantineau, est constituée d'un «élément radical essentiel commun à un groupe de mots étroitement apparentés par le sens» (Cf. Cantineau, 1950 : 119 – 124). Le concept de racine a été récemment redéfini par D. Cohen : «Un mot appartient à une même racine, il fait partie d'un ensemble de mots ayant en commun un groupe de phonèmes auquel il est associé par un certain sens général» (Cf. Cohen, 1994 : 162) ; Cohen intègre la voyelle dans le squelette consonantique ; la voyelle fait partie de la racine, ceci étant l'apport essentiel de cet article.

Les lexèmes, en langue arabe comme en langue amazighe, sont fondés sur l'association d'une racine et d'un schème. La racine est porteuse d'un sens lexical. Les racines sont théoriquement en nombre illimité, elles appartiennent à un registre riche et inépuisable. Cependant, malgré sa solidité, elle est sujette à des altérations phonétiques, surtout en langue amazighe. C'est la racine trilitère qui est majoritaire. Les monolitères et les bilitères, existant en synchronie, sont le résultat d'accidents phonétiques : altération, métathèse, disparition. Pour

plus d'information à ce sujet, il faudrait se référer à l'**Introduction au Dictionnaire tamazight-français** (Cf. Taïfi : 1991 : IX-XIV).

Quant au schème, il est défini par Cantieau «comme un signe linguistique» il se «comporte comme tel un signifiant et un signifié, le signifiant étant la forme même du schème et le signifié étant le sens général ou la valeur grammaticale comme à chacun des mots rangés sous ce schème, ex : aswad, azraq, abyad, afḡal est le schème grammatical de la couleur».

Le schème est ce que les grammairiens anciens appellent wazn, bina' ou šīra. C'est le moule syntaxique du lexème, il véhicule un sens grammatical monosémique (le sens de la racine est polysémique, synonymique, etc.). C'est le moule dans lequel sont versés les éléments radicaux. Les schèmes sont en nombre limité. Le schème est une matrice qui pourrait servir à revifier le lexique.

Donnons quelques exemples à titre d'illustration (Cf. Cohen, 1968 : 1323). A partir d'une racine trilitère arabe ḥml signifiant l'idée de porter, la langue nous offre : 19 formes lexicales.

ḥamala «il a protégé»
ḥammala «il a chargé qn. d'un fardeau»
taḥammala «il s'est chargé de qch»
ḥamlat^{un} «ce qu'on porte une fois»
ḥaml^{un} «portage»
ḥiml^{un} «charge, portage»
maḥmil^{un} «utérus», etc.

Second exemple, à partir d'un verbe molotière amazigh ṣṣ «manger», nous avons :

yṣṣa «il a mangé»
yṣṣeṣ «il a fait manger, il a donné à manger, il a nourri»
ytteṣ «il est/a été mangé»
itemruṣṣa «il se chamaille, il se dispute»
ysmiṣṣiw «il mangeotte, il grignote, il chipote»
maṣṣa «nourriture, mangeaille»
ṭiṣṣeṣθ «poux, tique bovine»
ṭiṣṣin i yazidn «vermine de la volaille»

Remarque : Ce verbe est à la fois polysémique et possède plusieurs synonymes (24).

Examinons à présent les différents niveaux évoqués précédemment.

I – PHONETIQUE / PHONOLOGIE :

Les deux langues sont dotées d'un certain nombre de phonèmes, d'un système phonologique riche. Les problèmes ayant trait à la prononciation sont relativement réduits. Pratiquement, cela ne pose pas beaucoup de difficultés au niveau de la prononciation et de la phonétique corrective. Un Marocain prononce, de façon plus ou moins adéquate, le français, l'anglais ou l'allemand, mieux qu'un Portugais ou un Espagnol. Cela est dû au système phonologique

varié de l'amazigh et de l'arabe. Le problème qui se pose réside dans l'absence de certains phonèmes consonantiques ou vocaliques comme le [ɛ] ou la nasale [ã] ou [ĩ] par exemple.

Les deux langues sont dotées d'un système de corrélations triadique.

1. La corrélation de tension :

Tarifit : imi «bouche» vs θimmi «sourcil»

Arabe : mā «qu'est-ce que», ammā «mais, quand à, pour ce qui est de»

2. La corrélation de voisement :

Tarifit : θa «celle-ci» vs δa «ici»

Arabe : θarwat^{un} «fortune» vs δirwat^{un}, «sommets».

3. La corrélation d'emphase :

Tarifit : izi «mouche» vs izi «vésicule» ;

Arabe : dahr^{un} «siècle, temps» vs ḍahr^{un} «dos, revers»

taraka «laisser» vs ṭaraqa «marteler»

4. Autres similitudes :

L'assimilation connue sous le nom d'al 'idram en arabe est une caractéristique commune aux deux langues.

II – LE NOM ET LE VERBE :

Le nom et le verbe sont considérés comme deux catégories grammaticales majeures. Ils présentent un certain nombre de similitudes. Du point de vue sémantique, ils puisent dans le stock des racines. Il n'y a pas de frontières étanche entre eux. L'action, par exemple, n'est pas l'apanage exclusif du verbe, elle peut être exprimée par le nom (d'action). Cependant, le nom et le verbe sont porteurs de marques spécifiques, certaines marques sont obligatoires, d'autres facultatives (cf. Chaker, 1984 : 127).

	Verbe	Nom
Marques obligatoires	$\left\{ \begin{array}{l} \text{schème aspectuel} \\ \text{indice de personne} \\ \text{Aspect} \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} \text{schème nominal} \\ \text{genre} \\ \text{nombre} \\ \text{état} \end{array} \right.$
Marques facultatives	$\left\{ \begin{array}{l} \text{marques dérivationnelles} \\ \text{modalités d'orientation} \\ \text{spatiale.} \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} \text{marque d'altérité} \\ \text{déictiques} \end{array} \right.$

Que ce soit en amazigh ou en arabe, le verbe et le nom sont syntaxiquement dominants. Le verbe est unifonctionnel, le nom plurifonctionnel. Ils entretiennent des relations sémantico-formelles.

A. Le verbe :

La dérivation verbale s'effectue selon trois modalités :

1. La réalisation externe : Elle se fait par adjonction d'une sifflante sourde s-. C'est un transitivant du point de vue syntaxique. Il permet de réaliser la forme factitive (faire faire quelque chose par quelqu'un) ou le causatif (provoquer l'action). Cette forme s'obtient à partir de la racine-base :

Tarifit :

Monolitère :

šš, sešš «manger, faire manger, nourrir» ;
ru,ssru «pleurer, faire pleurer»

Bilitère :

zwa, šezwa «traverser, faire traverser» ;
dar,ssdar «descendre, faire descendre»

Trilitère :

heyyeq, sheyyeq «être fâché, mettre en colère» ;
p̣ḅeq seq̣deq être aiguisé, aiguiser»

Quadrilitère :

gružžeq, segružžeq «dégringoler, faire dégringoler»

Quinquilitère :

krumbeš, sekrumbeš «avoir les cheveux crépus, crépir les cheveux

Arabe :

– Soit par préfixation du coup de glotte ('al hamza), ainsi le verbe intransitif devient transitif :

žalasa, 'ažlasi «s'asseoir, asseoir qn.»
qāma, aqāma «se lever, lever»
bakā, abkā «pleurer, faire pleurer»
ḥaraža aḥraža «sortir, faire sortir»

– Soit par redoublement de la deuxième consonne :

fariḥa, farraḥa «être content, réjouir»
ḥamala, ḥammala «porter, faire porter»

Pour obtenir la forme factive, en arabe, il faut adjoindre la hamza et préfixer le s- en amazigh.

2. La réalisation interne : Elle débouche sur la voix passive. Elle relève de la morphologie verbale et pas de la syntaxe de la phrase. Le passif se réalise au moyen d'une dentale préfixée à la racine.

Tarifit : yḥdem, ytwahdem «il a travaillé, il est travaillé»
ywwew, ytwewew «il a frappé, il est / a été frappé»
yswa, ytwass «il a bu, il a été bu»
yzzu, ytwazzu «il a planté, il est / a été planté»

Arabe : šanaʿa, šuni ʿa «il a fabriqué, il est fabriqué»
daraba, ʿuriba «il a frappé, il est / a été frappé»
šariba, šuriba «il a bu, il est / a été bu»
zaraʿa, zuriʿa «il a semé, il est / a été semé»

L'arabe se spécifie par l'absence de tout élément extérieur adjoint au verbe, seules les voyelles intra-radicales sont modifiées.

3. La réalisation mixte : Elle dénote l'idée de réciprocité ou la forme réfléchie :

Tarifit : $\gamma n\tau a$, $\gamma m m n e$ «il a tué», «il s'est disputé, il s'est battu»
 $\gamma s s a$, $\gamma m r u s s a$ «il a mangé», «il s'est chamaillé»
 $\gamma w \theta a$, $\gamma m r e w \theta a$ «il a frappé», «il s'est battu»
 $\gamma d \varepsilon a$, $m s e d \varepsilon a n$ «il a poursuivi en justice», «ils se sont poursuivis en justice»
 $r q a$, $\gamma m s e r q a$ «il a rencontré», «il s'est rencontré»

Arabe : $q a t a l a$, $t a q \bar{a} t a l \bar{a}$ «il a tué», «ils se sont entretués»
 $\dot{d} a r a b a$, $t a \dot{d} \bar{a} r a b \bar{a}$ «il a frappé», «ils se sont échangés des coups»
 $k a t a b a$, $t a k \bar{a} t a b \bar{a}$ «il a écrit», «ils se sont écrits»
 $a \dot{h} a b b a$, $t a \dot{h} \bar{a} b b a$ «il a aimé», «ils se sont aimés»

L'idée de réciprocité est exprimée par un morphème préfixé, m- pour l'amazigh, t- pour l'arabe.

Pour les verbes incompatibles avec le morphème préfixé, il est possible d'ajouter la forme aya wya en amazigh ou ba ε duhum ba ε dan en arabe.

– La forme réfléchie est obtenue au moyen d'un n- préfixé pour l'amazigh ce dernier a une «tendance au figement» (Cf. Cadi, 1987 : 51).

Tarifit : $\gamma n n u f s e r$ «il s'est détaché»
 $\gamma n n u q q e b$ «il est percé»
 $\gamma n n e z b \bar{a}$ «il a éprouvé une douleur vive»
 $\gamma n n e d q \bar{a}$ «il est vexé»

Arabe : $f a t a \dot{h} a$, $' i n f a t a \dot{h} a$ «il a ouvert», «il s'est ouvert»
 $d a f a \varepsilon a$, $' i n d a f a \varepsilon a$ «il a poussé», «il s'est enthousiasmé»
 $q a r a \dot{d} a$, $' i n q r a \dot{d} a$ «couper», «s'éteindre»
 $b a h a r a$, $' i n b a h a r a$ «éblouir», «s'émerveiller»

La nasale préfixée aux deux séries de verbes leur est commune.

Dressons maintenant un tableau récapitulatif :

	Factitif	Passif	Réciproque	Réfléchie
Tarifit	s-	tw-	m-	n-
Arabe	'(al hamza) redoubl	altern. vocal.	t-	n-

Quand le radical est rebelle à la forme réfléchie par préfixation, il faudrait recourir à des formes lexicalisées :

ggi- ḥ- t s ufus inu
 Faire-moi-elle accompli avec main de moi
 «Je l'ai fait moi-même»
 usi- τ- d s yḥf inu
 Venir-moi-ici accompli avec tête de moi
 «Je suis venu(e) moi-même»

L'arabe est dotée d'une formule similaire, elle peut servir à exprimer l'insistance :

qult- u maḤa nafs i
 Dire-moi accompli avec âme mon
 «Je me suis dit»
 žā'a huwa bi nafsī-hi
 Venir lui accompli avec âme son
 «Il est venu lui-même, en personne»

4° Aspect : Les deux langues sont dotées d'un système aspectuel. Elles sont donc foncièrement aspectuelles (accompli/inaccompli). L'aspect envisage le déroulement de l'action dans son début (aspect inchoatif), dans son déroulement (aspect duratif), dans sa fin (aspect terminatif), dans son achèvement (aspect accompli), etc.

Aspect accompli : verbe yffer et ḥaraḥa «sortir»

	Tarifit	Arabe
Sing.1.	ffτ-τ	ḥaraḥ-t-u
2.	θ-ffτ-δ, m.	ḥaraḥ-t-a
	θ-ffτ-δ, f.	ḥaraḥ-t-i
3.	y-ffτ, m.	ḥaraḥa
	θ-ffτ, f.	ḥaraḥ-a-t
Plur.1.	n-ffτ	ḥaraḥ-nā
2.	θ-ffτ-m, m.	ḥaraḥ-tu-mā
	θ-ffτ-n-t-, f.	ḥaraḥ-tu-m-ā
3.	ffτ-n, m.	ḥaraḥ-ū
	ffτ-n-t, f.	ḥaraḥ-n-a

Tableau récapitulatif de la distribution des morphèmes verbaux pour le tarifit et l'arabe :

	Nombre Personne	Singulier			Pluriel		
		1	2	3	1	2	3
Avant v.	Tarifit	—	+	+	+	+	—
	Arabe	—	—	0	—	—	—
Après v.	Tarifit	+	+	—	—	+	+
	Arabe	—	+	0	+	+	+

Les morphèmes communs sont le θ toujours antéposé et le -t- agglutiné au radical (intercalaire ou en position finale). Ils sont également dotés du morphème n(n-/n) respectivement antéposé en amazigh, postposé en arabe. La distribution

et la place des marques de genre et de nombre est égale pour les deux verbes décrits.

Aspect inaccompli : mêmes verbes *yffer* et *ħaraža* «sortir»

	Tarifit	Arabe
	t-ffɾ-ɾ	'-a-ħruḏ-u
2.	tt-ffɾ-θ, m.	t-a-ħruḏ-u
2.	tt-ffɾ-δ, f.	t-a-ħruḏ-i-na
3.	i-t-ffɾ-m.	y-a-ħruḏ-u
3.	tt-ffɾ-f.	t-a-ħruḏ-u
Plur. 2.	n-t-ffɾ	n-a-ħruḏ-u
2.	tt-ffɾ-m, m.	t-a-ħruḏ-a-ni
2.	tt-ffɾ-n-t, f.	t-a-ħruḏ-a-ni
3.	t-ffɾ-n, m.	y-a-ħruḏ-u-na
3.	t-ffɾ-n-t, f.	y-a-ħruḏ- na

Dans la majorité des cas, les marques de personne et d'aspect sont antéposées, celles du genre et du nombre sont postposées au radical. t- est le seul morphème d'aspect pour l'amazigh, l'arabe en possède quatre en distribution complémentaire : 'a-, na-, y-, t- (ce dernier leur est commun).

Le système verbal des deux langues dispose d'un temps qu'on pourrait rapprocher du futur proche français :

aḏ ffɾ-ɾ «je vais sortir» (tar.)

sa 'ahruḏ : même sens (ar.)

5° Transitivity/intransitivity :

Le verbe est transitif ou intransitif. Les compléments sont de deux types, des compléments essentiels ou des compléments circonstanciels.

Tarifit : *yssa*, *yswa*, *ytts* «Il a mangé, il a bu (et) il s'est endormi»

yssa θazaθ, *yswa ḥas aman* «Il a mangé des figues, ensuite, il a bu de l'eau».

Arabe : 'akala wa šariba «Il a mangé et il a bu»

'kala ttamra wa šariba lħaliba «Il a mangé des dattes et a bu du lait».

C'est ce qu'il convenu d'appeler en arabe 'al fiḥlu llāzimu wa lfiḥ lu lumutaḥaddi' le verbe intransitif et le verbe transitif.

Nom et verbe sont porteurs de marques du genre et du nombre :

yffer uħenžiā «le garçon est sorti»

θffer θhenžiāθ «la fille est sortie»

ffɾe-n iħenžiā-n «Les garçons sont sortis»

ffɾe-n-t θħenžir-in «Les filles sont sorties»

B. Le nom :

1° / Nom d'action :

Il est théoriquement forgeable dans tous les cas de figures.

ufuɾ (tar.), 'al huruz (ar.) «sortie».

2°/ Non d'agent :

Tarifit : amzir, «forgeron»

āwes, ameyša «faire paître, berger»

yherš, amehruš «il est malade, malade (le)»

yzdeṛ, amezdaṛ «il a habité, habitant»

ygg^wed, magg^waḍ «il a peur, peureux, craintif».

yizwā, amezwā «devancer, premier»

ymgā, amgā «il a grandi, grand, chef, patriarche»

Arabe : šariba, šārib^{un} «il a bu, buveur»

kataba, kātib^{un} «il a écrit, écrivain» (Actif).

šariba, masrūb^{un} «il a bu, être bu, boisson» (passif)

kataba, maktūb^{un} «il a écrit, être écrit, destinée» (Passif).

3°/ Nom d'outil

Tarifit : yzzuzzā, θazzāθ «vanner, fourche de vannage»

θsarawθ «nichet, oeuf qu'on met dans le nid où l'on veut que les poules aillent pondre».

Arabe : darrā, midrāt^{un} «vanner, fourche de vannage»

kawā, mikwā^{un} «repasser, fer à repasser»

4°/ Nom d'état :

abeddi (tar.) ; waqfatⁿ (ar.) «station debout»

5°/ Nom d'unité :

θasṛimit (tar.), «groupe de personnes assises ensemble tablée» ;
zalsat^{un} «séance».
(ar.)

6°/ Catégorie du genre :

— Le masculin :

Le genre masculin peut recouvrir le masculin grammatical en amazigh, il peut également dénoter le terme «mâle», il correspond aussi à des dimensions comme l'excessivement grand par rapport au normal : aqemmuš vs aqmmum : «grande bouche» vs «bouche».

Il dénote le collectif par rapport à l'individuel : l'un est masculin, l'autre féminin : lleššin «oranges» ; θaleššint «orange (arabe ou fruit)».

— Le féminin :

Le féminin est un morphème discontinu, il marque le début et la fin du radical. Il dénote la petitesse.

Tarifit : afunas «taureau» vs θafunasθ «vache»

ayōi «chien» vs θayōiθ «chienne»

Le féminin peut exprimer le diminutif :

iseyni «grande aiguille», θiseyneyθ «aiguille»

aḥedmi «coutelas» ; θaḥedmešθ «couteau»

Le diminutif connote une valeur laudative ou préjorative :

Tarifit : aqemmum «bouche», θaqemmunt «petite bouche, baiser (par métonymie)»

Arabe : kitab^{un}, kutayyib^{un} «livre, petit livret»

kalb^{un} «chien» : kulaybu^{un} «petit chein»

bahrun «mer» ; buhayrat^{un} «lac»

7°/ Catégorie du nombre :

Les noms arabes et amazighs connaissent les mêmes réalisations de pluriels dits externes et brisés.

Le pluriel externe se caractérise par le maintien du radical.

Tarifit : bibi, ibibiθ-n «dindon, dindons»

ayyrad, ayyrad-n «lion, lions»

atelliras, itelliras-n «tigre, tigres»

Le pluriel brisé se caractérise par des alternances vocaliques

azδuz, izuδaz «pilon»

θhazit, θihzuza «conte, histoire, devinette» (Cf. Bentolila, 1981 : 36)

azδiḍ, izḍaḍ «oiseau, oiseaux»

fuḍ, ifadden «genou, genoux»

Arabe : zamε mudakker ssalim جمع المذكر السالم

Pluriel externe :

muεallim^{un}, muεallimū^a «instituteur, instituteurs»

Pluriel brisé (zamεu ttaksīri) : جمع التكسير

wald^{un}, 'awlad^{un} «fils, fils»

kalbu^{un}, kilab^{un} «chien, chiens»

8°/ Etat d'annexion :

Notons aussi que les deux langues disposent de ce qu'il est convenu d'appeler l'état d'annexion formé d'un subordonnant et d'un subordonné ('al idafa formé d'un mudaf et d'un mudaf ilayh). Le concept leur est commun mais les outils grammaticaux utilisés sont différents.

Exemple : arruδ uhenzia (tar.) ; malabisu ttifl-i (ar.) «les vêtements de l'enfant».

C. Mots outils :

1°/ Une dernière collocation porte sur les mots outils dont l'ambivalence grammaticale est évidente. L'exemple est emprunté à Chaker (Cf. Chaker, 1984 : 134) ; il porte sur le terme δeffā «derrière».

Le terme peut être considéré comme :

— Nom : aḥḥam n δeffā : «la chambre de derrière»

— Relationnel : δeffā weḥḥam : «derrière la maison»

— Adverbe : yqqim ga δeffā «Il est resté derrière»

Le terme correspondant en arabe «ḥalfa» peut être versé dans les mêmes catégories grammaticales.

- Nom : 'al ḥalf «dos, derrière».
- Relationnel : ila ḥalfi «en arrière, à reculons»; mina ḥalfi «par derrière»
- Adverbe : ḥalfa lbayti : «Derrière la maison», contraire de amāma «devant».

(Cf. **Dictionnaire de poche, arabe-français**, 1687, s.d.).

Pronoms : Les deux langues possèdent un système de pronominalisation équivalent.

2°/ Pronoms dits autonomes (addama'ir al-munfasila)

	Tarifit	Arabe
Sing.	nešš	'ana
	2. šek, m.	'anta
	2. šem, f.	'anti
	3. netta, m.	huwwa
Plur.	1. neššin	nahnu
	2. kenniw, m.	'antum
	2. kennint, f.	'antunna
	3. niθni, m.	hum
	3. niθenti, f.	hunna

3°/ Pronoms conjoints

	Tarifit	Arabe
Sing.	1. -yi	-i
	2. -aš, m.	-ka
	2. -am, f.	-ki
	3. -s, m.	-hu
	3. -s, f.	-hā
Plur.	1. -neğ	-nā
	2. -wm, m.	-kum
	2. -nt, f.	-kunna
	3. -sn, m.	-hum
	3. -snt, f.	-hunna

Il serait intéressant de faire une syntaxe des pronoms conjoints et de la phrase arabe et amazighe. D'évidentes ressemblances seront notoires.

En guise de conclusion,

Le même fonctionnement dérivationnel, et grammatical est relevé aussi bien en amazigh qu'en arabe classique. L'amazigh ne présente aucune anomalie pour accéder au statut de langue. La tâche qui s'impose aux linguistes berbérissants est de trouver une plate-forme commune pour les trois dialectes en présence au Maroc. Des comparaisons interdialectales sont salutaires, elles doivent être

prises à jour afin d'élaborer un vocabulaire fondamental de plusieurs degrés, selon des critères scientifiques bien définis, à l'instar des travaux réalisés par Gougenheim pour le français (Cf. Gougenheim, 1961). Un travail similaire pourrait être consacré à la syntaxe pour dégager les différentes configurations syntaxiques les plus prégnantes.

A partir d'un vocabulaire fondamental amazigh que l'on peut enrichir afin de combler des lacunes lexicales. Des cases lexicales vides peuvent exister dans tel ou tel dialecte, alors que d'autres conservent et utilisent toujours le terme disparu dans un autre dialecte. Ex : tiggest «tatouage», en tarifit terme perdu ou désuet en tamazight et en teshelhit. Le terme amazigh désignant fromage est remplacé que par un emprunt, alors qu'à Figuig, le terme «ibres» est toujours vivant. Le passage à l'uniformisation par le canal de l'apprentissage et la scolarisation et les efforts conjugués des mas-média afin de remédier à l'émiettement la langue amazighe. Un pays africain comme la Zambie a déjà tenté une expérience d'homogénéisation linguistique, expérience qui s'est couronné de succès. En Zambie, on disposait de six dialectes différents, alors que nous en avons que trois, parlés par un million d'usagers ; alors qu'au Maroc, plus de la moitié de la population est amazighophone. Une recherche effectuée par des linguistes a abouti à l'établissement d'une koïné prise comme référence de base dotée d'une grammaire commune et un vocabulaire fondamental puisé dans les différents dialectes en présence.

Le cas de l'amazigh est différent. La morphologie, la grammaire et même le lexique constituent la force de cette langue. La démarche serait donc la suivante : partir du local, en passant pour le régional pour arriver à une uniformisation nationale. C'est une affaire de temps qui nécessite des investissements humains et matériels. Les spécificités dialectales peuvent déboucher inévitablement sur une homogénéisation authentique et bien fondée. Pour André Basset, il suffit de maîtriser l'un des dialectes pour pratiquer l'autre en quelques semaines (Cf. Basset, 1959, 13) : «[...] la langue est profondément la même dans sa structure de bout en bout du domaine, les variations de parler à parler, aussi nombreuses qu'elles soient, aussi déroutantes qu'elles puissent être de prime abord, restant toujours très superficielles. Il en résulte que si, théoriquement ou pratiquement, l'on connaît bien l'un des parlers, on peut toujours passer, après une courte adaptation, à n'importe lequel des autres : ce n'est jamais une langue nouvelle à apprendre».

BIBLIOGRAPHIE

- BASSET, A., 1959 — "Le berbère à l'école des langues orientales", *Articles de dialectologie berbère*, Paris, C.N.R.S., Klincksieck.
- BENTOLILA, B., 1981 — *Grammaire fonctionnelle d'un parler berbère. Aït Seghrouchen d'Oum Jeniba, (Maroc)* Paris, S.L.A.F. (Tradition orale 46).
- CADI, K., 1987 — *Système verbal français : forme et sens*, Paris, S.E.L.A.F.
1989-90 — *Transitivité et diathèse en tarifit. Relations de dépendances lexicales et syntaxiques*, thèse de doctorat d'Etat, Université de la Sorbonne Nouvelle, Paris III.
- CANTINEAU, J., 1950 — "Racines et schèmes", *Mélanges William Marçais*, Paris, Maisonneuve, 119-124.
- CHAKER, S., 1984 — *Textes en linguistique berbère. Introduction au domaine berbère*, Paris, C.N.R.S.
1990 — "Les bases de l'apparentement Chamito-sémitique du berbère : Un faisceau d'indices convergents", *Etudes et documents berbères*, 7, pp. 28-57.
L'apparentement de la langue berbère, *Etudes de linguistiques berbères. Introduction au domaine berbère*, Editions du C.N.R.S., pp. 232-245.
- COHEN, D., 1968 — "Les langues chamito-sémitiques", *le Langage*, Paris, Encyclopédie de la pléiade, Gallimard, 1968, pp.
1994 — "Racines", in *A la croisée des études libyco-berbères*. Collectif offert à P. Pernet-Galand et L. Galand, Paris, Geuthner, 1994.
- DUBOIS, J. et autres, 1973 — *Dictionnaire de linguistique*, Paris, Larousse.
- GALAND, L., 1983 — "Berbère et traits sémitiques communs", *G.L.E.C.S.*, XVIII-XXIII, 1973-1979, pp. 463-478.
- GOUGENHEIM, G., 1961 — *Dictionnaire fondamental de la langue française*, Paris, Didier, 256 p.
- MITRI, E., S.D. — *Dictionnaire de poche, arabe-français*, Beirut, Dar al-jil.
- TAIFI, M., 1988 — "Problèmes méthodologiques relatifs à la confection d'un dictionnaire", *Awal, Cahiers d'études berbères*, 4, Paris, Editions de la maison des sciences de l'homme, pp. 15-26.
1990 — "Pour une théorie des schèmes en berbère" in *Etudes et documents berbères*, 7, Paris, la Boîte à documents, pp. 92-110.
1991 — *Dictionnaire tamazight-français (Parlers du Maroc central)*, Paris, l'Harmattan-Awal. 879 p.

TEXTES ET MEMOIRE

TANGER DANS LE REGARD DE WILLIAM MARÇAIS

Abdelhamid BENÂJIBA

Faculté des Lettres
TETOUAN

Tanger comme référence culturelle obligée, lieu de travail, ne cesse de hanter les consciences et les imaginaires. Beaucoup d'écrivains ont, chacun à sa manière, tenté de repérer les traces de la mémoire de la ville de Tanger en s'intéressant à son histoire sous ses formes les plus diverses, et aux porteurs des représentations et d'images : guides touristiques, livres de souvenirs, romans sur Tanger, documentaires, films, souvenirs anciens réédités ou plus récents... Ces images relevant de la littérature, de la peinture ou du cinéma ne sont que des matériaux, des médiateurs incitatifs de mémoire. De ce point de vue, nous pouvons considérer les **Textes arabes de Tanger** de William Marçais⁽¹⁾ comme porteurs de mémoire, car cette œuvre puise sa sève dans la vie sociale de Tanger du siècle passé.

Le discours tenu sur Tanger par Marçais à l'époque revêt de nos jours une grande valeur en soi et constitue une matière à questionnement. Rappelons que l'élaboration des textes au début du XX^{ème} siècle était une pratique scripturale assez répandue particulièrement au Maroc et au Maghreb d'une manière générale. En effet, plusieurs auteurs étrangers⁽²⁾ participaient à l'époque à la

-
- (1) William Marçais (1872 – 1956) linguiste, philologue et dialectologue, il publia, entre autres, plusieurs études ou monographies, respectivement sur différents parlers maghrébins :
- **Textes arabes de Tanger**, Bibliothèque de l'Ecole des Langues Orientales, 1911.
 - **Ulad Brahim : le dialecte arabe des Ulad Brahim de Saïda**, Paris, 1908.
 - **Tlemcen : le dialecte arabe parlé à Tlemcen**, Paris, 1902.
 - **Textes arabes de Takrouna I**, Paris, 1925 ; **II. Glossaire**, Paris, 1958 – 61.
- (2) Citons, à titre d'exemple :
- Georges S. Colin, **Recueil de textes en arabe marocain**, Librairie Andrien Maisonneuve, Paris, 1937. Cet ouvrage a été réédité et publié par son auteur sous le titre de **Chrestomathie marocaine**, Librairie d'Amérique et d'Orient, 1951.
 - Louis Brunot, **Textes arabes de Rabat**, Publications de l'Institut des Hautes Etudes marocaines, Tome X, Paris, 1931.
 - Louis Brunot et Elie Malta, **Textes judéo-arabes de Fès**, Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Tome XXXIII, Rabat, 1939.
 - M. Alarcon y Santon, **Textos arabes en dialecto vulgar de Larache**, Madrid, 1913.
 - Lévi-Provençal, **Textes arabes de l'Ourga**, Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, IX, Paris 1922.

collecte / production des textes se rapportant aux différents domaines de la vie sociale et culturelle du Maroc. Leurs ouvrages, s'inscrivant dans un contexte historique bien précis, relevaient de l'écriture coloniale, mais ils étaient d'un contenu aussi riche que varié et d'une grande finesse descriptive. Leur portée historique, ethnographique et sociolinguistique est indéniable. Ces textes citadins en transcription latine s'intéressaient aux contes, légendes, scènes vécues, fables, proverbes, ethnies, costumes et métiers, repas, fêtes et religion.

En écrivant ses textes, Marçais a essayé de fournir dans le cadre de récits composés exprès «la description de quelques faits de la vie sociale tangéroise : renseignements sur les rapports de famille, les réjouissances populaires, l'alimentation, les petites industries locales, les jeux et les chansons des enfants, les habitudes des milieux spéciaux»⁽³⁾.

Ces textes en dialecte de Tanger ont été recueillis par W. Marçais auprès d'informateurs tangérois pendant deux séjours d'un mois chacun à Tanger, le premier en août 1990, le second août 1907. Il a eu précisément pour informateurs : des mitrons (Torrâh), des femmes (notamment Sou'diya, une domestique, et sa sœur Khadija), des Tolbas (taleb Mohamed, Ben El Hadj Ahmed et Quadrassi), le m'allelem El Arbi Ould Ahmed et Mouaffaq, joueur de clarinette très renommé à Tanger ; Sidi Ahmed Acharqui ; le moqaddem des Chorfa d'Ouzzân 'Abd Es-Slam El Hamâm, et enfin et surtout cinq collaborateurs assidus à Alger, jeunes étudiants tangérois à savoir : Abdelkader Ben 'Abbas, Ahmed Ben 'Omar ? Mahboub Ben Mahmoud et Mohamed EL Yacoubi⁽⁴⁾.

L'ouvrage de Marçais comprend cinq cent quatre pages. Il est composé de trois grandes parties : la première est consacrée à la transcription phonétique des textes arabes tangérois, la seconde à leur traduction en français avec quelques annotations présentées par l'auteur lui-même, et la dernière est réservée au glossaire marocain / français donnant l'essentiel du vocabulaire du parler tangérois. Les textes sont au nombre de cinq, ils varient entre six et dix neuf pages chacun et sont tous titrés.

Dans le premier texte intitulé الفَرَّان «le four», l'auteur nous renseigne sur le nombre, la matière et la fonction des fours traditionnels ainsi que sur le métier du fournier *l-m'allelem* et du mitron (*t-tarrâh*). Il y avait à l'époque, selon lui, une vingtaine de fours situés tous dans la Médina⁽⁵⁾ à raison de deux à trois dans chaque quartier :

«Dans le quartier de la Qasbah il y a le four de Hsiwen en dessous de la

(3) William Marçais, **Textes arabes de Tanger**. Introduction.

(4) Ce sont des anciens élèves de la Medersa franco-arabe de Tanger, envoyés à Alger sous les auspices de la Légion de France au Maroc, du gouvernement général de l'Algérie et du comité de patronage des étudiants étrangers, pour y suivre les cours de l'auxiliarat médical indigène.

(5) Tanger était à l'époque réduite à la Médina. La nouvelle ville n'existait pas encore, le Boulevard Pasteur n'a été construit qu'aux environs de 1920. Pour plus de détails, voir I.S. Assayag, **Tanger : un siècle d'histoire**, Editions Marocaines et internationales, Tanger, 1981.

porte de Marchan et, dans le quartier d'el Gournâ, le four d'El Hâdj Et Tâhar au-dessus duquel s'élève une construction semblable à un minaret. Dans le quartier de Jerâ Qabîân, il y a le four neuf, le four de Laghmich, le four d'Azeriâh et le four de Châchoun. C'est dans ce quartier qu'habitent les boulangères de la ville. Dans le quartier de Gzennâya, il y a le four de Bou-Gueţţâya, celui de Meîmoun, celui de Ben Ed-Jilâli qui est en face de la zaouia de Sidi 'Ali Ben Hamdouch⁽⁶⁾ et le four d'En-Nouino dans la rue Fuente-Nueva près de la zaouia de Sidi Ahmed Ben Nâşer⁽⁷⁾. Si maintenant vous descendez la rue de Mostafa el-Doukkâli⁽⁸⁾, vous arriverez au quartier de Oued Aḥardân⁽⁹⁾ où vous trouverez en face de vous le four de Bou Arraqiya⁽¹⁰⁾, à côté du bain maure et de la chauferie. Remontez par la ruelle de la maison de Ben Chimol⁽¹¹⁾, vous découcherez dans la Qaïsariya. Vous trouverez le four (*habous*) de la mosquée⁽¹²⁾, en face de l'ancienne maison du *moḥtassib* et de la boutique de Gonzalès⁽¹³⁾ où nous achetions les petites boîtes, les dés et les aiguilles à coudre. De là, descendez tout droit par l'arcade de Vicente⁽¹⁴⁾, vous arriverez à la maison du chérif d'Ouazzân⁽¹⁵⁾ et à gauche vous aurez le four du fils d'El-Hâdj Ch'ayeb, derrière la zaouia des gens de Toqqîl⁽¹⁶⁾ occupée aujourd'hui par les Kettaniyîn⁽¹⁷⁾ — ils ont obtenu à ce sujet du sultan un acte de mise en possession —. Engagez-vous de là sous les arcades de Sidi 'Ali Ben Dâwoud⁽¹⁸⁾, vous arriverez juste au milieu du placis de Dâr-El-Bâroud ; vous trouverez le four de Ben Râbah devant l'école de Sidi 'Abd-Es-Slâm Et-Touzânî⁽¹⁹⁾. De là continuez par le quartier d'El-Borj ; en

(6) Fondateur de la confrérie des Hmâdşa (sing. ḥamdûši) serait mort en 1135 de l'hégire. Sur cette confrérie, voir entre autres, Mouliéras, *Maroc inconnu*, II, p. 128 ; et Montet, *Revue d'histoire des religions*, XLV, p. 12.

(7) Il s'agit de Ahmed Ben Mohamed Ben Nâşer auquel on rapporte ordinairement l'organisation de la confrérie des Nâsiriya.

(8) Le nom d'un particulier à Tanger.

(9) Sur ce quartier autrefois égout à ciel ouvert, et aujourd'hui recouvert, et dénommé d'après une ancienne famille de Tanger, voir *Archives marocaines*, II, p. 102, note 1.

(10) C'est à dire faisant partie des *habous* affectés au tombeau de Sidi Mohammed Bû-'arraqiya, le patron de la ville, la « couronne de Tanger » (taż-ţanża). Sur ce personnage mort en 1226 de l'hégire (1718 de J-C), voir *Archives marocaines*, I, p. 245, note 1 ; et II, p. 117 — 118, XVIII, p. 69 — 70.

(11) Un particulier de Tanger.

(12) De la grande mosquée.

(13) Un particulier de Tanger.

(14) Du nom d'un particulier à Tanger.

(15) Mot à mot du « seigneur ».

(16) Sur cette zaouia, voir *Archives marocaines*, II, p. 113.

(17) Sur cette confrérie de fondation récente et sur son fondateur, voir *Archives marocaines*, p. 111 — 112 ; et VIII, p. 143.

(18) Sous cette voûte se trouverait un monument commémoratif consacré au saint jebalien de Mernîsa, Sidi 'Ali Ben Dâoud ; sur lequel, voir Mouliéras, *Maroc inconnu*, II, p. 367 — 371 (mort en 1026 d'après *Şafwat man intaşar*, éd. de Fès, p. 47).

(19) Maître d'école coranique de Tanger.

chemin s'offre à nous le four de Qâsem. Tournez par la ruelle de l'édicule de Mouley 'Abd-Es-Slâm⁽²⁰⁾ et continuez tout droit jusqu'au four et l'olivier dans le quartier d'Agmer ; en descendant ensuite dans la même direction vous arriverez au four de Jelloul. Continuez jusqu'à la zaouia de Mouley 'Abd-El-Qâder⁽²¹⁾, tournez par la ruelle de Dâr Ahardân, vous trouverez le four de Merghîch. De là descendez devant la boutique de l'orfèvre, passez par l'arcade de la maison d'Es-Saîdi⁽²²⁾ et continuez vers la zaouia de Sidi ch-Chîkh⁽²³⁾. De là descendez par la maison d'El-Messaouri et passez au milieu de la rue Fuente-Nueva. Sortez par l'arcade de la maison de Balga, le capitaine du port⁽²⁴⁾ et arrivez ainsi jusqu'au quartier des coordonniers ; vous sortirez en face de la maison de Torres⁽²⁵⁾. Montez par la rue des orfèvres, tournez par la rue Ghetto, vous trouverez tout d'abord le four d'Er-Reghîwi. Montez jusqu'à la rue de la Légation des Etats-Unis ; contigu à cette légation, vous avez le four d'El-Ga'môri, de là descendez jusqu'à ce que vous arriviez au four du patron Mohammed El-'Amarti⁽²⁶⁾.

En décrivant avec précision les fours et leurs emplacements dans les quartiers et les rues de Tanger, W. Marçais témoigne d'une grande connaissance topographique et toponymique de la ville. Ces fours traditionnels jouaient un rôle social très important à l'époque car il n'y avait pas de fours domestiques à gaz ou électriques. Leur fonction primordiale était la cuisson du pain fabriqué par les particuliers dans leurs maisons, des feuilletés qu'on faisait pour le petit déjeuner, les gâteaux et les biscuits préparés à l'occasion d'une fête de famille ou d'une fête religieuse, des tagines de viande, des terrines de poisson et des marmites de *sekhina*⁽²⁷⁾. Les fours servaient aussi à la cuisson du pain des boulangers qui le vendaient au grand Socco, derrière la Plaza, ou sur le petit Socco, devant la banque française. Le pain des boulangers était acheté seulement par les gens qui n'avaient pas de famille ou étrangers à la ville (l-berrâni) car à Tanger «on trouve honteux qu'un homme, qui a un intérieur, s'en aille acheter le pain du marché. Il faut vraiment n'avoir pas d'amour propre pour manger le pain des boulangères ; il est fait sans soin, de la façon la plus malpropre. Les boulangères n'achètent que de la camelote de farine, à cinq sous la livre,

(20) Il s'agit d'un monument commémoratif élevé au grand saint jebalien Mouley 'Abd-es-Slâm Ben Mšîš enterré au جبل العلم dans la tribu des Benî'rôs (بنى عروس)

(21) Voir sur cette zaouia *Archives marocaines*, II, p. 107 - 109 ; les adeptes de la confrérie du grand saint panislamique 'Abd-el-Qâder el-Zilâli sont appelés au Maroc zilâla (sing. žilâli)

(22) Particulier de Tanger.

(23) Il s'agit du fondateur de la grande confrérie du Sud oranais 'Abd-el-Qâder Ben Mohammed el-Bûbekri (1024) surnommé الشیخ سیدی à Tanger, voir *Archives marocaines*, II, p. 113.

(24) Sur les fonctions de râis l-marsa, voir *Archives marocaines*, I, p. 22 - 23.

(25) L'ancien nâib es-sultân représentant de sa Majesté chérifienne auprès des ministres étrangers à Tanger, El Hâdj Mohammed Et-Torres.

(26) W. Marçais, *Textes arabes de Tanger*, p. 132 - 135.

(27) Mets juif cuit au four toute la nuit du vendredi au samedi et est mangé au déjeuner du samedi. Les juifs de la langue espagnole de Tanger n'appellent pas ce mets *sekhina* mais *adafina*, voir Lerchundi, *Glosario*, p. 40 - 42, sub *adafina*.

moisie, et oubliée dans les magasins [depuis un temps immémorial]]⁽²⁸⁾.

Les Tangérois étaient profondément attachés à la religion et aux traditions, ils avaient beaucoup de respect pour le pain : «le pain est le bienfait de notre Seigneur Dieu, c'est de lui que nous vivons»⁽²⁹⁾. Ils avaient l'habitude de ramasser le pain jeté à terre, de l'embrasser et de le manger ou de le mettre dans l'embrasement d'une lucarne, ou d'une prise d'air, à l'écart du chemin, pour que personne ne le foule aux pieds ou ne passe dessus⁽³⁰⁾.

Les fours jouaient aussi d'autres rôles. En effet, c'était au four que les jeunes écoliers du Msid allaient chaque jour, de bonne heure, sécher leurs planchettes à Coran pour écrire de nouvelles sourates à apprendre et réciter au Maître. C'était aussi au four qu'en hiver, certaines familles n'hésitaient pas à envoyer un des leurs avec un brasero pour demander au fournier quelques charbons du feu afin de se protéger contre le froid.

Le four, du dehors, offrait – offre toujours – l'aspect d'un entrepôt. Mais en dedans, il y a «le foyer qui est construit, en voûte intérieurement et extérieurement, de forme hémisphérique et pavé en briques longues provenant d'El-Harârech ou d'Anjra (...). Devant la bouche du foyer se trouve l'endroit où se tient le patron, la fosse, comme on l'appelle, ayant au-dessus d'elle la cheminée par laquelle s'échappe la fumée. A droite et à gauche sont disposées deux banquettes (...) Au-dessus du foyer, il y a la rotonde où l'on met la provision de bois ; c'est là (...) où dorment l'hiver les mitrons qui demeurent loin du four»⁽³¹⁾.

Le matériel du maître fournier se compose généralement des fourgons (*hwâwol*), longues perches de chêne-liège, effilés et minces à extrémité avec lesquelles on retourne le pain ; des pelles à enfourcher (*mâtarah*), des écouvillons (*knânes*) pour balayer le foyer, des pelles à feu (*pâlât*) et des aiguilles (*mgâres*) enfilées dans un anneau de fer avec lesquelles il perce le pain avant de l'enfourner.

Le métier du fournier était bien organisé. La corporation des fourniers avait à sa tête l'«*amîn*» qui était leur juge relativement aux différends professionnels : «Ainsi lorsqu'un fournier a mal cuit le pain d'une maison ou a laissé le levain aigrir la pâte, les particuliers lésés le citaient devant le «*mohtassib*» qui conseille les plaignants d'aller trouver l'amîn, le patron Bou-Guettaya qui a son four dans le quartier de Gzennâya. C'est ce dernier qui juge. S'il y a lieu à conciliation, il concilie les parties, si l'une a pour elle le bon droit, il force l'autre à lui donner satisfaction. De même lorsque les ouvriers boulangers se sont

(28) W. Marçais, op. cit. p. 127.

(29) Id. ibid. p. 127.

(30) Ces marques de respect pour le pain existent dans beaucoup de civilisations. Ramasser les miettes du pain qui s'éparpillent pendant le repas et les manger est aussi une action bénie. Un texte du Hadith dit «*السفرة غفرتة*» : «من أكل ما سقط من السفرة غفرتة» : celui qui mange ce qui tombe de la nappe obtient le pardon de ses péchés.

(31) W. Marçais, op. cit., p. 136 – 137.

disputés avec le patron, ils citent ce dernier chez l'amîn. Cet amîn est nommé par le mohtassib. Il est chargé de faire le pain des prisonniers, ce qui est pour lui une source de profit ; il a encore le bénéfice de quelques menues choses, de la part des patrons boulangers, par exemple des amendes qu'il leur inflige»⁽³²⁾.

Le salaire pour la cuisson du pain se payait essentiellement en nature à Tanger. Le fournier prenait un pain sur dix ou, quand le nombre de pains était inférieur à dix, le «petit pain» (*pîwa* ou *şğêra*)⁽³³⁾ fabriqué tout exprès à son intention. Ce n'est que par la suite que s'est produite la substitution de la rétribution en argent à la rétribution en nature. Quant au salaire des mitrons, il était constitué surtout de morceaux de pain, des biscuits, des faqqousa et des feuilletés ramassés durant toute la journée et qu'il mangeait, lui et sa famille, ou vendait le soir au marché ou aux alentours des cafés. Les mitrons étaient des petits rifains ou jebaliens qu'on ne prenait qu'en dessous de quinze ans, pour qu'ils puissent entrer chez les particuliers, voir les femmes, et leur faire leurs commissions. La tâche de chacun d'eux était proportionnée à ses forces. Ils sortaient, se dispersaient dans la rue, criaient «'Eou !» : «Quand le mitron arrive devant une maison et qu'il veut demander si le pain est levé, il entrouvre la porte, lorsqu'elle n'a pas de verrou, et crie : «Levé...?» Si la porte est fermée par un verrou, il met la bouche au trou de la serrure et crie. Les maîtresses de maison qui ont leur pain levé, quand le mitron n'est pas encore venu, frappent plusieurs coups avec l'anneau de la porte. Vous voyez alors les mitrons, aussitôt qu'ils entendent le choc de l'anneau, prendre leurs jambes à leur cou. Le premier arrivé ou celui qui d'habitude fait les commissions de la ménagère emporte le pain (...) Si [une maîtresse] frappé, qu'aucun mitron ne se trouve dans le quartier et qu'un voisin vienne à passer, elle appelle ce passant : Eh là ! Monsieur ! Que Dieu fasse miséricorde à tes parents ! Porte-moi ce pain au four ; ne le laisse pas aigrir ainsi devant moi». L'homme lui répond : «Allons ! C'est bon, ma fille». Il se baisse, soulève la planche et l'emporte. Telle est l'habitude chez nous ; une femme, qui ne trouve personne pour faire ses commissions, en charge tout homme qui passe dans le quartier ; et lui ne peut pas refuser, parce que les hommes sont honteux avec les femmes»⁽³⁴⁾.

Les Tangérois avaient aussi l'habitude de faire des promenades à la montagne à l'occasion des fêtes saisonnières pour admirer la beauté de la nature. Dans le récit suivant intitulé «la'ansra», l'auteur décrit avec finesse la célébration de cette fête saisonnière au Jbel e-l Kébir⁽³⁵⁾ : «Le jour de la 'ansra, les

(32) Id. Ibid. p. 136. Pour plus de détails sur les pouvoirs de Lamîn, pl. Lamînât «prévôt d'une corporation», voir Tanger, *Archives marocaines*, I, p. 42 - 43.

(33) Le mot «puya» ou «pîwa» désignant à Tanger le «petit pain que le maître de four prenait pour son salaire», est attesté dans le castillan «poya», catalan «puja», avec le sens de «cierto derecho que se paga en el horno comun», cf. Simonet, *Glosario*, p. 463.

(34) W. Marçais, op. cit., p. 146.

(35) C'est le massif montagneux situé au nord-ouest de Tanger, le long de la côte jusqu'au cap Spartel.

femmes, les filles, les hommes, les garçons, les enfants, tous sortent. Il ne reste en ville que très peu de gens, ceux qui ont un deuil de famille par exemple ou quelque autre empêchement. Et tous ceux qui sortent munissent de provisions, de tambours longs, de tambours de basque et de timbales ; et parmi les garçons et les hommes, les fanatiques de musique emportent avec eux des violons, des luths, des rebâbs, de petites guitares et tous les accessoires d'instruments à cordes dont ils doivent avoir besoin»⁽³⁶⁾.

Le Jbel el-Kébir comprend trois localités célèbres à Tanger : Jma' el-Moqra', situé au-dessus de l'oued des Juifs, dominant l'océan, connu par ses légumes (notamment les courges) et ses fruits (poires, pommes, figues de Barbarie, prunes dites de Valence, et aussi la Portugaise – variété de prunes noires –) ; Agla, située au-dessous d'el-'Onsar et au-dessus de Sidi Masmoudi dans un terrain accidenté, réputée pour ses poires musquées, ses fleurs et ses rossignols ; et Tchourrâr «cascade», un grand rocher avec une large excavation au milieu d'où sort l'eau été comme hiver.

A l'occasion de la 'ansra, ces localités étaient toutes envahies par la marée humaine. Profitant de la fête, les femmes allaient visiter le saint Sidi Masmoudi. Elles «entrent au tombeau du saint, (l')embrassent et se frottent le visage à l'étoffe qui le couvre. La gardienne leur apporte le brasero ou le brûle-parfum et (elles) font des fumigations d'aloès, de jâoui ou d'encens, si leur fils ou leur mari est taleb, il leur récite du Coran auprès du saint ; sinon, (elles) appellent le gardien... pour réciter pour eux»⁽³⁷⁾. Quelques-unes font aumône au marabout de la chair des bêtes sacrifiées et d'un ou plusieurs paquets de bougies⁽³⁸⁾.

La fête de la 'ansra était célébrée dans l'allégresse par chaque famille tangéroise. Les hommes préparaient du thé, jouaient de la musique ; les femmes chantaient, poussaient des vous vous ; et les jeunes filles pratiquaient le jeu de la balançoire (*moṭeyša*)⁽³⁹⁾ en chantant :

علقها مطيشة في عوידات النيشة
نطيش ونغني أنا وعويدة
مطيشة عليها ومن اين جاء محبوبي
تبعته وخلتها

(36) W. Marçais, op. cit., p. 152.

(37) Id. Ibid., p. 164.

(38) Les sacrifices de coqs et de poules sont extrêmement fréquents dans l'Afrique du Nord, voir Douté, *Magie et Religion*, p. 455, 463, 464, 475.

(39) Le jeu de la balançoire est connu dans toutes les langues arabes et berbères sous les noms les plus variés : «moṭeyša» à Tanger (terme andalou, cf. Pedro de Alcala, sub columpio, 1..28), «ṭayyāša» à Rabat, «ḥaṭṭeyša» et «šennaïqa» ailleurs.

J'ai suspendu la balançoire
 Dans les chères branches de l'abricotier ;
 Je me balance et je chante
 Avec ma chère 'Aïcha.
 Je lançais en l'air la balançoire,
 Et quand mon ami est venu,
 Je l'ai laissé pour le suivre.

L'auteur traite amplement des jeux et des chansons d'enfants dans ses textes III, IV et V. Le jeu de la toupie «*tromba*» (récit III) était fréquemment pratiqué par les enfants dans les quartiers, particulièrement pendant les vacances de l'Achoura. D'origine probablement espagnole comme l'indique le mot lui-même, ce jeu consistait à mettre la toupie en marche (*tarrež*) en la lançant par un déroulement rapide d'une ficelle. On pouvait jouer «chaud sur chaud» (*sxûn 'la sxûn*) c.à.d en cherchant à atteindre, en lançant la toupie, une autre toupie déjà en marche ; ou «froide» (*bârda*) en prenant pour cible la toupie d'un partenaire, posée à terre, sur le flanc. Dans ce cas, on jouait soit «à coup net» (*darba šâfyâ*), soit avec «libération» (*tahrêr*). Au jeu «à coup net» la toupie devait du premier coup, atteindre celle qui était à terre, sous peine de la remplacer comme cible. Dans le jeu «à libération», le joueur avait le droit, aussi longtemps que sa toupie tournait (*trož*), de la ramasser dans le creux de sa main (*lqof*), et de la projeter, en choisissant sa position et sa distance, contre la toupie-cible. S'il atteignait cette dernière, il était «libéré» (*mħarrar*). Enfin une partie ne finissait guère sans la fixation d'un but. Le «but» (*gâm*) était un trou creusé à l'extrémité du terrain du jeu. La toupie-cible que les joueurs réussissaient à y amener par le choc des «libérations» successives était passée «à la dizaine» (*âšor*). Elle était fixée en terre, et chaque joueur lui assénait dix coups de la pointe de sa toupie, jusqu'à ce qu'elle soit divisée en deux, ou du moins complètement déchiquetée. La perte totale ou la détérioration de la toupie était ainsi la sanction de la maladresse du joueur⁽⁴⁰⁾:

«... Dès le premier coup de ma dizaine, la pointe de ma toupie entrait dedans. Nous disons : «au nom de Dieu», et moi je commence : un coup, deux coups, trois coups, et je fais voler un éclat gros comme mon pouce ; je n'avais pas fini mes dix coups que la toupie n'était toute que plaies et bosses. Celui qui me suivait la déchiqueta de toutes parts»⁽⁴¹⁾.

Le jeu de la toupie qui a fait jadis la joie et le bonheur des enfants tangérois a complètement disparu aujourd'hui ; celui pratiqué par des Tolbas⁽⁴²⁾, raconté avec humour par l'auteur dans le texte IV fait également partie du passé.

(40) Sur le jeu de la toupie à Tanger, voir W. Marçais, op. cit., p. 177, notel ; et p. 177 — 183.

(41) W. Marçais, op. cit., p. 182.

(42) Il s'agit des étudiants des petits villages de la banlieue de Tanger. Le Coran et les diverses «récitations» du texte sacré (*riwâyât*) sont leur unique étude. Les Tolbas étudient, mangent, prient en commun dans l'unique salle de l'école. Ceux étrangers à la ville y passent souvent la nuit.

Ces jeunes écoliers avaient l'habitude, eux aussi, de jouer à la balle chaque mercredi après midi⁽⁴³⁾, sur la plaine de Marchan. Ils jouaient avec le «croc-en-jambe», sans souliers et sans djellabas, la plupart d'entre-eux, ivres de hachisch. La manière de jouer à la balle décrite dans ce texte était, à quelques détails près, la variété du jeu étudiée par Doutté (Marrakech, p. 318 – 319). C'était une lutte générale, engagée autour de la balle, où le résistant était vainqueur, sans formation de deux camps, sans détermination de buts, sans emploi de crosses ou de bâtons pour frapper la balle :

«... le plus âgé s'avance au milieu et lance la balle en l'air avec le côté extérieur du pied ; ça c'est le coup du taleb ; mais frapper avec le dessus, ou avec le bout, ou avec le côté intérieur du pied, c'est le coup des ignares, et celui qui frappe ainsi est exclu du jeu par les Tolbas. Ils se mettent à se précipiter vers la balle. Celui qui arrive le premier, la ramasse, et commence à jouer avec ; il la lance en l'air derrière son dos, la rattrape avec la main. Un autre lui dit alors «Pense aux autres, monsieur le taleb» ; alors il la jette en hauteur pour l'autre qui la ramasse. Le vieux taleb dit : «En l'air !» Et alors la balle est lancée et s'élève d'une vingtaine de brasses malékites⁽⁴⁴⁾. Une clameur monte, poussée par tous les Tolbas, et ils courent vers l'endroit où la balle va tomber. L'un d'eux bondit pour l'attraper, d'une seule foulée, si furieuse qu'il montre ses testicules. Mais un autre, d'un croc-en-jambe, le renverse la tête la première ; et lui, enlève la balle, en lui disant : Ramasse tes côtes !». Puis il continue jusqu'au milieu et commence à jouer avec la balle⁽⁴⁵⁾.

Les chansons chantées à Tanger par les enfants étaient aussi nombreuses que variées. W. Marçais dans le texte V, consacré aux chansons, en cite une dizaine⁽⁴⁶⁾. Ces chansons populaires étaient généralement légères, satiriques ou burlesques, exécutées par les gamins selon les circonstances les plus diverses.

– Lorsque, par exemple, dans une réunion d'enfants, se trouvait un teigneux⁽⁴⁷⁾ qui se mettait à faire des embarras, pour le remettre à sa place, ses camarades lui chantaient :

آ لاقرع الفرطاص باع يماه وشرى القرطاص
 آ لاقرع يا ولد الناس فيك النقرة وفيك النحاس

(43) A Tanger, les cours vauaient dans les écoles et les mosquées, du mercredi après-midi au vendredi après la prière solennelle de midi.

(44) La «brasse malékite» (qâma ou dirâ' mālīkī), mesure de longueur, variant selon les commentateurs entre «sept pieds» ou «quatre coudées» et «quarante coudées». Sur cette mesure, voir Marçais, p. 162, note 4.

(45) W. Marçais, op. cit., p. 188.

(46) Nous nous contenterons ici de reprendre quelques unes.

(47) L'individu qu'une maladie a rendu chauve occupe une place à part dans beaucoup de littératures populaires. Parfois, il joue un rôle honorable. Le plus souvent, il est odieux ou au moins ridicule. Dans tout le Maghreb, le teigneux sert fréquemment de plastron aux plaisanteries et il est l'objet du dégoût général.

فيك البلبولة حايلة عر راسك للقايلة
تشوف ذ سيادك كيف دايرة

* * *

آ لاقرع بارو بارو وتقية في مصرانه
الصلاة ما يصلها والقرعة عينه عليها

Eh ! Le teigneux ! Vilain chauve !
Qui a vendu sa mère pour acheter des cartouches.
Eh ! Te teigneux ! Fils de bonne famille !
Tu as (sur la tête) de l'argent et du cuivre
Et de vieilles miettes de belboula⁽⁴⁸⁾.
Allons ! Découvre la tête au soleil,
Tu verras comment sont celles de tes maîtres.

* * *

Eh ! Le teigneux ! Baro, baro !
Avec ses boyaux percés.
La prière il ne la fait pas,
La teigne absorbe toute son attention.

A la vue de la cigogne dans la plaine de Meghougha⁽⁴⁹⁾, les petits enfants chantaient :

ابلارج طاق طاق خلى اولاده في الطبق
مشى يصطاد الحجل ضربه منجل للرجل
قال لها يا عايشة أختي أعطيني صبيع ذا العسل
باش نداوي هذا الرجل

خيطة احمر

خيطة اصفر

خيطة مالي بالجواهر

Ah ! Cigogne, taq taq !
Elle a laissé ses enfants dans le nid
Et est partie chasser les perdrix.
Un coup de faucille l'a atteinte à la jambe ;
Elle a dit à sa sœur : « Aïcha, ma sœur !

(48) Les croûtes de teigne sont comparées à l'orge moulue qui constitue la belboula.

(49) Vallée du Fahs sur la route de Tétouan.

Donne-moi un petit doigt de miel
 Pour que je me soigne cette jambe !»
 Un fil rouge,
 Un fil jaune,
 Un fil rempli de perles.

— Libérés de l'école, oisifs, les enfants du quartier partaient souvent se promener ensemble dans la banlieue de Tanger en entonnant la chanson suivante :

أنا ماشي لوزان	ثم البارود ثم الرصاص
ثم حمو عساس	ثم البنات يشوفوا
أيا راعي الأجمال	رد جمالك يياتوا
وإذا غلبك الزين	طامو هي مولاته
طامو ذبحها سكين	كيف شراها مولاها
وعمل لها غمد جديد	والنقرة باش كساها
يا للا جامع الشرف	يا مولاة الخروبة
الي دعا في وفيك	يعطيه الله عقوبة
والشاشية مثقوبة	والسبينة مرقومة

Je suis en route pour Ouazzân,
 Là parle poudre, siffle plomb,
 Et là Hammou est en faction,
 Tandis que les filles regardent.
 Toi qui tes chameaux vas paissant,
 Ramène à la nuit tes chameaux.
 A la beauté si tu te rends,
 Sache qu'elle est échue à Tamo.
 Tamo, pour tuer, c'est un coutelas ;
 Un maître récemment l'acquit,
 En gaine neuve l'enferma
 Et un habit d'argent lui fit.
 Ô ! chère mosquée d'ech-Charf,
 Ô ! toi qu'ombragne un caroubier,
 Quiconque nous maudira moi ou toi,
 Dieu lui donne le prix de son inimitié
 Avec une chéchia percée en sa moitié
 Et un grand mouchoir rayé.

Au terme de cette présentation brève et concise des textes de W. Marçais, nous pouvons constater que cet ouvrage présente un double intérêt : ethnographique et linguistique.

Sur le plan ethnographique, il décrit un Tanger traditionnel celui des humbles, du quotidien. W. Marçais, ce grand narrateur de la belle époque retrace avec objectivité et précision la vie passée des Tangérois en évoquant les lieux de mémoire, les pratiques sociales et les valeurs ancestrales. En immortalisant l'histoire locale, les textes participent à la reconstruction de la mémoire collective.

Sur le plan linguistique, la transcription phonétique des textes visant à rendre la prononciation moyenne normale du parler citadin du Nord, est profitable, indispensable à des monographies dialectales de caractère scientifique. Le glossaire de ces textes, lequel constitue plus de la moitié du volume, demeure aussi un instrument fondamental pour toute recherche lexicographique.

THE CONTROVERSY OF DUAL NARRATION IN *BLEAK HOUSE*

Dr Abdellatif AKBIB^(*)

Perhaps no other of Dickens's novels has claimed so much critical attention in terms of its narrative situation as *Bleak House*. The existence of two narrators within the confines of one narrative text has created much critical unease since the novel was first published, but critics have differed so sharply over the success of Dickens's experiment that, to borrow Thomas M. Linehan's words, "the extremes are so irreconcilable that one wonders if critics are talking about the same book"⁽¹⁾. In fact, a survey of the copious critical material shows that it varies from condemnation to admiration ; thus, while, for instance, E.M. Forster sees that "Logically, *Bleak House* is all to pieces,"⁽²⁾ Alex Zwerdling considers Esther "one of the triumphs of his [Dickens's] art"⁽³⁾.

"Why dual narration ?" is certainly a legitimate question, but no approach that disregarded the overall design of the novel would yield any satisfactory answer. Indeed, a close consideration of the complex web of relationships among the novel's constitutive elements shows that the double narrative structure exists primarily to vehicle the implied author's two-faceted world view presented in the novel: Dickens's thesis in *Bleak House* is that, though corruption has reached formidable proportions, there is still a ray of hope that things might change for the better. Thus, aware of the intensity of vision inherent in first person narration and the breadth of scope characteristic of authorial narration, Dickens decided to avail himself of both modes of presentation to lash out at that corruption in its vertical and horizontal ramifications. At the same time, the introduction of Esther as co-narrator is of the utmost importance in conveying that dual world view, for although she consistently brings staunch support to the authorial narrator in his reprobation of vice and depravity, she ultimately

(*) Faculté des Lettres – Tetouan.

(1) Thomas M. Linehan, "Parallel Lives: The Past and Self-Retribution in *Bleak House*", *Studies in the Novel* 20 (1988): 131.

(2) E.M. Forster, *Aspects of the Novel* (Harmondsworth: Penguin, 1978 [1927]) 82.

(3) Alex Zwerdling, "Esther Summerson Rehabilitated", *PMLA* 88 (1973): 249. Esther is considered by the adverse critics to be the root cause of Dickens's artistic failure in *Bleak House*. In his book, *[Bleak House]* (London: MacMillan, 1987) 24, Jeremy Hawthorn says that "Esther is the major problem of *Bleak House*, inasmuch as it is round her character and narrative that most critical debate has taken place".

manages to check his runaway pessimism, crystallizing thus Dickens's limited optimism.

Bleak House is considered the first of Dickens's dark novels, but not yet reaching to the openly pessimistic mood of *Little Dorrit* ; it therefore requires a balance in its thematic structure. The authorial narrator is adamant : he does not hesitate to condemn whatever abuse he comes across, but because of his detached perspective he is helpless to change anything. He is therefore satisfied with heaping curses upon the corrupt world he is surveying and consequently

becomes so overwhelmed by the magnitude of the problems he observes that he cannot understand that all social solutions must begin somewhere⁽⁴⁾.

Esther's presence as a dramatized narrator from within the narrative world, her optimistic view and her womanly emotional response to the misery of individuals put her in a position to begin "somewhere", and the closed circle within which she moves makes it easy for her to begin with her immediate surroundings.

As such, the double narrative structure aims at complementarity, but this complementarity is rooted in the very difference between the two narrators in terms of perspective, personality and outlook, hence the critics' conclusion that there is "a 'double-logic' operating in the novel"⁽⁵⁾. The fact is that it is precisely this difference between the two narrators – which results in a duality of vision – that makes for the effectiveness of textual perspectives by sustaining a dialogue throughout the novel, thus allowing the reader to synthesize these perspectives into an aesthetic object. There is no doubt that Esther is different from the omniscient narrator: she is a young woman whose vision is limited by her birth and upbringing; she is ruled by her heart and does not see beyond her limited world; she is a great deal optimistic and "sees only the individual's unhappiness instead of the universal misery which the third-person narrator describes"⁽⁶⁾. The omniscient narrator, on the other hand, is a man of the world, well-versed in social and political matters and endowed with strong analytical powers ; he uses his head, not his heart, as a basis of his reprehension of social abuses. Yet, the two perspectives can hardly be said to clash ; on the contrary, they are meant to combine into a coherent synthesis.

According to reader-response theories, the process of reading

entails aesthetic attainment, because reality can only be conceived in a sequence of transitory shapes. These shapes are the signifieds which are in reading constantly being shifted into different

(4) Philip Collins, "Some Narrative Devices in *Bleak House*", *Dickens Studies Annual* 19 (1990): 26.

(5) Joseph Sawicki, "The Mere truth Won't Do": Esther as Narrator in *Bleak House*", *The Journal of Narrative Technique* 17 (1987): 209.

(6) Carol A. Senf, "*Bleak House*: Dickens, Esther and the Androgynous Mind", *Victorian Newsletter* 64 (1983): 24.

situational frames, thus effecting a constant shift of position. The text can never be grasped as a whole – only as a series of viewpoints, each one restricted in itself and so necessitating further perspectives. This is the process by which the reader ‘realizes’ an overall situation⁽⁷⁾.

If, in general, the reader’s mediation between the often subtle textual perspectives is the essence of his realization of the aesthetic object, we can imagine how engaging such realization can be in a narrative where perspectives are sharply defined and strongly marked through dual narration.

So the artistic purpose of dual narration is clear; what remains is to explore the way this duality operates in the novel. Dickens’s strategy is clear from the very outset: *Bleak House* opens with two chapters, the omniscient narrator’s, that set the mood of the novel and introduce the two places where most of the action, and certainly the most important, is to be ployed out – the Chancery Court and Chesney Wold. When Esther begins her narrative in the third chapter, her report races through her childhood and adolescence and finally lands in the Chancery Court, where the chapter ends. This is the first suggestion that Esther’s narrative exists primarily to support the omniscient narrator’s, a suggestion that will gradually develop into a definite statement⁽⁸⁾.

Technically speaking, the first two chapters provide the framework for Esther’s narrative. Thereafter, the alternation of the two perspectives makes Esther’s specific illustrations of degeneration stand out against the authorial narrator’s sweeping condemnation of those abuses, which, for him, constitute “a shameful testimony to future ages [of] how civilization and barbarism walked this boastful island together”⁽⁹⁾.

The immediate causes of “barbarism” are, therefore, the target of the impersonal narrator’s biting criticism, and these are no other than the key institutions whose fundamental duty is to regulate public life. Thus, after the indignation voiced in his introduction of the Chancery Court in the opening chapter, which is a severe indictment of the drastic inadequacy of the judicial system, the narrator goes on to admonish the political muddles characteristic of the world of *Bleak House*, blaming the “oodle”s and “uffy”s, the decision makers, for “the shipwreck of the country – about which there is no doubt” (BH 211 – 212). The awful description of Tom-all-Alone’s, for instance, points to the extent of neglect and inhuman conditions to which ordinary citizens are subject as a result of the selfishness and irresponsibility of those entrusted with

(7) Wolfgang Iser, *The Act of Reading : A Theory of Aesthetic Response* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978) 68.

(8) In fact this is the case with almost all the points where the two narratives intersect: when Esther presents a character or a situation that exists in the two narratives, the reader already knows about him/it from the omniscient narrator.

(9) Charles Dickens, *Bleak House* (Harmondsworth: Penguin, 1983 [1853]) 202. Subsequent references to this work are from this edition and will be made parenthetically within the text, denoted by BH and the page number.

society's welfare. This god-forsaken part of the town is the hotbed of misery and sickness where the "human wretch" is

sowing more evil in its every footprint than Lord Coodle and Sir Thomas Doodle, and the Duke of Foodle, and all the fine gentlemen in office, down to Zoodle, shall set right in five hundred years – though they were born expressly to do it (BH 272 – 273)⁽¹⁰⁾.

Only they were born expressly *not* to do it⁽¹¹⁾; the narrator's oblique censure of the aristocracy, who wish to preserve the social *status quo*, is conclusive evidence of this unwillingness. When Sir Leicester Dedlock hears of Mr Rouncewell's activity in the elections, for instance, he expresses his bitterness that the "floodgates of society are burst open" (BH 626), for Mr Rouncewell is his housekeeper's son, and Leicester Dedlock is loathe to see the sanctity of Parliament soiled by the lower classes. Significantly, Mr Rouncewell has distinguished himself in the north of the country as an honest man with creative genius, an unmistakable hint at the possibility of his ability to contribute to a healthy change of the social system, unlike the selfish ruling class, who seem to be at their wit's end.

The impersonal narrator's perspective, then, is very far-reaching, not only in scope, but also in depth, in the sense that whenever a social abuse is the target of attack, the denunciation is far-reaching in its implications, thus urging the reader to grasp the fact that what ails society is not the mismanagement of single individuals but the inadequacy of the whole system. Such indirect denunciation of the whole system culminates in the narrator's apostrophizing of all those he considers responsible for Jo's death:

Dead, your Majesty. Dead, my lords and gentlemen. Dead, Right Reverends and Wrong Reverends of every order. Dead, men and women, born with Heavenly compassion in your hearts. And dying thus around us every day (BH 705).

There is no doubt about the extent of the narrator's reprehension: everybody is implicated in Jo's death, from Her Majesty to ordinary men and women; but this reproof actually betrays a deep understanding of the essence of "barbarism" of which the Chancery Court and Tom-all-Alone's are only the tangible manifestations. To implicate the Queen, Lords and Reverends is understandable, they being in the position to make crucial decisions, but to implicate ordinary men and women in Jo's tragedy, the narrator must be aware of something more dangerous than the institutions he criticizes – that "something" later becomes apparent in Dickens's world view in *Little Dorrit*, initially titled *Nobody's Fault*: it is "the alienation of the people from their

(10) Significantly, these slums are also linked to the Chancery Court. Q.D. Leavis says that "Tom-all-Alone's... is in Chancery and can't be knocked down and rebuilt because of the Jarndyce Case" [*Dickens the Novelist* (Harmondsworth: Penguin, 1980 [1970] 184)].

(11) The ironic edge of the narrator's tone here forestalls the description in *Little Dorrit* of the Circumlocution Office as an institution specialized in "How Not to Do it".

own public affairs,"⁽¹²⁾ as Dickens wrote in a letter just before starting that novel.

It is clear that the acerbic tone of such criticism shows the narrator's dark view of the social system depicted in *Bleak House*, but the narrative aspect that testifies most to his stalwart, unswerving pessimism (which Esther is called upon to check) is the static temporal dimension of his narrative. Joan D. Winslow asserts that "The present tense... [in which his part is written] eliminat[es] the possibility of retrospective reflection,"⁽¹³⁾ but it also precludes the possibility of prospective reflection, and thus metaphorically blights all hope for future reform. We are exposed to the present state of things, but are prevented from cherishing hopeful expectations of a better future. Society's illness is in such an advanced state that he considers it beyond the pale of remedy; thus, if we consider Tom-all-Alone's to stand for society, and there is no doubt that it is meant to, then society at large has indeed contracted "more evil... than Lord Coodle and Sir Thomas Doodle, and the Duke of Foodle, and all the fine gentlemen in office, down to Zoodle, shall set right in five hundred years" (BH 273).

It is this context that sets the stage for Esther's two-fold role. Esther's inner perspective periodically topples the reader from the Olympian heights of the omniscient narrator's external perspective down to the empirical world of the novel. Thus, while the external perspective points from a distance and says, for instance: "This is the Chancery Court," Esther takes the reader by the hand and escorts him right inside the Chancery Court. In this way, as the reader swings between the two perspectives, he is in a position to see the narrative world from within and from without at the same time, and this allows him to gain both a comprehensive and a detailed view of the reality presented and to check the validity of the data presented by one narrator against the other's. And if Esther is ultimately able to tip the balance in favour of her philanthropic convictions, it is to crystallize the second premise of Dickens's world view.

The first aspect of Esther's role, then, is to confer credibility on the third-person narrator's sweeping denunciations, the purpose being to confirm the reader in the views he has gained from him. This can be shown by Esther's portion of the narrative. But first of all, and given the fact that the two segments intersect regularly in the course of narration, it would be judicious to focus on the most important point of intersection: the Chancery Court.

The choice of the Court is justified by the role it plays on both the technical and thematic levels. On the one hand, it is a meeting place for the numerous characters and sundry ramifications of the main dramatic line; on the other hand, and

as the institution responsible for apportioning justice, chancery can

(12) Sylvia B. Manning, *Dickens As Satirist* (New Haven: Yale University Press, 1971) 28.

(13) Joan D. Winslow, "Esther Summerson: The Betrayal of the Imagination", *The Journal of Narrative Technique* 6 (1976): 3.

serve as a constant concrete referent for the destructiveness of the "system" in general⁽¹⁴⁾.

Herein lies, in fact, the importance of the concern of Esther's narrative with the court of justice, inasmuch as the failure of this institution to dispense justice, which is its *raison d'être*, is the symbol *par excellence* of the extent of social and political degeneration. In her study of *Bleak House*, Q.D. Leavis declares that "it is only by keeping alive the belief in justice that we can be fully human"⁽¹⁵⁾ Indeed, a society without justice is certainly one that fails to preserve the dignity of its members, and when an individual's dignity is trespassed upon, he loses the sense of belonging to the human species. Thus, if we regard Jo as the incarnation of social injustice, as no doubt he is, then the point we want to make becomes clear: Jo, one of the wretched inhabitants of Tom-all-Alone's, is not much different from the animals he is symbolically associated with:

[to think that] everybody overlooked me until I became the creature that I am... To see the horses, dogs, and cattle, go by me, and to know that in ignorance I belong to them, and not to the superior beings in my shape (BH 274),

is the narrator's suggestion of what it is to be like Jo.

So the courthouse is where the two portions of *Bleak House* converge most significantly; the site is therefore the most appropriate vantage point from which Esther can second the third-person narrator in reproving the legal system by providing readers with a first-hand experience of its destructive power no less than by her explicit condemnation of it, which in its style echoes unmistakably the tone of the authorial narrator's description at the novel's outset.

With bitterness similar to her co-narrator's, Esther ironically points out the gap between appearance and reality in the Chancery:

To see everything going on so smoothly, and to think of the roughness of the suitors' lives and deaths; to see all that full dress and ceremony, and to think of the waste, and want, and beggared misery it represented; to consider that, while the sickness of hope deferred was raging in so many hearts, this polite show went calmly on from day to day, and year to year, in such good order and composure; to behold the Lord Chancellor, and the whole array of practitioners under him, looking at one another and at the spectators, as if nobody had ever heard that all over England the name in which they were assembled was a bitter jest: was held in universal horror, contempt, and indignation... this was so curious and self-contradictory to me, who has no experience of it, that it

(14) John P. Frazee, "The Character of Esther and the Narrative Structure of *Bleak House*", *Studies in the Novel* 17 (1985): 234.

(15) Leavis 183.

was at first incredible, and I could not comprehend it (BH 399 – 400).

As we can see here, Esther sustains the impersonal narrator's indignation by highlighting the hypocrisy of the whole show, thus revealing another dimension of corruption in the system.

But eloquent as it is, this extract betrays Esther's limitations: her insistence on the juxtaposition of "to see" and "to think" shows that she is comparing what she sees with what she has been told by John Jarndyce, for she has no experience of the Chancery, as she says. However, this limitation is very significant in the general context of Esther's narrative; her inexperience prevents her from passing a broad or more severe judgement, hence the importance of embedded evaluation⁽¹⁶⁾ in her narrative: Esther requires corroboration from characters with long-standing experience in the Chancery Court to substantiate their evaluations.

Thus, besides John Jarndyce, who tells Esther what her reflection echoes in the above-quoted passage, Boythorn voices – in Esther's presence – a criticism of Chancery that is no less severe than the third-person narrator's, basically using the same image. For Boythorn,

'Nothing but a mine below it on a busy day in term time, with all its records, rules, and precedents collected in it, and every functionary belonging to it also, high and low, upward and downward, from its son the Accountant-General to its father the devil, and the whole blown to atoms with ten thousand hundredweight of gunpowder, would reform it in the least !' (BH 169)⁽¹⁷⁾.

If Boythorn's indignation could be soothed by blowing up the Chancery, though, nothing short of an indictment of the whole system could be any satisfaction to Gridley, the fame of whose case in the Court is second to none but 'Jarndyce and Jarndyce'. We have seen that the far-reaching implications of the authorial narrator's bitter criticism implicitly aim at guiding the reader towards a denigration of the whole system; it is Gridley, one of the characters in Esther's narrative, who crystallizes the impersonal narrator's hints into an explicit denunciation:

'The system ! I am told, on all hand, it's the system. I mustn't look to individuals. It's the system. I mustn't go into Court, and say, "My Lord, I beg to know this from you – is this right or wrong? Have you the face to tell me I have received justice, and therefore

(16) According to R.J. Watts, this is one of the four most important forms of evaluation in narrative texts. Cf. R.J. Watts, *The Pragmalinguistic Analysis of Narrative Texts: Narrative Cooperation in Dickens's Hard Times* (Günter Narr Verlag, 1981) 66 – 72.

(17) The impersonal narrator has previously proposed the destruction of the Chancery in a similar way; he suggests that "the whole [be] burnt away in a great funeral pyre" (BH 55).

am dismissed?" My Lord knows nothing of it. He sits there, to administer the system' (BH 286),

declares Gridley, who is eventually driven to death as a result of his failure to receive the justice he speaks of in this citation.

But the backing Esther brings to the third-person narrator is not limited to citing other characters' opinions. As mentioned earlier, the impersonal narrator's denunciations are of a general nature; he tells us that the Chancery Court has caused madness, death and misery, but he does not show us how these are brought about. Esther does just that; she presents minute particulars of a tangible case that has caused death and misery to sundry generations and is still to cause more: it is 'Jarndyce and Jarndyce'. Significantly, Esther's narrative deals with the effects of this lawsuit on the new Jarndyce generation and depicts it throughout the stages that ultimately lead to Richard Carstone's death and Ada Clare's misery. It should be noted here that what makes this case even more significant is the working out of its proceedings in a context of similar notable instances, the first of which is introduced at the novel's outset.

Richard and Ada's tragic end is hinted at in the very first meeting between them and Miss Flite. We cannot overlook the symbolic as well as the thematic import of this encounter, especially as it takes place in the law court and is reported in the first chapter Esther narrates. Miss Flite's words foreshadow the doom the new wards in 'Jarndyce and Jarndyce' are destined to suffer:

"It is a good omen for youth, and hope, and beauty when they find themselves in this place, and don't know what's to come of it... Right! Mad, young gentleman... I was a ward myself. I was not mad at that time... I had youth and hope. I believe, beauty. It matters very little now. Neither of the three served, or saved me. I have the honour to attend Court regularly. With my documents. I expect a judgment. On the Day of Judgment' (BH 81).

Indeed, Miss Flite's words will turn out to have been prophetic, for Ada and Richard's case will be in a way a re-enactment of Miss Flite's: a variation on her blighted hope and withered youth and beauty. But thematically, early as it is in Esther's narrative, we already have a palpable instance of a Chancery victim who has been driven mad by the almost life-long delay she has sustained, while the reference to the Day of Judgement points to the impossibility of receiving justice on this side of the grave, which confirms Boythorn's conviction that nothing short of blowing up Chancery would reform it in the least.

Gridley, who is driven to a worse fate, also appears in Esther's narrative and explains his case in Esther's presence; he has "been dragged for five and twenty years over burning iron" (BH 266), he complains, to the extent that he has become a joke in the Chancery; and the scene of his death betrays both his obsession with the Chancery and the destructive power it has exerted on him: "I thought, boastfully, that they never could break my heart, Mr Jarndyce... But I am worn out" (BH 407), is his deathbed confession.

The importance of these two cases in Esther's narrative lies in that they provide the framework within which we must put Richard's case if we are to understand its full implications; at the same time, the details of Richard's case should make us reflect on the circumstances that have driven Miss Flite mad and Gridley to his death. Thus the detailed depiction of Richard's case provides, as it were, a live show of the extent of the destructive power the Chancery Court is capable of wielding. The complementarity of the three cases gives additional force to Esther's inner perspective in its endorsement of the authorial narrator's external one.

However, given the duality of Dickens's world view in *Bleak House*, Esther's role is not yet over; she is, after all, a balancing moral force in the novel's equation. To be sure, Esther's role in bringing about the novel's happy ending is no less important than her role in backing her co-narrator's critical views. As yet, Dickens had not despaired: the *Bleak House* society is far gone into degeneration, but there is still hope for its redemption, if only Esther's small world were to be taken as a model⁽¹⁸⁾. It might be argued that any benevolent character would be able to undertake Esther's philanthropic role without being a narrator, but Esther's role assumes weight and importance only when coupled with the corroboration her portion brings to her co-narrator's, and this would be impossible unless she were a narrative agent as well as a benevolent character. Indeed, this seems to be the pupose behind Esther's existence as a dramatized narrator in *Bleak House*.

Now that Dickens's choice of double narrative structure is justified, a pressing question needs to be addressed: how far was Dickens successful in manipulating the two perspectives? The "double-logic" assumption previously mentioned has naturally led to the conclusion that the two narrative segments are technically irreconcilable. This view is certainly the consequence of regarding Esther's portion as standing by itself, which is far from being the case; a change of perspective is therefore necessary. I suggest that Esther's part of the story should be regarded as subsumed under that of the omniscient narrator's, which puts the whole narrative situation in *Bleak House* in a new light.

My postulate is that Esther's segment is framed within the omniscient narrator's part of *Bleak House*. I make this assumption on the strength of two remarks made by Esther; the first Esther makes to introduce her portion: "I have a great deal of difficulty in beginning to write *my portion of these pages*" (*BH* 62, emphasis added); the second when she is about to close it:

The few words that I have to add to what I have written, are soon penned; then, I and the unknown friend to whom I write, will part for ever (*BH* 932, emphasis added).⁽¹⁹⁾

(18) Herein lies the difference between *Bleak House* and *Little Dorrit*: in the latter novel, the implied author's world view is so pessimistic that Esther's small circle shrinks into two individuals, Arthur Clennam and Amy Dorrit.

(19) The emphasized segment establishes the omniscient narrator as Esther's narratee.

These two excerpts suggest, as Anny Sadrin remarks, that Esther

has been given a "portion" to handle, and to all appearances she got her instructions from the impersonal... narrator whose voice sounded with such imperious authority in the two opening chapters⁽²⁰⁾.

This means that Esther's audience is primarily not the reader, but the omniscient narrator, who assumes thus the status of a narratee. Esther's portion of the narrative is therefore meant to be framed within that of the authorial narrator to whom it is addressed in the first place, and whose editorship is apparent at the level of alternating Esther's part with his own according to a well-designed strategy — that is, in such a way as to leave no unwieldy gaps in the novel as a whole.

If we accept this line of reasoning, the conclusion seems to be that *Bleak House* is not much different from *Little Dorrit*, for instance, where there is a sustained use of Arthur Clennam's inner perspective, the only difference being that while Arthur *reflects* in the third person, Esther *narrates* in the first person. This establishes *Bleak House* as an authorial novel framing a first-person narrative, which undermines the "double-logic" thesis and urges us to regard the two portions as complementary rather than otherwise.

In terms of organic unity, then, *Bleak House* is a novel in which the two narratives merge on the technical level no less than on the thematic. But Dickens seems to have been aware, too, of the role language should play in the fusion of the two parts. James A. Davies has found out that the two narrators' use of language is very similar in terms of wit, apostrophizing, rhetorical tropes and structure of descriptive segments⁽²¹⁾, to which may be added similar sentence structure and punctuation.

As a matter of fact, the convergence of the two narratives at the level of language use is of the utmost importance in the novel, inasmuch as it is through language that the coherence and cohesion of the two portions is achieved, and this is precisely what smoothes out the transitions between them in the course of the narrative process. Carol Senf sees that "the two narrators are distinct at the beginnings of their narratives and less so as the sections progress"⁽²²⁾. According to her, this is due to their similar opinions and moral stance, but actually this is due essentially to the same use of language, which subliminally gives the reader the impression that he is perusing a story whose complex events are related by one and the same narrator. For, in the final analysis, it is the language that the reader deals with in a narrative text, and whatever the text leads the reader to visualize it does through, and only through, language. Thus,

(20) Anny Sadrin, "Charlotte Dickens: The Female Narrator of *Bleak House*", *Dickens Quarterly* 9 (1992): 48.

(21) James A. Davies, *The Textual Life of Dickens's Characters* (London: MacMillan, 1989) 87 – 90.

(22) Senf 22.

because the language used in *Bleak House* is the same in the two portions in terms of its figures of speech, humorous turns, structure and punctuation, the reader's imagination is thrown into a cohesive mould in which the technical differences between the two narrators ultimately grow imperceptible.

Seen from this perspective, *Bleak House* is not in pieces, as E.M. Forster suggests – it does have a logic of its own. In terms of content, it provides through the regular swing between internal and external perspectives an interesting example of the ease with which the structure of “theme and horizon”⁽²³⁾ works in a well-constructed novel. Indeed, the contrast between the two perspectives, in all narrative aspects, makes it easy for the reader to set the narrative segment which constitutes the theme of the moment against the horizon of the preceding segments. In terms of form, the framing conception of co-narration and the linguistic dimension of the text provide a matrix in which Esther's “I” and the impersonal narrator's “He/they” fuse.

Dual narration in *Bleak House* originates in the world view adopted by Dickens in this novel. Both narrators adopt a critical stance with regard to the social degeneration characteristic of the depicted world, and so the condemnation is all the more poignant as the reader gets a glimpse of the scope and depth of the problems that ail the social circle within which the characters move. Only, the optimistic dimension of Esther's presence in the novel in her double capacity as character and narrator testifies to Dickens's persistent optimism in the midst of corruption, but an optimism that was soon to fade away in his next novel but one, *Little Dorrit*, in which there is no room for an Esther. Seen in this light, dual narration in *Bleak House* was not a choice but a necessity.

(23) For a definition and function of the structure of “theme and horizon”, cf. Wolfgang Iser 97.

WORKS CITED

- COLLINS, Philip. "Some Narrative Devices in *Bleak House*", *Dickens Studies Annal* 19 (1990) : 125 – 146.
- DAVIES, James A. *The Textual Life of Dickens's Characters*. London: MacMillan, 1989.
- DICKENS, Charles. *Bleak House*. Harmondsworth: Penguin, 1983 [1853].
- FORSTER, E.M. *Aspects of the Novel*. Harmondsworth: Penguin, 1978 [1927].
- ISER, Wolfgang. *The Act of Reading: A Theory of Aesthetic Response*. London: Routledge and Kegan Paul, 1978.
- LEAVIS, F.R. and Q.D. *Dickens the Novelist*. Harmondsworth: Penguin, 1980 [1970].
- LINEHAN, Thomas M. "Parallel Lives: The Past and Self-Retribution in *Bleak House*." *Studies in the Novel* 20 (1988): 131 – 149.
- MANNING, Sylvia B. *Dickens As Satisfier*. New Haven: Yale University Press, 1971.
- SADRIN, Anny. "Charlotte Dickens: The Female Narrator of *Bleak House*", *Dickens Quarterly* 9 (1992): 47 – 57,
- SAWICKI, Joseph. "The Mere Truth Won't Do': Esther as Narrator in *Bleak House*". *The Journal of Narrative Technique* 17 (1987): 209 – 224.
- SENF, Carol A. "*Bleak House*: Dickens, Esther and the Androgynous Mind". *Victorian Newsletter* 64 (1983): 31 – 27.
- WATTS, R.J. *The Pragmalinguistic Analysis of Narrative Texts: Narrative Cooperation in Dickens's *Hard Times**. Tübingen: Günter Narr Verlag, 1981.
- WINSLOW, Joan D. "Esther Summerson: The Betrayal of the Imagination". *The Journal of Narrative Technique* 6 (1976): 1 – 13.
- ZWERDLING, Alex. "Esther Summerson Rehabilitated", *PMLA* 88 (1973): 429 – 439.

CONVERSATION ANALYSIS: TOWARDS A CROSS-CULTURAL APPROACH TO FOREIGN LANGUAGE TEACHING

Ibtissama SEBTI

Department of English,
Faculty of Letters, University of Tetouan

ABSTRACT

This article subscribes to the view that findings in conversation analysis can be very beneficial to the language teacher who seeks to develop the learner's communicative skills in a second language. It's widely attested that languages differ not only at their semantic and syntactic levels, but also at their pragmatic level ; communicative norms differ from one culture to another ; the contextual motivations, the distribution, and the sociocultural meaning attached to particular communicative norms have been shown to remarkably vary from one culture to another. For this reason, this paper suggests that crosscultural study between the target and native conversational conventions can be a fruitful means to obtain insights that can be used in the EFL classroom to explicitly raise the learners' awareness about target language conversational skills and thereby alert their attention against the occurrence of communication breakdown during intercultural interaction.

INTRODUCTION

The language teacher's concern with the promotion of the student's communicative ability in the target language has been originally motivated by a shift from structurally-based to functionally-based objectives in recent linguistic scholarship. This shift has ultimately brought about a number of disciplines as diverse as interactional sociolinguistics (Gumpers 1982, Brown and Levinson 1987, Tannen 1989, etc.), ethnography of speaking (Hymes 1974, Savile-Troike 1982), discourse analysis (Coulthard 1975, Brown and Yule 1983, Stubbs 1983, etc.), philosophical linguistics (Austin 1962, Grice 1975, Searle 1969, 1979, 1983 etc.) and conversational analysis (Sacks et al 1978, Schegloff 1980, 1988, Heritage 1989, etc.) among others. Writers working in these different disciplines tend to concentrate on different aspects of language use in context or on different manifestations of speakers' 'communicative competence' (Hymes 1974) in a given speech community. Because of its pronounced concern with the detailed analysis of micro-structures of verbal interaction as it occurs in its natural habitat, and the meticulousness of its methodology, conversation

analysis has developed an analytical technology and produced findings that can be more usefully and readily interpreted to promote the second language learners' awareness about the discrepancies and similarities between the native and the target language conversational conventions. However, theoretical constructs and supplementary insights will be drawn from other situated discourse oriented studies whenever necessary. Before we look at the different ways in which findings and insights of conversational studies can be exploited in second language pedagogy, we shall see briefly how both terms of 'communicative competence' and 'conversational analysis' (CA) are conceived in the literature.

COMMUNICATIVE COMPETENCE AND CONVERSATION ANALYSIS

The term communicative competence has been introduced by Hymes in the mid-1960's to characterize an individual's knowledge and ability to use linguistic forms appropriately in their social context. The term is not intended to exclude a speaker's 'linguistic competence'; i.e., their knowledge of the grammar and sentence formation rules of the native language (Chomsky 1965). It is this linguistic competence that the structuralists, including transformational generative grammarians, have tried to account for. Whereas linguistic performance has been largely neglected and dismissed as unsystematic and therefore unworthy of scientific study. It is only recently, with the appearance of works such as Austin (1962), Searle (1969) and Grice (1975), that more attention has been given to how language functions in its social context.

Thus, communicative competence as Richard's, Platt and Webber (1985) put it, should include a speaker's (a) knowledge of the grammar and Vocabulary; (b) knowledge of rules of speaking (e.g., how to open and close a conversation, what type of topic and style one should choose in a given social context, etc.) ; (c) knowledge to produce and interpret different types of speech acts, such as requesting, inviting, apologizing etc.; (d) finally knowledge to use language appropriately.

Other researchers, however, tend to emphasize different aspects of communicative competence according to their interests and objectives. Hudson (1981), operating within the framework of sociolinguistics, holds that one of the basic components of a speaker's communicative competence is "a vast set of 'schemata' or abstract structures for efficiently handling particular types of problems' (221). These structures consist of an individual's ability to deal with communicative 'problems' such as how to tell a joke, break bad news, make a request, introduce people to each other, etc. While Canale (1983), working from the point of view of second language pedagogy, outlines four essential components of communicative competence, namely, grammatical competence, the sociolinguistics competence, the discoursal competence, and the strategic competence (see Canal 1983 for a detailed explanation of each component).

In conversational studies, writers tend to concentrate on particular aspects

of how naturally-occurring communication is organized in its social setting. Conversational analysts such as Sacks et al (1974), Shergloff et al (1977) and their associates describe and explain how actual conversation is organized avoiding any premature theorising. Sacks et al (1974) offer a model of turn-taking which consists of rules and techniques for selecting a next speaker during a conversation, either by means of a question, such as, "What do you think John ?", or if the current speaker doesn't select next speaker, the right to take up the turn goes to the first person of the other participants to speak up.

Many other interesting features of conversation are also discussed within this model, for example, techniques for opening and closing a conversation, the use of pre-sequences such as pre-requests, and pre-invitations, and preference organisation ; that is, how 'preferred' such as agreement acts, and 'dispreferred' such as disagreement acts are structurally organized during a cooperative verbal encounter in English (see Levinson 1983 and Pomerantz 1985 for more details).

A PEDAGOGICAL APPRECIATION OF CROSS-CULTURAL CONVERSATIONAL CONVENTIONS

From a pedagogical point of view, that the language teacher can draw upon two basic types of insights. On the one hand, s/he can draw on findings from different analyses of naturally-occurring conversations among participants in ordinary settings such as talk among friends, colleagues, in the street, at home etc., where participants talk about everyday matters and produce everyday acts as requests, thanks, greetings, invitations etc. (see wardhaugh 1985). On the other hand, the teacher may also benefit from studies on the organization of talk between the teacher and his/her students in the classroom (see Coulthard 1975, Sinclair and Coulthard 1975, and Sinclair & Brazil 1982).

From the first type of findings seen above, the instructor can use for classroom practice some aspects of the pragmatics of conversation in the target language, more specifically, in the areas where variation is more expected between the target language and the mother tongue(s) of the learners such as the use of indirectness in the making of certain speech acts. Levinson (1983) writes "the application of pragmatics to problems in second language learning is based on the assumption that, despite the probable universality of processes like implicature, there are likely to be significant differences not only in the structure of languages but in their use". (376).

There is one more important thing we have to emphasize before moving to the discussion of some examples. The teacher being native in the target language does not necessarily entail that s/he can comfortably rely on their intuition in order to develop the learner's communicative skills in that language. Many facts about how conversation is sustained in one's language go unnoticed. Therefore, the teacher has either to conduct their own research or rely upon already existing findings on conversation or language use in general such as the collection of papers provided in Richards & Schmidt (1983).

However, the pedagogically-oriented model for analysing conversation by Edmonson et al (1984) seems to be appropriate for developing the learner's communicative competence. It is argued that any piece of conversation is a verbal exchange where negotiation of social relationships occurs. Within this exchange, participants take turns or make moves and within these moves or turns they produce speech acts. Edmonson et al (1984) note that the "minimal unit for communicative target language practice should be the exchange, and not the utterance or speech act". Therefore, the foreign language teacher should take into consideration all the verbal techniques used by participants during an encounter. For instance, an exchange has a beginning and an end. A beginning is usually made of an exchange of greetings between participants. Thus, the first thing, for instance, one might consider is how the act of greeting is realized in the target language.

In English, Wardhaugh (1985: 194) has observed that during a routine exchange of greetings, it is usually the person who enters the house that greets the one who is already there. This convention, however, may not be found in other cultures. Another important aspect of greetings which one needs to consider is their relative length. In English, a typical pattern might be:

A: Hello John, how are you?

B: Fine, thanks, and you?

A: Okay.

However, in Moroccan Arabic, for example, greetings tend to be much longer including reciprocal inquiries about each other's health, parents' and children's health, family relatives, etc. For example, a European might be amazed to see Moroccans in the street, or in the market place greeting each other for about ten minutes. Much of these greetings consist of phatic communion mainly used to confirm their social relationships. In German, on the other hand, a reciprocating inquiry during a greeting is less normative than English. (see Edmonson et al 1984).

Intercultural comparisons between the target language and the native language could thus be of extreme importance to both the teacher and the learner. Areas of variation as well as similarity between the two languages can be explicitly pointed out to make the learner aware of their different communicative norms. It is stated by Edmonson et al (1984: 124) that "learning about conversational conventions and norms in the target culture seems to us to presuppose an awareness of one's own communicative procedures, and of those operating in the native culture". It is added to this that concentration needs to be more on communicative areas where clear variation is likely to result in misunderstanding. Learners of a foreign language generally tend to transfer their mother tongue communicative skills when they have not yet mastered the target language conversational conventions.

For example, it is found that in English Speech acts such as requests and invitations are usually made indirectly (can you pass the salt ?, would you mind...? could you...?). However, the same types of acts are realized directly

in other languages such as Moroccan Arabic. Moroccan learners of English, therefore, are more likely to transfer negatively their native language request forms when performing in English. They may perhaps sound rude or overpolite when conversing in English, when in fact they may not intend so. In this case, the teacher will have to design more activities and provide as much illustrations as possible in order to teach not only how to make requests and invitations, but also how to be polite in English. Politeness is the underlying cultural factor behind much of our verbal behaviour. Therefore, reference to these variations should be explicit. (see Brown & Levinson 1978).

Similarly, Davies (1987) in her contrastive study between politeness formulas in English and Moroccan Arabic notes that "the learner can be helped considerably by an explicit discussion and illustration of the kinds of contrasts which may arise..." (p. 87). She explains that the knowledge of politeness formulas of a language is "indispensable to the acquisition of communicative competence" (p. 75). Therefore, the teacher may need to consult contrastive studies in order to see exactly the levels at which communicative strategies contrast in two languages.

Even when the two languages are historically related, variation is likely to arise. Edmonson et al (1984) discuss some contrastive analyses between the native English and the native German conversations. The areas contrasted vary from conversation phases, the use of conversational strategies, to the distribution of frequency of gambits (see Richard et al 1985 for a definition of gambits). It is found that in spite of the 'cultural proximity' and the relatedness of the two languages, a number of interesting differences can be noted; for example, it is found that in German, requests and complaints are made more directly than in English. On the basis of this and other differences, Edmonson et al (1984: 119) generalize that the German speakers tend "to behave in more content-oriented ways, using whatever linguistic means they think fit in a given context, whereas the English subjects tend to operate more frequently on an interpersonal level, and normally resort to more routinized formulaic conversational behaviour".

Remarks, like this one, may serve as a basis for the language teacher to build and organize his teaching material for developing the learner's communicative competence in the target language. However, a communicative competence orientation in second language teaching depends not only on the content of the syllabus, but as well on the quality of the classroom interaction and effectiveness of the teacher's methods. Studies achieved on classroom discourse by writers such as Coulthard, Sinclair and Brasil (1982) might help. Central to these ideas, and similar ones, is to show how interaction in the classroom might be organized in such a way that it can facilitate the acquisition of target communicative competence.

For instance, the teacher can benefit from conversational studies on the organisation of feedback in the classroom. When two or more people interact, the current speaker usually requires continual feedback from the listener

assuming that s/he is following, is sympathetic to what is said, or is willing the speaker to continue. Similarly, in the classroom context, conversation can be rendered very difficult or even impossible by the absence of appropriate feedback be it verbal or non-verbal. In classroom interaction, feedback is found to be extremely important; it is considered as a major factor in teacher talk. Teacher's feedback help the learners measure the degree of their learning and help them promote their self-confidence. There are utterances which are devoted explicitly to making remarks about what has been said before; Sinclair and Brasil (1982) call them 'follow-up' utterances. The writers claim that these follow-ups usually follow the familiar pattern of choices in natural discourse.

CONCLUSION

The foregoing has been a number of programmatic guidelines the foreign language teacher can adopt to develop the learners' communicative competence in the target language. It has been suggested that cross-linguistic studies, and more specifically contrastive conversation analysis between the native and target languages can be of great help for the teacher wishing to raise the learners' awareness about the similarities and variations between native and target language and culture communicative conventions. Awaiting an actual systematic contrastive conversational analysis model for the foreign language teacher, this article has pointed out some interesting insights from existing research that can still be of paramount importance to the teacher in his/her endeavour to promote the learners' communicative skills in the target language.

REFERENCES

- AUSTIN, J. 1962 *How to Do Things With Words*. Oxford: Clarendon press.
- BROWN, P. and LEVINSON, S.C. 1978 Universals in language usage: Politeness phenomena. In: Esther N. Goody ed., *Questions and Politeness: Strategies in Social Interaction*. Cambridge: Cambridge University Press. 56 – 289.
- BROWN, P. and LEVINSON, S.C. 1987 *Politeness: Some Universals in Language usage*. Cambridge: Cambridge University Press.
- BROWN, G. and YULE, G. 1983 *Discourse analysis*. Cambridge: Cambridge University Press.
- CANALE, M. 1983 From communicative competence to communicative language pedagogy. In J. Richards and W. Schmidt eds. 56 – 311.
- COULTHARD, M. 1975 Discourse analysis in English: a short review of the literature. *Language Teaching and Linguistics: Abstracts* 8: 76 – 89.
- DAVIES, E. 1987 A contrastive approach to the analysis of politeness formulas. *Applied Linguistics* 8: 75 – 88.
- EDMONDSON, W., HOUSE, J., KASPER, G. and STEMER, B. 1984 Learning the pragmatics of discourse: A project report. *Applied Linguistics* 5: 113 – 127.
- GRICE, H. 1975 Logic and Conversation. In P. Cole and G. Morgan eds. *Syntax and Semantics 3: Speech Acts*. New York: Academic Press.
- GUMPERZ, J. 1982 *Language and Social Identity*. Cambridge: Cambridge University Press.
- HERITAGE, J. 1989 Current Development in Conversational Analysis. In D. Roger and P. Bull, eds. *Conversation*. Clevedon, England: Multilingual Matters. 21 – 47.
- HUDSON, R.A. 1980 *Sociolinguistics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- HYMES, D. 1974 *Foundations in Sociolinguistics: an Ethnographic Approach*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- LEVINSON, S.C. 1983 *Pragmatics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- POMERANTZ, A. 1984 Agreeing and disagreeing with assessments: some features of Preferred/Dispreferred turn shapes. In M. Atkinson and J. Heritage, eds. 57 – 101. *Structure of Social Action*. Cambridge: Cambridge University Press.
- RICHARDSS, J., PLATT, J. and WEBER, H. 1985 *Longman Dictionary of Applied Linguistics*. London: Longman.

- RICHARDS J. and SCHMIDT, W. eds. 1983 *Language and communication*, London: Longman.
- SACKS, H., SCHEGLOFF, E.A. and JEFFERSON, G. 1978 A simplest systematics for the organization of turn-taking for conversation. In J.N. Schenkein, ed. *Studies in the Organization of Conversational Interaction*. New York: Academic Press. 7 – 55.
- SAVILLE-TROIKE, M. 1982 *The Ethnography of Communication: An Introduction*. Oxford: Oxford University Press.
- SCHEGLOFF, E.A. 1980 Preliminaries to preliminaries: Can I ask you a question?, *Sociological Inquiry* 50: 104 – 152.
- SCHEGLOFF, E.A. 1988 Presequences and indirection: Applying Speech Act theory to ordinary conversation. *Journal of Pragmatics* 12: 55 – 62.
- SCHEGLOFF, E.A., JEFFERSON, G. and SACKS, H. 1977 The preference for Self-correction in the organization of repair in conversation. *Journal of Language* 50: 696 – 735.
- SEARLE, J.R. 1969 *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*. Cambridge: Cambridge University press.
- SEARLE, J.R. 1979 *Expression and Meaning*. Cambridge: Cambridge University Press.
- SEARLE, J.R. 1983 *Intentionality: An Essay in the Philosophy of Mind*. Cambridge: Cambridge University Press.
- SINCLAIR, J.M. and COULTHARD M. 1975 *Towards an analysis of discourse: The English used by teachers and pupils*. London: Oxford University Press.
- SINCLAIR, J.M. and BRASIL, J. 1982 *Teacher Talk*. Oxford: Oxford University Press.
- STUBBS, M. 1983 *Discourse Analysis*. Oxford: Blackwell.
- TANNEN, D. 1989 *Talking Voices: Repetition, Dialogue and Imagery in Conversational Discourse*. Cambridge: Cambridge University Press.
- WARDHAUGH, R. 1985 *How Conversation Works*. Oxford: Basil Blackwell.

DE LA SCIENCE OCCIDENTALE EN GENERAL ET DE L'ORIENTALISME EN PARTICULIER

REFLEXIONS INTEMPESTIVES AUTOUR DE QUELQUES VERITES INOFFENSIVES

Nizar TAJDITI

Faculté des Lettres — Tétouan

*On ne fait pas de l'histoire en dehors de
l'histoire, i.e. en dehors des textes et des
monuments datés*

(J. DARMESTETER, 1893)

*Un peuple qui n'aurait pas de mythes serait
déjà mort*

(G. DUMEZIL, 1985)

En l'an 1856 de l'ère chrétienne, Jules Mohl, ancien élève de la prestigieuse Université de Tübingen, issu d'une grande famille bourgeoise de souche allemande, se montra, devant les vénérables membres de la *Société asiatique de Paris* dont il était devenu après une longue carrière académique le très influent secrétaire et dont il finira aussi par occuper vingt ans plus tard vers la fin d'une vie couronnée de méritoires succès le poste de Président courtié internationalement (1867 – 1876), Jules Mohl se montra à ce moment précis de l'histoire de l'Occident fortement tourmenté, particulièrement préoccupé, et par le paysage intellectuel désagréablement agité en Europe et par le climat politique combien détestablement instable dans la France du Nouveau Régime :

*Nous souffrons, constata-t-il amèrement, du mal général de
l'affaissement des esprits en Europe, de la préoccupation des intérêts
matériels qui amortit l'ardeur généreuse, sans laquelle languit
l'étude des sciences⁽¹⁾.*

C'est que le comte de Gobineau venait, trois ans auparavant, en publiant le fruste *Essai sur l'inégalité des races humaines* ⁽²⁾, de sonner à ses risques et périls la déchéance intellectuelle dans laquelle s'engouffrait une nouvelle élite

(1) Jules Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Juillet 1856, p. 11.

(2) Joseph Arthur de Gobineau, *Essai sur l'inégalité des races humaines*, Paris, F. Didot frères, 1853-55, 4 volumes.

européenne trop nationaliste trop sentimentale pour être en mesure d'y entrevoir le lourd tribut pour sa propre génération d'abord, et pour les générations à venir ensuite.

A l'âge des vicissitudes de la science occidentale, que peut-on voir aujourd'hui, dans l'inquiétude profonde de l'éminent iranisant, surtout avec l'écrasant recul des légendes du progrès que creusent et trempent davantage les nouveaux réseaux communicationnels, sinon ce degré de conscience traditionnelle, d'enthousiasme aristocratique, d'idéalisme romantique, d'ambition bourgeoise, du moins ce degré de lucidité qui a joliment marqué de son sceau certains savants orientalistes du siècle des grandes illusions utopiques.

Degré jamais atteint depuis, et, qui a apporté au *projet orientaliste* de la toute première moitié du XIX^{ème} siècle, héritier incontesté du grand siècle des Lumières, son caractère d'aventure intellectuelle absolument fulgurante dans les temps modernes.

- I -

Dans ce même *Rapport annuel* – tradition inaugurée d'ailleurs par J. Mohl au sein du fameux *Journal Asiatique* pour présenter succinctement au monde savant l'indispensable synthèse des récentes recherches orientales –, notre chevalier d'honneur, traça plus loin le progrès des études arabes en des termes on ne peut plus élogieux :

Autrefois, on se contentait [pour étudier l'histoire de l'islam] de consulter des compilations arabes, comparativement modernes, et l'on croyait avoir beaucoup fait en s'appuyant sur Aboulféda et le faux Wâqidî. MM. De Hammer, Weil, Caussin, Sprenger, Lees et Muir sont sortis de cette ornière et ont remplacé cette histoire sur sa véritable base, en remontant aux sources les plus anciennes⁽³⁾.

En fait, élever sur les piliers d'une documentation extrêmement solide l'étude de l'Orient ancien – pas seulement le riche Moyen arabe mais tout l'Orient asiatique caractérisé par son immense diversité ethnico-linguistique et sa formidable complexité géo-politique – à la dignité d'un *objet scientifique*, était loin d'être une chose aisée, une tâche louable, une affaire rentable dans un univers industriel très fier de ses conquêtes économiques, assez sûr de ses succès militaires pour se livrer cordialement au calcul subtil des intérêts politiques les plus immédiats des grands états coloniaux.

Aussi, J. Mohl, pouvait-il révéler, non pas avec cette espèce d'empressement euphorique habituel à ses jeunes contemporains, ou avec l'orgueil d'un cacique, mais plutôt avec les hilarités d'un vieux familier des choses orientales, que :

(3) *Ibid.*, p. 28.

Même en France le gouvernement ne s'engageait que rarement et difficilement dans cette voie, et plusieurs d'entre vous se rappelleront certainement combien il a fallu de temps et d'influences puissantes pour déterminer le gouvernement de la restauration à envoyer Champollion en Egypte, et Schulz en Perse.

Depuis cette époque, on a élargi la voie, et les voyages scientifiques sont devenus une partie régulière et considérable des efforts que fait le gouvernement français pour l'avantage de la science⁽⁴⁾.

C'est pour cela justement, poursuivait sereinement le rapporteur avisé des récupérations politiques inévitables de toute science en de telles périodes troublées, qu'

on a fait de notre temps de grands progrès dans l'exploration de l'Orient ; les Européens l'ont traversé dans presque tous les sens. Des missionnaires, des officiers, des médecins, des diplomates, des négociants et les voyageurs chargés de missions scientifiques ont pénétré dans les pays réputés les plus inaccessibles Bokhara, le Kurdistan, les sources de l'Oxus, le midi de l'Arabie, l'Afghanistan ont été exhumés ou fouillés, un nombre immense d'inscriptions indiennes, himyarites, babyloniennes, assyriennes, médiques, persanes, phéniciennes et lyciennes ont été copiés et sont aujourd'hui soumises aux investigations des savants⁽⁵⁾.

Cependant, tout ce qui a été réalisé jusqu'à cette date ne paraissait être à notre spécialiste de la démarche culturelle occidentale, assoiffé qu'il était du savoir oriental ancien, qu'un « commencement » timide, certes prometteur, mais encore embryonnaire et terriblement lacunaire⁽⁶⁾. Car, après tout,

dans l'état actuel de nos connaissances sur l'Orient, nous avons besoin d'approfondir davantage les secrets de son histoire et de son organisation... Il faut connaître d'avance l'histoire, la langue et la littérature d'un peuple pour s'intéresser à ce qu'on y voit, et pour que la partie respectable et savante de la population [orientale] vous honore et vous aide à découvrir ce qui échappe à un examen superficiel⁽⁷⁾.

Dans cet esprit, esprit de conquête intellectuelle demeurée et d'ouverture culturelle précipitée, que la collecte et l'achat des manuscrits orientaux, la visite des grandes bibliothèques publiques et privées de tout ce qu'on appelait alors

(4) J. Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Juillet 1847, p. 26.

(5) *Ibid.*, p. 19.

(6) *Ibid.*

(7) *Ibid.*, pp. 28 - 29. Voir Joseph Arthur de Gobineau, *Trois ans en Asie (de 1855 à 1858)*, Paris, Bernard Grasset éditeur, 1923, 2 volumes ; Joseph Chelhod, *Le voyage en Orient du comte Wenceslas Rzewnski (1818-1819)*, *Arabica*, t. XLII, n°3, 1995, pp. 404-418.

l'Orient (c'est-à-dire cette vaste partie du globe qui va de la Grèce et de l'Afrique du Nord jusqu'à la Chine et le Japon), et la publication des rarrissimes œuvres ou des monumentales inscriptions arabes, turques, persannes, hindoues, et bien d'autres textes canoniques encore, furent systématiquement organisées et remarquablement exécutées par les autorités savantes, toujours en étroite coordination inter-européenne⁽⁸⁾.

- II -

A cette époque, on se faisait ardemment un fatidique devoir, ou chevaleresque ou donguichotesque, de tirer de l'oubli, de soustraire au malheur des temps perturbés qui couraient, de sauver de l'incurie alarmante le livre oriental, — symbole d'une haute civilisation dégénérée, trace d'un legs inestimable du passé enfoui, signe d'une indubitable sagesse à dénicher. Et J. Mohl, apaisé aussitôt, d'ajouter tranquillement :

Quelques gouvernements européens commencent à s'occuper du soin de sauver ces débris du savoir oriental ; le gouvernement français a envoyé De Slane en Algérie et à Constantinople pour y visiter les bibliothèques et acheter des ouvrages qui manquent à Paris. Son rapport sur les bibliothèques de l'Algérie a paru, et l'on sait qu'il a fait à Constantinople des acquisitions extrêmement précieuses de manuscrits d'histoires arabes..⁽⁹⁾

Dans cet élan épique, digne d'un Ulysse aux pays des merveilles, Jules Mohl, déclarait prophétiquement à son auditoire réel et potentiel, à ses lecteurs présents et absents :

Il est temps de prévenir des pertes irréparables, et, dans quelques siècles, les Orientaux viendront peut-être en Europe pour y étudier leurs anciennes littératures⁽¹⁰⁾.

En achevant avec plus au moins du succès leurs études en France sous l'œil attentif des pionniers de l'orientalisme européen depuis au moins deux décennies, le cheik Rifa'a Tahtâwî (1801 — 1873) et ses compagnons, venaient, en réalité, d'inaugurer pour leurs épigones — tels que les brillants élèves égyptiens de Auguste Comte, un peu plus tard — les premières missions scientifiques arabes en Occident, déjà amorcées en 1815 par quelques étudiants syriens envoyés en Italie :

(8) La publication des *Voyages d'Ibn Battouta* par C. Derfremy et B.R. Sanguinetti et les *Prairies d'or* de Mas'ûdî par M. Derenbourg, par exemple, furent unanimement et spectaculairement salués par les membres de la *Société asiatique de Paris*, cf. J. Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Août 1850, pp. 15 — 17.

(9) J. Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Juillet 1846, p. 6.

(10) *Ibid.*

Si Rifâ'a Tahtâwî, bien que novice, a substantiellement profité de son voyage, il en sait gré à Jomard, à Silvestre de Sacy, à Caussin de Perceval et à bien d'autres intellectuels qui ont accompagné ses premiers pas. Ni Ali Mubârak, ni Muhammad 'Abdûh n'ont eu pareil bonheur ; Abandonnés à leurs propres moyens, ils se sont attachés aux livres de Sédillot et de Gustave Le Bon. Ces derniers, sauf leur mérite, flattaient trop les Arabes... Il aurait fallu à chaque voyageur, dans son domaine, à l'instar de Rifâ'a, une lente et sérieuse initiation, sous la direction d'une élite avertie, pour pénétrer plus loin que les écorces du XIX^{ème} siècle⁽¹¹⁾.

Le succès de ces missions, à l'orée de ce siècle, dépendait entre autres du succès des grands orientalistes dans la compréhension globale et de l'immense héritage des peuples de l'Islam et de leur retard historique piteux par rapport aux réalisations multiples de la civilisation moderne.

Rien d'étonnant alors que cette dévotion mystique et ce souci permanent pour les monuments orientaux — considérés parfois comme un héritage universel mal placé, d'autres fois comme un précieux trésor à arracher à tout prix aux lieux malsains — puissent à cet instant trouver plus d'une justification raisonnable, se fonder communément sur milles prétextes imaginables dans les milieux savants occidentaux.

Jules Mohl aimait bien raconter, comme d'autres romanciers et voyageurs européens en d'autres temps aussi intrigués que le sien⁽¹²⁾, ce genre d'anecdotes cuisantes :

Depuis que M. Arnaud a copié les inscriptions que vous connaissez, des fouilles ont été faites par les Arabes, dans l'idée que ce n'est que pour enlever les trésors enfouis de la reine de Saba, qu'est venu chez eux ce mystérieux étranger. Le hasard a voulu qu'ils aient trouvé une coffre antique, couvert de sculptures et rempli de pièces d'or. Était-ce de l'or persan ? était-ce de l'or de Saba ? Personne ne saurait le dire, car ils ont fondu ces pièces et brisé le coffre, dont ils ont vendu les morceaux sur le marché de Sana.

D'autres voyageurs, principalement des Anglais, ont réussi à

(11) Anouar Louca, *Voyageurs et écrivains égyptiens en France au XX^{ème} siècle*, Paris, Editions Didier, Coll. «Etudes de littérature étrangère et comparée», avec un «Essai de bibliographie systématique» pp. 269 — 330, 1970, p. 26.

(12) Cf. N. Niebuhr (Capitaine d'Ingénieurs, Membre de la Société Royale de Göttingen), *Description de l'Arabie, d'après les observations et recherches faites dans le pays même*, Paris, Chez Brunet Libraire, avec approbation et privilège du Roi, 1779, (Revu et corrigé par l'éditeur fr.), t. I, chap. VI «Du caractère des Arabes», p. 217 : «En Egypte, à Babylone, en Mésopotamie, en Syrie et dans la Palestine, l'on ne s'applique pas beaucoup à l'agriculture ; et il y a actuellement si peu de monde dans ces provinces, que plusieurs bonnes terres y sont encore en friche». Des terres en friche inutilement usurpées par les Arabes, des terres qu'il faut donc coloniser pour mieux en exploiter les ressources.

acheter, de temps en temps, un petit nombre de manuscrits qui faisaient litière dans de vieux caveaux, tout en étant regardés, par les maîtres illettrés de ces trésors, avec un respect superstitieux, qui les empêchait de les mettre dans de meilleures mains⁽¹³⁾.

Ce mur d'incompréhension désolant, les orientalistes ne le confrontaient pas uniquement en Orient — pays d'anarchie, d'insoumission et de jivarisation de la culture —, mais parfois même au cœur de l'Europe anticipée, éclairée. Lors de l'une de ses nombreuses missions scientifiques en Italie, Ernest Renan, cet ancien séminariste indocile, converti follement aux études orientales, s'écria effectivement en révolté, indigné de l'outrageux traitement affligé misérablement au centre du monde civilisé aux éclaireurs de la science moderne :

Naples a été pour nous tout-à-fait inhospitalière. Le palais des Studj porte pour devise : Jacent, nisi pateant, et depuis plus d'un an les manuscrits et une grande partie du Museum Boranicum sont sous les scellés. Les quinze jours durant lesquels nous avons vainement attendu l'autorisation du ministère auraient été perdus pour la science, si aux portes de Pompeï et d'Herculanum, à quelques lieues de la Cava, un seul moment pouvait être pour l'esprit initié aux recherches de l'histoire et de la critique... Le Mont-Cassin nous a bien dédommagés, Monsieur, des mécomptes que Naples nous réservait. Les huit jours les plus agréables que nous avons passés dans cette noble abbaye, au milieu des attentions les plus délicates, auraient été les jours les plus agréables de notre voyage, quand ils n'en eussent pas été les plus fructueux. Le Mont-Cassin ne possède que trois à quatre manuscrits orientaux : un livre d'astrologie arabe... une belle Bible hébraïque... enfin un manuscrit rabbinique intéressant... dont le contenu... était resté inconnu jusqu'ici⁽¹⁴⁾.

Toutes ces peines, endurées tristement par ces jeunes érudits du grand siècle des passions politiques et des envoûtements idéologiques, devaient avoir néanmoins quelques bonnes conséquences durables sur la machine culturelle, l'industrie artistique et l'entreprise esthétique de l'Europe des vainqueurs :

La Société asiatique [de Paris] fut fondée, en 1822, au milieu et par suite du grand mouvement littéraire qui agitait les esprits sous la restauration. On recherchait alors avec une curiosité extrême tout ce qui pouvait étendre le domaine des lettres, tout ce qui pouvait aider la nouvelle forme que la philosophie, l'histoire et la littérature tendaient à revêtir.. [L']antique renommée de profondeur [de la littérature orientale] et les difficultés de son abord, tout lui

(13) J. Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Juillet 1846, p. 36.

(14) Deuxième lettre de M. Renan à M. Reinard (Rome, 27 février 1850), *Journal Asiatique*, Avril 1850, pp. 387 — 388.

attirait l'intérêt. On y entrevoyait vaguement la solution de grands problèmes historiques, on était sûr d'y trouver les origines de la philosophie, des religions et les sources de l'histoire de la moitié du genre humain ; on espérait un rajeunissement de la littérature [européenne].

Mais peu à peu cette grande et belle faveur littéraire diminue ; la fièvre politique s'empare de plus en plus de l'Europe et la rendit moins attentive aux travaux de l'esprit. Telle est la raison pour laquelle la révolution de 1830 manqua de devenir funeste à notre société⁽¹⁵⁾.

— III —

Il fallait peut-être nuancer ici le propos désobligeant, car ce n'était pas la première fois que l'Occident, en sa qualité de nouveau conquérant du monde, rencontre sur le chemin de Damas cet «Orient» mythique — constitutif d'au moins une partie de son identité dite judéo-chrétienne, et d'abord par désir mimétique avant d'être par opposition amnésique —, puisque déjà au XII^{ème} siècle le dominicain mystique Albert le Grand s'habillait pompeusement à l'arabe quand il venait expliquer convenablement le tout grand Aristote à la Sorbonne de Paris, faculté subjuguée à l'époque par les théologiens orthodoxes⁽¹⁶⁾.

C'est à cette période, rappelons-le sommairement, que les Juifs et les Maures de l'Espagne de la *reconquista*, fraîchement convertis, commençaient tant bien que mal à faire les premières traductions des manuscrits arabes, et donc à se faire à cœur ou à contre-cœur, avec les dominicains, orientalistes bien avant l'ère de l'orientalisme⁽¹⁷⁾.

Ce qui constitua, pendant des siècles durant, un véritable «défi» scientifique — au dire même du Pape actuel Jean-Paul II, — pour les très puissants et dogmatiques théologiens de l'Eglise, sortis juste du problématique moyen âge⁽¹⁸⁾.

Ernest Renan, cet extraordinaire prophète de la science, relativisera, tant s'en faut, à l'heure du bilan, le point de vue de son grand prédécesseur :

Cette rude école de dispute, où l'esprit européen s'est engagé depuis Abélard, produit des moments de sécheresse, des heures d'aridité. Le cerveau brûlé par le raisonnement a soif de simplicité, comme le désert a soif d'eau pure... Voilà pourquoi la religion n'est

(15) J. Mohl, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Août 1850, pp. 126 — 127.

(16) Voir Alain de Libera, *Penser au Moyen Âge*, Paris, Editions Seuil, 1991, 414 p.

(17) Georges Minois, *L'Eglise et la science. Histoire d'un malentendu — De Saint Augustin à Galilée*, Paris, Editions Fayard, 1990, p. 10.

(18) Lettre de Jean-Paul II au R.P. Coyne, Directeur de l'Observatoire du Vatican, *Documentation catholique*, n° 1974, 18 décembre 1988, p. 1116.

plus maintenue dans le monde que par la femme. La femme belle et vertueuse est le mirage qui peuple de lacs et d'allées de saules notre grand désert moral⁽¹⁹⁾.

Lui rendant hommage, cinq mois après sa mort survenue en l'an 1876, et renvoyant dos à dos le rationalisme de sa propre génération désenchantée et celui de la génération étrillée de J. Mohl, E. Renan, quelque peu désillusionné sur les issues morales de la civilisation matérielle, peignit ainsi l'optimisme exaltant du condisciple émérite de Christian Baur :

On voulait tout savoir ; on croyait tout trouver ; des espérances illimitées remplissaient les cœurs⁽²⁰⁾.

Ceci dit, l'orientalisme qu'incarna les émules de J. Mohl, et non pas toujours ses successeurs, demeure, aux yeux de certains historiens de la science occidentale, un orientalisme savant⁽²¹⁾. Dominé par cette volonté libérale du savoir et cet amour filial de l'étude comparée des cultures et des civilisations humaines⁽²²⁾, il se vouait du tréfonds de ses convictions à cette « recherche de la vérité », telle qu'il pouvait au moins la concevoir à ce moment triomphant de l'histoire de son occidentalisme, c'est-à-dire l'entraînante « vérité pure » et l'inaccessible « vérité désintéressée »⁽²³⁾.

— IV —

Malgré la résistance farouche d'un romantisme ailé et d'un nationalisme galopant, le rationalisme, soit pragmatique à l'anglaise soit pratique à la française, fonde de nouveaux bastions, avec les adeptes conformistes de la « science aristocratique » ou avec les partisans zélés de la « science démocratique ».

Grâce à lui, les sciences, surtout expérimentales, dénigrés quelques temps

(19) E. Renan, *Souvenirs d'enfance et de jeunesse*, *Revue des Deux Mondes*, 1876, p. 40. Voir également *Correspondance d'Alexis de Tacqueville et d'Arthur de Godimeau*, Paris, Editions Gallimard, texte établi et annoté par M. Degros, 1980, 394p.

(20) E. Renan, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Juillet 1876, p. 19.

(21) Pendant cinquante ans, la principale préoccupation de J. Mohl fut l'édition critique de la célèbre épopée iranienne *Shah-Nameh*, dont la publication a commencé en 1826.

(22) Le grand orientaliste, le baron Hammer-Purgstall, mourut, comme Jāhiz, dans sa bibliothèque, relatait sa fille dans sa correspondance : Extrait de la lettre de la baronne Trenck de Tonder, née Hammer-Purgstall à M. Reinaud, 13 décembre 1856, *Journal Asiatique*, Janvier 1857, p. 122 : « La veille de sa mort, privé presque entièrement de la voix, il me fit comprendre avec beaucoup de peine, que j'eusse à envoyer chercher à la Bibliothèque impériale un livre arabe nouvellement publié, dont il avait entendu parler. Hélas, il n'aurait pas même pu y jeter les yeux. Pendant les deux dernières semaines, ses oppressions étaient telles qu'il ne put plus rester au lit. Il passa tout ce temps dans un fauteuil placé devant son bureau, au milieu de sa bibliothèque. Cette place était peu commode pour les soins qu'exigeait son état ; mais nous aurions craint de l'en faire changer : on voyait bien qu'il voulait mourir entouré de ses livres, comme un guerrier au champ d'honneur ».

(23) E. Renan, Rapport annuel, *Journal Asiatique*, Septembre 1870, p. 93.

par les Sans-Culottes de la «*Révolution qui n'a pas besoin de savants*», reconquirent une nouvelle légitimité sous Napoléon Bonaparte, qui avait su, avec des institutions comme l'Ecole polytechnique ou le Muséum, canaliser les efforts considérables d'une nouvelle classe de jeunes savants – guidés par une phalange de maîtres savants, tels que le matérialiste pur et dur Berthelot ou le spiritualiste conciliable Monge⁽²⁴⁾ – et les mettre à contribution dans une habile et hallucinante exploitation politique.

Accompagnée d'une mémorable *Commission des Sciences et des Arts*, l'Expédition d'Egypte, en est sans doute l'un des arguments convainquants, peu s'en faut. Cette armada des temps modernes, aiguillonnée par les airs d'une *Marche des Tartares*, n'avait en fait pour *ultima ratio* que d'ouvrir la route des Indes en perçant le canal de Suez.

Certes, le rationalisme cosmopolite français, d'essence hégémonique avant la Restauration, se retire fort ébréché de son malheureux combat contre les apôtres d'un particularisme régional avides d'une sensibilité romantique non reconnue par la religion de la raison universelle, mais il ne persite pas moins à revendiquer une place de choix dans l'orientation de l'action de l'esprit pratique, toujours à la recherche de nouvelles techniques qui devraient améliorer les conditions matérielles de la vie quotidienne de l'homme moderne.

Après le règne absolu, au XVIII^{ème} siècle, des modèles mécanistes d'inspiration newtonienne, qui étaient de nature descriptive et statique, l'émergence de la thermodynamique appliquant une mathématisation nouvelle et l'éclosion inattendue de la théorie de l'évolution faisant cas d'un rationalisme anticonformiste inconnue pendant l'Ancien Régime, amèneront subitement un développement foudroyant de la science occidentale au début du XIX^{ème} siècle, et installeront, par conséquent, une décisive rupture conceptuelle, notamment dans la physique des champs électromagnétiques.

C'était, en vérité, l'heure de ce que les historiens contemporains de la science appellent depuis seulement une décennie la *Deuxième Révolution scientifique*. Une révolution à l'échelle européenne : Berthelot, Monge, Arago, Ampère, Laplace, Lamarck en France ; Dalton ou Herschell en Angleterre ; Gauss en Allemagne, Berzelius en Suède ; Volta en Italie ; Dersted au Danemark, des savants de ce calibre garantiront à l'état industriel – en tergiversations parlementaires en Angleterre, libertaire en France – une légitimité scientifique à toute épreuve.

Quelques dates représentatifs de cette mutation de la nouvelle science et son impact direct, en Occident, sur les inventions techniques les plus incroyables, notamment au niveau des moyens de transports collectifs et des communications télégraphiques publiques. En 1818, le navire à vapeur relie régulièrement l'Angleterre à l'Irlande. En 1830, le train circule entre Liverpool et Manchester. En 1835, la télégraphie électrique est lancée par Morse. les paquebots

(24) Cf. Paul V. Aubry, *Monge. Le savant ami de Napoléon Bonaparte*, Paris, Editions Gauthier-Villars éditeur, 1954, Chap. XII, pp. 237 – 278.

transportent, en 1838, les voyageurs et leurs marchandises entre Cork et New-York. L'invention de l'hélice date, quant à elle, de 1840. «Couleurs d'aniline, engrais chimiques, sucre de betterave, gaz d'éclairage, allumettes ne sont qu'un petit nombre d'exemples d'une révolution industrielle en marche»⁽²⁵⁾.

On ne saurait donc insister sur le fait que tout cela devait nécessairement imposer, dans chaque pays européen, les règles de la spécialisation disciplinaire aux groupes de recherche, y compris «orientalistes». A l'honnête homme du XVII^{ème} siècle, féru des belles lettres et des humanités classiques gréco-latines, ou à l'académicien du XVIII^{ème} siècle, imbibé de culture encyclopédique puisée dans la bibliothèque universelle, le savant post-révolutionnaire du début du XIX^{ème} siècle se targuait de spécialités disciplinaires nouvelles et d'applications professionnelles variées dans les domaines de l'enseignement pratique et de l'industrie rationalisée.

Des cénacles littéraires ou salons artistiques étroits et des sociétés asiatiques fermées, traditionnellement encadrées et gracieusement financées par les aristocrates conservateurs, on découvrit les bourses et les prix des cercles politiques pragmatiques et des cabinets d'études géographiques ciblés. Ceux-ci étaient généralement animés par les publicistes charnellement colonialistes et attisés en grande partie par les partis arrogamment coloniaux⁽²⁶⁾.

Ce fut une évolution capitaliste irrémédiable, parsemée de convoitises impérialistes et d'appétits expansionnistes. Une évolution lente, qui jalonna la seconde moitié du XIX^{ème} siècle, et dont le discours-écran orientaliste porte indéniablement la trace. Ce discours même qui a été brillamment décortiqué et savamment mis en pièces par le citoyen américain d'origine palestinienne Edward Saïd dans un bel ouvrage désormais classique : *orientalism*⁽²⁷⁾. Nous en reviendrons brièvement toute-à-l'heure.

— V —

La science occidentale, qui s'était longtemps identifiée à l'orientalisme jusqu'à à être totalement confondue avec lui, se transmuta progressivement dès le début du XX^{ème} siècle en sciences humaines, en jeunes disciplines à la recherche d'un idéal philosophique moins déterministe que celui des Idéologues, à la quête d'un nouvel horizon méthodologique plus ouvert aux traditions orales des vaincus et des «primitifs» que le positivisme dogmatique de la fin du XIX^{ème} siècle.

Accusant un déficit de crédibilité croissant, le parcours de l'ancien combattant

(25) Pierre Dumoulin De Laplante, *Histoire générale synchronique*, Paris, Editions Gallimard, 1947, p. 437.

(26) Voir Theodore Zeldin, *Histoire des passions françaises*, t. 2 : *Orgueil et intelligence*, 1848 – 1945, Paris, Seuil, 1978.

(27) Londres, Routledge & Kegan Paul, 1978.

convaincu des bienfaits de cette recherche orientale, qui se réclamait de l'universel comme de la métropole industrielle, se rétrécit soudainement comme une peau de chagrin, et «se caméléona» finalement en parcours de l'aumônier chétif qui, avec quelques chercheurs mi-sociologues mi-ethnologues, n'hésitait pas toutefois à cracher dans la soupe maternelle. Car, la mode, dans les campus universitaires préfabriqués à l'américain, est au petit révolutionnaire scandalisé par les «crimes» avoués et désavoués des petits et des grands orientalistes.

Naissance réussite donc des sciences humaines, qui propulse aussi celle des sciences sociales et d'autres sciences en accouchement précoce, avec les grands succès et l'expansion fabuleuse qu'on leurs connaît successivement et les échecs malheureux et les rétrécissements de perspective inévitables qu'on leurs impute à visage couvert dans les derniers bilans en date⁽²⁸⁾.

Cette ramification, de ce qui fut pour toute une éternité la discipline orientaliste, devait donc avoir tôt ou tard ses conséquences prévues et ses inconvénients attendus. La diversification des équipes d'investigation, à l'âge de l'électronique, aussi bénéfique à l'avancement des recherches spécialisées fût-elle au début de l'entreprise, a parfois été, en raison notamment d'une mauvaise coordination et d'une survalorisation terminologique, la révélation très mal assumée d'affreuses difficultés insurmontées en matière de documentation de base, tant individuellement que collectivement. Car, il semble, en dernière analyse, que :

(Les orientalistes) n'ont pas méconnu l'importance des enquêtes sur les sociétés vivantes ou survivantes, mais (ils) ont encouragé avant tout l'œuvre la plus difficile à réaliser, celle de la collecte et de l'interprétation des textes qui sont les clefs de l'histoire et de la compréhension des civilisations actuelles héritant de cette histoire, moins à cause des événements passés qu'en raison des psychologies et des systèmes sociaux qui se sont constitués⁽²⁹⁾.

Certes, le linguiste, le sociologue ou l'ethnologue fait tout ce qu'il faut pour se familiariser avec les langues des indigènes qu'il savoure en liesse, apprend à travailler sur le terrain au fur et à mesure que son séjour dans les pays colonisés se prolonge en découvertes, perfectionne de plus en plus les méthodes d'enquête qu'il utilise et en examine maintes fois l'efficacité, mais il n'a jamais dédaigné de lire auparavant les observations recueillies par les pionniers de l'anthropologie moderne et déposés dans les documents et les archives des grandes bibliothèques de l'Europe, ni de scruter minutieusement les résultats des enquêtes réalisées avant lui par les premiers voyageurs européens, à savoir les missionnaires. Comment pourrait-il faire autrement, alors que rien n'indique que les sciences

(28) «La littérature entre son présent et son passé. Marc Fumaroli, Philippe Sollers : Un échange», *Le Débat*, n° 79, mars-avril 1994, pp. 3-29.

(29) Jean Filliozat, *La société asiatique : d'hier à demain*, *Journal Asiatique*, fasc. 1 - 4, 1973, p. 12.

humaines ont toujours avancé par mutations successives ou coupures épistémologiques tranchées verbalement ?

— VI —

Le nouveau chercheur, en sciences sociales, archi-armé qu'il puisse être du jargon technique des sciences de l'homme et de la nature, opère coûte que coûte, en chirurgien atomiste, une coupe synchronique dans le paraître d'une réalité sociale et psychologique, qu'il pense saisir définitivement en courbes de prévision démographiques et en variations de pourcentage géographiques. Il perd de la sorte en analyse des grandeurs phénoménales et des constances structurales des sociétés et des communautés interrogées ce qu'il gagne en relevé des enquêtes statistiques et des inventaires numériques se rapportant à l'étude de tel ou tel épiphénomène psycho-social, gonflé en proportions médiatiques.

En d'autres termes, la nouvelle récolte du bon samaritain, si elle a attesté au niveau de la quantité une croissance naturelle des données glanées à la dérobée et des résultats recoupés systématiquement, a-t-elle pour autant été souvent meilleure qualitativement ?

Et si l'on doit pour une raison ou une autre admettre l'importance des nouveaux horizons ouverts par les méthodes et les modèles d'explication proposées par ces nouvelles sciences humaines (non pas parce qu'il faut croire au progrès de la science scientifique, mais parce que l'on doit pouvoir compter sur l'avenir et la continuité d'un savoir positif), il est temps de se rendre à l'évidence.

Avec ces jeunes sciences humaines, il y a eu sûrement perte de ce qui a longtemps fait la fortune scientifique des érudits du XIX^{ème} siècle : cette *vision unifiée de l'humain*, étalée sur la longue durée de l'histoire humaine, conçue à partir des situations globales et des problèmes concrets posés par les peuples d'hier et d'aujourd'hui, rendue possible grâce à l'analyse patiente des permanences historiques millénaires et des changements socio-politiques séculiers attestés par les civilisations anciennes et modernes.

C'est ce qui a laissé naturellement dire en 1964, au lendemain de la crise annoncée de l'orientalisme esquinté, à Jacques Berque, un peu fièrement un peu ironiquement, dans la préface à l'un de ses ouvrages célèbres, celui au titre particulièrement évocateur :

Si l'orientalisme ne se réduit pas à l'usage d'une spécialité, mais s'achève en recherches spécifiques sur la généralité de l'humain, ce livre relève encore de l'orientalisme⁽³⁰⁾.

(30) Voir aussi Lucette Valensi, *Eloge de l'Orient, Eloge de l'Orientalisme*. Le jeu d'échecs d'Anquetil-Duperron, *Revue de l'Histoire de Religions*, t. CCXII, n°4, 1995, pp. 419-452. J. Berque, *Dépossession du monde*, Paris, Seuil, 1964, nouvelle éd. 1985, p. 7.

Par ailleurs, il y a eu ostensiblement diminution imprévue, en Europe de l'après-guerre, pour l'intérêt des études orientales. Les jeunes chercheurs s'en étaient éloignés indifféremment, non pas parce qu'ils étaient entièrement détachés des beautés farouches des anciennes colonies, mais plutôt parce que celles-là étaient entachées contagieusement d'un exotisme dégradé, voire pourri.

Peu à peu, une dévalorisation de la recherche « orientale » s'était largement opérée dans le champ du savoir occidental. D'autant plus que celui-ci, compartimenté rigide en « sciences exactes » et « sciences humaines », abjurait d'ores et déjà à haute voix les humanités classiques, les belles lettres, la philosophie et les beaux-arts au profit de quelques nouvelles pseudo-disciplines, ou trop formalistes pour intéresser le grand public ou trop gnostiques pour faire valoir une certaine idée de la science :

Certains n'y voient [dans l'orientalisme] qu'une culture érudite de la délectation, d'autres une occupation d'amateurs de raretés⁽³¹⁾.

On le voit, après la colonisation aveugle et inhumaine, la décolonisation, avec ses heurs et ses malheurs, n'a fait qu'aggraver cette situation critique et achever un malade atteint incurablement d'un mal d'aimer :

Pressées, la politique et l'économie modernes, qui travaillent dans l'immédiat et parfois dans l'utopie, n'ont pas le temps de s'informer profondément sur les peuples dont elles veulent régler les destins ou l'emploi dans leurs plans d'expansion⁽³²⁾.

C'est ainsi qu'on était tardivement arrivé, ici et là, à n'entrevoir dans l'orientalisme – *sujet et tradition* qui avaient disparu, à notre avis, de la scène scientifique occidentale depuis très longtemps – qu'un *objet* du savoir de nature parasitaire, objet de crainte phobique pour les uns catégoriquement et objet de déshonneur souillant pour les autres dramatiquement :

Aux tristes effets sur le terrain correspondait, souligna Jacques Berque, la stagnation d'une recherche qui, honteuse d'elle-même eût-on dit, s'isola dans les secteurs les plus actifs de la connaissance : linguistique, histoire sociale, ethnologie entre autres. Coupé des autres chercheurs comme des Arabes eux-mêmes, l'arabisant devint un homme seul⁽³³⁾.

Mais, un linguiste classique, un sociologue néo-colonialiste ou un arabisant nostalgique, qui, après plusieurs déambulations dans la littérature missionnaire canonisée et les archives consulaires panthéonisées, adopte le jargon des sciences humaines, pourra-t-on espérer un jour qu'il devienne un linguiste novateur, un sociologue épanoui, un arabisant heureux ?

(31) Jean Filliozat, *La société asiatique*, op. cit., p. 10.

(32) *Ibid.*

(33) J. Berque, *Langages arabes du présent*, Paris, Gallimard, 1980 (édition revue), p. 13.

Lâché enfin, le mot résonne parfois au tragique : à l'orientaliste fievreux de sa mission civilisatrice et au missionnaire pressé de convertir le monde entier à son dogme, l'arabisant, l'islamisant, l'hébraïsant, le berbérissant, le turquisant, l'iranisant et bien d'autres noms moins glorieux font, après Vatican II, leur entrée désormais discrète, mais non sans une faim de loup, sur le théâtre des intrigues, des influences et des enjeux tiersmondistes⁽³⁴⁾.

- VII -

Dans ce contexte, gravement miné par la lutte intestine entre nouveaux et anciens chercheurs (car les «orientalistes» du XX^{ème} siècle, et plus particulièrement de l'après-guerre, ont connu derechef ce conflit endémique des Anciens et des Modernes), le livre déjà cité d'Edward Saïd — un chrétien arabe, certainement des plus lucides de ce fin de siècle — a eu l'incomparable retentissement dans les milieux savants, d'abord en Occident, ensuite en Orient arabe.

Reprenant à son compte les critiques pénétrantes du marxiste français Maxime Rodinson⁽³⁵⁾, du sociologue égyptien Anouar Abd Al-Malek⁽³⁶⁾ et de l'historien marocain Abdallah Laroui⁽³⁷⁾, E. Saïd, qui n'est pas pourtant un spécialiste du domaine, a su développer toute une analyse déconstructive des mécanismes internes du discours orientaliste, en prise avec le pouvoir, ses soubassements élitaires dangereux et ses spéculations économiques mercantiles.

L'idée-force de cette analyse foucaulienne, qui s'est proposée de démystifier ce grand «discours de vérité» sur l'Orient, se résume dans cette phrase-clé relativement provocatrice, décidément incongrue, forcément dérangeante :

L'Orient a presque été une invention de l'Europe, depuis l'Antiquité lieu de fantaisie, plein d'êtres exotiques, de souvenirs et de paysages obsédants⁽³⁸⁾.

Identifiant à tort ou à raison l'orientalisme, tantôt à l'université laïque tantôt à l'Eglise catholique⁽³⁹⁾, E. Saïd a parfois forcé le trait d'une analyse, souvent

(34) Voir Maurice Godelier, *L'Occident, miroir brisé. Une évaluation partielle de l'anthropologie sociale assortie de quelques perspectives*, *Annales ESC*, sept.-oct. 1993, pp. 1183-1207.

(35) Dans *la Fascination de l'Islam*, Paris, Editions F. Maspéro, 1980 (édition tardive d'études anciennes).

(36) Dans *L'Orientalisme en crise*, *Diogenes*, n° 44, 1963, pp. 113 - 117.

(37) Dans *La crise des intellectuels arabes : traditionalisme ou historicisme ?*, Chap. 3 : «Les arabes et l'anthropologie culturelle. Remarques sur la méthode de Gustave von Grunebaum», Paris, Editions F. Maspéro, 1974, pp. 59 - 102.

(38) *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, trad. fr. C. Malamoud, Préf. T. Todorov, Paris, Seuil, 1980, p. 13.

(39) Cf. à ce sujet le point de vue d'Abdallah Laroui, *Les Arabes et la pensée historique*, Casablanca, Le Centre culturel arabe, en arabe, 2^{ème} éd. S. d. (1^{ère} éd. 1973), p. 10, note 3.

fine d'ailleurs, des rapports conflictuels très anciens entre l'«Occident» des manœuvres hégémoniques et l'«Orient» des couleurs locales.

De surcroît, comme l'a pertinemment constaté A. Laroui à propos de l'ouvrage de M. Sahli⁽⁴⁰⁾, E. Saïd «semble croire qu'il suffit de montrer les présupposés idéologiques de l'histoire pour décoloniser l'histoire»⁽⁴¹⁾. Or, l'histoire n'a pas tellement besoin de déclarations idéologiques pathétiques pour se faire et s'imposer à la postérité ; car, mise à part sa valeur juridique, elle a la mémoire fragile, défectueuse, amnésique. L'histoire a surtout besoin des *témoins* qui réussissent, par le biais de quelques actes, paroles, images ou textes, à *refigurer* les événements du passé en traces impérissables, de l'intellect comme de l'imaginaire.

De même, E. Saïd a eu du mal à convaincre ceux qui pensent (et ils sont nombreux) que les travaux monographiques d'un certain orientalisme – allemand, certainement, mais français et anglais également⁽⁴²⁾ – constituent, à certains égards, un apport appréciable à la bibliothèque scientifique, non seulement au plan de l'édition critique des sources fondatrices, mais aussi au plan de la compréhension d'un bon nombre de macro-phénomènes socio-politiques, propres à chaque aire culturelle dans laquelle ont été classées bon gré mal gré les diverses nations conquises autrefois.

Plus spécialement, en ce qui concerne le domaine arabe, la contribution de l'orientalisme savant, quitte à passer sévèrement au crible ses prétentions désabusées et ses idéologies néfastes d'antan, à l'histoire sociale et économique de l'Islam demeure évidente⁽⁴³⁾, pour la raison très simple que celui-là a pu dégager une alternative consistante aux perspectives par trop étroites de l'historiographie arabe classique⁽⁴⁴⁾.

Bref, l'approche du discours orientaliste esquissée par E. Saïd, n'en déplaie à ses détracteurs inconditionnels, reste à nos yeux tout à fait exemplaire et salutaire, même si elle avait quelques fois manqué à l'essentiel lorsqu'elle faisait

(40) M. Sahli, *Décoloniser l'histoire*, Paris, Editions François Maspéro, «petite collection», 1965.

(41) A. Laroui, *L'histoire du Maghreb. Un essai de synthèse*, Ed. F. Maspéro, «petite coll.», 1975, t. I, p. 7, note 3.

(42) On ne peut pas faire abusivement, dans l'orientalisme occidental, des distinctions de type Bon / Méchant, car celui-ci faisait partie intégrante d'une entreprise européenne, montée et menée collectivement. Il nous est difficile aussi d'accorder un statut spécial à l'orientalisme allemand, même s'il a effectivement manifesté une volonté de rigueur scientifique supérieure aux autres : cf., à ce propos, Jochen Pleines, *Critique de l'orientalisme et le concept de la communication interculturelle, La linguistique au Maghreb*, Rabat, Editions Okad, Coll. Dirigée par J. Pleines, 1990, pp. 363 – 381.

(43) Cf. A. Adnâwî, l'Œuvre de Jacques Berque entre l'orientalisme et le réalisme historique, *Abhât. Revue des sciences sociales*, (art. en arabe), Rabat, n° 27, 1991, pp. 5 – 31.

(44) Cf. A. Laroui, *Islam et modernité*, Paris, Editions La Découverte, 1986, p. 16 ; cf. également l'article assez synthétique de Françoise Micheau, *Le Monde arabo-musulman, L'Histoire médiévale en France. Bilan et perspectives*, Paris, Seuil, 1991, Préf. Georges Duby, pp. 363 – 364.

tacitement du conflit israëlo-arabe une idéologie de combat mise au service d'une identité longtemps bafouée⁽⁴⁵⁾.

Elle a marqué une étape décisive dans la confrontation des regards croisés, — étape qui n'a pas eu malheureusement de suites substantielles, ni en Occident ni en Orient⁽⁴⁶⁾. On revient longuement, ici et là, sur les chemins battus, les concepts ressassés, les analyses précaires, les pamphlets inconséquents, les controverses polémiques, les affirmations péremptoires, les plaidoyers suspects, les prises de position passionnelles, les états d'âme excessifs, les ressentiments douloureux⁽⁴⁷⁾.

Voilà pourquoi un réexamen strictement scientifique de l'ensemble de l'héritage orientaliste, en dehors du constat banal de l'existence politique de ses institutions, ses organes et ses porte-étendards, ne doit pas être simplement l'occasion de régler les comptes avec un colonialisme dépassé ou le prétexte de rabâcher le même discours réactionnaire contre telle ou telle bête noire. Il faut qu'il soit d'abord et essentiellement le prélude, dans un débat ouvert sur l'avenir et non pas penché vers le passé, à une véritable réflexion pluridisciplinaire sur soi-même et sur l'autre.

— VIII —

Du fait qu'elle était restée la prisonnière de l'histoire des idées, traitant les œuvres du passé comme des documents, et non pas comme des monuments, l'islamologie classique a souffert le plus, paraît-il, de l'éclatement inéluctable de la science occidentale, ou plutôt de la répartition inégale de l'héritage orientaliste du XIX^{ème} entre plusieurs disciplines concurrentielles. Ce qui a renforcé son isolement au sein du monde savant au niveau planétaire, et réduit visiblement sa contribution, relativement modeste, au développement des sciences de l'homme⁽⁴⁸⁾.

Paralysées par la conception fixiste qu'en faisaient les *Départements de langue et de littérature arabes*, absorbées qu'elles étaient à former une «élite» hétérogène de jeunes gens dont les aspirations professionnelles et les compétences linguistiques étaient et le sont toujours des plus inégales, les études

(45) Cf., à ce sujet, E.P. Kemp, orientalistes éconduits, *Orientalisme reconduit*, *Arabica*, t. XXVII — 2, pp. 154 — 179.

(46) Voir les contributions qualitativement inégales d'une table ronde sur l'Orient des uns et des autres, réunies dans l'ouvrage collectif paru en deux tomes : *D'un Orient l'autre*, Paris, Editions du CNRS, 1991.

(47) Cf. J. Berques, *Arabies*, Paris, Editions Stock, 1978, p. 181.

(48) Cf., à titre d'exemple représentatif, les Actes du colloque des arabisants et islamisants tenu à Bordeaux entre le 25 — 29 juin 1956, publiés sous le titre *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam*, Paris, Edition Maisonneuve, 1957, et, tout particulièrement, les contributions prêtant malheureusement à la polémique de Bousquet, «Dogme et institutions en Islam», et Charles Pellat, «Etapes de la décadence culturelle».

islamologiques déjà malmenées, particulièrement en France, ont dû perdre beaucoup de terrain. C'est ce à quoi pensait sans doute, après d'autres, Claude Liauzu, lorsqu'il écrivit il y a maintenant une dizaine d'années :

Les deux sources de l'étude du monde musulman – l'orientalisme et les sciences sociales – convergent mal, sans doute par propension aux particularismes⁽⁴⁹⁾.

A cette raison, l'on doit mentionner encore deux autres aussi cruciales que la première :

- (i) Le choc des bouleversements socio-politiques, survenus dans le monde entier ;
- (ii) Parce qu'elles ont été très mal adaptées aux nouvelles conjectures économico-culturelles des années soixante-dix, les recherches dites « orientalistes », archaïques tant du point de vue structurel que fonctionnel, n'ont pu être réorganisées et remodelées en profondeur après les répercussions de Mai soixante-huit, qui ont refaçonné complètement la conception du rôle du savoir dans la cité ex-colonialiste⁽⁵⁰⁾.

– IX –

L'éloignement de cette islamologie, à peine repensée, des champs les plus actuels de la recherche appliquée – les différentes manifestations de l'islam contemporain, les problèmes inhérents à l'immigration, le problème du dialogue eucoemnique entre religions monothéistes et religions non monothéistes, le droit des langues et des cultures du tiers-monde dans les systèmes éducatifs des nations puissantes, par exemple –, son attachement aveugle à la culture arabe classique (dont elle fait en plus une conception très puriste), ont créé visiblement un vide énorme, qui a été rapidement investi, vers la moitié des années quatre-vingt, par de jeunes politologues, formés aux nouvelles méthodes d'enquête de la sociologie contemporaine.

Si certains d'entre eux font preuve de prudence, quelques fois d'une réelle patience⁽⁵¹⁾, la plupart, travaillant à la sauvette dans la courte durée, semblent se satisfaire, jusqu'à preuve contraire, des essais journalistiques et médiatiques d'une superficialité déconcertante.

A cet égard, le cas Gilles Kepel laisse beaucoup réfléchir. Jeune chercheur

(49) C. Liauzu, Jalons pour un état des lieux, *Lettre d'information de l'A.F.E.M.A.M.*, n° 2, décembre 1987, p. 11.

(50) Voir l'ouvrage posthume de Michel Foucault, *« Il faut défendre la société », Cours au Collège de France (1975 – 1976)*, Edition établie sous la direction de F. Ewald & A. Fontana, Paris, Editions Hautes Etudes / Gallimard-Seuil, 1997, 283 p.

(51) Tels que Olivier Carré, dans *Aux sources des Frères musulmans radicaux. Lecture du Coran par Sayyid Qutb, Arabica*, XXXII, 1985, pp. 261 – 288 ; ou encore Claude Liauzu, dans *L'enjeu tiermondiste, Débats et combats*, Paris, Editions La Découverte, 1987.

parmi les jeunes politologues, il a fait du Prophète et de Pharaon deux références «intégristes», parallèle si dénué du sens qu'aucun historien sérieux n'a auparavant envisagé : son ouvrage *Le Prophète et le Pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporain*⁽⁵²⁾ est, de ce point de vue, le comble des contre-sens historiques, psychologiques et sociales.

Identifiant l'islam contemporain à l'«Islam arabe» — très minoritaire par rapport à l'«Islam non arabe», démographiquement et géographiquement — et réduisant cet «Islam arabe» à l'«Islam islamiste», cette littérature politologique, fort prolifique de nos jours, connaît pourtant un succès grandissant auprès du public européen. Celui-ci, très mal renseigné de la part de ses mass-média sur la culture des minorités ethniques qui vivent sur ses marges, tend parfois à être emporté par les flots de l'imaginaire social occidental, nourri d'un exclusivisme dévastateur⁽⁵³⁾.

La Revanche de Dieu⁽⁵⁴⁾, un autre best-seller de G. Kepel, a été traduit en dix-neuf langues vivantes, quelques semaines après sa parution. Quoi de plus normal qu'il soit devenu le modèle pour les éditeurs et libraires occidentaux, envieux d'un tel succès commercial. C'est, en tous cas, «un indice révélateur de l'engouement de l'opinion européenne à découvrir le religieux dans le monde arabo-musulman par sa face perversité»⁽⁵⁵⁾, l'intégrisme outrancier d'un soi-disant *homo islamicus*.

Des conclusions pêle-mêle, auxquelles se livre G. Kepel, on en retient spécialement la suivante qui place *ex aequo* des phénomènes de société combien différents :

Par-delà leurs divergences, fondamentalistes protestants, intégristes catholiques et militants islamistes se rejoignent. Reste à savoir si le recours au sacré pour défendre contre la toute puissance de l'Etat les valeurs humaines n'ouvre pas la voie à une remise en cause fondamentale des notions d'égalité et de liberté, en établissant tant une hiérarchie des croyances qu'une cascade de status discriminatoires à l'encontre de ceux qui ne professent pas la foi⁽⁵⁶⁾.

(52) Paris, Ed. La Découverte, 1984 ; et voir *Id.*, *Les banlieues de l'Islam. Naissance d'une religion en France*, Paris, Seuil, 1987.

(53) Voir l'essai de Emmanuel Berl, *La Bataille de Poitiers ou les complexes de l'Occident*, in *Les impostures de l'Histoire*, Paris, Editions Bernard Grasset, 1959, pp. 85 — 116.

(54) G. Kepel, *La revanche de Dieu. Chrétiens, Juifs et Musulmans à la reconquête du monde*, Paris, Seuil, Coll. «L'Epreuve des faits», 1991 ; Coll. «Points actuels», 1992.

(55) M. Arkoun, *Entre l'Islam et l'Occident, tout se passe désormais dans un imaginaire qui nourrit une exclusion réciproque*, *Le Monde*, 5 mai 1992, p. 2 (Rubrique : Débat).

(56) G. Kepel, *Religion et pouvoir à la fin du XIX^{ème} siècle*, *La Quinzaine littéraire*, n° 537 (Religion et politique), 1989, p. 5 ; du même auteur, voir également, *L'Islam à la fois de ce monde et de l'autre — Entretiens recueillis par J. Amalric, J.-P. Langellier et J.-P. Peroncel-Hugoz*, *Le Monde*, 14 avril 1989, p. 2 ; *A l'Ouest d'Allah*, Paris, Seuil, 1994, 336 p. ; et (sous sa direction), *Les politiques de Dieu*, Paris, Seuil, 1993, 306 p.

Comme l'on peut constater, il y a amalgame entre des situations civilisationnelles inextricablement complexes et des attitudes religieuses diamétralement opposées, aussi bien au niveau de leurs racines anthropologiques et historiques qu'au niveau de leur espace géo-politique environnant. Espace où s'enrôlent à coup sûr des hommes et des femmes, en crise d'identité dans les sociétés occidentales hyper-modernistes, et de plus en plus victimes de l'inégalité des chances sur la marché du travail.

Dans tous les cas, le sacré laïcisé ou intellectualisé, revendiqué par les jeunes militants européens en profond malaise spirituel, n'est pas de tout le sacré vital et élémentaire, dont les jeunes maghrébins – à titre d'exemple significatif – expérimentent chaque jour les valeurs communautaires.

Alors que même cette littérature utilise fréquemment des notions avant-gardistes comme «déconstruction», «raison critique», «mythe», «démythologisation», etc., elle fait curieusement appel à l'historiographie arabe ancienne telle qu'elle a été tardivement vulgarisée par une islamologie classique en grave difficulté⁽⁵⁷⁾, c'est-à-dire en somme à un ensemble de données «chronologiques» et d'«événements» factuels dont l'exploitation hâtive et la présentation sommaire prêtent en fin de compte plus au sourire amer du profane qu'à l'examen critique du spécialiste⁽⁵⁸⁾.

Avec ces essais du prêt-à-consommer et cette littérature du prêt-à-rejeter⁽⁵⁹⁾ qui témoignent assurément d'un certain crépuscule de la culture savante dans le monde entier, nous sommes, bien évidemment, loin de l'esprit à la fois de rigueur et de finesse qui a donné naissance, en Occident, aux grandes œuvres littéraires, artistiques, philosophiques, politiques et historiques du XVIII^{ème} et du XIX^{ème} siècles.

Et, comme le rouleau compresseur de l'image synthétique guette dorénavant les œuvres de l'esprit, nous avons droit, surtout en l'absence de plus en plus remarquée des travaux et des monographies d'un humanisme moins culturaliste moins mondialiste, de s'inquiéter terriblement sur l'avenir de la science⁽⁶⁰⁾, tout bonnement comme le très grand orientaliste européen Jules Mohl, en 1856, au tournant d'une époque glorieuse de découvertes scientifiques colossales et d'expéditions géographiques extraordinaires.

(57) Voir, par exemple, l'essai de Pierre de Beaumont, *Mahomet, fondateur de l'islam*, Paris, Editions Bayard / Centurion, Coll. «Religions en dialogue», 1995, 191 p.

(58) Voir le numéro spécial de la revue *Peuples méditerranéens*, n° 50, Janvier – Mars 1990, sous le titre «L'orientalisme. Interrogations».

(59) Voir entre autres Bruno Etienne, *L'islamisme radical*, Paris, Editions Hachette, 1987 ; Id. *L'Islam au Machrek*, *Les Temps Modernes*, 43^{ème} année, n° 500, 1988 ; François Burgat, *L'Islamisme au Maghreb*, et *De la difficulté de nommer intégrisme, fondamentalisme, islamisme*, *Les Temps Modernes*, n° 500 ; Oliver Roy, *Révolutions islamistes*, *Projet*, n° 214, 1988.

(60) Voir Jacqueline Lagree, Mieux connaître les religions, *Le Monde – Dossiers & Documents*, n° 173 (Les conflits religieux), 1990, p. 1.

BIBLIOGRAPHIE

- AGERON, Ch.-R.
L'anticolonialisme en France, Paris, Editions Puf, 1973.
- ATLAN, H.
 Hypercomplexité et science de l'homme, *Critique*, n° 327 – 328, Août – Septembre 1974, pp. 829 – 855.
- BIOT, J.-B.
Essai sur l'histoire générale des sciences pendant la Révolution française, Paris, An II, (1803).
- BOURDIEU, P.
Méditations pascaliennes, Paris, Editions Seuil, 1997, 320 p.
- BOUSQUET, G.-H.
 Judaïsme, Christianisme, Islâm, religions apparentées, *Studia Islamica*, t. XIV, 1961.
- DE CANDOLLE, A.
Histoire des sciences et des savants depuis deux siècles, Genève-Lyon, 1873 (1^{er} éd.).
- COLLECTIF,
 L'Histoire du monde islamique au Moyen Age – Bilan et tendances de recherches depuis 1968, Paris, *L'Arabisant* (numéro spécial), 1987.
- DOMENACH, J.-M.
Europe : le défi culturel, Paris, Editions La Découverte / Essais, coll. «Cahiers libres», 1990.
- DUMONT, L.
 L'Individu et les cultures, Ou comment l'idéologie se modifie par sa diffusion même, *Communications*, n° 43, 1986, pp. 129 – 140.
- FARGE, A.
Des lieux pour l'histoire, Paris, Seuil, 1997, 122 p.
- FINOT, L.
Livre du centenaire (1822 – 1922), Paris, Editions P. Geuthner, 1922.
- GILLISPIE, C.C.
 Science in the French Revolution, *Behavioural Science*, 4, 1959, pp. 67 – 73.
- GIRARDET, R.
L'idée coloniale en France de 1871 à 1962, Paris, Editions La Table Ronde, 1972.

- LAROUÏ, A.
Le concept de l'Histoire, Casablanca, Editions Le Centre Culturel Arabe, t. I, 1992. (en arabe).
- De LIBERA, A.
 L'Europe et la culture arabe, Rabat, *Vision*, n° 33, 1993, 36 – 43.
- MARITAIN, J.
Distinguer pour unir ou les degrés du savoir, Paris, Editions Desclée De Brouwer, 1963 (1^{ère} éd.) ; 1982 (8^{ème} éd.) 941 p.
- MARSEILLE, J.
Empire colonial et capitalisme français. Histoire d'un divorce, Paris, Editions Albin Michel, 1984.
- MENDRAS, H.
L'Europe des Européens, Paris, Editions Gallimard, 1997, Coll. Folio-Actuel, 418 p.
- NEYRANT, M.
Les raisons de l'irrationnel, Paris, Puf, 1997, 290 p.
- SIRINELLI, J.-F.
Génération intellectuelle. Khâgneux et Normaliens dans l'entre-deux-guerre, Paris, Editions Fayard, 1988, 721 p.
- WEIBER, Ed.
Maghreb arabe et Occident français. Jalons pour une (re)connaissance interculturelle, Toulouse, Press. Univ. du Mirail – Publisud, 1989.
- WEIL, D. (Sous la dir.)
Figures du sujet dans la modernité, Paris, Editions Arcanes, 1997, 224 p.
- TAJDITI, N.
De l'histoire à l'hagiographie. Approche sémiotique de la Sîra, Lyon, Université Louis Lumière-Lyon II, Thèse de Doctorat en Sciences du Langage, 1992, 577 p. (Inédite).

LES ROUTES MARITIMES ET LES CONDITIONS DE VOYAGES DANS LA MEDITERRANEE AUX XVII^e – XVIII^e SIECLES

EXEMPLE : FRANCE – EMPIRE OTTOMAN

Mostapha EL GHACHI

Faculté des Lettres — Tétouan

INTRODUCTION

Se rendre chez les musulmans, pose souvent le problème des routes qu'il faut emprunter. Le choix ne se fait pas arbitrairement, au contraire ; il dépend de la destination, de la motivation, de la route la plus fréquentée, la moins dangereuse et la moins coûteuse. Pour se rendre en Orient il y avait en général, trois possibilités : par mer, par terre ou par mer et terre à la fois. Mais si les voyageurs français du XVI^e siècle étaient contraints de prendre Venise comme point de départ, ceux les XVII^e et XVIII^e siècles partaient de Marseille. Cette constatation nous pousse à nous interroger sur les circonstances et les mécanismes de cette mutation. Nous allons suivre dans cette perspective, d'une part, les itinéraires pour se rendre en Orient tels qu'ils sont présentés, par certains voyageurs, ce qui n'était pas le cas au XVI^e siècle, et d'autre part, à travers, le tableau récapitulatif des itinéraires, nous synthétiserons les itinéraires de nos voyageurs pour relever les mutations dans ce domaine. Assurément, le voyage au levant n'est pas une simple promenade, le voyageur doit se rendre compte des conditions qui font obstacle à ce projet, et qui ne sont pas faciles à surmonter. Pour connaître les conditions de voyage, nous allons exposer l'itinéraire maritime et la préparation des voyageurs, et le genre de difficultés qu'ils affronteront. Voici donc l'ensemble de problèmes qui seront exposés tout au long de cette étude.

ITINERAIRES ET CONDITIONS DE VOYAGES

En abordant la question des itinéraires, nous avons trouvé nécessaire de parler d'abord des possibilités de se rendre au Levant, c'est à dire, les «guides» tels qu'ils sont présentés par certains voyageurs du XVII^e siècle. Il faut marquer que ce fait était nouveau ; jusque là le voyageur suivait ses motivations, la situation politique du moment et les conditions du voyage.

Ensuite à partir du tableau récapitulatif des voyages et des routes, nous présenterons une synthèse permettant d'avoir une idée claire sur la route la plus fréquentée par les voyageurs du XVII et XVIII siècles.

– **Les itinéraires** (voir le tableau récapitulatif)

Rares sont les voyageurs du XVII et XVIII siècle qui nous ont laissé des renseignements sur les chemins qu'il fallait emprunter pour se rendre au Levant. A vrai dire, la question se posait depuis XVI siècle avec activité, le voyageur français devait choisir son lieu de départ en dehors de la France et ce lieu était par nécessité Venise.

Cette situation a changé radicalement au cour du XVII siècle, et Marseille a dominé tout au long des siècles suivants.

Grâce à Deshayes, Tavernier et Fernel, des guides sont apparus qui facilitaient le voyage, et en outre, donnaient les raisons de la mutation du XVII^e siècle. Deshayes qui était diplomate, fut le premier à renseigner à ce propos ; il a effectué trois voyages en prenant des chemins différents.

Jean Baptiste Tavernier, marchand, était connu comme un guide des Français allant en Orient et en Asie. Il nous a décrit les routes terrestres et maritimes qu'on pouvait prendre pour aller à Constantinople, Smyrne, Alep et Ispahan.

Quand au troisième, Fernel, conseiller au parlement de Rouen, il nous a paru inutile de parler de son guide, d'une part par ce qu'il est le même que celui de Deshayes qu'il a transcrit intégralement⁽¹⁾ et d'autre part, pour ne pas faire un travail répétitif et fastidieux. Nous préférons donc celui de Deshayes, en faisant appel de temps à autre à Tavernier ou Fernel, pour quelques détails.

D'après Deshayes de Courneville, pour aller de la France à Constantinople, il y avait quatre chemins différents :

1. par la mer
2. par la Hongrie
3. par la Grèce
4. par l'Esclavonie

Le premier est entièrement maritime, le deuxième et le quatrième sont des chemins terrestres, le troisième est à moitié par mer et à moitié par terre.

1. Le premier itinéraire, Marseille-Constantinople

Il est moins onéreux : le prix est de douze écus par tête jusqu'à Cons-

(1) Il suffit tout simplement de comparer les deux textes pour voir cette transcription intégrale, voir le récit de Deshayes, «*Voyages du Levant fait par le Commandement du Roy en L'année 1621*» – Paris 1624, pp. 229 – 495, et celui de Fernel : «*Voyage d'Italie et du Levant de MM Fernel, Fauvel, Contenant la Description des Royaumes, vie, mœurs et action tant des italiens que des Turcs, Grecs, Arabes, Arméniens, Mores, Nègres et autres nations*». Rouen – 1665. pp. 26 – 40.

tantinople. Fermanel donne 14 ou 15 écus⁽²⁾. Mais les hasards des corsaires et de la mer, le rendait dangereux et incertain.

Pour éviter les corsaires, il ne faut certainement pas passer entre l'île de Candie et la Morée. Quand à la mer, cette navigation était fort dangereuse, principalement dans l'Archipel et surtout la nuit à cause d'obscurité. En outre, ce quirendait la navigation fort longue sur ce chemin, c'est qu'il fallait passer par le détroit de Gallipoli⁽³⁾.

Deshayes ne fait pas une simple description des routes ; il essaie surtout de nous faire comprendre comment Marseille est devenue un lieu de départ fréquentée par les voyageurs vers l'Orient au XVII^e siècle, «avant, Venise, a été le lieux de départ pour ceux qui veulent se rendre au levant, mais juste après que la France a prit la place des Venitiens, ce départ et depuis de Marseille». D'une part, par ce que les vaisseaux de Venise étaient très lourds et grands, ce qui gênait une navigation rapide, d'autre part, les vaisseaux français étaient légers, faciles à naviguer et bien armés contre les attaques des corsaires⁽⁴⁾.

Mais cette mutation était aussi le fruit d'une situation politique nouvelle, la signature du traité du 1535 – 36. Le renouvellement des capitulations de 1581 et de 1604, avait privilégié les Français entre tous les Européens. Ces derniers étaient obligés d'emprunter la bannière française pour se rendre au Levant.

La durée du voyage de Marseille à Constantinople était, toujours d'après Deshayes, de 15 ou 20 jours, selon la directions du vent⁽⁵⁾, d'après Fermanel, 730 lieues, environ 20 ou 30 jours⁽⁶⁾.

Au cours de ce périple, Marseille-Constantinople, il fallait longer la Sardaigne, Malte, de là l'Archipel et enfin, les Détroits, puis Constantinople. Au retour, les vaisseaux attendaient trois journées avant le départ, afin d'être contrôlés par les officiers du sultan, pour vérifier s'il y avait ou non de la contrebande ou des esclaves cachés⁽⁷⁾.

Tavernier, qui est un bon connaisseur des routes menant au Levant, nous renseigne davantage sur les routes maritimes :

«Il en a deux autres entièrement par mer, au dessus et au dessous de l'Italie, selon la distinction que l'Antiquité faisait des deux mers qui en font une presque île. On peut s'embarquer à Venise et faisant voile le long du golf où il n'entre point de corsaires, on va doubler le cap de Matapan (cap du sud du Péloponèse), qui est la pointe la plus méridionale de l'Europe, pour passer dans l'Archipel ;

(2) Ibid. pp. 26 – 27.

(3) Deshayes, op. cit. pp. 429 – 495.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Fermanel, op. cit., pp. 26 – 27.

(7) Deshayes, op. cit. pp. 429 – 495.

l'autre route passe par Marseille ou Livourne, d'où il part bien souvent des vaisseaux pour le Levant.

Pour être plus en sûreté contre les corsaires, on pouvait se joindre aux flottes anglaises ou hollandaises, qui se rendaient d'ordinaire à Livourne au printemps et à l'automne, et qui se séparaient au large de la Morée. Suivant les vents dominants, les flottes passaient quelques fois entre l'île d'Elbe et d'Italie et par le phare de Messine, quelques fois aussi, elles prenaient le large au dessous de la Sardaigne et de la Sicile, et allaient vers l'île de Malte.

Ainsi jusqu'en vue de Candie, il n'y avait qu'une seule route pour Constantinople pour Smyrne et pour Alexandrette, «dont Alep n'est éloignée que de trois petites journées»⁽⁸⁾.

«Quand on ne veut pas attendre le départ des flottes, et qu'on ne veut se hasarder sur un vaisseau seul de peur des corsaires, on peut prendre un brigantin de Livourne à Naples, et de Naples à Messine, sans s'éloigner des côtes»⁽⁹⁾.

Ce deuxième chemin décrit par Tavernier correspond parfaitement à celui décrit par Deshayes.

2. Le deuxième itinéraire : Paris-Constantinople par la Hongrie

Cette route est le chemin emprunté par Deshayes au moment de son départ à Constantinople, le 15 avril 1621 : il est entièrement terrestre. L'envoyé du roi a été chargé d'une mission à Vienne avant de se rendre à Constantinople. Écoutons la description de cette route par Deshayes :

«Pour aller de Paris à Constantinople, est celui que nous avons fait par la Hongrie, il est sans difficulté, le plus beau et le plus court : car on peut aller en carrosse, et peut-on se servir de Danube près de quatre cents lieues : mais un particulier ne savait faire ce chemin qu'avec un Ambassadeur, ou avec quelqu'un qui soit envoyé de la part d'un prince, par ce qu'il n'y a nulle forte de commerce entre les suites de l'empereur et ceux du Grand Seigneur, qui puisse faciliter le passage»⁽¹⁰⁾.

Ce texte révèle les deux éléments qui caractérisent l'itinéraire terrestre par la Hongrie. Le premier c'est ce que ce dernier ne peut être pris qu'en compagnie d'un ambassadeur ou d'un envoyé du roi. Le deuxième c'est l'absence de relations entre l'empereur de la maison d'Autriche et le grand sultan ottoman qui puissent faciliter le passage.

Lorsqu'il a pris cet itinéraire, Deshayes est passé par l'Allemagne, l'Autriche et la Hongrie (Comore), Belgrade, (Sophia) Bulgarie, Andrinople, puis Constantinople. La durée de ce trajet était de 65 jours, pendant lesquels, Deshayes a utilisé des chevaux, des navires pour passer le Danube et le détroit du Bosphore.

(8) J.B. Tavernier, *les six voyages de J.B. Tavernier en Turquie, la Perse et aux Indes* — Paris 1679 — 1981 p. 41.

(9) Ibid. p. 42.

(10) Deshayes, op. cit. pp. 429 — 495.

3. Le troisième itinéraire : Naples-Constantinople par la Grèce

Cette route est considérée comme une route maritime et terrestre. Deshayes décrit ainsi l'itinéraire de Naples à Constantinople par la Grèce : «Il est le plus facile et le plus commode, parce qu'il est fort peut de mer à passer, et que ce n'est pas le chemin des marchands, et que l'on rencontre point de caravanes, il faut prendre un janissaire ou un spahi pour être accompagné, et par ce moyen, l'on va en toute sûreté»⁽¹¹⁾.

Comment faire ce chemin ? Deshayes qui joue le rôle du guide, nous trace les étapes de ce chemin de Naples à Constantinople :

– La première étape :

Pour faire ce chemin, il faut aller à Naples et au delà à Barlette, qui est à quatre journées en passant par Venise, qui est à une journée de Naples, puis la principauté ultérieure, on passe par la douane à la ville de Foge, puis Balerte (sur les rivages de la mer Adriatique, appeler Golf de Venise), Tari ou Trane. De Trane à Bary (Bari), qui est sur le bord de la mer Adriatique, puis après deux jours de marche, on est à Leché, puis Otrante (sur les rivages de la mer Adriatique), puis il faut s'embarquer d'Otrante pour passer à la ville de Corfou (l'île appartenait à l'époque à la république de Venise)⁽¹²⁾.

– La deuxième étape :

De Corfou, il y a deux chemins pour aller à Constantinople, l'un par la Bastie et l'autre par la Morée ; le premier est le plus court, de la Bastie à Salonique par chevaux, et de Salonique à Constantinople. De Salonique à Constantinople il y a douze journées, et de la Bastie à Salonique huit journées.

La deuxième est la plus connue et la plus assurée... En sortant de Corfou en côtoyant le rivage d'Epire, puis vers Prenza qui était entre les mains des turcs, puis Sainte-Maure, puis l'île de Céphalonique, et de celle là à Zante. De Zante par mer, puis par chevaux de Castel Tournefe jusqu'à Petra, puis en côtoyant le golfe de Lépante jusqu'à Corinthe pendant trois journées. De l'isthme, il fallait passer à l'Archipel, puis Megare, Athènes, l'île d'Andro par mer, Scio et enfin, Constantinople⁽¹³⁾.

On ignore la durée exacte de cet itinéraire, surtout pour la première étape ; la deuxième durait vingt jours.

4. Le quatrième itinéraire, Esclavonie-Constantinople, par terre et par mer

Ce quatrième chemin pour aller à Constantinople, décrit par Deshayes, est celui d'Esclavonie⁽¹⁴⁾. On le prenait ordinairement par ce que chacun pouvait le faire sans être accompagné d'un ambassadeur, et sans avoir aucun janissaire,

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) Ibid.

(14) Esclavonie, région des Balkans, aujourd'hui Yougoslavie.

grâce aux caravanes de marchands qui portaient souvent de Spalato et de Raguse, pour aller en Turquie. Le voyageur devait s'habiller à la façon orientale pour voyager en sécurité et à bon marché⁽¹⁵⁾. Ces caravanes ne sont pas semblables à celles d'Asie et d'Afrique, qui comptaient de 25 à 30 milles hommes, afin de résister aux courses des arabes et des autres voleurs vagabonds.

Les voyageurs qui voulaient faire ce voyage avaient le choix entre deux lieux de départ : Venise ou Ancône (port italien sur la mer Adriatique).

Le trajet par Venise était le plus fréquenté et le plus commun, mais celui d'Ancône était beaucoup plus court.

– Venise :

Après l'embarquement à Venise, le voyageur allait jusqu'en Istrie (presque île de la Yougoslavie près de la frontière italienne), et de là, il traversait le golfe de Carnaro en Yougoslavie, qui est très dangereux à cause des vents. Ensuite, il entrait dans les îles de la Dalmatie, qui appartenaient aux provinces d'Esclavonie, puis il trouva la ville de Zara. Il partait ensuite de Zara par les rivages de Dalmatie pour arriver à Spalato.

– Ancône :

Quand le voyageur s'embarquait à Ancône, il traversait le golfe de Venise pour aller à Raguse, où il quittait la mer. Juste après, il entrait dans le pays d'Herzégovine, qui appartenait à l'époque au grand seigneur : le voyageur devait passer par plusieurs plaines, vallées et montagnes pour atteindre Facia, puis en continuant, il arrivait en Bosnie, ensuite à Iguibazar (Novi Bazar en Yougoslavie).

En sortant de ces montagnes, le voyageur entrait dans un pays nommé Toplissa Ravena en Serbie, et il y trouvait des carosses qui allaient jusqu'à Constantinople.

Après avoir traversé la rivière de Morava, il était à Nicée, où il rencontrait le grand chemin de Belgrade à Constantinople, qui est le chemin de Paris-Constantinople par la Hongrie⁽¹⁶⁾.

Là aussi, on ignore la durée exacte de cet itinéraire, qui est en grande partie terrestre ; mais le voyageur était contraint d'utiliser successivement les navires, les chevaux et les carosses pour se rendre à Constantinople.

5. Cinquième itinéraire : Venise-Constantinople par mer et par terre

Ce chemin est décrit par Tavernier qui nous donne toutes les étapes à franchir pour arriver à Constantinople. Il est moins fréquenté, mais moins dangereux, parce que le voyageur n'avait pas besoin de passeport de l'empereur, en plus il ne court point le risque que des corsaires de Tunis ou d'Alger, ou d'autres lieux méditerranéens, comme quand on s'embarquait à Marseille ou à Livourne.

(15) Deshayes, op. cit. pp. 424 – 495.

(16) Ibid.

Pour emprunter ce chemin, il fallait se rendre à Venise, et de Venise à Ancône, d'où il partait toutes les semaines plusieurs barques pour Raguse.

De Raguse, on allait le long de la côte à Durazzo (Durrës, ville d'Albanie, sur l'Adriatique, elle était italienne), le reste du chemin se faisait par terre. On passait à Albanopoli, éloigné de trois journées de Durazzo, puis à Monastir, et de Monastir, on pouvait prendre à la gauche par Sophia et Philippoli (Bulgarie), ou à la droite, par Inguischer, à trois journées de Monestier et à dix d'Andrinopole, d'où en cinq jours, on se rendait par Selivree à Constantinople⁽¹⁷⁾.

Cette dernière route est en partie par mer et en partie par terre. Mais, Tavernier ne donne pas la durée exacte de cet itinéraire.

Jusqu'ici, nous venons de donner tous les chemins possibles pour se rendre au Levant tels qu'ils sont présentés par certains voyageurs de l'époque, et particulièrement, Deshayes et Tavernier, des routes maritimes, terrestres et maritimes-terrestres. C'étaient là les routes possibles que les voyageurs empruntaient pour se rendre au Levant.

Maintenant, quel était le chemin le plus fréquenté au cours du XVII et XVIII siècles, et pourquoi ?

Pour pouvoir répondre à ces deux questions, nous avons trouvé nécessaire de dresser un tableau récapitulatif des itinéraires de nos voyageurs du XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles, dans lequel, nous avons donné l'itinéraire de chaque voyageur, avec d'une part, la date et lieu de départ, l'itinéraire choisi, et d'autre part, la date et lieu d'arrivée, le voyage retour et la durée du séjour.

Sur dix-huits voyageurs que nous avons étudiés, quinze ont prit la route Marseille (ou Toulon) – Constantinople, par la Méditerranée, la Grèce et les Dardanelles :

Brèves, Fermanel, Coppin, Du loir, la Boullaye le Gouz, Doubdan, Thévenot, Dreux, Lucas, de la Roque, Tournefort, Tott, Volney, Ferrières Sauve-bœuf, sur les quinze, deux seulement ont fait le départ de Toulon : Fermanel et Ferrières. Nous n'avons pas voulu les présenter séparément, car quoi que le lieux de départ soient Marseille ou Toulon, le chemin reste le même.

Certains de ces voyageurs n'avaient pas Constantinople pour destination. Pour certains, c'était plutôt Alexandrette, Alep, Smyrne et Jérusalem, mais pour se rendre dans ces contrées, comme nous le signale Deshayes, il n'y avait qu'un seul chemin, celui de Marseille-Constantinople.

Pour l'itinéraire Paris-Constantinople par la Hongrie, il n'y a que deux voyageurs, Deshayes et Tavernier. Le premier est parti de Paris, tandis que le deuxième partait de Ratisbonnes en Allemagne ; mais ils avaient la même destination, Constantinople. Enfin, un seul voyageur prit l'itinéraire Venise-Constantinople par mer, Henri de Beauvau.

(17) Tavernier, op. cit. pp. 40 – 41.

Nous résumons :

83 % de voyageurs ont emprunté la route Marseille-Constantinople par mer.

11 % des voyageurs ont emprunté la route Paris-Constantinople par la Hongrie.

Deux voyageurs illustrent les premiers cas. Le premier Jean Thévenot appartenant au XVII^{ème} siècle, le deuxième est Pitton de Tournefort au XVIII^{ème} siècle. Quoi que les motivations de voyage soient différentes, l'itinéraire maritime Marseille-Constantinople reste en général leur chemin préféré, mais chacun à sa façon. Nous avons donc deux itinéraires différents sur le même chemin. Nous donnons ici d'abord l'itinéraire de Jean Thévenot.

— Jean Thévenot :

Le voyage de Thévenot au Levant ne se réalisa qu'après de nombreux voyages en Europe, comme le dit lui-même : «Je commençais par l'Angleterre, et continuai par la Hollande et l'Allemagne, ensuite, je visitai l'Italie jusqu'à ce que j'ai passé Naples»⁽¹⁸⁾. Thévenot se trouvait alors à Rome lorsque l'occasion d'un voyage au Levant se présenta : «Dieu m'en présenta l'occasion. Je trouvai à Rome un gentilhomme français qui s'appliquait fortement à la connaissance des choses du Levant...»⁽¹⁹⁾.

Le départ de Rome eut lieu le lundi 31 mai 1655 dans une des quatre galères du pape qui devaient toucher Naples, dont alors l'entrée était défendue aux Français. Le 2 juin, le soir, il s'embarqua à Civita Vecchia sur la galère du comte Gaddi ; le 4 juin, les galères s'arrêtèrent à huit milles de Naples, et le lendemain, le 6 juin, il fit voile vers la Sicile. Il s'arrêta à Messine où il resta longtemps.

L'île de Malte occupe une place importante dans l'itinéraire de Thévenot ; il profita de cette visite pour faire un peu d'histoire, et nous parler des particularités de cette île⁽²⁰⁾.

Thévenot demeura cinq mois à Malte, et le jeudi 4 novembre, comme il le confirme lui-même, il quitta Malte pour Constantinople : «Je sortis de Malte le jeudi quatrième novembre 1655 à 9 heures du matin, sur la Sainte-Marguerite, vaisseau du capitaine. Philippe Martin de la Lindad, qui venait de Livourne»⁽²¹⁾.

Après une navigation difficile durant trois jours (du 5 au 7 novembre), Thévenot doubla l'île de Sapience puis le cap de Matapan, et à cause du vent venant du golf de Venise et de multiples erreurs, le vaisseau fut obligé de passer entre le Cerigo et le Cerigotto qui était étroit et dangereux.

(18) Thevenot, *L'empire du Grand Turc* — Paris, 1965, p. 28.

(19) Ibid.

(20) Ibid. pp. 32 — 37.

(21) Ibid. p. 38.

Thévenot débarqua ensuite à Cythère et précisément à l'île de Cerigo, sur laquelle, il nous donne quelques renseignements. Après Cythère, le voyageur fit escale à Spinalongo (KEA) le lundi 15 novembre ; là Thévenot et toute la compagnie du vaisseau furent reçu par le consul français : «Le lundi 15, le consul nous était venu voir au vaisseau, nous mena au bourg, où il nous donna à dîner en sa maison»⁽²²⁾.

L'étape suivante de Thévenot fut Troie. L'échouement du vaisseau devant Troie l'obligea de s'arrêter. Pendant ce temps, il admira les «ruines de l'ancienne et fameuse ville de Troie». Enfin, étant dégagés, nous prîmes un peu plus à la gauche, et sur les neuf à dix heures, nous passâmes les bouches, et entrâmes dans le canal de l'Hellespont...»⁽²³⁾.

A travers la Mer Egée, ce vaisseau se dirigea vers les détroits ou les Dardanelles, Thévenot nous décrit cet endroit stratégique que les Turcs avaient utilisé pour passer la première fois d'Asie en Europe. «Les châteaux des Dardanelles, dit-il, sont tout deux sur le bord du canal de l'Hellespont, que les turcs appelaient absolument et par excellence Boghas, c'est-à-dire, Gorge ou canal.

L'un est en Europe, l'autre est en Asie, et à la portée du canon l'un de l'autre, l'espace d'entre deux est d'environ deux milles, qui est toute la largeur du canal en cet endroit. Celui qui est en Europe dans la Romaine est au lieu où était anciennement Sestos, il est bâti en triangle au pied d'une haute montagne qui est le commandement et le couvre, et sur laquelle est un bon bourg...

L'autre château qui est en Asie, dans la Natolie, à la place où il était autrefois Abydos, est situé dans une plaine, il me sembla presque carrée, il y a trois tours à chaque face, et au milieu un donjon...»⁽²⁴⁾

Historiquement ces deux forteresses ont été bâties par le sultan Mohamed II, elles forment les clefs stratégiques de Constantinople, qui est éloignée de deux cents milles. Ces châteaux empêchaient le passage des vaisseaux amis ou ennemis sans l'autorisation des responsables de Constantinople, sinon, ils étaient bombardés et coulés à fond.

Les détroits sont les passages à la mer de Marmara. Jean Thévenot nous décrit la dernière étape de son itinéraire et son arrivée à Constantinople : «Le Mercredi premier décembre voyant qu'il faisait un peu de vent, nous sarpâmes à 4 heures après midi, étant tout assez ennuyés de demeurer là, mais à peine fûmes-nous hors du port qu'il nous fallut jeter l'ancre ; sur les 9 heures du soir, faisant un peu de clair de lune, nous la levâmes, et avec un bon vent de ponant et le lebech, qui nous menait fort vite, nous passâmes durant la nuit l'île de Marmara à l'endroit de laquelle la mer est fort large, cette mer s'appelle de Marmara... Le Jeudi 2 décembre, le vent se chargea en mi-jour, qui nous faisait avancer beaucoup plus vite, mais les courants qui sont là bien forts, nous étant

(22) Ibid. p. 41.

(23) Ibid. p. 44.

(24) Ibid. pp. 46 - 47.

contraires, furent cause que nous ne fîmes pas autant de chemin que nous aurions pu»⁽²⁵⁾.

«Enfin, le jour ayant paru, nous découvrîmes Constantinople, qui est distant de Gallipoly d'environ cent vingt-cinq milles, étant entrés dans son détroit, et ayant passé devant le sérail, et devant Constantinople, nous donnâmes à Galata entre 1 et 2 heures après midi...»⁽²⁶⁾.

– Le second exemple est celui de **Joseph Pitton de Tournefort** :

(Voir la carte de l'itinéraire de Tournefort)

Ce célèbre voyageur avait déjà réalisé de nombreux voyages en Europe avant de se rendre au Levant : Voyage dans les Pyrénées orientales et en Espagne, Voyage de printemps dans le midi, Voyage en Hollande, en Angleterre, ... etc.

En décembre 1699, Phélypeaux de Pontchartrain proposa à Louis XIV d'envoyer à l'étranger des personnes capables de faire des observations sur l'Histoire naturelle, la Géographie ancienne et moderne, le commerce, la religion, et les mœurs des peuples. On désigna Tournefort accompagné par un peintre et un médecin. Il partait de Paris vers Lyon, puis Avignon et enfin, il arriva à Aix. Après un séjour à Marseille avec herborisations dans la région, il fit son départ sur un vaisseau appelé «Saint-Esprit», en prenant la route pour Candie. Il écrivit sa première lettre le 13 avril 1700 : «Nous voici grâce à Dieu prêts à prendre la voile, aussi nous en avons grand envie et grand besoin, car nous commençons forts à nous ennuyer en ce pays, l'on n'y trouve plus de beaux poissons depuis que l'on mange gras, et les belles plantes, comme vous savez, y sont assez rares, mais on nous flatte de nous faire embarquer incessamment pour la Candie»⁽²⁷⁾.

Tournefort arriva à Candie en Crète le 3 mai, il commença par visiter la Canée jusqu'au 23 mai, puis il se dirigea vers Retimo le 24 mai, Candie du 28 au 30. Il visita ensuite Girapetra au sud de l'île le 4 juin, Candie le 13 juin et le 17 juin, il revint à la Canée et ses environs. Enfin, le 5 et 6 juillet, il visita les ruines de Gortyne. Tournefort avait consacré trois lettres (1 ; 2 et 3) à nous renseigner sur l'île Candie et ses particularités.

De Candie, Tournefort décida de se rendre dans les îles de l'Archipel. Le plan primitif des voyageurs était de gagner Athènes, mais il renonça : «Il est très dangereux de faire le voyage d'Athènes présentement, la campagne est pleines de troupes mal disciplinées qui courent sur les passants, qui les dépouillent et qui les envoient souvent à l'autre monde. Comme nous sommes très content de celui-ci, nous évitons ces sortes de gens avec un très grand soin».

Pitton Tournefort alla donc d'île en île sur de petites barques qui se retournaient facilement et menacé par des prates qui paraissaient moins amusants maintenant qu'ils étaient tout proches.

(25) Ibid.

(26) Thevenot, *Relation d'un Voyage au Levant* – Paris, 1665 p. 23.

(27) Tournefort, *Relation d'un voyage fait par ordre du Roi* – Paris, T. I, 1717, pp. 342 – 343.

Le premier août, Tournefort partait de Candie sur un bateau corsaire français, et à travers l'Archipel, il commença par visiter l'Argentièrre, puis île de Milo dont il nous donne une longue description et une vue sur l'île (2 août).

Le 24 août, il visita l'île de Serpho puis l'île d'Antiparos, où il visita la fameuse grotte où M. de Nointel, ambassadeur de France, avait fait dire la messe en 1673. Tournefort est persuadé que les stalactites sont des plantes !

Ce fut le tour de Paros le 2 septembre, Naxos le 7 septembre, là, il nous a fait une longue description historique⁽²⁸⁾, puis il partit pour Patmos, mais le vent le rejeta à Stenosa, ensuite à Nicouria.

Tournefort débarqua ensuite à Amorgos, Cheiro, Skinosa, enfin Raclia. Le 26 septembre, il visita l'île de Nio, et à la fin de septembre début octobre, il passa par l'île de Sikino.

Le 16 octobre, il était à Santorin, le 22 à Mycone, le 24 et 25 octobre, il était à Delos où il visita l'île avec le consul de France.

Le 26 octobre, il arriva à Syra, le 30 à Thamie, puis à Zia et Macronisi le 15 novembre, l'Ilequalifiade Ioura le 21 novembre, il la qualifia «le lieu le plus stérile et le plus désagréable de l'Archipel». Puis Andros le 22 novembre et l'île de Tine le premier décembre.

A cause des tempêtes d'hiver, Tournefort retourna à Myconos et hiverna. Il passa ensuite à Chio, le 27 mars à l'île Metelin, et le 28, il débarqua à Tenedos en face de Troite.

Enfin, il traversa le détroit de Daradanelles, passant par Gallipoli, et arriva à Constantinople, où il fut reçu et logé à l'ambassade de France.

Quoique les deux voyageurs aient suivi un itinéraire identique de Marseille-Constantinople par mer, ils divergent en pratique. Si l'itinéraire de Thévenot est grossièrement direct et linéaire (voir carte) de Marseille à Constantinople, celui de Tournefort est très régulier.

Il est vrai selon le proverbe que «tous les chemins mènent à Rome», donc «tous les chemins emmènent à Constantinople». Les deux itinéraires se distinguent non seulement au niveau structurel, mais aussi au niveau des hommes, des conditions de voyages et des dangers.

Enfin, 6 % des voyageurs ont emprunté la route Venise-Constantinople par mer.

L'itinéraire Marseille-Constantinople reste donc dominant durant le XVII^{ème} et le XVIII^{ème} siècles, le voyage par mer est le plus fréquent. Il n'est plus question de se déplacer à Venise pour se rendre au Levant, comme c'était le cas au XVI^{ème} siècle. Cette situation nouvelle peut être expliquée d'une part, par le changement de la situation politique, désormais les Français sont les plus privilégiés depuis la signature du traité de 1535 – 36, et particulièrement les capitulations de 1604 ; d'autre part, par l'évolution technique dans le domaine

(28) Ibid.

de la navigation française : la légèreté des vaisseaux a facilité la navigation, et l'armement contre les attaques des corsaires. Tous ces facteurs déterminent les voyageurs à pratiquer cet itinéraire Marseille-Constantinople sur des navires français.

II – LES CONDITIONS DE VOYAGES

Cette question concerne exclusivement le voyage par mer. Cependant, rares sont les voyageurs qui nous ont raconté les conditions de leurs voyages, de leurs préparatifs, les prix, les navires et la navigation, les dangers de la météorologie ou ceux de la course... etc. Mais néanmoins, à travers leurs récits, nous pouvons esquisser les conditions de voyages de certains de nos auteurs.

1. Les préparatifs

Seul Volney a détaillé les préparatifs de son voyage ; il consacra 6.000 francs échus d'un héritage inattendu pour entreprendre un long voyage. Il dédaigna les voies frayées et choisit la plus inconnue et la plus périlleuse, Marseille-Alexandrie, malgré le risque des corsaires en Méditerranée⁽²⁹⁾.

Il ne se dissimulait ni les dangers, ni les fatigues qui l'attendaient. Il en mesura l'étendue et se prépara à les surmonter : «Il s'exerçait à la course, entreprenait de faire à pied des voyageurs de plusieurs jours, il s'habitua à rester des journées entières sans prendre de nourritures, à franchir de larges fossés, à escalader des murailles élevées, à régulariser son pas afin de pouvoir mesurer exactement un espace par le temps qu'il mettait à le parcourir. Tantôt, il dormait en plein air, tantôt, il élançait sur un cheval et le montait sans bride, ni selle, à la manière des arabes, se livrait aussi à mille exercices pénibles et périlleux, mais propre à endurcir son corps à la fatigue. On ne s'avait à quoi attribuer son air farouche et sauvage, on taxait d'extravagances cette conduite extraordinaire, attribuant ainsi à la folie, ce qui n'était que la fermentation du génie»⁽³⁰⁾.

Après ce dur entraînement physique, Volney mit son sac sur le dos, un fusil sur l'épaule et 6.000 francs en or dans sa ceinture, et prit la route Paris-Marseille à pied.

Malheureusement, Volney ne nous dit rien de plus sur son voyage et les conditions qu'il a affrontées.

Tournefort, mentionne dans son ouvrage quelques uns des préparatifs qu'il a fait avant son départ. Il fait le compte de ses frais, avant, pendant et après son voyage. Tournefort, aborde un autre aspect de la préparation tout à fait particulier, c'est celui des compagnons de route, «J'avais besoin, dit-il, de deux hommes de confiance, qui fussent d'honneur à partager avec moi les peines inséparables des grands voyages. Il n'y a rien de si triste que de tomber malades

(29) A. Bossange, *Notice sur la vie et les écrits de Volney* – Paris, 1821 p. 9.

(30) Volney, *Voyage en Syrie et en Egypte, pendant les années, 1783 – 1785*, Paris, 1959, pp. 3 – 23.

dans des pays où l'on connaît personne, et où l'on ignore la médecine. Il est fort chagrinant aussi de voir de belles choses sans les pouvoir faire dessiner...»⁽³¹⁾. Les deux hommes désignés pour accompagner Tournefort, étaient Aubriet, peintre et Gundelschainer, médecin allemand.

2. Le prix :

Là aussi, seulement deux voyageurs nous ont parlé dans leurs récits du prix de voyages : Deshayes et Fermanel.

Pour le premier (1621), l'itinéraire Marseille-Constantinople est le moins onéreux : douze écus par tête⁽³²⁾.

Le deuxième qui a entrepris son voyage neuf ans plus tard (1630), précise que son chemin est le plus court et le moins cher : Il lui coûte quatorze ou quinze écus par tête jusqu'à Constantinople⁽³³⁾.

Les autres voyageurs aux XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles, restent muets à ce propos, et ils ne parlent que des conditions météorologiques ou des corsaires.

3. Les navires et la navigation :

Il faut faire encore appel à Deshayes pour qu'il nous donne des détails à ce sujet, «Depuis que les sujets du roi, dit-il, leur ont oté le trafic (Venitiens), il est toujours parti de Marseille plus grand nombre de vaisseaux pour aller en Turquie...»⁽³⁴⁾.

Mais Deshayes va plus loin lorsqu'il fait la comparaison entre les navires français et les navires vénitiens, afin de démontrer la domination des Français sur la mer : «Les navires Venitiens sont si grands, si pesants et si mal armés, qu'ils ne savent naviguer avec un petit vent, ni résister à une fortune de force que pendant leurs voyages, ils font beaucoup plus dans les ports qu'à la mer, et ne font point de chemin par ce moyen là. Ils sont outre cela si mal armés d'homme, qu'ils ne savent résister aux corsaires et font si pensant et si mauvaient voiliers qu'ils ne les peuvent éviter par la suite.

Les vaisseaux de Provence sont plus petits et beaucoup plus légers, et sont faits d'un tel gabas, qu'ils résistent aux plus grandes des tempêtes... Ces vaisseaux sont avec cela si bien armés, qu'ils peuvent résister aux corsaires, ou bien les éviter par leur vitesse. Outre cela, les mariniers de Marseille sont si adroits, et ont une pratique de la Méditerranée, qu'ils y sont en pareille considération que les Hollandais. Toutes ces choses sont cause que ceux qui veulent aller présenter au Levant s'embarquent à Marseille»⁽³⁵⁾.

Ces navires, nous précise Deshayes, devaient traverser deux milles deux cent

(31) Tournefort, *op. cit.* p. 2.

(32) Deshayes, *op. cit.* p. 456.

(33) Fermanel, *op. cit.* p. 26.

(34) Deshayes, *op. cit.* p. 456.

(35) *Ibid.*, pp. 456 – 458.

miles, qu'ils faisaient ordinairement en 15 ou 20 jours lorsqu'ils ont le vent favorable⁽³⁶⁾.

L'aventurier Fermanel donne 730 lieues entre Marseille et Constantinople qu'il couvre en 20 ou 30 jours⁽³⁷⁾.

Malheureusement, il n'y que Thévenot qui nous fait la description d'un vaisseau nommé «Sainte-Marguerite», appartenant au capitaine Philippe Martin dela Ciudad qui venait de Livourne : «Le vaisseau, qui avait environ trente-huit ans, était bon voilier et fort heureux en mer, il avait dans son bord trente-deux marins, et était armé de six pièces de canon de fer, et huit pierriers de bronze, était bien garni d'arquebuses et de mousquets».

Thévenot nous décrit aussi la façon dont se faisait la navigation : «Nous allâmes de conserve avec le capitaine Antoine Martin, dont le vaisseau se nommait Saint-Esprit, sur lequel il avait vingt-huit hommes, cinq canons de fer et huit pierriers, une polacre dela Ciudad, nommée la Sainte-Marguerite, venait encore avec nous, elle avait dans son bord vingt-quatre hommes, deux canons et six pierriers de fer, son capitaine se nommait Jacques Fautrier, cette polacre allait fort bien, mais le vaisseau du capitaine Antoine Martin restait toujours derrière, ce qui nous faisait perdre plus de dix milles de chemin par jour, parce que nous l'attendions lorsqu'il était un peu éloigné»⁽³⁸⁾.

Comme au XVI^{ème} siècle, la navigation en Méditerranée était côtière au XVI^{ème} siècle, tous les navires qui partaient de Marseille vers Constantinople naviguaient sans s'éloigner des côtes, en outre, le problème de la navigation en Méditerranée, comme l'a montré Fermanel Braudel, c'était qu'elle se faisait par cabotage : les navires sortaient du port quand le vent était favorable et se dépêchaient d'y trouver refuge quand le danger était imminent, c'était une navigation par à coup, entièrement soumises aux conditions météorologiques⁽³⁹⁾.

Deshayes évoque aussi les difficultés de la navigation en Méditerranée : «Quand à la mer cette navigation est fort dangereuse principalement dans l'Archipelague où il y a près de trois cents îles qui en dexendrait sont si proches les unes des autres, qu'il faut être bien juste pour y passer, car si pendant que l'on est au milieu de ces îles, il se lève quelque tourmente, les vaisseaux le plus souvent pour n'avoir point de mer à coure, sont contraints d'aller invertir quelque accueil, et quand la nuit les prend, qui leur ote la vue de ces îles et de ces écueils, et le moyen de les éviter, c'est un miracle lorsqu'ils en sauvent»⁽⁴⁰⁾.

Certes, les détroits constituent une rude épreuve pour les navires qui les

(36) Ibid. p. 457.

(37) Fermanel, op. cit. pp 26 – 27.

(38) Thevenot, op. cit., p. 38.

(39) F. Braudel, *La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II* – Paris 1979, p. Avelio Teisera Da Mota, *L'art de naviguer en Méditerranée du XII^e et XIV^e siècle et la Création de la navigation Astronomique dans les Océans*, in colloque, 1957 présenté par M. Mollat, *Le désir et L'économie maritime du Moyen Age au XVIII^e siècle principalement en Méditerranée*, S.E.V.P.N. pp. 127 – 140.

traversaient. Ainsi, Deshayes nous donne l'exemple de détroit de Gallipoli qui multiple les difficultés de la navigation : «Ce qui rend encore la navigation fort longue, c'est qu'il faut passer par le détroit de Gallipoli, qui n'a pas une lieue de large, où il y a un courant fort rapide qui vient de Constantinople... Il y a quelques fois des vaisseaux qui demeurent quarante et cinquante jours à ce passage»⁽⁴¹⁾.

Assurément, ce délicat problème a été évoqué par l'ensemble des voyageurs qui ont emprunté cette route. Du loir qui avait prit ce chemin en 1639, a noté cette difficulté : «Après une navigation d'onze jours, plus ennuyeuse pour sa longueur que fâcheuse pour ses rencontres, nous arrivâmes à Malte»⁽⁴²⁾.

«Après avoir été deux heures à l'ancre dans le port, nous nous retirâmes en mer pour traverser toutes les Cyclades. Et le vent s'étant fait contraire, nous nous retirâmes dans le port»⁽⁴³⁾.

Cette fois-ci, c'est Henri de Beauvau qui parle de ses conditions de voyages : «Le vingtième jour de Novembre, jour de Saint-Cécile, nous eûmes dedans ce port, tant de pluie, tonnerre, grêle et éclairs, que c'était chose épouvantable, et encore que nous fussions bien assurez nos mariniers ne laissèrent à se mettre en prière et invoquer les saints»⁽⁴⁴⁾.

4. Les dangers en général

Outre ces différents problèmes, il ne faut pas négliger les dangers qu'affrontaient les voyageurs et qui pouvaient leur coûter la vie, la course d'une part, les conditions météorologiques et la perte du chemin d'autre part. En effet, ces risques formaient généralement les plus grands dangers qui caractérisaient l'itinéraire Marseille-Constantinople par mer.

Certes, Deshayes qui reste notre source la plus détaillée sur la route allant au Levant, souligne à ce propos que : «les hasards des corsaires et la mer les a rendu si dangereux et si incertain... Pour ce qui est des corsaires, il faut ne certainement pas passer entre l'île de Candie et la Morée, où ils se tiennent ordainement pour y attendre les vaisseaux, de sorte que difficilement les peut-on éviter»⁽⁴⁵⁾.

Sur le même chemin, et pour éviter les rencontres des corsaires, il faut saisir l'occasion du passage des deux flottes anglaise ou hollandaise, qui se rendaient d'ordinaire à Livourne au printemps et à l'automne, et qui se partageaient vis-à-vis de la Morée pour se rendre aux lieux où chaque vaisseau est

(40) Deshayes, op. cit. p. 456.

(41) Ibid.

(42) Duloir, *Voyage du sieur Duloir au Levant* – Paris, 1654, p. 3.

(43) Ibid. p. 5.

(44) H. de Beauvau, *Relation Jornanière du Voyage du Levant par Henri Beauvau* – Paris 1615. p. 19.

(45) Dshayes, op. cit. p. 456.

destiné»⁽⁴⁶⁾.

Notamment, Henri de Beauvau nous donne le récit du climat au bord du vaisseau au moment de la rencontre avec les corsaires : «ayant peur d'un vaisseau qui nous avait côtoyé tout le jour, côtoyait encore, nous étions préparés à combattre, bien que ce vaisseau fut trois fois plus grand que le notre, et que nous fussions bien mal fournis de pièces de canon. Mais, l'obscurité de nuit et l'étonnement du patron furent cause que nous perdîmes notre chemin, prenant au lieu de la main droite, la main gauche, outre cela, ils ne s'en fallent que deux fois la longueur de notre vaisseau, que nous allassions choquer une petite île nommée Cabrière...»⁽⁴⁷⁾.

Pratiquement la course, malgré les traités signés entre la France et la Porte, ou parfois, avec les corsaires, n'a pas cessé de ravager la Méditerranée ; bien plus la Porte elle-même, n'a pas su ou n'a pas pu intégrer le risque corsaire, ce qui obligeait la France à les châtier.

Très loin encore d'être dominée, la course a été le problème le plus grave en Méditerranée ; elle a provoqué tout le long du XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles, d'énormes dommages aux navires circulant ou trafiquant. Les conditions météorologiques n'étaient pas au moindre risque que les corsaires. Certes elles pouvaient jouer un rôle favorable, cependant le rôle défavorable était le plus fréquent. Jean Thévenot, après avoir donné une description détaillée des vaisseaux qu'il a empruntés pour se rendre au Levant, relate les conditions météorologiques qui l'ont accompagné dès son embarquement de Malte, «Nous avions, dit-il, un bon vent de ponent (vent d'ouest), et maestral (vent du nord-ouest) qui se changea le vendredi 5 novembre sur la main en lebech (vent du sud-ouest), et la nuit suivante après une grande pluie, il se changea en tramontane (vent du nord), mais si faible que nous faisons fort peu de chemin : Le samedi 6 novembre au soir, il se rafraîchit et nous fit avancer beaucoup. Mais plus nous avançons, plus croissait la crainte que nous avions de rencontrer des vaisseaux de Tripoli sur les croisées de l'île de Sapience (Méthoni au sud-ouest du Péloponnèse), où nous croyions devoir passer le jour suivant, et cependant, nous y passâmes sûrement sans nous en apercevoir : car le dimanche septième novembre au matin croyant d'être encore éloignés de plusieurs milles de la dire île de Sapience. Suivant le calcul que nous en avions fait, nous nous aperçûmes que nous avions déjà passé le cap de Matapan qui est à plus de soixante-dis milles au delà de l'île de Sapience. Cette erreur vint de ce que nous ne croyions pas que notre vaisseau avançât plus de huit milles par heure, et in en avançait plus de dix, parce que outre le vent favorable, les courants du golfe de Venise nous servaient aussi»⁽⁴⁸⁾.

A travers le récit de l'itinéraire de Thévenot, les dangers ne diminuaient pas, plus les erreurs se multipliaient, plus les risques s'aggravaient, «Nous fîmes,

(46) Tavernier, op. cit. p. 41.

(47) Beauvau, op. cit. p. 22.

(48) Thevenot, op. cit., p. 39.

raconte-t-il, encore une autre erreur, et de moindre conséquence que la première c'est que nous avions dressé notre route de telle sorte, que nous devions passer nonante milles loin de l'île de Sapience, et du cap de Matapan pour passer entre le Cerigo et le Cerigotto, et cependant, le dimanche à la pointe du jour, nous nous trouvâmes, comme j'ai dit, au-dessus du cap de Matapan, mais si près de terre qu'il n'aurait que deux milles de distance, ce qui fit que nous fûmes obligés de passer entre la terre femme et le Cerigo qui est véritablement le plus court chemin de plus de quarante milles, que si nous avions passé entre le Cerigo et le Cerigotto, mais aussi étant beaucoup plus étroit, il est bien plus dangereux. Cette dernière erreur fut aussi causée par les courants du golfe de Venise, qui nous poussèrent à gauche vers la terre ferme...»⁽⁴⁹⁾.

Mais le plus grand danger que Thévenot ait rencontré fut celui de l'échouement du vaisseau. Nous aimerions donner ce récit afin d'exposer concrètement les différentes sortes de dangers qui accompagnaient la navigation dans ce bassin méditerranéen. «croyant Sur les trois ou quatre heures après minuit, raconte Thévenot, nous aperçûmes quelques terre, nous ne s'avions si c'était Ténédo, et sur la pointe du jour, nous allâmes à la traverse, et alors nous reconnûmes que nous l'avions déjà passé, et nous étions devant Troie fort proche de terre, notre capitaine s'éveilla au bruit que fit le vaisseau en échouant, et croyant qu'il était perdu, il envoya vite ment voir à la sentine s'il y avait beaucoup d'eau, mais on n'y en trouva point du tout. Il fit en même temps mettre le Caïque en mer, et étant descendu dedans, il fit la visite autour du vaisseau qu'il trouva sans dommage, n'y ayant que la proue ensablée, et ayant en même temps fait débrouiller les voiles, le vaisseau commença un peu à respirer, on jeta une ancre à la pompe, par le moy de laquelle, on nous retira hors de ce sable en peu de temps, véritablement Dieu nous assista bien particulièrement en cette occasion, car il faisait un vent si frais, qu'allant à toute voile comme nous allions, le vaisseau devait enfoncer bien avant, et cependant, en une heure de temps, nous en fûmes dehors, sans qu'il entrât une seule goutte d'eau dans la sentine. Si le droit eût été de roche comme ce n'était que de la motte, le vaisseau était perdu»⁽⁵⁰⁾.

Voyager dans la Méditerranée, dans de telles conditions, présentait bien des risques et des dangers ; malgré tout, les voyageurs du XVII^{ème} et XVIII^{ème} siècles, continuaient à fréquenter le chemin maritime, rien ne pouvait les empêcher de découvrir l'exotisme et le mystère du monde oriental. Arriver en Orient, c'est d'abord surmonter le danger !

CONCLUSION

Au XVII^{ème} siècle, grâce à la convergence Franco-Ottomane, grâce aussi à l'évolution de la navigation française, Venise a cédé sa place à Marseille qui durant le XVII^{ème} et le XVIII^{ème} siècle est devenu le port le plus souvent

(49) Ibid. pp. 39 - 40.

(50) Ibid., pp. 43 - 44.

fréquenté pour se rendre en Orient. Mais pour réaliser ce projet, il n'y avait pas que l'itinéraire Marseille-Istamboul par mer ; assurément, il y en avait d'autres que nous n'avons pas présentés, mais beaucoup moins fréquentés :

Paris — Istamboul par la Hongrie

Naples — Istamboul par la Grèce

Esclavonie-Istamboul par terre et par mer.

L'itinéraire Marseille-Istamboul reste dominant durant le **XVII^{ème}** et le **XVIII^{ème}** siècles. Le voyage par mer était le plus fréquenté, désormais, les français n'ont plus besoin d'aller à Venise pour se rendre au levant, comme ils le faisaient au **XVI^{ème}** siècle.

Enfin, si l'itinéraire Marseille-Istamboul l'emportait à cette époque là, il faut se rendre compte des conditions qui accompagnaient le voyage exclusivement par mer, et qui pouvaient dans certains cas se révéler très dangereuses.

Quoique les voyageurs ne détaillent pas leurs conditions de voyage, nous avons pu approcher cette question en parlant des préparatifs de Volney ou de Tournefort, des prix des voyages tels qu'ils ont été déterminés par Deshayes et Fermanel, des navires et de la navigation présentés par Deshayes, Thévénot et Fermanel : L'avantage des navires français, navigation par cobotage, les problèmes causés par la mer surtout dans l'Archipel et les détroits, mais aussi, le vent et l'obscurité. Mais le risque auquel les voyageurs ont été le plus souvent confrontés, était celui de la Course. En effet, ce phénomène caractérise particulièrement l'itinéraire Marseille-Istamboul.

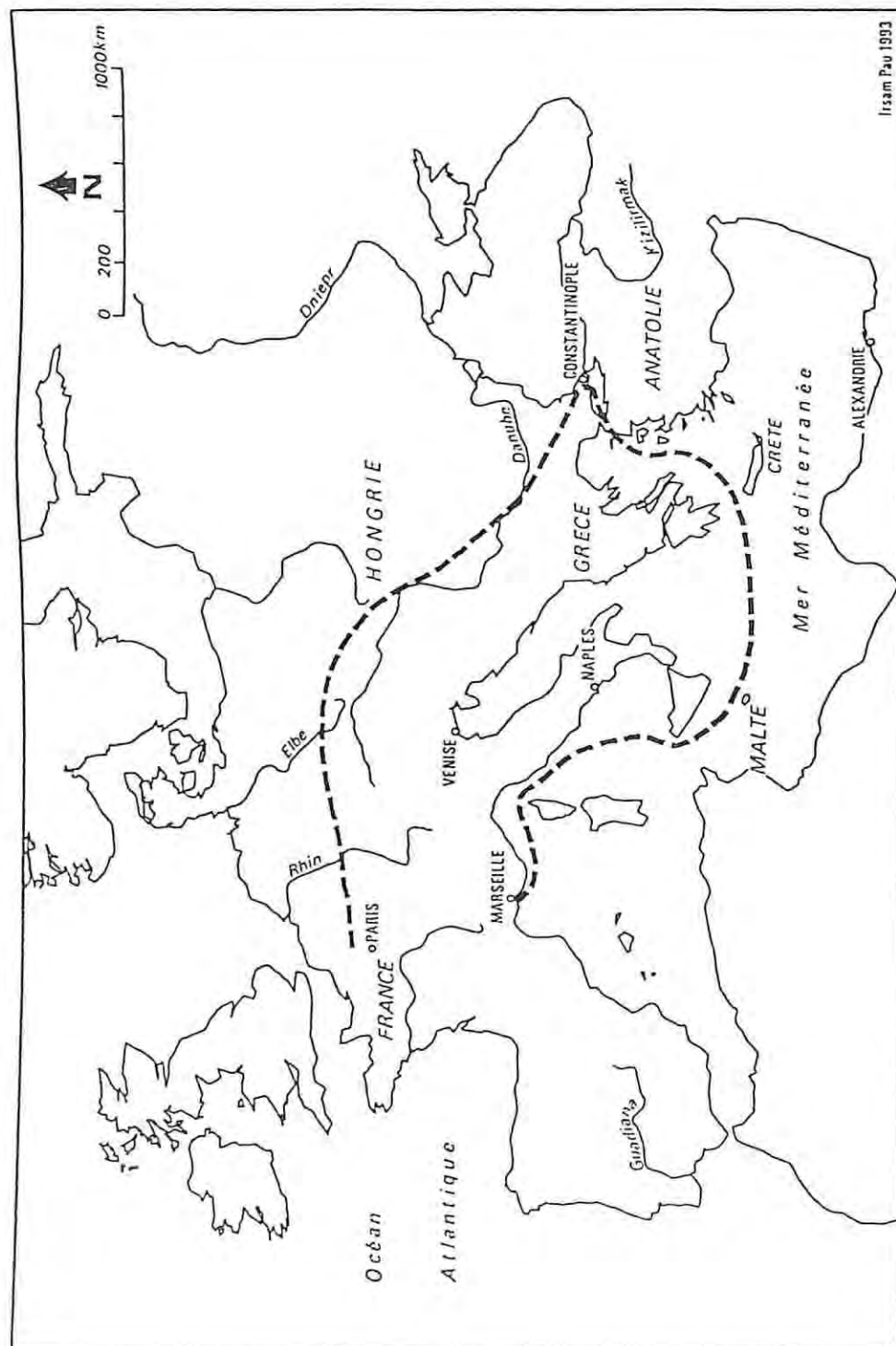
Les Français malgré les traités signés avec la Porte et avec les corsaires, et malgré des navires bien armés, n'ont pas pu se débarrasser de cette horrible menace, la Porte n'en plus ! la Course au cours des **XVII^{ème}** et **XVIII^{ème}** siècles, restait toujours un vrai problème au-dessus, non seulement des forces des voyageurs, mais plus précisément, des forces de la Porte et de la France.

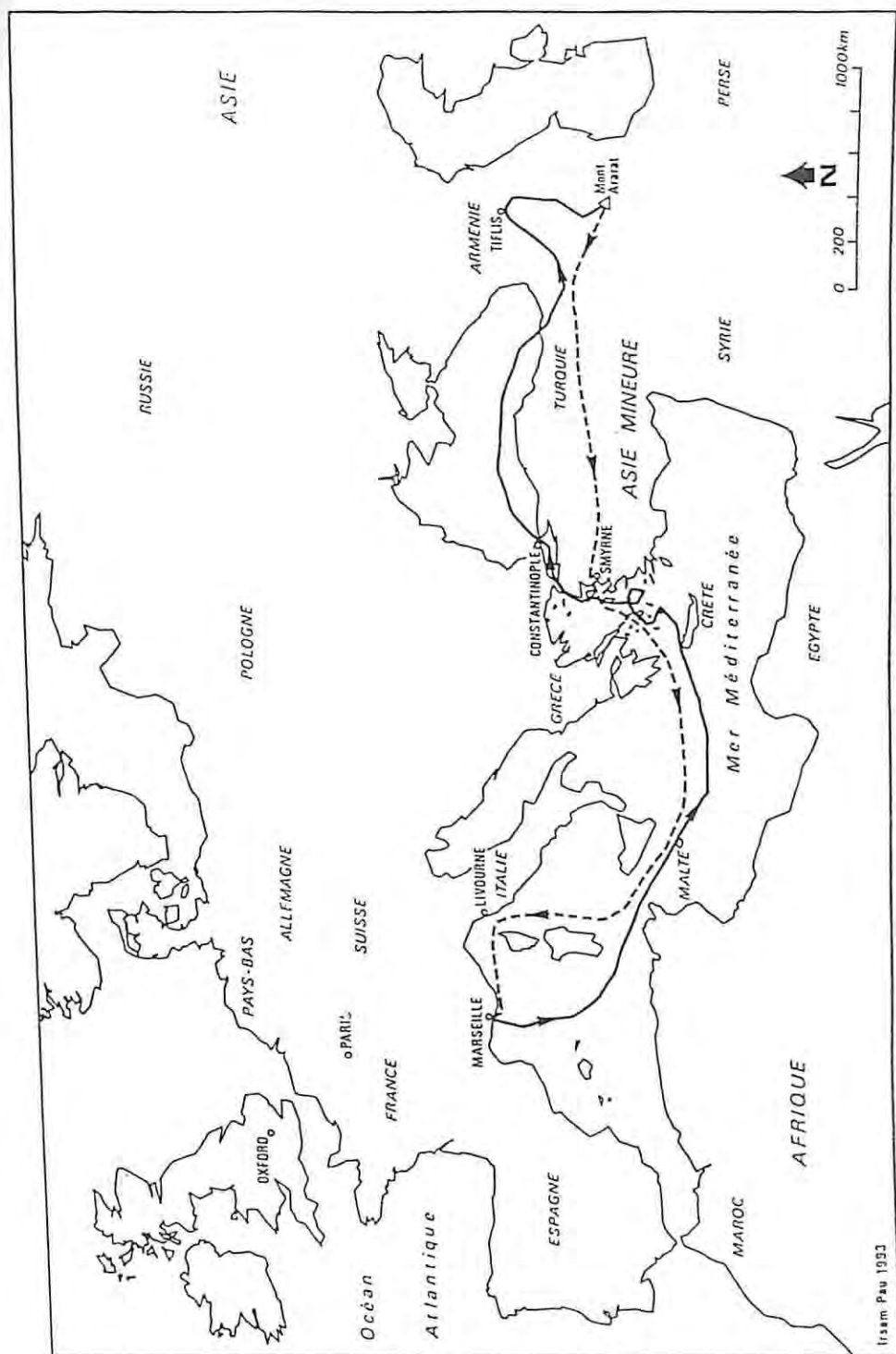
TABEAU RECAPITULATIF DES VOYAGES ET ROUTES

Voyageur	Date de départ	Voyage de départ	Route choisie	Voyage arrivé	Date d'arrivée	Voyage retour	Durée du séjour
Beauvau (Marquis de)	1.11.1604	Venise	Voyage par mer Méditerranée, la Grèce et les	Constantinople	10.01.1605	Boulacque (Le Caire)	11 mois
Cornemin (Deshayes de)	29.04.1621	Strasbourg	Voyage par terre (par la Hongrie)	Constantinople	24.07.1621	Jaffa	5 mois
Breves François Savary de	1580	Marseille	Voyage par mer Méditerranée, la Grèce et les	Constantinople	—	Jerusalem en passant par l'Egypte, tripoli	2 ans
Fermanel	12.04.1630	Toulon	voyage par mer Méditerranée, la Grèce et les	Constantinople	Novembre 1630	Sade - 2.11.1631	12 mois
Tavernier Jean-Baptiste	1631 (1 ^{er} voyage)	Ratishonne (Allemagne)	voyage par terre, par la Hongrie	Constantinople	1631	Alexandrette en 1633	environ 2 ans (pour le 1 ^{er} voyage)
Tavernier Jean Baptiste	15.09.1638 (2 ^{ème} voyage)	Marseille	voyage par mer Méditerranée	Alexandrette	Octobre 1638	—	—
Coppin Jean	Janvier 1638	Marseille	Voyage par mer Méditerranée	Alexandrie	le 14 ^{ème} jour après le départ de Marseille	1640	2 ans
Duloir	Nov. 1639	Marseille	voyage par mer Méditerranée, la Grèce et les	Constantinople	28.01.1640	Negrepoint	14 mois

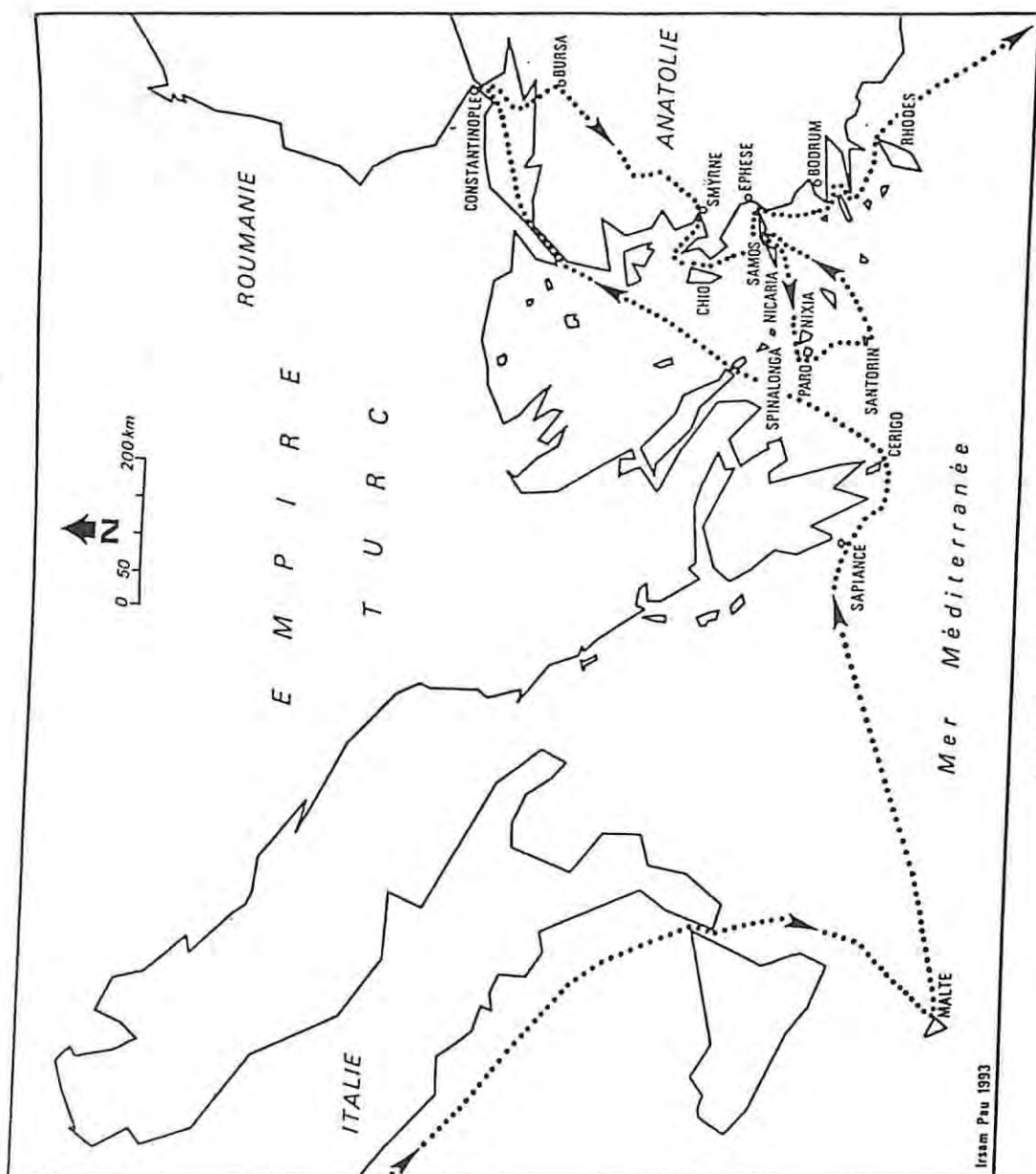
Voyageur	Date de départ	Voyage de départ	Route choisie	Voyage arrivé	Date d'arrivée	Voyage retour	Durée du séjour
Laboulay François le Gouz	—	Marseille	voyage par mer Méditerranée, la Grèce et les	Constantinople	—	Alexandrie	—
Dobdan (M.J.)	1651	Marseille	voyage par mer Méditerranée	Jérusalem	30.03.1652	Seide	7 mois environ
Thevenot Jean	2.06.1655	Marseille, puis Malte	voyage par mer Méditerranée	Constantinople	3.12.1655	Egypte	5 mois environ
Dreux (Robert de)	29.10.1665	Marseille	voyage par mer Méditerranée, la Grèce	Constantinople	30.11.1665	Athènes	3 ans
Arvieux (Chevalier d')	6.10.1653 (1 ^{er} voyage)	Marseille	voyage par mer Méditerranée, la Grèce et		4.12.1653	—	12 ans environ
Arvieux (Chevalier de)	1679 (2 ^{ème} voyage)			Alépe	1679	—	6 ans
Lucas (Paul)	5.08.1699 (1 ^{er} voyage)	Marseille	voyage par mer	Alexandrie	1703	Constantinople	2ans
	15.10.1705 (2 ^{ème} voyage)		La Grèce et les	Smyrne	—	Alexandrie 14.10.1708	plus de 3 ans
	24.08.1714			Constantinople	18.09.1714	Egypte Décembre 17127	4 mois environ
De la Roque (Jean)	Début Mai 1688 (1 ^{er} voyage)	Marseille	voyage par mer Méditerranée	Tripoli de Syrie	Fin mai 1688	—	3 ans environ

Voyageur	Date de départ	Voyage de départ	Route choisie	Voyage arrivé	Date d'arrivée	Voyage retour	Durée du séjour
	6.01.1708 2ème voyage	Brest	Voyage par mer (L'Océan Oriental et le Déroit de la Mer Rouge)	Adéo (Yemen)	1709	-	-
Tornefort (Piton de)	23.04.1700	Marseille	Voyage par mer Méditerranée, la Grèce et	Constantinople	28.03.1700	Surgene 25.01.1702	20 mois et 25 jours environ
Tott (François Baron de)	1 ^{er} 4.1755	Marseille	voyage par mer Méditerranée, la Grèce et	Constantinople	21.05.1755	Constantinople	8 ans
Volney (C.F. de)	Fin Avril 1782	Marseille	voyage par mer Méditerranée	Alexandrie	Début Janvier 1783	Jaffa fin Février Début Mars 1785	3 ans
Ferrières Sauveboeuf	1782	Toulon	Voyage par mer Méditerranée, la Grèce et	Constantinople 6 Juin 1789	1782	Constantinople	8 ans environ





ITINERAIRE DU VOYAGE DE TOURNEFORT



ITINERAIRE DE JEAN THEVENOT

Irsam Pau 1993

EMBAXADA
DE LA CORTE DE ESPAÑA
AL REY DE MARRUECOS
en el año de 1799

D^r Abderrahman EL FATHI

Faculté des Lettres — Tétouan

Nos corresponde hablar de un diario del viaje que fuera realizado por una Comitiva y escrito por un miembro de la misma. En este viaje se nos ofrece la visión, sobre Marruecos, su historia, Antropología, Geografía, usos, costumbres y muestras de amistad y buen entendimiento entre las dos Coronas de España y Marruecos, todo ello en la memorable fecha del tratado de paz de 1799. Nos hayamos, pues, ante una visión que pretende ofrecer una amplia versión de lector de los avatares que esta Comitiva tuvo que pasar en tierras marroquíes.

Los episodios están enhebrados como si de un epistolario se tratase, en la linealidad propia de la novela de iniciación. Esto sí, con continuas y reiteradas llamadas de atención al lector que a él va dirigida.

Este diario fue publicado en Madrid, en la Imprenta de Sancha, el año 1800, escrito supuestamente, durante y después del realizado viaje. Este viaje tiene como estructura un prólogo como justificación y el interés del mismo, así como la acertada elección del personaje en quien iba a recaer la fortuna y el honor de dirigir la Comitiva del viaje. La visión que se nos ofrece sobre nuestro país, se remonta a la historia común compartida, salpicada, y cito textualmente:

«de enemistades, guerras, cautiverios, persecuciones, y exterminios de más de siete siglos, la oposición contradictoria de dos religiones, que pugnan entre sí, como la verdad y la falsedad, la luz y las timieblas».

La personalidad elegida para dirigir, dirimir y establecer esta Embajada fue D. Juan Manuel González Salmón, para cumplir, así con las intenciones del soberano Carlos IV, haciendo entrega de un regalo, al Sultán Mulay-Al-Hassan, en testimonio del tratado de paz que fuera firmado el 1 de Marzo del año 1799,

y dada a conocer en agosto. La elección de González Salmón obedece a su dilatado conocimiento que sobre nuestro país posee. Estuvo en calidad de Cónsul General de España en Tánger, antes de emprender este viaje. Este diplomático español le tocó vivir momentos difíciles tras su último paso por Tánger. Cuando se alza con el poder el nuevo sultán, Muley Al-Yazid, en su entronización proclama la guerra a todos los estados cristianos a excepción de Inglaterra. Exige el pago de todos los derechos de comercio en un plazo muy limitado, bajo amenaza de sitiar la ciudad de Sebta. Encarcela a los religiosos españoles instalados en Tánger, y de los cónsules de Larache y Mogador. Ante esta conflictiva situación política que contrasta con la anterior, entre Carlos III y Sidi Mohamed. B. Abdellah, D.J.M. González Salmón entonces Cónsul en Tánger, es desposeído de su casa por orden del Sultán instalando en la misma a dos familias judías para afrentar al soberano español Carlos IV, esto ocurrió en 1791.

Los personalidades, que acompañaron, en su viaje a Marruecos a Salmón fueron: el Consúl Juan de Arriada, Josef Samoza, Yosef de la Cruz, judío, en calidad de intérprete, Capellanes de la Orden de San Agustín, y de S. Pedro de Alcántara, entre otras personalidades civiles y militares.

Para llevar a cabo este viaje, se tomaron varias medidas, entre las cuales cabe destacar, el que se realizase sin la intromisión de los ingleses, que pudieran haber abortado esta empresa, momentos antes del embarque. Así, nadie de la Comitiva debiera conocer con exactitud el lugar y fechas del desembarco en tierras marroquies, salvo los mismos comandantes de los buques que iban a zarpar.

El desembarco se llevó a cabo en la ciudad de Tánger, a la hora prevista. Salieron a recibirlos el pueblo de Tánger, cónsules extranjeros y amigos que dejó el Plenipotenciario, por su paso en esta ciudad. Como corresponde en la hospitalidad marroquí, el cónsul fue obsequiado con «tres vacas de leche, diez carneros, porción no pequeña de gallinas, pan, huevos». todas estas ofrendas fueron repartidas entre sus respectivas tripulaciones.

En este diario se da fe de todos los pormenores del mismo, hasta ofrecer la carta que fue recibida por el alcaide Abú Ben Abdemalek, en la que se anuncia la llegada de la Comitiva española.

«A nuestro Servidor el Alcayde Hab-bú-Ben Abdelmelek. La bendicion del Omnipotente descidenda sobre tí : Salud. Hemos recibido la Carta en que nos participais la llegada á esa Plaza (guardada por Dios) del Embaxador de Espana; noticia que apreciamos, y que nos ha causado el mayor regocijo. Procurarás obsequiarle en un todo, y harás quanto te diga, y pida, tanto durante su mansion en

esa, como quando venga á nuestra Real presencia; pues determinamos que lo acompañes con cien soldados de la Caballería de esa guarnicion. Al mismo efecto llegaría ahí el segundo General de nuestros Negros con otros cien soldados de á caballo, y quatrocientos de á pie de los que nos sirven aquí; y ademas trescientas de nuestras mulas, y treinta tiendas de campana : Y con esta ocasion te mandamos tambien las órdenes, que debes remitir con anticipacion á los respectivos Baxáes de las provincias por donde ha de transitar el Embaxador, para que, como tú, procuren agasajarlo en un todo, segun es nuestra voluntad; haciendo que salgan á su recibimiento con la mejor Caballería, y procurando distinguirlo en términos que todos conozcan la dignidad con que se le trata, y el aprecio que nos merece el Soberano que nos lo envia; y Embaxador; y salud».

[Salmón: 21]

El tiempo y el espacio de este viaje aparece acotado entre las dos costas, y los lugares que la Comitiva va explorando, Tánger y alrededores, Larache, Alcazar Quivir y Meknés. A través de este diario percibimos la sociedad de la época. Nos ofrece una somera visión de la historia de Tánger desde su fundación por los romanos, así como sus particularidades antropológicas, geográficas y físicas.

Tánger es una Ciudad antigua, que debe su existencia á los Romanos, quienes la llamaron en su idioma *Tingis*, y de ella, como de su Capital, recibió la Mauritania el sobrenombre de *Tingitana*. Es tan inconstante su historia, como su suerte en las diferentes, y multiplicadas veces que ha sido objeto de ataques y conquistas; siendo presa ya de los Portugueses, y ya de los Ingleses; quienes ultimamente la abandonaron, convencidos por la experiencia del mucho gasto, y nunguna utilidad que les atraia su posesion. Está situada en la Provincia de Algarve, Reyno de Fez, sobre una pequena altura á la embocadura occidental del Estrecho de Gibraltar...

La fortificacion, quasi arruinada, es una muralla de las de mayor antigüedad, con su foso por la parte de tierra, ya ciego: dentro del recinto de la muralla principal está la Alcazaba, situada en una altura que domina á la Plaza. Por la parte que mira á la Bahia se ven colocadas piezas de artillería en la referida muralla; debaxo hay otras baterias bien guarnecidas, y pequenos castillos de

una y otra parte, que cruzan sus fuegos, y defienden la entrada y permanencia en ella.

[Salmón : 24 - 25 - 26]

En los alrededores de Tánger, en Ain Dália fue donde fijaron el campamento esta Comitiva y pasaron allí una noche, y al día siguiente el 28 de Enero emprendieron camino pasando por Garbía, siendo recibidos por una Comitiva del lugar. Se les rindió homenaje de bienvenida a las usanzas del lugar como se describe en el diario:

A las tres horas de camino se pasó el rio *Jasef*, y se entró en el Partido, oCabila llamada de la *Garbía*: cuyo Gefe con otros Alcaydes Subalternos, y cincuenta caballos esperaba ya al Comisionado para obsequiarle, y acompañarle hasta salir del territorio de su mando, segun las órdenes de S.M.M. Luego que se acercó aquel, y saludó, se puso con su gente y Banderas delante de todos; y quando el terreno lo permitió, empezaron los honores, agasajos, ó juego de pólvora, unico medio que tienen de obsequiar, y manifestar su alegría, y regocijo, ya sea en funciones públicas, ó particulares, ya en las ciudades, ó campos.

Esta unica diversion de los Moros, que llaman *correr*, ó *jugar la pólvora*, es unexercicio verdaderamente Militar, y muy laudable.

[Salmón : 30 - 31]. La acampada duró toda una jornada

El día 29 entraron el Larache siendo recibidos con la mayor alegría y regocijo, así como muestras de cariño y amistad que fueron dispensadas por la ciudadanía que salió a recibirles también en Ksar Quivir.

El Baxá de Larache, que por hallarse enfermo no pudo venir á cumplimentar al Comisario Plenipotenciario, envió doce Alcaydes con trescientos caballos para que lo executasen en su nombre. Las hermosas llanuras, por donde se caminó este dia, proporcionaron á esta Tropa, y á la que constantemente acompañaba, que no cesase su juego de pólvora con un contento tan general, y undeseo tan vehemente de dar gusto y agradar, que parecia iba á porfia de dia el quererlo persuadir. Los corazones Espanoles que lo presenciaban, no podian menos de commoverse. Mas si semejante efecto causaba en ellos este tan continuado obsequio qué impresion no haria el inesperado recibimiento, y el imponderable, y sincero exceso de alegría que manifestaron los habitantes de la Ciudad de *Alcazar-Quibir*, quando divisaron tan numerosa, y lucida comitiva dentro de su suelo? No hay elocuencia que basta á expresarlo. Toda la Poblacion de esta gran Ciudad salió al camino.

[Salmón: 32 - 33]

Una nota a destacar en este diario y es la permisividad que en la ciudad de Ksar, consienten a que las mujeres participaran en estos recibimientos.

[...] Es de notar que entre los Moros por ningun caso, ni pretesto se permite á las mugeres presentarse en concurrencias públicas. Sin embargo en la ocasion

presente, olvidando sus celos y temores, las permitieron evidenciar los sentimientos de júbilo, que penetraban sus corazones.

Con tan extraordinario agasajo, y por medio de una innumerable multitud, que parecia enagenada de contento, se pasó por fuera de las puertas de *Alcázar*. Inmediato á ella se encuentra el rio del mismo nombre, que vadeó, y en seguida se campó en una gran llanura bien conocida en el Pais por haberse dado en sus inmediaciones la famosa batalla (llamada de los tres Reyes) donde pereció D. Sebastian el de Portugal.

[Salmón : 34]

Día 31, Kabila de Esfiani,

Día 1 de febrero en Bénimalek.

Siempre y en todo momento, pone de manifiesto, en su diario el autor, la alegría y la feliz acogida dispensada por el pueblo marroquí.

... Los Arabes, en cuyos rostros rebotaba la alegría, estaban tan embelesados con la armonía, y efectos de la Música que mas parecían estatuas, que hombres animados. La noche puso fin á tan agradable espectáculo.

[Salmón : 38]

Cabe destacar el interés y el placer que experimentaban con la música, que tocaba la orquesta que acompañaba la Comitiva española.

[...] Y para que se vea quan preciso, é indispensable sea traerla á estos Países en semejantes ocasiones, y la opinion que forman los Moros de ella, basta decir que publicamente se oyó por mas de una vez á varios de sus principales Alcaydes:

«Que en la excelencia de aquella Música se conocia la sinceridad, y buena fé con que venia el Plenipotenciario Espanol»

[Salmón : 39]

Muestra otra cualidad de nuestros soldados y la subordinación a sus superiores. Descripción física de los terrenos que atraviesan, Jornadas en las que ofrece unas descripciones del lugar hasta llegar a Meknés recibido con todos los honores y por orden real. Meknes, ciudad populosa, que veia por primera vez un representante del gobierno español.

La ostentación de la entrada y los efectos de la música vuelven a sorprender y maravillar a la gente.

En Meknes, la Comitiva fue recibida por un emisario del Rey El autor del diario hace un breve paréntesis en su crónica y ofrece al lector unas reflexiones sobre este viaje y sobre Marruecos en general, a través de las ciudades por las que transcurrió la Comitiva del Cónsul J.M. Salmón. Todas son notas positivas y de elogio al país vecino siendo correspondidas todas las atenciones y honores. Particularidades de los nativos muy singular es la que nos ofrece a cerca de

la agricultura ya que siembran más que para vivir, señala la proporcionalidad de la miseria y el atraso en que se encontraban sumidos. Desde el punto de vista lingüístico la transcripción a veces aparece muy prolija, así tenemos «Duar» «Alcazar», Jaymas, otras menos, tales como «Duares» — el plural en español de duar.

«Jaïque». Mequinéz — Mensuar — Mechuar.

Termina este resumen y retorna de nuevo el hilo del Diario.

Tras permanecer durante 3 días en Mequinéz, se le comunicó que el día 11 tendría Mensuar o Audiencia pública de S.M.M. en el Palacio Real. Fueron recibidos por los principales de su Corte y el Ministro Sidi Mohamed Ben Otman, entre ellos un Intérprete, estas fueron las palabras del monarca :

[...] *Sid Ben-Otoman* vino á decir al Plenipotenciario, *podiar llegar, y acercarse á S.M.* ; quien inmediatamente lo executó acompañado del Consul General, y del Intérprete, precediendo antes las cortesias, y ceremonial de estilo. La Audiencia fué muy larga; el recibimiento del Soberano el mas lisonjero; y sus expresiones y ofertas las mas singulares, y dignas del mayor reconocimiento, y aprecio.

[Salmón : 50 al final]

El principe Mulay Caddor hermano del Monarca acompañó al Comisionado hasta fuera del recinto de Palacio.

Y por no privar al lector, el autor del diario, ofrece otras tópicas y exóticas noticias, al que se refiere como menos conocida: las mujeres entre los Moros.

[...] Las mugeres entre los Moros son miradas mas bien como una alhaja ó propiedad, que como individuos de la Sociedad con iguales derechos. Son tratadas con un absoluto dominio por parte de los hombres, quienes en su educacion, adolescencia, y aun vejez las hacen padecer una infinidad de privaciones, que casi las constituyen en un estado de verdadera esclavitud. Quando van por las calles, andan cubiertas de modo que no se las vé el rostro; y quando están en el campo haciendo sus labores, se descubren ; pero si para algun Moro, á no ser Pariente, se cubren la cara, ó vuelven á otra parte para que no tengan el lauro de haberlas visto. De los Christianos se dexan ver mejor, y se expresan con un qgrado propio de su sexô.

[Salmón : 67 — 68 — 69]

Reserva en su diario más detalles de la ciudad de Meknés y sus habitantes y los estamentos sociales y grupos étnicos.

Lo que se observa, y nota en esta Ciudad con algun orden es el lugar, ó sitio donde estan las tiendas de los Mercaderes, que son muchas, las de comestibles, y las de diferentes oficios, como Cordoneros, Texedores de Jaïques, Herreros &c. Todas estas clases se hallan reunidas, y colocadas conbastante regularidad, y los Moros encuentran allí quanto necesitan para satisfacer las pocas necesidades que conocen. Hay en esta Corte gran numero de Judios, que tienen

un Arrabal destinado solamente para ellos; el que está cerrado y custodiado, á fin de evitar en algun modo las tropelias de los Moros.

[Salmón : 70]

Concluyo como el autor en su diario :

El lector encontrará en este Diario una sencilla y verídica narracion de lo mas principal y digno de notarse en esta Comision; y podrá formar idea de lo muy deseada que ha sido en la Berbería, del éxito felicísimo de ella, del ascendiente tan grande y singular, que tiene en el dia la Nacion Espanola en aquella parte del Mundo, como podrá convencerse por los citados Tratados de Paz, que se han dado al Público por Agosto del ano pasado de 1799.

[Salmón : 76]



L'URBANISATION CLANDESTINE, LA FORME DE CROISSANCE URBAINE PERIPHERIQUE DOMINANTE A TETOUAN : UN PHENOMENE RECENT EN PLEINE EXTENSION

Abdellatif AZOUGAGH

Faculté des Lettres — Tétouan

Comme dans les grandes agglomérations du pays, l'urbanisation dite «clandestine» à Tétouan est une forme de croissance urbaine récente. Elle a fait sa première apparition à partir de la deuxième décennie du 20^{ème} siècle, après l'instauration du Protectorat et l'introduction d'un nouveau système économique, qui va remettre en cause l'ancien mode de production (mode traditionnel), déclenchant un long processus de transformations spatiales et de changement sociaux.

Mais, pendant le Protectorat, cette forme urbaine est restée d'une étendue spatiale limitée à cause du faible afflux des immigrants ruraux qui en sont les principaux protagonistes. Pourtant, c'est au cours de cette période que vont se constituer les embryons des principales zones d'habitat clandestin qui couvre aujourd'hui la majeure partie de la périphérie de Tétouan.

L'accès à l'indépendance va marquer un tournant décisif dans le développement spatial du phénomène. L'arrivée en ville de puissants flux d'immigrants au lendemain de la chute du Protectorat, va consolider les formes de cette forme d'habitat. Mais ce n'est qu'à partir du début de la décennie soixante-dix, avec le déchaînement sans précédent du mouvement migratoire, qu'on va assister à l'éclatement vertigineux de ces fronts et à l'apparition d'autres nouveaux.

Au bout de quelque deux décennies, l'urbanisation clandestine est devenue la forme de croissance urbaine la plus dominante et la plus dynamique dans la périphérie de Tétouan. Elle couvre aujourd'hui des quartiers entiers au nord et à l'ouest de la ville, et ne cesse de se proliférer dans la partie Sud formant les noyaux pour de nouveaux quartiers. Dans plusieurs endroits, le phénomène déborde les limites de la ville pour conquérir les espaces agricoles limitrophes et marquer une très forte présence dans les centres urbains avoisinants, notamment Martil.

1. L'EMERGENCE DES PREMIERS NOYAUX D'HABITAT «CLANDESTIN» PENDANT LE PROTECTORAT.

Si l'épanouissement de l'industrie moderne dans certaines villes côtières de la zone du Protectorat français a favorisé la prolifération sauvage des bidonvilles, à Tétouan, malgré la relance relative de l'industrie pendant les deux dernières décennies de la colonisation espagnole, le phénomène des bidonvilles n'a connu aucune extension importante. En revanche l'habitat dit «clandestin» connaissait un début d'extension fort promettant.

1.1. Une extension limitée de l'urbanisation précaire.

Depuis son occupation en 1913, la ville de Tetouan, déclarée alors capitale de la zone du Protectorat espagnol, s'est développée sans plan d'aménagement global qui devrait orienter et organiser sa croissance. Plusieurs quartiers ou zones d'habitat ont fait leur apparition par décision des Généraux du Haut Commissariat d'Espagne installés à Tétouan ou à Madrid ; elle ne se dota d'un tel plan qu'en 1943. Ce document d'urbanisme a dressé un bilan très négatif de la façon dont elle a évolué Tetouan. Il a souligné surtout les dimensions de plus en plus inquiétantes de l'habitat précaire en précisant «*l'existence d'une série de quartiers en bidons (barrios de latas), dont certains connaissent un grand développement...*»⁽¹⁾. Un autre document des services d'urbanisme du protectorat espagnol, fait savoir qu'au cours de la même année il existait à Tétouan «*sept quartiers misérables groupant 838 ménages, et 2905 personnes qui vivent dans des baraques d'une superficie moyenne de 15 m² et d'un loyer de 15 pesetas...*»⁽²⁾.

Ces habitations précaires se concentraient essentiellement au nord et à l'ouest du centre espagnol, voire même à l'intérieur de ce centre où vécurent 218 gitans espagnols avant leur transfert vers les baraques de Sidi Talha ; labas s'installèrent 155 autres gitans qui, eux, s'occupèrent essentiellement de l'élevage des porcs.

A côté de ces noyaux d'habitat précaire réservés aux ménages espagnols, il existait d'autres, dans d'autres endroits, occupés par les ménages marocains, notamment dans le quartier Dersa qui groupait 152 ménages. Les matériaux utilisés dans la construction étaient en majorité des matériaux de récupération (vieux bidons, tôles, etc...).

A Martil, dans la périphérie Est de Tétouan, la plupart des habitations étaient, au début de la colonisation, précaires ; souvent sous formes de «Noualas»⁽³⁾ qui se concentraient dans l'actuel centre-ville. Les espagnols, soucieux d'édifier

(1) Alta comisaria de Espana en Marruecos. Servicio de Arquitectura. Plano de urbanization de la zona. Proyecto de Ordenacion General de la Ciudad. (memoria) 1943. p. 2.

(2) El Plano de ordenacio de Tetuan. (Texto de la conferencia por el excelentísimo. Director General de Arquitectura en Tetuan, el día 3 - 12 - 1943, con ocasion de la exposicion de urbanismo del Protectorado). Revista nacional de Arquitectura. Madrid, n° 26, 1944.

(3) Nouala : sorte de hutte de branchages entourée d'un petit enclos.

un quartier propre à eux, ont exercé des pressions de tout genre sur la population de ces habitations misérables afin de conquérir ces lieux. Ils ont fini par les incendier et expulser les habitants au départ vers «Lamida»⁽⁴⁾ puis, plus tard, vers les terrains adjacents (Catalan en particulier)⁽⁵⁾. Là aussi les habitations furent précaires sous forme de Noualas. La prolifération de ce type d'habitat s'explique surtout par l'absence de matériaux de récupération. Avec le temps, ces matériaux ont été remplacés par des bidons et des planches, surtout à la fin du Protectorat et au début de l'indépendance.

Cette extension très limitée de l'habitat précaire à Tétouan et dans sa périphérie pendant la période du Protectorat, nous permet de conclure que la colonisation espagnole et l'introduction de l'économie moderne n'eurent pas de grands effets sur la prolifération de l'habitat précaire, et ceci à la différence de la plupart des autres villes marocaines, notamment celles industrielles situées sur la façade Atlantique.

En effet, si l'habitat précaire à Tétouan ne grouait en 1943 que 3,6 % de la population totale de la ville, le service de l'urbanisme du Protectorat Français a estimé en 1948 la population bidonvillose de Casablanca à 19 % : 79 000 personnes, (soit environ l'équivalent du total de la population de Tétouan de l'époque). Elle était largement majoritaire dans d'autres villes du pays, comme à Kénitra (59 % de la population) ou encore à Mohammedia (75 %) (S. Benzakour, 1978).

Il est vrai que dans ces villes, l'existence d'une infrastructure industrielle moderne et importante a permis à la population en quête de logement d'obtenir facilement les matériaux utilisés dans la construction des bidonvilles. Mais on ne peut admettre que seule l'insuffisance ou l'absence de ces matériaux à Tétouan, à cause de la faiblesse de l'activité industrielle par rapport à d'autres villes, ait ralenti la prolifération massive de ce type d'habitat dans la ville. Cela s'explique plutôt par une sorte de résistance culturelle de la population et la rigidité de ses traditions de construction.

En effet, ni les citadins de souche, ni les néocitadins (immigrants rifains), connus par leurs traditions architecturales très anciennes, ont été influencés par ce nouveau type d'habitat, que l'introduction de l'économie moderne a sécrété dans la plupart des pays du tiers monde. La preuve en est que la plupart des habitations précaires existantes à l'époque dans la ville ont été occupées par des étrangers (gitans espagnols en particulier). Lors de leur évacuation, après la chute du Protectorat, ces baraques qui ne représentaient que 0,4 % de l'ensemble des logements de la ville de Tétouan ont servi de zone de transition pour certains nouveaux arrivants ; plusieurs d'entre elles ont été «durcifiées» par la suite (à partir de la fin des années 1980).

(4) Terrain sur lequel sont construits actuellement l'Ecole Normale Supérieure et le Siège de l'Université Abdelmalek Essaâdi.

(5) Catalan, actuellement le nom d'un des principaux quartiers de Martil fut le nom d'un colon espagnol qui posséda une partie des terrains sur lesquels s'étend ce quartier.

Toutefois, la prolifération limitée des bidonvilles à Tétouan pendant le Protectorat a laissé le champ libre à l'apparition d'une nouvelle forme d'urbanisation : il s'agit des premiers germes de l'habitat dit «clandestin».

1.2. L'apparition et l'extension de l'habitat «clandestin» pendant le Protectorat

1.2.1. Des difficultés terminologiques

Avant de procéder à l'analyse des conditions dans les quelles est apparu, puis s'est évolué l'habitat clandestin, il convient d'abord de mettre l'accent sur un point méthodologique de taille. Il s'agit d'essayer de lever certaines ambiguïtés qui accompagnent l'utilisation de l'expression : urbanisation «clandestine».

Les appellations désignant ce type d'urbanisation sont en effet nombreuses et variées : illicite, non planifiée, clandestine, ou encore spontanée, insalubre, sous intégrée, etc... Mais plus ces dénominations se multiplient plus elles sont péjoratives, confuses et s'éloignent de l'objectivité. Cette profusion terminologique prouve en réalité la difficulté de définir, d'une manière convaincante, une forme d'urbanisation devenue, par ses dimensions spatiales envahissantes et les couches sociales qu'elle implique, un phénomène urbain très complexe dans notre pays comme dans ceux en voie de développement. Elle relève aussi, l'absence d'approches méthodologiques convenables pour traiter la question, et la limite des réflexions et des démarches entreprises singulièrement par les chercheurs de la même discipline.

Nous constatons, néanmoins, que certains termes sont plus ambiguës que d'autres et recouvrent des significations beaucoup plus imprécises. Ainsi, l'expression «urbanisation sous intégrée», par exemple, n'a pratiquement, à nos yeux, aucun sens ; car elle est basée essentiellement sur le critère de ce qui est marginalisé et sous équipé, sans qu'elle nous laisse la possibilité de définir les limites de cette sous intégration et s'il s'agit, par exemple, d'habitat solide ou précaire (bidonville). Il en va de même pour la notion urbanisation «spontanée» ou «non planifiée», qui implique une occupation irrationnelle ou non organisée du sol urbain, sans qu'on puisse savoir les modalités de cette occupation : l'appropriation du sol, est-elle légale ou illégale ? de quel type de construction s'agit-il ? etc...

Par ailleurs, le mot auto-construction ne manque pas d'imprécision, car seul le mode de construction est pris en considération ; un mode qu'on peut retrouver aussi dans les zones aménagées, c'est-à-dire les lotissements réglementés.

En ce qui nous concerne, et sans être réellement convaincu, nous utiliserons comme beaucoup de chercheurs, le terme «urbanisation clandestine», c'est-à-dire non réglementaire ou qui échappe à la réglementation, et ce pour deux raisons principales. La première tient à ce que les modes d'acquisition des terrains à bâtir sont généralement illégaux : en dehors de l'achat des parcelles agricoles, cette acquisition se fait par voie de squattérisation des domaines publics (exemple de Dersa et des quartiers clandestins de Martil), ou dans le cadre des lotissements non autorisés ou «clandestins» (comme dans les quartiers Samsa, Boujdad, Mouklata,... ainsi que dans la municipalité de M'diq).

La deuxième raison, consiste à ce que la construction, proprement dite, s'effectue sans autorisation et bien évidemment sur des terrains qui n'ont reçu aucune sorte d'aménagement ni aucun type d'équipement. Il s'agit donc «de construction «en dur» qui ont l'apparence des maisons normales mais dont la précarité relève du statut juridique du sol, de l'absence des équipements collectifs, de la localisation périphérique, et finalement, de cette situation extérieure aux normes de l'urbanisme officiel qui les fait qualifier de «clandestines». (M. Ameur, M. Naciri, 1985 p. 79). Mais, en réalité «La construction n'a rien de «clandestin» : elle se fait au vu et au su des autorités urbaines, révélant à la fois leur impuissance à satisfaire les besoins en logements de certaines couches sociales et leur incapacité de maîtriser le développement urbain» (Idem p. 82).

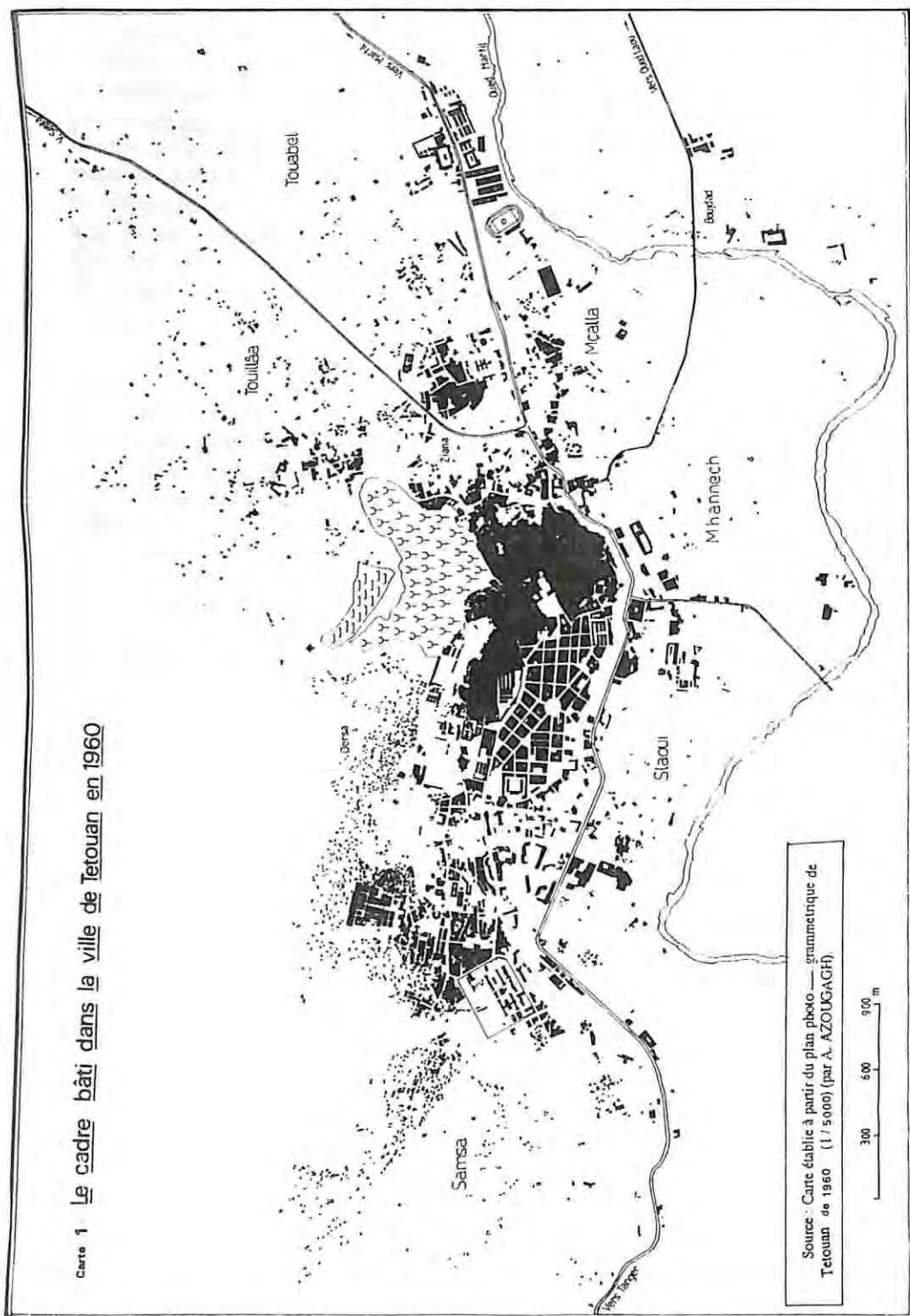
Ainsi, comme on peut le rappeler, cette forme d'urbanisation, qui couvre aujourd'hui la majeure partie du bâti de la périphérie de Tetouan, a vu apparaître ses premiers noyaux pendant la période du Protectorat, dès l'arrivée des premiers immigrants ruraux dans la ville et qui ont été systématiquement exclus de la politique du logement coloniale. Mais sa véritable prolifération s'est déclenchée après l'indépendance, par suite à l'intensification des flux migratoires et de l'inefficacité de la politique de l'habitat poursuivie.

1.2.2. Les premières manifestations de l'urbanisation «clandestine»

Il est important de souligner que le statut de Tétouan, capitale de la zone du Protectorat espagnol, l'a doté d'une série d'équipements civils et militaires dont un nombre non négligeable fut implanté dans les zones périphériques de la ville. Ces équipements ont facilité l'installation de plusieurs ménages qui vinrent principalement de la région du Rif. En 1942, par exemple, lors de la sécheresse qui frappa le Rif 300 nouveaux ménages s'installèrent à Dersa, ce qui a déclenché le phénomène d'urbanisation dans ces quartiers, d'autant plus que la création d'une route reliant le centre espagnol à la station d'émission radio située au nord de la ville, et la construction de la caserne espagnole (Cuartel de regulares) avaient amélioré les conditions d'accès à ce quartier.

Si, au départ, la plupart des constructions à Sidi Talha furent précaires, à Samsa, sur la piste menant au douar Samsa non loin de l'hôpital militaire, apparut un noyau d'habitat dur (Jamâa Mezouak) qui a déclenché l'auto-urbanisation dans ce quartier. Au sud de la ville, à Slaoui, et avant le début de la pénétration des espagnols dans cet espace, il n'existait aucun indice d'urbanisation spontanée. C'est à partir des années 1930 et surtout après l'apparition de quelques unités d'habitat colonial (parc des ingénieurs) et industrielles comme l'usine du papier (Papelera en 1947) et l'usine des allumettes (Fos forera en 1937), que l'habitat dit clandestin a fait sa première apparition, sous formes de petits noyaux aux alentours de ces établissements. Mais la croissance de ces noyaux pendant cette étape fut très lente. Conscients de l'importance vitale de cet espace – proche de l'oued Martil – pour le développement des activités industrielles, les espagnols se sont, semble-t-il, opposés vigoureusement au développement de ce type d'habitat, comme à toute autre forme d'habitat qui échappait à leur contrôle.

Carte 1 Le cadre bâti dans la ville de Tétouan en 1960



Carte 1 : Le cadre bâti dans la ville de Tétouan en 1960

Les parties Est de la ville étaient, avant la colonisation et même après son arrivée, des zones de cultures maraîchères et des lieux de promenades de certaines familles tétouanaïses ; de ce fait, on peut constater l'existence de quelques germes d'habitat, bien avant l'époque coloniale, mais sans aucune extension importante : les rares constructions éparpillées dans les champs de culture, «jnanes», ont été occupées par les travailleurs des jnanes et utilisées à certains moments de l'année par les propriétaires.

Cette image n'a pas profondément changé durant les longues années de la colonisation, malgré les interventions des colonisateurs. Ainsi, rares sont les habitations spontanées qui ont vu le jour dans ces espaces pendant la période du Protectorat. Cela s'explique, non seulement par le strict contrôle de ces espaces par l'administration coloniale, mais aussi par le statut foncier qui y régnait. En effet, la prédominance de la propriété privée a entravé l'installation massive des immigrants, car les propriétaires s'abstenaient souvent de vendre leurs terres à ces nouveaux arrivants. Ceux-ci, devant cette situation, s'orientaient vers des endroits où le contrôle des autorités coloniales était fragile, et surtout là où prédominent les terres domaniales, c'est-à-dire vers les quartiers Dersa et Sidi Talha à Tétouan et catalan à Martil.

1.2.3. Le début d'une extension rapide des zones d'habitat clandestin :

Pour essayer d'approcher le processus du peuplement des zones d'habitat clandestin pendant la période du Protectorat, en l'absence totale de toute documentation qui aurait pu nous aider en ce sens, nous avons dépouillé les questionnaires du recensement général de 1971⁽⁶⁾, afin d'appréhender les périodes d'installation de la population dans ces espaces. Toutefois, les résultats obtenus ne sont guère précis, car ils indiquent les dates d'installation dans la ville sans préciser le quartier. Mais, comme nous l'avons vérifié sur le terrain, mis à part une minorité qui se rendit pendant la période du Protectorat dans la Médina, les immigrants se sont réfugiés directement dans les périphéries de la ville, en construisant eux-même leur logement, d'autant plus que la politique urbaine suivie à l'époque dans la ville par l'administration espagnole n'avait mis en œuvre aucun programme d'habitat pour les loger.

En se basant sur le recensement général de 1971, l'on s'aperçoit que les chefs de ménages qui se sont installés à Tétouan pendant la phase coloniale étaient, jusqu'à cette année, majoritaires dans tous les quartiers clandestins, à Tétouan aussi bien qu'à Martil. Ce qui prouve l'importance de ce phénomène pendant cette phase. Mais le rythme d'installation varie d'une année à l'autre selon le déroulement des événements ; on peut distinguer trois étapes principales :

1913 – 1929 :

Une étape tourmentée, caractérisée par la guerre menée par la population marocaine du Rif contre les espagnols (1921 – 1925), puis par la dite «période

(6) Il nous était impossible de recourir au Recensement général de 1960 (organisé donc quatre ans après la fin du Protectorat), ces documents sont épuisés et inexistant.

de pacification du Rif» après la fin de la résistance militaire menée par les troupes d'Abd El Karim Al Khattabi en 1926. Cela a entraîné le départ d'un certain nombre de campagnards, qui se sont réfugiés à Tétouan et surtout dans les marges de la ville. Ainsi, d'après les résultats recueillis du R.G.P.H. de 1971, 7 % de l'ensemble des chefs de ménages du quartier Sidi Talha se sont installés à Tétouan pendant ces deux décennies, 6,2 % de ceux du quartier Samsa et 3,1 % de ceux de Dersa.

1930 – 1939 :

C'est l'étape qui coïncide à partir de 1936 avec le début de la guerre Civile d'Espagne ; des milliers de rifains ont été regroupés à Tétouan et Sebta, pour aller soutenir l'armée du Général Franco contre ses opposants. Certains de ces «engagés» ont été accompagnés par leurs familles qui s'installèrent à Tétouan. En 1971, la proportion des chefs de ménages ayant déclaré être arrivés à Tétouan pendant cette décennie atteignait 24,3 % à Sidi Talha, 14,4 % à Dersa et plus de 10 % à Touilâa. Mais il faut signaler que près de la moitié de ces ménages sont arrivés pendant la seule année de 1936, date du début des hostilités en Espagne.

1940 – 1956 :

Après la fin de la guerre Civile en Espagne en 1939, les marocains qui en participèrent ont quitté ce pays ; beaucoup d'entre eux se sont installés après leur retour, à Tétouan. D'autre part, les années de sécheresse qui se sont succédées dans le Rif au début des années 1940, ont entraîné une grave famine à la suite de laquelle de nombreuses familles ont déserté leurs campagnes vers les principes villes : Larache, Tanger, mais surtout Tétouan, qui a connu, à partir de cette période un début d'épanouissement économique avec l'apparition de nouvelles unités industrielles.

Ainsi, jusqu'à 1971, l'on constate que partout dans les zones périphériques couvertes par l'habitat clandestin, plus d'un tiers des chefs de ménages se sont installés dans la ville à partir de 1940 et jusqu'à la veille de l'indépendance (34,6 % à Samsa, 33,9 % à Sidi Talha et 40,7 % à Touilâa). L'on peut déduire aussi que la période du Protectorat est caractérisée par une forte concentration de la population immigrante, ce qui a entraîné le déclenchement de l'urbanisation spontanée. Ainsi, à la fin du Protectorat, le parc de l'habitat spontané à Tétouan représentait 16,1 % de l'ensemble des logements de la ville, sous forme de noyaux éparpillés dans pratiquement tous les quartiers périphériques avec une concentration particulière à Dersa et à Samsa.

Cependant, en dehors du périmètre de la ville, l'habitat clandestin n'a fait pendant cette époque aucune progression importante. A Martil, par exemple, la construction des habitations se poursuivait en dehors du quartier européen, en utilisant les matières précaires, en premier lieu, suivant deux directions principales : l'Ouest et le Nord-Ouest. Toutefois les constructions furent dispersées et séparées par de vastes zones maraîchères.

Au sud de la ville, où se concentrent actuellement d'importants noyaux et

quartiers auto-urbanisés, le phénomène de la construction urbaine était au départ quasi-inexistant. Mais l'ouverture de cet espace à l'urbanisation après la construction de la route principale 28 d reliant la route de Oued Laou à celle de Chefchaoun, et après l'implantation de certaines unités industrielles, pendant les dernières étapes de la colonisation, ont permis à l'habitat spontané d'apparaître. En plus d'une photo aérienne qui date de 1958 (deux ans après l'indépendance), et qui nous permet de localiser certaines constructions, notre enquête nous donne quelques indices à ce sujet : à Boujdad, par exemple, et jusqu'à la veille de l'indépendance, il n'y vivait qu'environ 8 ménages ; à Kourret Sbaa, 0,7 % seulement des ménages étaient installés avant 1956 et 1,3 % des chefs de ménages ayant étaient déjà là avant 1912.

Quoi qu'il en soit, l'on peut affirmer enfin que l'émergence de l'habitat clandestin à Tétouan remonte à l'époque coloniale, comme c'est le cas de la plupart des grandes villes marocaines. A Salé, par exemple, l'un des principaux centres de l'habitat clandestin (Tabriquet, Qaria, Bettana), les premiers noyaux clandestins ont fait leur apparition vers les premières années de la décennie 50 (M. Bellefquih et A. Fadloullah, 1986, p. 449). A Fès, aussi, le phénomène clandestin date de la période du Protectorat, mais ce n'est qu'à la fin de cette étape qu'il va atteindre son sommet «pour la seule année 1955, écrit M. Ameur, (1988, p. 202), un rapport de l'administration coloniale fait état de 25 lotissements clandestins regroupant plus de 600 lots de superficies variables».

Mais si les premiers germes de l'habitat clandestin, à Tétouan comme dans d'autres agglomérations du pays, datent depuis l'époque coloniale ce n'est qu'à partir de l'indépendance, et tout particulièrement au début des années 1970, que ce phénomène prendra une ampleur considérable, liée à une croissance démographique fulgurante et une immigration rurale sans précédente.

2. UNE POUSSEE PROGRESSIVE DE L'HABITAT CLANDESTIN APRES L'INDEPENDANCE

Avec la fin de la colonisation, Tétouan se trouvait dans de nouvelles conditions politiques, économiques et sociales, avec lesquelles elle va entrer dans une phase d'urbanisation d'une rapidité exceptionnelle, caractérisée par la compacité du tissu hérité de l'époque précédente et l'éclatement de nouveaux fronts. L'une des conséquences de cette extension irrésistible et vertigineuse est la prolifération exacerbée de l'habitat dit clandestin qui a envahi de grandes surfaces, non seulement à l'intérieur du périmètre municipal mais dans les périphéries rurales immédiates, notamment du Sud de la ville, ainsi que dans la majorité des espaces urbanisés à Martil. Elle s'est imposée, en quelques années, comme la forme urbaine dominante dans toute l'agglomération tétouanaise, et comme la solution du problème du logement la mieux adaptée aux nouvelles conditions socio-économiques de la plupart des «néo-citadins».

Ainsi, entre 1956 et le début des années 1970, la construction illicite du logement à Tétouan a réalisé une poussée très forte : elle a presque triplé en l'espace de 15 ans, passant de 16,1 % à près de 47,9 % du parc logement de

la ville (S.D.A.U. de Tétouan 1984). Ainsi cette forme d'urbanisation va couvrir des surfaces inattendues surtout au nord de la ville et à Martil, au détriment notamment des terrains domaniaux, et cela à la différence de plusieurs villes marocaines comme Salé où le développement du quartier clandestin Tabriquet Nord *«témoigne de l'influence grandissante des propriétaires fonciers dans la gestion urbaine»* (A. Abouhani, 1986, p. 176). Mais ce qui particularise le mieux le marché du logement clandestin dans notre périphérie pendant cette période, en plus de la densification des tissus anciens, c'est l'apparition de nouveaux noyaux d'urbanisation clandestine au Sud de la ville. formant ce qu'on appelle les «douars clandestins».

2.1. La coalescence des quartiers clandestins intra-urbains

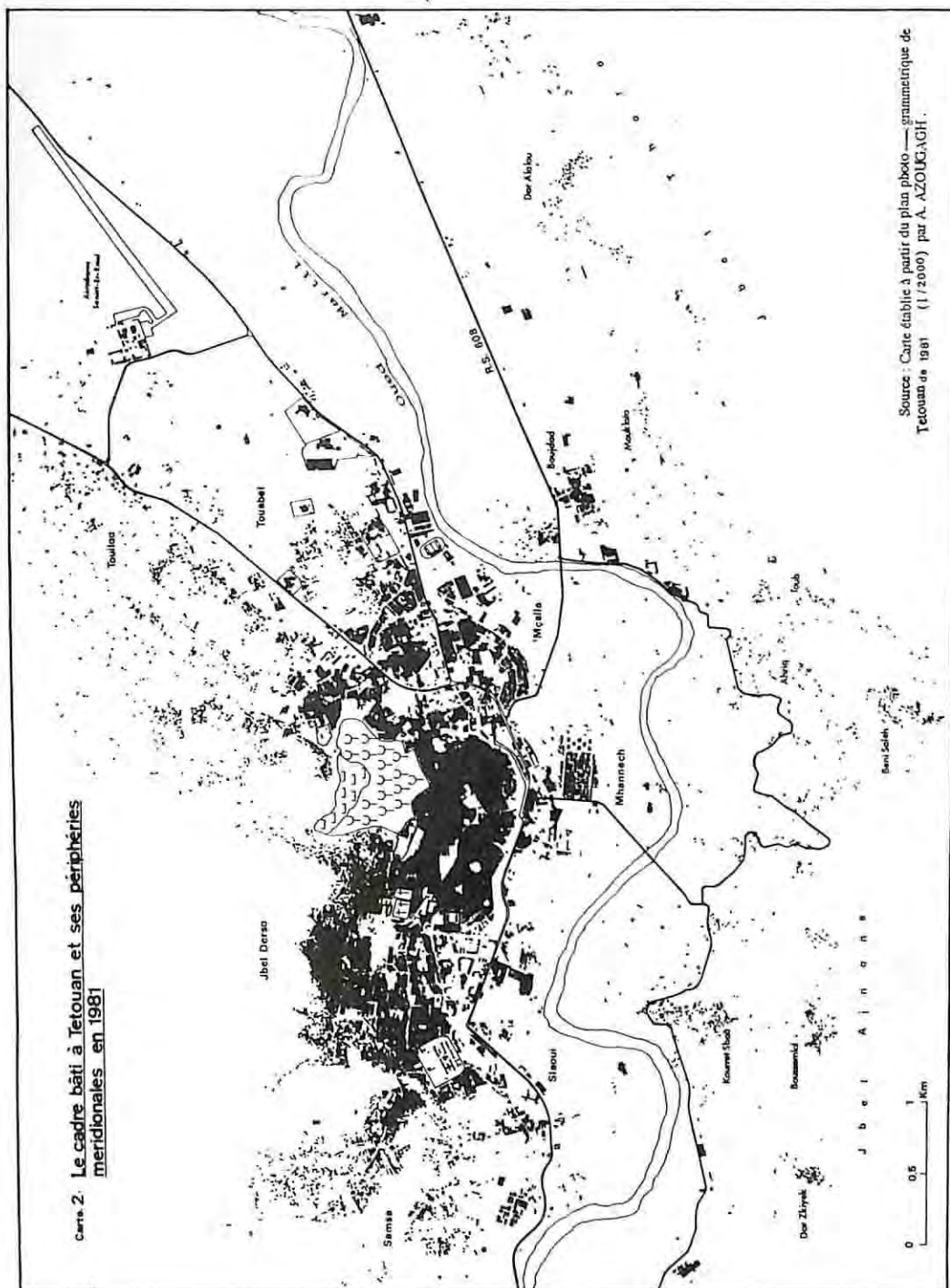
L'une des caractéristiques fondamentales de l'urbanisation clandestine dans la ville de Tétouan, au lendemain de l'indépendance et durant les années 1960, est la coalescence progressive des noyaux éparpillés, depuis la période du Protectorat, dans de nombreuses zones périphériques intra-urbaines au fur et à mesure de l'arrivée de nouveaux immigrants dans la ville.

Ainsi, en 1971, plus de la moitié des chefs de ménages des noyaux clandestins de Dersa, Samsa et Touilâa a déclaré être installée à Tétouan entre 1956 et 1971, contre 37,4 % seulement à Sidi Talha. Il n'y a pas la moindre doute que la quasi-totalité, pour ne pas dire la totalité de cette population, s'est installé directement dans ces quartiers ; sinon, comment expliquer l'extension remarquable du bâti observée pendant cette période (carte 2).

A partir d'une photo aérienne prise en 1973, on voit clairement la densification des parties méridionales et centrales du quartier Dersa et Sidi Talha. Toutefois, l'habitat paraît lâche et nettement éparpillé à l'est du quartier Dersa, dans sa moitié Nord ainsi que dans le quart nord-ouest du quartier Sidi Talha. A Samsa, mis à part le noyau de Jemaâ Mezouak qui se développait de part et d'autre de la piste reliant la ville à douar Samsa et qui a connu durant les années 1960 une densification importante, et celui de khandaq Zerbouh où l'on peut constater un début de soudure des constructions, les habitations clandestines étaient rares et dispersées avec, toutefois, le début de l'apparition étalée de deux autres noyaux : Tabola au milieu du quartier et Sidi Bahrouri vers le nord.

Dans le reste des marges urbaines de Tétouan, on n'enregistre aucun développement significatif de l'urbanisation clandestine pendant cette période ; les noyaux existants depuis l'époque coloniale n'ont connu qu'une légère croissance. Par contre, à Touilâa l'on constate, pendant cette première étape d'après l'Indépendance une progression très nette des constructions clandestines, avec l'apparition au milieu du quartiers de deux noyaux : «Qna Lahmam» et «Boujrrah Essefli» et d'un troisième, «Teffaline» à l'ouest du quartier. On constate aussi vers le nord, un début de formation de nouveaux noyaux clandestins. En fin, à Touabel, ce type d'habitat a fait son apparition pendant cette étape, dans la partie Ouest du quartier, outre le principal noyau «Jnane Ziouziou» qui a subi une coalescence importante. Durant la décennie 1960,

Carte 2 : Le cadre bâti à Tétouan et ses périphéries méridionales en 1981



Carte 2 : Le cadre bâti à Tétouan et ses périphéries méridionales en 1981

on voit naître deux autres îlots : l'un à côté des «maisons des chauffeurs», l'autre aux alentours de la caserne militaire.

A l'extérieur de la ville, l'on s'aperçoit que les premières années qui ont suivi l'indépendance et la décennie 1960 ont été suffisantes pour la formation d'un nouveau front d'urbanisation clandestine.

2.2. Un nouveau front de l'urbanisation clandestine : «les douars urbains»

Malgré l'installation de plusieurs unités industrielles derrière le périmètre municipal depuis l'ère coloniale, les périphéries rurales adjacentes à Tétouan sont restées pratiquement à l'écart de toute prolifération sérieuse de l'habitat clandestin.

Après l'indépendance, cet espace a vu l'installation progressive de la population immigrante, ce qui a permis, au début, l'apparition de différents embryons séparés autour du périmètre de la ville. Vers le début des années 1970, ces embryons se sont développés en îlots faciles à repérer. Outre Boujdad qui a regroupé en 1971 quelques 78 ménages, et en plus du noyau de Kourret Sbaa, qui s'est renforcé avec de nouvelles constructions, un autres noyau (Toub) s'est fixé, au début de la piste menant à Kitane, etc... Notre enquête bien qu'elle révèle la lenteur de la croissance de ces noyaux après l'indépendance et durant les années 1960, nous permet, toutefois, de déceler l'importance de cette étape qui a donné naissance à un nouveau front de cette forme d'urbanisation.

2.3. L'apparition de l'urbanisation clandestine à Martil :

En l'absence de documents précis permettant de dévoiler le processus du développement de l'habitat clandestin à Martil après l'indépendance, le recours aux résultats des recensements devient inéluctable. L'essentiel de la construction non réglementaire en période coloniale fut précaire, comme nous l'avons déjà souligné. C'est-à-dire que la prolifération de nouveaux types d'habitat «en dur» est intervenue après la fin de cette phase. Ainsi jusqu'en 1971, la moitié des ménages du quartier «spontané» Sakiet Defel vivait dans des logements durs, ce qui montre la poussée progressive de l'habitat clandestin, grâce à la «durcification» des habitations précaires, certes, mais également grâce à l'apparition de nouvelles constructions après l'arrivée d'une nouvelle vague d'immigrants.

En effet, près de 50 % des chefs de ménages que comptait Martil en 1971, s'y sont installés depuis 1956 ; la plupart d'entre eux ont trouvé refuge dans les quartiers spontanés, puisque le quartier européen, déjà occupé principalement par les familles tétouanaïses, ne leur offrait aucune possibilité d'y résider.

Il est clair donc que l'urbanisation non réglementaire à Tétouan et dans ses périphéries, n'a confirmé son apparition que plusieurs années après l'indépendance pour s'affirmer depuis comme la forme d'urbanisation la plus dynamique et la plus diffuse, capable de satisfaire à la demande grandissante de logement émanant de larges couches sociales. Mais c'est surtout pendant

les années 1970 et la décennie 1980 que cette forme d'urbanisation va connaître son apogée.

3. L'IRRUPTION FULGURANTE DE L'URBANISATION CLANDESTINE PENDANT LES DEUX DERNIERES DECENNIES

Depuis le début des années 1970, l'habitat «sous-intégré» est reconnu au Maroc par les responsables, comme l'une des composantes principales du paysage urbain marocain affirmant l'échec de la politique du logement entreprise depuis l'indépendance. En effet, le bilan de cette politique s'annonçait grave : *«... le résultat est qu'un million d'urbains, soit le quart, vivent dans les bidonvilles. Le résultat en est également une taudification des médinas traditionnels où les gens s'entassent de 800 à 1300 habitants à l'hectare. Le résultat est enfin la prolifération des douars et lotissements clandestins où la densité dépasse 1700 habitants à l'hectare»*⁽⁷⁾.

L'habitat clandestin qui était alors à son démarrage, a réalisé en une seule décennie une extension considérable. *«En 1982, l'habitat non réglementaire occupant une superficie de 3000 ha abritait près d'un million d'habitants, soit 13 % de la population des villes de plus de 30.000 habitants»*. (M. Ameer et M. Naciri, 1986, p. 82). Mais, ce sont surtout les grandes agglomérations de plus de 100 000 habitants qui ont été les plus touchées par ce phénomène (Fès, Tanger, Salé, Oujda, Marrakech, Tétouan...). A Fès, par exemple, *«plus de 70 % des logements produits par chaque année sont non réglementaires»* (Idem p. 83). Dans la ville d'Oujda, l'habitat clandestin couvre une superficie de 426 ha, soit 22,4 % de sa surface totale, et abrite 1/3 de la population (H. Bahi, M. El Malti, F. Guerraoui et M. Hamdouni-Al Ami 1986, p. 16). Pire encore à Salé, où 40 % de la population de la ville (soit 200.000 habitants) vivent dans les zones d'habitat clandestin (Idem. p. 16).

Ainsi, l'éruption de l'habitat clandestin depuis les années soixante-dix est devenue un des traits majeurs qui caractérisent la croissance urbaine dans l'ensemble du pays. Les agglomérations où l'expansion de ce type d'habitat est réduite connaissent en revanche une prolifération considérable du bidonville, le cas de Casablanca est représentatif à cet égard : dans la première partie de la décennie écoulée et au moment où l'habitat clandestin ne groupait qu'un nombre limité des habitants estimés à 15 200 personnes soit 0,7 % de la population (Idem p. 16), les bidonvilles *«abritaient 54 400 familles et une population de 306 410 habitants, soit 13,6 % de la population totale»* (B. ZYANI, 1988, p. 221).

Tétouan n'échappe pas à la règle, plus de la moitié des logements produits entre 1971 et 1981 sont non réglementaires. Depuis l'habitat clandestin est devenu majoritaire, représentant seul, selon les estimations du S.D.A.U., près

(7) Oufkir M. (ex-ministre de l'intérieur, de l'urbanisme et de l'habitat : Note relative à la politique proposée en matière d'urbanisme et d'habitat. Ministère de l'Intérieur. Mai 1969. Cité par Bellefquih M. et Fadloulah A. 1986 p. 197.

de 35,6 % du parc logement de la ville, contre 16,1 % à la veille de l'indépendance, et il abrite 14 600 ménages, soit 38 % du total des ménages (S.D.A.U, 1984), ce qui correspond à une population de 76 680 personnes (H. Bahi, M. El Malti, F. Guerraoui et M. Hamdouni-Alami, 1986, p. 16) ; mais c'est un phénomène moins grave que celui rencontré dans les grandes villes du pays et aussi dans certaines agglomérations du Tiers monde.

A Bogota, capitale Colombienne, par exemple, déjà en 1972, 59 % de sa population était hébergée dans des quartiers précaires et pauvres (*barrios pivas* : quartiers d'invasion), sur une superficie occupant un tiers (1/3) de la ville (W. Brücher, 1980, p. 12). Mais ce qui caractérise, peut-être le plus l'urbanisation clandestine à Tétouan est, en plus de sa prolifération spectaculaire dans les quartiers périphériques, sa diffusion considérable dans l'espace rural proche ; autour des noyaux existants, et sur de nouveaux espaces, sans oublier son étalement remarquable à Martil, au détriment de vastes zones maraîchères.

3.1. L'éclatement démesuré de l'urbanisation clandestine intra-urbaine : une ville ceinturée de quartiers et de noyaux «clandestins» (carte 3) :

Le phénomène de l'habitat clandestin, qui s'est confirmé après l'indépendance, a fini au cours des deux dernières décennies par s'imposer comme «un nouvel ordre urbain» capable, sinon de résoudre le problème du logement, du moins de donner la possibilité de s'installer, tant bien que mal, à des masses considérables de population immigrante.

En effet, l'afflux massif des ruraux déracinés, qui s'est déclenché avec force au début des années 1970 et qui s'est intensifié encore plus au cours de la décennie 1980, conjuguée à un accroissement naturel rapide et d'une crise du logement de plus en plus grave, a créée à la périphérie de la ville le climat propice au développement de véritables zones d'habitat clandestin, avec une concentration spectaculaire dans les périphéries septentrionales.

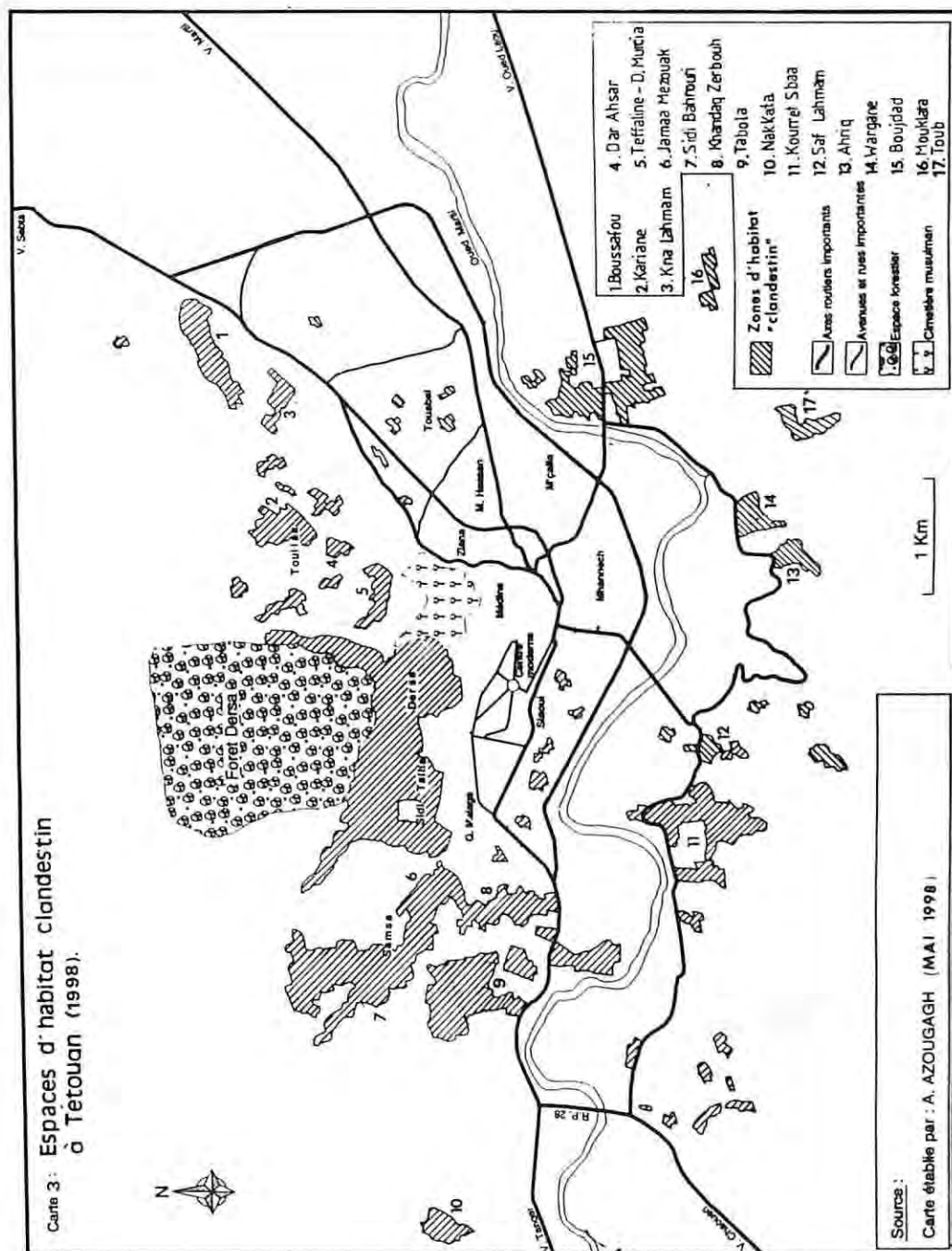
3.1.1. Dersa — Samsa : L'axe principal de l'urbanisation clandestine :

Si les quartiers situés au nord et à l'ouest de la ville, à savoir, Dersa, Sidi Talha et Samsa ont été les premiers à connaître l'apparition de l'habitat clandestin dans la ville et ce depuis l'ère coloniale, ce n'est qu'avec l'indépendance et tout particulièrement à partir des années 1970 que ce phénomène a pris de l'ampleur. En effet, et comme le confirment les différentes statistiques qu'on a pu exploiter et nos propres enquêtes, ces espaces ont subi au cours des deux dernières décennies, un mouvement de peuplement prodigieux dû notamment à une croissance démographique considérable.

Dans la seule période intercensitaire 1971 — 1982, la population du quartier Samsa a plus que quadruplé, passant de 4120 personnes à près de 18000, soit un taux d'accroissement annuel de 30,7 %. Dans le même laps de temps, la population du quartier Dersa est passée de 9800 individus à environ 25 884 personnes et celle de Sidi Talha d'environ 4368 à près de 7600 habitants⁽⁸⁾.

(8) Ces chiffres sont calculés sur la base d'un échantillon de 25 % de la population ; ils sont ainsi approximatifs et ne concernent que les zones d'habitat clandestin de ces quartiers.

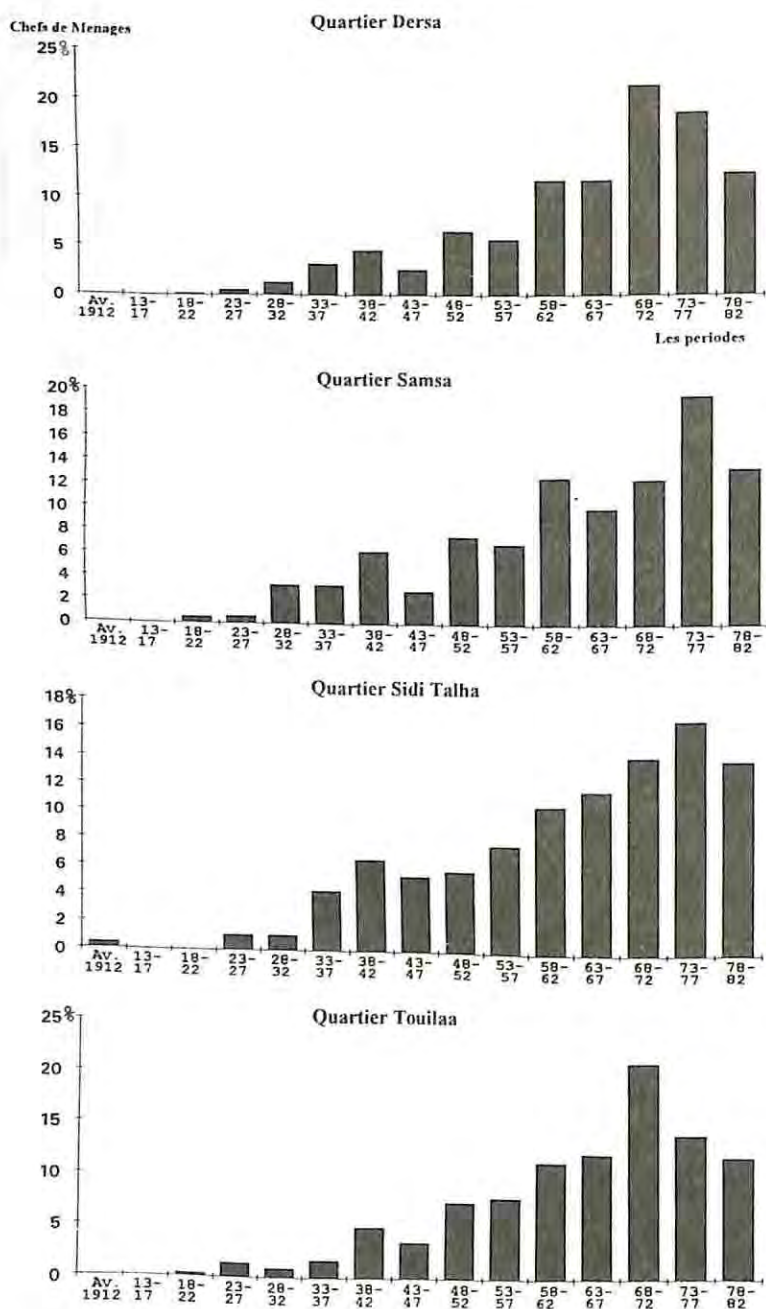
Carte 3 : Espaces d'habitat clandestin à Tetouan (1998).



Carte 3 : Espaces d'habitat clandestin

Figure n° 1

Périodes d'installation des chefs de ménages des quartiers périphériques de Tetouan Jusqu'à 1982



Source: Exploitation personnelle des documents du R.G.P.H. de 1982.

Selon ces chiffres, ces trois zones représentaient en 1982 près de 25 % de la population de la ville et à peu près 70 % de l'ensemble des habitants de l'habitat clandestin. D'après l'étude du P.D.U. Dersa – Samsa, qui fournit des estimations, parfois trop gonflées, le quartier Dersa abritait, en 1986 quelque 39 033 habitants et ceux de Samsa et Sidi Talha 20 087 et 11 200 personnes respectivement.

Cet accroissement démographique prodigieux s'explique par le renforcement de la croissance naturelle certes, mais surtout par l'arrivée de nouveaux ménages durant cette étape. Selon les résultats du R.G.P.H. de 1982, plus de la moitié des chefs de ménages du quartier Dersa (51,8 %) s'est installée à Tétouan entre la fin des années 1960 et 1982, et près de 47,5 % pour le quartier Samsa (figure 1)⁽⁹⁾. Les conséquences de cette explosion démographique inattendue sont bien connues : une extension remarquable des constructions clandestines, d'une manière serrée, couvrant l'ensemble du quartier Dersa et près de 3/4 du quartier Sidi Talha et constituant la forme d'urbanisation prédominante à Samsa.

Photo 1 : Quartier Dersa au nord de la ville



Un des principaux et « anciens » espaces d'habitat clandestin à Tétouan. Le quartier s'est développée sur des terrains rocheux très accidentés appartenant en grande partie au domaine forestier de l'Etat. Après le comblement des dernières interstices, la construction en hauteur est le nouveau moyen d'extension, notamment après l'exécution du projet de restructuration de ce quartier. (cliché Azougagh (A.), Aout 1994).

(9) Exploitation personnelle des documents du RGPH de 1982 (échantillon 25 %).

Carte 4 : Structure du bâti «clandestin» dans la partie centrale du quartier Dersa.



Source : Carte établie à partir du planphoto — grammétique
de Tetouan de 1992, 1/2000 par A. AZOU'GAGH.

60 m

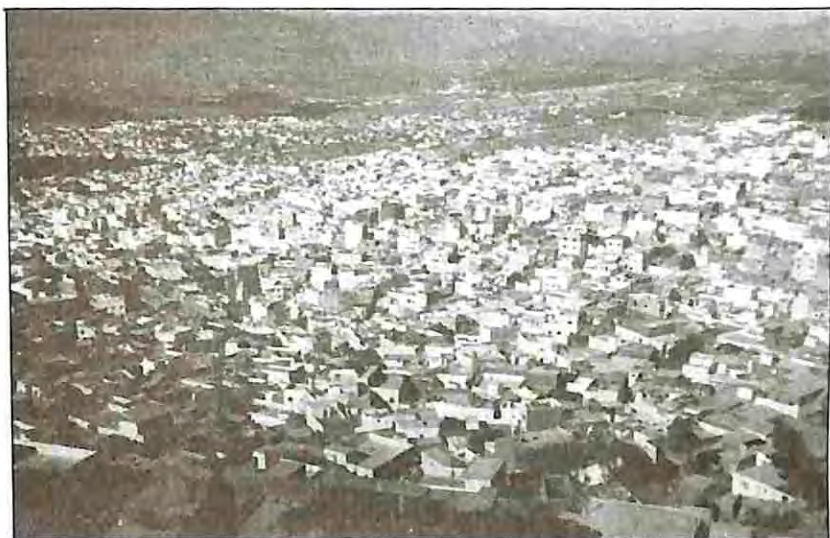


Photo 2 : Quartier Sidi Talha au nord de la ville

Les parties Nord des quartier Sidi Talha et Dersa : un tissu dense et très compact témoignant de l'ancienneté (relative) de l'urbanisation clandestine dans cette partie de la ville et de la rapidité extraordinaire avec laquelle elle s'est développée.

Derrière, apparaissent certains noyaux d'habitat clandestin du quartier Samsa. (Cliché Azougagh (A.), Aout 1994).



Photo 3 : Une partie du secteur Balborine à l'extrême est du quartier Dersa

Un développement linéaire de l'habitat clandestin de part et d'autre du chemin qui mène vers certains douars de la commune El Mellaliyenne. L'essentiel de la construction se fait au détriment de la forêt de jbel Dersa, sur des terrains rocheux et extrêmement abrupte. De l'autre côté du chemin l'urbanisation clandestine avance très lentement sur les terres agricoles et les plantations (Cliché Azougagh (A.) Août 1994).

Ainsi, à Dersa, par exemple, le nombre des logements a été multiplié par 5 en un quart de siècle, passant de 1406 en 1960 à 4754 en 1981 (S.D.A.U., 1984) pour arriver enfin en 1986 à 6935 logements⁽¹⁰⁾, soit un taux de croissance de 15,1 % par an. Effectivement comme il ressort de la confrontation de plusieurs plans et photos aériennes de dates différentes ; c'est au cours de la décennie 1970 et pendant les premières années de la décennie 1980 que l'habitat clandestin a réalisé une très forte progression.

Par ailleurs, les quartiers Dersa et Sidi Talha, qui ont connu pendant les années 1980 l'épuisement presque total des terres constructibles n'ont cessé d'accueillir des effectifs croissants de la population. Dans la partie orientale du quartier Dersa (Balborine), près de 10 % des chefs de ménages s'y sont installés au début des années 1990, alors que 3,8 % seulement des logements ont été construits pendant cette date. En effet à l'instar du reste du quartier, la plupart des logements de ce secteur (70 %) ont été construits entre le milieu des années 1970 et 1989. Dans la seule année 1984, par exemple, le nombre des logements construits correspond à celui enregistré durant la période qui s'étale de 1959 à 1969.

Dans le quart Nord-Ouest du quartier Sidi-Talha (Haouma Jedida)⁽¹¹⁾ l'existence d'un autre mode d'appropriation foncière (terres privées) a empêché, semble-t-il, les ruraux qui arrivaient en ville de s'emparer d'elles : après l'indépendance les propriétaires de ces terres ont procédé à des lotissements clandestins en petites parcelles de différentes superficies et les ont vendu, sans autorisation, aux nouveaux arrivants. Selon une étude assez récente, 71,7 % des chefs de ménages se sont installés dans cet espace entre 1975 et 1987 ; le nombre des habitants est passé également de 360 en 1971 à 3248 en 1987 (N. Chikhi, 1988, p. 24). Actuellement, compte tenu de l'épuisement total des terres à construire dans cet espace, tout comme dans le reste du quartier Sidi Talha et celui de Dersa, les nouvelles extensions s'effectuent aux extrémités nord au détriment de la forêt de Jbel Dersa, sur des terrains rocheux et extrêmement abruptes (photo : 3).

Néanmoins, si à Dersa et Sidi Talha, le tissu de l'habitat clandestin est compact (photos 1 et 2) et les constructions sont contigües, à Samsa, en dépit de l'émergence des premières manifestations de ce type d'habitat pendant le protectorat, le paysage se présente encore en noyaux de tissus différents, ainsi on peut distinguer deux catégories principales :

– **Noyaux agglomérés :**

Il s'agit de Jemaâ Mezouak et de Khandaq Zerbouh à l'est du quartier.

(10) Projet de développement Urbain Dersa-Samsa. 1988. Phase 1. Diagnostic générale p. 4. La même source a évalué le nombre des logements à Sidi Talha à 2070 logements et à Samsa (khandaq zerbouh inclus) à 4103 logements.

(11) Expression arabe qui désigne le nouveau quartier. Ce secteur d'habitat clandestin est constitué de deux noyaux : «Aqba chata» et Haoumat Rbaâ Saâa (quartier d'un quart d'heure) ; signification de la rapidité avec laquelle s'est émergé ce quartier.

L'existence du premier, remonte à la période coloniale, mais c'est au cours des années 1970 qu'il va exploser. Quant à Khandaq Zerbouh, coïncé entre l'hôpital militaire du côté Est et l'oued Samsa du côté Ouest, juste au Sud de Jemaâ Mezouak. Il a vu une extension remarquable au cours de ce dernier quart de siècle, sa population a été évaluée à 7480 personnes en 1986 (selon l'étude du P.D.U. Dersa — Samsa, 1988). Cela a renforcé son éclatement, d'autant plus que l'absence de grands obstacles naturels, d'une part, et sa proximité de la route de Tanger, de l'autre l'ont rendu accessible. Ce privilège est peut-être lié à l'émergence de certains lotissements privés autorisés dans ses bordures Est, mais jusqu'aujourd'hui, ils n'ont pas pu empêcher la prolifération de l'urbanisation clandestine.

— Tissus dispersés :

En plus des deux noyaux cités plus haut, le quartier Samsa se trouve de plus en plus envahi par les constructions clandestines, formant deux noyaux à tissus discontinus : «Tabola» et «Sidi Bahrouri».

Le premier «sous quartier» (Tabola) occupe le milieu du quartier ; il aborde l'oued Samsa du côté Est et Nord-Est ; au sud il est bordé par la route de Tanger. Avant son envahissement par l'habitat clandestin, ce secteur, tout comme le reste du quartier, était un espace agricole et pastoral. Avec la force de l'exode rural vers Tétouan et l'aggravation de la crise du logement au milieu des années 1970, ces terres vont être dévorées progressivement par l'urbanisation clandestine. Ainsi, près de 72,5 % des chefs de ménages se sont installés dans cet espace entre 1975 et 1987 ; et en l'espace de 5 ans, le nombre de ses habitants a grimpé de 1803 à 3732 personnes (N. Chikhi, 1988 p. 20). Cette croissance explosive a bénéficié certes de la nature des terrains généralement urbanisables et moins accidentés, mais aussi de la création par l'Etat, dès le début des années 1980 d'un ensemble d'habitat baptisé «programme social Samsa» ou «Diour Chohada» qui a renforcé les noyaux d'accès à cet espace et a facilité à de nouveaux ménages d'y installer. Ces conditions se sont renforcées dix ans plus tard par la construction de la dite zone de relogement placée en face du programme social «Diour Chohada».

Vers l'extrême nord-ouest du quartier le secteur de Sidi Bahrouri qui constitue le prolongement naturel de Jemaâ Mezouak s'est développé dans des conditions et avec des mécanismes sensiblement similaires à ceux d'autres noyaux clandestins de la ville. Jusqu'au début des années 1970, cet espace était occupé essentiellement par des plantations qui bénéficiaient de l'abondance des eaux, avec toutefois une concentration assez importante des constructions le long des chemins et sentiers qui rejoignent le village de Samsa. Devant le flot dévastateur de l'exode rural, cette image s'est progressivement transformée et plusieurs champs de culture se sont transformés en lotissements clandestins, surtout pendant la dernière décennie. Ainsi, près de 59 % des logements ont été construits entre 1980 et 1992 et 27,7 % pendant la décennie 1970.

Cependant malgré la rapidité avec laquelle se sont développés Tabola et Sidi

Bahrouri, leur tissu, à la différence de celui de Dersa, par exemple, demeure discontinu et se présente en îlots dispersés, appelés «Haouma», comme Haouma de Beni Arros et Haouma d'El Borj situés dans le secteur de Tabola et séparés, tantôt par des friches, tantôt par des champs de culture (photo 4). Cela peut être expliqué par le jeune âge du mouvement d'urbanisation, mais aussi par le refus de certains propriétaires de lâcher leurs terres, dans l'attente d'une augmentation des prix.

En tout état de cause, le constat qu'on peut faire est que le quartier Samsa en dépit de la discontinuité de son tissu, constitue à côté des quartiers Dersa et Sidi Talha, la zone d'urbanisation clandestine la plus importante et la plus dense dans toute l'agglomération tétouanaise ; elle doit abriter à l'horizon de 2001 près de 80 000 habitants (selon l'étude du P.D.U Dersa – Samsa). Mais la population de cette forme d'urbanisation dépassera indéniablement les 100 000 habitants vu le développement rapide de la construction clandestine dans d'autres secteurs de la ville et en particulier à Touilâa.

Photo 4 : Le secteur de Sidi Bahrouri au nord du quartier Samsa (l'ouest de la ville)



Une prolifération récente et rapide de l'urbanisation clandestine sur des terrains d'une topographie abrupte et à vocation agricole. Le tissu urbain demeure toutefois lâche, espacé par des friches sociales ou par des exploitations agricoles témoignant de la désharmonie spatiale et urbanistique des zones d'habitat clandestin (cliché Azougagh (A.), Août 1994).

Tableau 1 : Utilisation du sol dans les quartiers clandestins de Tétouan en 1987

	Dersa	Sidi Talha	Samsa	Ensemble
Superficie totale (en ha).	110,77	20,16	384,13	515,06
Population en 1986	39033	11200	20087	70320
Parcelles Baties	5346	1700	3385	10431
1. Tissus compacts	40,29	17,64	19,36	77,29
2. Tissus discontinus	31,56	—	31,15	62,71
3. Constructions dispersées	—	—	69,09	69,09
4. Baraques	—	3,12	—	3,12
5. Lotis. en cours / en projet	0,92	—	27,5	28,42
A/ superficie d'habitat en ha	75,89	17,64	147,1	240,63
Parcelles bâties / ha	71	96	73	49
B/ Equip. socio-collectifs (ha)	4,54	2,2	3,44	10,18
C/ Autres utilisations (ha)	2,71	—	3,47	6,18
Total (A + B + C)	83,14	19,84	154,01	256,99
Densité brute de population	475	565	415	308
Terrains inoccupés	27,63	0,32	230,12	258,07

Source : P.D.U. Dersa Samsa, études d'urbanisme et d'infrastructure, mission I phase I, données de base et diagnostique générale, Mai 1988, p. 53, (avec adaptation).

3.1.2. Un développement accéléré des zones d'habitat non réglementaire à Touilaa :

Emergeant au milieu des champs de culture pendant la première étape de l'indépendance, la croissance de l'habitat clandestin à Touilaa va démarrer comme partout ailleurs à partir des années 1970. En 11 ans la population des zones d'urbanisation clandestine de ce quartier est passée de 5448 habitants en 1971 à 9800 en 1982. Cette croissance a très vite entraîné l'éclatement de l'habitat non réglementaire, mais contrairement à Dersa et Sidi Talha, il présente une assez forte hétérogénéité d'implantation, marquée par la discontinuité des tissus qui se manifestent en noyaux dispersés de différentes tailles.

Pour bien appréhender le processus de l'extension de cette forme d'urbanisation à Touilaa au cours des deux dernières décennies et mettre au clair ses caractéristiques, nous proposons d'analyser dans ce paragraphe la globalité des noyaux existants, pour ne retenir plus tard que ceux où nous avons mené des enquêtes.

Au total donc, le quartier Touilâa regroupe sept noyaux d'habitat clandestin quasiment séparés les uns des autres. Dans la partie basse (au sud du quartier), le développement de ce type d'habitat est de plus en plus gêné par les lotissements réglementaires qui ne cessent de se multiplier.

C'est le cas en particulier du noyau Qna Lahmam, à l'est du quartier, qui a connu un arrêt de son extension spatiale et se trouve actuellement entouré, d'une part, de lotissements privés autorisés (lotissement Alia par exemple), d'autre part, de zones de friches ; celles-ci sont figées à des fins spéculatives, d'autant plus que la nature plate des terrains et la proximité des voies importantes facilitent leur équipement. Ce coup d'arrêt a commencé au début des années 1980, puisque entre 1982 et 1987 la population de ce noyau n'a gagné que 282 personnes supplémentaires, alors que pendant la phase intercensitaire 1971 - 1982 le nombre d'habitants a plus que triplé passant de 465 personnes à 1334 habitants (N. Chikhi, 1988, p. 21).

Mis à part Qna Lahmam, où la seule possibilité de l'extension peut s'effectuer dorénavant en hauteur, les autres ensembles d'habitat clandestin trouvent beaucoup plus de «liberté» à s'étaler au détriment des champs de culture ou de friche, et qui sont dans l'ensemble accidentés et peu ou pas du tout accessibles. Il faut excepter Boussafou, à l'extrême est du quartier qui se développe effectivement sur des terrains d'une topographie clémente, au milieu des zones naguère agricole ; c'est pourquoi son tissu demeure discontinu. Cette structure étalée s'explique aussi par le mouvement d'urbanisation particulièrement récent, puisque près de 80 % des ménages s'y sont installés entre 1980 et 1992. Dans presque la même période (1982 - 1992), le nombre d'habitants est passé de 550 personnes à près de 1400⁽¹²⁾.

A l'extrémité Ouest du quartier, cette fois, tout près du cimetière musulman, le noyau Teffaline s'est développé, à l'aval d'une colline sur des pentes très fortes (photo 5). Le facteur favorable qui a aidé à l'apparition de cet ensemble d'habitations clandestines est sa situation très proche des voies. Depuis son apparition, dès les premières années de la décennie 1950 dans des circonstances semblables à celles des précédents, cet ensemble a connu un démarrage réel à partir du milieu des années 1970, engendré par des vagues d'immigrants. Ainsi près de 8 ménages sur 10 se sont installés dans cet espace entre 1976 et 1992 entraînant une extension spatiale fulgurante.

A l'heure qu'il est, et malgré la nature extrêmement abrupte des terrains encore non urbanisés, les constructions continuent de se proliférer avec un rythme très accéléré, horizontalement et verticalement, sous la pression d'un courant migratoire toujours puissant ; phénomène qui se trouve aussi derrière l'éclatement d'autres noyaux d'habitat clandestin dans la partie haute du quartier.

(12) Exploitation des documents du R.G.P.H. de 1982 (Questionnaires des ménages échantillon 25 %) + estimations basées sur le taux d'accroissement 1971 - 1982.

Implantés sur des terrains dominés en priorité par une topographie ondulée, ces noyaux remontent au début de l'indépendance, mais leur développement réel date, à l'instar des précédents, des années 1970 et tout particulièrement de la décennie 1980. C'est là que des milliers de ruraux, attirés par une vie urbaine qu'ils considèrent moins rigoureuse, vont trouver refuge durant ces deux dernières décennies. Ainsi, selon notre enquête 85,3 % des chefs de ménages du noyau Dar Murcia s'y sont installés entre 1970 et 1992, contre 79,2 % pour Kariane et 69,4 % en ce qui concerne Dar Ahsar (figure 2).

L'on peut appréhender aussi le démarrage récent de l'urbanisation clandestine dans ce front, en étudiant l'âge de la construction. A Dar Murcia, par exemple, 96,2 % des logements ont été construits durant les années 70 et 80. A Kariane, 71,2 % des logements ont fait leur apparition entre 1980 et 1992. Cette extension explosive de l'habitat clandestin s'est effectuée aux dépens des terres agricoles pauvres (culture céréalière en particulier), qui se sont transformées en lotissements clandestins notamment à Kariane.

Corollaire de cette rapidité du mouvement de construction, une structure du bâti très dense en particulier dans ce dernier secteur. A Dar Murcia, le bâti est d'une autre structure ; sa partie haute, récemment ouverte à la construction clandestine et d'une situation isolée, connaît une croissance moins rapide que celle observée à Kariane et, par conséquent, les constructions sont encore dispensées. En revanche, sa partie Sud, plus ancienne, se caractérise par un tissu compact et on y assiste déjà au phénomène de la surélévation des bâtiments. Ainsi, compte tenu de la crise du logement persistante et de la vigueur du mouvement migratoire, l'urbanisation clandestine dans cette partie de la ville est condamnée à connaître une ampleur non moins spectaculaire que celle qu'a subie le quartier Dersa, par exemple, d'autant plus que la nature abrupte des terrains encore non urbanisés rend leur équipement très coûteux.

3.1.3. Un développement mitigé de l'habitat clandestin dans le reste de la ville.

Le quartier Slaoui, qui a vu apparaître l'habitat clandestin depuis la phase coloniale, n'a connu pendant le dernier quart de ce siècle aucune prolifération d'envergure de ce type d'habitat, cela est dû à la conjonction de deux facteurs primordiaux :

Premièrement, la prédominance de la propriété privée a empêché la population en quête de logement de s'emparer et de squatter des terrains, comme ce fut le cas à Dersa et Sidi Talha par exemple, d'autant plus que ces terres d'agriculture périurbaine sont de plus en plus grignotées par les établissements d'enseignement et par de grands immeubles⁽¹³⁾, n'offrant ainsi que de faibles possibilités d'extension à l'habitat non réglementaire.

(13) Comme ceux en cours de construction vers l'est du quartier non loin de la voie de contournement et qui entrent dans le cadre du programme national de l'habitat «200.000 logements» lancé au milieu des années 1990.



photo 5 : Le noyau de Teffaline à l'ouest du quartier Touilaa

En dépit d'une topographie de très forte pentes et d'un site défavorable difficilement accessible, la construction dite clandestine ne cesse de se proliférer. La surélévation des habitations existantes prend aussi de l'ampleur, signe d'une densification très forte du tissu. (Cliché Azougagh (A.), Août 1994).

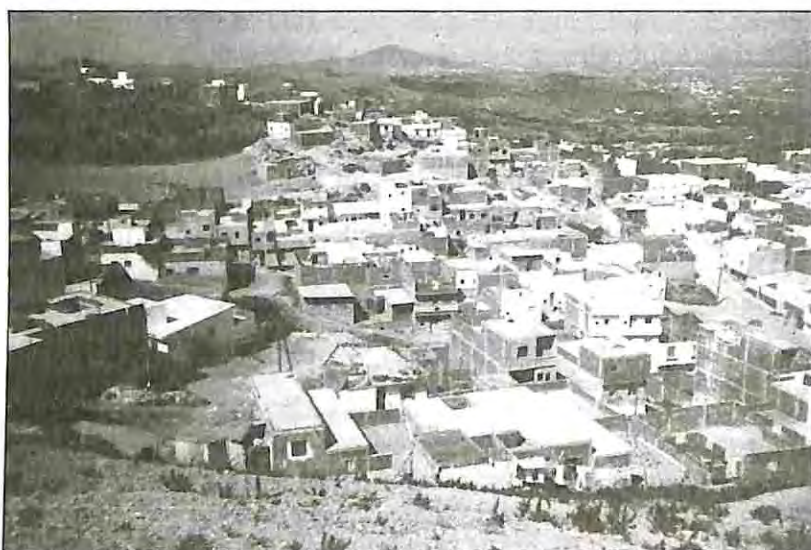
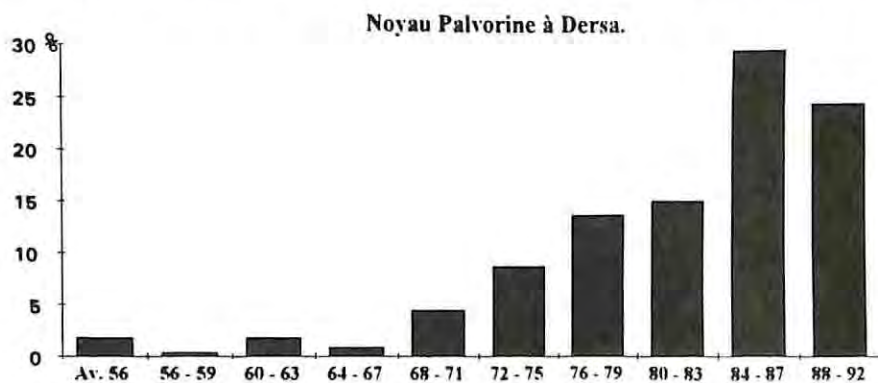
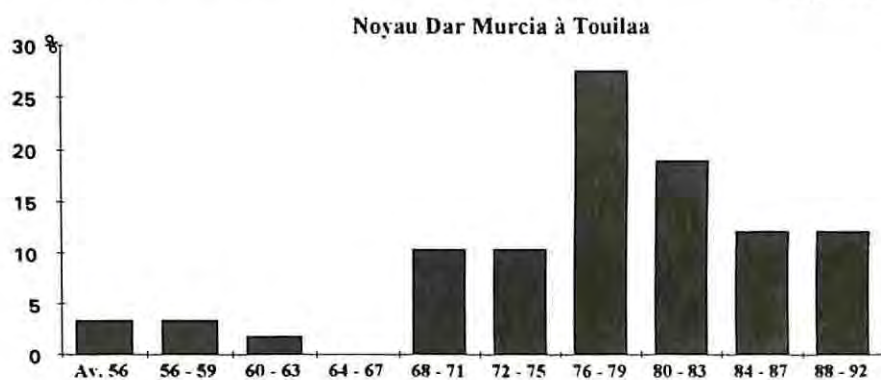
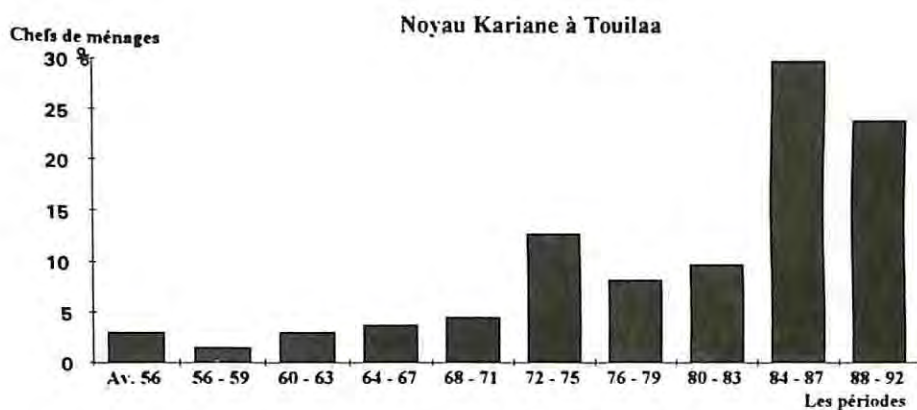


Photo 6 : Le «sous-quartier clandestin» Kariane au nord de Touilaa

Principale zone d'habitat clandestin dans tout le quartier Touilaa et parmi les noyaux les plus récents à Tétouan. La prédominance de la propriété privée des terrains dans ce secteur, donne lieu à une série de lotissements clandestins généralement de petite taille. (Cliché Azougagh (A.), Août 1994).

Figure n° 2

Périodes d'installation des chefs de ménages de certains noyaux d'habitat clandestin au nord de Tetouan jusqu'à 1992.



Source: Enquête personnelle, 1992.

Deuxièmement, la situation de ce quartier, qui avoisine le centre moderne est marqué par une topographie généralement plate et accessible dans l'ensemble, ce qui facilitait alors son contrôle par les pouvoirs publics qui y voyaient une réserve foncière nécessaire à l'aménagement futur de la ville, et donc à sauvegarder.

Enfin, on peut ajouter que le passage de l'Oued Martil non loin des zones urbanisées, constituant un véritable obstacle naturel, empêchait la progression de l'habitat. Mais cela ne signifie en aucun cas que le mouvement de la construction a totalement stagné dans le quartier ; au contraire on a vu pendant cette étape, la densification des noyaux anciens et l'émergence d'autres nouveaux.

Les vieux noyaux (Aïn Khabbaz, Haoutat Saïd et Ingeniores) se trouvaient depuis la décennie 1970, de plus en plus encerclés par de grands immeubles et des établissements d'enseignement, d'un côté, et par des unités industrielles héritées de l'époque coloniale et des zones de culture qui maintenaient leur fonction de l'autre ; ils ont connu ainsi un développement spatial très limité. Mais sous la pression démographique, ces îlots ont été contraints de connaître une extension en hauteur, en particulier à Aïn Khabbaz et de remplir les rares parcelles encore vides.

D'autre part et devant le flot migratoire toujours dynamique, le quartier Slaoui a vu naître au début des années 1980, deux autres noyaux d'habitat clandestin : «Ingeniores» dans le voisinage du Collège «Iben Sina» au détriment des terres habous, et «Touibla» entre l'Oued Martil et la route de Tanger (à l'ouest du quartier), qui a vu le jour grâce au lotissement clandestin dit «Rahmouni»⁽¹⁴⁾. Si le premier a connu un développement très mesuré depuis sa création, en raison notamment de la rareté des terres urbanisables, Touibla s'est développée, en revanche, d'une manière très rapide, bénéficiant surtout de sa situation toute proche de la route de Tanger. Mais son encerclement par l'Oued Martil, du côté Sud, ne lui laisse aucune possibilité d'extension d'envergure dans le futur. Il en est de même pour d'autres noyaux qui, devant la poussée croissante d'un nouveau mode de production de l'espace urbain (immeubles) et l'amorce de la spéculation, leur extension est vouée à la stagnation.

Enfin, on peut affirmer que dans le quartier Touabel ce type d'habitat, n'a connu depuis la décennie 1970, aucune prolifération importante ; bien au contraire, l'on s'aperçoit que l'apparition d'une nouvelle forme d'urbanisation dans ce quartier (lotissement privés et d'Etat), dès le début des années 1970, a freiné l'existence de ce type d'habitat et a favorisé son intégration dans le tissu urbain. Ainsi, en 1988 les logements clandestins ne représentaient que 30,7 % du parc logement du quartier, dont 75 % environ avaient été construits

(14) Ce qui étonne dans la situation de ces deux noyaux, ainsi que celui de Haoutat Saïd est qu'ils juxtaposent tous des établissements d'enseignement (Collèges), qui peuvent servir d'obstacles contre toute tentative de destruction de la part des pouvoirs publics.

avant 1970⁽¹⁵⁾.

En conclusion, on peut dire que si les premiers embryons de l'urbanisation clandestine à Tétouan remontent à l'époque coloniale, l'ampleur et la permanence de ce phénomène ne datent que de la décennie 1970 pour s'imposer depuis comme la forme d'urbanisation la plus dynamique et la plus dominante, dans l'ensemble de la ville. Sa stagnation dans certains quartiers (Touabel, Ziana) et sa croissance mesurée dans d'autres (Slaoui), n'empêchent pas son effervescence dans les quartiers Nord et Ouest de la ville : à Touilâa, Dersa, Sidi Talha et Samsa. L'effervescence est peut être aussi l'expression la plus convenable pour resumer le rythme avec lequel se prolifère cette forme d'urbanisation dans la périphérie méridionale de Tétouan.

3.2. L'extension explosive de nouveaux quartiers et groupements d'habitat clandestin au sud de la ville :

Après le nouveau découpage administratif de 1992, le périmètre municipal de Tétouan a vu son extension dans plusieurs endroits. Au sud cette extension a permis d'annexer à la ville certains douars ruraux et une série de groupements d'habitat clandestin qui faisaient partie des communes rurales Ben Karrich El Fouki et Ben Karrich El Bahri

L'origine de cette forme d'habitat dans cet espace remonte aux toutes premières années de l'indépendance, mais elle ne connaîtra sa véritable explosion qu'à partir des années 1970.

3.2.1. Deux «nouveaux» quartiers clandestins : Boujdad et Kourret Sbaa.

– «L'explosion» de Boujdad :

Situé sur la rive de l'oued Martil sur des terrains plats et accessibles, Boujdad s'est développé dès le départ en deux noyaux, séparés par la route menant à Oued Laou. (route secondaire 608) : noyau Mhannech au nord de la route et celui de Coelma au sud⁽¹⁶⁾.

Jusqu'au début de la décennie 1970, presque toutes les constructions d'habitation se concentraient à «Mhannech», à l'époque zone de plantations. Avec l'intensification du phénomène de migration, notamment en cette décennie, l'autre partie (Coelma) connaissait à son tour un mouvement de construction remarquable qui, s'est concentré, au départ, derrière l'usine CO.EL.MA et a couvert par la suite la zone située entre l'usine et Oued Mhannech. (Carte 5).

Ainsi, en l'espace de 11 ans, la population de Boujdad s'est multipliée par 5,4 passant de 425 habitants en 1971 à 2282 personnes en 1982, soit un taux

(15) Enquête personnelle, questionnaires destinés aux ménages (échantillon 25 %) Novembre 1988.

(16) Le noyau Mhannech tire son nom de l'Oued Mhannech qui passe à proximité. Quant à celui de Coelma, il reprend les initiales du nom de l'usine «Compania Electroquímica Marroquí» (CO.EL.MA), construite par les espagnols à la fin des années 1940.

Carte 5 : Evolution de l'espace bâti à Boujdad



Source : l'arte établie à partir du plan urbain de Tétouan (1977) et des plans photogrammétriques de Tétouan de 1981 et de 1992 (par A. AZOUGAGH).

d'accroissement global de 437 % et annuel d'environ 39,7 %. Dans la même période, le nombre de ménages a progressé de 91 à 417⁽¹⁷⁾. Enfin, selon les résultats de notre enquête-ménages, Boujdad abritait en 1992 près de 880 ménages et une population estimée à 5340 personnes.

Cette explosion démographique inattendue s'explique surtout par l'afflux massif des immigrants ruraux. Notre enquête révèle effectivement que 0,9 % des chefs de ménages seulement sont nés sur place et 11,4 % dans la ville de Tétouan. Ce groupement d'habitat clandestin est donc le produit de l'exode rural qui s'est accentué notamment pendant les années 1980. Effectivement, plus de 77 % des ménages se sont installés à Boujdad entre 1980 et 1989, et 12,7 % durant la décennie 1970. Cela a eu des conséquences dramatiques sur la consommation des terres agricoles, qui se sont transformées en lotissements clandestins sans aucun équipement préalable, notamment après la pénétration de la propriété citadine dans cette zone.

Avec ce rythme de croissance, Boujdad est devenu un véritable quartier clandestin non seulement par le nombre de sa population et l'extension spatiale qui en découle, mais encore par la multiplication de ses activités économiques et l'installation de certains équipements collectifs tels que l'électricité, eau courante, pharmacie, école, mosquées, lignes de téléphone, etc... En 1986, il a été doté d'un plan d'aménagement qui a permis l'apparition de deux lotissements privés réglementés (lotissements Hammadi : 98 parcelles, et lotissement Zemzmi : 6 lots).

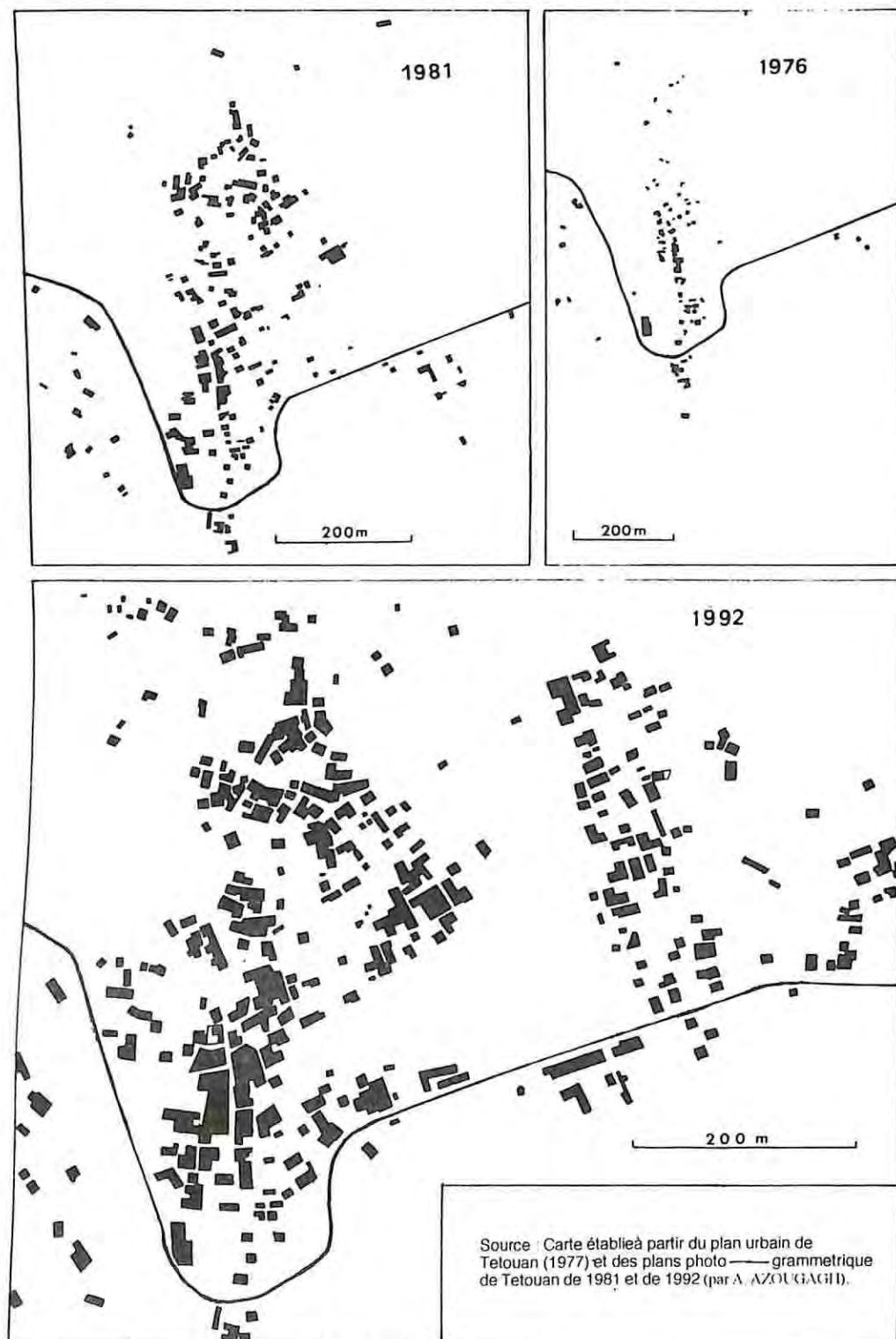
- L'extraordinaire croissance de Kourret Sbaa :

Situé au flanc de Jbel Ghorghez au sud de l'Oued Martil, et sur la route qui relie la secondaire 608 à la principale 28, ce nouveau espace d'habitat clandestin, dont l'accès est très difficile, était occupé par des fourrées, ou voué aux cultures annuelles céréalières. Avant la pénétration progressive de la propriété citadine, ce sont les habitants du douar Boussemlal qui s'emparèrent de ces terrains. Après l'exacerbation des flux migratoires et l'éclatement de l'urbanisation clandestine à Tétouan pendant les années 1970, cet espace s'est transformé soudain en une grande zone d'accueil des immigrants ruraux. La fonction résidentielle s'est substituée à celle agricole d'autant plus que les fellahs autochtones pauvres n'ont pas tardé à vendre leurs terrains, d'autres les ont lotis sans autorisation afin d'améliorer leurs revenus.

Toutes ces opérations ont eu lieu depuis la fin des années 1970 et au cours de la décennie écoulée. Notre enquête-ménages effectuée en 1992 révèle que 80,3 % des chefs de ménages se sont installés à Kourret Sbaa entre 1977 et 1982 et que le nombre d'habitants atteint 3416 personnes, alors que 5 ans auparavant (1987) il a été évalué à 2044 personnes seulement (N. Chikhi, 1988 p. 96). Cependant, malgré la rapidité avec laquelle ont proliféré les constructions, le tissu n'est toujours pas compact (carte 6). Ainsi, un important terrain, qui a

(17) Exploitation personnelle des documents des deux R.G.P.H. de 1971 et de 1982.

Carte 6 : Evolution de l'espace bâti à Kourret Sbaa



pu échapper à la construction divise en deux secteurs Est et Ouest, et chacun d'eux témoigne d'une hétérogénéité absolue ; des parcelles vides qui interposent entre les constructions surgissent sans cesse, en particulier aux extrémités Nord des deux secteurs.

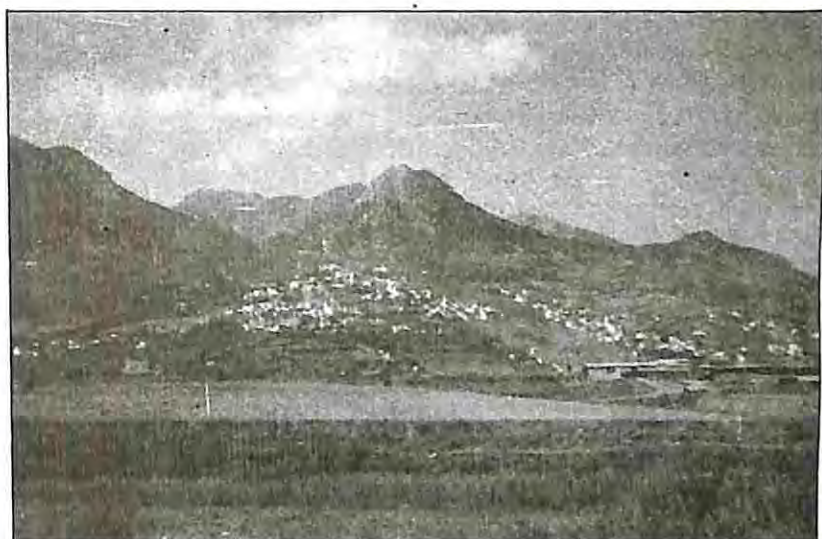


Photo 7 : Kourret Sbaa au sud de la ville de Tétouan

Un des fronts d'habitat clandestin les plus importants composé de noyaux de tissus fragmentés témoignant d'une extension anarchique et rapide. Sa situation loin de la ville la prive de plusieurs équipements urbains (eau courante, égouts...) et rend son intégration au sein du corps urbain Tétouanais de plus en plus compliquée. (Cliché Azougagh (A.), Août 1994).

Cette structure hétérogène ne réduit en rien l'importance de Kourret Sbaa comme étant un des principaux groupements d'habitat clandestin dans la périphérie méridionale de Tétouan. Son développement rapide fait de lui incontestablement le second «quartier clandestin» au sud de la ville après Boujdad. Mais à la différence de ce dernier, ce quartier en formation est cruellement sous-équipé ; bien qu'il est relié au réseau de transport urbain, dans des conditions lamentables, et dispose d'une école et de l'électricité, il est toujours privé de l'eau courante, des voies carrossables, des services banals, etc... Ce sous-équipement va à l'encontre des recommandations du S.D.A.U, (1984) qui a prévu à l'horizon 2001 l'installation à Kourret Sbaa comme à Boujdad de la plupart des équipements socio-collectifs de base.

Photo 8 : Au milieu des habitations à Kourret Sbaa



La prolifération incontrôlée de l'urbanisation clandestine peut être accompagnée, dans certains endroits, de graves dangers. Ici à Kourret Sbâa, plusieurs constructions s'élèvent directement sous une ligne d'alimentation en électricité de moyenne tension (cliché Azougagh (A), Août 1994).

3.2.2. De nouveaux groupements d'habitat clandestin en formation

Vouées, il y a très peu de temps, aux cultures annuelles céréalières en premier lieu et aux pacages, les périphéries méridionales de Tétouan ne cessent de remplir une fonction résidentielle. Après Boujdad et Kourret Sbaa, dont l'existence date du début de l'indépendance au moins, les deux dernières décennies ont vu l'émergence de nouveaux noyaux d'habitat clandestin qui vont renforcer cette nouvelle fonction.

Ces noyaux se sont développés sur des terrains privés, autour des principales routes et pistes obéissant à des facteurs de croissance généralement similaires. La photo aérienne de 1973, par exemple, nous permet d'observer quelques rares constructions éparpillées ici et là nous indiquant ainsi un début d'urbanisation plutôt lent de certains noyaux comme Saf Lahmam, Ahriq, Toub. D'autres,

comme Mouklata et Bouiyer (Khandad Homman), n'existaient guère à cette date. Au fur et à mesure que la pénurie de logement s'accroît à Tétouan, la valeur du sol augmente et le phénomène d'immigration s'amplifie, ces espaces deviennent le refuge de larges couches sociales exclues du système officiel de production du logement.

Au départ, comme était le cas à Kourret Sbaa et Boujdad, la construction s'est poursuivie d'une manière spontanée et très lâche. Mais, conscients de l'importance du marché foncier comme un moyen sûr d'accéder à la rente, les lotisseurs clandestins⁽¹⁸⁾ dont la majorité est originaire de Tétouan, se sont vite intervenus dans la plupart de ces zones, pour acquérir les terrains encore vides dans le voisinage immédiat de l'embryon d'habitat clandestin en formation, les morceler et les exposer ensuite à la vente. Le morcellement s'est fait dans la plupart des cas sans plan d'ensemble parfois à l'aide d'un «architecte» indiquant les limites de chaque parcelle et sa superficie comme le cas du lotissement clandestin de Mouklata. Les lots mis à la vente sont d'une superficie très variable généralement entre 40 m² et 100 m².

Le développement et l'accentuation de ces pratiques a donné une série de lotissements clandestins dans pratiquement l'ensemble des groupements d'habitat égrenés autour de la ville, de Hjar Laâroussa au nord-est de la ville à Nakkata (Somale) et Laouziyenne à l'ouest, passant par Bouiyer, Mouklata, Toub, Ahriq, Saf Lahmam... au sud. Dans tous ces nouveaux noyaux, les lotissements clandestins sont beaucoup plus récents qu'aux ceux implantés à Boujdad par exemple, mais leur importance varie d'un noyau à l'autre ; ce sont en effet trois groupements qui ont connu une croissance importante grâce à l'émergence des lotissements clandestins : Mouklata à proximité de Boujdad vers le sud, Bouiyer sur la piste menant à Dar Alalou et «Nakkata» à l'extrême ouest de la ville derrière le lotissement d'Etat «Tamuda».

Notre enquête exhaustive menée dans le groupement Mouklata, nous a permis de constater que sur 146 ménages qu'il comptait en 1992, 119 ont construit leurs logements sur des lots clandestins. Par contre à Toub et Hjar Laâroussa, par exemple, cette catégorie est considérablement réduite : elle ne représente que 29,6 % et 34,5 % des constructions respectivement ; là en effet le plus grand nombre des constructions se sont implantées au détriment des terres de culture.

Quelle que soit l'origine des terrains sur les quels se sont développés les groupements périphériques d'habitat clandestin, et tout en reconnaissant le rôle primordial des lotissements non réglementaires dans ce développement, l'on remarque que la phase décisive de l'extension de la plupart d'entre eux correspond à la décennie 1980 et aux premières années de celle en cours. D'après notre enquête, 49,3 % des ménages de Mouklata s'y sont installés entre 1980 et 1989 et 30,1 % entre 1990 et 1992. A Toub, l'urbanisation clandestine est également récente : sur les 149 ménages que comptait ce groupement en 1992

(18) On peut distinguer, ici, deux catégories de lotisseurs clandestins : des propriétaires qui ont hérité leurs terres et des acquéreurs spéculateurs qui les ont achetées avant de les morceler.

environ 68 sont venus y résider entre 1980 et 1992. Elle est particulièrement récente à Bouiyer ; car si l'on considère les seuls ménages immigrants (88,9 % de l'ensemble des ménages), l'on s'aperçoit que 55,4 % d'entre eux se sont installés dans cet espace entre 1988 et 1992 (Tableau 2). Et pourtant, le noyau Nakkata demeure le plus récent dans cette ceinture d'urbanisation clandestine qui contourne la ville de Tetouan. Bien qu'on ne dispose pas de chiffres précis, on peut constater que ce secteur a vu le jour au début des années 90 pour



Photo 9 : Mouklata, au sud de la ville

Un des groupements d'habitat clandestin les plus récents. Près de 80 % des ménages s'y sont installés entre 1980 et 1992. Ce noyau se développe presque uniquement sur des lotissements non réglementaires au détriment de l'espace agricole sans obstacles naturels majeurs. Le tissu n'est pas encore totalement compact mais, il est en train de s'agglomérer rapidement. (cliché Azougagh (A.), Août 1994).

connaître sa véritable explosion dans la deuxième moitié de cette décennie. Les tentatives entreprises par les pouvoirs publics pour freiner sa croissance sont restées vaines. Cette prolifération rapide et particulièrement récente ainsi que sa situation presque enclavée, loin des axes routiers et des zones urbanisées, explique l'absence totale de tout équipement public : ni eau, ni électricité, ni réseau d'évacuation des eaux usées. Ce qui montre les conditions misérables dans les quelles vivent les néocitadins de ce noyau. Mais on peut estimer qu'à long terme cette situation s'améliorera, et ceci quand le lotissement d'Etat «Tamuda» sera achevé et construit.

Tableau 2 : Périodes d'installation des chefs de ménages dans quelques groupements d'habitat clandestins périphériques de Tétouan

	Toub	K. Sbaa	Bouiyer	Ahriq-Wargane	H. Lâaroussa
1990 – 1992	24,1	12,8	33,3	23,5	41,5
1985 – 1989	21,6	26,3	25,4	17,6	26,8
1980 – 1984	12,9	21,6	6,3	20,7	12,2
1975 – 1979	12,9	22,3	15,9	17,6	–
1970 – 1974	4,3	6,8	4,8	5,9	–
1956 – 1969	12,2	6,1	–	–	–
Avant 1956	10,3	0,7	–	–	–
Nés sur place	–	3,4	14,3	11,8	19,5
N.D.	1,7	–	–	2,9	–
Total	100	100	100	100	100

Source : Enquête personnelle, 1992.

Tableau 3 : Population, ménages et constructions dans les groupements d'habitat clandestins périphériques de Tétouan en 1992

	Population	Ménages	Constructions
Boujdad*	5 340	880	624
Kourret Sbaa*	3 416	592	497
Mouklata	859	146	118
Bouiyer	353	63	53
Toub	871	149	112
Ahriq-Wargane*	708	136	124
Caf Lahmam	398	41	37
Hjar Lâaroussa	241	41	41
Total	12 186	2 048	1 606

Source : Enquête personnelle, 1992.

(*) Estimations basées sur un échantillon de 25 %.

En dehors donc de Boujdad et Kourret Sbaa qui prennent de jour en jour «l'allure de quartiers», les autres groupements se présentent en îlots de différentes tailles, de Saf Lahmam (41 ménages) à Toub (149 ménages), l'ensemble de ces noyaux regroupe à peine 3430 personnes⁽¹⁹⁾, soit un peu plus de la population de Kourret Sbaa. La plupart d'entre eux évoluent selon un rythme moins rapide que celui de Kourret Sbaa et Boujdad vu leur situation loin des axes routiers importants, c'est pourquoi la superficie gagnée par l'urbanisation est réduite ne dépassant pas 1 ha dans certains cas.

Tableau 4 : Evolution de la consommation des terrains par l'habitat à Toub

	Superficie en m ²	%
1986 – 1991	1241	13,6
1980 – 1985	2421	26,5
1974 – 1979	1375	15,1
Avant 1974	2173	23,8
Période non déterminée	1921	21,0
Total	9131	100

Source : Enquête personnelle, 1992.

NB : Ces chiffres sont approximatifs ; ils représentent les terrains construits (sans compter les rues...), ils ont été calculés en additionnant les superficies de toutes les parcelles construites.

Pourtant, ces noyaux sont de plus en plus concernés par les mécanismes de développement de l'habitat clandestin, et ne cessent d'accueillir de nouveaux habitants, venus directement de la campagne ou après avoir expérimenté la vie urbaine dans certains quartiers pauvres de la ville (Médina en particulier)⁽²⁰⁾. Quant à la structure de leurs tissus, elle est tantôt compact (saf Lahmam, Mouklata...), tantôt discontinue et éclatée, comme est le cas à Ahriq-wargane où les constructions s'étirent le long des pistes et s'éparpillent au milieu des champs. A Toub, par contre, on constate un début de regroupement des constructions formant deux noyaux nettement séparés : l'un au nord, né grâce à un lotissement clandestin, l'autre au sud de part et d'autre de la piste menant à Kitane.

(19) Enquête-ménages personnelle, 1992.

(20) Il s'est avéré, en effet, lors de nos enquêtes qu'un grand nombre de ménages des zones d'habitat clandestin a vécu dans les différents secteurs de la Médina (Laâyoune et Mellah surtout), en partageant le seul logement voire la seule pièce, et ce pour des durées différentes, le temps d'épargner l'argent nécessaire pour acquérir une parcelle et entamer sa construction.

Photo 10 : Toub (la partie haute) dans la périphérie méridionale de Tétouan



Un des groupements d'habitat clandestin qui se développe en pleine espace agricole, en dehors du périmètre municipal. Certaines constructions se prolifèrent anarchiquement au milieu des champs de culture, d'autres «s'organisent» sur des lotissements clandestins (cliché Azougagh (A.), Août 1994).

3.3. L'éclatement démesuré d'un troisième front de l'urbanisation clandestine dans la périphérie Est : Les quartiers clandestins de Martil.

Aujourd'hui, entre Tétouan et Martil seul l'aéroport Saniet-Er-Rmel et ses terrains empêchent encore les tissus urbains de ces deux villes de se souder. Cela dit que les rapports qui les relient sont d'une puissance et d'une diversité remarquables, peut être plus importants que ceux qu'entament Tétouan avec certains de ses propres quartiers. Il est donc juste de considérer Martil, sur le plan social, économique et spatial, partie intégrante de la ville de Tétouan, bien que sur le plan administratif jouit depuis 1992 de statut de municipalité⁽²¹⁾.

Partons de ces réalités, on imagine mal de ne pas s'attaquer dans cette étude au phénomène de l'urbanisation clandestine à Martil. Car on considère que cette dernière fait partie de l'auréole périphérique de Tétouan, où cette forme urbaine est largement dominante.

(21) Sachons que Martil jouissait de ce statut de municipalité pendant la période du Protectorat. Après l'indépendance il a été rétrogradé en centre autonome. Le dernier découpage (1992) a permis d'élargir son périmètre au détriment de la commune rurale d'El Malalliyenne, sa superficie est passée alors de 2240 ha à 3350 ha.

CARTE 7 :

L'UTILISATION DU SOL A MARTIL.

HABITAT :

-  Centre-ville.
-  Habitat clandestin.
-  Habitat réglementé (lotissements privés).
-  Habitat réglementé (lotissement d'Etat).
-  Immeubles (E.R.A.C.).
-  Habitat mixte.
-  Résidence.
-  Villas.

EQUIPEMENTS :

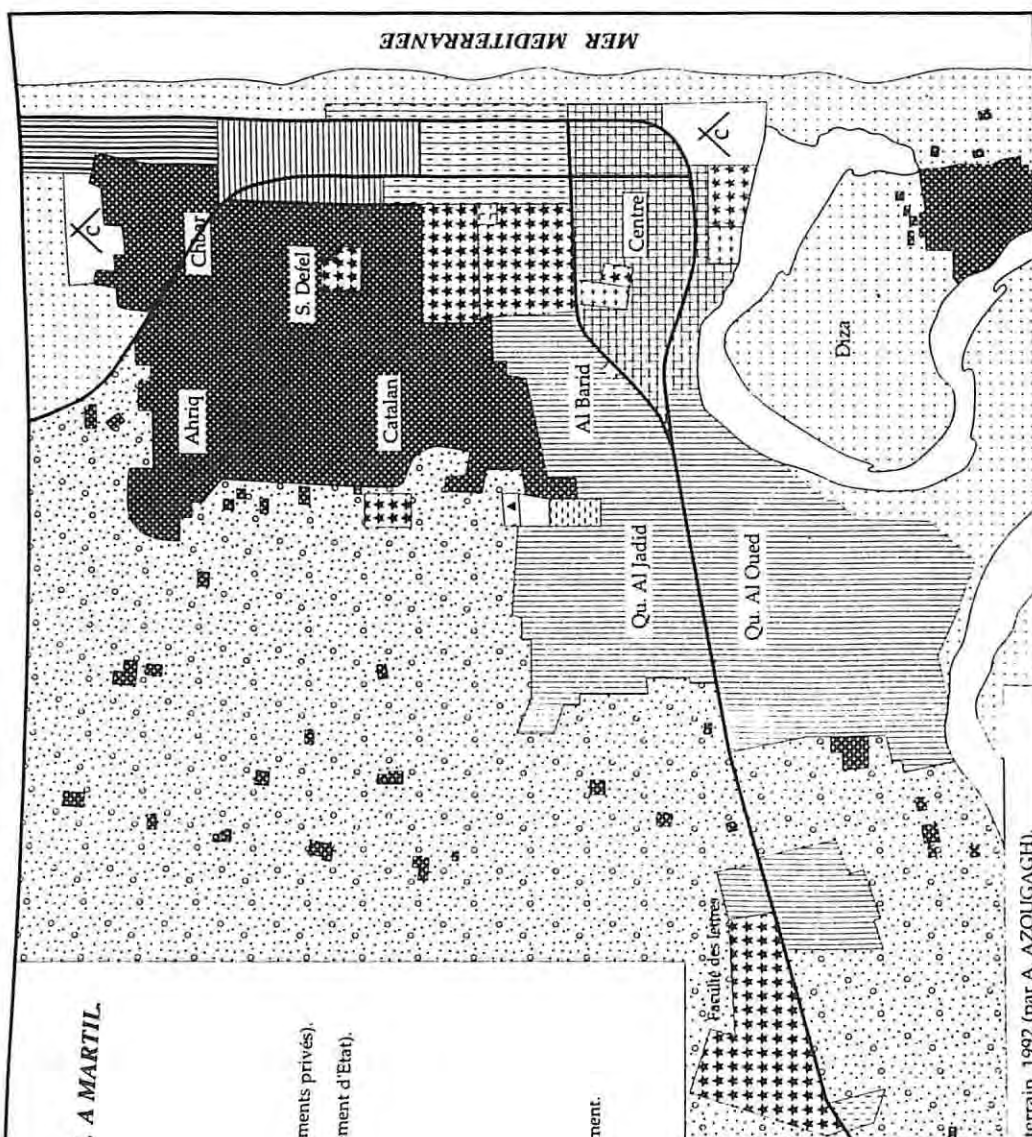
-  Etablissements d'enseignement.
-  Centre de soins.
-  Terrain de sport (stade).
-  Camping.
-  Autres équipements.

ESPACES NON BATIS :

-  Zone de culture céréalière ou maraîchère.
-  Friche sociale.
-  Plage et zones sablonneuses.

200 m

Source : travail personnel sur le terrain, 1992 (par A. AZOUGAGH).



3.3.1. Le boum démographique de Martil :

A la différence de Tétouan, et tout particulièrement ces quartiers périphériques, qui ont connu un développement démographique prodigieux depuis l'indépendance, le peuplement du centre urbain de Martil est resté insignifiant jusqu'au début de l'indépendance.

Selon le recensement organisé en 1951 – 52, Martil ne comptait, en cette date, que 3793 personnes majoritairement des espagnoles. Huit ans plus tard, le recensement de 1960 lui donnait une population de 4302 individus dont 823 étrangers, soit un gain global de 509 personnes seulement. Ce ralentissement de la croissance démographique (1,7 % par an) s'explique par le départ de la colonie espagnole, amorcé avec le début de l'indépendance et qui n'a pas cessé de s'intensifier pendant la décennie soixante, et par le faible apport du solde migratoire.

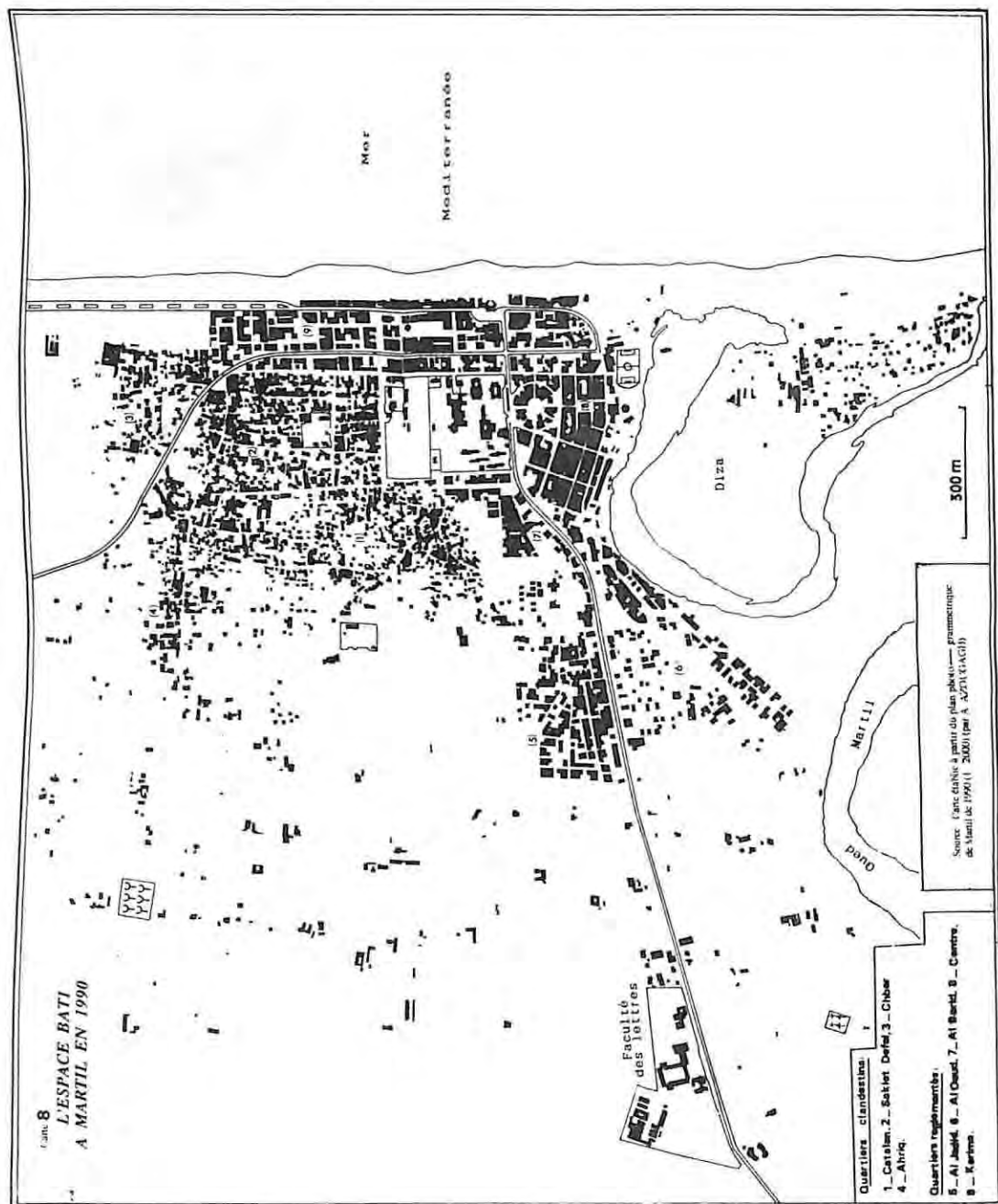
Durant la phase intercensitaire 1960 – 1971, la population martiloise n'a réalisé qu'une légère progression estimée à près de 100 personnes en moyenne par an seulement. Le recensement de 1971 a, en effet, estimé la population de Martil à 5410 habitants, soit un taux d'accroissement moyen de 2,3 % par an depuis 1960.

Toutefois, si pendant la première période de l'indépendance, la croissance démographique de Martil dépendait essentiellement de la croissance naturelle, le déclenchement du mouvement migratoire et son intensification, à partir de la décennie 1970 conjugué à un taux d'accroissement naturel plus élevé que précédemment, va mener Martil à connaître un développement démographique prodigieux. Ainsi, durant la phase intercensitaire 1971 – 1982, la population de ce centre s'est accrue au rythme moyen annuel de 6,3 % pour abriter en 1982 près de 9185 personnes, soit 1822 ménages (rappelons que le taux annuel enregistré pendant la phase précédente était de 2,3 %). Depuis ce tournant démographique décisif, la population n'a cessé de se multiplier. On s'appuyant sur les résultats de notre enquête, Martil a regroupé en 1992 près de 18 350 habitants, soit le double de ce qu'il comptait dix ans auparavant. Mais si l'on réfère au dernier recensement général de la population et de l'habitat, la municipalité de Martil regroupait en 1994, exactement 23 143 personnes (soit 4801 ménages)⁽²²⁾.

Cette croissance de la population martiloise est due particulièrement à l'afflux massif de différentes catégories d'immigrants, population rurale, bien sûr, mais aussi étudiants et enseignants issus de plusieurs régions du pays.

Il est évident que cette croissance démographique a dû être s'accompagner d'un étalement spatial fulgurant du bâti. Mais dans une perspective marquée par le désengagement progressif de l'Etat en matière d'habitat, et par l'aspect

(22) Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministère chargée de la population. Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 1994. Série communale. Caractéristiques démographiques et socio-économiques de la population des communes urbaines et rurales du Royaume. Volume IV. Direction de la statistique. Avril 1997.



spéculatif du secteur privé, un bon nombre de martilois en quête d'un logement et ayant de faibles revenus ont dû s'orienter, de gré ou de force, vers la construction dite clandestine. Cette forme d'urbanisation dont a vu surgir les premières manifestations au début de l'indépendance, voire bien avant, a constitué la pièce maîtresse de la croissance à Martil pendant ce dernier quart de siècle, malgré l'apparition de nouvelles zones d'urbanisation planifiée.

3.3.2. De noyaux spontanés dispersés aux quartiers clandestins compacts

L'on se rappelle que l'urbanisation clandestine à Martil a démarré après 1956, corollaire d'une pression démographique croissante. Toutefois, le tissu urbain fut dispersé et désarticulé, composé d'unités de baraquas en voie de «durcification» et de noyaux récents d'habitat en dur. Il faut attendre en effet le début de la décennie 1970, comme partout ailleurs dans les espaces périphériques de Tétouan, pour assister à la fois à la densification des tissus anciens et à l'éclatement de nouvelles zones d'habitat clandestin.

Déjà en 1971, le recensement général faisait allusion à l'existence de trois zones (quartiers) d'habitat clandestin s'articulant autour du «quartier espagnol» (centre-ville) au nord et à l'ouest ; il s'agit des quartiers : Catalan, Chbar et Sakiet Defel. Ces quartiers se développent sur des terrains d'une topographie entièrement plate, en dehors de toute réglementation et sans équipement préalable, entraînant le gaspillage des zones agricoles de valeur (plantation, cultures maraîchères, céréalières et saisonnières...).

Ainsi, après deux décennies d'urbanisation massive, ces zones étaient progressivement dévorées par l'habitat clandestin occupant 75 ha en 1990, soit près de 36 % de la superficie brute urbanisée, 53 % des parcelles bâties et 40 % du parc logement de Martil⁽²³⁾. Ce type d'habitat s'est développé en tâche d'huile au nord et au nord-ouest du centre formant quatre quartiers clandestins.

– Sakiet Defel : «quartier fermé» :

D'une superficie approximative de 21,6 ha, le quartier Sakiet Defel a abrité les toutes premières constructions clandestines. Elles se sont concentrées dès le départ dans son angle Sud-Ouest tout près de l'espace boisé dit «Lamida». Après environ deux décennies d'extension rapide et ininterrompue, le quartier se trouve actuellement encerclé de tous les côtés par d'autres espaces urbanisés : Lotissement d'Etat Karima à l'est, Lycée Martil du côté Sud, quartier Chbar au nord et quartier Catalan à l'ouest. Cette situation bloquée ne laisse aucune possibilité d'extension spatiale horizontale. Aujourd'hui le mouvement de construction dans ce quartier se poursuit par la surélévation des bâtiments et grâce au comblement des rares interstices.

(23) Ministère de l'Intérieur – Province de Tétouan – Juillet 1993 : «Schéma directeur d'Aménagement et d'Urbanisme du Littoral Touristique Tétouanais». Rapport préliminaire. Document 2.



Photo 12 : Vue générale des quartiers clandestins de Martil

Un tissu compact en cours de densification par le comblement des rares parcelles encore vides, et par le début de la construction en hauteur. (Cliché Azougagh (A.), Août 1994).

La saturation du quartier s'explique surtout par l'ancienneté de son peuplement puisque 27,7 % de ses chefs de ménages sont nés sur place et 12 % d'entre eux s'y sont installés avant l'indépendance. Elle est due aussi à la croissance démographique explosive survenue durant la phase post-coloniale, et surtout au cours des deux décennies écoulées, au cours desquelles la population du quartier a plus que quadruplé, allant de près de 608 habitants en 1971 à environ 2636 personnes en 1992⁽²⁴⁾.

– *Le quartier Catalan déborde ses limites :*

Ayant été occupé depuis l'ère coloniale par une population refoulée, qui occupa une partie du site actuel du quartier de centre, puis par de nombreux ruraux expulsés de leur campagne du Rif, Catalan est actuellement, sans la moindre doute, le principal quartier clandestin de Martil. Il s'étale sur environ 51 ha, soit près de la moitié de la surface occupée par l'habitat illicite à Martil et compte quelque 942 constructions.

Mais la primauté de Catalan n'est pas récente. Déjà en 1971, il abritait 38,7 % de la population de toute le centre autonome de Martil, soit 2092 personnes et 412 ménages, ce qui peut correspondre alors à près de 60 % de la population de l'ensemble des zones d'habitat clandestin à Martil.

(24) Exploitation personnelle des documents du R.G.P.H. de 1971 + enquête personnelle, 1992.

Tableau 5 : Population et ménages de Martil par quartier en 1971

Quartiers	Population	%	Ménages	%
Centre-ville	840	15,5	264	25,1
Catalan	2092	38,7	412	39,1
Sakiet Defel	760	14,0	104	9,9
Chbar	516	9,6	72	6,9
Al Aghras	396	7,3	80	7,6
Reste de Martil	804	14,9	120	11,4
Total	5410	100	1052	100

Source : Exploitation personnelle des documents du R.G.P.H. de 1971. (Estimation basées sur un échantillon de 25 % des ménages).

Au cours de ces deux dernières décennies, le poids de Catalan, Comme principal quartier clandestin de Martil, s'est confirmé en accueillant d'importants effectifs de la population immigrante. Ainsi, 33,7 % de l'ensemble des chefs de ménages du quartier et 62,2 % de ceux immigrants se sont installés à Catalan entre 1971 et 1992. Cela a entraîné une croissance vertigineuse de sa population, qui s'est accrue au rythme moyen annuel de 7,4 % depuis 1971, pour atteindre près de 5348 personnes soit un peu moins de ce qu'englobait l'ensemble de Martil en 1971.

Tableau 6 : Population et ménages des quartiers clandestins de Martil en 1992

	Population		Ménages	
	Effectif	%	Effectif	%
Catalan	5 348	29,2	868	26,0
Sakiet Defel	2 636	14,4	448	13,4
Chbar	1 568	8,5	264	7,9
Ahriq	2 096	11,4	356	10,7
Total quartiers clandestins	11 648	63,5	1 936	58,0
Reste de Martil	4 702	36,5	1 404	42,0
Total général	18 350	100	3 340	100

Source : Enquête personnelle, 1992 (échantillon 25 % des ménages).

Mais, malgré cette explosion démographique et l'ancienneté du fait urbain à Catalan (12,4 % des chefs de ménages (en 1992) y vivent depuis l'ère du Protectorat), l'on remarque, comme à Sakiet Defel, l'existence de nombreuses

parcelles vides qui s'intercalent ici et là dans le cadre bâti, et qui se concentrent quasi-exclusivement dans ses parties occidentales, le long de l'artère qui constitue sa limite du côté Ouest. Hormis ces interstices en cours d'urbanisation⁽²⁵⁾ et de plus en plus rares, le tissu est généralement compact et assez dense.

Il va de soi que devant la pression démographique que connaît le quartier, et l'épuisement presque total de ses terres constructibles, l'urbanisation n'a pas tardé à déborder les limites du quartier, pour s'emparer des terres agricoles qui tentent de résister dans des circonstances très difficiles au milieu des surfaces urbanisées. Cela donne naissance aussi à de nouveaux noyaux, certes jusqu'à l'instant épars et éloignés, mais qui vont vite se regrouper, vu le rythme vertigineux de leur croissance.

– *Quartier Chbar : une extension rapide et incessante*

Occupant la partie Nord de l'espace urbanisé de Martil, le quartier Chbar a vu apparaître ses premières constructions pendant la période coloniale. Comme ce fut le cas dans les autres quartiers spontanés, ces constructions furent constituées de Noualas éparpillées en désordre sur des terrains sablonneux. La proximité du quartier de Oued El Maleh, connu par l'abondance de tiges, a joué un rôle important dans la prolifération de ce type de logements, d'autant plus que la nature sablonneuse des terrains n'offrait pas la possibilité d'extension en pisé ou en pierre sèche par exemple.

Cette forme d'urbanisation a persisté pendant un laps de temps après l'indépendance, lorsque l'emploi d'autres matières (planches, tôles...) va renforcer le nombre des habitations précaires à Chbar. Ainsi jusqu'à 1971, pas moins de 61 % des logements de ce quartier étaient constitués de Noualas et 22,2 % étaient des baraques, quant aux logements en dur, ils ne représentaient que 11,1 %⁽²⁶⁾.

Toutefois, cette décennie constitue un tournant radical dans le processus de peuplement et d'urbanisation du quartier, non seulement parce que les matières de constructions précaires vont être remplacées par d'autres plus solides, mais surtout par ce que le quartier va connaître, sous la pression démographique, un étalement spatial considérable.

Jouissant de sa situation au bord de la belle plage de Martil, ce quartier a vu dès la fin des années 1970, l'implantation du deuxième camping estival de Martil, après celui dit «municipal» adjacent le centre⁽²⁷⁾. Cette installation, même si son activité se limite à la période estivale, a donné une forte impulsion à la construction clandestine sous forme de petits logements destinés à la location touristique pendant l'été.

(25) Pendant notre enquête-ménages, menée au début de 1992, nous avons recensé 65 parcelles en cours de construction et 211 bâtiments dont la construction est stoppée ou inachevée.

(26) Exploitation personnelle des documents du R.G.P.H. de 1971.

(27) Soulignons que sous l'impulsion de l'activité touristique, le petit groupement d'habitat clandestin (Diza) a apparu au sud de Martil, entre l'embouchure de Oued Martil et son «nouveau» bras mort.

En effet, notre enquête-ménages menée dans ce quartier en saison d'hiver, nous a permis de recenser 150 constructions vacantes, soit 37,8 % du nombre total des constructions réservées, en principe, aux touristes d'été. Autre facteur important qui a contribué à la prolifération de l'habitat non réglementaire, la création pendant la décennie 1970, de la route reliant Martil à Cabo Negro et qui traverse le quartier.

Sans minimiser l'importance de ces deux facteurs, l'élément fondamental et permanent demeure, malgré tout, la puissance du phénomène migratoire : entre 1971 et 1992, le quartier a vu l'installation de 108 ménages environ (soit 40,9 % du total)⁽²⁸⁾. Conjugué à un taux d'accroissement naturel nettement élevé, ce mouvement migratoire a entraîné le triplement de la population qui est passée de 516 personnes en 1971 à 1568 en 1992.

Se trouvant désormais bloqué par les nouveaux immeubles, réalisés par l'E.R.A.C. sur la corniche, du côté Est, et par les quartiers Sakiet-Defel et Ahriq du côté Sud et Sud-Est, le développement spatial du quartier s'oriente lentement vers le nord-nord-ouest suivant le tracé de l'axe routier Martil-Cabo Negro, alors que d'importantes parcelles vides, enfoncées un peu partout dans le quartier et s'opposant à la compacité du tissu restent à construire.

– Quartier Ahriq, la conquête des terres agricoles

N'ayant pas vraiment d'existence avant les années 1970, Ahriq qui abritait en 1992 près de 2096 personnes (selon notre enquête), doit dans son apparition à un afflux récent de ruraux qui date surtout du début de la décennie 1970. En effet, si notre enquête a estimé la proportion des chefs de ménages immigrants à près de 87,6 % (le reste ayant déclaré être né à Martil), près de 90 % d'entre eux sont venus s'installer à Ahriq entre 1971 et le début de 1992 ; voire dans les deux premières années de la décennie en cours seulement, le quartier a vu l'arrivée de 22,4 % de ses chefs de ménages immigrants. Ce flot d'immigration avait des conséquences dévastatrices sur les riches exploitations agricoles, qui naguère s'étendaient sur la majeure partie du quartier.

Au départ, les constructions clandestines s'alignaient spontanément le long de l'artère qui le sépare au sud du quartier Catalan, mais, devant le rythme élevé de la construction, il y a eu une avancée progressive de l'urbanisation clandestine vers l'intérieur et vers l'ouest du quartier sans rupture aucune avec le noyau initial. Cette avancée, qui marque le début d'un processus dévorant de conversion des exploitations agricoles en terrains constructibles, s'est aggravée encore plus depuis la fin de la décennie quatre-vingt écoulée.

(28) Exploitation personnelle des documents du R.G.P.H. de 1971 + enquête – ménages personnelle, 1992.



Photo 12 : L'extrême Ouest du quartier Ahriq

La prolifération de la construction clandestine au milieu des champs de culture à Ahriq le béton armée est une véritable menace à cette activité agricole en agonie (Cliché Azougagh (A.), Août 1994).

Jusqu'à cette date, la prolifération de l'habitat clandestin dans pratiquement tous les quartiers s'est effectuée spontanément sur des propriétés privées ou/et sur des terrains d'Etat squattérés. Mais, à partir du moment où les terrains à construire dans ces quartiers sont devenus de plus en plus rares, et face au flot migratoire toujours puissant, il ne restait plus qu'à conquérir les terres agricoles. Dans cet atmosphère, marqué par une crise du logement persistante, les spéculateurs attirés par les possibilités d'une richesse rapide, se sont emparés des surfaces agricoles non négligeables pour les transformer en lotissements clandestins, sans aucun équipement préalable. Ces lotissements, dont le nombre est limité jusqu'à l'instant, ont donné naissance à de nouveaux noyaux d'habitat clandestin épars et dispersés, mais qui s'étendent jusqu'au bord du cimetière de Martil, au milieu des champs cultivables.

Cela confirme en définitive, l'importance de l'espace d'habitat clandestin à Martil et sa dynamique absolue se présentant comme la forme urbaine prédominante, abritant quelque 11684 personnes, soit 63,5 % de sa population totale (1992). On peut le considérer également, par le nombre de ses habitants, son étalement spatial considérable et la compacité de son tissu, comme la deuxième importante zone d'habitat non réglementaire dans la grande périphérie de Tétouan, après celle qui s'étend sur les quartiers Dersa, Sidi Talha et Samsa.

CONCLUSION

L'irruption de l'urbanisation clandestine à Tétouan et dans sa périphérie après l'indépendance, à la suite d'un afflux massif sans précédent des populations rurales dépourvues venues presque exclusivement de la région du Rif, a fait d'elle la forme d'urbanisation dominante. Elle est aussi, par sa diversité et sa complexité, un phénomène socio-spatial majeur. Abritant plusieurs dizaines de milliers de personnes, elle forme une vaste auréole dans les marges de la ville, composée de quartiers entiers et d'une panoplie impressionnante de groupements et de noyaux de différentes tailles et implantés sur des terrains de statut foncier compliqué : propriétés privées, domaines d'Etat, espaces forestiers et terres agricoles.

Cette ampleur et ses dimensions spatiales et sociales immenses, montrent que ce type d'habitat demeure toujours la solution de logement la mieux appropriée aux conditions socio-économiques de l'écrasante majorité des couches sociales non solvables et à revenu modeste. Elles révèlent aussi, l'incapacité des responsables de l'endiguer et de s'engager dans une véritable politique du logement social, qui serait le seul moyen de l'atténuer. Son développement au vu et au su des autorités concernées, rend l'appellation «clandestine» qui la désigne sans réelle signification.

Mais, cette forme d'urbanisation, devenue moteur de la croissance urbaine, se développe en toute anarchie spatiale et urbanistique, donnant lieu à un paysage urbain désarticulé, incohérent et fortement hétérogène. Les tissus existants sont en effet, tantôt trop serrés et d'une densité remarquable, tantôt épars et dispersés, et dans les deux cas d'une mauvaise accessibilité. Le sous-équipement est aussi une des caractéristiques fondamentales qui accompagne la prolifération de cette forme urbaine. Les rues non revêtues, les égouts inexistantes ou d'une qualité médiocre (construits par les habitants eux-mêmes), l'éclairage public et le ramassage des ordures sont rares... A tout cela s'ajoutent la carence en certains équipements socio-collectifs (marchés, dispensaires) et le mauvais fonctionnement d'autres services publics et en premier lieu le transport urbain.

Cette situation s'est nettement améliorée dans certains quartiers de la ville (Dersa, Sidi Talha et Samsa) après le lancement du projet de développement et de restructuration de ces quartiers au début des années 1990. Une opération d'envergure réalisée, toutefois, dans des conditions insatisfaisantes. Mais cela ne devra pas remettre en cause la poursuite de la politique de restructuration des zones d'habitat clandestin, seul moyen de les intégrer dans l'organisme urbain Tétouanais.

BIBLIOGRAPHIE

- ABOUHANI (A.), 1986 - «Foncier et habitat clandestin : Le cas de Tabriquet Nord à Salé» in *Revue marocaine de droit et d'économie du développement*. Fac. des Sc. J.E.S. Casablanca n° 12. pp. 165 - 183.
- ABOUHANI (A.), 1988 - «Réseaux notabilaires et promotion foncière clandestine, le cas de Tabriquet Nord à Salé» In *Habitat, Etat et Société au Maghreb*, sous la direction de Baduel P.R. Edt. CNRS. pp : 175 - 185.
- ALTA COMMISSARIA DE ESPANA EN MARRUECOS (Servicio de Arquitectura) - 1943. «Plan d'Urbanisation de la zona. Poyecto de Ordenacion General de la Ciudad de Tetuán - Memoria» Tetuán.
- AMEUR (A.), NACIRI (M.) - 1985 - «L'urbanisation clandestine au Maroc : Un champ d'action pour les classes moyennes» - in *revue Tiers Monde*, P.U.F., Paris, Tome XXVI, n° 101 pp : 165 - 183.
- AMEUR (M.), 1988 - «La production des logements clandestins à Fès, mécanismes et tendances de l'évolution du marché». in *Habitat, Etat et Société au Maghreb*. Sous la direction de Baduel P.R. Edt. CNRS. pp : 199 - 212.
- A.N.H.I. - 1985 - «Projet de développement urbain de Tétouan (Dersa - Samsa). Rapport préliminaire».
- AZOUGAGH (A.), 1995 - «Les formes de la croissance urbaine périphérique à Tétouan». Thèse de Doctorat (nouveau régime). Institut de Géographie, U.F.R. Sc. Géogr. et Aménag. Univ Provence (Aix-Marseille I) France. 2 vol. 806 p.
- BAHY (H.), EL MALTI (M.), GUERRAOUY (F.), HAMDOUNI ALAMI (M.), 1986 - «L'habitat clandestin au Maroc» C.N.C.P.R.S.T. ENA. imprimerie Arrissala. Rabat.
- BELLEFQUIH (M.), FADLOULLAH (A.), 1986 - «Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc : Cas de l'agglomération de Rabat - Salé» Rabat. Edt. Librairie El Maârif. 781 p.
- BENZAKOUR (S.), 1978 - «Essai sur la politique urbaine au Maroc 1956 - 1975. Sur le rôle de l'Etat». Edt. Maghrébines, Casablanca.
- BRÜCHER (W), 1980 - «Quartiers pauvres et mobilité intra-urbaine à Bogota» in *Quartiers spontanés et activités informelles, les Exemples de Quelques Grandes villes. Séminaire d'aménagement comparé*. Institut d'Aménagement Régional, Aix-en-Provence. pp : 6 - 18.
- CHIKHI (N.), 1988 - «Le phénomène de l'auto-urbanisation dans la ville de Tétouan - Thèse de D.E.S. Rabat, 270 p.

- EL KADI (G.), 1987 - L'urbanisation spontanée au Caire. Fascicule de recherche n° 18. Publications URBAMA. Tours 376 p.
- GUTIRREZ TRUJILLO (E.), 1943 - «Evolution y desarrollo de la población de Tetuán» - Tetuán.
- M.H.A.T. (Direction de l'Urbanisme et de l'Architecture). 1984. «Schéma Directeur d'Aménagement urbain de Tétouan» Doc. 5 : Habitat. Dar Al Handasah. Rabat.
- M.H.A.T. - Délégation Provinciale de Tétouan - 1983 - «Rapport préliminaire du projet de développement Urbain de la ville de Tétouan. Quartier Dersa».
- Ministère de l'Intérieur - Province de Tétouan, 1993 - «Schéma Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme du Littoral Touristique Tétouanais» Rapport préliminaire. Document 2.
- NACIRI M. 1980 - «Les formes d'habitat sous-intégrés, essai méthodologique». Revue Hérodote, n° 19. Edt. François Maspero pp : 13 - 70.
- Royaume du Maroc - Premier Ministre. Ministère chargée de la population, 1997 - Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 1994. Série communale. Caractéristiques démographiques et socio-économiques de la population des communes urbaines et rurales du Royaume volume IV Direction de la statistique.
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 1982. Exploitation personnelle de 25 % des questionnaires des ménages de l'aire d'étude.
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 1971. Exploitation personnelle de 25 % des questionnaires des ménages de l'aire d'étude.
- ZYANI (B.), 1988 - «Habitat, contrainte foncière et développement urbain à Casablanca». In Habitat, Etat et société au Maghreb. Sous la direction de Baduel P.R. Edt. CNRS. pp : 213 - 229.

**«L'URBANISATION CLANDESTINE»
LA FORME DE CROISSANCE URBAINE PERIPHERIQUE
DOMINANTE A TETOUAN
UN PHENOMENE RECENT EN PLEINE EXTENSION**

RESUME

L'analyse du processus de développement de l'urbanisation clandestine à Tétouan et ses périphéries, montre qu'il s'agit d'un phénomène récent apparu en période du Protectorat, mais qui n'a pris de l'ampleur qu'à partir de l'indépendance et surtout depuis la décennie 1970, suite à l'exacerbation des flux migratoires venus de différentes régions de la chaîne du Rif.

Ainsi, et en l'absence d'une politique du logement en mesure de répondre aux besoins de ces vagues d'immigrants, la construction dite clandestine a commencé à conquérir presque l'ensemble de la périphérie Tétouanaise couvrant des quartiers entiers au nord de la ville (Dersa, Sidi Talha) et de grands secteurs au nord-est (Touilaâ) et à l'ouest (Samsa). Elle a envahi aussi les périphéries méridionales de la ville formant de nouveaux quartiers et une série de noyaux dispersés. Martil, la municipalité voisine, intimement liée à Tétouan, n'a pas pu s'échapper à ce phénomène ; presque la moitié de son espace urbain, soit quatre quartiers, est construit clandestinement. Cette prolifération s'est développée sur des terrains de structures foncières compliquées : propriété privée, domaines d'Etat, terres communales, de Habous... et exploités comme espaces forestiers, agricoles...

Ainsi, et en moins d'un quart de siècle, l'urbanisation clandestine est devenue la forme de la croissance urbaine dominante et la plus dynamique dans la périphérie de Tétouan abritant aujourd'hui pas moins de 100.000 habitants. Elle se présente, enfin, comme la solution du logement la mieux adaptée aux conditions socio-économiques pour de larges catégories sociales surtout celles insolubles, ou ayant de faibles revenus, et ne pouvant pas bénéficier du circuit légal d'accès au logement.

«التمدن غير القانوني»

الشكل المهيمن للتوسع الحضري بهوامش مدينة تطوان :
ظاهرة حديثة في توسع مستمر

ملخص

يتضح من رصدنا للتطور الذي عرفه ما يمكن أن ينعت «بالتمدن غير القانوني» بمدينة تطوان وهوامشها بأن نشأة هذه الظاهرة تعود إلى فترة الحماية. لكنها لم تعرف انتشارا واسعا إلا بعد الاستقلال، خاصة منذ عقد السبعينات، في أعقاب احتدام التيارات المهاجرة الوافدة. من مختلف مناطق جبال الريف.

وهكذا، وفي ظل سياسة سكنية غير قادرة على توفير السكن لهذه الأفواج العارمة من الوافدين بشروط تتناسب وإمكانياتهم المادية، أخذ البناء المدعو بالسري يغزو معظم هوامش المدينة ليغطي أحياء بأكملها بشمالها (درسة وسيدي طلحة)، وأجزاء كبيرة من أحياء أخرى تقع في الشمال الشرقي (الطويلع)، والغرب (سمسة). وامتد هذا النمط من التعمير ليكتسح معظم الهوامش الجنوبية، ليظهر في شكل أحياء ناشئة، ونوى متفرقة كثيرة العدد. ولم تبق بلدية مرتيل المجاورة، والتي تربطها بمدينة تطوان علاقات عضوية وطيدة، في معزل عن هذا الشكل من التوسع الحضري بل انتشر على حوالي نصف مجالها المبنى مكونا أربعة أحياء رئيسية. ولقد تم هذا التوسع على أراضي ذات بنايات عقارية معقدة : ملكيات خاصة، أراضي الدولة، أراضي جماعية أو في ملك الأقباس، وتعرف استغلالا متنوعا : غابات وأحراش. زراعة موسمية، مغروسات...

لقد استطاع هذا الشكل من التعمير أن يصبح في ظرف ربع قرن تقريبا أهم أشكال التوسع الحضري بهوامش تطوان وأكثرها ديناميكية على الإطلاق. إذ يحتضن حاليا ما لا يقل عن مائة ألف نسمة. ومن ثم فهو يمثل الحل الأنجع لمعضلة السكان لشرائح اجتماعية عريضة، خاصة ذات الدخل الضعيف، والتي ليس في استطاعتها الاستفادة من البرامج السكنية التي تتم في إطار قانوني.

DIFFERENTES INSTALLATIONS DE PRODUCTION ET DE DISTRIBUTION D'EAU POTABLE

Mohammed SABBAHI

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Tétouan

Afin que l'eau soit à notre disposition en quantité et en qualité, elle doit passer par un certain nombre d'étapes, dont notamment la production, l'approvisionnement et la distribution. Après l'arrivée de l'eau potable par les conduites d'approvisionnement, elle se dirige directement vers les réseaux de distribution. Chacun de ces réseaux comprend trois composants essentiels : les réservoirs de stockage, les conduites de distribution (maîtresses, secondaires et tertiaires) et les raccordements qui se font par le biais d'un branchement muni d'un compteur sur la conduite maîtresse.

Actuellement, l'approvisionnement en eau potable au Maroc se fait par 70 % à partir des eaux de surface et 30 % des eaux souterraines. Les grands barrages permettent de produire 1,07 Milliard de mètres cubes d'eau potable par an (sur les 1,53 Milliard d'eau potable produite à l'échelle nationale). Certes, l'exploitation des eaux superficielles nécessitent un grand budget financier et des moyens techniques très développés.

I – LES INSTALLATIONS DE PRODUCTION D'EAU POTABLE :

L'aménagement d'un complexe de production d'eau potable comprend notamment : un barrage, une tour de prise, une galerie, une station de pompage, des conduites de refoulement, une station de traitement, des réservoirs, des conduites d'approvisionnement, des conduites de liaisons entre les réservoirs et les centres alimentés, etc. L'eau brute stockée dans le barrage est prélevée par l'intermédiaire d'une tour de prise immergée. Après une préchloration, l'eau se transite par une galerie d'adduction vers une station de pompage fonctionnant en surpresseur refoulant l'eau brute vers la station de traitement.

Le processus de traitement comprend la coagulation-floculation, la décantation, la filtration et la conservation. La première étape demande l'utilisation des produits chimiques tels que le sulfate d'alumine et de cuivre. L'eau devient plus trouble en formant ce qu'on nomme les flocons. Ils sont sous forme de grosses particules en suspension. L'élimination de ces particules se fait par la décantation (précipitation naturelle). Cette décantation se réalise par des décanteurs circulaires qui sont équipés par des canalisations d'injection des

coagulants et des vannes automatiques d'extraction des boues. Après il y a la filtration, cette étape a pour but de bloquer sur un lit granulaire (filtre à sable) les particules de taille très fines non retenues au niveau de la décantation.

A la sortie des filtres, l'eau traitée avant son entrée aux conduites d'approvisionnement, elle subit à la conservation qui se fait par le chlore. Ce dernier est un gaz jaune verdâtre, d'odeur suffocante très dangereux à respirer, même en faible quantité. Aussi avant la distribution de l'eau dans les réseaux de distribution, il faut ajouter le chlore ou l'eau de Javel au niveau des réservoirs de distribution et parfois dans certains points de chaque réseau pour assurer la potabilité de l'eau.

L'approvisionnement en eau potable d'une agglomération se fait par l'intermédiaire de plusieurs conduites de diamètres différents (de 1 m à 3 m) raccordées les uns aux autres. Généralement, elles sont constituées en béton armé, leur tracés s'implantent sur des terrains d'altitude variée selon des pentes ascendantes et descendantes. Pour assurer leur protection, elles sont enterrées de plus de 2 m de profondeur.

En cas d'une région pauvre en eau, c'est-à-dire que ses ressources locales sont très limitées, les conduites d'approvisionnement acheminent l'eau potable à longue distance (parfois plus de 100 km) vers les réservoirs de distribution. Au cours du trajet les tronçons de conduites sont équipés par de nombreux accessoires intermédiaires (vidange, ventouse, brise charge, etc.). L'arrivée de chaque conduite comporte un réglage de débits, un poste de comptage général de l'eau et un prise-charge.

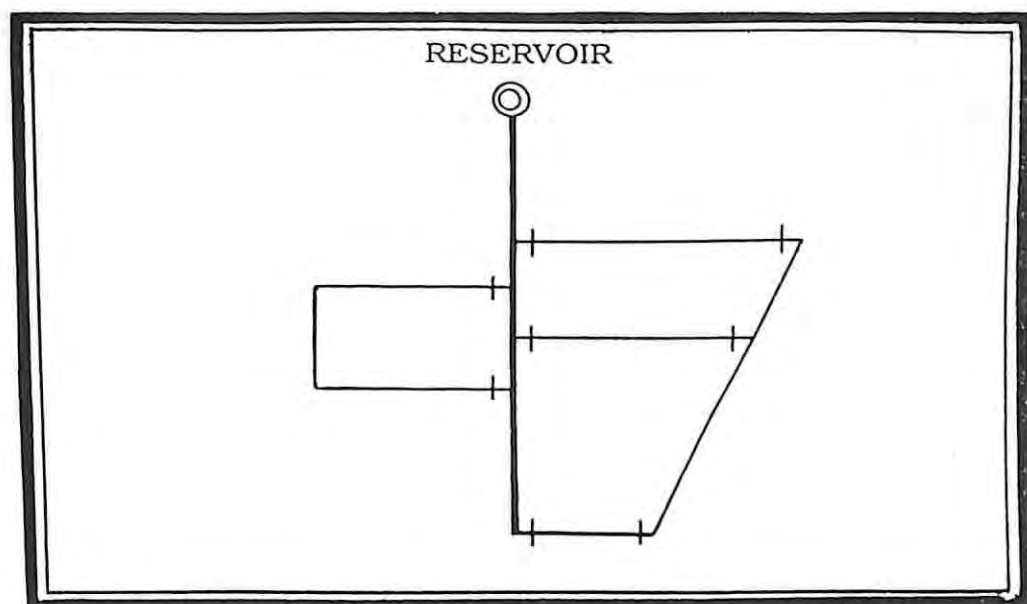
II – LES INSTALLATIONS DE DISTRIBUTION D'EAU POTABLE :

La distribution de l'eau potable aux habitants se fait par un réseau de distribution. Ce dernier est formé par un ensemble d'équipements qui amènent l'eau potable des réservoirs aux consommateurs. Chaque réseau a un plan établi par un directeur des travaux. Ce plan constitue le premier élément d'une bonne connaissance et d'une bonne conduite d'un réseau et de la gestion d'un service d'eau. L'étude d'un réseau de distribution doit être faite de façon à ce que la pression ne soit en aucun cas exagérée, c'est-à-dire qu'elle ne soit pas trop forte ni trop faible.

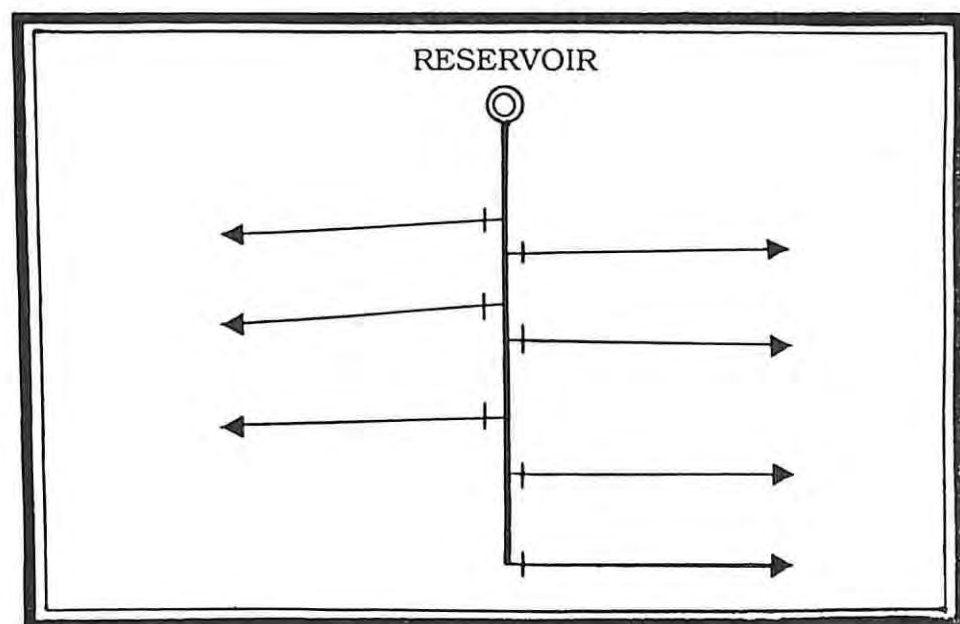
1. Types des réseaux de distribution d'eau potable :

1.1. Réseau maillé :

Le réseau est en forme de mailles bouclées ayant la particularité de garantir une alimentation par retour d'eau. Il est coûteux, mais il assure l'alimentation des abonnés d'aval en cas d'une cassure sur une conduite. Avec une simple manœuvre de robinets, il est possible d'éliminer le tronçon accidenté. Pour cette raison, il est jugé très pratique par les responsables de l'eau potable, du fait de sa souplesse et de sa sécurité.



Réseau Maillé



Réseau Ramifié

1.2. Réseau ramifié :

Le réseau est constitué par une conduite maîtresse sur laquelle sont raccordées des conduites secondaires et tertiaires non reliées entre elles. Il se distingue par une alimentation sans retour. Il est moins économique, mais son inconvénient revient si une conduite principale accidentée prive d'eau tous les abonnés d'aval (circulation de l'eau dans un seul sens). C'est pour cela que ce type de réseau est moins répandu dans les réseaux de distribution.

1.3. Réseau étagé :

Le réseau est composé de plusieurs étages selon l'exigence topographique du centre à alimenter. Il se rencontre surtout dans les centres situés sur des lieux à différentes altitudes nécessitant des pressions distinctes.

2. Types de réservoirs :

Les réservoirs jouent, entre autres le rôle d'une pédale d'embrage entre une ressource et un besoin. C'est un modulateur du point de vue de la demande en eau potable. Habituellement, on trouve trois types de réservoirs : surélevé, enterré et semi-enterré. Ils sont construits en béton armé. Chaque réservoir est muni d'une conduite d'arrivée qui véhicule l'eau refoulée par la station de pompage (le pompage c'est le fait de prendre l'eau avec une pompe à un niveau donné et l'élever à un niveau supérieur). Une conduite de distribution (ou départ), c'est la conduite qui part du fond du réservoir. Elle comporte une crépine pour éviter d'introduire des corps étrangers dans le réseau. Aussi, il y a un trop plein qui évite à la prise en charge de la couverture du réservoir : lorsque l'eau atteint le niveau maximal, l'eau pompée est envoyée en vidange par le trop plein. Puis une vidange commandée par une vanne permet le nettoyage du réservoir ; et une chambre des vannes (vanne arrivée, vanne départ, etc.).

D'après l'Office National de l'Eau Potable, tous les réservoirs de distribution d'eau potable subissent à un lavage total, au moins une fois par an pour éviter l'empoisonnement de l'eau. Chaque réservoir est régulièrement surveillé, d'une part pour assurer sa protection des fissures éventuelles et des phénomènes de corrosion sur les parties métalliques. D'autre part pour assurer son bon fonctionnement (l'état du flotteur et des câbles, la nature des dépôts, les odeurs insolites, etc.). En tous cas, les réservoirs sont indispensables dans chaque réseau de distribution, ils ont des rôles importants pendant la distribution de l'eau, parmi eux :

- Régularisent la pression dans le réseau de distribution d'eau potable ;
- Ils assurent les débits maximaux aux heures de pointe ;
- Ils assurent quelques heures une continuité raisonnable d'alimentation en eau potable en cas d'incidents divers à la source, dans la ligne de conduite d'approvisionnement, aux postes de pompage, etc ;
- Ils permettent en cas d'urgence de combattre les incendies.

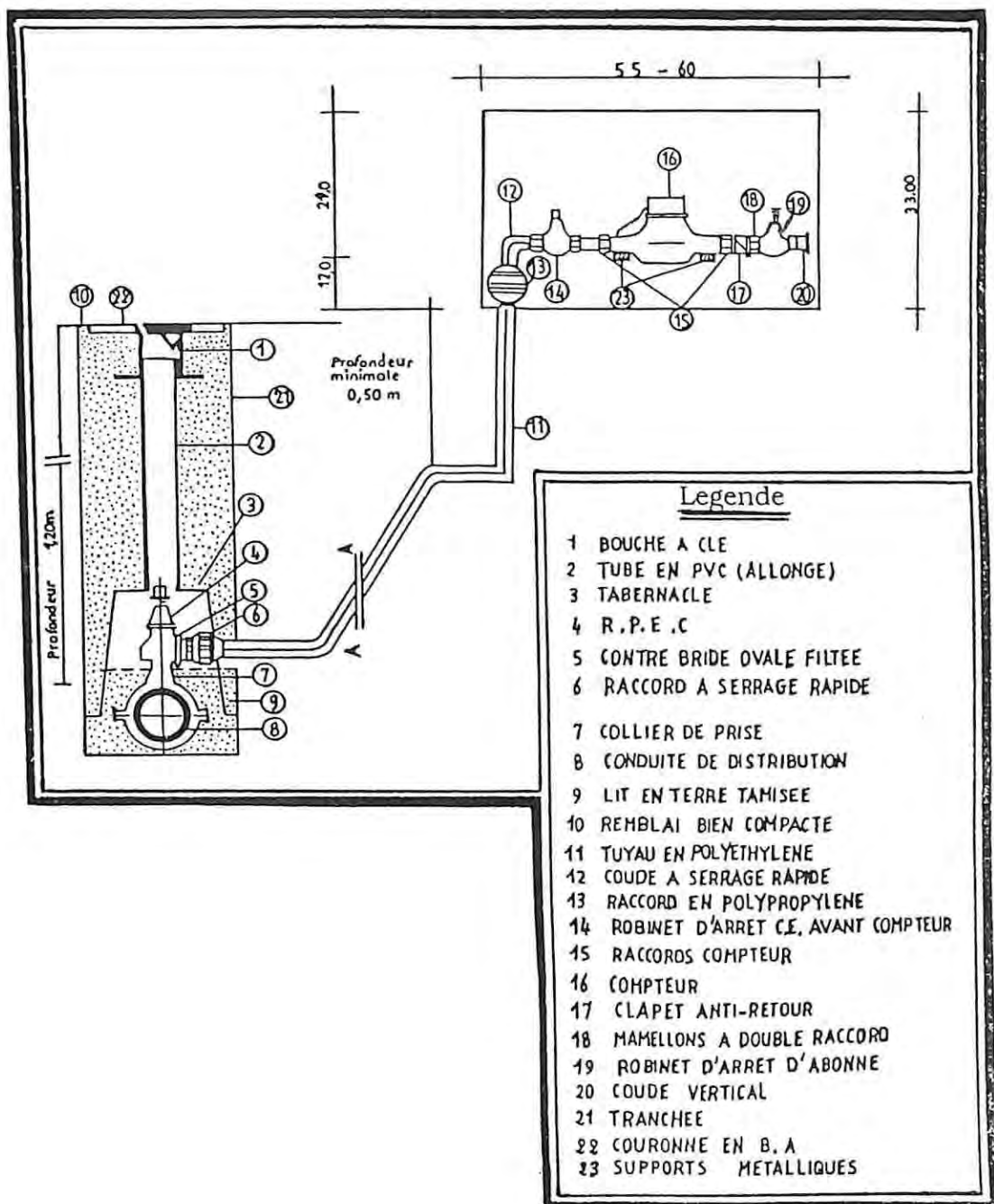


Schéma structural d'un branchement normal

3. Types des canalisations :

Les canalisations, par leur intermédiaire, l'eau potable arrive aux consommateurs à partir des réservoirs. Dans les réseaux de distribution d'eau potable, on trouve cinq grandes catégories de tuyaux pour canalisations enterrées : en béton, en fonte, en matière plastique, en amiante ciment et en acier. Généralement, leurs diamètres varient entre 60 mm et 1 m. Pour assurer leur protection, elles sont enterrées de 1 m à 1,5 m de profondeur.

Le choix d'un type de canalisation devra se faire en fonction de nombreux critères, dont notamment la nature des réseaux déjà existant s'il y a lieu, les types de consommateurs (usage domestique, administratif, industriel), la résistance aux poids de l'eau et aux surcharges roulantes ainsi que l'agressivité du sol.

Sur les canalisations, les branchements sont piqués en vue d'alimenter les abonnés en eau potable. Le branchement d'eau est le lien physique qui fait passer l'eau de la conduite du réseau public au réseau privé de l'abonné. Ce branchement est constitué par un ensemble d'éléments (le collier de prise en charge, le raccord de sortie, le robinet d'arrêt, la tête de bouche à clé, le compteur avec ses raccords, etc.) qui amènent l'eau à l'abonné dans les meilleures conditions.

Pour définir les devis d'un branchement, il faut prendre en considération, la longueur du branchement (c'est la distance séparant la conduite du réseau de distribution et le local à alimenter), la longueur de la façade, de plus la taxe riveraine et la montée de la porte de niche. Pour déterminer le calibre d'un compteur d'eau (15 mm, 20 mm, 30 mm, 40 mm au plus) à utiliser, il faut tout d'abord connaître le nombre et le genre des appareils de l'abonné (bain, douche, lavabo, W.C...). Le compteur d'eau est un appareil mesureur et intégrateur qui détermine de façon continue le volume d'eau qui le traverse. Un compteur de 15 mm est un compteur de 1,5 m³/h.

La distribution d'eau potable au compteur engendre des relevés périodiques des index pour connaître les quantités à facturer. A cet effet, le compteur doit être posé horizontalement dans une position qui permet de relever l'index facilement. Autrement, la réalisation d'un branchement doit être fait avec beaucoup d'attention, de propreté et de soins, tant au niveau de terrassement (lit de pose-recouvrement par terre criblée) que la pose (assemblage, remblais de la fouille, réfection des trottoirs ou chaussées, repérage). Les positions relatives et les écartements doivent être respectés dans le croisement des canalisations du branchement avec d'autres réseaux enterrés (égouts, câbles électriques, téléphoniques, etc.).

4. Rendement du réseau de distribution d'eau potable :

Le rendement est la différence entre l'eau distribuée (volume consommé par les habitants + pertes au niveau du réseau) et l'eau consommée. Cette différence constitue les volumes non enregistrés, appelés fréquemment «pertes». Donc,

le rendement calculé reflète l'importance de l'eau non comptabilisée dans la facturation de différents abonnés. Ce rendement se définit par :

$(\text{Volume consommé (m}^3\text{)} : \text{Volume distribué (m}^3\text{)}) \times 100 \text{ (en \%)}.$

L'incidence d'un rendement élevé d'un centre de distribution d'eau potable revêt deux aspects : un aspect direct et un aspect indirect.

a) L'effet direct d'un bon rendement est :

- L'augmentation des recettes.
- La diminution des frais d'exploitation.

b) L'effet indirect se traduit par :

- Une connaissance parfaite du réseau (plan mis à jours).
- Un niveau de service élevé.
- Un risque très faible de contamination des eaux.

Alors on peut dire, un bon rendement signifie une bonne gestion du réseau de distribution d'eau potable. Techniquement, il est possible que les réseaux pourront atteindre un rendement de 90 %. Par contre, il est inadmissible d'avoir un rendement inférieur à 80 %. L'organisation Mondiale de la Santé considère que le rendement sur un réseau de distribution d'eau potable est acceptable lorsqu'on arrive à 80 %. En général, les pertes d'eau dans un réseau de distribution dépendent de la qualité des installations de distribution et du niveau de gestion appliqué.

Le rendement d'un réseau est l'indicateur le plus simple pour porter une appréciation rapide sur un réseau de distribution d'eau au niveau des structures centralisées. Les volumes de pertes constituent le meilleur critère pour suivre l'évolution d'un réseau. Les pertes d'eau sont de différentes origines. Les pertes par fuites apparentes et non apparentes constituent fréquemment la grande partie de l'eau perdue dans un réseau de distribution d'eau potable. Généralement les pertes d'eau correspondent aux :

- Casses accidentelles de conduites, de branchements, de compteurs, etc.
- Fuites chez les abonnés lorsqu'elles sont inférieures au seuil de démarrage du compteur.
- Mauvaises étanchéités des installations du réseau (vidange mal fermée, bouche d'arrosage ou d'incendie non étanche, etc.).
- Volumes d'exploitation tels que vidange des réservoirs pour le nettoyage, changement de vanne, etc.
- Volumes consommés mais non enregistrés (compteur bloqué, branchement clandestin, consommation sans compteur, etc.).

Le facteur essentiel dans l'amélioration du rendement d'un réseau de distribution d'eau potable est la lutte contre les fuites. En plus, la recherche des fuites retarde la mobilisation de nouvelles ressources (économie de l'eau) et en même temps évite le gaspillage d'énergie. La lutte contre les pertes d'eau doit être une préoccupation permanente, c'est donc avant tout un «état d'esprit»

dont doivent être pénétrés tous les intervenants et surtout le personnel de terrain. L'efficacité de cette opération dépend avant tout de la motivation de tous les maillons de la chaîne de gestion et l'exploitation de l'eau potable.

D'après l'Office National de l'Eau Potable, la détection des fuites consiste à capter le bruit de la fuite au moyen d'un microphone spécial, placé :

- Soit sur points reliés mécaniquement à la conduite : tête de robinet sous bouche à clé, compteur d'abonné, appareils de fontainerie (écoute directe).
- Soit sur le sol à la verticale de la conduite.

Le capteur microphonique transforme les vibrations mécaniques en courants électriques ; ceux-ci sont considérablement amplifiés par le «récepteur», à la sortie duquel un voltmètre de mesure double les indications du casque d'écoute. L'écoute donne des résultats rapides, peu perturbés par les bruits d'ambiance, constituant au moins un dégrossissage de la recherche. Effectuer la mesure sur plusieurs points voisins : la déviation maximum correspond au point le plus rapproché de la fuite.

